شرح الأصول الثلاثة

المطول

للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب

رحمه الله

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله ﷺ ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فنشرع في هذه الليلة نسأل الله جل وعلا أن يجعلها ليلة مباركة ، نشرع في أوائل أو باكورة البرنامج المعد لهذا العام ، ولغيره بإذن الله جل وعلا .

وقد سبق الحديث عن فضل العلم والمنهجية الصحيحة عند أهل العلم .

أقول : مما ذكرناه سابقًا أنَّ العلم عبادة ، وهذا مما لا بد أن يستشعره طالب العلم ، أن العلم عبادة ، ولذلك قال بعضهم : العلم صلاة السر وعبادة القلب . وإذا كان العلم عبادة فإنه لا بد وأن ينتظم شرطي العبادة وهما :

- الإخلاص .
- والمتابعة للنبي ﷺ .

وإذا كان كذلك فمن علامات الإخلاص والمتابعة أن يتابع طالب العلم أهل العلم فيما سنَّوه له من منهجية صحيحة يسير عليها ليصل كما وصل أهل العلم السابقون ، لأنه - كما سبق بيانه - أن العلم أشبه ما يكون ببنيان بناه أهل العلم ووضعوه في الكتب ، ووضعوا له سُلَّمًا ، من أراد أن يصعد إلى أعلى ذلك البناء فحينئذٍ لا بد أن يسير كما ساروا ، وأن يصعد مع السلم الذي وضعه أهل العلم له ، فإن وقف مع نفسه ووقف مع عواطفه وشهواته ، وأراد أن يقلِّب في المنهج كما أراد ، وأن يقدم ويؤخر ، فحينئذٍ لن يكون إلا أنه قد يرجع كما بدأ ، رجع من حيث بدأ ، ولذلك ذكرنا أن طالب العلم قد يطلب العلم ويبقى فترة من الزمن طويلة قد تصل إلى العشر سنين إلى العشرين سنة وهو لا زال مبتدئًا في طلب العلم .

أقول : إن من علامات الإخلاص أن يسعى طالب العلم أن يكون على غرر وسنن ما ذكره أهل العلم له من منهجية صحيحة مأخوذة من مظانها ومن أهل العلم الكبار .

وكان من المقرر أن ندرس في هذا العام بإذن الله تعالى أن ندرس جملة رسائل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في العقيدة ، وأن ندرس أيضًا ((زاد المستقنع)) ونحاول أن نجتهد في أن ننتهي من العبادات فيما قرر له من نحو سنتين ونصف أو ثلاث في الكثير ، هذا فيما يتعلق بالعبادات ، وأما المعتقد فسيكون توالي الدروس على ما ذُكر في الإعلان ويبقى علينا ((لمعة الاعتقاد)) .

باكورة هذه المادة ، مادة التوحيد أو مادة الفقه الأكبر كما سماه بعض أهل العلم باكورتها هو ((الأصول الثلاثة وأدلتها)) لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ، هو العلامة المجدد شيخ الإسلام أبو الحسين محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي مشرف آل معضاد المهيبي - من بني حنظلة بن مالك التميمي - فهو تميمي رحمه الله تعالى .

وُلِدَ الإمام شيخ الإسلام المجدد في (العيينة) من قرى اليمامة عام خمسة عشر ومائة وألف من الهجرة النبوية ، نشأ في أحضان أسرة صالحة فاضلة ، وبين أبوين كريمين ، وإذا نشأ الابن بين أبوين كريمين صالحين فإنه سيكون له من الأثر في الابن ما هو ملاحظ مشهود ، فوالده الشيخ عبد الوهاب بن سليمان تُوفِّيَ سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف من الهجرة النبوية ، هو قاضي (العيينة) ، ومن علماء نجد المعروفين . وجدّه سليمان بن علي هو مفتي نجد آنذاك ، فهكذا نرى أن والده من علماء نجد ، وجده هو مفتي نجد . هذه البيئة الصالحة هيَّأت لهذا الإمام ولهذا الابن الجو المناسب للعلم ، ودفعه إلى الإقبال على العلم في وقتٍ مبكر ، وشجعه على طلبه والانقطاع إليه مع ما وهبه الله جل وعلا من الفهم الثاقب ، والذكاء الوافر ، والقدرة على الحفظ مع ما ذُكر فيما سبق ، ولذلك قيل : إنه حفظ القرآن دون العاشرة ، يعني لم يبلغ العاشرة من سِنِّه ، وأخذ عن كثير من علماء بلده ورحل وارتحل إلى الحجاز والبصرة والإحساء وغير ذلك .

له مشاركات رحمه الله في فنون عديدة ، كتب وصنَّف ودرَّس مع ما كان فيه من تحمل لأعباء الدعوة التي قام بها رحمه الله تعالى ، وهي الدعوة السلفية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمشاركة بالجهاد بيده كما هو معلوم .

مات رحمه الله في أواخر سنة ست ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، عن إحدى وتسعين سنة قضاها في ميدان العلم والجهاد والدعوة .

هذه سيرة مختصرة وليس المقام مقام تفصيل ، وإلا سيرة الإمام تحتمل أكثر من ذلك .

هذه ((الأصول الثلاثة)) ذكر بعضهم أن لها أسماءً متعددة ، تُسمَّى ((الأصول الثلاثة وأدلتها)) ، و ((ثلاثة الأصول وأدلتها)) ، و ((الأصول الثلاثة)) بتقديم الأصول وأدلتها ، و ((الأصول الثلاثة الواجبة على كل مسلم ومسلمة ، وتلقين أصول العقيدة للعامة ، وأصول الدين الإسلامي ، ومبادئ الإسلام)) . أسماء كلها متقاربة من حيث إفادة أن مضمون هذه الرسالة المباركة ، أن مضمونها هو ما يتعلق بأصل أصيل ، وركن ركين ، وأساس من أُسس العقيدة العامة التي يجب على كل مسلم ومسلمة العلم بها واعتقادها والعمل بمدلولها . وبعضهم يُشدد ويجعل أن ثَمَّ فرقًا بين ((ثلاثة الأصول)) ، و ((الأصول الثلاثة وأدلتها)) .

وإذا نظر الناظر في ((ثلاثة الأصول)) التي هي مختصر وجعل مقدمتها : فإذا قيل لك : مَنْ رَبُّك ؟ فقل : ربي الله . يعني ذكر الأصول الثلاثة التي يُسأل عنها العبد في قبره ، ولم يقدم بمقدمتين التي جعلهما في هذه الرسالة المطولة ، وهي :

اعلم - رحمك الله - أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل ... ثم ذكرها ، ثم ذكر بعد ذلك قوله : اعلم - رحمك الله - أنه يجب على كل مسلم ومسلمة تعلم هذه الثلاث المسائل والعمل بهن . ثم قدم مقدمة ثالثة في بيان ملة إبراهيم عليه السلام : اعلم أرشدك الله لطاعته أن ملة إبراهيم .. إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى .

وعلى كُلٍّ الظاهر أن هذه الرسالة هي أطول الرسالات المختصرة في بيان الأصول الثلاثة ، أطول الرسالات المؤلفة في بيان الأصول الثلاثة التي يُسأل عنها العبد في قبره ، وذكر ذلك الدكتور صالح العبود في كتابه عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ، وجعلها كلها أسماء لمسمى واحد ، وإن كان الظاهر أن ثَمَّ فَرْقًا ، لكنه لا يبنى عليه كبير فائدة .

الرسالة كما ذكرنا اسمها ، أو سماها المصنف بـ ((الأصول الثلاثة)) هكذا قال : فإذا قيل لك : ما الأصول الثلاثة التي يجب على كل مسلم .. إلى آخره ؟ ما الأصول الثلاثة ؟ إذًا سماها ((الأصول الثلاثة)) . وسماها كذلك ابن القاسم رحمه الله تعالى في حاشيته ، قال : ((حاشية ثلاثة الأصول)) ، والشيخ ابن عثيمين رحمه الله كذلك قال : ((شرح ثلاثة الأصول)) ، وكذلك الشيخ بن باز رحمه الله تعالى ، وقد سمى هو محمد بن عبد الوهاب رحمه الله سَمَّى الرسالة نفسها بـ ((ثلاثة الأصول)) ، سماها ((الأصول الثلاثة)) ، وسماها أيضًا ((ثلاثة الأصول)) ، قال : قد قررت في ثلاثة الأصول توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلوهية ، والولاء والبراء ، وهذا هو حقيقة الدين .

إذًا لا فرق عند المصنف رحمه الله تعالى بين التسميتين سواء سميت ((ثلاثة الأصول وأدلتها)) ، أو ((الأصول الثلاثة وأدلتها)) .

إذا نظرنا إلى العنوان ((الأصول)) - كما هو معلوم - جمع أصل فَعْلٍ ، يجمع على فُعُول ، أَصْل يجمع على أصول . والأصل في اللغة : هو ما يُبنى عليه غيره ، كأصل الجدار أي أساسه ، وأصل الشجرة الذي هو ما تقوم عليه ، هذا الأصل في اللغة ما يُبنى عليه غيره ، واختاره أكثر الأصوليين .

وأما في الاصطلاح : فهو ما له فرع ، لأن الفرع لا ينشأ إلا عن أصل ، كل فرع لا بد وأن يكون له أصل قد نشأ منه وتفرع عنه .

وأما في الاصطلاح فيُطلق الأصل ويراد به أحد أربعة أمور :

- إمّا الدليل ، فيقال : الأصل في تحريم الخمر الكتاب والسنة ، أي دليل تحريم الخمر الكتاب والسنة ، فيطلق الأصل ويراد به الدليل ، وهذا هو الغالب عند الأصوليين .

- ويطلق الأصل ويُراد به الرجحان ، فيقال : الأصل في الكلام الحقيقة دون المجاز ، أي عند السامع يحمل الكلام على حقيقته دون مجازه .

- الإطلاق الثالث : على القاعدة المستمرة ، فيقال : أَكْلُ الميتة على خلاف الأصل ، يعني على خلاف الحالة المستمرة .

الرابع : يطلق الأصل على المقيس عليه ، فيقال : النبيذ فرع ، والخمر أصل ، هذا في باب القياس .

هل يمكن حمل هذا اللفظ الأصول الثلاثة على أحد المعاني الاصطلاحية ؟ الجواب : لا . لا يمكن حمل هذا اللفظ على هذه المعاني الاصطلاحية ، وإنما يتعين حمله على المعنى اللغوي له ، وهو أنه ما يُبنى عليه غيره .

فَالأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ بُنِي   وَالفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يَنْبَنِي

هكذا قال في ((نظم الورقات)) ، والأصول الثلاثة الأصول مضاف ، والثلاثة مضاف إليه ، وهو من جهة الصيغة اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، اسم الجمع وهو ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له

من لفظه كقوم ورهط ونساء ، نقول : هذا اسم جمع لأنه يدل على ثلاثة فأكثر ، أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، وأما من جهة المعنى فهو اسم عدد .

وأدلتها : الأدلة جمع دليل وسيأتي عند قوله : (مَعْرِفَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْأَدِلَّةِ) أنه الموصل إلى المطلوب يعني المرشد أو مَنْ أرشدك إلى المطلوب ، هذا ما يتعلق باللفظ .

أما محتوى الكتاب الرسالة التي معنا ، فنقول : هي مؤلفة من ثلاثة أقسام ، يعني ما يتعلق بطريقة التصنيف ، المصنف رحمه الله تعالى لهذه الرسالة .

أولاً : نقول : مقدمة ، هذا كما هو الشائع مقدمة ، ثم موضوع الكتاب ، ثم الخاتمة .

هذه الرسالة على صِغرها اشتملت على : مقدمة ، وموضوع الكتاب ، وخاتمة .

أما المقدمة : فهي ثلاثة أشياء وكلها مُصَدَّره إما بـ : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ) . التي في الرسالة الأولى التي تضمنتها سورة العصر : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِلَ) . هذه مقدمة أولى .

والمقدمة الثانية التي تليها : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ ، تَعَلُّمُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ) .

والمقدمة الثالثة في بيان وإيضاح ملة إبراهيم عليه : (اعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِطَاعَتِهِ : أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ، وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ) .

فحينئذٍ نقول : هذه الثلاث المقدمات جعلها المصنف رحمه الله توطئةً وتمهيدًا للأصول الثلاثة ، لأن الأصول الثلاثة أول ما تبدأ بقوله : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَا الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مَعْرِفَتُهَا؟ فَقُلْ : مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) .. إلى آخر ما سيأتي بيانه .

إذًا مقدمة ، وهذه المقدمة مكونة من ثلاثة أشياء ، كل واحد منها يُصَدِّرُها بقوله : اعلم رحمك الله ، اعلم أرشدك الله لطاعته .

الأولى : في بيان وإيضاح وجوب أربعة مسائل على كل مكلف .

والثانية : بيان وجوب ثلاث مسائل على كل مكلف أيضًا .

والثالثة : بيان وإيضاح حقيقة دعوة ملة إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم .

هذه المقدمات الثلاث ، هل هي من صُلب الكتاب أم أنها أُلحقت بعد الإمام رحمه الله تعالى ؟ قيل : بهذا وقيل : بذاك ، والظاهر - والله أعلم - أنها من صلب الكتاب ، أنه أرادها ، بدليل أن ابن القاسم رحمه

الله جعلها بكاملها في ((الدرر السنية)) ، وكذلك هي موجودة في مصنفات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب .

القسم الثاني من الكتاب موضوع الكتاب : وهو الحديث عن الأصول الثلاثة :

الأصل الأول : معرفة الله جل وعلا .

الأصل الثاني : معرفة الدين ومراتبه الثلاثة . الإسلام ، والإيمان ، والإحسان .

الأصل الثالث : معرفة النبي ﷺ . وقد ذكر شيئًا مختصرًا اختصارًا شديدًا من سيرته عليه الصلاة والسلام . نُبِّئَ بكذا ، وبَقِيَ في مكة ثم هاجر .. إلى آخر ما ذكره .

ثالثًا : القسم الثالث من مضمون هذه الرسالة الخاتمة ، وذكر فيها شيئًا مما يتعلق بالبعث والحساب ، ثم تطرق إلى بيان وجوب الكفر بالطاغوت ، وبيَّن حقيقة الكفر بالطاغوت ، وبيَّن رؤوس الطواغيت ، وهذه خاتمة الرسالة .

فالرسالة مختصرة بأسلوب واضح بيِّن ، يهتم بذكر المسألة مقرونة بدليلها ، وهذا يؤكد فيه رحمه الله أن دعوته دعوة سلفية قائمة على الكتاب والسنة وإجماع سلف هذه الأمة .

هذا ما يتعلق بمضمون الكتاب .

الرسالة الأولى

ذكرنا أنها مقدمة تمهيدية ، وهي التي عنون لها بقوله : اعلم رحمك الله أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل .

هذه الرسالة مقدمة تمهيدية حثَّ فيها القارئ والمتعلم والناظر والمعلِّم حثَّ هؤلاء على لزوم الطريق العامّ الذي تحصل به النجاة في الدنيا والآخرة ، لأنَّ المكلف ، أو الإنسان من حيث هو إنسان الأصل فيه الخسارة ، قال جل وعلا : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : 1-2] يعني لفي خسارة ، وفي نقصان ، وغبن ، وهلاك ، وعقوبة ، كما قال بعض السلف ، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر : 3] ، ثم بين طريق النجاة من هذا الخسران في الدنيا والآخرة ، وهو من اتصف بجميع هذه الأوصاف الأربعة : الإيمان بالله ، والعمل الصالح ، والتواصي بالحق ، والتواصي بالصبر .

إذًا مفهوم هذه الرسالة : كأنه يرسل إليك أيها الناظر ، وأيها القارئ ، أنَّ طريق النجاة العام الذي تحصل به النجاة في الدنيا والآخرة ، ومن سلكه فهو الناجي ، ومن خالفه وأعرض عنه فهو الخاسر ، هو مضمون سورة العصر ، ولذلك قال :

قال الشافعي رحمه الله تعالى : لو ما أنزل الله على خلقه حجة إلا هذه السورة لكفتهم . يعني في بيان المنهاج الصحيح الذي يسير عليه المسلم لينجي نفسه وغيره من مغبة الخسران ، أجارنا الله وإياكم من هذا الخسران .

التوحيد والعقيدة هذان اسمان لمسمًّى واحد . يقال التوحيد وهو ما سندرسه إن شاء الله ويسمَّى أيضًا بالعقيدة . ثَمَّ مقدمات لا بد من معرفتها قبل الولوج في هذا الكتاب .

وذكرنا أن الكتاب مختصر ، هو من كتب العقيدة المختصرة ، والمتون المفيدة المحررة ، عُني به كثير من أهل العلم قديمًا وحديثًا ، شرحًا ، وتحشيةً ، ونظمًا ، ونحو ذلك ، ولذلك يدرسها أول ما يدرسها طالب العلم المبتدئ ، وتُعَلَّمُ للعامة على جهة العموم ، كل مسلم يجب عليه العلم بمضمون هذه الرسالة ، والعمل بمضمون هذه الرسالة ، ولذلك كانت رسالة مختصرة ؟ لماذا رسالة مختصرة ؟ ليستفيد منها ويقرأها القارئ سواء كان عاميًّا جاهلاً فيتعلم أم كان طالب علم ، فكل مسلم هو مخاطب بمضمون هذه الرسالة؛ لأن الذي خُلق من أجله في هذه الدنيا هو التوحيد ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56] فحقيقة وجود الإنسان وسر وجوده في هذه الحياة هو تحقيق العبودية لله جل وعلا . وهذا لا يتميز أو يختص به طالب العلم دون غيره ، بل يشمل الكبير والصغير ، الحر والعبد ، الذكر والأنثى شبالاً كانوا أو صغارًا .

فنقول : العقيدة والتوحيد هذان اسمان لمسمّى واحد وإن افترقا في بعض الأجزاء .

وأما العقيدة من حيث اللفظ فهي مأخوذة من العَقْدِ فَعِيلَة بمعنى مَفْعُول ، يأتي فَعِيلَة بمعنى فاعل ، ويأتي فَعِيلَة بمعنى مفعول . والعقيدة نقول : مأخوذة من الْعَقْدِ ، والمراد من العقد : رَبْطُ الشيءِ ، كعقد الحبل ، عقدُ الحبل ما المراد به ؟ شَدُّ بعضِه ببعض ، تقول : عقدتُ الحبل إذا شددت بعضه على بعض ، نقيض حلّهِ ، حل الحبل نقيض عقد الحبل ، عقدت الحبل شددت بعضه على بعض ، حللت الحبل أي فتحته أو فككته ونحو ذلك .

ومادة عَقَد في اللغة مدارها على اللزوم والتأكيد والاستيثاق ، يعني تدور حول هذه المعاني الثلاثة التأكيد واللزوم والاستيثاق ، ولذلك جاء في القرآن : ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة : 89] تعقيد الأيمان إنما يكون بقصد القلب وعزمه ، لفظ صَاحَبَهُ قَصْدٌ وعَزْمٌ بخلاف اللغو في الأيمان فإنه لفظ لم يصاحبه قصد ولا عزم . وتقول العرب : اعْتَقَدَ الشيء صلُب واشتد . واعتقدتُ كذا عقدت عليه القلب والضمير .

إذًا المراد بالعقيدة من حيث اللغة : أنه ما يكون فيه إشارة إلى اللزوم والشد والجزم ، ولذلك إذا كان مع المعتقِد جزمٌ فهي عقيدة صحيحة إن وافقت الشرع ، وإن لم يكن مجزومًا بها فحينئذٍ صارت شكًّا وظنًّا . والمعتقَد الأصل فيه أنه لا يقبل فيه الشك ، ولا يقبل فيه الظنّ هذا هو الأصل وخاصة في أصول الإيمان ، لذلك جاء ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : 15] ، نفى الريب ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : 2] ، ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران : 9] ، ﴿ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [التوبة : 45] . ذَمَّ المشركين على الريب ، فالأصل في العقيدة أنه لا يصح معها شكٌّ ولا ظنٌّ ، وإنما لا بد أن يكون معها جزم واستيثاق ولزوم وتأكيد .

وأما في الشرع : فيجمعها أو ما أشار إليه بحديث جبريل لما سئل النبي ﷺ عن الإيمان ، فقال : « الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وأن تؤمن بالقدر خيره وشره » .

إذًا العقيدة شرعًا هي الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره . وهذه هي أركان الإيمان ، وهي أمور غيبية يعني مدارها على الغيب ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة : 3] فيشمل أركان الإيمان الستة ، فالعقيدة إذًا إذا عرفنا أن مدارها على أركان الإيمان ، وأنها أمور غيبية ، إذًا تدور حول اعتقاد قضايا معينة .

هل المطلوب من المكلَّف أن يعتقد أيَّ شيء أم أنها قضايا معينة ؟

لا شك أنه الثاني لماذا ؟ لأن المأمور به أن يعتقد : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره . إذًا عقيدة معينة منصوص عليها في الكتاب والسنة ، وليس المطلوب أن يعتقد أيَّ شيء أراده وشاءه ، نقول : لا ، بل هي ما أخبر الله جل وعلا في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ . هذه هي العقيدة .

وأما التوحيد فهو تَفْعِيل ، مصدر وحَّدَ يُوَحِّدُ توحيدًا ، إذا جَعَلَهُ وَاحِدًا ، والمراد بالجعل جعل الشيء واحد في قلبك ، ليس في الخارج ، يعني وإنما الذي يقبل الشركة والتشريك هو ما كان في القلب وليس ما كان في الخارج ، وأما في الخارج فليس إلا الحق . وأما في الشرع فهو إفراد الله تعالى بما يختصُّ به من الربوبية ، والإلوهية ، والأسماء والصفات .

وليس المراد أنَّ كلَّ ما عبد من دون الله على الأرض فهو حق ، ليس هذا هو المراد بل هذا باطل ، وإنما المراد أن الجعل اعتقاد الوحدانية ، وأن الله جل وعلا منفرد بإلوهيته ، وربوبيته ، وأسمائه ، وصفاته

، إنما يكون في القلب أنت الذي يقع في قلبك الشرك بأن تشرك بين الله جل وعلا وبين غيره في العبادة أو الإلوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات .

إذًا التوحيد والعقيدة في الأصل هما اسمان ، وهما متلازمان ، لا توجد العقيدة إلا إذا وجد التوحيد ، ولا يوجد التوحيد إلا إذا وجدت العقيدة ، إذًا التلازم من حيث الوجود . ولكن ثَمَّ فرقٌ بينهما وذلك أن العقيدة تشمل شرح أركان الإيمان الستة ، لأن الذي يُشْرَحُ في باب المعتقد هو الإيمان بالله ، والإيمان بالملائكة ، والإيمان بالكتب ، والإيمان بالرسل ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، والإيمان باليوم الآخر ، هذا الذي يشرح ، لو نظرنا في الركن الأول وهو الإيمان بالله لوجدنا أنه يبحث عن أربعة أمور :

الأول : الإيمان بإثبات ذات الربِّ جلَّ وعلا .

ثانيًا : الإيمان بربوبية الله جل وعلا .

الثالث : الإيمان بإلوهية الله جل وعلا .

رابعًا : الإيمان بأسمائه وصفاته .

هذا هو الركن الأول وهو ما يبحث فيه التوحيد بأنواعه الثلاثة . إذًا التوحيد إفراد الله جل وعلا بما يختص به من الربوبية والإلوهية وما له من الأسماء والصفات ، هذا داخل في الركن الأول فقط من أركان الإيمان . طيب والإيمان بالملائكة ، وبالرسل ، والكتب ، وبالقضاء والقدر ، وباليوم الآخر ، نقول : هذا يُبحث فيه في العقيدة ولا يُبحث فيه في التوحيد .

العقيدة تزيد على مباحث التوحيد من حيثية أخرى ، وهي أنه يبحث فيها عن مسائل التلقي ، من أين نتلقى العقيدة ؟ وهذه المسألة مما يخالف فيه أهل السنة والجماعة غيرَهم من أهل الفرق المنحرفة الضالة بأنواعها ، لأن مصدر التلقي عند أهل السنة والجماعة هو الوحي فقط ، ولا مجال للعقل البتة في إثبات العقيدة ، ولذلك نقول : العقيدة توقيفية . ما معنى توقيفية ؟

موقوفة على السماع ، دليلها سمعيّ بحت إما بالكتاب ، وإما بالسنة ، وإما بإجماع صحيح منقول عن السلف الصالح ، والعقل لا مجال له استقلالاً في إثبات مسألة عقائدية ، وإنما العقل تابع للنقل بمعنى أنه يُستنبط بواسطته أو يُتأمل ويُدرك بواسطته فهم النصوص فقط ، لأنه لا يستقل بوضع مسائل في باب المعتقد . وكذلك يُبحث في العقيدة مسائل التعامل ، كما أنه يُبحث مسائل التلقي ، من أين نأتي بالعقيدة ، كذلك مسائل التعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما فارق أهلُ السنةِ والجماعة أهلَ البدعةِ ، ثَمَّ فرقٌ بين

الطوائف المخالفة وأهل السنة في ذلك ، لذلك ابن تيمية رحمه الله تعالي لما ذكر في ((الواسطية)) أن أهل السنة والجماعة يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر قال : (على ما توجبه الشريعة) . يعني ليس بالهوى ، وليس بالعقل ، وليس بالعواطف ، فالأمر بالمعروف مُناط بالشرع ومعقود بشريعة الله جل وعلا . ولذلك الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر يُنظر في المنكر بنظرين :

النظر الأول : في إثبات أنه منكر ، هل هذا القول منكر ؟ هل هذا الفعل منكر ؟ حينئذٍ إذا ثبت نقول : يثبت بماذا ؟ بالنقل أم بالعقل ؟ بالنقل .

كذلك الطريقة في إنكاره هل يثبت بالعقل أما بالنقل ؟ بالنقل ، ولا يثبت بالعقل ، لذلك قال : (على ما توجبه الشريعة) .

إذًا يبحث في كتب المعتقد قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، طاعة ولاة الأمور هذه ما تُذكر في كتب التوحيد التي أُلِّفت لبيان توحيد العبادة ، وإنما تُبحث في باب المعتقد العام ، الكتب التي تؤلف لبيان عقيدة أهل السنة والجماعة التي تخالف أهل البدعة والضلالة ، فينشأ أو يقال في باب المعتقد هناك إنهم يطيعون ولاة الأمور المسلمين وإن ظلموا وجاروا .

كذلك الموقف من الصحابة ، والموقف من أمهات المؤمنين ونحو ذلك . هذا يبحث في باب المعتقد ولا يذكر في التنصيص على التوحيد بأنواعه الثلاثة .

وأما التوحيد فهو أخصُّ من العقيدة ، إذًا العلاقة بينهما في المفارقة أن نقول : العقيدة أعمُّ من التوحيد ، بينهما العموم والخصوص المطلق ، هذه الخلاصة ، فكلُّ توحيدٍ عقيدة ولا عكس ، لأنه قد يكون من مباحث العقيدة ولا يكون من مباحث التوحيد كالبحث في الصحابة ، نقول : هذا من مباحث المعتقد الذي تفارق أهل السنة والجماعة غيرهم من أهل البدعة والضلالة ، أين نجده أين نبحث عنه في كتب المعتقد الجامعة لمعتقد أهل السنة والجماعة .

فالتوحيد نقول : أخص من العقيدة لأنه يُعنى به تقرير حق الله جل وعلا على عباده ، وهو ما يستحقه سبحانه في ربوبيته ، وإلوهيته ، وأسمائه وصفاته ، وأعظم هذا وأفضله هو ما يتعلق بإفراده جل علا بالعبودية ، ولذلك أعظم أنواع التوحيد هو توحيد العبودية .

هذا ما يتعلق بالاسمين المشهورين : التوحيد والعقيدة . ويسمى أيضًا أصول الإيمان ، وأصول الإسلام ، ويسميه المتأخرون بعلم الكلام ، وهذه التسمية فيها نظر ، وسماه بعضهم بالفقه الأكبر ، لأن الفقه فقهان :

فقه أصغر وهو ما يتعلق بكيفية العمل .

وفقه أكبر وهو ما يتعلق بتصديق القلب ونحو ذلك . وسماه بعضهم بأصول الدين .

أما استمداده : من أين يستمد التوحيد والعقيدة ؟ من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، والعقل لا مجال له البتة ، ليس عندنا حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما في الحكم ، وليس عندنا تنظير بين مسألة ومسألة ، ولذلك وقع مجمل أصول معتقد أهل السنة العامة هذه مجمع عليها ، فنقول : فقه أبي حنيفة ، وفقه الشافعي ، وفقه أحمد ، وفقه مالك ، ولا نقول : عقيدة الشافعي وعقيدة أحمد بن حنبل لأنهم على عقيدة واحدة ، وإن كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله أُخذ عليه مسألة الإيمان ، هو إمام ولكن في هذه المسألة يُنظر فيها .

فالعقل تابع للنقل وليس مستقلاً ، لأن الشرع لم يهمل العقل مطلقًا ، وإنما جعل له فسحة في فهم النصوص ، لا في وضع مسائل وإنشاء صور مستقلة ، ولذا قيل : العقيدة توقيفية ، ووجهه أن العقيدة هي الإيمان بالأركان الستة ، وهذا غيب لا شاهد فيها ، ولا يمكن أن يُعلم الغيب إلا من طريق الوحي ، إذا قيل بأن أركان الإيمان كلها غيبية ، كالإيمان بالله في ذاته ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة : 3] الله جل وعلا غيبٌ بذاته وأسمائه وصفاته ، والإيمان بالملائكة ، والملائكة غيب ، والإيمان باليوم الآخر ، اليوم الآخر غيب ما وقع ، والإيمان بالقدر خيره وشره غيب ، باقي الكتب والرسل ، هل الإيمان بهما غيب أم حس وشاهد ؟ الرسول قد يَراه ، إيمان الصحابة بالرسول ﷺ إيمانٌ بغيب أم بشاهدٍ ؟

الاثنان ؟ وجه

...

نعم [أحسنت] كونه رسولاً من رب العالمين هذا غيب أم شاهد ؟ غيب .

كونه مسندًا أو مُرْسَلاً مِن عند الله جل وعلا هذا غيب لا شاهد ، فيكون الإيمان بالرسل من هذه الحيثية غيبًا ، ومن أدرك الرسول ورآه من حيث الوجود حس وشاهد .

الكتب الإيمان بها غيب أم شاهد ؟ غيب ، من حيث كونها من عند الله مُنْزَلَة نقول : غيب ، ومن حيث أنك تراه ، هذا شاهد .

كَذَا بِالابْصَارِ إِلَيْهِ يُنْظَرُ وَبِالأَيَادِي خَطُّهُ يُسَطَّرُ

نقول : هذا شاهد لأنه مدرك بالحس .

إذًا أركان الإيمان الستة كلُّها غيب ، ولا يعلم الغيب إلا الله ، ولا يمكن أن يطلع الخلق على غيب إلا من طريق الوحي فقط ، والعقل لا يعلم الغيب ، لا أحد أعلم بالله بما يجب له ، وما يجوز ، وما يمتنع من الله . ولا أحد أعلم من الخلق بالله جل وعلا بما يجوز له وما يجب ، وما يمتنع من رسول الله ﷺ ، لذلك انحصر الطريق في الوحيين الكتاب والسنة وما أجمع عليه سلف الأمة ، لأنهم لا يجتمعون على ضلالة .

موضوعه : أركان الإيمان الستة وتشمل أنواع التوحيد الثلاثة .

حكمه : فرض عين ، حكم تعلم التوحيد فرض عين ، وهذا فيما لا يصح ولا يتم الإيمان إلا به ، لأن الإنسان مكلف مأمور أن يصحح عقيدته ، ويُقَوِّم عبادته ، لأن الشريعة عقيدة ، وعبادة ، ومعاملة ، هذه الشريعة ، فالمكلف مطالب أن يصحح عقيدته ، وعبادته ، ومعاملته ، فكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وما كان المخاطَب به كل فرد بعينه صار فرض عين ، لا يقوم أحد مقام آخر ، لا يقول : له اعتقد أن الله واحد عني بالنيابة عني كما يحج عنه ، لا . أليس كذلك ؟ نقول : كل واحد هو مخاطب بهذا الحكم الشرعي . إذًا حكم تعلم التوحيد فرض عين وليس من التنفل ، وخاصة فيما يُصحح به العقيدة ، ما لا يتم الواجب إلا به حينئذٍ حكمه الوجوب . ما زاد عن ذلك فهو إما فرض كفاية وإما مستحب ، لأن التوحيد ليس كله فرض عين ، بل بعضه قد يوجد يكون الإنسان مُوَحِّدًا وعنده تقصير ونقص يعود على توحيده بالخلل ، كما إذا نقص عن التوحيد الواجب أو الإيمان الواجب ، فنقول : فَتَعَلُّمُ ما زاد إما أن يكون فرض كفاية ، وإما أن يكون مستحباً .

الثمرة : تحقيق الإيمان بالله يقيناً لا تقليدًا ، ثمرة تعلم التوحيد والإيمان هو تحقيق معرفة الله جل وعلا والإيمان به بالدليل ، لأن النفس إذا عرفت الدليل ، وعرفت الحجة كانت أقوى وأسلم مما لو أخذ دينه

بالتقليد ، ولذلك إذا وردت الشُّبَه عند من أخذ عقيدته بالدليل يستطيع أن يقاوم أو يستسلم ؟ يقاوم ، عنده من القوة وعنده من الحصانة وعنده من المناعة ما يستطيع أن يقاوم أيَّ شبهة ترد عليه ، هذا إذا أخذ عقيدته بالدليل ، وأما إن كان مقلدًا مع القوم ، فحينئذٍ يكون مرتعًا للشبه والشبهة تفضي إليه دون غيره ، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما ذكر إيمان العامة قال : هو ضابطه يعني في ما لو شُكِّكُوا لَشَكُّوا ، يعني العامة لو جاءتهم فتنة يستسلمون مباشرة ، لو قيل : في هذا الحجر اعتقاد ، يوم ويومين وأسبوع تجد بعض الناس يسير مع اعتقاد هذا أنَّ الحجر مبارك ونحو ذلك ، وأما إن بدليل حينئذٍ لا يمكن أن يكون واقعًا فيه .

والفوز بسعادة الدارين ، لأنَّ علم التوحيد يُنَجِّي من الشرك والبدع والخرافات .

إنَّ مَبادِئ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالوَاضِعْ ... وَالاِسْمُ الاِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

فلا بد أن يعرف طالب العلم الذي يطلبه ؟ حتى يكون طلبه على بصيرة وجادة لا يتخبط في كتب التوحيد ، وكتب المعتقد ، إذا عرف أن هذه الرسالة تتعلق بتوحيد العبادة ، وما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر ، لا ينتظر أنَّه سيأتي المصنف يتكلم عن الصحابة وأمهات المؤمنين . وإذا عرف أن هذا الكتاب جامع لمعتقد أهل السنة والجماعة لا ينتظر أنه يفصل في مسائل التوحيد كتفصيله في أبوابه المستقلة فيُعرف أو يُؤخذ كُلاًّ من مظانه .

والتوحيد هو الأصل لسائر العلوم ، فكل علم هو فرعٌ عن التوحيد سواءً كان حسًّا أو تقديرًا . لذلك قال السفاريني :

وَبعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ   كَالْفَرْعِ لِلتَّوْحِيدِ فَاسْمَعْ نَظْمِي

لأن التوحيد هو الإخلاص أن يعبد الله عز وجل ويفرده بعبادته وحده دون ما سواه ، أليس كذلك ؟ فكيف يتحقق هذا المعنى ولو كان عالمًا بالتفسير ، ولو كان عالمًا بالحديث ، ولو كان عالمًا بالفقه ، ولو كان عالمًا بالنحو ، وعالم بعلوم الآلة على جهة العموم ، ثم هو من الطَّوافين حول القبور ، ماذا أفاده ؟ [يا مدد ، ويستغيث بالنبي ﷺ] ويعتقد اعتقادات باطلة وشركية ونحو ذلك . نقول : وصار

وَبعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ   كَالْفَرْعِ لِلتَّوْحِيدِ فَاسْمَعْ نَظْمِي

لأن التوحيد هو الأصل ، وسائر الفنون الأخرى ولو كانت شرعية كالتفسير فهي فرع ، لأن الأصل تحقيق العبادة لله جل وعلا ، وما خُلق الخلق في هذه الحياة إلا من أجل تحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56] .

قال المصنف رحمه الله : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

هذه عادة أهل العلم يستفتحون رسائلهم بالبسملة ، وذلك لثلاثة أمور :

أولاً : اقتداءً بالكتاب العزيز ، حيث افتُتح فيه الكتاب ببسم الله الرحمن الرحيم اتفاقًا ، أول ما تفتح القرآن تجد : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 1]

إذًا افتُتِحَ الكتاب بالبسملة ، فاقتداءً بالكتاب الكريم الكتاب العزيز افتتح المصنف كغيره من أهل العلم .

ثانيًا : تأسيًا بالنبي ﷺ حيث كان يفتتح رسائله ، وكتاباته إلى الملوك بالبسملة ، جاء في صحيح البخاري ومسلم من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل : (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم) . فبدأ بالبسملة .

ثالثًا : قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالتسمية وكذا معظم الكتب والرسائل .

لهذه الأمور الثلاثة افتتح المصنف هذه الرسالة المباركة بهذه التسمية وهذه الجملة (بِسْمِ اللَّهِ الْرَّحمَنِ الْرَّحَيمِ) .

يشتهر حديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » . وفي رواية « فهو أقطع » . وفي رواية « فهو أجزم » . ومجموع هذه الروايات أنه ناقص البركة ، لكن هذا الحديث ضعفه أهل العلم فلا يُعوَّل عليه ، إذًا ليس إلا السنة الفعلية وليس ثمة سنة قولية .

قوله : (بِسْمِ اللَّهِ الْرَّحمَنِ الْرَّحَيمِ) هذه الجملة مؤلفة من أربع كلمات أو خمس في النطق الباء ، وكلمة اسم ، ولفظ الجلالة ، والرحمن ، والرحيم ، هذه خمسة ، وثَمَّ كلمة سادسة وهي مقدرة .

(بِسْمِ اللَّهِ) جار ومجرور ، ولا بد للجار من متعلَّق يتعلق به ، ونسيت أن أنبه أن الشرح الذي يكون معتمدًا معنا هو الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى .

((الأصول الثلاثة)) هذه شرحت بشروح متعددة لكن في ظني من أجودها ما كتبه الشيخ أو فُرِّغَ له رحمه الله تعالى ، وهو ذكر البسملة ، فما سيذكره لا بد مذكره ، وما سيحذفه إن كان لا بد من ذكره ذكرناه ، وإلا الأصل المعتمد هنا شرح الشيخ رحمه الله هو الأصل . نقول : (بِسْمِ اللَّهِ) جار ومجرور متعلّقٍ بمحذوف لأنه معمول ، وكلُّ معمولٍ لا بد له من عامل

لا بُدَّ لِلجَارِّ مِنَ التَّعلُّقِ   بِفِعْلٍ اوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرتَقِي

إذًا نقول : الجار والمجرور لابد له من متعلَّق يتعلق به . ما هو هذا المتعلَّق ، وما حكمه يعني حكم حذفه ، وما حكم ذكره ؟

هذه المسألة أطنبنا فيها في سائر الشروح لكن نقول : من جهة الصحة أنه يقدر فعلاً مؤخرًا مناسبًا ، لماذا هو فعل ؟ لأن الأصل في العمل للأفعال . ولماذا هو مؤخر ؟ لفائدتين - ذكرهما هنا - :

- التبرك بالبداءة باسم الله سبحانه .

- إفادة الحصر .

التبرك لأنه لم يبدأ : أقرأ أو أألف بسم الله ، لو قدَّم الفعل أألف على بسم الله حينئذٍ لم يبدأ ببسم الله ، فلما أَخَّرَه حينئذٍ قال : بسم الله أألف ، فقدم البسملة لحصل التبرك بها .

[أيضًا تأخير ما حكمه التقديم أو تأخير ما حكمه تقديم المتعلق يفيد الحصر (1)] تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ، وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه ، فإذا قلت : زيدًا ضربتُ ، يعني لا غيره ، الأصل ضربتُ زيدًا ، زيدًا مفعول به مؤخر ، رتبته التأخير ، ورتبة ضربتُ العامل والفاعل التقديم ، فإذا أردتَ أنَّ المضروب هو زيد فقط لا غيره تُقَدِّم المفعول به ، فتقول : زيدًا ضربتُ ، يعني لا غيره . وأما قولك : ضربتُ زيدًا ، هذا قد يكون أنك أخبرت بأنك ضربت زيدًا ، وسكت عن ضرب عمرو ، يحتمل تقول : ضربت زيدًا ، هذا يحتمل أنك ضربت زيدًا وعمرً وخالدًا ومحمدًا ، ولكن لما أخبرت قلت : ضربت زيدًا ، وأنا من شأني أن أخبر عما أريد ، وأسكت عما لا أريد الإخبار عنه ، لكن إذا أردت الإفادة بأنه لم يضرب إلا زيدًا وأن غيره لم يُضرب فتقول : زيدًا ضربتُ يعني لا غيره . ومنه ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : 5] أصلها نعبدك ، هذه قاعدة أحفظها حتى إذا قرأت الفاتحة في الصلاة تمعن ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ هذا مفهوم لا إله إلا الله ، لا نعبد إلا إياك ، من أين جاءت هذه لا نعبد إلا إياك ، نقول : من تقديم ما حقه التأخير . حينئذٍ بسم الله أألف أي بسم الله لا بسم غيره .

ومناسبًا للمقام لأن كلَّ مَن أراد أن يبسمل أو أراد أن يفعل فإنما يضمر في نفسه ما جعل البسملة مبدءًا له ، فالذي يُريد أن يأكل يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، ماذا ينوي ؟ أنام ؟ آكل ، الأكل قطعًا . لو قلتَ له : لماذا بسملت ؟ لقال : أريد أن آكل . وبسم الله الرحمن الرحيم ووضعت جنبه هكذا يعني بسم الله أشرب ؟ لا ، بسم الله الرحمن الرحيم أشرب . إذًا كل من بسمل فقد نوى في نفسه في قلبه الفعل والحدث الذي جعل البسملة مبدئاً له .

(بِسْمِ اللَّهِ) لفظ الجلالة (الله) الأصح أنه مشتق من الإله ، والمراد به المعبود ، فالله - وهذا سيأتي شرحه مفصلاً - الله أي المألوه محبة وتعظيمًا ، لأن الإلوهية هي العبودية ، ولذلك يقال : توحيد العبادة ،

(1) سبق .

وتوحيد الإلوهية ، وتوحيد الإلهية والمعنى واحد ، لأن الإلوهية معناها العبادة - وسيأتي هذا في موضوعه - . إذًا لفظ الجلالة المراد به المألوه حبًّا وتعظيمًا .

و (الْرَّحَمَنِ الْرَّحَيمِ) هذان اسمان مُشتقان من الرحمة ؛ إلا أن الرحمن أبلغ من الرحيم ، لأنه مشتمل على خمسة أحرف ، والرحيم أقل منه معنى لأنه يشتمل على أربعة أحرف . قال ابن القيم رحمه الله تعالى : (الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، كأنه قال : الأول دال على الوصف وهو الرحمن ، والثاني دال على الفعل ، يعني أنه يرحم خلقه برحمته .

قال رحمه الله : وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً ﴾ [الأحزاب : 43] ، ﴿ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : 117]- رحيم بهم ، ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً ﴾ جاء التعدي رحيمًا بالمؤمنين ، رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ، رحيم بِهِمْ - جاء التعدي بالباء ولم يأت قطُّ رحمان بهم ، فلمَّا جاء رحيم بهم ولم يأت رحمن بهم دل على أن رحمان دال على الوصف القائم به سبحانه جل وعلا ، وأن الرحيم دال على إيصال تلك الرحمة للمخلوق ، فهي أشبه ما تكون صفة فعل ، فالأول : دال على الوصف ، والثاني : دال على الفعل .

الرحمن المراد به عند بعضهم الرحمة الواسعة الشاملة للكافر والمسلم بل والبهائم . والرحيم دال على الرحمة الخاصة بالمؤمنين .

الرحمن لا يجوز إطلاقه على غير الله جل وعلا . الرحيم يجوز إطلاقه على غير الله جل وعلا .

إذًا الأول من جهة المعنى عام لأنه رحمة واسعة تشمل الكافر والمؤمن من جعة المعنى ، ومن جهة اللفظ لا يجوز إطلاقه على غير الله جل وعلا . ورحيم من جهة المعنى خاص بالمؤمنين ، ومن جهة اللفظ عام لأنك تقول : زيدٌ رحيمٌ ، هذا رجل رحيم ، يجوز هذا ، لكن لا يجوز أن تقول : هذا رجل رحمان ؛ لأنه خاص بالله ، كلفظ الجلالة الله لا يجوز أن يطلق على غير الله جل وعلا بالإجماع ، كذلك رحمان أو الرحمان لا يجوز إطلاقه على غير الله بالإجماع ، هذا ما يتعلق بالبسملة . وشرحتها كثيرًا بالدروس السابقة ، الباء في قوله : بسم الله للاستعانة ، فيكون تقدير باسم الله الرحمن الرحيم يعني بسم الله أُألَف ، نقدر الفعل هنا أألف حال كوني مستعينًا بذكره متبركًا به .

المصنف هنا اقتصر على البسملة ولم يذكر الحمدلة ، والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، اقتصر على ماذا ؟ على البسملة لماذا ؟

قالوا : لأنها من أبلغ الثناء والذكر ، ولذلك جاء في بعض الروايات عند الإمام أحمد « كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله » . وهي من الذكر وأفضل الذكر (بسم الله الرحمن الرحيم) .

والخبر إن صح وقد حسنه بعض أهل العلم : « كل أمر ذي بال لا يبدئ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » . لهذين الأمرين اقتصر المصنف على البسملة . وأنا أقول : هممت أن أحذف البسملة لأن البعض كأن نفسه تشمئز كذا بشرح البسملة ، ويتعب منها ، لكن لما ذكرها الشيخ هنا رحمه الله أحببت أن أذكر شيئًا منها .

قال رحمه الله : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِلَ)

هذه - كما ذكرناه سابقًا - هي المقدمة الأولى ، أراد أن ينظر الناظر وأن يعرف المتعلم أن ثَمَّ طريقًا مستقيمًا واحدًا لا تحصل النجاة إلا به فقط .

قال الأولى : معرفة الله ، العلم ثم ذكر العلم ، ثم العمل به الثانية ، ثالثًا الدعوة إليه ، رابعًا الصبر على الأذى فيه ، قال : والدليل قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ مضمون هذه الرسالة تمهيد لك يا طالب العلم أن طريق النجاة واحدٌ لا يتعدد ، وأن الدين الذي شرعه الله عز وجل ولا نجاة لمن سلك غيره هو واحد ، قال تعالى : ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً ﴾ [المائدة : 3] ، ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾ [آل عمران : 19] ولذلك قال ابن القيم رحمه الله :

فَلِوَاحِدٍ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ ... أَعْنِي سَبِيْلَ الحَقِّ وَالإِيْمَانِ

فلواحد بالله عز وجل ، كن واحدًا في قصدك وتوجهك وإرادتك - توحيد القصد والإرادة - في واحدٍ أعني طريق الحق والإيمان ، يعني الطريق الموصل إلى الجنة هو الإسلام كما أن الطريق الموصل إلى الشرع الصحيح وإلى الجنة هو النبي ﷺ .

فالله جل وعلا يُوحَّد ويفُرد بالعبادة ، كذلك النبي ﷺ يُوحَّد ويفُرد بالطاعة ، كذلك الدين يُوحَّد ولا يشرك معه غيره ، لا نقول : الإسلام قومية و.. إلى آخره ، لا ، إنما هو طريق واحد : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : 85] إذًا أراد بهذه المقدمة أن يبين لنا هذا المعنى العظيم أنه لا نجاة إلا بسلوك هذه الطريق .

قال رحمه الله : (اعْلَمْ) هذا فعل أمر من العلم ، والمراد بالعلم وما يتعلق بالإدراك هذا لا نحتاجه في هذا الموضع ، لماذا ؟ لأنه لا شأن لنا به ، وإنما ذكر المصنف هذه الكلمة من باب التنبيه ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس : 62] وكقوله ﷺ : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » . الحديث . يعني حث وتنبيه للسامع أن ما بعد هذه الأداة مما ينبغي أن يعتني به وأن يُصغي لهذا المذكور الذي سيأتي ذكره ، إذًا هي كلمة تنبيه مثل (ألا) ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾. وقد يأتي بالاستفهام أيضًا « أتدرون ما الغيبة » . الحديث ونحو ذلك . نقول : هذا المراد به التنبيه .

إذًا (اعْلَمْ) . نقول : هذا فعل أمر مشتق من العلم ، والعلم : هو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا . وإن شئت قلت : صفةٌ يميز المتصف بها تمييزًا جازمًا مطابقًا . يميز بين الجواهر والأعراض والأجسام ، ويميز أيضًا بين ما يجب لله ، وما يجوز لله ، وما يمتنع على الله جل وعلا ، تمييزًا جازمًا مطابقًا ، لا بد من أن يكون عِلمًا أن يكون جازمًا ضدُّه الشَّكُ والظَّنُّ ، فإن التمييز لا يكون في الشك ، ولا يكون جازمًا في الظن ، مطابقًا للواقع ، فإذا حكمت حكمًا جازمًا ولكنه لم يطابق الواقع يعني الخارج فحينئذٍ لا يكون علمًا ، وإنما يكون اعتقادًا . والفرق بين العلم والاعتقاد هذا لا بد أن يعتني به طالب العلم ، ويأتي معنا إن شاء الله في هذه الرسالة لأنه سيأتي أن من شروط لا إله إلا الله اليقين والصدق والإخلاص هذه لا بد أن يعرف لهذه المدارك كلها على جهة الإحاطة .

(اعْلَمْ) نقول : اعلم هذه كلمةُ تنبيهٍ يعني كن متهيئًا لما يُلقى إليك من العلوم ، وكلمة يؤتى بها عند ذكر الأشياء المهمة ، وما سيذكره رحمه الله من هذا أو بيان المسائل الأربعة المشتملة على بيان طريق النجاة في الدنيا والآخرة ، نقول : هذا من أهم المهمات .

(اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ) هذه جملة خبريةٌ لفظًا ، إنشائيةٌ معنى لأن المراد بها الدعاء للمتعلم ، دعا المصنف للقارئ ، دعا للمستمع ، دعا للمتعلم أن يرحمه الله عز وجل في الدنيا وفي الآخرة ، لذلك نقول : هي خبرية لفظًا إنشائية معنى ، لأن (رَحِمَكَ اللهُ) هذا إخبار بإيقاع الرحمة حَصَلَ ، قام زيد ، حصل القيام ، (

رَحِمَكَ اللهُ) حصلت الرحمة ، أليس كذلك ؟ لكن من جهة المعنى المراد بها الدعاء ، كأنه قال : اللهم ارحم عبدك القارئ فلان مثلاً ، فنقول : هذه الجملة من جهة اللفظ هي خبرية ، لأنها تحتمل الصدق والكذب ، ومن جهة المعنى إنشائية لأنها دعاء للمتعلم .

الرحمة المراد بها إن كانت غير مقترنة بالمغفرة فحينئذٍ تشمل الماضي والمستقبل ، (رَحِمَكَ اللهُ) يعني غفر الله لك ما مضى من ذنوبك ، ووفقك ، وعصمك وسلمك من شرور الذنوب وعاقبتها في الزمان المستقبل ، فشملت الماضي والمستقبل ، مغفرة الذنوب في الماضي ، والسلامة من عاقبة الذنوب وشرِّها في المستقبل ، هذا إن أفردت الرحمة . قال : وإن قُرِنَت بالمغفرة فحينئذٍ المغفرة لما مضى ، والرحمة تكون لما يُستقبل ، فيكون المغفرة المراد بها ، لو قال : رحمك الله وغفر الله لك جمع بينهما حينئذٍ نفسر الرحمة رحمك الله يعني سلمك في المستقبل ، ووفقك ، وعصمك من الذنوب ومن شرِّ الذنوب إن وقعت ، وغفر لك يعني فيما مضى من الذنوب .

(اعلم رَحِمَكَ اللهُ) نقول : هذا دعاء للمتعلم بالرحمة ، وهذا فيه تلطف وتنبيه على أن مبنى هذا العلم التلطف والرحمة بالمتعلمين ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران : 159] ، ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : 128] ، إذًا لا بد من الرحمة في مجال العلم والتعلم .

ماذا تعلم ؟ قال : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِل) ، (أَنَّهُ) الضمير هنا ماذا يُسمَّى ؟ ضمير الشأن ، (اعْلَمْ رَحِمَكَ) أن الحال والشأن (يَجِبُ عَلَيْنَا تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِل) ، (أَنَّهُ يَجِبُ) أن الحال والشأن إذًا الضمير هذا ضمير الشأن والحال والقصة . وله مبحث طويل عند النحاة .

(يَجِبُ عَلَيْنَا) يجب هذا فعل مضارع مأخوذ من الوجوب ، وحد الوجوب

هو مشتق من وَجَبَ يَجِبُ وُجُوبًا ووَجْبَةً ، إذًا لا بد له من معنى في اللغة ، ولا بد من معرفة اصطلاح أهل العلم في هذا اللفظ ، لأنه إذا قيل : مسائل أربعة تجب حينئذٍ لا بد أن نقول : ما معنى الوجوب .

فالواجب في اللغة : الساقط واللازم ، والثابت ، وَجَبَ يَجِبُ وَجْبَةً سقط ، وقال في المصباح : وَجَبَ الحَقُّ والبَيْعُ يَجِبُ وُجُوبًا ووَجْبَةً لزم وثبت .

إذ الواجب يأتي بمعنى الثابت ، « أسألك موجبات رحمتك » . يعني الكلمات المثبتة للرحمة ، ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج : 36] بمعنى سقطت ، هذا معنى الواجب في اللغة .

أما في الاصطلاح : فهو ما طلب الشارع فعله طلباً جازمًا . وكل ما طلب الشارع - يعني الله عز وجل أو رسوله ﷺ - فعله على جهة الإيجاب طلباً جازمًا - احترازًا عن الندب - فحينئذٍ نقول : هذا واجب بحيث لا يُجَوِّز الشرع له الترك . لأن هذا من ضوابط أنه جازم أو ليس بجازم ، لأننا نقول : أن ما طلب الشارع فعله طلباً إما أن يكون جازمًا وهو الواجب ، وإما أن يكون غيرَ جازم وهو الندب .

ما الذي يُفَرِّقُ لنا بين هذا وذاك ؟ نقول : إن رَتَّبَ الشارع العقوبة على الترك فحينئذٍ يكون هذا الطلب جازمًا ، وإن لم يرتب العقوبة على الترك فنقول : هذا الطلب غير جازم وهو الندب ، لا بد أن يَعِيَ طالب العلم الفرق بين الواجب ، والندب ، والكراهة ، والتحريم ، والإباحة . بل نص بعض أهل العلم أن من العلم الواجب العيني تعلم الأحكام الخمسة .

وَالحُكْمُ وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَمَا أُبِيحَ وَالمَكْرُوهُ مَعْ مَا حَرُمَا

هذه خمسة أحكام تكليفية يجب على طالب العلم أن يعرف حقيقتها من جهة الحدِّ ، ومن جهة ما يترتب عليها من علم أو عمل .

إذًا ما طلب الشارع فعله طلباً جازمًا نقول : هذا هو الواجب .

ما الذي يجب ؟ قال : (تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِل) . تعلُّم يعني تحصيل تفَعُّل ، التفَعُّل قد يأتي لتحصيل الشيء شيئًا فشيئًا ، فالذي يجب هنا متعلَّق الوجوب محل الوجوب . كمن نقول : الصلاة واجبة ، الزكاة واجبة . هنا ما الذي يجب ؟ يجب تعلم يعني تحصيل وطلب العلم .

إذًا العلم واجب ، وقد يكون العلم مستحبًا ، إذا أُطْلِقَ العلم في مقام الحديث عن الشرع وما يترتب على الشرع فحينئذٍ يراد بالعلم العلم الشرعي ، لأن العلم من حيث محله إما أن يكون شرعيًا ، وإما أن يكون غيرَ شرعي ، يعني إما أن يكون علمًا أُخرويًا ، وإما أن يكون علمًا دنيويًا بحتًا ، فإذا أطلقت النصوص وما رتب عليه من ثواب ومدح لأهله فالمراد به العلم الشرعي ، وهو معرفة الهدى بالدليل كما قال ابن القيم رحمه الله .

هذا العلم قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً . إذًا ما طلب الشارع فعله طلباً جازمًا من العلم بحيث رتب العقوبة على ترك طلب هذا العلم ، هكذا نُنَزِّل الحدّ على هذه المسألة ، نقول : العلم منه واجب ، وما حقيقة الواجب ؟ ما طلب الشارع فعله يعني إيجاده طلباً جازمًا بحيث رتب العقوبة على ترك هذا الفعل أو القول ، فحينئذٍ نقول : بعض العلم واجب لو لم يطلبه المكلف حينئذٍ وقع في الإثم ، ولذلك أوضح من الحدّ أو الحقيقة أن نقول : الواجب : ما يثاب فاعله امتثالاً ويعاقب تاركه أو يستحق العقوبة تاركه .

العلم كذلك قد يكون واجباً فيثاب فاعله وطالبه ومحصِّله إذا نوى به القربة إلى الله عز وجل والامتثال ، ويعاقب لو تركه ، ومنه ما سيذكره المصنف هنا من العلم بهذه المسائل الأربعة . ومنه ما هو فرض كفاية .

واجبٌ عيني لتعلقه بكل عين ، لا يجوز لأحد تركه ، لا يعذر أحدٌ بجهله البتة ، هذا العلم العيني . الواجب على كل فرد من أفراد المكلفين .

والواجب الكفائي : الذي يكون متعلقه بعض فئات الناس دون الآخرين

مَا طَلَبَ الشَّارِعُ أَنْ يُحَصَّلا دُوْنَ اعْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلا

فيكون النظر إلى الفعل نفسه بقطع النظر عن الفاعل . فالعلم بالخلاف الفقهي مثلاً نقول : هذا واجب ، العلم بأسانيد السنّة الأحاديث التي وقع فيها اختلاف تصحيحًا وتضعيفًا نقول : هذا واجب ، لكن هل يجب على كل الأمة كما يجب التوحيد ، أو يجب على البعض إن قاموا به سقط عن الآخرين ؟

لاشك أنه الثاني ، فنقول العلم بالخلاف ، والعلم بالأسانيد ، والعلم بالسنّة من جهة التصحيح والتضعيف ، ومن جهة الاستنباط ، ومن جهة تقعيد القواعد ، ومن جهة تنزيل هذه القواعد على النصوص ، نقول : هذا علم واجب لو تركه الكل أثموا ، لو فعله البعض وقامت بهم الكفاية حينئذٍ سقط الإثم عن الباقين .

إذًا العلم مستحب ، وقد يكون واجباً ، والواجب قد يكون فرض عين ، وقد يكون فرض كفاية ، وما عداه فهو مندوب إليه ، سُنَّة .

إذًا العلم نقول : معرفة الهدى بدليله . وهو قسمان : فرض وسنة .

والفرض نوعان : فرض عين ، وفرض كفاية .

والفرض العين كأصول الإيمان ، وشرائع الإسلام ، وما يجب اجتنابه من المحرمات ، يعرف الغيبة ما حقيقتها ، هذا واجب عين ، يعرف النميمة ، يعرف الحسد ، كل مسلم مكلف بترك الغيبة ، أليس كذلك ؟ كل مسلم مكلف بترك النميمة ، وبالاجتناب عن الحسد ، واجتناب الحقد ، والغل ، والفتنة بين المسلمين ، نقول : هذه كلها واجبة . إذًا كل مسلم لا بد أن يعرف هذه الحقيقة ، ويعرف دليلها من كتاب أو سنة ، ومن يرى التقليد في مثل هذه المسائل [يشترط العلم بالدليل] . وما يحتاج إليه في المعاملات ونحو ذلك مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب عليه العلم به ، وما عدا ذلك فهو من فروض الكفايات . قال الإمام أحمد : يجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه . يجب على المكلف ، كل مكلف ولو كان عاميًّا لا يُشترط أن يشتري كتابًا وسمع شريطً ، طيب هذا لكن إن لم يفعل له أن يسأل أهل العلم ، يرفع السماعة ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 43 ، الأنبياء : 7] وليس عندنا إلا عالم وجاهل ، ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [الرعد : 19] إذًا ليس ثمة إلا عالم أو جاهل ، وليس عندنا واسطة ، ما يُسمَّى الآن بالمفكِّر أو المثقف هذا إمّا أن يكون عالمً وإمّا أن يكون جاهلاً . والعلم باتفاق أنه يتبعض ويتجزأ ، فإذا عرف المسألة بدليلها من كتاب أو سنة نقول : هو عالم بهذه المسألة ، إن لم يعلم فهو جاهل ، سمِّه مفكرًا سمّه مثقَّفًا سمّه ما شئت ، لكن في الحقيقة إما عالم وإما جاهل ولا واسطة بينهم ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 43 ، الأنبياء : 7] . إن علمتم فلا تحتاجون إلى السؤال ، إن لم تعلموا فواجبكم حينئذٍ السؤال .

قال الإمام أحمد : يجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه . لأن الدين قد لا يقوم إلا ببعض الدين ، حينئذٍ نقول : هذا العلم به واجب ، وما كان وسيلة فحكمه الوجوب ، [الوسائل لها أحكام المقاصد] ، [ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب] . هذا لا يختص به طلاب العلم ، بل هو عام في سائر الأمة ، كل مكلف يجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه ، قيل له : مثل أي شيء ؟ مثِّل لنا ما يقوم به دينه ؟ قال : ما لا يسعه جهله صلاته وصيامه ونحو ذلك . فكل ما كان الخطاب فيه موجَّهًا إلى المكلَّف ولم يكن ثَمَّ قرينة تدل على أن بعض الأمة إذا قام به سقط عن الآخرين فهو وجوب عيني كالتوحيد ونحو ذلك .

هنا قوله : (أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا) أي الوجوب ؟ الوجوب العيني ، ولا شك ، بدليل ماذا ؟ لا بد من دليل لا نثبت الحكم الشرعي إلا بدليل شرعي ، ما الدليل على أن هذه المسائل واجبة ؟ نقول : السورة ﴿ وَالْعَصْرِ

* ﴿ إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ما بعد إلا مناقض لما قبله في الحكم ، يعني ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ فليسوا في خسارة ، ويجب على المكلَّف أن يبتعد وأن يتجنب طريق الخسران ، ولا يمكن ذلك إلا بسلوك طريق الإيمان والعمل الصالح ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، هذا دليل الوجوب هنا . وكذلك أجمع أهل العلم على هذا .

إذًا الآية أو السورة سورة العصر تدل على وجوب تعلم هذه المسائل ، ووجه الاستدلال نقول : أثبتَ الرب جل وعلا أن كل إنسان في خسارة ، خسارة في الدنيا وفي الآخرة ، والخسارة كما سيأتي قد تكون مُطْلَقَةً ، وقد تكون من وجهٍ دون وجهٍ ، ولا يمكن تجنب هذا الخسران إلا بالاتصاف بما بعد إلا ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . ويأتينا إشارة تقريره أكثر من هذا في شرح السور .

(أَنَّهُ يَجِبُ) إذًا عرفنا معنى الوجوب ، الوجوب عند أهل العلم أوسع مما أراده المصنف هنا رحمه الله ، لأن الواجب : ما طَلَبَ الشارع فعله طلبًا جازمًا . قد يكون داخل الماهية ، ولا تقوم تلك الماهية إلا به ، وهو ما يسمى بالركن . وقد يكون خارجًا سابقًا عن الماهية ولا تقوم تلك الماهية إلا به ، وهذا يُسَمَّى الشرط .

إذًا الواجب قد يكون ركنًا - تنبه لهذه المسألة ، قلَّ من نبه عليها في الشروح - الواجب قد يكون ركنًا وهو جزء الماهية الداخل في حقيقتها .

وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجْ   وَصِيْغَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُنْتَهَجْ

إذًا الركن جزء الماهية الداخل في حقيقتها . مثل ماذا ؟ الركوع داخل في ماهية الصلاة ، هل تقوم الصلاة بدون ركوع ؟ لا ، لا يوجد صلاة بدون ركوع مع القدرة ، كذلك السجود ركن ، الفاتحة ركن ، أليس كذلك ؟ السلام نقول : ركن ، التسليمة الأولى ركن ، فنقول : لا تقوم حقيقة الصلاة إلا بوجود هذه الأركان ، إذًا الركوع واجب أم لا ؟ واجب ، لماذا ؟ لأنه يصدق عليه حد الواجب ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا .

الطهارة للصلاة يُسمِّيها أهل العلم ماذاً ؟ شرط ، وهل الشرط مغايرٌ للواجب ؟ أم أن الواجب وصف للشرط ؟ وصف للشرط ، لأن الطهارة طلب الشارع فعلها طلبًا جازمًا ، لو قام كبر هكذا عامدًا متعمدًا لم يتطهر وهو ذاكر ، ما حكمه ؟ صلاته باطلة أو لا ؟ باطلة صحيح ؟ لو قام فكبر دون وضوء ما توضأ ؟ عامد [كده من رأس] ؟ باطلة صلاته غير صحيحة . [هاه] [لا يمتنع عقلاً ، لا نقول : باطلة . الباطل يوصف به الشيء إذا دخل فيه صحيحًا ، يعني لو كبّر توضأ وكبّر الله أكبر ، وهو قد استوفى الشروط . نقول : انعقد صلاته أو لا ؟ انعقدت ، لو خرج منه ريح نقول : بطلت صلاته . لماذا عبَّرنا بالبطلان ؟ لأنه قد دخل الصلاة بوجهٍ صحيح .

أما لو جاء دون وضوء وقال : الله أكبر . هل انعقدت دخل في الصلاة ؟ لا ، ما انعقدت صلاته ، فلا نصفها بالبطلان .

إذًا الطهارة للصلاة نقول : هذه شرط وهي واجبة .

إذًا الواجب قد يكون ركنًا ، وقد يكون شرطًا ، وقد يكون غير ذلك ، حينئذٍ نقول : الصلاة واجبة ، وهي ركن من أركان الإسلام ، يفوت الإسلام بفواتها صحيح ؟ - خليكم معي - الصلاة واجبة ، مقدمة صحيحة ، الصلاة واجبة وهي ركن يفوت الإسلام بفواتها على القول بأنه كافر ، وهو قول جماهير السلف أنه كافر ، إذًا بفوات هذا الواجب فات الإسلام . كالركوع بالنسبة للصلاة . صحيح ؟ طيب .

الصوم واجب ، وهو ركن من أركان الإسلام بفواته لا يفوت الإسلام على قول الجماهير .

إذًا الوصف وُصِفَتْ الصلاة بالوجوب ، ووُصِفَ الصوم بالوجوب ، فات الإسلام بفوات الصلاة ، لم يفت الإسلام بفوات الصوم ، إذًا الواجب يختلف أو لا ؟ يختلف مع كون الاتفاق على أن الصوم ركن من أركان الدين ، وأن الصلاة ركن من أركان الدين ، لكن من حيث الحكم الذي يترتب على هذا الركن يختلف من ركن إلى آخر . كذلك قد يكون بعض الواجبات مختلَف فيها بين أهل العلم من حيث الوجوب وعدمه ، ولذلك الواجب قد يكون متفقًا على وجوبه ، وقد يكون مختلفًا في وجوبه . الواجب المتفق على وجوبه أقوى من حيث ما يترتب عليه من الأحكام في الدنيا والآخرة من الواجب المختلف فيه .

طيب ما الذي أراده المصنف هنا بالواجب ؟ الصوم أو كالصلاة ؟ نقول : الصلاة ، إذًا (يَجِبُ) بمعنى أنه أراد الركن والأساس الذي يقوم عليه الدين فلو فاتت هذه الأسس لفات الدين . ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ لم يؤمن أصلاً ، فات الدين ؟ ، فاته لا شك . ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ فإذا فات العمل الصالح

كله ، فاته الدين أو لا ؟ - إيش فيكم - ؟ [ليش تترددون هكذا يا إخوان] فاته قطعًا ، العمل الظاهر داخل في مسمى الإيمان ، فإذا فات العمل كله بمعنى أنه اعتقد بقلبه لا إله إلا الله ولم يُصلِّ لله ركعة . فحينئذٍ نقول : من عيَّن العمل الصالح بكون الإسلام يفوت بفواته كالصلاة حينئذٍ عيَّن جنس العمل ، نقول : جنس العمل داخل في مسمى الإيمان ، هل هو معين أم لا ؟ من كفَّر بترك الصلاة فقد عيَّن ، لأنه يقول : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ إن ترك الصلاة فقد كفر ، إن صلى وترك الصوم والحج على قول الجماهير لم يكفر ، إذًا عيَّن جنس العمل الداخل في مسمى الإيمان .

على كلٍّ نقول : المراد هنا مراد المصنف رحمه الله كالصلاة يعني الواجب العيني الذي يفوت الإسلام بفواته ، وليس المراد الواجب الذي يكون كالتشهد الأول ونحو ذلك . لا ، وإنما المراد به بمعنى الركن ، لأن الركن واجب ، والشرط واجب ، وما طلب الشارع فعله ولم يكن جزء الماهية ، ولم يكن خارج الماهية ورتب الشرع عليها فوات الماهية لفواته نقول : هذا واجب ، أو يُسمّى شرطًا ، والأول يُسمى ركنًا ، ومراد المصنف هنا الأركان ، المراد به الأركان .

(يَجِبُ عَلَيْنَا) . هذا تحتاج إلى شرح .

نقف على هذا .

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد .

إن شاء الله هذه الرسالة الإخوة يظنون أننا نمشي هكذا إن شاء الله في المستقبل ما يحتاج إلى مشي نمشي فيه إن شاء الله ، وما يحتاج إلى وقوف نقف . لكن نحاول خلال شهرين ونصف تقريبًا أن ننتهي منها .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

هذه بعض الأسئلة فيما يتعلق بالدرس الماضي .

س : ذكر بعضهم يقول : ذكرتَ في درس التوحيد جملة لبعض العلماء هي : العلم صلاة وعبادة القلب - ما بعد صلاة غير واضحة ؟

ج : العلم صلاة السر ، لأنه أمر باطن ليس بظاهر لذلك هو عبادة القلب .

س : يقول : قلتَ : التوحيد مصدر وَحَّد يُوَحْدُ تَوْحِيدًا إذا جعله واحدًا ، والمراد بالجعل ، جعل الشيء واحدًا في قلبك ليس في الخارج لأن ما كان في القلب يقبل الشركة ، وما كان في الخارج فليس إلا الحق ، أرجو شرح ذلك باختصار ؟

ج : أما جملة ما كان في الخارج فليس إلا الحق ، ليس مرادًا أن كل ما عبد من دون الله على الأرض فهو حق ، لا ، هذا باطل ليس هذا المراد . وإنما المراد أن الجعل اعتقاد الوحدانية وأن الله جل وعلا منفرد بإلوهيته وربوبيته وأسمائه وصفات ، إنما يكون في القلب ، أنت الذي يقع في قلبك الشرك بأن تُشَرِّكَ بين الله جل وعلا وبين غيره في العبادة أو الإلوهية أو الربوبية أو الأسماء والصفات ، وأما في الخارج ، بمعنى خارج القلب فهذا أمر ليس لك عليه يد ، فالله جل وعلا واحد في ذاته واحد في أسمائه وصفاته ، هل لك يدٌ في جعل الله واحدًا ؟ الجواب : لا . إذًا ليس لك ، وإنما الله جل وعلا منفرد فيمتنع وجود ثانٍ امتناعًا لذاته ، وهذا ليس لك فيه يد ، وأما ما عُبد من دون الله فلا يقال بأنه حقّ ، فلذلك يجب أن تُحمل هذه الكلمة على محمل حسن ، فليس بالخارج إلا الحقيقة الله عز وجل ، وهذا لا شك فيه ، لأن الموحد - وهذا الكلام يقال في الموحد الذي جاء بالتوحيد - يعتقد في قلبه أن الله واحد ، وفي الخارج خارج القلب الله واحد ، أين تكون الشركة ؟ هل يتعدد في الكون إلهان ؟ لا يمكن هذا ممتنع لذاته ، إذًا أين يقع التعدد ؟ في القلب هذا المراد . جعل الله واحدًا في القلب الذي هو يقبل الشركة ، وأما في الخارج

فليس إلا الله جل وعلا ، فلا يكون لك يد في كون الله جل وعلا واحدًا لأن وجود شريك ثان هذا ممتنع لذاته محال أن يوجد ، وهذه الاستحالة هل أنت جعلتها ؟ الجواب : لا ، ليست لك ، أنت مخلوق .

س : هل يمكن أن يُسَمِّع الطالب متن ((الأصول الثلاثة)) دفعة واحدة ، وهل يمكن أن يترك الطالب متن ((الآجرومية)) إذا كان يحفظ النثر ؟

ج : ما فيه بأس . يحفظ النثر لكن يختبر فيه أو يسمع النثر ، ويترك النظم ، ولكن حفظ النظم لا بد أحسن الطالب أن يحفظ النظم لأنه يبقى ويستقر ، وإعادته تكون سهلة .

س : تقول : ذكرت من الطريقة إنكار المنكر أنها لا تثبت إلا بالنقل ، وعلى ذلك هل وسائل الدعوة توقيفية ؟

ج : هذه مسألة فيها خلاف وقع عن عمد ، وقديم تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وإذا عُلِمَ أن الدعوة عبادة إلى الله جل وعلا ، عبادة من عبادات العمل والقلب يعني الظاهر والقلب حينئذٍ لا بد من شرطي العبادة وهما : الإخلاص والمتابعة . ينفي الإخلاص الشرك ، إذا كان الإنسان يدعو إلى جاهٍ ، من أجل منزلة ، من أجل ثناء الناس ، من أجل رئاسة ، من أجل ذلك فهذا قادح ، قدح في الإخلاص أليس كذلك ؟ فتكون الدعوة عبادة لكنها ليست خالصة لله عز وجل ، فينافي الأول الإخلاص فينتقل إلى الشرك ، النوع الثاني أو الشرط الثاني المتابعة للنبي ﷺ ، حينئذٍ كيف نقول : يتابع النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو إلى ما دعا إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يدعو على الكيفية التي دعا إليها النبي ﷺ حينئذٍ إحداث وسائل محدثة جديدة نقول : هذا لا أصل لها ، فلو قال قائل مثلاً كما هو الآن التمثيل ، نقول : التمثيل هذا في الأصل إنه محرم ، وعلى القول بجوازه هل يكون وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله ؟ نقول : لا ، هذا بدعة في الدين ، لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان جائزًا ، قد يقال : الأمر مختلف فيه ، هل هو جائز أو محرم ، نقول : الأصل أنه محرم لأنه كذب ، ولو قيل بجوازه لا يصح أن يُجعل وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله عز وجل ، لأن وسائل الدعوة الأصح أنها توقيفية ، بمعنى أنها موقوفة على النقل والسماع . فما دعا إليه النبي ﷺ يُدْعَى إليه ، وما اتخذه عليه الصلاة والسلام وسيلة في الدعوة إلى الله هو الذي يجب أن يتبع ، وما عدا ذلك من تماثيل وأناشيد ونحو ذلك نقول : هذا من الدعوة إلى الله في شيء ، بل هو من اللعب والإحداث في الدين ، وأما قد يرد بعضهم يورد يقول مثلاً : الأشرطة الآن هذه وسيلة . نقول : لا ، الشريط ليس وسيلة ، إنما هو نقل للوسيلة ،

الوسيلة هي الدرس والمحاضرة ، هذا وارد له أصل في الشرع ، والخطبة أيضًا قد تسجل خطبة الجمعة أو خطبة العيدين ونحو ذلك ، نقول : الوسيلة هي الخطبة ، والوسيلة هي الدرس ، والوسيلة هي المحاضرة ، هذه مشروعة ومنقولة ولا شك فيها ، لكن الشريط أو القناة أو نحو ذلك أو الإذاعة نقول : هذه نقلت فقط ، وليس هي في ذاتها ، ولذلك الشريط يكون فارغًا ، كيف يكون وسيلة ، قد يُوقع فيه أو يُوجد فيه شيء محرم ، كيف يكون وسيلة ثم يوجد شيء محرم ؟ قد يكون أغاني ، حينئذٍ نقول : الشريط وسيلة للدعوة ؟ لا ، فالمدح للشريط ليس لذاته ، والحكم على الشريط ليس لذاته ، وإنما لما يحمله ، وما حمله يكون وسيلة للدعوة إلى الله عز وجل .

س : هذا يقول : يحفظ متون كثيرة منظومة وبعضها منثور ، ويشعر أنها تتفلت منه ، ما هي أفضل طريقة للمراجعة ؟

ج : أفضل طريقة إذا صح طريق الحفظ حينئذٍ تثبت معك تلك المحفوظات ، ولكن كثير قد يحفظ بطريقة خاطئة ، طريقة ليست بالصحيحة ، ولكن ينبغي أن يكرر بكثرة ويُجَزِّئ المحفوظ ويكون تكراره بمعنى كلمة تكرار ، ما هو عشرة أو خمسة عشرة ، يكرر سبعين ، مائة ، مائتين ، ونحو ذلك ، نُقِلَ عن بعضهم كان يكرر المسألة خمسمائة مرة ، وبعضهم ألف مرة ، إذا كان بهذه الصورة يثبت معه إن شاء الله .

س : يقول : هل يجوز أن يقال الأديان السماوية والأديان السابقة ، أم يقول : إنه دين واحد وسماوي والشرائع مختلفة ؟

ج : نعم ، لو كان المراد بأديان سماوية بمعنى أنها مختلفة في الشرائع فلا بأس ، وإن كان المراد أنها مختلفة في الأصل الذي هو الإسلام العام فلا ، تكون هذه كلمة باطلة ، وإن كان يستخدمها بعض الآن من يُسَمَّى بالتنويريين ونحو ذلك نقول : هذا ليس له أصل ، محاولة الجمع بين الكلّ ، هذه طريقة قديمة لقدماء الفلاسفة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

س : يقول : عَرَّفْتُمُ العلم بأنه إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا ، فإذا حكمتَ حكمًا ولم يكن مطابقًا للواقع فليس علمًا فهو اعتقاد ؟

ج : نعم ، فليس بعلم لأن العلم يُشْترط فيه الجزم ، ولا بد أن يكون مطابقًا للواقع ، فإذا كان جازمًا ولم يكن مطابقًا للواقع فحينئذٍ يكون اعتقاد . سيأتي معنا هذا إن شاء الله في شروط لا إله إلا الله ، لأنه لا بد من معرفة اليقين ، والظن ، والشك .

قال رحمه الله تعالى : (اعلم رحمك الله أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل) . ثم شرع في ذكرها ، سبق أن ذكرنا أن قوله : (اعْلَمْ) هذا أمر بتحصيل العلم ، وهي كلمةُ تنبيهٍ جرى عليها أهل العلم ، والمراد بها كن متهيئًا لما يُلقى إليك من العلوم ، وكلمة يُؤتى بها عند ذكر الأشياء المهمة ، ولا شك أن ما سيذكره رحمه الله يُعتبر من أصول مهمات الدين .

(رَحِمَكَ اللهُ) هذا ذكرنا أنه جملة خبريةٌ لفظًا ، إنشائيةٌ معنى ، والمراد بالرحمة هنا أنه ما يشمل المغفرة ، وإذا قرنت بالمغفرة فحينئذٍ تكون الرحمة للمستقبل السلامة من الشرور ، وضرر الذنوب وشرها في المستقبل وتكون المغفرة لما مضى من الذنوب .

ما هو الذي طَلَبَ أو أَمَرَ أن يَعْلَمَهُ القارئ والمستمع والطالب ؟

قال : (أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل) ، (أَنَّهُ) أي أن الشأن والحال والقصة (يَجِبُ) ، وذكرنا أن الوجوب هنا المراد به الوجوب الذي هو أعم من الوجوب الاصطلاحي المشهور عند أهل العلم ، وإن كان الكلّ يشترك في كونه مطلوبًا على جهة الجزم : (ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا فهو الواجب) ، ثم هذا الواجب قد يكون داخلاً في الماهية وقد يكون خارجًا عن الماهية ، ثم قد تتوقف عليه الماهية بفواته ، وقد لا تتوقف ، فما توقفت عليه الماهية في وجودها وكان داخلاً فيها فحينئذٍ يُسمى ركنًا . وإذا توقفت عليه الماهية وكان خارجًا عنها فحينئذٍ يُسمى شرطًا . وما كان دون ذلك فحينئذٍ يُعبر عنه بالواجب ، لذلك يقال في الصلاة : أركان الصلاة ، وواجبات الصلاة ، وشروط الصلاة . ثَمَّ قاسم مشترك بين الثلاثة ، وهي ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا .

لماذا قلنا : هذا ركن ، وهذا واجب ؟

الركن واجب وزيادة ، وكذلك الشرط واجب وزيادة .

ما هي هذه الزيادة ؟

توقف الماهية على وجوده . يعني لا توجد الماهية إلا بوجود هذا الواجب ، فإذا انتفى هذا الواجب انتفت الماهية ، فلا وجود لها ، فالفاتحة مثلاً قراءة الفاتحة في الصلاة لو ترك قراءة الفاتحة وأتم كَبَّر إلى

أن سلَّم نقول : صلاته باطلة ليست بصحيحة ، لماذا ؟ لأنه ترك ركنًا ، هذا الركن تقوم عليه الصلاة صحة وبطلانًا ، فلما انتفى هذا الركن انتفت صحة الصلاة . وهو واجب ؟ نقول : نعم ، هو واجب لكن لأمر خارج سُمِّيَ ركنًا ، كذلك الشرط كالطهارة للصلاة لو صلَّى بدون طهارة لم تنعقد صلاته بإجماعٍ ، حينئذٍ نقول : ترك واجبًا ، هذا الواجب تتوقف عليه وجود الصلاة ، فانتفت الصلاة لعدم وجود هذا الواجب وهو الطهارة ، لماذا ؟ لكون الصلاة متوقفة عليه وجودًا وعدمًا مع بقية الشروط ، حينئذٍ نقول : هو واجب طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا ولكن رتب عليه فوات الماهية بفواته .

وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجْ وَصِيْغَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُنْتَهَجْ

وقد ذكر بعضهم أنه ربما يُطلق كلٌّ منهما على الآخر مجازًا ، قد يُسمى الركن شرطًا ، والشرط ركنًا مجازًا علاقته المشابهة في توقف الحكم على كلٍّ منهما .

إذًا عرفنا أن مراد المصنف هنا بالوجوب ما هو أوسع من الوجوب الخاص أو الاصطلاحي الذي يُقابل الركن والشرط ، وإنما المراد به هنا الوجوب الذي يُقابل أو يشترك مع الركن .

(أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا) ، ما دليل الوجوب ؟

ذكر بعضهم حديث في سنده كلام وإن كان المشهور تصحيحه وهو قوله ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . فريضة بمعنى أنه واجب ؛ لأن الفرض والواجب مترادفان

وَالفَرْضُ وَالوَاجِبُ ذُو تَرَادُفِ وَمَالَ نُعْمَانُ إِلَى التَّخَالُفِ

والإجماع كذلك على أن هذه الأربعة التي سيذكرها المصنف رحمه الله تعالى واجبة .

إذًا دليل الوجوب أمران :

الأول : حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . يعني العلم العيني كما سيأتي .

ثانيًا : إجماع أهل العلم ، وقد حكى الإجماع شيخ الإسلام [ابن تيمية] [2] رحمه الله تعالى على وجوب هذه المسائل الأربع .

قوله : (يَجِبُ عَلَيْنَا) على ظاهرة في الوجوب وهي مؤكدة لقوله : يَجِبُ ، (عَلَيْنَا) الضمير هنا يصدق على من ؟

[نحن]

نحن من ؟

إذا قلت : طلاب العلم خرجت العوام ، فلا يجب عليهم تعلم الأربع مسائل ، نحن معاشر المسلمين ، والجنّ ما تجب عليهم هذه الأربعة ؟ تجب أو لا ؟ تجب ، والكفار ؟ تجب أو لا تجب ؟

إذًا يجب علينا معشر الجن والإنس ، مؤمنين وكفارًا لأن الحكم عام ، معرفة الله عز وجل ليست خاصة بطلاب العلم ، ومعرفة النبي ﷺ ليست خاصة بطلاب العلم ، وإنما هي عامة تشمل الإنس وتشمل الجنّ والكفار . أما الإنس فواضح ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ عطف الإنس على الجن ، إلا ليعبدون إذًا الإنس والجن مكلفون بالتوحيد ، ومكلفون بفروع الشريعة ، ولذلك جاء ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا ﴾ [الجن : 1-2] إذًا آمنوا . وجاء هناك ﴿ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴾ [الأحقاف : 29] يعني ليس إيمانًا فقط ، وإنما عملوا ودعوا كذلك إليه ، حينئذٍ نقول : (عَلَيْنَا) يشمل الإنس ، ويشمل الجن لأنهم مكلفون بالنص . ويشمل الكفار لأن الكافر مخاطب بأصول الشريعة وهذا محل اتفاق ، وبفروع الشريعة على الصحيح . مخاطب بأصول الشريعة لعموم الأدلة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : 21] ، ﴿ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ أي وحّدوا الله ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ والناس هذا يشمل المؤمنين والكافرين ، فالكافرين مخاطبون بأصول الشريعة ، عموم قوله جل وعلا ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ يشمل الإنس هذا إنس فحينئذٍ نقول : الكفار مخاطبون بأصول الشريعة بالإيمان ، ولا خلاف بين أهل العلم في هذه المسألة ، يبقى مسألة الفروع كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، ونحو ذلك ، وبر الوالدين ، وصلة الرحم ، هذا فيها خلاف بين أهل العلم ، والصواب أنهم مخاطبون كذلك بفروع الشريعة ، ولذلك جاء قوله : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ

---

(2) لعل الصواب [محمد عبد الوهاب] المفرغ : الدقيقة 12.23 .

﴾ [المدثر: 42-43] و ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[فصلت : 6-7] وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾ [الفرقان : 68-69] حينئذٍ رتب العقاب ورتب مضاعفة العذاب على ماذا ؟ ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ يعني يدعو غير الله فقد وقع في الشرك ، ولذلك جاء ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِ ﴾ إذًا الخلود هذا مقابل للشرك . ﴿ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ فقتلوا هذا معصية أو لا ؟ معصية ، ﴿ وَلا يَزْنُونَ ﴾ فزنوا ، حينئذٍ فعلوا الشرك وفعلوا كبيرتين لا تخرجهم من الملة إذا فعلهما المسلم ، وهما قتل النفس المعصومة بغير حق ، وفعل الزنا . قال : ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ [الفرقان : 69] فالمضاعفة هنا في مقابلة ماذا ؟ فعل الشرك وارتكابهم للكبيرتين . ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ [النحل : 88] أي عذاب ؟ الذي هو مقابل للشرك ، ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ أي عذاب ؟ نقول : العذاب الذي رتبه الربُّ جل وعلا على وقوعهم في الكفر والشرك ، فحينئذٍ زدناهم عذابًا لصدهم عن الحق ، وصدهم عن سبيل الحق .

إذًا نقول : (عَلَيْنَا) يشمل الإنس والجن مؤمنهم وكافرهم ، فالجن مخاطبون بالشريعة أصلاً وفروعًا ، قد يختلفون في بعض المسائل لاختلاف هيئاتهم وحقيقتهم ، كذلك الكفار مخاطبون بأصول الشريعة وهو محل اتفاق وبفروع الشريعة .

الفائدة من كون القول بخطاب أو مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ؟ نقول : هم لا يطالبون بها في حال كفرهم وهذا محل اتفاق ، ولا يطالبون بقضائها بعد إسلامهم وهذا محل اتفاق ، لا يطالبون بها حال كفرهم لأن من صحة العبادة الإخلاص ، ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة :5] وهذا انتفى في حقه الإخلاص ، فيمتنع أن يصلي وهو كافر لانتفاء النية والقصد . ولا يُطالب بها لقضائها بعد الإسلام إذا أسلم لقوله جل وعلا : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال :38] ، كل ما قد سلف فهو مغفور لهم . « الإسلام يجب ما قبله » . وبالإجماع العملي ، النبي ﷺ كان يأتيه من يُسلم أو يُسلم على يديه ، والصحابة كذلك من بعده لم يطالبوا أحدًا البتة ، لم ينقل ، ولو وجد لنقل ، وعدم النقل دليل على أنه لم يحصل ولم يقع ، لم ينقل عن أحد منهم أنه طالب كافرًا بقضاء الصلوات والصيام ونحو ذلك . فحينئذٍ نقول : الفائدة تكون فائدة أخروية فحسب وليست دنيوية ، أخروية في مضاعفة العذاب ، فالمسلم كما أنه يُعذب إن شاء ربه إذا لم يتب عليه يعني إذا مات مرتكبًا لكبيرة ، قد يُعذَّب على فعل الكبيرة

، أليس كذلك

هذا معتقد أهل السنة والجماعة ، وقد يعفو الله عز وجل عنه . والكافر يفعل ما يشاء ؟ يعني لو أردنا أن ننظر إليها بالنظر العقلي الكافر لا يمكن أنه يترك يفعل ما يشاء يشرب الخمر ، ويأكل الربا ، ويقطع الأرحام ، ويعقّ والديه ، ثم نقول : لا يعذب ! ، لا ، بل يعذب وهو أولى من المسلم وإن كان كافراً لم يأت بأصل الدين ، بل ذهب بعضهم إلى أنه يعذب على الطيبات . ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأعراف : 32] إذًا ليست للكفار ، فكل ما كان من الطيبات فالأصل أنه للمؤمنين ، فإذا تلبَّسوا وأكلوا وشربوا فحينئذٍ نقول : فعلوا ما ليس ملكًا لهم ، بل هو ملك للمؤمنين ، فيكون فيه اعتداء فيعذب على ذلك ، وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى .

إذًا (إنه يَجِبُ عَلَيْنَا) كل فرد من أفراد المكلفين ، والوجوب كما سبق أن متعلقه المكلف ، وأما من كان دون التكليف فحينئذٍ لا يلزمه ذلك إلا من باب حسن التربية فقط ، يؤمر بمعرفة الله عز وجل ، من ربك ؟ ما دينك ؟ من نبيك ﷺ ، من باب التربية الحسنة فقط ، وإلا هل يجب عليه ؟ نقول : لا ، لأنه لا وجوب إلا على مكلف . والمكلَّف المراد به البالغ العاقل غير المكره وغير الملجأ والغافل ، هذا هو المكلف ، البالغ العاقل كل من لم يكن عاقلاً كالمجنون فلا تكليف عليه ، وكل من كان دون البلوغ خمسة عشر سنة ونحو ذلك فلا تكليف عليه ، كذلك المكره ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأِيمَانِ ﴾ [النحل :106] جاء النص فيه على التفصيل الذي ذكرناه فى شرح ((الورقات)) ، وكذلك الملجأ والغافل . فحينئذٍ نقول : إذا عرض ثَمَّ عوارض على من وُجد فيه شرطا التكليف حينئذٍ يسقط عنه الحكم .

إذًا (يَجِبُ عَلَيْنَا) كل فرد من أفراد المكلفين مما ذكرنا من الجنّ والإنس والكفار .

ما الذى يجب (تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِل) ؟

(تَعَلُّمُ) يعني طلب ، تَفَعُّل تدل على وجوب وتحصيل الشيء شيئًا فشيئًا ، (تَعَلُّمُ) تقول : تَكَسَّرَ تَفَعَّل مثل هذا مصدر .

(تَعَلُّمُ أَرْبَعِ مَسَائِل) ، (أَرْبَعِ) مفهومه أنها لا تزيد عن الأربعة ، ولا تنقص عن الأربعة ، لأن العدد له مفهوم ، حينئذٍ نقول : هل المفهوم معتبر هنا بمعنى أنه يُنفى دون الأربعة ، ويُنفى دون الزيادة عن الأربعة يعني لا تكون خمسة ولا ستة ؟ نقول : نفي الأقل لا شك فيه أنها ليست دون الأربعة ، لأن النص واضح ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر : 3] فهذه أربعة

، إذًا لا تكون اثنين ولا ثلاثة ، إلا إذا جُعِل الأخص داخلاً تحت الأعم ، يعني ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ومن العمل الصالح التواصي بالحق فهو داخل تحته ، ومن العمل الصالح التواصي بالصبر إذًا هو داخل تحته ، حينئذٍ رجعت إلى اثنين بهذه لا إشكال ، أما عند التفصيل فهي أربعة وموافقة النص تكون أولى .

هل تنفى الزيادة أنها لا تكون خمسة ولا ستة ؟ نقول : لا تُنفى ؟ ما الدليل ؟ [نعم لأحسنت] سيأتي معنا : اعلم رحمك الله أنه يجب على كل مسلم ومسلمة تعلم ثلاث مسائل والعمل بهن . زاد صارت كم ؟ سبعة ، إذًا قوله : (أَرْبَعَ مَسَائِل) لا مفهوم لها ، لا في الأقل إلا إذا أدرج الأخص تحت الأعم ، ولا في الأعلى وهذا مشهور عند أهل العلم أن العدد لا مفهوم له .

(أَرْبَعَ مَسَائِل) ، (مَسَائِل) جمع مسألة مشتقة من السؤال ، وهو ما يُبرهن عنه في العلم ، يعني ما يُثبت له الدليل ، ويُطلب ويُسأل عنه ، هذه تسمى مسألة .

ما حكم الصلاة ؟ أو ما هي الصلاة ، ما دليلها ؟ حينئذٍ نقول : الصلاة واجبة لقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ [البقرة :43] ، والزكاة واجبة لقوله : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة :43] ، الربا محرم لقوله : ﴿ لا تَأْكُلُوا الرِّبا ﴾ [آل عمران :130] حينئذٍ نقول : هذه مسألة أُثبتت بدليل ، يُبرهن عليها في العلم بدليل ، فيُذكر الدليل من جهة المتكلم .

(الأُوْلَى العِلْمُ) أولى هذه المسائل التي يجب علينا معاشر المسلمين من الإنس والجن تعلمها العِلْمُ ، و(أل) هنا للعهد ، العهدية ، ليست جنسية ولا استغراقية ، وإنما عهدية ، والعهد هنا يُفسر بالعهد الحضوري ، لأن العهد قد يكون ذهنًا ، وقد يكون ذِكْرًا ، وقد يكون حُضورًا ، والمراد به العهد الحضوري ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : 3] أي هذا اليوم ، (العِلْمُ) أي هذا العلم ، أيُّ علمٍ ؟ فَسَّرَهُ بما بعده وهو معرفة الله ، ومعرفة نبيه ﷺ ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة . إذًا العلم المخصوص في المسألة الأولى معيَّن ، وليس على إطلاقه ، ليس كلَّ علمٍ ، لأن العلم الشرعي أو العلم إذا أطلق انصرف إلى العلم الشرعي ، والعلم نوعان : علم دنيوي محض كالهندسة والطب ونحو ذلك ، وعلم شرعي مصدره الوحيان من الكتاب والسنة ، فكلُّ ما كان من الكتاب والسنة فهو من الدين وهو من العلم الشرعي ، وكلُّ ما لم يكن من الكتاب والسنة فحينئذٍ ليس من الدين ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم :3-4] ليس عندنا إلا الوحيان : قال الله تعالى ، وقال رسوله ﷺ ، وإذا أجمعت الأمة على أمرٍ فحينئذٍ يكون مدلوله في الكتاب

والسنة ، إذًا كل ما كان من الوحي فهو علم شرعي وهو من الدين ، وكل ما لم يكن كذلك فليس من الدين ، وليس من العلم الشرعي ، فاعرف ما تطلبه .

قوله : (العِلْمُ) أل هنا للعهد الحضوري ، فهو علم خاص ، ولا يُعْنَى جميع العلم لأنه عَرَّفَهُ بقوله : (وَهُوَ مَعْرِفَة اللهِ) .. إلى آخر ما ذكره .

العلم ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى في العلم الشرعي هو معرفة الهدى بدليله

الْعِلْمُ مَعْرِفَةُ الهُدَى بِدَلِيْلِهِ ‌‌ ‌‌ ‌‌ مَا ذَاكَ وَالتَّقْلِيْدُ يَسْتَوِيَانِ

العلم : معرفة الهدى يعني الوحيّ قرآنًا وسنةً ، بدليله ، أو مدلول القرآن والسنة مقرونًا بدليله ، ما ذاك والتقليد يستويان ، نعم لا يستوي المقلد مع العالم .

ثم هذا العلم قد يكون واجبًا ، وقد يكون مُستحبًا ، هل يكون مباحًا ؟ العلم صلاة السر وعبادة القلب ، أليس كذلك ؟ هل تكون العبادة مباحة أم أنها لا تخرج عن الإيجاب والاستحباب ؟ كل عبادة ، كل ما أمر الله به فهو أمران : إما أمر إيجاب ، وإما أمر استحباب . ولذلك نقول : العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . وهذا يشمل الواجب والمستحب ، وليس عندنا عبادة مباحة ، لأن المباح ليس من الحكم الشرعي التكليفي ، ليس من الأحكام التكليفية ،لم يكلف العباد بالمباح ، أليس كذلك ؟ حينئذٍ نقول : العلم إما واجب وإما مستحب فقط ، والواجب إما أن يكون واجبًا عينيًّا ، سُمِّيَ عينيًّا لتعلقه بكل عين ، يعني يجب على فرد فردٍ من المكلفين ، لا يقوم أحد مقام الآخر ، ولا ينوب أحد مناب الآخر ، ولا يُعذر أحد بجهله البتة ، هذا عُلْمٌ عَيْنِيّ تاركه آثم ، لأنه وجب عليه مثل الصلاة ، نقول : صلاة الفجر على المكلف الذي ليس معه عذره واجبة عليه بنفسه لا يصلي ولده عنه ولا أبوه عنه ، ولا تسقط عنه بجهل ولا بنحو ذلك ، فلا بد أن يصلي . كذلك لا بد أن يتعلم هذا العلم ، مثل ماذا ؟ مثَّلوا له بأصول الإيمان ، وشرائع الإسلام - شرائع الإسلام المقصود بها أركان الإسلام الخمسة - وما يجب اجتنابه من المحرمات الزنا ، الربا ، الغيبة ، النميمة ، عقوق الوالدين ، قطيعة الرحم . هذه نقول

: محرمات تجب على بعض الناس دون بعض أم على كل الناس ؟ يعني يجب اجتنابها على الجميع أم على البعض ؟ على الجميع .

إذًا ما يجب اجتنابه لا بد أن يعرفه ، ما حقيقة الغيبة ، وما الفرق بين الغيبة والنميمة ، متى إذا ذُكِر الشخص يكون غيبة ، متى لا يكون غيبة ، فلا يخلط الأمر بغيره ، كلما ذكر شخص باسمه ليحذر منه نقول : هذا غيبة ونحو ذلك ، حينئذٍ لا تختلط الأمور بعضها ببعض ، فيجب على طالب العلم أن يسأل ما الغيبة ، ما النميمة ، ما الكذب ، ما الذي يجوز وما لا يجوز من الكذب ونحو ذلك ، وما يجب اجتنابه من المحرمات ، وما يحتاج إليه فى المعاملات ، إذا أراد أن يتاجر حينئذٍ لا بد أن يعرف الربا ما هو ، لا بد أن يعرف الصرف أحكام الصرف ، لا بد أن يعرف أحكام السلم ونحو ذلك ، الإيجارة لا بد أن يعرفها ، لذلك أُثِرَ عمر أنه كان يقيم من يجلس فى السوق ولا يعرف أحكام الربا . ما مثل الناس الآن إذا أراد أن يتعامل في الأسهم لا بد أن يعرف أحكام الأسهم ، وإما يعرف أحكام الربا متى يكون الشيء ربا ومتى لا يكون ، أما هكذا كلما سمع شيئًا ذهب لحينئذٍ نقول : هذا من الخطر . وما يحتاج إليه فى المعاملات ونحو ذلك مما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب عليه العلم به . كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب عليه العلم به .

إذًا هو ما يجب أداؤه على كل مكلَّف بعينه . هذا هو حقيقة العلم الذي يكون فرض عين .

وقد لا يجب بعض الأمور ، أصول الإيمان ، وأصول الشرائع تجب على الجميع ، وبعضها يجب لكن بطلبه هو ، مثلاً الزكاة هل كل المسلمين لا تجب عليهم الزكاة ؟

ما تجب ؟

ها [إيش فيكم] تجب على كل المسلمين ، أو لا ؟

لا تجب على كل المسلمين ، متى تجب ؟

إذا صار عنده مال وحال عليه الحول ، لحينئذٍ لا بد أن يعرف أحكام وشروط الزكاة ، إذًا كل من وُجد في حقه المال بشرطه وجب عليه تعلم الزكاة . فأنت مثلاً ما يجب الآن أن تعرف أحكام الزكاة ، ما الذي تجب فيه ، وما الذي يجب إخراجه ، ومن أصحاب الزكاة ونحو ذلك ، لا يجب على كل مسلم ، لكن إذا وُجِدَ عنده مال زكويٌّ حينئذٍ وجب عليه التعلم وسؤال أهل العلم . هذا ما يُسمّى فرض عين على كل أحد .

النوع الثاني : فرضٌ كفائيٌّ ، وهو ما كان متعلِّقًا بجملة المسلمين كمعرفة أحكام الشريعة على جهة التفصيل ، والخلاف ، وذكر الأدلة ، والتصريف في العلوم ، والجهاد في سبيل الله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، نقول : هذا فرض كفاية ، إذا قام بها بعض المسلمين صار في حق الباقين سُنّة ، فمن حيث الأفراد يكون سُنَّةً ومن حيث الجملة يكون فَرْضًا ، حينئذٍ نقول : هذه البلد يجب أن يكون فيهم قاضٍ ، أليس كذلك ، وُجِدَ قاضٍ حصل العلم الواجب ، نعم حصل ، والبقية ؟ لا يتعلمون ليكونوا قضاة ؟ أم يستحب لهم أن يتعلموا ليكونوا قضاة ؟ يُستحب لهم ، أما من حيث الجملة فنقول : يجب عليهم أن يُعيِّنوا قاضيًا يحكم بينهم فى المنازعات ونحو ذلك . وأما إذا وُجِدَ فحينئذٍ ارتفع الإثم إلا إذا كان الواحد هذا لا يكفي ، بأن تكون بلدة كبيرة لا بد من ثلاثةٍ حينئذٍ يتعين وجود ثلاثة ، لو وُجِدَ واحد نقول : بقي الوجوب متعلِّقًا بالكل ، فهم آثمون حتى يوجدوا الثاني ، والثالث ، ما تحصل به الكفاية ، فلو كانت تحصل الكفاية بعشرة حينئذٍ يجب عليهم أن يعينوا العشرة .. وهلم جرا . فإذا حصلت الكفاية بواحد سقط تعلق الوجوب بتلك القرية ونحوها ، هذا يسمى فرض كفائي . وما عدا ذلك فهو سُنّة ، والاشتغال بالعلم مطلقًا هو من أفضل العبادات كما قال الشافعي رحمه الله تعالى .

هنا قال : (الأُوْلَى العِلْمُ) ثم عرَّفَه ، والمراد بالعلم هنا العينيّ لأنه قال : (يَجِبُ عَلَيْنَا) على كل فردٍ من المكلفين . وهذا شأن العلم العينيّ ، فدل على أن هذه المسائل الأربعة التي سيذكرها كلها واجبات ، لأننا إذا قسمنا التقسيم العام ، العلم منه : واجب ، ومستحب . والعمل به بالعلم منه : واجب ، ومستحب . والدعوة إليه إلى العلم منه : واجب ، ومستحب . والصبر على الأذى فيه ، الصبر قد يكون واجبًا وقد يكون مستحبًا .

إذًا الأربعة عبادات ، ومن جُلِّ العبادات ، وأهم العبادات ، لكنها تنقسم إلى قسمين :

- منها ما هو واجب .
- ومنها ما هو مستحب .

بقوله : (يَجِبُ عَلَيْنَا) أخرج المستحبات من الأربعة المسائل ، لَمَّا قال : (يَجِبُ عَلَيْنَا) يعني على كل فردٍ فرد ، دَلَّ على أن مراده بهذه المسائل الأربع الواجبات ، فيتعين أن يكون المسألة الأولى العلم الواجب العينيّ ، والعمل به أي العمل الواجب لا المستحب ، لأن العمل بالمستحب بالعلم الذي هو مستحب ليس بواجب ، إذا علمتَ أنَّ السنة بعد المغرب ركعتان ، فحينئذٍ يجب عليك أن تصلي ركعتين ؟ أنت تعلم أنها

مستحبة ، يجب عليك العمل بهذا العلم ؟ لا يجب ، إذًا العمل بالمستحب مستحب ، والعمل بالواجب واجب ، كذلك الدعوة إلى العلم الشرعي الواجب واجبة ، لا ، لا تسقط عن أحد ، والدعوة إلى العلم المستحب تكون مستحبة . كذلك الصبر ينقسم إلى قسمين : واجب ، ومستحب .

إذًا مراده رحمه الله تعالى بهذه المسائل الأربعة أنواع الواجب منها فحسب ، وإن كان كثير من الشراح يعممون المسائل ، لا ، لذلك قال : (يَجِبُ عَلَيْنَا) ، إذًا العلم المراد به هو العلم العينيّ الذي هو فرض على كل أحد وكل فرد من أفراد المكلفين ، ما هو ؟

قال : (وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ ﷺ وَمَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ بِالأَدِلَّةِ) هذه ثلاثة أركان هي أركان العلم العيني الذي قصده المصنف رحمه الله تعالى .

قال : العلم هو مَعْرِفَةُ ، عرَّف العلم بالمعرفة ، وهل العلم مرادف للمعرفة ؟ أم أنهما متغايران ؟ هذا محل نزاع عند أهل العلم ، أكثر أهل العلم - والمسألة لغوية - أن العلم بمعنى المعرفة ، والمعرفة بمعنى العلم فهما مترادفان . وبهذا قال أبو الخطاب في شرح ((التمهيد)) ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة :146] قال : ﴿ يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ثم قال : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ يعلمون أنك رسول الله ، أليس كذلك ؟ حينئذٍ أردف هنا أو عبَّر عن المعرفة بالعلم ، فدلّ على أن المعرفة هي العلم . وهذا اختيار المصنف هنا كما هو الظاهر ، (العلم وَهُوَ مَعْرِفَةُ) فدل على أن العلم والمعرفة عنده سيَّان . وذهب بعضهم إلى التفريق ولم يوجد ضابط صحيح يمكن التعويل عليه في الفرق بين المعرفة والعلم ، ولذلك أهل الأصول يذكرون هذه المسألة ثم يذكرون أنواعًا من الضوابط في التفرقة بينهما ، أشهر ما ذُكر بأنَّ المعرفة يسبقها جهل ، والعلم لا يسبقه جهل ، يعني لا يعلم ثم يقال فيه : عالم وعارف ، أما الذي لا يسبقه جهل كعلم الله عز وجل نقول : هذا عالم ولا يصح أن يقال فيه : عارف . هذا أشهر ما قيل ، وابن القيم ذكر فروقًا يرى التفريق بين المعرفة والعلم ذكرها في ((مدارج السالكين)) قال رحمه الله تعالى :

والفرق بين العلم والمعرفة من وجوه ثلاثة :

أحدها : أنَّ المعرفة لُبُّ العلم يعني هي أخصُّ منه - ولُبُّ العلم خُلاصته ، مثل ما أقول : الإخلاص خلاصة العبادة - ونسبةُ العلم إليها كنسبة الإيمان إلى الإحسان ، والإحسان دائرة أضيق من دائرة الإيمان

، نسبة العلم إلى المعرفة والمعرفة إلى العلم كنسبة الإحسان إلى الإيمان ، وهي علم خاصٌّ متعلَّقها أخفى من متعلَّق العلم وأدق . وهذا يحتاج منكم إلى تأمل .

والثاني : أن المعرفة هي العلم الذي يراعيه صاحبه بموجبه ومقتضاه ، فهو علم تتصل به الرعاية يعني العلم قد يعمل به صاحبه ، وقد لا يعمل به ، فإن عَمِلَ به حينئذٍ صار علمًا ومعرفة وإلا فهو علم بحت ، حينئذٍ صارت المعرفة أخص ، لأنها علم مع رعاية يعني يلاحظ معلوماته يطبقها يعلم حقيقة الإخلاص فيحاول أن يتلبس بالإخلاص ، ووسائل الإخلاص ، يتعلم خشية الله عز وجل ثم يحاول أن يُسدد نفسه على ما علمه ، نقول : هذه رعاية العلم ، العمل بالعلم .

الثالث : أن المعرفة شاهد لنفسها ، وهي بمنزلة الأمور الوجدانية التي لا يمكن لصاحبها أن يشك فيها ولا ينتقل عنها ، لذلك قال : وكشف المعرفة أتم من كشف العلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

إذًا ابن القيم رحمه الله يرى الفرق بين العلم والمعرفة ، وأن المعرفة أخص من العلم ، وأنها بمنزلة الإحسان من الإيمان ، وأنها علم ورعاية هذا أهم ما يذكر .

(وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ) : وهو أي العلم معرفة الله جل وعلا ، هذه المسائل التي ذكرها قال الشيخ هنا رحمه الله : تشمل الدين كله فهي جديرة بالعناية لِعِظَمِ نفعها . (مَعْرِفَةُ اللهِ) ولا يكون العبد على حقيقة من دينه إلا بعد العلم بالله سبحانه وتعالى ، ولذلك قدَّم المصنف رحمه الله معرفة الله على معرفةِ الدين ومعرفةِ النبي ﷺ لماذا ؟ لأنه لا يمكن أن يتلبس بدينه إلا إذا عرف اللهَ عز وجل ، عرفه بأسمائه ، بإلوهيته ، وربوبيته ، بأسمائه وصفاته ، هذا المقصود بمعرفة الله أن يعرف بقلبه ربه ، من هو هذا الرب ؟ من هو هذا المعبود ؟ لا بد أن يعرفه بأفعاله التي هي متعلق الربوبية ، وأن يفرد هذا الرب بالعبودية وهي أفعال العباد وهو توحيد الإلوهية ، وأن يعرف الرب جل وعلا بأسمائه وصفاته .

لكن يُشترط في هذه المعرفة - لأن المعرفة هذه قد تكون معرفة فطرية والمراد هنا في العلم الشرعي - أن تكون المعرفة شرعية لا فطرية ، لأنه قد يعرف ربه ولكن لا يتحقق الوصف الذي جعله قيدًا في معرفة الربِّ جل وعلا ، ضابط المعرفة الشرعية أن تستلزم قبول ما جاء به النبي ﷺ من جهة المشرِّع وهو الله عز وجل . إذًا هذه المعرفة إن أثمرت قبول الشريعة ، والتحاكم والحكم إلى الشريعة ، والإيمان بالنبي ﷺ وبكلِّ ما جاء من عند الله جل وعلا ، حينئذٍ نقول : هذه معرفة شرعية ، لماذا ؟ لأنه وُجِدَ ثمرتها ، وهي قبول الشرع ، والحكم بالشرع ، والتحاكم إلى الشرع ، إن لم تثمر [فهذه] فحينئذٍ نقول : وجودها وعدمها سواء لماذا

؟ ، لأن إبليس يعرف ربه قال : ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ [الأعراف :12] أثبت أنه خالق ، بل وأقسم به : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [صّ :82] فهو يعرف ربه أليس كذلك ، بل فرعون يعرف ربه الذي قال : ﴿ رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [النازعـات :24] ، ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص :38] يعرف ربه أو لا ؟ نقول : يعرف ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [النمل :14] فحينئذٍ نقول : هؤلاء يعرفون ربهم ، والكفار يعرفون ربهم أنه الخالق ، الرازق ، المحيي ، المميت ، المدبر ، المصرف ، ولكن هذه المعرفة لم تثمر قبول ما جاء من عند الله جل وعلا ، فحينئذٍ نقول : هذه المعرفة وجودها وعدمها سواء . لذلك قيدها الشيخ رحمه الله قال : أي معرفة الله عز وجل بالقلب - لأنه محل العلم - معرفة تستلزم قبول ما شرعه ، والإذعان ، والانقياد له ، وتحكيم شريعته التي جاء بها رسوله محمد ﷺ . إن لم تستلزم ذلك فلا عبرة بها ، لأنها موجودة عند إبليس ، وعند فرعون ، وعند الكفار أجمعين .

ويتعرف العبد على ربه بالنظر في الآيات الشرعية في كتاب الله جل وعلا ، وسنة رسوله ﷺ ، والنظر في الآيات الكونية التي هي المخلوقات ، فإن الإنسان كلما نظر في تلك الآيات ازداد علماً بخالقه ومعبوده ، قال الله عز وجل : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ * وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات : 20-21] هذا هو الركن الأول من العلم الذي عناه المصنف رحمه الله تعالى .

(وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ) أيضًا معرفة بالقلب تستلزم قبول ما جاء به النبي ﷺ ، فإن لم تكن كذلك فحينئذٍ نقول : لا عبرة بهذه المعرفة ، لأنه ليس المراد معرفة فطرية قلبية فحسب بل لا بد أن تكون مثمرة للقبول ، والانقياد ، والطاعة ، ولذلك نُفِيَ الإيمان عن من عرف النبي ﷺ ولم يُحَكِّمْ شَرْعَهُ . ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء :65] ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور :63] مخالفة لأنها تنافي مقتضى المعرفة ، فإذا عرف النبيَّ ﷺ ولم يحكِّم النبي ﷺ وخالف أمره ، نقول : هنا وجود مثل هذه المخالفة قد اقتضت وجود النافي لهذه المعرفة فكأنها غير موجودة ، ولذلك قال : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ هذا نَفْيٌ لأصل الإيمان يعني بل كفار ﴿ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور :51] فأثبت لهم الفلاح ، وضدُّ الفلاح وهو الخسران ، ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء :59] هنا قيده بالشرط إن كنتم تؤمنون ، فحينئذٍ يكون التحاكم إلى النبي ﷺ مفهومه إن لم تكونوا مؤمنين فحينئذٍ لا تردوه إلى الله ورسوله ﴿ فَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [النساء :59] أيِّ شيء ، شيء نكرة في سياق الشرط فحينئذ تعم ، لو في عود أراك اختلف المسلمون فحينئذٍ يتحاكمون إلى الشرع ولا يجوز التحاكم إلى غيره ، ﴿ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء :59] إلى الله يعني إلى كتابه ، وإلى الرسول إذا كان حيًّا هو بذاته عليه الصلاة والسلام أو إلى سنته ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء :59] .

إذًا لا بد أن تكون معرفة النبي ﷺ مستلزمة لقبول ما جاء به عليه الصلاة والسلام امتثالاً لأوامره ، واجتنابًا لنواهيه ، وتصديقًا لأخباره ﷺ ، وتحكيمًا لشريعته ، والرضا بحكمه عليه الصلاة والسلام .

هنا قال : (وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ) ولم يقل رسوله . أيهما أخص وأيهما أعم ؟

الرسول أعمّ ، صحيح ؟

النبي أعمّ ، اختلفتم .

كلُّ رسولٍ نبيٌّ ولا عكس ، ليس كل نبي يكون رسولاً ، إذًا أيهما الأعم ؟

النبي أعمّ لأنه أوحي إليه بشرع - على المشهور - فإن أمر بتبليغه فهو رسول وإلا فهو نبي . لذلك القاعدة عند الجمهور : كل رسول نبي ولا عكس ، ليس كل نبي يكون رسولاً ، حينئذٍ إثبات الأعم هل يستلزم إثبات الأخص ؟ يعني إذا قيل : (مَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ) محمد ﷺ هل يلزم من هذا اللفظ إثبات الرسالة له ؟

لا ، لا يلزم ، ومعرفة نبيه لا يستلزم إثبات الرسالة للنبي ﷺ ، لكن لو قال : معرفة رسوله استلزم ، لأن القاعدة : (أن إثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص ، وإثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم ، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم) - احفظوها - ولا تمروها كما جاءت ، احفظوها .

لو قائل : من أين أنت ؟ - هذا مثال أذكره دائمًا - قال : أنا مكيٌّ - نسبة إلى الأرض - إذا قال : أنا مكي هل معناه أنه سعوديّ من المملكة ؟ هل يلزم ذلك إثبات الأخص أنه مكيٌّ من أهل مكة أنه في ضمن المملكة أو لا ؟ [الله المستعان] هناك مكة في غير المملكة ؟!

يستلزم لأنه لا يوجد بلد اسمه مكة إلا وهو داخل في المملكة ، مكة خاص ، والمملكة عام ، يشمل عدة مدن من ضمنها فرد اسمه مكة ، لو قلت : أنا من المملكة ؟ ما ندري أنت من أيِّ البلد ، نقول : من أين في المملكة في الرياض ولا جدة ولا مكة ، فإثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص ، تقول : أنا من المملكة

، ثم نحتاج إلى سؤال آخر من أين في المملكة ؟ لكن لو قلت : أنا من الرياض . عرفنا أنك من المملكة وأنك من الرياض .

إذًا إثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص ، وإثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم .

لو قلت : أنا لست من أهل المملكة ، نفي الأعم ، ولو قال : لست من المملكة ولكني من مكة ؟ يصح ؟

لا يصح لأنه نفى العام ، وإذا نفى العام حينئذٍ يلزم منه نفي الأخص . لو قال : أنا لست من أهل مكة . هل يلزم من ذلك أنه ليس من المملكة ؟ لا ، لأنه قد يكون من سكان جدة . واضح ؟

هذه أربع قواعد تفيدكم في العلم :

- إثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص .
- وإثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم .
- ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص .
- ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم .

إذًا (وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ) ولم يقل رسوله ، أثبت الأعم فلا يستلزم إثبات الأخص ، لكن نقول : في مثل هذا الموضع النبي والرسول مترادفان ، لأن المصنف لم يرد بيان حقيقة النبوة أو الرسالة ، ولم يرد أن يثبت للنبي ﷺ من جهة الرسالة أو النبوة شيء آخر ، وإنما مراد أنه من عند الله جل وعلا ، وأنه جاء بشرع وهو العلم الشرعي ، قصد العلم الشرعي الذي جاء به محمد ﷺ ، ومعرفة محمد ﷺ أصل لمعرفة ذلك العلم الشرعي .

إذًا (وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ) ولم يقل رسوله وهما مترادفان هنا .

ثم قال : (وَمَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ بِالأَدِلَّةِ) .

هذه ثلاثة أمور : معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة . هي التي يُسأل عنها العبد في قبره ، وهنا ذكرها على جهة الإجمال وسيأتي : فإذا قيل لك من ربك ؟ الأصول الثلاثة ، هي التي عناها بقوله : العلم معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة .

هذه الثلاثة هل هي متلازمة أم لا ؟ متلازمة ، بمعنى أنه لا يمكن أن ينفرد واحد بواحد منها ثُمّ يعادي الآخر ، يقول : أنا عرفتُ الله ولكن لا أريد أن أعرف نبيه ﷺ ، لا يوجد هذا ، لماذا ؟

لأننا ذكرنا أن المعرفة معرفة الله عز وجل تكون شرعية إذا استلزمت قبول ما جاء من عند الله ، والاعتراف بالنبي ﷺ حينئذٍ مما جاء به الله عز وجل فردُّه ردٌّ لمعرفة الله . وكذلك لو قال : أريد أن أعرف محمدًا ﷺ ولكن لا أريد أن أعرف الأول (الله عز وجل) ، نقول : هذا لا يمكن ، لأن معرفة المُرسَل فرع عن معرفة المُرسِل ، ما جاء به محمد ﷺ هو دين الإسلام . لا يمكن أن يُقْبَل أن يعرف ربه ، ويعرف نبيه ﷺ ثم يَرُدُّ ما جاء به محمد ﷺ وهو دين الإسلام الخاص ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : 85] . إذًا هذه الأمور الثلاثة متلازمة ، وهل هي على الترتيب الذي ذكره ، أم يمكن تقديم بعضها على بعض ؟

أولاً : معرفة الله عز وجل ، ثم معرفة نبيه ﷺ ، ثم معرفة دين الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ لأنه بالعادة لا يمكن أن يؤخذ الدين إلا بعد أن تعرف من هو الذي جاء بالدين وهو محمد عليه الصلاة والسلام .

(وَمَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ بِالأَدِلَّةِ) دين الإسلام الدِّين يتضمن الخضوع والذُّل بضم الذال ، يقال : دِنْتُهُ فَدَانَ أَي أَذللته فذلَّ . ويقال : يَدِينُ الله ، ويَدِينُ لله ، يعني يتعدى بنفسه ويتعدى باللام ، أي يعبد الله ويطيعه ويخضع له . إذًا دين الإسلام : هو الخضوع وعبادة الله جَلَّ وعلا بما جاء به محمد ﷺ الذي سُمِّيَ بالإسلام .

لأن الإسلام له معنيان : معنى عام ، ومعنى خاص ، لأنه جاء إطلاق لفظ الإسلام في شرائع من قبلنا ، ونعلم أن رسالة محمد ﷺ ناسخة لجميع الرسائل السابقة ، أليس كذلك ؟

أنا نقول : إن دين الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ ناسخ لجميع الأديان السابقة ، لكن جاء وصف مَن سبق بالإسلام ، جاء على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ [البقرة : 128] وصفها بالإسلام ، كذلك جاء في وصف التوراة وأنبياء بني إسرائيل ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة :44] وصفهم بالإسلام ، كذلك قال موسى لقومه : ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ [يونس :84] وصفهم بالإسلام ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات : 36] . ما المراد بالإسلام هل الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ ، نقول : هذا إسلام العام ، يُفسر بماذا ؟ يفسر بالقدر المشترك بين الأنبياء وهو ماذا ؟ التوحيد ، يُفسر بالتوحيد ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : 25] إذ دين الأنبياء واحد ، وهو الدعوة إلى عبادة الله جل وعلا ونبذ كل ما سواه ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ

اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾ [البقرة :256] ، ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل :36] ، إذًا فسر لا إله إلا الله التي جاءت في ﴿ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء :25] ، هنا قال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ هذه الكلمة مدلولها اعبدوا الله ، وهي التي جاء فيها ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [النحل :36] والمعنى واحد ، لأن معنى لا إله إلا الله هو الأمر بعبادة الله جل وعلا ، وهي التوحيد الذي جاء في السنة كما سيأتي بيانه . إذًا هذا إسلام عام المراد به عبادة الله جل وعلا وحده ، ونبذ كل ما سواه سبحانه من الآلهة الباطلة .

وأما الإسلام الخاص فهو ما جاء به محمد ﷺ أصلاً وفرعًا ، يعني الأصول التي شارك فيها غيره من الأنبياء كأصول التوحيد والإيمان ، وكذلك الفروع التي هي كالصلاة والزكاة ونحو ذلك ، فصار عَلَمًا بالغلبة في أمة محمد ﷺ إذا أُطلق انصرف إلى ما جاء به عليه الصلاة والسلام ، وإلا فالأصل هو وصفٌ عامٌّ لكل ما جاء به الأنبياء ثم صار علمًا بالغلبة لما جاء به محمد ﷺ .

إذًا (مَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ) أي ما جاء به محمد ﷺ ، فهنا المراد به الإسلام الخاص ، بعد بعثة النبي ﷺ فيختص بما بعث به محمد ﷺ ، لأن ما بعث به النبي عليه الصلاة والسلام نسخ جميع الأديان السابقة ، فصار من اتبعه مسلمًا ، ومن خالفه ليس بمسلم ، فأتباع الرسل مسلمون في زمن رسلهم ، أتباع موسى عليه السلام مسلمون في زمن موسى عليه السلام ، ثم بعد بعثة النبي ﷺ ليسوا بمسلمين بل هم كفار ، واليهود مسلمون في زمن موسى عليه الصلاة والسلام ، والنصارى مسلمون في زمن عيسى عليه الصلاة والسلام ، وأما حين بعث النبي ﷺ كفروا به فليسوا بمسلمين .

وهذا الدين الإسلامي هو الدين المقبول عند الله النافع لصاحبه ، قال الله عز وجل :﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلامُ ﴾ [آل عمران :19] . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْأِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران :85] وهذا الإسلام هو الإسلام الذى امتن الله به على محمد ﷺ وأمته ، قال الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْأِسْلامَ دِيناً ﴾ [المائدة :3] أي الإسلام الخاص دينًا تدينون به ربَّكم جل وعلا .

(وَمَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ) هذا هو الأصل الثالث في مفهوم العلم الشرعي الذي يجب على كل فرد فردٍ من المكلفين علمه به ، ولا يُعذر أحد بجهله البتة .

قال : (بِالأَدِلَّةِ) والأدلة جمع دليل ، فَعِيل بمعنى فاعل ، والدلالة المراد بها الإرشاد ، والدلالة الإرشاد ، إذًا فَعِيل بمعنى فاعل من الدلالة وهي الإرشاد ، والمراد به بالدليل هنا في الاصطلاح عندهم : ما يُرشد إلى المطلوب فكل ما أرشد غيره إلى مطلوب له فحينئذٍ يُسمى دليلاً ، فإذا قلت : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ [البقرة :43] ، نقول : هذا دل على ماذا ؟ على وجوب الصلاة ، إذًا وجوب الصلاة لا بد له من شيء أرشد إليه ، ما الذي أرشد إليه ؟ قوله جل وعلا : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ [البقرة :43] لأنه أمر والأمر يقتضي الوجوب ، حينئذٍ فالصلاة واجبة ، فنقول : قوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ [البقرة :43] أرشد إلى المطلوب وهو وجوب الصلاة . ﴿ لا تَأْكُلُوا الرِّبا ﴾ [آل عمران :130] هذا نهي ، والنهي الأصل فيه أنه للتحريم ، حينئذٍ نقول : الربا محرم ، ما الذي أرشد إلى هذا المطلوب أن الربا محرم ؟ قوله تعالى : ﴿ لا تَأْكُلُوا الرِّبا ﴾ [آل عمران :130] . وكل ما أرشد إلى المطلوب فهو دليل .

والأدلة قد تكون سمعية ، وقد تكون أدلة عقلية . سمعية مرده إلى السمع ، يعني : ما يدرك بحاسة السمع وهو الوحي الذي يُسمع ، القرآن والسنة ، والإجماع داخل فيه لأنه بدلالة الكتاب والسنة ، والعقلية ما ثبت بالنظر والتأمل . ولا يُفهم بأن العقلية مقابلة للسمعية بمعنى أن العقلية مصدرها العقل فحسب ، لا ، قد تكون الأدلة العقلية مصدرها الكتاب والسنة ، ضرب الأمثال في القرآن دليل عقلي أو سمعي ؟ عقلي سمعي ، سمعي لأنه قرآن ، وكل قرآن فهو دليل سمعي ، كونه يرشد إلى مطلوب هذا المطلوب يدرك بالتأمل والنظر وللعقل فيه مجال ، نقول : هو دليل عقلي . إذًا لا يفهم بأن الأدلة نوعان : أدلة عقلية ، وأدلة سمعية ، بأن العقلية مباينة للسمعية من كل وجه ، نعم قد تكون خارجة عن السمع وقد تكون مدلولة للسمع . شيخ الإسلام له كلام في هذا النوع .

وقد أكثر الله عز وجل من ذكر هذا النوع فى كتابه فكم من آية قال الله فيها : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾ ، هذا يدل على ماذا ؟ على معرفة الله عز وجل . فحينئذٍ قوله (بِالأَدِلَّةِ) على ظاهر كلام الشيخ رحمه الله .

قوله : (بِالأَدِلَّةِ) الباء هنا ؟

سببية ،

للمصاحبة ،

نعم يحتمل أنها سببية ، ويحتمل أنها للمصاحبة ، ولا بأس حملتها على هذا أو ذاك .

بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق

تكون ماذا ؟ تكون سببية وتكون للمصاحبة بمعنى أن معرفة الله تكون بسبب الأدلة يعني ناشئة عن الدليل السمعي أو العقلي ، معرفة نبيه ﷺ تكون ناشئة عن السمعي أو العقلي ، الدليل السمعي أو الدليل العقلي ، معرفة دين الإسلام تكون ناشئة عن السمعي أو العقلي . على هذا التفسير جعلنا (بِالأَدِلَّةِ) متعلقًا بالمسائل الثلاثة كلها [نعم] بهذا التفسير نقول : جعلنا قوله : (بِالأَدِلَّةِ) عائدًا على الكل معرفة الله بالأدلة ، ومعرفة نبيه بالأدلة ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة .

إذًا إذا عرف الله بلا أدلة هل هي معرفة شرعية ؟ على الظاهر الآن ، إذا عرف الله بدون دليل شرعي سمعي أو عقلي ، هل هي معرفة شرعية ؟ الجواب : لا ، إذا عرف نبيه ﷺ بغير دليلٍ لا سمعي ولا عقلي ، نقول : هذه معرفة غير معتبر بها يعني غير شرعية ، كذلك دين الإسلام .

فظاهر كلام المصنف هنا أنه لا يصح إيمان المقلد ، بل لا بد أن يأخذ إيمانه ودينه وإسلامه بالدليل الشرعي ، وهذه المسألة فيها خلاف كبير جدًا هل يصح إيمان المقلد أم لا ؟

هل يُشترط في معرفة الله التوحيد ، والرسول ﷺ وشرائع الإسلام أنه لا يُعتبر مؤمنًا بها معتقدًا ولو كان جازمًا إلا بدليل شرعي أم يُكتفى بالتقليد ؟ هذه مسألة فيها خلاف ، وأظن الوقت لا يتسع لذكر شيئًا منها ، الأسبوع القادم بإذن الله تعالى .

وصلَّى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم أجمعين .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

[أسئلة :]

س : هذا يقول : هل هناك أمور معينة يلزم المسلم وجوبًا معرفتها عن النبي ﷺ ، مثل اسمه ونسبه أو بعض من سيرته ؟

ج : نعم ، سيأتي سيذكره المصنف هنا ، قلنا ذكر شيئًا من السيرة باختصار شديد ، اسمه ، بلده ﷺ شيئًا من نسبه ، ما جاء به من التوحيد .

س : كنت في صلاة العشاء ..

ج : الأصل لا بد أن تكون الأسئلة تكون في الموضوع لا نخرج عن .. ، لكن هذا قرأت في ..

س : كنت في صلاة العشاء تذكرت أني لم أصل العصر ، فقلبت النية إلى نية العصر ، فماذا عليّ ؟

ج : ليست بعصر ولا عشاء . فهي نفل ويلزمك العصر والعشاء .

س : هذا يسأل عن الإباحة في حكم الشرع ..

ج : ذكرناه مفصلاً في ((الورقات)) ، و((شرح القواعد)) .

س : أليس معرفة الله ومعرفة النبي ﷺ من أول الدين ، فكيف جاء الدين ثالثًا في هذا ؟

ج : هذا ترتيب تصنيف فقط ، لأنه جاء في الآية ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾

س : هذا يقول : لو سمحت تعيد شرح إثبات الأعم وإثبات الأخص ؟

ج : [ها ها] هذه بعض المسائل ترجع إلى الشريط وتسمعها . قلنا إثبات الأعلم لا يستلزم إثبات الأخص .

س : وتوضيح معنى الفرق بين العلم والمعرفة ؟

ج : أيضًا ترجع إلى الشريط ، لا نستطيع أن نعيد كل ما ذكر سابقًا .

س : يرى ابن القيم رحمه الله أن المعرفة أخص فهي علم برعاية ، العلم قد يكون علم دراية وقد يكون علم رعاية ، بمعنى أنه قد يدري المسائل ولا يعمل بها ، هذا يُسمّى علمًا بحتًا مجردًا ، وإذا قرنه العمل بما عَلِم حينئذٍ صار علم رعاية ، يعني راعى العلم ، نقول : هذا الثاني أطلق عليه ابن القيم رحمه الله أنه المعرفة .

س: يقول : لو أريد أن أستفيد وأقرأ أكثر من شرح مثلاً في الأصول في الحاشية لابن القاسم وشرح ابن عثيمين ما رأيك لو اقتصر على شرح واحد وإما في الزاد زاد المستقنع ؟

ج : هنا على حسب تفرغ الطالب ، وعلى حسب إدراكه ، حينئذٍ لو يستطيع أن يجمع بين شرحين أو أكثر ، وإذا ما عنده من الوقت ما يستطيع أو يسعفه الوقت أن ينظر في عدة شروح فيقتصر على شرح واحد ، والأصول الثلاثة ليست بالصعبة ، يعني من أطول الشروح شرح ابن عثيمين وهو في هذا المجلد ، ليس بعشر مجلدات ، هو مجلد مختصر ، يعني هذا يجرد ويضبط في أسبوع واحد ، كذلك الزاد ، يكتفي بـ ((الروض المربع)) وإن نظر في غيره فلا بأس .

س : حكم وضعي وحكم شرعي ، ما المراد بالوضعي ؟

ج : نقول : هذا ترجع إلى ((الورقات)) .

س : هذا يقول : الطالب ينظر ما هو الأنفع له في حضور الدروس ونحوها

ما أفضل طريقة لمراجعة درسين ثلاثة في الأصول و ((زاد المستقنع)) ؟

ج : هذا ذكرنا في الأسبوع الماضي في الزاد أنه يحفظ سواء من المتن هذا أو ذاك ، ثم بعد ذلك إن استطاع أن يسمع الشريط فيفرغ ما يستطيع فهمه ، وليس من شرط الطالب أن يحفظوها في هذا الدرس ، أو في الأصول أو للزاد أو في غيره ، عندي أو عند غيري ليس من شرط الطالب أن يفهم كل ما يقال ، واضح ؟ ليس من شرط الدرس ولا الانتفاع بالدرس أن تفهم كل ما يقال ، بل قد يشكل عليك ، وهذا أمر فطري طبيعي ، لا يمكن تسمع ساعة ، ساعة ونصف ، أو تسمع كامل الدرس ثم لا بد أن أنك تفهمه كما هو ، لا ، هذا ما هو صحيح ، وإنما تفهم أشياء في الجملة ثم إذا رجعت إلى بيتك أنت تجاهد نفسك مع العلم ومع السماع ومع الكتابة ومع البحث ، قد تُشكل عليك وهي مهمة ولا بد من معرفتها ، حينئذٍ لا بد أن تبحث أنت ، والأولى أن الطالب يعود نفسه البحث قبل السؤال ، ليس كل ما أشبه عليك أمر مثلاً هذا من الأولوية للطالب أن يجعله قبل منهجه في الطلب ، ليس كل ما أشكل عليك لا بد أنك ترفع السماعة وتسأل لتأخذ الجواب جاهزاً هكذا ، هذا فاتك كثير من العلم ، وإنما تجعل في كل درس في الأصول الثلاثة عندنا درس أسبوعي ، لو أشكل عليك مسألة لا بد من فهمها ، الفرق بين الرسول والنبي مثلاً تريد أن تفهمها إلا أفهم هذه المسألة ، ما في بأس تجعل لك بحث يعني نصف لو كل يوم تبحث في هذه المسألة وتكتب فيها بعض التلخيصات ، ثم ما يفهم لا يشترط أن يفهم على الوجه الأتم ، وإنما تفهم

المسألة في الجملة فحسب ، حينئذٍ لو طالب طبق هذا الكلام يعرف أنه لا يُشترط أن يكون الدرس بالنسبة إليه واضحًا من أوله لآخره ، وإذا اشتكى بعض الطلاب من بعض المسائل التي لا تقلى في الدرس هذا وأراد أن يفهم كل صغيرة وكبيرة في الدرس نقول : هذا ليس بصحيح . العقول متفاوتة والأفهام تختلف ، وبعض الكلام قد يكون واضحًا عند البعض ، وبعضهم يحتاج إلى زيادة إيضاح ، وبعضهم يفهم من أول مرة ، وبعضهم لا يفهم إلا من مرتين ، وبعضهم لا بد أن يفهم أو تكرر له الجملة ثلاث أو أربع أو خمس يختلفون الناس في هذا وإلا لو كان العلم يُفهم من أول وهلة لما بقي عاميّ على وجه الأرض ، صحيح ؟ لما بقي عامي على وجه الأرض ، إذا كان يجلس فيستمع فيفهم ويحفظ في نفس الوقت ما بقي ، كل الناس علماء ، وهذا خلاف الواقع ، إنما الطالب يحفظ الدرس ولا بد وأن يُشكِل عليه بعض المسائل ، قطعًا هذا ، لذلك بعض أهل العلم يقول : إذا لم يستشكل لم يسأل نعلم أنه ما فهم . إذا حضرت الدرس من أوله إلى آخره وقلت : أنا فاهمه من أوله إلى آخره ما عندي ولا إشكال ، نقول : لا ، ما فهمت الدرس أبدًا ، إلا اللهم إذا كان الدرس مشروح لك فيما سبق ، أما درس جديد وتقول : فهمته من أوله لآخره ، تخادع نفسك ، لا بد أن تبقى بعض المسائل مشكلة عندك ، ثم ما تفهمه لن تفهمه على الوجه التام ، ولذلك لو نظرت - أمر عقلي - يعني تسمع مثلاً من أهل العلم أن يشرح لك مسألة فقهية وأنت أول مرة تسمعها ، هو له أربعين سنة في هذه المسألة في تصورها وبيان شروطها وقيودها ويفتي بها عشر سنين ، خمسة عشرة سنة وشرحها وقيد وكتب عليها وانتقد ، إذا جاء يشرحها تريد أن تفهم مثل فهمه هو ، لو قلنا بالعقل هكذا تأتي ؟ ما تأتي ، أبدًا لا يمكن أن يستوي فهمك أنت مع فهم الملقي ، إذا كان الملقي قد سبقك في العلم ، عشر سنين ، خمسة عشرة سنة وهو يشرح مسألة أنت تأتي في يوم وخمس دقائق تريد أن تفهم مثل فهمه ، نقول : هذا محال ، لا يمكن ، لذلك ينبغي للطالب أن يُصَبِّرَ نفسه على ما يسمع ، قد يكون فيه بعض الإشكالات في درس الأصول أو في الزاد ، ولا ينبغي أن تحدث بلبلة أو يحدث أشياء الدرس موسع الدرس صعب ، نقول : لا بد أن يكون موسع ، ولا بد أن يكون صعبًا ، هذا أمر محال ، والمتن الذي يحفظ ينبغي للطالب أنه لا يحفظ أو يعتني في دراسته أنه لا يحفظ الكلمة إلا وتحتها معاني ، كل كلمة لا بد أن يكون تحتها ينطلق الطالب من معاني ، سواء معاني تتعلق بالفن ، أو بغيره ، ولذلك بعض المسائل أهل العلم لا يتعرضون لها إلا في المقدمات ، لذلك تجد اعتراضات وتجد شروح وتجد أشياء لما يختص بالصلاة على النبي ﷺ ، لما يكون بالبسملة ، لما يكون من الحمدلة ، الفرق بين النبي والرسول ، أكثر ما

يتعرض له ويبحث نجده في المقدمات ، لذلك ينبغي للطالب أن يصبر ويُصبِّر نفسه ، وهذا طريق العلم ، العلم لا بد من الجهاد ، ولا بد من الحكمة في تلقيه ، الحكمة في إلقائه ونحو ذلك . طيب نشرع .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فلا زال الحديث في المسائل الأربعة التي ذكرها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ، ووقفنا مع المسألة الأولى وهي العلم وهو معرفة الله ومعرفة نبيه ومعرفة دين الإسلام بالأدلة . وذكرنا أن قوله : العلم . أل هنا للعهد الحضوري ، والمراد بها العلم الذي عرَّفه هو رحمه الله بقوله : معرفة الله ، ومعرفة نبيه ومعرفة دين الإسلام هذه ثلاثة أصول ، وهي متلازمة لا بد من وجودها معًا ، لا توجد المعرفة الأولى وهي معرفة الله دون معرفة الرسول ﷺ ودون معرفة الإسلام ، ولا توجد المعرفة الثانية دون معرفة الله جل وعلا ومعرفة الإسلام .

إذًا هي متلازمة بمعنى أنها لا توجد إلا معًا ، لا تصدق المعرفة معرفة الله إلا إذا عرف نبيه ﷺ وإلا إذا عرف دين الإسلام بالأدلة . فيمتنع ويتعذر وجود معرفة الله ، ثم بعد ذلك يكفر بالنبي ﷺ أو يكفر بالإسلام ، فوجود أحدهما دون الآخر هذا لا يُعتد به ولو وُجد ، لأن إبليس يعرف الله عز وجل ، إبليس كما ذكرنا يعرف ربه ودعاه ، وأقسم بصفة من صفاته ، فكذلك فرعون ادَّعى الألوهية وادَّعى الربوبية ومع ذلك أعلمنا علام الغيوب بقوله جل وعلا : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [النمل :14] ، هذه المعارف الثلاثة . قيدها المصنف رحمه الله تعالى بقوله : (بِالأَدِلَّةِ) .

هذه الباء قد تكون سببية وتكون للمصاحبة ، والأدلة جمع دليل ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، وهي مأخوذة من الدلالة والمراد بها الإرشاد ، والمراد به هنا ما يَحْصُلُ أو ما يرشد إلى المطلوب ، كل ما يُرشد إلى المطلوب ويدل عليه يُسمّى دليلاً ، سواء كان في المعنويات أو المعقولات أو المحسوسات ، وأما في ما يتعلق بالمسائل التي ذكرها هنا قد تكون الأدلة شرعية مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع ، وقد تكون الأدلة عقلية .

إذًا الأدلة قد تكون سمعية خبرية ، وقد تكون أدلة عقلية .

والسَّمْعِي : ما يدرك بالسمع وهو يكون مسموعًا من كتاب الله جل وعلا وكلام رسوله ﷺ ، والعقلية ما يكون ثابتًا بالنظر والتأمل .

قوله : (بِالأَدِلَّةِ) هل هي متعلقة بالثلاثة الأصول معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرفة دين الإسلام أم أنها متعلقة بمعرفة دين الإسلام بالأدلة ؟

على القاعدة النحوية (أن الجار والمجرور أو المعمول يكون متعلقًا بالأخير) هذه قاعدة العرب ، كما هي القاعدة في مرجع الضمير يكون للأخير ، وعليه يكون قوله : (بِالأَدِلَّةِ) متعلقًا بقوله : (مَعْرِفَةُ دِيْنِ الإِسْلاَمِ) . ويحتمل أن المراد معرفة الله (بِالأَدِلَّةِ) ، ومعرفة نبيه ﷺ (بِالأَدِلَّةِ) ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة . وجهان محتملان في تفسير النص ، وهما متقاربان ، وكلٌّ منهما يدل على الآخر ، يعني لا خلاف لا ينبني عليه ، لا فرقَ بين إن جعلنا بالأدلة متعلقًا بالأخير أو جعلناه متعلقًا بالثلاث ، لأن النتيجة واحدة ، إذا قلنا : متعلقًا بالثلاث حينئذٍ معرفة الله لا تكون معرفة شرعية إلا إذا عرفها بالأدلة السمعية ومعرفة نبيه ﷺ لا تكون معرفة شرعية إلا إذا عرفها بالأدلة السمعية - الكتاب والسنة والإجماع - ، ومعرفة دين الإسلام لا تكون معرفة شرعية إلا إذا عرفها بماذا ؟ بالأدلة . وإذا جعلناها بالأدلة متعلقة بالمتأخر - أي معرفة دين الإسلام - نقول : دين الإسلام ، الإسلام أصول وفروع . هل المراد بالإسلام هنا معرفة دين الإسلام الفروع بالأدلة ؟ يعني لا تكون المعرفة في قراءةِ الفاتحة في الصلاة معتبرة إلا إذا أخذها بالدليل ، ولا يقول : سمع الله لمن حمده إلا بالدليل ، ولا يقول : ربنا ولك الحمد إلا بالدليل ، هذه في الفروع ، هل المراد بهذه الأدلة فروع الإسلام ؟

نقول : هذا لا قائل به أبدًا ، لم يقل به أحد من أهل العلم أنه يُشترط في معرفة الإسلام في أخذ الفروع أن يكون كل فرع مأخوذًا بالأدلة ، بدليله من الكتاب والسنة . إذًا ماذا بقي ؟ بَقِيَ الأصول ، هذه الأصول منها ما يثبت به توحيد المكلّف ويخرج به عن دائرة الكفر والشرك ، ومنها ما هو دون ذلك . هل المراد بالأصول هنا كل الأصول أم بعض الأصول ؟ نقول : القول بكون كل الأصول لا بد من معرفتها بالأدلة لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة وإنما هو قول مأثور عن المعتزلة وأكثر الأشاعرة . ماذا بَقِيَ ؟ بَقِيَ الأصول التي يَثْبُتُ بها توحيد المكلَّف ويخرج به عن دائرة الكفر والشرك ، لأن الأصول - أصول الدين - التي هي الإيمان منها ما يثبت به الإيمان والتوحيد ، وتحصل به البراءة من الكفر والشرك ، مثل ماذا ؟

أركان الإسلام خمسة : شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله ، أركان الإيمان ستة : أن تؤمن بالله - وهذا يشمل أنواع التوحيد الثلاثة - وملائكته وكتبه ورسله ، نقول : هذه أصول من أصول الدين . أليس كذلك ؟ هل لا يثبت توحيد المكلف إلا بمعرفتها كلها ، أم يثبت بمعرفة بعضها وهو الأول ؟ الثاني أم الأول ؟ بمعنى أنه إذا قال المكلَّف : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وأقام الصلاة ، وكفر بالطاغوت ، يعني عرف مدلول لا إله إلا الله إثباتًا ونفيًا ، وأثبت ما أثبتته لا إله إلا الله ونفى ما نفته لا إله إلا الله بهذا دخل في الإسلام . هل لا بد من تحقيق الإسلام والتوحيد لا بد أن يؤمن بالملائكة بحيث إنه لو لم يؤمن بالملائكة دون علم يعني لم يعلم بالملائكة حتى مات حينئذٍ هل هذا يؤثر في توحيده أم لا ؟

نقول : لا يؤثر في توحيده ، إذًا من الأصول ما يَحْصُلُ به دخوله في الدين والبراءة من الشرك . والثاني : ما يكون زائدًا على ذلك . كل الأصول لا تثبت إلا بالأدلة ولا يُعد صاحبها معتقدًا بها اعتقادًا جازمًا صحيحًا إلا بالأدلة ليس من قول أهل السنة والجماعة . بعض الأصول التي ذكر منها المصنف هنا - معرفة الله ، ومعرفة نبيه ﷺ ، ومعرفة دين الإسلام - هذه الأصول لا بد من معرفتها ، لأنه يكف يكون موحِّدًا وهو لا يعرف ربه ، كيف يكون موحِّدًا وهو لا يعرف دينه ، كيف يكون موحِّدًا وهو لا يعرف شيئًا عن دين الإسلام ، حينئذٍ ينتفي التوحيد بانتفاء واحد من هذه الثلاثة .

هذه الثلاث والرسالة وما كان من شأن التوحيد ونحو ذلك هذه فيها نزاع بين أهل العلم المنتسبين إلى أهل السنة والجماعة ، ولذلك يُعنون لهذه المسألة (صحة إيمان المقلد) ، يعني من آمن بالله قد يأخذ الإيمان بدليله من الكتاب والسنة ، هذا لا شك أنه أعلى المراتب ، قد يقلد . نقول التقليد ، ما هو التقليد ؟ قبول قول الغير بدون حجة . كما هو الشأن في الفروع ، ما حكم كذا ؟ حرام ، دون أن يعرف الدليل ، هذا نسميه ماذا ؟ نسميه مقلدًا ، ما حكم صلاة كذا ؟ نقول : باطلة ، ما حكم صلاة كذا ؟ نقول : هذه صحيحة ، هذا حكم دون ذكر للدليل الذي استند عليه ذلك الحكم . هل هذا يصلح في باب المعتقد والتوحيد أم لا ؟ لو أسلم كافر ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله ، وآمن بهذه الأركان الثلاثة (مَعرِفَةُ اللَّهِ ، وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ ، وَمَعْرِفَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْأَدِلَّةِ) هل نقول : هذا مقلدٌ فلا يثبت له الإسلام حتى يأخذ الشهادة بقول الله جل وعلا ، تفرد الشهادة بقوله جل وعلا فيسمع الدليل حينئذٍ يثبت له الإيمان ، أم نكتفي بذكر الشهادتين دون ذكر للدليل ؟ هذا محل النزاع بين أهل العلم ، ولذلك نقول : في صحة إيمان المقلد قولان لأهل العلم :

هذان الذي يُحكى في كتب أهل السنة والجماعة . قال السفاريني - رحمه الله - في ((لوائح الأنوار)) : (قال علماؤنا - ويقصد به الحنابلة - قال علماؤنا وغيرهم : يحرم التقليد في معرفة الله تعالى . يحرم يعني لا تأخذ قول الغير بدون ذكر الدليل من الكتاب والسنة . قال رحمه الله : يحرم التقليد في معرفة الله تعالى وفي التوحيد ، والرسالة ، وكذا في أركان الإسلام الخمس ونحوها مما تواتر واشتهر عند الإمام أحمد والأكثر) . هذا نسب إلى الإمام أحمد - رحمه الله - أنه لا يصح التقليد في الإيمان ، ولا فيما اشتهر من أركان الإسلام ، فلابد أن يعرفها بالدليل مقرونًا بالدليل ، يسمع قول الله جل وعلا وقول رسوله ﷺ ، وذكره أبو الخطاب عن عامة العلماء ، وذكره غيره عن جمهور أهل العلم ، قاله في ((شرح التحرير)) .

واستدلوا بتحريم التقليد بأمره سبحانه جل وعلا بالتدبر والتفكر والنظر في غير ما آية ، ﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ ، ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ أليس كذلك ؟ فجاء الأمر بالتدبر والنظر ، لماذا ؟ ليستدل بها على الرب جل وعلا ، ولأنه تعالى ذم التقليد بقوله : ﴿ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف :22] هذا ذم ، ولقوله : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد :19] فاعلم . هذا أمر بالعلم وهو جزم ، لا بد أن يكون عن يقين وجزم ، فألزم الشارع بالعلم ويلزمنا نحن أيضًا ، فألزم الشارع بالعلم لأنه أمر للنبي ﷺ وأمته داخلة في هذا الأمر . فتعين طلب اليقين في الوحدانية ، ويقاس عليها غيرها والتقليد لا يُفيد إلا الظن .

المسألة هي : اتفاق الطائفتين على أنه لا بد من الجزم ، لا بد أن يكون جازمًا في الإيمان بالله ، والإيمان بالرسول ﷺ لا بد أن يكون مجزومًا به وهذا محل اتفاق ولا اختلاف فيه ، ولذلك جاء : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات :15] ، ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة :2] ، ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران :9] لا بد من نفي الريب وهو الشك ليثبت الجزم وهو اليقين .

هل الجزم متوقف على اليقين أم قد يكون عن الظن ؟ هذا محل النزاع . هل الجزم لا يكون إلا عن يقين ودليل قطعي أم قد يكون الجزم عن دليل ظني ؟ هنا قال : والتقليد لا يفيد إلا الظن . قال ابن حمدان - وهو من الحنابلة - : كل ما يطلب فيه الجزم يمتنع التقليد فيه والأخذ فيه بالظن . هذا ممتنع لأنه لا يفيده - التقليد - لا يفيد القطع وإنما يفيد الظن ، والظن لا يفيد في ماذا ؟ في باب المعتقد .

القول الثاني : الجواز ، أنه يجوز أخذ الإيمان تقليدًا .

الأول قلنا بالتحريم ، وإذا قالوا بالتحريم حينئذٍ من آمن تقليدًا ولم يثبت عنده الإيمان بالأدلة ما حكمه ؟ يقولون : في الدنيا تجري عليه الأحكام الظاهرة من التوارث ونحو ذلك ، وأما فى الآخرة فأمره إلى الله ، قد يكون كافرًا وقد لا يكون مؤمنًا ، لماذا ؟ لأنه لم يأت بالإيمان الشرعي . فالإيمان الشرعي لابد أن يكون منبثقًا عن دليل شرعي ، وهذا لم يأت بدليل شرعي ، وإنما قَلَّدَ فيه غير معصوم لأنه استفتى عالمًا فأجابه ولم يستفت النبي ﷺ ، استفتى غير معصوم حينئذٍ لا يقال بالقطع .

القول الثاني : الجواز ، قال في مختصر التحرير : (وأجازه - يعني التقليد في أصول الدين - جَمْعٌ) . قال ابن مفلح : (وأجازه بعض الشافعية لإجماع السلف على قبول الشهادتين من غير أن يقال لقائلهما : هل نظرت ؟) لا يقال : هل نظرت أولاً ؟ إذًا إجماع السلف على قبول من أتى الشهادتين دون أن يُسأل ، كذلك هنا قال : قال أبو حامد الغزالي : (والحق الصريح أن كل من اعتقد أن كل ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل عليه القرآن حقٌ اعتقادًا جازمًا فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلته) . هذا حُكِيَ عليه الإجماع ، يقول : أن كل من اعتقد أن كل ما جاء به الرسول ﷺ ، اعتقد في قلبه أن كل ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل عليه القرآن حقٌ ، اعتقد أنه حق ثم جزم بهذه العقيدة حينئذٍ فهو مؤمن حقًّا وإن لم يعرف أدلتهم ، لماذا ؟ لأنه قد يجزم دون وقوف على دليل ، قد يقطع بأن التوحيد ثلاثة أقسام : توحيد الربوبية ، وهو كذا ، توحيد الإلوهية وهو كذا ، وتوحيد الأسماء والصفات وهو كذا ، وإن لم يسمع دليلاً إنما وَثِقَ فى عالم فسأله فأفتاه . قال العنبري وغيره : (يجوز التقليد في أصول الدين ولا يجب النظر اكتفاءً بالعقد الجازم لأنه ﷺ كان يكتفي في الإيمان من الأعراب وليسوا أهلاً للنظر بالتلفظ بكلمتي الشهادة المنبئ عن العقد الجازم ، ويُقاس غير الإيمان من أصول الدين عليه) . النبي ﷺ كان يأتيه الأعراب ، بعضهم لا يفهم لأن سياق الدليل دون نظر في المدلول في الاستدلال به هذا لا يكفي ، لا بد أن يسمع الدليل ويفهم وجه الاستدلال من الدليل ، والأعراب ليسوا كلهم على مرتبة واحدة في الفهم ، قد يفهم بعضهم وقد لا يفهم آخرون ، حينئذٍ من فعل النبي ﷺ أنه كان يُلقن الأعراب الشهادتين دون أن يوقفهم على وجه الاستدلال ونحو ذلك .

قال ابن حمدان : (لا يُشترط أن يجزم عن دليل) . يعني بل يكفي الجزم ولو عن تقليد ، والصحابة رضي الله تعالى عنهم فتحوا أكثر بلاد العجم وقبلوا إيمان عوامهم كأجلاف العرب ولم يأمروا واحدًا منهم بترديد نظر ولا سألوه عن دليل تصديقه) . لأنه قد يقال : بأن النبي ﷺ هو دليل ، فإذا قال له النبي ﷺ

قل : لا إله إلا الله وأني رسول الله ، حينئذٍ أخذه عن دليل . فيمكن أن يورد على هذا الدليل الاعتراض ، وهو ما ذكرناه ، ولكن فعل الصحابة وإجماع الصحابة على أنهم كانوا إذا افتتحوا بعض البلاد ودخل أولئك القوم في الدين ، ولقنوهم الشهادتين دون أن يوقفوهم على دليل ، دل على ماذا ؟ على جواز التقليد في باب التوحيد والإيمان ، وهذا يعتبر إجماعًا من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، فكان ما أطلقوا عليه دليلاً على إيمان المقلد (يعنى على صحة إيمان المقلد) .

قال النووي رحمه الله : (الآتي بالشهادتين مؤمن حقًّا وإن كان مقلدًا على مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف ، بل هو إجماع لأنه ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ولم يشترط المعرفة بالدليل ، وقد تظاهرت بهذا الأحاديث الصحاح يحصل بمجموعها التواتر والعلم القطعي) .

إذًا قوله : (بِالأَدِلَّةِ) هذا قَيَّدَ به العلم العينيّ الواجب على كل مكلَّف ومكلَّفَة ، إذًا لا معرفة لله صحيحة إلا بدليل ، ولا معرفة للنبي ﷺ معتبرة شرعًا إلا بدليل ، ولا معرفة للإسلام معرفة صحيحة إلا بدليل ، قلنا : هذا ذهب على قول بعض والأولى والأصوب أن يقال : لا يُشترط معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرفة دين الإسلام أن تعرف بالأدلة . حينئذٍ نقول قوله هنا : (بِالأَدِلَّةِ) هذا فيه نظر ويعتذر للإمام رحمه الله تعالى بما يُعرف من منهجه فى غير هذا الكتاب .

لأن قوله (بِالأَدِلَّةِ) قال الشُّراح : فيه إشارة إلى أنه لا ينفع التقليد في باب العقائد . غير واحد من الشُّرّاح قالوا : لا ، فيه إشارة إلى أنه لا ينفع التقليد في باب العقائد . وقلنا : الصواب أنه ينفع ويصح إيمان المقلد بذلك قال جل وعلا : ﴿ فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل : 43-44] فسرها ابن عباس قال : (هن الحجج والدلائل) . ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ [النحل : 43-44] لا تعلمون الحجج والبراهين ، ما حكمكم ؟ اسألوا أهل الذكر ، اسألوا عن ماذا ؟ حذف المتعلق ، عن أصول الدين أم عن فروعه أو الجميع ؟ الجميع ، فدل على صحة إيمان المقلد . ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 43] اسألوهم إن كنتم لا تعلمون سواء كان عدم علمكم بالأصول التي منها معرفة الله ، ومعرفة نبيه ، ومعرفة دين الإسلام أم بالفروع كالصلاة والزكاة ونحو ذلك . كذلك قوله جل وعلا : ﴿ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : 122] فحينئذٍ أمر بقبول قول الْمُنْذِر إذا رجع إلى قومه ، ويُكتفى بسؤاله ولا يُسأل عن دليل ، لا بد من إثبات المسألة بدليلها . كذلك جاء في الحديث قول النبي ﷺ : « من قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد

أن محمدًا رسول الله فقد عُصم ماله ودمه إلا بحقها » . قال ، ولم يقل قال : بدليلها ، يعني لم يُضف إلى كون هذا القول مأخوذًا بدليل ، لماذا ؟ لأنه لو جُعل الأخذ بالدليل في مفهوم الوجوب ، حينئذٍ لا يوجد إلا بوجود الاثنين ، القول عن دليل ، فإذا وُجد أحدهما دون الآخر حينئذٍ لا يُعصم ماله فقد عصم ماله بمجرد القول ، فدل على أن الثاني ليس مأخوذاً في الوجوب ، واضح ؟ من قال : لو قلنا : بالوجوب أن تكون المعرفة بالدليل حينئذٍ لا بد أن يكون الوجوب مركبًا من شيئين : القول ، وأن يكون مأخوذًا عن دليل ، أليس كذلك ؟ هنا عُصِمَ المال وعُصِمَ الدم بمجرد القول فدلّ على أن اعتبار الدليل غير معتبر ، واضح هذا ؟

كذلك من جهة النظر أن يقال : بأن النظر في الأدلة ، ومعرفة الصحيح منها وعدمه ، ومعرفة ما يمكن أن يستنبط من هذه الأدلة ، هذه لا يستطيعها كل الناس ، والتوحيد هذا أمر عام لكل من يمكن منه العلم أو لا يمكن منه العلم ، وإنما يسأل أهل الذكر فيتعلم . لو أُلزم بمعرفة وجه الاستدلال لشقّ عليه ذلك ، ورفعًا للمشقة ودفعًا للكلفة ، حينئذٍ نقول : الأمر على ما ذكرنا من منهج السلف ، ثم العلم بالأدلة لا يستطيعه كل أحد وفيه المشقة . وقوله جل وعلا : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : 286] فيه دفع للمشقة ، وقوله جل وعلا : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : 16] وإجماع الصحابة هذا واضح لا إشكال فيه إجماع الصحابة على أنهم كانوا يقبلون من يأتي بالشهادتين دون أن يثبت دليلاً على تصديقه وإنما تقبل منه الشهادتان .

إذًا قوله : (بِالأَدِلَّةِ) المراد به أن تؤخذ تلك المسائل والأصول عن دليل ، فإن لم تكن عن دليل فحينئذٍ لا يصح الإيمان ولا يصح التوحيد . ونقول : في هذا نظر . وأما الفروع فهذه لم يقل بها أحد من أهل العلم أنه لابد أن يأخذ كل كلمة يقولها في الصلاة لا بد أن يأخذها عن دليل ، هذا لم يقل به أحد وإنما المراد الخلاف في أصول الدين التي يحصل بها الدخول في الإسلام والبراءة من الشرك والكفران ، هذا ما يتعلق بالمسألة الأولى وهى العلم .

(الثَّانِيَةُ) أي المسألة الثانية من المسائل الأربعة الواجب علينا تعلمها و العمل بها . قال : (العَمَلُ بِهِ) . المسألة الثانية : (العَمَلُ بِهِ) الضمير هنا يعود على العلم ، إذًا يجب العمل بالعلم .

وهل مراد المصنف بالعلم ما يشمل المستحب أم أنه خاص بالواجب ؟ خاص بالواجب ، حينئذٍ لا نحتاج أن نقول : العمل هنا قد يكون واجبًا وقد يكون مستحبًا ، لماذا ؟ لأن الكلام في العلم الواجب ،

والعمل بالعلم الواجب واجب ، وأما العمل بالعلم المستحب مستحب ؟ [ها] مستحب مطلقًا أو فى الجملة أو بالجملة ؟ نقول : مستحب على الأفراد ، وأما على الكلّ فهو فرض كفاية كالعلم .

ذكرنا أن العلم منه فرض عين ، وفرض كفاية ، فرض الكفاية يكون المخاطب به الكلّ ، ثم إذا فعله البعض يسقط عن الآخرين . ففعله حينئذٍ يكون من جهة الأفراد مستحب ، وأما من جهة الكلّ فهو فرض كفاية ، كذلك العمل بالمستحبات هذا لا بد من وجوده في الأمة ، حينئذٍ إن وجد من الكلّ فحينئذٍ نقول : هذا فعلٌ للمستحب ، إن وُجد من البعض وترك البعض ، نقول : فعلُ البعضِ هذا فعلٌ لفرض كفاية ، وترك البعض نقول : هذا تركٌ لعلم مستحب فلا يضر .

إذًا (الْعَمَلُ بِهِ) نقول : الضمير هنا يعود على العلم ، والعلم منه الواجب ، ومنه المستحب ، والمراد بالعمل هنا العمل بالعلم الواجب ، أما المستحب فليس داخلاً فلا نحتاج إلى تفاصيل .

النصوص الشرعية وردت في وجوب إتباع العلم بالعمل ، وورد الوعيد الشديد لتارك العمل بما عَلِم لذلك جاء في الحديث : « لن تزولا قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يسأل عن أربع » ، وذكر منها عن علمه ماذا عمل فيه ، حينئذٍ لا يحل له أن يعلم ثم يترك ، ولذلك هاتان المسألتان متلازمتان ، لا علم نافع إلا بعمل به ، ولا عمل إلا بعلم .

وَعَالِمٌ بِعِلْمِهِ لَمْ يَعْمَلَنْ   مُعَذَّبٌ مِنْ قَبْلِ عُبَّادِ الوَثَنْ

هذا فيه إشارة إلى الثلاثة الذين أخبر النبي ﷺ أنهم أول من تسعر بهم النار ، وذكر منهم عالمًا لم يعمل بعلمه ، ولا عمل صحيح إلا بعلم صحيح . قال الراجز :

وَمَنْ بِغَيْرِ عِلْمٍ يَعْمَلُ   أَعْمَالُهُ مَرْدُودَةٌ لاَ تُقْبَلُ

إذًا كل منها ملازم للآخر . قال الفضيل بن عياض في بيان أهمية العمل بالعلم ومكانة العالم : لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه . عالم بالمسائل يحفظها فقط ، فيحفظ أحاديث والآيات ولا يعمل بها هذا يُسمَّى جاهلاً . لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه ، فإذا عمل به صار عالماً . إذًا لا يكون العالم عالماً إلا إذا جمع بين العلم والعمل ، وهذا كان سنة السلف في تلقى العلم والفتوى ونحو ذلك ، إذا رأوه جمع بين العلم والعمل أخذوا عنه . وجاء في أثر ولكن لا يصح حديثًا ، وإنما هي مقولة : (من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم ، ومن لم يعمل بما علم أوشك الله أن يسلبه ما علم) . هذا فيه فائدة إتباع العلم بالعمل ، وأن الذي يعمل بعلمه يزداد نورًا وبصيرة كما هو مفهوم من قوله جل وعلا : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [محمد :17] إذًا (العَمَلُ بِهِ) هذه المسألة الثانية الواجبة ، وهى ثمرة للعلم ، لأن العلم كما قيل : أصل والعمل ثمرته ، لأن العلم لا يُقصد لذاته ، وإنما يُقصد للعمل به ، فإذا قُصد لذاته كانت النية غير صالحة . إذا قصد العلم لذاته (لذات العلم) لحب العلم فقط دون النظر إلى العمل به ، وما يورث هذا العلم من الخشية ، ومحبة الله جل وعلا ، والخوف منه ونحو ذلك صار العلم مذمومًا ولم يكن محمودًا وليست هذه النية بصالحة .

وأعظم ما يعرفه طالب العلم نفسه هل يطلب العلم للعمل ينظر في عمله وإقباله ، وينظر هل يجد من الهمة في العمل بالعلم ما يجده في طلب العلم ؟ هل يجد من الهمة والحرص والسؤال والبحث عن العمل بالعلم كما يجده فى طلب العلم ونحو ذلك . إن تفاوتا حينئذٍ هذا يُخشى عليه أن يكون ممن يطلب العلم لذاته لذات العلم ، يعنى ليستكثر من العلم فحسب . والضابط عند أهل العلم ما ذكرته لكم ، وهو أنه يجد من الهمة والحرص والطلب والسعي في معرفة كيفية العمل بالعلم ، وسؤال نفسه ، ومحاسبته ، والنظر فيما يقدم وما يترك وما يدع كما هو الشأن في طلب العلم .

الثانية : (العَمَلُ بِهِ) . وقلنا : هذا ثمرة العلم . قال الشيخ هنا رحمه الله : أي العمل به أي العمل بما تقتضيه هذه المعرفة من الإيمان بالله ، والقيام بطاعته بامتثال أوامره ، واجتناب نواهيه من العبادات الخاصة والعبادات المتعدية . ثم قال : والعمل في الحقيقة هو ثمرة العلم ، فمن عمل بلا علم فقد شابه النصارى ، ومن عَلِمَ ولم يعمل فقد شابه اليهود . لأن الطوائف ثلاث ، وقلنا : هذه متلازمة . العلم والعمل والطوائف هذه ثلاثة بيَّنها الله عز وجل في آخر سورة الفاتحة ، ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : 7] غير المغضوب عليهم وهم اليهود وهم الذين عَلِمُوا ولم يَعْمَلُوا . والضَّالين هم

النصارى الذين عَمِلُوا ولم يَعْلَمُوا . فقط اليهود والنصارى أو من شابه اليهود والنصارى أيضًا في حكمهم ؟ من شابه ، فكل من عَلِمَ ولم يَعْمَلْ من أمة محمد ﷺ فقد شابه اليهود ، وكل من عَمِلَ بلا عِلْمٍ فقد شابه النصارى .

يعني هذا حتى يكون مقياسًا لك أنت يا طالب العلم ، يعني أنت قد تعمل بعض الأشياء ، وتترك بعض الأشياء في الواجبات ، حينئذٍ تنظر وتحكم على نفسك في العلم الواجب الذي تركته ، حينئذٍ أنت قد تشبهت بقوم وهم مغضوب عليهم أو ضالون ، و « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » لذلك من تشبَّه بقوم هذا نكرة في سياق الشرط فيعمّ ، ليس التشبه خاصًّا بالكفار فقط ، وإنما هو عام للفساق ونحوهم . هنا قال : والعمل في الحقيقة هو ثمرة العلم ، فمن عمل بلا علم فقد شابه النصارى ، ومن عَلِمَ ولم يعمل فقد شابه اليهود . وأمة الإجابة الكُمَّل الذين اهتدوا بالنبي ﷺ قد جمعوا بين العلم والعمل .

لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (العلم أصل العمل ، وصحة الأصول تُوجب صحة الفروع) .

(العَمَلُ بِهِ) بالعلم ، قد يكون العلم قد أوجب إيجادًا ، وقد يكون قد أوجب تركًا . وهل الترك يكون عملاً ؟ نقول : نعم ، يعني مَنْ تَرَكَ الزنا هل عمل بالعلم ؟ هو ترك ما عمل . من ترك الربا عَلِمَ أن الربا حرام فترك الربا . هل عَمِلَ ترك ؟ صحيح ؟ عمل الترك ، لماذا ؟ لأن الترك فعل

وَالتَّرْكُ فِعْلٌ فِي صَحِيْحِ المَذْهَبِ

إذًا (العَمَلُ بِهِ) نقول : ومنه الترك . يعني ما أوجب العلمُ إيجاده ، وما أوجب العلم تركه . (العَمَلُ بِهِ) هذا من الواجبات ؛ ليشمل فعل الواجبات ، وترك المنهيات ، لأن العمل بالعلم في الظاهر قد يتبادر أن المنهيات كيف يعمل بها ، كيف يترك الزنا ، كيف يترك الربا ، كيف يترك هذه الغيبة ، والنميمة ، نقول : تركك هذا يعتبر عملاً .

وَالتَّرْكُ فِعْلٌ فِي صَحِيْحِ المَذْهَبِ

﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة :78-79] لا يتناهون تركوا التناهي ، إذًا فعلهم ترك ، قال : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ فسمّى تركهم للتناهي فعلاً ، فدل على أن الترك فعل . « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » . فسمى ترك الأذى هنا إسلامًا .

لَئِنْ قَعَدْنَا وَالنَّبِيُّ يَعْمَلُ   لَكَانَ ذَاكَ مِنَّا العَمَلُ المُضَلَّلُ

إذًا (العَمَلُ بِهِ) يعود الضمير على العلم .

(الثَّالِثَةُ) من المسائل الواجبة (الدَّعْوَةُ إِلَيْهِ) . الضمير هنا يعود إلى ماذا ؟ إلى العلم ، والقاعدة النحوية : أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور . (الدَّعْوَةُ) إلى العمل بالعلم ، يصح هذا ؟ (الدَّعْوَةُ إِلَيْهِ) إلى العمل بالعلم ، يصح أو لا يصح ؟ التركيب هذا صحيح ، (الدَّعْوَةُ) إلى العمل بالعلم ؟ (الدَّعْوَةُ) إلى العلم ؟ أيهما أقرب ؟ (الدَّعْوَةُ) إلى العلم ، (الدَّعْوَةُ) إلى العمل بالعلم ؟ يحتمل هذا ويحتمل ذاك . ولكن لو جعلناه على القاعدة النحوية أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور ، حينئذٍ يكون التقدير (الدعوة إلى العمل بالعلم) وهذا يتضمن العلم الشرعي لأنه لا عمل صحيح إلا بعلم صحيح .

الدعوة هذه فَعْلَةٌ مأخوذة من الدعاء وهو الطلب ، لأن الدعوة فيه نوع طلب ، طلبتَ دعوتَ جارك إلى الصلاة ، إذا طلبت منه أن يصلي معك ، فإذا كَمَّل العبد قوته العلمية وذلك بالعلم ، وقوته العملية وذلك بالعمل ، أوجب عليه الشرع أن يكمِّل غيره بما كَمَّل به نفسه ، إذا كَمُلَتْ عنده القوتان ، كما قال ابن القيم رحمه الله ، القوة العلمية وهذه تكون بالعلم ، والقوة العملية وهذه تكون بالعمل بالعلم ، فحينئذٍ أُمِرَ شرعًا بتكميل إخوانه من المسلمين وذلك بالدعوة إلى ما تَعَلَّمَهُ .

(الدَّعْوَةُ إِلَيْهِ) إذا قلنا : للعلم الشرعي ، فحينئذٍ العلم الشرعي المقصود به في كلام المصنف هو العلم الواجب ، فحينئذٍ العمل بالعلم الواجب واجب ، والدعوة إلى العلم الواجب واجبة تأخذ حكمه . فالعمل في الأصل يأخذ حكم العلم الشرعي ، والعلم الشرعي في الأصل - أي في غير كلام المصنف رحمه الله - العلم يجري على الأحكام الخمسة ، فقد يكون واجبًا ، وقد يكون مستحبًا ، وقد يكون مكروهًا ، وقد يكون مباحًا ، وقد يكون محرمًا كالسحر مثلاً والغناء . تقول : العلم هذا محرم . والعمل يأخذ حكم العلم ، إن كان العلم واجبًا صار العمل واجبًا ، وإن كان العلم مستحبًا صار العمل مستحبًا على الأفراد ، وإن كان العلم مباحًا صار العمل به مباحًا ، وإن كان مكروهًا صار العمل به مكروهًا ، وإذا كان محرمًا صار العمل به محرمًا . كذلك الدعوة تأخذ حكم العلم . الدعوة إلى العلم الواجب واجبة ، والدعوة إلى العلم المستحب مستحبة

، والدعوة إلى العلم المحرم محرمة ، والمكروه مكروهة ، والمباح مباحة . إذًا تأخذ الحكم المتعلق بالعلم ، لأن المسائل كلها الثلاث الآتية كلها متعلقة بالعلم . إذًا الدعوة إليه أي العلم الشرعي أو العمل بالعلم الشرعي والمقصود بالعلم الشرعي في المسألة هنا وكذلك العمل بالعلم الشرعي الواجب .

فحينئذٍ الدعوة إليه : حكم الدعوة هنا أنه واجبة ، فإذا حصل له العلم والعمل وجب عليه السعي في الدعوة إليه ، كما هي طريقة الرسل وأتباعهم ، فالعلم الواجب الدعوة إليه واجبة وهلم جرا إلى ما ذكرناه من الادلة السابقة .

قال الشيخ هنا رحمه الله : (أي الدعوة إلى ما جاء به الرسول ﷺ من شريعة الله تعالى على مراتبها الثلاث) . هنا عمم الشيخ - رحمه الله - الدعوة إليه فجعله عامًّا إلى الشرع لأن العلم المراد ، لذلك الشُّرَّاح هنا كثيرًا ما يعممون المسائل ، والمصنف عنى بالمسائل الأربع الواجبة ، وتجد الشراح يعممون الواجب والمستحب لماذا ؟ لأن المصنف قيدها : (اعلم رحمك الله أنه يجب) إذًا خرج كل مستحب . (يَجِبُ عَلَيْنَا) قال في الأول : (يَجِبُ عَلَيْنَا) فدل على أن مراده بكل ما سيذكره هو الواجب فقط ، حينئذٍ يُحمل كلامه على الواجب فحسب ، ولا يُعمم على المستحب ، وإن كان أكثر الشُراح والشيخ رحمه الله هنا عند هذا جرى على هذا التعميم في الدعوة ، والعمل ، والعلم . والصواب أنه يُجعل خاصًّا بالواجب . ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : 125] ادع ، هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، وكذلك جاء في حديث علي بن أبي طالب لمَّا بعثه النبي ﷺ يوم خيبر : « ثم ادعهم إلى الإسلام » . « ثم ادعهم » . هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، فدل على أن من الدعوة ما هو واجب . وكذلك جاء في حديث معاذ « إنك تأتي قومًا » . ثم قال : « فليكن أول ما تدعوهم » . « فليكن » . هذه اللام لام الأمر ، فتدل على أن الأمر يقتضي الوجوب ، هذا دليل الوجوب . على من تجب الدعوة ؟ على العالم ، والجاهل ؟ على من تجب الدعوة ؟ أن يكون عالماً بما يدعو إليه ، عالماً بالحكم ، وعالماً بكيفية الدعوة ، وعالماً بحال المدعو ، لا بد من هذه الثلاثة أمور .

(الدَّعْوَةُ إِلَيْهِ) يعني إلى ما ذُكر ، قد تكون الدعوة بالمقال ، وقد تكون بالفعال ، ثم كل منها قد يكون واجباً ، وقد يكون مستحباً ، ومراد المصنف هنا رحمه الله الواجب .

(الرَّابِعَةُ : الصَّبْرُ عَلَى الأَذَى فِيْهِ) يعني المسألة الرابعة مما يجب علينا (الصَّبْرُ عَلَى الأَذَى فِيْهِ) الضمير يعود إلى العلم الشرعي ، ولو أعاده على الأخير الدعوة ، لقال : الصبر على الأذى فيها ، ويحتمل أنه أراد كل ما ذُكِر ، الصبر على الأذى ، يعني في طلب العلم الشرعي ، لأن العلم الشرعي يحتاج إلى صبر ، كما ذكرناه آنفًا لا بد من صبر ، كذلك العمل لا بد من صبر ، وكذلك الدعوة لابد من صبر ، ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت :69] إذًا الصبر على الأذى فيه في الدعوة إلى العلم ، أو في العلم ، أو في العمل بالعلم ، أو إن شئت قل في كل ما ذكر .

قوله : (الصَّبْرُ) يعني الصبر على ما أوجب الله الصبر عليه . والصبر لغة : الحبس والمنع . واصطلاحًا : حبس النفس عن التسخط ، واللسان عن التّشكي ، والجوارح عن لطم الخدود ونحو ذلك . فمتعلق الصبر يكون القلب واللسان والجوارح . ثم هو نوعان : صبر واجب ، وصبر مستحب كما هو الشأن في العلم والعمل والدعوة .

الصبر الواجب هذا يكون فيما أوجب الله الصبر عليه وهو ثلاثة :

[الأول] الصبر على الطاعات ، الطاعات يعني الصبر على الواجبات ، الطاعات هذا عام يشمل المستحبات ويشمل الواجبات ، والمراد الصبر على الواجبات الفرائض .

الثاني : الصبر عن المحرمات .

الثالث : الصبر على الأقدار المؤلمة ، والمصائب الموجعة .

هذه الثلاثة الأمور نقول : الصبر عليها واجب على كل مكلف ، وهو الذي عناه المصنف هنا .

(الصَّبْرُ عَلَى الأَذَى فِيْهِ) يعني الصبر على ما أوجب الله الصبر عليه . وأما المستحب فهو ما زاد على ذلك ، الصبر على قيام الليل مستحب ، الصبر على صيام النهار في غير الواجب نقول : مستحب .. وهلم جرا . فكل ما لم يكن بواجب أو محرم فالصبر عليه يكون من قبيل المستحب ، الصبر على حفظ القرآن كله نقول : هذا مستحب ، وأما ما وجب كالفاتحة هذا صبر واجب لأن الصلاة لا تقوم إلا بقراءة الفاتحة . إذًا

الصبر (عَلَى الأَذَى) (أل) هذه للعموم ، فتشمل الأذى سواء كان الأذى في البدن ، أو الأذى في المال ، أو الأذى في النفس .

أشار بهذه المسألة - رحمه الله- إلى وجوب الصبر على ما أوجب الله جل وعلا الصبر عليه ، لأن من قام بدين الإسلام ، ودعا الناس إليه ، فقد قام مقام الرسل وتحمل عبئًا عظيمًا ، لأن الدعوة وظيفة من ؟ وظيفة الأنبياء والرسل ، ولما أوذوا الرسل كان لزامًا فطرة وطبيعةً أن يؤذى كل من قام مقام الرسل ، حينئذٍ يلزمك ما يلزم الرسل - وهم المتبوعون - بالصبر والاحتساب ، كذلك أنت يلزمك الصبر والاحتساب ، ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا ﴾ [الأنعام : 34] إذًا وظيفتك أنت يا من أقمت نفسك مقام الأنبياء يلزمك الصبر كما صبروا ، وتحتسب كما احتسبوا ، لأن من قام مقام الأنبياء حينئذٍ يكون قد قصد أن يحول بين الناس وبين أهوائهم وشهواتهم ومعتقداتهم الباطلة ، والناس حذارِ حذارِ أن تقف بينهم وبين أهوائهم ، وإلا آذوك باللسان واليدين فلا بد أن يؤذوه كما آذوا الرسل ، فعليه أن يصبر ويحتسب كما صبر الرسل واحتسبوا كما ذكرناه في الآية السابقة : ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا ﴾ [الأنعام :34] وقال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف : 35] وقال تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان :17] . أما الذي لا يصبر هذا يكون داخلاً في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لا يُوقِنُونَ ﴾ [الروم :60] لا يكون الإنسان خفيفًا لذلك حذر النبي ﷺ أصحابه من العجلة وقال : « ولكنكم قوم تستعجلون » .

قال الشيخ هنا رحمه الله : الصبر حبس النفس على طاعة الله ، وحبسها عن معصية الله ، وحبسها عن التسخط من أقدار الله ، فيحبس النفس عن التسخط والتضجر والملل ، ويكون دائمًا نشيطًا في الدعوة إلى دين الله ، وإن أوذي لأن أذية الداعين إلى الخير من طبيعة البشر إلا من هدى الله ، قال الله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ .. ﴾ [الأنعام :34] إلى آخر الآية ، وكلما قويت الأذية قرب النصر . وهنا مما ذكره الشيخ في آخر كلامه ، قال : (وانظر إلى قول الله عز وجل لرسوله ﷺ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً ﴾ [الإنسان :23] - نزول القرآن نعمة - فكان الناظر ينتظر أن يقال : فاشكر نعمة ربك ، أليس كذلك ، لكنه قال : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ ، لماذا ؟ قال هنا رحمه الله : كان من المنتظر أن يقال : فاشكر نعمة ربك ، ولكنه عز وجل قال : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ ، وفي هذا إشارة إلى أن كل من قام بهذا القرآن فلا بد أن يناله ما يناله مما يحتاج إلى صبر ، انظر إلى حال النبي ﷺ حين ضربه قومه فأدموه

وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول : « اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » . فعلى الداعية أن يكون صابرًا محتسبًا) . ثم ذكر أنواع الصبر الثلاثة .

هذه المسائل الأربعة :

الأولى : العلم ، وفسره المصنف .

الثانية : العمل به .

الثالثة : الدعوة إليه .

الرابعة : الصبر على الأذى فيه .

هذه لابد من دليل لأنه قال : واجبة . (والدَّلِيْلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ .

وهذا يحتاج إلى صبر ، ونحتاج إلى وقت أطول من هذا ، نرجئه إلى الدرس القادم بإذن الله .

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فلا زال الحديث في بيان ما يتعلق بالمقدمة الأولى من مقدمات هذه الرسالة المباركة . وذكرنا أن لهذه الرسالة ثلاث مقدمات .

المقدمة الأولى مشتملة على تعلم أربع مسائل ، أو وجوب تعلم أربع مسائل :

المسألة الأولى العلم ، وفسره بما أراده المصنف ، ثم العمل به ، ثم الدعوة إليه ، ثم الصبر على الأذى فيه .

ما الدليل على وجوب هذه المسائل الأربعة ؟

قال رحمه الله : والدليل . الدليل كما سبق فَعِيل بمعنى فاعل ، فهو فاعل الإرشاد لأن فعيل دليل مأخوذ من الدلالة ، والدلالة هي الإرشاد ، فحينئذٍ الدليل يكون هو المرشد ، فما حقيقة الدليل ؟ هو المرشد إلى المطلوب ، ما هو المطلوب هنا ؟ وجوب هذه المسائل الأربعة ، هذا مطلوب ، ما الذي دلنا على هذه المسائل الأربعة ، وأنها واجبة ؟

هو ما سيذكره المصنف رحمه الله تعالى من سورة العصر ، (والدَّلِيْلُ) أي على وجوب المسائل الأربعة السابقة الذكر (قَوْلُهُ تَعَالَى) إذًا دليل سمعي . والدليل السمعي هو ما يدرك بواسطة السمع ، والدليل العقلي هو ما يدرك بالنظر والتأمل . وقد يكون الدليل العقلي مأخوذًا من السمع ، فكل مَثَلٍ في القرآن أو تشبيهٍ

فهو دليل عقلي ، فلا يظن الظان أن الدليل العقلي يقابل السمعي مقابلة التباين ، لا ، قد يكون الدليل العقلي نعم محض النظر ولا وجود له في الكتاب والسنة . وقد لا يكون ، مأخوذًا من الكتاب والسنة فيجتمع فيه أمران :

أنه عقلي بحيث إنه ثبت بالنظر والتأمل .

وسمعي بحيث إن الذي دلّنا على هذا الدليل العقلي هو السمع - الكتاب أو السنة - وكل مثل في القرآن فهو صالح لأن يكون دليلاً عقليًّا .

(قَوْلُهُ تَعَالَى : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هذه ثابتة في أصل النسخة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ .

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هذه ليست داخلة فى الدليل ، لماذا ؟ لأنها آية أُنزلت للفصل بين السور ، وليست من السورة ، وإنما يُسن لمن أراد أن يقرأ القرآن من أول السورة بعد الاستعاذة أن يأتي بالبسملة ، فهي آية من القرآن ، ومجمع على أنها جزء آية من سورة النمل ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل : 30] وليست آية من الفاتحة على الصحيح . وليست آية من كل سورة من سور القرآن ، وإنما هي آية تتلى وتقرأ عند قراءة أول سورة من سور القرآن سوى سورة براءة فقط ، وما عداها هو السنة الإتيان بها . فحينئذٍ قوله : بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذه آية وسبق الكلام عليها من جهة المفردات ومن جهة المعاني المتعلقة بها .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ الواو هذه واو القسم ، هنا أقسم الرب جل وعلا ، فالمقسِم هو الرب سبحانه ، ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ مقسَم به ، وهذا العصر مخلوق ، والرب جل وعلا له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ، وليس للمخلوق أن يُقسم إلا بخالقه جل وعلا ، وأما الرب سبحانه فهو فعال لما يشاء ، فعال لما يريد ، يُقسم بما شاء من مخلوقاته ، فإذا أقسم بشيء دل على أنه مهم وأن له مكانة وشرفًا يفوق غيره من المخلوقات . فالقسم المراد به التأكيد والتقوية على شيء معين ، وقد أقسم الرب جل وعلا بالعصر ، وأقسم بالليل ، وأقسم بالشمس ، وأقسم بالفجر .. إلى آخره ، عدد من الآيات يقسم الرب جل وعلا بما شاء من مخلوقاته سواء كان من الآدميين أو من غيرهم . ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر :72] قيل : إنه قسم بالنبي ﷺ ، بل أقسم بذاته جل وعلا ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء : 65] ﴿ فَلا وَرَبِّكَ ﴾ الواو واو القسم ، والرب هنا هو المقسِم ، وهو المقسَم به ، فالرب جل

وعلا يقسم بما شاء من مخلوقاته أو يقسم بذاته سبحانه وتعالى ، وأما المخلوق فليس له أن يقسم إلا أو يحلف إلا بخالقه جل وعلا . لأن القسم فيه معنى التعظيم ، ولا يُعظَّم إلا الرب جل وعلا من جهة المخلوق .

﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ المراد به عند أهل التفسير جمهور المفسرين المراد به الدهر ، أقسم ربنا بالعصر وهو الدهر فقال : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ وهو الدهر . قال ابن عباس رضي الله عنهما : العصر ساعة من ساعات النهار . وقال الحسن رحمه الله : والعصر هو العَشِيُّ وهو ما بين الزوال يعني زوال الشمس وغروبها . وقال قتادة : هو آخر ساعة من ساعات النهار . وقيل : هو قسم بصلاة العصر ، وهي الوسطى والعصر يعني وصلاة العصر ، وصلاة العصر لمذا ؟ لأنها أفضل الصلوات قاله مقاتل ، يقال أُذِّنَ للعصر ، وصُلِّيَتِ العصر أي صلاة العصر . وقيل : هو قسم بعصر النبي ﷺ لماذا ؟ لفضله لتجديد النبوة فيه .

هذه أقوال فى تفسير معنى العصر .

- قيل هو الدهر كله .
- وقيل هو العشي .
- وقيل هو آخر ساعة من ساعات النهار .
- وقيل هو صلاة العصر .
- وقيل هو عصر النبي ﷺ .

والأصح من هذه الأقوال أن كلمة العصر تعُمُّ كل ما قيل ، ويعم ما قيل هو الدهر ، لأن الدهر يقع فيه العشي ، ويقع فيه صلاة العصر ، ويقع فيه آخر ساعة من ساعات النهار ، أو أنه ساعة من ساعات النهار مطلقًا ، ولذلك قال الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره : (والصواب من القول في ذلك أن يقال : إن ربنا أقسم بالعصر ، والعصر اسم للدهر ، وهو العشي والليل والنهار ، ولم يَخْصُص مما شمله هذا الاسم معنىً دون معنى ، فكل ما لزمه هذا الاسم فداخل فيما أقسم به جل ثناؤه) .

على القاعدة العامة عند المحققين من أهل التفسير : (أن اللفظ القرآني إذا جاء محتملاً لعدة معانٍ ، وكلُّ معنى من هذه المعاني صالح لأن يدخل تحت هذا اللفظ ، فحينئذٍ يُحمل على كل المعاني ، فيكون مشتركاً أو مُطلقًا فتحته أفراد ، فيصدق على تلك الأفراد إلا إذا جاء دليل من كتاب أو سنة يخصص تلك المعاني أو يخصص ذلك اللفظ ببعض أفراده . ولذلك قال هنا الطبري - وهو إمام المفسرين - : (ولم يَخْصُص مما يشمله هذا الاسم معنىً دون معنى) لأن العصر الدهر ، يشمل العشي ، ويشمل آخر النهار ،

ويشمل صلاة العصر ، ويشمل ساعة من ساعات النهار على قول ابن عباس رضي الله عنهما . فحينئذٍ لم يخصص معنىً دون معنى ، فيحمل على كل هذه المعاني ، فكل ما لزمه هذا الاسم فداخل فيما أقسم به جل ثناؤه ، فحينئذٍ نقول : العصر هو الدهر وكل ما ذُكِر فهو داخل تحت لفظة العصر . ومنه ، يعني ما الدليل على أن العصر هو الدهر وهل تستخدم العرب هذا اللفظ في هذا المعنى أم لا ؟ نقول : نعم ، جاء قول الشاعر :

سَبِيْلُ الهَوَى وَعْرٌ وَبَحْرُ الهَوَى غَمْرُ
وَيَوْمُ الهَوَى شَهْرٌ وَشَهْرُ الهَوَى دَهْرُ

وَشَهْرُ الهَوَى دَهْرُ يعني زمن مطلق لا يتقيد بوقت دون وقت .

إذًا أقسم الرب جل وعلا بالدهر ، ما سر هذا القسم ؟

لماذا أقسم بالعصر ؟

ولماذا أقسم بالزمن المطلق ؟

لماذا أقسم بالدهر ؟

قال القرطبي رحمه الله تعالى : (لما فيه من التنبيه بتصرف الأحوال وتبدُّلها) . لأن الأحوال والتغيرات التي تقع على المخلوقات إنما تكون في هذا الزمن ، لأن كل ما يقع لبني آدم ، وغير بني آدم كالجبال ، والرياح ، والأمطار ، والبراكين ، والزلازل إنما تقع في هذا الزمن ، لا بد لكل حدث من زمن يقع فيه ذلك الحدث ، فحينئذٍ هذا الزمن وهذا العصر وهذا الدهر دال على تبدل هذه الأحوال ووقوعها في ذلك الزمن . قال : (لما فيه - يعني في العصر والزمن - من التنبيه بتصرف الأحوال وتبدلها وما فيها من الدلالة على الصانع) لأنها هذه التغيرات كلها تدل على أن لهذا الكون خالقًا جل وعلا ، فتصريف الرياح ، وتصريف الأمطار ، وهطول الأمطار ، وانشقاق الأرض ، ونحو ذلك ، والنبات وزواله ، وإيقاع الثمرات ، وكل ما يقع على وجه الأرض إنما يدل على أن هذا الكون له خالق وهو الرب جل وعلا . وأيضًا هو زمن تحصيل الأرباح والأعمال الصالحة للمؤمنين ، وزمن الشقاء للمعرضين ، لأن الزمن المطلق هنا يقع فيه أفعال العباد ، وأفعال العباد هذه منها ما هو طاعة فيكون ربحًا لأصحابها ، أو أرباحًا لأصحابها ، ومنه ما هو

معصية فيكون شقاء على أصحابها . فحينئذٍ الشقاء والفوز المرتبين على أفعال العباد إنما تقع في هذا الزمن ، فالزمن ظرف ، والعمر ظرف يقع فيه أفعال العباد . فكل خير أو شر إنما يقعان في هذا الزمن .

﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ عرفنا المراد به الزمن المطلق أو الدهر ، وأقسم به الرب جل وعلا لما ذكرناه من أنه دال على الصانع الخالق جل وعلا ، وأشرف شيء أُعطيه الإنسان هو العمر ، فبسبب العمر أطاع الله ، وعَبَدَه ، وشرُف أن يكون من أهل الجنة .

وَالوَقْتُ أَنْفَسُ مَا عُنِيْتُ بِحِفْظِهِ وَأَرَاهُ أَسْهَلُ مَا عَلَيْكَ يَضِيعُ

فأنفس ما أعطي الإنسان هو الزمن ، لأن عمله وتحصيله إنما يقع في هذا الزمن ، فصار كالكوز بالنسبة للماء ، فالكأس بالنسبة للماء هو ظرف يقع فيه الماء حافظًا للماء . كذلك الزمن وكذلك العمر إنما يكون حافظًا لأفعال أصحابه من خير أو شر .

﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ هذا جواب القسم ، لأن القسم لا بد له من جواب ، وهو المقسَم عليه ، أقسم الرب جل وعلا بالعصر وهو المُقسِم ، والمقسَم به العصر ، والمقسَم عليه هو خسارة الإنسان ، ولذلك لا بد للقسم من جواب لأنه لو قال (والله) وسكت هذه الجملة لا تفيد شيئًا لأنه لم تحصل بها الفائدة التامة ، ولذلك ليست بجملة تامة ، فحينئذٍ لا بد من وقوع جوابٍ لهذا القسم وهو المقسم عليه . (والله لا أخرج من دارى) إذًا عَدَمُ خروجي من دارى هو المقسم عليه . ، (والله لآتيك) لآتيك هو جواب القسم . هنا قال جل وعلا : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ أين جواب القسم ؟ ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، فخسارة الإنسان هي المقسم عليها .

﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ ﴾ ، ﴿الإِنْسَانَ ﴾ أل هذه تفيد الاستغراق والشمول ، بدليل ماذا ؟ بدليل صحة وقوع لفظة كل محلها ، وبدليل الاستثناء منها . فإذا وُجِدَ الأمران حينئذٍ صحَّ أن يقال بإن (أل) هنا تفيد العموم . ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ ﴾ لفظ إنسان واحد هذا ، هل إنسان واحد هو في خسارة وبقية الناس لا ؟ نقول : لا ، المراد كل إنسان ، إن كل إنسان لفي خسارة ، إلا الذين ، لَمَّا استثنى دل على أن المراد بلفظ الإنسان الآحاد والأفراد من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، بدليل ماذا ؟ أمرين :

أولاً : صحة الاستثناء ، وصحة الاستثناء تدل على أن اللفظ عام ، كما يقال عند الأصوليين : الاستثناء معيار العموم ، يعني معيار ميزان توزن به الألفاظ العامة ، إذا أريد أن يُستدل على أن اللفظ عام أم لا يؤتى بالاستثناء ، فتعرف إن صح الاستثناء حكمت عليه بأنه لفظ عام ، وإلا فهو لفظ خاص وهنا وقع الاستثناء ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

وأيضًا : يصح حلول (كل) محلها ، فلو قيل في غير القرآن : إن كل إنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ، لو عُبِّر معبرًا عن معنى الآية وتفسير الآية وقال : (كل إنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا) صح أو لا ؟ صح ، إذًا صح حلول كل محل (أل) دل على أن هذه (أل) للعموم .

﴿ الإِنْسَانَ ﴾ المراد به هنا جنس الإنسان ، وإلا ففي تفسيره قولان :

- قيل : المراد به الكافر ، إن الإنسان أي الكافر ، الكفار ، فيكون المعنى الكفار اليهود والنصارى والمشركون وغيرهم ، وهذا حُكِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية أبى صالح عنه ، أن المراد بالإنسان الكافر .

- والجمهور على أن المراد بالإنسان هنا جنس الإنسان ، أي الناس ، كل الناس لفي خسر ، وهذا أصح ، أن المراد به جنس الناس ، كقولهم (كثُر الدرهم في أيدي الناس) كثر الدراهم ، واحد ؟ إنما المراد به كل الدراهم ، لأن الدرهم هذا لفظ مفرد ودخلت عليه (أل) .

الفَرْدُ وَالجَمْعُ المُعَرَّفَانِ   بِاللامِ   كَالكَافِرِ   وَالإِنْسَانِ

الإنسان الذي معنا الآن هذا دال على أنه لفظ عام . إذًا المراد بقول العرب : (كثُر الدرهم في أيدي الناس) أي كثُرت الدراهم ، حينئذٍ يصح حلول كل محل (أل) أو كل محل أل ، إذًا المراد بالإنسان هنا جنس الناس .

قال الطبري رحمه الله : (يقول - يعني الله جل وعلا- إن ابن آدم لفي هلكة ونقصان) . وفسر الخسر هنا بالهلكة والنقصان . ويقال الخسر والخسران بمعنى واحد . فسره الطبري رحمه الله بقوله : (إن ابن آدم لفي هلكة ونقصان) وقيل : لفى غبن (إن الإنسان لفى غبن) مغبون . وقال الفراء : ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي

خُسْرٍ ﴾ أي لفي عقوبة ، ففسر الخسر بالعقوبة . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْراً ﴾ [الطلاق : 9] يعنى عقوبة ، وقيل : لفي شر ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ يعني لفى شر .

وهذه المعاني كلها متقاربة فيحمل اللفظ عليها . فيقال : ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ يعني لفي هلكة ، ونقصان ، وغبن ، وشر ، وعقوبة ، وهذه كلها معان متقاربة ولا تضارب بينها .

قال بعضهم : فالخسر هو هلاك رأس المال أو نقصه - هذا في الأصل - . - يعني لما عبر الرب جل وعلا عن الإنسان أنه في خسارة . قال ابن الجوزى في تفسيره : (والإنسان إذا لم يستعمِل نفسه وعمره فيما يوجب له الربح الدائم فهو فى خسران - لماذا ؟ - لأنه عمل في إهلاك نفسه وعمره وهما أكبر رأس ماله) . فلذلك عُبِّر بالخسران الذي يقابل الربح عند التجار (تجار الدنيا) - لماذا ؟ - ليكون أوقع في النفس .

لأنه إذ قيل : تجارةٌ ، أول ما يتبادر إلى الذهن تجارة الدنيا ، وأما تجارة الآخرة فهذه تكون أمرًا ثانيًا عند السامعين ، فإذا عُبِّرَ بالخسران حينئذٍ فأول ما يتبادر هو الخسران المقابل للأرباح - أو الربح - في باب الدنيا ، حينئذٍ إذا خسر عمره ولم يستعمله فيما يوجب له النجاة فى الدنيا والآخرة فهو خاسر . مثل ذلك التاجر الذي قد خسر في تجارته في الدنيا ، لذلك قال : (فهو في خسران) لأنه عمل في إهلاك نفسه ، وعمره ، وهما أكبر رأس ماله .

﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان ﴾ الإنسان قيل هذا مأخوذ من النَّوس وهو الحركة ، اشْتُقَّ من النَّوس وهو الحركة ، ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ اللام هذه واقعة في جواب إنَّ ، فعندنا في هذا التركيب ثلاث مؤكدات :

- والعصر : قسم ، هذا مؤكد يعتبر ، مقوي للكلام .
- إنَّ هذا حرف نصب وتوكيد .
- لفي خُسْرٍ : اللام واقعة في جواب خبر إن فهي مؤكدة .

فهذه ثلاث مؤكدات اجتمعت في الآيات .

والأصل في كلام العرب : (أنه لا يؤكد إلا إذا كان المخاطب مترددًا أو منكرًا ، وأما إذا لم يكن كذلك كأن يكون خالي الذهن فهذا لا يصح له التوكيد إلا على تأويل) . فحينئذٍ نقول : ما الحكمة في توكيد مطلع هذه السورة بثلاث مؤكدات ؟

نقول : هذه وقعت جوابًا لحال كفار قريش ، لأنهم اعتقدوا أن ما هم عليه - بلسان حالهم ومقالهم - أن ما هم عليه من الكفر ، والذب عن دينهم ، وقتالهم المؤمنين دفاعًا عن أصنامهم ، ظنوا أنهم سلكوا

طريق النجاة إلى الله عز وجل ، فهم في الحقيقة مترددون أو منكرون أن طريق النجاة منحصر فيما جاء به النبي ﷺ فلذلك جاء التوكيد بثلاث مؤكدات ، يعني كأن المخاطب هنا هم كفار قريش ، وبلسان حالهم ومقالهم يعتقدون أن ما هم عليه هو طريق النجاة ، ونسوا أو تناسوا ، وجهلوا أو تجاهلوا أنه لا طريق للنجاة في الدنيا وفي الآخرة إلا بما رسمه الله عز وجل . حينئذٍ جاءت هذا المؤكدات الثلاثة .

وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ، ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ في تفيد ماذا ؟ الظرفية ، والمراد بالظرفية الظرف هو الوعاء ، ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ نقول : الماء فى الكأس أو الكوب ، فصار الكأس محيطًا بالماء . ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ الإنسان في خسر ، إذًا هو داخل في الخسر يعني بأن الخسر محيط به من كل مكان . فلذلك عُبِّرَ بلفظ في للدلالة على أنه واقع وقد أحاط به الخسران من كل مكان ، لماذا ؟ لأنه في الأصل ليس متصفًا بما بعد إلا ، الأصل في الإنسان الظلم والجهل . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ [الأحزاب : 72] ليس فقط ظالم ، ظلوم يعني كثير الظلم ؛ لأنه جاء على صيغة مبالغة ، جهولاً يعني كثير الجهل . فالأصل فيه الظلم والجهل . ولذلك يقال لمن نجا : كيف نجا ؟ ولا يقال لمن هلك : كيف هلك ؟ أليس كذلك ، لأنه جاء على الأصل ، ومن جاء على الأصل لا يسأل عنه فلا يقال له : لم هلكت ؟ وإنما يقال له : كيف تعلمت ؟ لا يقال للجاهل : كيف صرت جاهلاً ؟ أعطنا مما أعطاك الله [ها ها] ، وإنما تقول للعالم : كيف تعلمت ؟ أعطني مما أعطاك الله ، أليس كذلك ؟ [نعم] .

﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ إذًا عبر هنا بفي للدلالة على الإحاطة والشمول ، ولم يعبر بخاسر أيضًا للدلالة على ما ذكرناه سابقًا .

بمعنى أن إحاطة الخسر به من كل مكان . فإن (في) للظرفية ، فالخسر محيط بالإنسان من كل جوانبه . إذًا هذا هو الأصل .

﴿ إِلَّا ﴾ هذه أداة استثناء ، والاستثناء : إخراج ، أليس كذلك ؟ إخراج ما لولاه لدخل فيما قبل (إلا) ، يعني فيما كان من المستثنى . وهنا إذا قيل : بأن الإنسان المراد به جنس الإنسان وهو الناس صار الاستثناء متصلاً . والاستثناء قد يكون متصلاً وقد يكون منقطعًا . متصلاً : إذا كان ما بعد إلا من جنس ما قبلها ، يعنى فرد من أفراده . ويكون منقطعًا فيما إذا كان ما بعد إلا ليس من جنس ما قبلها . أليس كذلك ؟ [معي هنا] الاستثناء قد يكون متصلاً وقد يكون منقطعًا ، إذا كان ما بعد إلا من جنس ما قبلها فهو متصل ، تقول : جاء القوم إلا زيدًا ، زيد من جنس القوم ، هذا نسميه متصلاً ، يعني ما بعد

إلا في المعنى مثل ما قبلها . جاء القوم إلا حمارًا . هذا منقطع لأن الحمار ليس من جنس القوم ، ليس منهم ، القوم : زيد ، وعمرو ، وخالد ، وبكر ، حينئذٍ جاء القوم إلا حمارًا ليس من جنس ما قبله ، فصار الاستثناء منقطعًا . هذا على جهة التقريب على ما شاع عند الأصوليين . لو قيل بأن الإنسان المراد به الكافر إذًا لو فُسِّر بأنه الكافر على قول ابن عباس رضي الله عنهما في رواية أبي صالح الاستثناء يكون منقطعًا . لأن ما بعد إلا ليس من جنس ما قبله ، الإيمان ضد الكفر ، نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان . وإذا فُسِّر الإنسان جنس الناس صار الاستثناء متصلاً ، لأن جنس الناس يشمل المؤمن والكافر . فحينئذٍ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ استثنى المؤمنين ، وبقي الكافرون في الحكم عليهم بأنهم في خسارة . جاء القوم إلا زيدًا . استُثْنِيَ زيد عن المجيء ، وبقي القوم بإثبات الحكم السابق لهم . ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ استُثْنِيَ المؤمنون ، وبقي الكافرون على حالهم من إثبات الخسارة لهم . إذًا على القول الصحيح بأن الإنسان المراد به جنس الناس نقول : الأصح بأن الاستثناء هنا متصل .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ هذه أربعة مسائل ذكرها المصنف مفردة مسألة مسألة وأراد أن يستدل لكل مسألة بقطعة من هذه القطع الأربعة .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ آمنوا يعني اتصفوا بصفة الإيمان ، والإيمان عند أهل السنة والجماعة قول وعمل . اعتقاد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح والأركان .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إذا قيل بأن الإيمان علم وعمل ، قول وعمل ، لأن العلم متعلقه القلب . وإذا قيل بأن الإيمان اعتقاد بالقلب إذًا محل العلم هو القلب ، فحينئذٍ استفدنا من هذه الآية ، هذا الجزء ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أنهم قدَّموا العلم على العمل . بمعنى أنهم أوجدوا العلم أوَّلاً ، ثم أتبعوه بالعمل ، لأن العلم والعمل : إما أن يتقدم العمل على العلم ، وإما أن يتقدم العلم على العمل ، وهذا الأصل .

فحينئذٍ المتصفون بصفة الإيمان علموا أولاً ، ثم بعد ذلك عملوا بعلمهم ، ففي هذه الآية دليل على إثبات المسألة الأولى وهي العلم . وهو معرفة الله ومعرفة نبيه صلّى الله عليه وآله وسلم ومعرفة دين الإسلام .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يعني علموا أولاً . قال بعضهم : الإيمان هنا دل على المسألة الأولى بدلالة الالتزام . يعني دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على شيءٍ خارج عن مسماه لازم له . يعني الأربعة تدل على أنها عدد زوجي . هل الزوجية مأخوذة من لفظ أربعة ؟ لا ، لكنه أمر خارج عن لفظ أربعة . لكن هذا فيه نظر لماذا ؟ لأن العلم جزء الإيمان ركن فيه ، فكيف يكون دالاً على العلم بدلالة اللزوم ؟ يلزم منه أن العلم

خارج عن مسمى الإيمان وهذا باطل لا يصح ، وإنما نقول : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إثبات وصف الإيمان هنا دل بدلالة التضمن على إثبات المسألة الأولى وهي العلم - أحفظوها هكذا - ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إثبات صفة الإيمان دل بدلالة التضمن على المسألة الأولى وهي العلم ، لأن العلم ركن من أركان الإيمان ، وليس بخارج عن الإيمان حتى يدل عليه . هذا فيه نظر .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ آمنوا بماذا ؟ حذف المتعلَّق هنا آمنوا بكذا هذا الأصل ، وقد يحذف الجار والمجرور للدلالة على العموم . إلا الذين آمنوا بالله وآمنوا برسول الله ، وآمنوا بالملائكة ، وآمنوا بالكتب ، وآمنوا باليوم الآخر ، وآمنوا بالقدر خيره وشره . أين هذه كلها ؟ محذوفة نعم ، دل عليها هذه صيغة عموم دل عليها حذف المتعلِّق . آمنوا متعلَّق ، وآمنوا بكذا هذا متعلِّق ، قد يحذف للدلالة على العموم . إذًا آمنوا بكل ما أوجب الله الإيمان به ، عام . ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ آمنوا بماذا ؟ آمنوا بكل ما أوجب الله الإيمان به .

ثم قال : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ وعملوا الأعمال الصالحات ، الصالحات هذا وصف في الأصل لأنه لا يُعمل ، ولكنه صفة لموصوف محذوف ، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ أي وعملوا عملاً صالحاً . ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ أي عملوا الأعمال الموصوفة بكونها صالحات ، فالصالحات : هذا وصف صالح وطالح وصف للعمل ، والعمل هو المعمول ، وليس الوصف هو المعمول . أليس كذلك ؟ إذًا ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ وعملوا الأعمال الصالحات ، وهذا عام ﴿ الصَّالِحَاتِ ﴾ يشمل كل عمل صالح سواء كان ظاهراً أو باطناً ، واجباً أو مستحباً ، متعلقًا بحق الله أو متعلقًا بحق الخلق ، أليس كذلك ، لأن (أل) هذه دخلت على الجمع . والفرد ، الفرد والجمع المعرفان باللام هذا من صيغ العموم ، يعني يدل على أفراد بلا حصر ، هذا هو الأصل .

﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ الأعمال الصالحة هذه قد تكون معتقدات ، قد تكون عبادات ، قد تكون متعلقة بحق الله ، وقد تكون متعلقة بحق الخلق ، قد تكون واجبة ، وقد تكون مستحبة . كل عمل صالح ظاهراً أو باطناً فهو داخل فى هذه الآية . أليس كذلك ؟ ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ فهو داخل فى هذه الآية . وهنا أخر العمل عن العلم ، وعطف العمل على الإيمان ، مسألتان ، أخر العمل عن العلم ، وعطف العمل على الإيمان ، أخر العمل عن العلم لأن العمل ثمرة للعلم . فالعلم أساس والعمل كالبنيان ، إن لم يكن علم سقط العمل ، إن لم يكن علم فلا عمل ، لا يوصف بكونه صالحاً . « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . لِمَ ؟ « ليس عليه أمرنا فهو رد » . يعني ليس عليه ديننا لا بد من أن يُعلم أن هذا العمل مأخوذ

من الدين أو لا أوَّلاً ، فإن أخذ من الدين - من الوحي - فحينئذٍ نقول : هذا عمل صالح . وإن لم يكن كذلك فهو رد .

وعطف العمل على الإيمان مع كون الإيمان (قولٌ وعمل) للدلالة على أنه مهم ، وأنه في الحكم كالأول بمعنى أن انتفاء العمل الصالح كله كانتفاء الإيمان كله ، لو لم يأت بأصل الإيمان ، - ما بعد إلا أو ما قبل إلا - رجع إلى ما قبل إلا ، لو انتفى الإيمان كله ، أصل الإيمان صار كافرًا . عطف العمل الصالح ليدل على أنه كالأول في الحكم ، بمعنى أن انتفاء العمل الصالح كله يستلزم منه انتفاء الإيمان . وهذا على عقيدة أهل السنة والجماعة أن جنس العمل داخل فى مسمى الإيمان ، ثلاثة أركان : اشتغال بالقلب ، قول باللسان ، عمل بالجوارح والأركان . ثلاثة أركان .

هل يمكن أن يوجد الإيمان بواحدٍ منها دون الآخَرَيْنِ ؟

الجواب : لا . باثنين دون الثالث ، الجواب : لا . لا بد من استيفاء الثلاثة الأركان ، لو انتفى الاعتقاد اعتقاد القلب ، ووجد قول اللسان ، وعمل الجوارح والأركان ما أفاده شيء . هذا النفاق الاعتقادي .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ علموا وعملوا ، لأن الإيمان مشتمل على العلم والعمل ، والعمل ركن من أركان الإيمان . إذًا عطف العمل الصالح على الإيمان من عطف الخاص على العام . وهذا جائز فى لسان العرب وهو كثير حتى في القرآن .

وَذِكْرُ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمُومِ مُنَبِّهًا بِفَضْلِهِ المحْتُومِ

كَعَطْفِ جِبْرِيْلَ وَمِيْكَالَ عَلَى مَلائِكٍ قُلْتُ وَعَكْسُهُ جَلاَ

﴿ مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة :98] قال : ﴿ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ، من الملائكة ، هذا يقال فيه بأنه عطف الخاص على العام .

هنا كذلك عطف الخاص على العام للدلالة على شرف العمل ، وعلى أهميته ، وعلى أنه ركن في الإيمان ، لأنه في الحكم مثل الأول بمعنى أنه إذا انتفى العمل الصالح كله انتفى الإيمان . على القاعدة وعلى الأصل

عند أهل السنة والجماعة أن : (جنس العمل ركنٌ فى الإيمان وليس شرطًا) . لأن الشرط خارج عن الماهية .

فإذا قلت : بأن جنس العمل شرطٌ ، حينئذ حكمت بأن جنس العمل ليس من الإيمان ، بل هو كالطهارة بالنسبة للصلاة . ففرق بين أن يقال : الفاتحة ركن في الصلاة ، وبأن يقال إنها شرطٌ .

إذًا نقول : ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ هذا عطف على ما سبق .

﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ قال الطبري رحمه الله في قوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ يقول : إلا الذين صدَّقوا الله ، ووحدوه ، وأقروا له بالطاعة ، وعملوا الصالحات ، وأدوا ما لزمهم من فرائضه ، واجتنبوا ما نهاهم عنه من معاصيه . (فعلوا ما أُمروا به وتركوا ما نُهوا عنه) ، وهنا عَبَّرَ بـ (صدَّقوا ووحَّدوا وأقرُّوا له بالطاعة وعملوا الصالحات) . فدل على أن هذا كله داخل في مسمى الإيمان ، ولذلك الإيمان بضع وسبعون شعبة ، إذًا هو شُعَب ، حينئذٍ لا بد أن يكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان .

هذا دليل على المسألة الثانية (العمل به) ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ اتصفوا بصفة الإيمان ، هذا دليل على إثبات المسألة الأولى ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ دليل على إثبات المسألة الثانية ، العمل به وهو واجب .

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ تواصوا يعني أَوْصَى بعضهم بعضًا ، كل واحد منهم مُوصٍ ومُوصَى . تقول : تَضَارَبَ القوم ، ما الذي تفهمه ؟ تَضَارَبَ القوم ، كل واحد منهم ضارب ومضروب . تقاتل القوم ، كل واحد منهم يُقَاتِل وهو يُقاتَل ، إذًا كلٌّ منهما صيغة تفاعل تدل على المشاركة بين الفاعِلِين أو الفاعِلَيْن . تَضَارَبَ زَيدٌ وعمرو عندنا فاعلان ، تضارب القوم فاعلون كُثُر في المعنى ليس في الاصطلاح في المعنى كُثُر . تَقَاتَلَ القوم كل واحد منهم قَاتَلَ الآخر . ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ كل واحد منهم أوصى الآخر . إذًا كما أن ذلك ضارب ومضروب هو في نفسه ، كذلك هنا هو موصٍ غيرَه وهو مُوصَى . ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ قال بعضهم : بالقرآن ، وقال بعضهم : بالتوحيد ، وقال بعضهم : بإتباع الرسول ﷺ . وأيهم أرجح ؟

الآن أعطيناكم قاعدة ، ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ الحق إتباع الرسول بل اتبع القرآن تواصى بالقرآن تواصى بالرسول ، ومن تواصى بالرسول ﷺ تواصى بالقرآن ، أليس كذلك ؟ لا فرق بينها . ﴿ اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾ قيل : الإسلام ، وقيل الرسول ع ، وقيل الإيمان ، وقيل .. وقيل ، وكلها تصب في معين واحد .

حينئذٍ نقول : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ يعني تواصوا بكل ما جاء به الرسول ﷺ من الإيمان والعمل الصالح ، ولذلك الحق هذا الأصل أنه اسم من أسماء الله جل وعلا : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ [الحج :62] .

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ هل التواصي بالحق خارج عن العمل الصالح أم داخل فيه ؟

داخل فيه . إذًا من باب عطف الخاص على العام . لماذا خصه ؟ لشرفه ، ولمزيد الاهتمام به ، لأنه إذا قال : ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ قد لا يتبادر إلى الذهن التواصي بالحق ، لكن عندما يقال : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ دل على أنه من العمل الصالح ، لكن لا بد من مزيد عناية ولا بد من مزيد اهتمام . ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ نص عليه لأهميته في حصول النجاة .

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ،﴿ وَتَوَاصَوْا ﴾ أيضًا أوصى بعضهم بعضًا بالصبر . (أل) دخلت على المفرد ، والصبر سبق أنه المنع والحبس في لسان العرب . وأنواعه ثلاثة :

- صبر على طاعة الله .
- وصبر عن معصية الله .
- وصبر على أقدار الله . [ناجحين]

هذه ثلاثة أنواع داخلة في قوله الصبر ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ . ما وجه الدلالة ؟ نقول : (أل) دخلت على المفرد ، و(أل) الداخلة على المفرد تفيد العموم . ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [النور : 31] أو الطفل طفل واحد دخلت عليه (أل) ، قال : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ ﴾ هذه صفة ، والأصل في الصفة أنها تتبع الموصوف إفرادًا وتثنيةً وجمعًا . والذين هذا جمع أو مفرد ؟ جمع ، والطفل واحد ، فكيف وصفه بالذين ؟ دل على أن (أل) الداخلة على المفرد تفيد العموم . أو الأطفال الذين ، صح ، هو في المعنى كذلك ، أليس كذلك ؟ نعم .

إذًا ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ هذا محلًى بـ (أل) فيعم جميع أنواع الصبر المذكورة السابقة سواء كانت صبرًا واجبًا أو صبرًا مستحبًا .

إذًا قوله جل وعلا : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ هذا قسم منه جل وعلا على أن الإنسان جنس الإنسان أو الناس لفي خسر وهلكة ونقصان إلا من اتصف بهذه الصفات الأربع ، وهى وصف : الإيمان ، والعمل الصالح ، والتواصي بالحق ، والتواصي بالصبر .

إذًا لا نجاة ولا رفع لصفة الخسران عن الإنسان إلا إذا أتى بهذه الأوصاف الأربعة ، يعني لا نجاة فى الدنيا ولا نجاة في الآخرة إلا للمؤمنين العاملين الصالحات المتواصين بالحق المتواصين بالصبر . فما بعد إلا يُثْبَتُ له من الحكم نقيض ما قبل إلا ، وما قبل إلا الحكم ما هو ؟ الخسران ، فضده الربح ، أليس كذلك ؟ الربح ضد الخسر ، حينئذٍ نقول : من اتصف بهذه الأوصاف الأربعة لا بد أن يوصف له أو يثبت له صفة الربح في الدنيا وفي الآخرة والنجاة في الدنيا وفي الآخرة .

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ هنا علم وعمل ، هل بينهما تلازم ؟ نعم ، لا علم نافع بدون عمل ، ولا عمل بدون علم . إذًا بينهما تلازم وجودًا وعدمًا ، العلم إذا لم يتبعه الإنسان بعمل ما الفائدة من العلم ؟ لا يوصف بكونه نافعًا ، وإنما هو محفوظ وسبق معنا قول الفضيل رحمه الله : (لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه - هو عالم ووصفه بكونه جاهلاً - (لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه فإذا عمل به صار عالماً) لأنه أتبع العلم العمل .

إذًا بينهما تلازم ، فلا علم بدون عمل ، ولا عمل بدون علم ، ولذلك جاء في آخر سورة الفاتحة تقسيم الناس إلى ثلاثة أقسام ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة :6-7]

- من جمع بين العلم والعمل معًا ، هو ما تميزت به هذه الأمة عن أمة الجهل والظلم .
- ومن علم ولم يعمل ، فهو صفة اليهود .
- ومن عمل بدون علم ، فهو صفة النصارى .

واعلم أن هذا الحكم ليس خاصًّا بالنصارى واليهود ، بل كل من شابه [اليهود] من أمة محمد ﷺ بأن علم ولم يعمل ولو مسألة واحدة ففيه شائبة من مشابهة اليهود ، لو علم ولم يعمل ولو في مسألة واحدة فقد شابه اليهود في تلك المسألة ، والعكس بالعكس ، لو عمل بدون علم ولو كان من أمة محمد ع فقد شاه النصارى في تلك المسألة ، فالحكم عام ليس خاصًا بماذا ؟ باليهود والنصارى .

وأما بين العمل والدعوة ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ هل ثَمَّ تلازم بين العمل والدعوة ؟ ليس بينهما تلازم ، يعني يمكن أن يعمل ولا يدعو ، يتصف بصفة الإيمان ويعمل ولا يدعو ، يصح منه الإيمان ، ويصح منه العمل الصالح ، ويكون عنده نوع تقصير في التواصي بالحق . أليس كذلك ؟ أما الإيمان

والعمل فلا وجود لأحدهما من دون الآخر ، وأما التواصي بالحق فحينئذٍ يمكن أن ينفك عن الوصفين السابقين .

إذًا بين العمل والدعوة نقول : لا تلازم ، فيدعو ولو لم يعمل ، ويتعلم ولو لم يدعو ، لا يقول : أنا لا أتعلم إلا الذي سأدعو إليه ، إذا عرفت أني لن أدعو قد يكون ممنوعًا في بعض المناطق حينئذٍ نقول : إذًا لا تتعلم ؟! لأنك لن تتمكن من الدعوة ؟ لا ، تتعلم ، ولا تلازم بين تلك .

﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الكلام عن هذه السورة في ((مفتاح دار السعادة)) تكلم بهذه المسألة : (جهاد النفس أربع مراتب - النفس تحتاج إلى الجهاد قبل جهاد العدو ، ولذلك قال هو وغيره : من لم يجاهد نفسه لن يقدر على جهاد العدو أبدًا ، فاشل ، لا يمكن ، لا بد أن يجاهد نفسه بالإيمان كما سيذكره . قال رحمه الله : (جهاد النفس أربع مراتب :

إحداها : أن يجاهدها على تعلم الهدى ، ودين الحق الذي لا فلاح لها ، ولا سعادة في معاشها ومعادها إلا به . العلم النافع يحتاج إلى جهاد ، طلب العلم - يا طلاب العلم - يحتاج إلى جهاد ، لو كان العلم يجلس الطالب في المجلس أو يسمع شريطًا وانتهى الأمر لصار الناس كلهم علماء ، لا يوجد عامي ، مجرد يسمع شريط شرح الزاد انتهى ، صار عالمًا ؟ لا ، لا بد أن يحفظ ، ولابد أن يذاكر ، ولا بد أن يسعى ، ولا بد أن يجرد ، ولا بد أن يُراجع ، وتنسى المسألة وتراجعها ، وتُشكل عليك مسألة وتسهر الليالي في طلبها ونحو ذلك ، إذًا لا بد من جهاد . أما الذي لا يقوى على أن يجاهد نفسه بطلب العلم فلن يصل أبدًا ، لا بد أن يضع أساسًا أمامه أن العلم جهاد والنفس أمارة بالسوء ، وطلب العلم قد لا يوافق النفس ، حينئذٍ لا بد من المعاندة والمعارضة فيحتاج إلى أن يجاهد نفسه ، وأن يحبس نفسه ، ويصبِّر نفسه .

الثانية : أن يجاهدها على العمل به بعد علمه . لأن العمل قد يوافق الهوى ، وقد لا يوافق الهوى ، فإذا حصلت المخالفة حينئذٍ جاءت المعاندة والمعارضة من النفس فيحتاج أن يجاهد نفسه على الصيام ، ويجاهد نفسه على القيام ، ويجاهد نفسه على حفظ القرآن ، وتلاوة القرآن ونحو ذلك .

الثالثة : أن يجاهدها على الدعوة إليه ، وتعليمه من لا يعلمه . التعليم يحتاج إلى جهاد . أي نعم يحتاج إلى جهاد .

الرابعة : أن يجاهدها علي الصبر على مشاق الدعوة إلى الله ، وأذى الخلق ، ويتحمل ذلك كله لله .

فإذا استكمل هذه المراتب الأربعة صار من الربانيين ، وهذا هو مدلول سورة العصر . ولذلك الجمهور على أنها مكية ، يعني بيان طريق النجاة حصل في مكة قبل المدينة لأن هذه طرق عامة كما سيأتي في قول الشافعي رحمه الله تعالى .

يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى : (فالله عز وجل أقسم في هذه السورة بالعصر على أن كل إنسان فهو في خيبة ، وخسر مهما كثر ماله ، وولده ، وعظم قدره وشرفه ؛ إلا من جمع هذه الأوصاف الأربعة - إذًا القضية ليست كثرة مال ولا مناصب ولا جاه ، ولا .. إلى آخره . إنما هي أوصاف أربعة من اتصف بها حصلت له النجاة -

إحداها أو أحدها : الإيمان ويشمل كل ما يقرب إلى الله تعالى من اعتقاد صحيح ، وعلم نافع - عطف عام على خاص - .

الثاني : العمل الصالح ، وهو كل قول أو فعل يقرِّب إلى الله تعالى بأن يكون فاعله مخلصًا ، ولمحمد ﷺ متبعًا - يعني يجمع بين شرطي العبادة ، شرطي العبادة ما هما ؟ الإخلاص والمتابعة ، هذا باتفاق ، والعلم منهم ، من العبادة فيحتاج إلى إخلاص ويحتاج إلى متابعة ، فإذا عمل فيما علم فحينئذٍ صار متابعًا ، الدعوة إلى الله تحتاج إلى إخلاص تحتاج إلى متابعة للنبي ﷺ كذلك الصبر .

الثالث : التواصي بالحق ، وهو التواصي على فعل الخير والحث عليه ، والترغيب فيه .

الرابع : التواصي بالصبر بأن يوصي بعضهم بعضًا بالصبر على فعل أوامر الله ، وترك محارم الله ، وتحمل أقدار الله .

والتواصي بالحق والتواصي بالصبر يتضمنان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين بها قوام الأمة ، وصلاحها ، ونصرها ، وحصول الشرف والفضيلة لها . ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : 110]) ولذلك قدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان مع كون أن الإيمان أصل ، والأمر بالمعروف فرع ، لأن قوام ووجود الإيمان إنما يكون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

كذلك في قوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فيه حث على طلب العلم ، لأن الإيمان لا يكون صحيحًا إلا بالعلم ، وفيه حث على العمل الصالح لأنه وصفه بكونه صالحاً .

(قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى) الشافعي هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي ، إمام من أئمة المذاهب الأربعة ، ولد في غزة سنة 150 هـ في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة رحمه الله ، وتوفي بمصر سنة 204 هـ . وهو أحد الأئمة الأربعة . قال رحمه الله تعالى :

قال الشافعي - والاستئناس بقول الشافعي ، أقوال العلماء يُستدل لها ولا يستدل بها ، فليست أصولاً يتحاكم إليها ، إنما التحاكم يكون إلى الكتاب والسنة ، وفي تفسير الكتاب والسنة يُستأنس بفهوم هؤلاء الأئمة ، لأنهم أعلم وأرسخ في العلم والفهم . ولذلك إذا قيل : عقيدة الإمام أحمد ، ليس المراد ليس مأمور أن تعتقد ما يعتقده الإمام أحمد ، أنت مأمور ومكلف أن تعتقد ما اعتقده النبي ﷺ ، لكن لما كان الأئمة الهداة كالإمام أحمد محلاً للاعتقاد الصحيح صحت النسبة إليهم نسبة واسطة لا استقلال ، يعني النسبة واسطة لأن الناس مأمورون أن يتبعوا النبي ﷺ ، ومأمورون إذا جهلوا أن يسألوا العلماء ، ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء : 7] فإذا قيل :

عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ الحَنْبَلِي   إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ ذِي القَدْرِ العَلِي

تعلم أنه ليس المراد استقلالاً ، وإنما لكونه عالماً وإمامًا وهو محلٌّ للاقتداء ، حينئذٍ نُسب إليه الاعتقاد نسبة واسطة لا نسبة استقلال .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : (لَوْ مَا أَنْزَلَ اللهُ حُجَّةً عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا هَذِهِ السُّوْرَةَ لَكَفَتْهُمْ) سورة العصر ثلاث آيات ، يقول الشافعي وهو إمام لغويٌّ ، وأول من وضع فن أصول الفقه

أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَهُ فِي الكُتُبِ   مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ المُطَّلِبِي

أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَهُ يعني أصول الفقه فِي الكُتُبِ مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ المُطَّلِبِي .

(لَوْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) لو لم ينزل ، ما نافية هذه ، لولم ينزل الله عز وجل (حُجَّةً) يعني شيء يُحتج به على الخلق و برهانًا ودليلاً على أنه أقام الحجة على الخلق . (عَلَى خَلْقِهِ) يعني الإنس والجن ، هذا شامل للإنس والجن لأنهم مكلفون ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ إذًا على خلقه المراد به الجن والإنس ، لو ما أنزل الله حجة و برهانًا ودليلاً على خلقه مع رسول الله ﷺ (إِلَّا هَذِهِ السُّوْرَةَ) مع اختصارها وشمولها أو اشتمالها على ثلاث آيات مختصرات (لَكَفَتْهُمْ) لصارت كافية . وبقية القرآن ، ليس مراد الشافعي - رحمه الله - جميع الشريعة أصولاً وفروعًا ، وإنما مَن أراد الله هدايته ، وأراد سبيل الرشاد والهدى ، استدل بهذه السورة القصيرة مع وجازتها وقصرها ، استدل على أن طريق النجاة الذي رسمه الله عزَّ وجلَّ لهذه الأمة محصور فيمن اتصف بهذه الصفات الأربعة . وحينئذٍ بعدها يسأل عن أوصاف الإيمان ، وعن أفراد الإيمان ، وعن أفراد الأعمال الصالحة ونحو ذلك .

لَوْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ حُجَّةً عَلَى خَلْقِهِ - يعني مع رسول الله ﷺ- إِلَّا هَذِهِ السُّوْرَةَ لَكَفَتْهُمْ لجمعها الخير بحذافيره ، جمعت كل شيء ، وتضمنت جميع مراتب الكمال الإنساني . وهذا القول ذكره ابن كثير رحمه الله بغير هذه الصيغة : (لو تدبر الناس هذه السورة لوسعتهم) .

يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : (مراده أن هذه السورة كافية للخلق - مجزئة للخلق - في الحث على التمسك بدين الله ، بالإيمان ، والعمل الصالح ، والدعوة إلى الله ، والصبر على ذلك . وليس مراده رحمه الله أن هذه السورة كافية للخلق في جميع الشريعة . كيف نعرف الصلاة وكيفية الصلاة والحج والصيام ليس مراد الشافعي هذا المراد . وقوله : (لَوْ مَا أَنْزَلَ .. إلى آخره ، لأن العاقل البصير إذا سمع هذه السورة أو قرأها فلا بد أن يسعى إلى تخليص نفسه من الخسران ، وذلك باتصافه بهذه الصفات الأربعة : الإيمان ، والعمل الصالح ، والتواصي بالحق ، التواصي بالصبر) .

إذًا الطريق العام لمن أراد النجاة في الدنيا أو الآخرة ، فليجتهد أن يكون من أصحاب هذه الأوصاف الأربعة ، ثم بعد ذلك يدخل في تفاصيل العلم النافع ، والعمل الصالح .

(وَقَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، ولد بِبُخَارَى في شوال سنة أربع وتسعين ومائة (194) هـ ، ونشأ يتيمًا في حجر والدته ، وتوفي رحمه الله سنة مائتين وست وخمسين (256) هـ .

قال رحمه الله تعالى في صحيحه في كتاب العلم : (بَابٌ العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ) أيضًا هذا استئناس ، لأن البخاري رحمه الله المشهور أن فقه البخاري في تراجمه ، وهذه ترجمة أراد أن يستنبط من الآية حكمًا ، فوضعه ترجمة ، ودل على أنه اختياره ، وفقهه ، ونظره ، وتعقله لتلك الآية فقال : (بَابٌ) بالتنوين ، (العِلْمُ) يعني العلم السابق العلم الشرعي ، (قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ) ما الدليل على أن علم سابقٌ عن العمل ، لا عمل ولا قول صحيحان إلا بعد العلم . هذه قاعدة قَعَّدَهَا البخاري في ترجمته . (بَابٌ العِلْمُ) هذا مبتدأ ، (قَبْلَ القَوْلِ) ، (قَبْلَ) بالنصب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (قَبْلَ القَوْلِ) الذي يصدر باللسان (وَالعَمَلِ) إذًا العلم السابق للقول والعمل . فلا عمل إلا بعد العلم . قال : (وَالدَّلِيْلُ) قول الله تعالى : في قول الله تعالى ، في الأصل في الصحيح لقول الله تعالى هكذا أورده البخاري قوله تعالى ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ [محمد : 19] (فَاعْلَمْ) خطاب للنبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ، (فَاعْلَمْ) واحد صحيح ؟ والمخاطب به واحد . (فَاعْلَمْ) يعني يا محمد (أَنَّهُ) أن الحال والشأن ، الضمير هنا ضمير القصة والشأن والحال . (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لا معبود بحق إلا الله ، وهذا اعتقادٌ وعلم محله القلب . (وَاسْتَغْفِرْ) وهذا نوع من أنواع العمل .

هذا مخاطب به النبي ﷺ لكن نقول خطاب النبي ﷺ عام لكل الأمة ، فهو شامل :

وَمَا بِهِ قَدْ خُوْطِبَ النَّبِيُّ تَعْمِيْمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيُّ

هذا مقرر عند أهل الأصول .

(وَمَا بِهِ قَدْ خُوْطِبَ النَّبِيُّ تَعْمِيْمُهُ) له ولأمته (فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيُّ) المختار ، حينئذٍ نقول : كل ما خوطب به النبي ﷺ من أمر أو نهي في قول أو فعل أو ترك فالأمة مثله ، وما كان الخطاب للأمة فالنبي ﷺ كذلك مثلهم . ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ خطاب عام ، ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : 43] ، و ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة :183] نقول : هذا عام يشمل الأمة ويشمل النبي ﷺ ، وما خوطب به النبي ﷺ إن دل دليلٌ على اختصاصه فهو خاص . ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً ﴾ [الأحزاب : 50] خالصةً إذًا هي خاصة للنبي ﷺ ، فليس عندنا امرأة تهب نفسها لرجل ، لا بد

من المهر ، وما جاء يكون خاصًّا بالنبي ﷺ ﴿ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : 50] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [التحريم : 1] هذا خاص أو عام ؟ عام ، لكنه قال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ قال بعدها : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحريم : 2] فالخطاب انتقل من المفرد إلى جمع ، فدل على أن ما خوطب به النبي ﷺ يشمل الأمة . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق : 1] النبي ﷺ واحد : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ لو كان خاصًّا لقال له : (إذا طلقتَ النساء) ، لكن لما جمع دل على أن الخطاب موجه للنبي ﷺ وأن أمته في الحكم كحكمه ، أن أمته في الحكم كحكم النبي ﷺ .

إذًا ﴿ فَاعْلَمْ ﴾ ليس خاصًّا بالنبي ﷺ ، قد يأتي صوفي أو غيره ويقول : هذا خاص بالنبي ع ، تقول : لا

وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ النَّبِيُّ تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيُّ

إذًا ﴿ فَاعْلَمْ ﴾ خطاب للرسول ﷺ ويشمل كل الأمة . ما هو المعلوم ؟ أنه أن الحال والشأن هذا مؤكد ، أن الحال والشأن ، لا إله إلا الله ، هذا علم ، ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ ، ﴿ وَاسْتَغْفِرْ ﴾ هذا أمر بالاستغفار ، والاستغفار عمل ، نوع من أنواع العمل ، هنا بدأ بماذا ؟ (بَدَأَ بِالعِلْمِ قَبْلَ العَمَلِ) أبدأ بما بدأ الله به ، تقديم الأهم فالمهم ، هذه طريقة القرآن ، فدل على أن العلم مقدم على العمل ، فبدأ بالعلم ، هكذا في البخاري زاد المصنف هنا قبل القول والعمل من باب الإيضاح ، وإلا فالأصل عند البخاري : (بابٌ العلم قبل القول والعمل لقوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ ﴾ .. إلى آخر الآية ، فبدأ بالعلم) . هنا وقف البخاري ، وزاد المصنف هنا - رحمه الله - فبدأ بالعلم لعله من باب الإيضاح .

هذه الآية ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فيها دلالتان :

الأولى : على فضل العلم ، ولذلك سُئل سفيان بن عيينة رحمه الله عن فضل العلم فقال : ألم تسمع قوله تعالى حين بدأ به فقال : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، يكفي هذا أنه قدمه على العمل ، وأنت تسأل عن فضل العلم ، يكفي أنه مقدم مطلقًا على كل عمل ، بل لا يصح كل عمل إلا إذا كان أساسه ومصدره

العلم الصحيح . (ألم تسمع قوله تعالى حين بدأ به فقال : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ثم أمره بالعمل بعد ذلك فقال : ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ وفيه دليل على أن العلم مقدم على العمل ، يعني مرتبة العلم مقدمة على مرتبة العمل ، وأن العلم شرط في صحة القول والعمل ، فلا يعتبران إلا به ، لأنه مصحح للنية المصححة للعمل ، لا عمل إلا بنية ، والنية والعمل لا يصحان إلا بالعلم ، فالعلم مصحح للنية ، نية تنوي ماذا ؟ فرض أم مستحب ، تنوي أرع ركعات أو يشترط تعيين الفرض ، أو لا يُشترط هذا كله لا يفهم إلا بالعلم ، ثم الإخلاص لا يعرف إلا بالعلم ، نواقض الإخلاص ، ما يضاد الإخلاص ما ينقص الإخلاص ما يضاده من أصله أو ما يضعف كماله الواجب أو يضعف كماله المستحب ، هذا كله لا يمكن أن يميز إلا بالعلم . حينئذٍ صار العلم مصححًا للنية ، وهذه النية مصححة للعمل .

هنا قال الشيخ رحمه الله : (استدل البخاري رحمه الله بهذه الآية على وجوب البداءة بالعلم قبل القول والعمل وهذا دليلٌ أثرى - يعني نسبة إلى الأثر- يدل على أن الإنسان يعلم أولاً ثم يعمل ثانيًا ، وهناك دليل عقلي نظري يدل على أن العلم قبل القول والعمل ، وذلك لأن القول أو العمل لا يكون صحيحًا مقبولاً حتى يكون على وفق الشريعة .

وهذا دليل عقلي لكنه موقوف على الكتاب والسنة لأنه لم يُعلم أن شرطي صحة قبول العمل : بالإخلاص ، والمتابعة ؛ إلا بعد النظر في الكتاب والسنة ، لأن ليست هذه الشروط عقلية ، عندما نقول : العبادة مبنية على شرطين الإخلاص والمتابعة ، ما الدليل ؟ من العقل هكذا جاءت ، من أول وهلت أم رجعنا إلى الكتاب والسنة وجدنا أن الله عز وجل يقول : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : 5] هذا حال ووصف ، فدل على أنهم لم يؤمروا بعبادة لا إخلاص فيها ، بل لا تسمى عبادة . وكذلك حديث النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » .

إذًا هذا دليل عقلي لكنه مأخوذ من السمع ، لأن القول والعمل لا يكون صحيحًا مقبولاً حتى يكون على وفق الشريعة . (ولا يمكن أن يعلم الإنسان أن عمله على وفق الشريعة إلا بالعلم ، ولكن هناك أشياء يعلمها الإنسان بفطرته كالعلم بأن الله إله واحد ، فإن هذا قد فُطر عليه العبد ، ولهذا لا يحتاج إلى عناء كبير في التعلم ، أما المسائل الجزئية المنتشرة فهي التي تحتاج إلى تعليم وتكريس جهود) .

إذًا العلم منه ما قد يؤخذ بالفطرة لكن ليس حجة كما سيأتي في موضعه .

هذا ما يتعلق بالرسالة الأولى أو المقدمة الأولى ، وهي المشتملة على وجوب تعلم أربع مسائل ، وذكر الدليل ، وذكر استئناس بكلام الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك تبويب البخاري رحمه الله تعالى . (بابٌ العلم قبل القول والعمل) . ما إعراب باب ؟ نحن نفر من النحو للشكوى ثم يردونها ، باب إيش إعرابه ؟

خبر لمبتدأ محذوف ، هذا بابٌ ، صحيح ، بابٌ هذا نكرة ، (بابٌ العلم قبل القول والعمل) ، (بابٌ) أي هذا بابٌ ، وهل لا يصح أن يقال : بابٌ هذا مبتدأ والعلم خبره ؟ لا يصح لأن بابٌ هذا نكرة

ولا يجوز الابتداء بالنكره ** ما لم تفد ...

وهذه لم تفد .

س : التعبد بمعرفة الدين فهل هو من باب عبادة الأقوال ؟ أو من الأفعال ؟ أو من القلوب ؟

ج : كلها الدين هذا عام ، يشمل ما كان متعلقه القلب ، وما كان متعلقه اللسان ، وما كان متعلقه الجوارح .

س : هل هناك فرق بين الجملتين ؟

ج : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ، وتواصوا بالحق والصبر ، يعني لو لم يأت ، يعني لماذا أعاد العامل الثاني ﴿ وَتَوَاصَوْا ﴾ ؟ لتأكيد أن التواصي كما يكون بالحق يكون بالصبر . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء : 59] أعاد الأمر أطيعوا مع طاعة الرسول ع كما هي مع الله عز وجل ، ولم يُعدها في الثالث ، لماذا ؟ لأنه لو أفرد بعامل خاص لكان له طاعة مستقلة ، وليس الأمر كذلك سواء كان المراد به العلماء أم غيرهم ، إذًا تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا نقول : فيه مزيد تأكيد .

س : ما هي الكتب التي تنصح الطالب أن يشتريها لتساعده على تحضير الأصول الثلاثة غير شرح ابن عثيمين عليه رحمة الله ؟

ج : كل شرح على الأصول الثلاثة جيد ، شرح الشيخ الفوزان الشيخ عبد الله طيب موسع شوي ، وحاشية ابن القاسم أيضًا طيب ، ولذلك لو استطاع من عنده همة أن يجمع خلاصة يصنف له رسالة يؤلف رسالة اشرح أنت الأصول ، اجمع الفوائد ، وفي موضوع واحد تستفيد إن شاء الله . أكلفكم بحث ولا ، [ها] .

س : نرجو توضيح الاتصال ﴿ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ هل يقصد به المتصل .

ج : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ ﴾ قلنا : هذا على الصحيح يشمل الكافر والمؤمن ، فهو جنس ، جنس الإنسان بقطع النظر عن كون مؤمنا أو كافر ، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أخرجنا المؤمنين ، فبقي الإنسان مختصًا بالكافر ، فالكافر خاسر ولا محالة ، والمؤمنون المتصفون بالصفات الأربعة ناجون ، لأننا كما ذكرنا أن الإيمان والكفر نقيضان ، ولا نقول : ضدان ، نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، يعني لا يمكن أن يكون هذا مؤمن وهو كافر كفر أكبر في نفس الوقت ، ما يجتمعان ، عقيدة أهل السنة والجماعة يجتمع الإيمان والكفر لكنه كفر دون كفر ، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته وككل كبيرة يصح أن يقال بأنها كفر دون كفر ، لكن الإيمان الكامل أو أصل الإيمان مع الكفر الأكبر أو الشرك الأكبر لا يجتمعان أبدًا ، وهل يمكن أن يكون الإنسان ليس بمؤمن ولا بكافر ؟ لا ، إذً لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولذلك ابن القيم يرى أن أعمال القلوب متلازمة إذا لم يوجد الإخلاص ولو لم يقصد الشرك قد وجد الشرك ، لو لم توجد المحبة المتعلقة بالله عز وجل لزم من انتفاء محبة الله تعلق القلب بغير الله ، ولو لم يكن قاصدًا لأن القلب من حيث الأعمال متلازمة من جهة الأضداد ، فكل عمل أمر به القلب من حيث القبول ومن حيث الوجوب ومن حيث الاستحباب إن لم يوجد لا بد من وجود ضده ، ولذلك إذا قيل بأن الإخلاص الواجب إذا نقص حينئذٍ إذا قلنا : وُجِدَ منه على سبيل التقريب وجد منه تسعون في المائة العشرة في المائة هذه لا يمكن أن تكون غير متعلقة بغير الله ، لا بد أنها انصرفت إلى غير الله عز وجل ، لأن هذا الفراغ لا يَسُدُّهُ إلا كمال الإخلاص لله عز وجل ، فإذا نقص لا بد أن يتوجه القلب إلى غيره .

س : ما الفرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام ؟

ج : ... المنطق .

س : ذكرت من يجب علينا تعلم المراد بالوجوب الوجوب العيني الذي يأثم الإنسان بتركه ، فما الواجب علينا في المسألة الثالثة والرابعة ؟

ج : هو الأصول دعوة إلى التوحيد واجبة ، كل أصل من أصول الدين الأصل فيه أن الدعوة إليه واجبة ، لكن الذي نسيت أن أنبه إليه أن الدليل هنا أعم من المستدل عليه ، أعم ، اعلم رحمك الله أن يجب علينا تعلم ، يجب ، قال : يجب ، إذًا العلم والعمل به ، العلم الواجب والعمل بالواجب ، بالعلم الواجب فهو واجب ، الدعوة إليه إذًا الدعوة الواجبة لأنها متعلقة بعلم الواجب ، الصبر قلنا : الواجب ، ماذا بقي ؟

بقي العلم مستحب ، والعمل المستحب والدعوة المستحبة والصبر المستحب . هذه أخرجها المصنف هذه لم يردها ، لأنه يريد أن يقعد أن ما يحتاجه الناس ويأثمون بتركه هو الذي عينه في هذا الرسالة ، لكن الآية ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أطلق الإيمان ، ﴿ الَّذِينَ ﴾ هذا اسم موصول وآمنوا صلتها والقاعدة عند البيانيين أن الموصول مع صلته في قوة المشتق ، يعني كأنه قال إلا المؤمنين لإيمانهم ، لمّا أراد أن يدل على أن النجاة إنما حصلت بوجود الإيمان فك الجملة المؤمنين اللفظ ورجع إلى أصله يريد أن يبين لماذا الحكم ؟ ما عند الحكم ؟ جيء بالموصول مع صلته ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ سيدخلون هذا الحكم ، ما الذي رتب هذا الحكم على أي شيء ؟ على الاستكبار ، لو قال : المستكبرون قد لا يُفهم بأن الحكم مرتب على الاستكبار وإنما على ذواتهم لوجودهم لأعيانهم ، لكن لمّا أراد أن يشير إلى أن الاستكبار هو علة ترتب الحكم عليه فكت الجملة ورجعت إلى أصلها صارت الذين يستكبرون ، الذين آمنوا للدلالة على أن الإيمان هو سبيل النجاة لم يقل إلا المؤمنين ، مع أنه أخصر ، فرجع إلى الأصل وهو الموصول مع صلته هذا خارج عن الدرس صعب ، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الموصول مع صلته في قوة المشتق وإنما رُجع إلى الأصل للدلالة على أن نفي الخسران عنه لاتصافهم بصفة الإيمان . وهذا مطلق فيشمل الإيمان الواجب ويشمل الإيمان المستحب ، ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ يشمل العمل الصالح الواجب والعمل الصالح المستحب ، ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ ذلك الدعوة الواجبة والدعوة المستحبة ، وكذلك الصبر ، فحينئذٍ نقول : الآية عامة ، وإذا كانت الآية عامة والمدلول أو المستدل عليها هذا خاص ، نقول : هذا استدلال بالأعم على الأخص وهو جائز على الصحيح لا إشكال فيه ، المستدل بالأعم على الأخص وهو أن ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يشتمل على الواجب وعلى المستحب وكذلك ما عُطِفَ عليه ، يلزم من هذا إذا عمّمنا أن نرجع إلى كلمة ﴿ لَفِي خُسْرٍ ﴾ فنقول : هل المراد الخسر المطلق ، أم قد يراد به الخسر من وجه دون وجه ؟ إذا قيل بأن المراد ما بعد الاستثناء الواجبان صار ماذا ؟ الخسران المطلق ، يعني الذي أحيط بصاحبه من كل وجهٍ وصار مآله إلى النار خالدًا مخلدًا فيها لأنه كافر لأنه لم يتصف بصفة الإيمان ، وإذا أريد به مطلق الإيمان ومطلق العمل الصالح ومطلق التواصي بالحق والتواصي بالصبر ، حينئذٍ نرجع نقول : الخسران قد يكون من وجه دون وجهٍ لأنه لم يخسر مطلقًا كما نقول في باب الإيمان ، الفاسق الملي مؤمن إيمانه فاسق بكبيرته ، إذًا اجتمع فيه إيمان وهو سبيل النجاة وهو داخل في الآية هو الواجب فاسق بكبيرته خاسر أو لا ؟ وقع في خسران من هذه الجهة لكن لم يخرجه من دائرة الإسلام ، وهكذا في بقية الأمور ، فقد يقال بأن

الخسران هنا خسران مطلق محيط بالخاسر من كل وجهٍ ذلك فيما إذا انتفى أصل الإيمان وأصل العمل الصالح ، لأن بانتفاء هذين الأمرين هذين الوصفين الإيمان والعمل الصالح ، والعمل الصالح داخل في الإيمان بانتفاء هذين الأصلين انتفى الإيمان ولا شك بإجماع السلف ، وإذا وجد أصل الإيمان وأصل العمل الصالح ولو انتفت الدعوة وانتفى التواصي بالصبر حينئذٍ نقول : الخسران هنا موجود لكنه من وجه دون وجه .

وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله [وصحبه وسلم] .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

قد انتهينا من المقدمة الأولى التي ذكرها المصنف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ، ثم انتقل إلى المقدمة الثانية ، وهي لها صلة بما قبلها وتكون كالتمهيد لما بعدها ، لأنه سيذكر الأصول الثلاثة أو سيذكر قبل ذلك ما يتعلق بتحقيق ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام .

وهذه المسألة أو هذه المسائل التي سيذكرها في هذه الرسالة هي متممة لما قبلها ولها صلة بها ، ويمكن اعتبارها أنها كالفرع لما قبلها ، لأنه لما بين المنهاج العام لهذه الأمة ، وأن الرب جل وعلا قد رسمه في الإتيان أو الاتصاف بأربع صفات ، حينئذ جاء جهة التفصيل لبعض ما أجمله في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر :3] فهذا مجمل ، وذكرنا أن المتعلق محذوف للدلالة على العموم ، فحينئذ نحتاج إلى التفصيل . هذه المسائل الثلاثة التي سيذكرها متعلقة بثلاث قضايا من أهم قضايا الاعتقاد ، بل هي أصل الأصول وأم الأمهات ، وهي متعلقة بتوحيد الربوبية وهو ما متعلق المسألة الأولى ، وبتوحيد الإلوهية

وتوحيد العبادة وهو ما تعلق المسألة الثانية ، ثم الولاء والبراء أو الموالاة والمعاداة وهي أصل من أصول الدين كما جعله بعض أهل العلم ، وجعل له المسألة الثالثة .

فقال : (اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ تَعَلُّمُ ثَلاَثِ هذه المَسَائِلَ وَالعَمَلُ بِهِنَّ) .

الأولى .

(اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ) كما جرى أو سبق أن المصنف - رحمه الله - توددًا وتلطفًا بالطالب والسامع والقارئ أنه يبدأ بإشارة تنبيه أو بكلمة تنبيه (اعلم) وهذه كما ذكرنا في السابق أنها تعتبر ككلمة " ألا " ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ [يونس :62] فهي كلمة تنبيه ، أداة تنبيه أو حرف تنبيه .

و(اعْلَمْ) فعل أمر من العلم ، وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا . والمراد به هنا أن يكون المخاطب ممن يتأتى منه العلم . (اعْلَمْ) المخاطب من كل قارئ ، كل سامع ، كل من يتأتى منه ويصح منه العلم فهو مخاطب بهذه الصيغة . (اعْلَمْ) كلمة تنبيه للإشارة إلى أن ما بعدها مما يجب الإصغاء إليه ، وأن يهتم به الطالب ، وأن يعتني به المعتني ، فإنه شيء مهم لا ينبغي الاشتغال عنه بشيء مما يُشْغِل عن المقاصد . (اعْلَمْ) قلنا : خرج على صورة الخطاب ليعم .

(رَحِمَكَ اللهُ) كما ذكرناه سابقًا أن الرحمة إذا أفردت فالمراد بها أن تجمع بين المغفرة لما سبق ، والسلامة من الذنوب وشرها وأثرها في المستقبل . (رَحِمَكَ اللهُ) هذه جملة إنشائية من جهة المعنى ، ومن جهة اللفظ فهي خبرية بمعنى الدعاء ، فهي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

وأما من جهة المعنى فيقال : رحمك الله بمعنى غفر الله لك ما مضى من ذنوبك ، ووفقك ، وعصمك ، وسلمك من أثر الذنوب فيما يُستقبل ، أما إذا قرنت بها المغفرة فحيئذ تكون الرحمة لما يستقبل . والمغفرة لما مضى هذا إذا اجتمعا ، وأما إذا افترقا فحينئذ تدخل المغفرة في الرحمة ، والرحمة فى المغفرة .

(رَحِمَكَ اللهُ) بهذه الصيغة صيغة الفعل الماضي ، وهذا لا إشكال فيه ، ولا يتحرج الطالب أن يقول : رحمك الله ، وليس فيه جزم بوقوع الرحمة ، وإنما أُخْبِرَ بالماضي وإن كان المراد به المستقبل رغبةً فيما هو عند الله جل وعلا ، وأن يكون المؤمن المسلم الداعي لإخوانه أن يكون مُحَسِّنًا ظنه بربه جل وعلا ، ومقدِّمًا رجاءَه على خوفه ، فحينئذ لا تعارض بين إيقاع الرحمة هنا أو الدعاء بالفعل الماضي لأن البعض قد يتحرج رحمك الله ، يقول : يرحمك الله ، لأنه لم يُرِدْ أن الرحمة ثابتة ،يقول : (رَحِمَكَ اللهُ) من جهة اللفظ ، هي خبرية إخبار ، والخبر لا يلزم منه إيقاع مدلوله ، بل قد يقع في المستقبل ، ولا إشكال في ذلك . حينئذ قد

عُبِّر بالفعل الماضي عن المستقبل تفاؤلاً بإيقاع رحمة الرب جل وعلا ، فحينئذ لا إشكال ولا اعتراض ، ولذلك أهل العلم يكاد يكون قاطبة إجماعًا منهم عمليًّا على أنهم إذا ذكروا مَنْ ذكروا من أهل العلم الأموات أو الصحابة قالوا : رضي الله عنهم ، ولم يقولوا : يرضى الله عنهم ، ويقول في شأن العلماء : رحمهم الله . ولم يقولوا : يرحمهم الله كما هو الشائع الآن ، ولذلك لا غبار على هذه الجملة بل هي أبلغ من قولك : يرحمك الله ، لأن يرحمك الله هذا ليس فيه دليل على وقوع الرحمة وإنما هي ستقع في الزمن الحال أو في المستقبل . وإذا كان دعاءً حينئذ يتعين بقرينة السؤال أن تكون الرحمة في المستقبل وليست في الماضي ، ولا شك أن المسلم قلبه معلق بربه جل وعلا وأنه مقدِّم التفاؤل على غيره ، وأن يكون رجاؤه بربه أبلغ من غير ذلك .

(اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ يَجِبُ) ، (أَنَّهُ) أي أن الحال والشأن ، أَكد المصنف أنَّه قد يكون المخاطب بهذه الرسالة المشتملة على المسائل الثلاث أن يكون عنده تردد أو يكون من أهل الإشراك .

(أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) الوجوب كما هو معلوم في اصطلاح الأصوليين ، ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمً ، أو ما أمر به الشارع أمرًا جازمًا . وهذا يشمل كل ما أمر به الرب جل وعلا أو أمر به رسوله ﷺ ، وأن يكون هذا الأمر جازمًا بحيث رَتَّبَ العقاب على الترك ، وهذا الضابط في كون الأمر جازمًا أو ليس بجازم ، لأنه ثَمَّ فروق بين الإيجاب وبين الندب ، كل منهما مأمور به من جهة الشرع ، كل منهما قد يأتي بصيغة (افعل) لكن (افعل) التي للوجوب لا قرينة معها ، أو معها قرينة تدل على الوجوب على الإيجاب ، (صلِّ وإلا قتلتك) أما إذا قال : صَلِّ فقط . هذا على الصحيح عند الأصوليين بل إجماع السلف يحمل على الوجوب . وأما إذا لم يكن كذلك فحينئذ يحمل على الندب كأن تكون ثَمَّ قرينة تصرف صيغة (افعل) إلى الندب . كأن يقترن بها ما يدل على عدم العقاب على الترك . « صلوا قبل المغرب ، صلوا قبل المغرب ، صلوا قبل المغرب » . هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، نقول : هنا في هذا التركيب لا يقتضي الوجوب ، لأنه قيده بما يصرفه عن ظاهره وهو الوجوب بقوله : « لمن شاء » . فقوله : « لمن شاء » . هذا متعلق بقوله : « صلوا » . ولا شك أن الوجوب والإيجاب والواجبات القلبية والعملية هذه ليست متعلقة بالاختيار والمشيئة ، وإنما الذي يتعلق بالاختيار والمشيئة هو الأمر إذا كان على جهة الاستحباب بمعنى المستحب والندب .

(يَجِبُ) كما ذكرنا في السابق أن المراد هنا الإيجاب في أعلى درجاته ، لأن الواجب يختلف له مراتب . قد يكون الواجب الاصطلاحي الذي جعله الأصوليين أو الفقهاء في مقابلة الركن والشرط ، لأن الصلاة - كما هو معلوم - لها شروط ، ولها أركان ، ولها واجبات . الواجب هنا في مقابلة الركن والشرط ، هل يُفهم من هذا أن الشرط غير مأمور به ، هل يفهم من هذا أن الركن غير مأمور به ، وليس داخلاً في قول الأصوليين في تعريف الواجب بأنه : ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا . أو ما أمر به الشارع أمرًا جازمًا . نقول : لا ، هو داخل فيه ، وكلٌّ منهما واجب من حيث صدقُ الحدِّ عليه ، لأن الشرط ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا ، والركن كذلك ، والواجب الذي يقابل الركن والشرط كذلك ، إذًا ما الفرق بينها ؟ ثَمَّ فوارق بين الركن والشرط ، المراد بالواجب الذي عنون له المصنف هنا هو أعلى درجات الواجب الذي يكون في مثابة أو مقام الركن ونحو ذلك .

إذاً هذه أصول مهمات ، وهذه أركان فواتها يؤدي إلى فوات ما ترتب عليها من الأحكام ، كما أن الأركان هناك فواتها يؤدي إلى فوات الصلاة ، أو الحج أو الصوم ونحو ذلك ، فحينئذ نفسر الوجوب هنا بما لا يقابل الركن مقابلة مباينة ، وإنما يوازي من جهة الاصطلاح الركن ، لأنه داخل في الماهية وهو ما طلب الشارع فعله طلبًا جازمًا .

(أَنَّهُ يَجِبُ) الوجوب نوعان - كما سبق - : وجوب عيني ، ووجوب كفائي . والمراد هنا الوجوب العيني يجب عيناً بمعنى أن المخاطب بهذه المسائل الثلاث كل من صح منه أو كان مكلَّفًا وُجِدَ فيه شرائط التكليف سواء كان ذكرًا أو أنثى عبدًا أو حرًّا ، فوات هذا الواجب يترتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة وقد يكون في الآخرة دون الدنيا .

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) هنا غاير المصنِّف رحمه الله تعالى ، في الرسالة السابقة قال : (يَجِبُ عَلَيْنَا) أتى بـ (نا) الدالة على الفاعلين (يجب علينا) علينا نحن الدالة على المفعولين من جهة المعنى وإلا هي مجرورة . الدالة على المفعولين بأن الخلق كلهم إنسهم وجِنَّهم مكلفون بالشريعة أصولاً وفروعًا .

هنا أفصح فقال : (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) ، (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله : (يَجِبُ) ، إذًا الوجوب هنا متعلقه كل مسلم ، كل هذا من صيغ العموم بمعنى أنه يشمل كل الأفراد التي يصح صدق الوصف الذي هو المضاف إليه عليها . فكل فرد من أفراد المسلمين ، وكل فرد من أفراد المسلمات فهم داخلون في هذا الوجوب ، وهذا معنى كونه واجبًا عينيًّا . (يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ)

من هو المسلم ؟ هو المتصف بالإسلام ، يعني من أتى بالشهادتين ، وعمل بمقتضاهما ، ولم يأت بناقض ، هذا إذا كان في الأصل هو كافر ، فحينئذ لا يحكم عليه بالإسلام إلا إذا نطق بالشهادتين ، وأتى بمقتضاهما قولاً وعملاً ، ولم يأت بناقض ينقض هذه الشهادة ، فحينئذ نحكم عليه بالإسلام ، وأما إن نشأ في ديار أهل الإسلام فحينئذ يحكم عليه بالإسلام ، لأن الأصل في أبناء المسلمين ، ومن نشأوا على الإسلام في ديار أهل الإسلام أن يحكم عليه بالإسلام .

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) لو قال : مسلم ، ولم يقل : ومسلمة ، حينئذ يدخل الإناث في حكم الذكور ، لأن النساء شقائق الرجال كما جاء في الحديث . وإنما ذكر المسلمة تأكيدًا على المعنى فحينئذٍ يكون المخاطب بهذا الواجب العيني هو كل فرد من أفراد المسلمين ، وكل فرد من أفراد المسلمات . فلو لم يقل مسلمة لدخل في قوله : (مُسْلِمٍ) .

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) أي مكلَّف ، لابد من تقدير مكلَّف ، (وَ) على كل (مُسْلِمَةٍ) مكلَّفة ، لأن الوجوب حكم شرعي ، والأحكام الشرعية التكليفية لا تثبت إلا في حق المكلفين . الرجل المسلم العاقل البالغ ، حينئذٍ إذا وجدت شرائط التكليف صح توجيه الخطاب إليه وإلا فلا ، لذلك أصولاً وفروعًا لا يخاطب بها إلا المكلفون . فالصلاة والزكاة والصيام والحج هذه لا تجب على من لم يبلغ وعلى من لم يستوفِ شرائط التكليف .

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) هل الحكم هنا خاص بالمسلمين أم أن الكفار يشملهم الحكم ؟ نقول : هذه المسألة متعلقها أصول الدين ، ولا شك أن أصول الدين الإسلام ونحو ذلك هذه مخاطب بها الكفار كما أن المخاطب بها المسلمون ، فكل كافر فهو داخل في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة :21] وهذا هو الأصل الأول الذي ذكره أو أصل المسألة الثانية التي ذكرها المصنف وهي توحيد الإلوهية . ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ هذا إشارة إلى توحيد الربوبية فحينئذٍ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ نقول : هذا لفظ عام يشمل كل من كان من أفراد الناس فيشمل المسلم والمسلمة والكافر بأنواعه التي يكون عليها يعني الكافر الأصلي والمرتد . إذًا على كل مسلم ومسلمة هنا نص على المسلم والمسلمة لأن الخطاب موجه إليهم وليس المراد للاحتراز به عن غيرهم ، لا ، بل الكافر مخاطب بالأصالة بل بالأولوية لأن الإسلام إذا ثبت في حق المسلم وإذا ثبت في حق المسلمة حينئذٍ قد أتى بمدلول لا إله إلا الله ، وإذا أتى بمدلول لا إله إلا الله علمًا وعملاً ، اعتقادًا وعملاً ، فحينئذٍ سقط في حقه ما يترتب على تارك هذه المسائل الثلاث فكان الأولى بالخطاب هم الكفار

أصليون أو مرتدون ، حينئذٍ نقول : (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) هذان وصفان لم يعنِ المصنف بهما اختصاص وجوب هذه المسائل عليهما دون غيرهما ، بل الكفار مخاطبون بالأولوية .

وهل الحكم شامل للجن أم لا ؟ نقول - كما ذكرنا في السابق - : قوله جل وعلا : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ دليل على أن الجنَّ إنما خُلِقوا لحكمة ما خُلِقَ لها الإنس ، فحينئذٍ يقع الاشتراك بين المكلفين سواء من الجن أو من الإنس .

إذًا قوله : (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) هذا الخطاب خُصَّ به المسلم ، لأنه متوجه إليه ، وليس فيه إشارة إلى أن الحكم مختص به ، بل هو عام يشمل الجن والكفار ، بل الكفار من باب أولى وأحرى .

(اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ تَعَلُّمُ) كما ذكرناه أن صيغة تَفَعُّل تدل على طلب العلم ، إذًا ما الواجب ؟ هو تعلم وطلب وتحصيل العلم ، ولو شيئًا فشيئًا . (تَعَلُّمُ) وذكرنا فيما سبق أن المصنف رحمه الله يرى أن العلم بمعنى المعرفة ، والمعرفة بمعنى العلم ، ولذلك ذكر في المسالة الأولى من المسائل أربعة العلم وهو معرفة الله ، فأردف المعرفة في تفسير العلم ، فدل على أنه يرى الترادف بين العلم والمعرفة وهو أقول أكثر أهل اللغة .

(تَعَلُّمُ) إذاً المراد بالتعلم هو المعرفة ، والمراد بالمعرفة اعتقاد معاني هذه المسائل الثلاث ، لأن المعرفة محلها القلب ، والعلم محله القلب ، فحينئذ إذا وجب العلم ووجبت المعرفة ، أين محل العلم والمعرفة ؟ نقول : القلب .

إذًا (تَعَلُّمُ) أي معرفة ، والمراد بالمعرفة اعتقاد معاني هذه المسائل الثلاث ، لأن المسائل الثلاث قد يقع في معانيهن خلط كما هو في تفسير التوحيد ، تفسير التوحيد يختلف فيه تفسير السلف يختلف عن تفسير الصوفية ، يختلف عن تفسير المعتزلة ، يختلف عن تفسيره الأشاعرة ، ونحو ذلك . فحينئذ وقع الخلاف من جهة المعنى قبل أن يقع من جهة العمل ، ولذلك نقول هنا : تَعَلُّمُ أي اعتقاد معاني هذه المسائل الثلاث على ما قرره الرب جل وعلا في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، فإن معرفة معاني الألفاظ لا ترجع إلى العقول ، ولا ترجع إلى الهوى ، ولا ترجع إلى العادات ، ولا إلى الزعماء والرؤساء من العلماء وغيرهم ، وإنما يُرجع في فهم ألفاظ الشرع إلى الشرع ، ولذلك قيل : بأن ثَمّ حقيقة شرعية وهذا إذا اعترف به وسلِّم بأن ما هو ثَمَّ حقيقة شرعية وجب الرجوع في إثبات اللفظ إلى الشرع وخاصة في باب المعتقد ، ووجب تفسير هذا اللفظ بما فسره الشرع ، فلا نثبت اللفظ الذي جاء به الشرع فنقول : توحيد الله ، لأن النبي ﷺ

قال : « إلى أن يوحدوا الله » ، فنثبت هذا اللفظ ، ثم بعد ذلك نفسره بما شئنا من معانٍ ، نقول : لا ، ثبت اللفظ ونرجع إلى المعنى كما رجعنا إلى الشرع فى إثبات اللفظ ، فنثبت اللفظ بالشرع ونثبت المعنى الذي دل عليه الشرع لذلك اللفظ .

ولسنا أحرارًا في إثبات المعاني للألفاظ الشرعية وإلا لو قيل بهذا لما كان للحقيقة الشرعية معنى أبدًا ، لأن الحقيقة الشرعية هي لفظ ومعنى ، والحقيقة الاصطلاحية العرفية هي معنى دون لفظ . اللفظ يكون مأخوذًا من جهة اللغة ، ولا علاقة في إيجاد اللفظ من جهة الاصطلاح ، فمثلاً إذا قيل : الفاعل ، الفاعل هذا نطقت به العرب ، لكن من جهة المعنى تخصيصه ببعض أفراده ، وهو الاسم المرفوع هذا اصطلاح نحوي . فحينئذ لهم دخل في المعنى ولهم دخل في إيجاد المعنى من جهة العقل ، ومن جهة ما تعارف عليه أهل الاصطلاح . فلا إشكال فى ذلك . وأما في الشرع فلا ، فيقال التوحيد ثلاثة أقسام ، لماذا ؟ لأن التوحيد جاء به الشرع وهو الذي قسمه إلى ثلاثة أقسام ، فلا نقول : قسمين ولا نقول : أربع أقسام ، لأن التقسيم - كما سيأتي معنا - هو حقيقة شرعية وليس اصطلاحًا للعلماء . الصواب في مسألة تقسيم التوحيد أنه حقيقة شرعية ونقل غير واحد الإجماع على هذا ، وسيأتي بحثه في موضعه إن شاء الله تعالى .

إذًا قوله : (تَعَلُّمُ) المراد به اعتقاد معاني هذه المسائل الثلاث ، وهذا الاعتقاد وهذه المعاني مرجعها إلى الشرع ، كما أن إثبات الألفاظ الشرعية مرجعها إلى الشرع فتثبت اللفظ من جهة الشرع وتثبت المعنى الذي دل عليه الشرع لذلك اللفظ . وتنبه لهذه القضية فإنها مهمة جدًا ويقع الخلط فيها . فقد يُثْبت الإيمان ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ثم يفسر الإيمان بغير ما فسره الشرع ، قد يثبت القضاء والقدر ثم يفسر القضاء والقدر بما يوحيه إليه شيطانه وعقله ، ولا يرجع إلى الشرع ، قد يُثْبت لفظ الملائكة ثم يقول : هى أرواح المسلمين أو المؤمنين ونحو ذلك ، فيثبت اللفظ ولم يرجع إلى الشرع في المعنى . فالحقيقة الشرعية هي لفظ ومعنى ، اللفظ والمعنى مردهما إلى الشرع ، ولذلك ينص الإمام هنا على المعنى والعمل ، لذلك قال : (تَعَلُّمُ ثَلاَثِ هذه المَسَائِلَ وَالعَمَلُ بِهِنَّ) لماذا ؟ لأنه قد يعمل بما لا يدل عليه الشرع ظانًّا أن هذا المعنى قد دل عليه الشرع وليس الأمر كذلك .

(على كل مسلم ومسلمة تعلم - وهو المعرفة - (ثَلاَثِ هَذِهِ المَسَائِلِ) في بعض النسخ : [تعلم هذه المسائل الثلاث] ، ولا إشكال فيها . (ثَلاَثِ) هل له مفهوم ؟ يعني لا اثنتين ولا أربعة ؟ نقول : لا ، لا مفهوم لها ، لماذا ؟ لأنه قد ذَكَرَ أن ثَمَّ أمورًا ومسائل أربع تجب على كل مسلم ومسلمة : العلم ، والعمل

به ، والدعوة إليه ، والصبر على الأذى فيه . هذه واجبة كوجوب هذه المسائل الثلاث ، فحينئذ اشتركت مع هذه المسائل في الوجوب من حيث التعلم ومن حيث العمل . فحينئذ دلّ هذا على أن المسائل والأصول الواجبات المتحتمات على كل مسلم ومسلمة ليست محصورة في ثلاث ، ولا في أربع ، بل هي أكثر وأكثر حينئذ قوله : (ثَلاَثِ) لا مفهوم له .

(تَعَلُّمُ ثَلاَثِ) هذه المسائل ، المسائل جمع مسألة ، وهي ما يُبرهن عنه في العلم ، يعني ما يُسأل عنه في العلم ويُذكر له برهانٌ ودليلٌ من قول الله جل وعلا أو قول رسوله ﷺ .

ولا شك أن هذه المسائل أمور معنوية معقولة وليست بمحسوسة ، وهذه هذا اسم إشارة ، والأصل في وضع اسم الإشارة أن يكون لأمر محسوس ، ولكن لما كان الواجب هنا متعيّنًا ، وكان المقصود أن هذه المسائل الثلاث تكون واضحة بينة شبَّهها بالأمر المحسوس ، فكأنه شيء محسوس يُشار إليه بما وُضعَ للإشارة الحسية ، فالمراد هنا أن يميز هذه المسائل عن غيرها أتمَّ تمييز ، بحيث إن الناظر فيها يُدركها علمًا وعملاً كأنه يدرك المحسوس ، ولذلك أشار إليه بهذه كما يقول المصنفون في أوائل الكتب أما بعد فهذا مختصر ، والمختصر إنما يكون في الذهن ، ولكن جعله في مقام المحسوس ، لأنه لَمَّا برز وتَمَّ في ذهنه وصار متميّزًا عن غيره نزَّله منزلة المحسوس . ولذلك يقال : عمل المعقول أو نزّل المعقول منزلة المحسوس .

(هَذِهِ المَسَائِلِ) إذًا ما المراد بالمسائل ؟ إذا فُسّرَ قوله : يَجِبُ . أعلى درجات الوجوب ، وليس الوجوب الاصطلاحي الذي يقابل الركن والشرط ، حينئذ نُفَسّر المسائل هنا بالأصول ، والقواعد ، والمهمات في الدين ، لأن ما سيذكره من توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلوهية ، والولاء والبراء هذه أصل الدين ، إذا كان توحيد الإلوهية هو المسألة الثانية هل هناك ما هو أعلى درجة في الوجوب من توحيد الإلوهية ؟ الجواب : لا .

إذًا المسائل المراد بها الأصول والقواعد العامة التي هي أصل الإسلام وعليها المدار .

(وَالعَمَلُ بِهِنَّ) هذا الواجب الثاني . إذًا يجب أمران : التعلم والعمل بهن . (وَالعَمَلُ بِهِنَّ) أنَّثَ لأن مسائل مؤنثة وإن كان تأنيثًا مجازيًّا ، (وَالعَمَلُ بِهِنَّ) أي بمدلول تلك المسائل ، فيعتقد أوَّلاً ، ويأخذ هذا الاعتقاد من كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، ثم يعمل بهذا الاعتقاد ، إما أن يكون عملاً قلبيًّا أو عملاً بالجوارح والأركان ، فالواجب حينئذ يكون أمرين :

الأول : العلم بهذه المسائل . أشار إليه بقوله : (يَجِبُ تَعَلُّمُ) وتعلم هذا فاعل يجب ، هذا الواجب الأول .

والثاني : العمل بهذه المسائل . يعني العمل بمدلول هذه المسائل ، لماذا ؟ لأنه لو وجب الأمر الأول دون الثاني لوجد الأصل دون ثمرته ، وسبق معنا أن العمل ثمرة العلم . (هتف العلم بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل) .

فكل علم لا يعمل به صاحبه فهو حجة عليه ووبال عليه ، إذًا لا فائدة من وجوب العلم ، بل لا يوصف العلم بكونه نافعًا ولو كان علم شريعة لا يوصف العلم بكونه نافعًا إلا إذا أثمر العمل؛ وإلا قد يكون حافظًا لكتاب الله ، عالما بتفسيره ، وبالسنة النبوية حافظًا لها عَالِمًا بمدلولاتها ، لكنه لا يعمل بها . ولذلك ذكرنا قول الفضيل : (لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه فإذا عمل به صار عالِمًا) . (لا يزال العالم جاهلاً) جمع بين النقيضين علم ضده الجهل ، والجهل ضده العلم ، هذا إدراك ، وذاك عدم إدراك ، فوصف العالم بكونه جاهلاً - الله أكبر - لماذا ؟ لكون هذا العلم لم يُثمر فائدته الحقيقية ، وهي العمل فوصف بكونه جاهلاً ، لماذا ؟ لأن الجاهل والعالم الذي لا يعمل في طبقة واحدة ، في درجة واحدة ، فحينئذ لا فائدة لهذا العلم . (لا يزال العالم جاهلاً حتى يعمل بعلمه فإذا عمل به صار عالِمًا) .

(الأُوْلَى) من هذه المسائل الثلاث ، وهذه الأولى تعتبر مقدمة للمسألة الثانية ، لأنه ذكر في الأولى توحيد الربوبية ، وفي توحيد الإلوهية في المسألة الثانية . ومعلوم أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- توحيد الربوبية .
- وتوحيد الإلوهية ، ويسمّى الإلهية ويسمّى توحيد العبادة .
- وتوحيد الأسماء والصفات .

توحيد الربوبية هو إفراد الله بأفعاله ، أفعاله هو ، وتوحيد الإلوهية ، إفراد الله بأفعال العباد ، وتوحيد الأسماء والصفات ، إفراد الله تعالى بما اختص به من أسماء وصفات .

توحيد الربوبية عند أهل العلم يستلزم توحيد الإلوهية ،

ولذلك صار مقدمة له ، لماذا ؟ لأن من أثبت توحيد الربوبية على وجهه الصحيح حينئذ يستلزم توحيد الإلوهية ، لأنه يثبت أوّلاً أن لا خالق إلا الله ، ولا رازق إلا الله ، ولا مالك إلا الله ، ولا مدبر إلا الله ، ولا نافع ولا ضار إلا الله ، ولا محيي ولا مميت إلا الله . حينئذ إذا أثبت هذا على وجهها الصحيح استلزم

أن يكون الرب المنفرد بالخلق والرزق والتدبير هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه ، ولذلك جاء مقرونًا له كالتعليل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة :21] هذا توحيد يعني وحدُّوا ربَّكم الذي خلقكم ، الذي خلقكم يعني لأنه خالقكم ، فإذا كان هو الخالق ، وهو المنفرد بالخلق ، فحينئذ يلزم منكم أن تفردوه بالعبادة ، لأن الذي خلق هو المستحق للعبادة والذي لم يخلق لا يستحق شيئًا من العبادة . إذًا توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية ، وتوحيد الإلوهية يتضمن توحيد الربوبية وهذا يأتي إن شاء الله شرحه بالأمثلة .

هنا ذكر المسألة (الأُوْلَى) نقول : هذه المسألة لم يقع فيها نزاع بين الرسل وأقوامهم ، الكل ممن آمن بالرسل وممن خالف الرسل ، يُقِرُّونَ بأنه لا خالق إلا الله ، ولا رازق إلا الله ، ولا محيي ولا مميت إلا الله ، إذًا حصل الاتفاق في الجملة في هذا النوع إذًا لماذا قدَّمه المصنف هنا رحمه الله ؟ نقول : قدَّمه لأنه تمهيد وطريق إلى إثبات توحيد الإلوهية ، لأن توحيد الإلوهية هو إفراد الله تعالى بأفعال العباد صلاة ، زكاة ، صيام ، دعاء ، نذر ، الذبح ، إلى آخره استغاثة ، استعانة ، توكل ، خشية ، رغبة ، رهبة ، إنابة ، إلى آخره هذه لا يستحقها إلا من كان متفردًا بالخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة ، إذًا صارت توحيد الربوبية كالتمهيد لتوحيد الإلوهية . ولذلك لم يحصل نزاع بين الرسل وأقوامهم في الخالق جل وعلا وأنه منفرد بهذا الصفة التي تُعدّ صفة كمال ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف :9] العزيز الحميد هذا إثبات توحيد الأسماء والصفات . حينئذٍ لا خلاف في هذا النوع وإنما ذكره وقدمه المصنف هنا لا لكونه أهم من غيره ، لأن الأصل في التقديم أن تبدأ بالأهم ثم يأتي المهم ، نقول : هنا قدَّم توحيد الربوبية على الإلوهية لأنه أصل له ومقدمة له ، فإن من أثبت توحيد الربوبية لازمه أن يثبت توحيد الإلوهية وإلا قد تناقض .

(الأُوْلَى أَنَّ اللهَ) يعني المعبود الخالق (خَلَقَنَا) ، (نا) الدالة على الجمع [نعم] لكن هنا في محل مفعول يعني في محل نصب ، (خَلَقَنَا) وهذه جملة مؤلفة من ثلاث : خلق فعل ماضٍ ، والفاعل مستتر تقديره هو أن الله فالخالق هو الله ، نا هذه الدالة على المفعول في محل نصب .

للرفع والنصب وجر نا صلح (كاعرف بنا فإننا نلنا المنح)

إذًا أن الله خلقنا ، على ماذا يصدق قوله : (خَلَقْنَا) ؟ هل هو خاص ببني آدم ؟ أم يشمل الجن ؟ [ها] يشمل أو لا ؟ إذًا نفسر قوله : (خَلَقْنَا) المراد به المكلفون ، خلقنا نحن المكلفين ليشمل الإنس والجن ، فيصدق (نا) وهو ضمير مبهم على المكلفين ، والمكلفون يكونون من الإنس والجن . ولا نفسر (نا) بالبشر أو ببني آدم ، لأننا لو فسرناه ببني آدم حينئذٍ اختص الحكم بالإنس دون الجن ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات :56] .

(أَنَّ اللَّهَ خَلَقْنَا) هذا أول وأهم وأركز ركيزة في توحيد الربوبية وهو إفراد الله تعالى بالخلق .

(أَنَّ اللَّهَ خَلَقْنَا) أكد الجملة هنا لأن قد يقابل هذا بالنزاع عند بعضهم ولو مكابرة ، لأنه لم ينكر أحد أن الله هو الخالق ، وإن ادَّعى بعضهم مكابرة كفرعون ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات :24] ، وقال : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص :38] لكنه من باب المكابرة ، وأما في قرارة نفسه فإنه يقر بذلك فقد أخبرنا العليم القدير بقوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [النمل : 14] إذًا من باب المكابرة والاستكبار .

(أَنَّ اللَّهَ خَلَقْنَا) الخلق هذا صفة كمال للرب جل وعلا ، والمراد بها هنا أوجدنا بعدَ عَدَمٍ ، (خَلَقْنَا) أي أوجدنا بعد عدم مسبوقٍ بتقدير ، لأن الأصل في لغة العرب أن الخلق بمعنى التقدير ، وهنا المراد به الإيجاد بعد عدم مسبوق بتقدير .

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ (وَبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي)

(وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ) يعني تنفذ ما قدرت ، (وَبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي) يعني لا ينفذ ، يعني يقدر في نفسه أشياء ولكنه لا يتمكن من تنفيذها . حينئذٍ نفسر الخلق هنا بمعنى أوجدنا ، خلقنا أوجدنا بعد عدم مسبوق بتقدير ، أما الخلق هكذا في لسان العرب فقد يطلق على من استطاع أن ينفذ ما قدره ، وعلى من لم يستطع تنفيذ ما قدره .

(أَنَّ اللهَ خَلَقْنَا) المراد به إفراد الله تعالى بالخلق ، فيوصف الرب جل وعلا بها ، ويعتقد المسلم أن الله تعالى منفرد بهذه الصفة وأن غيره مهما كان شأنه ، ومهما علا قدره ، لا يشارك الله تعالى في هذه الخصيصة وهذه الصفة ، أن يتعقد أنه لا خالق إلا الله . المصنف هنا رحمه الله أثبت ولم ينف قال : (أَنَّ اللهَ خَلَقْنَا) ولم يقل : اعتقاد لا خالق إلا الله ، لأنه كما سبق لم يقع نزاع في هذا حتى نحتاج إلى أن نثبت الصفة للرب جل وعلا ونفيها عما سواه ، فالحصر لا يكون إلا بركنين : إثبات ، ونفي لا إله إلا الله ، أما مجرد الله خالقنا هذا لا يلزم منه نفي صفه الخلق عن غير الله تعالى ، بل يلزم منه إثبات الصفة لله ، ثم قد يشاركه غيره ، وقد لا يشاركه غيره ، ولذلك الجملة المثبتة التي لم تتضمن ركني الحصر لا تفيد الحصر ، ولذلك جاء في قوله ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة : 163] ثم ماذا قال ؟ ﴿ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ لماذا أكد؟ لأن الجملة الأولى لا تدل على ما تدل عليه الجملة الثانية ، لأن الجملة الثانية جمعت بين النفي والإثبات ، وهذا دليل على الحصر ، إذا قلت : ما عالم إلا زيد ، يعني ليس عندنا عالم إلا زيد ، فأثبتَ العلم لزيد ونفيتَه عما عداه . (أَنَّ اللهَ خَلَقْنَا) فيه إثبات صفة الخلق للرب جل وعلا ، لكن ليس فيه نفي هذه الصفة عن غير الله سبحانه . وهل هذا مراد للمصنف ؟ الجواب : لا ، وإنما لم يأت بصيغة تدل على الإفراد لأنه لا نزاع في هذه الصفة ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : 106] يعني آمنوا بتوحيد الربوبية ، والآية التي ذكرناها ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ حينئذٍ أثبتوا صفة الخلق فلم يكن ثم نزاع بين الرسل وأقوامهم . وأما قوله تعالى ﴿ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف : 54] هذا فيه إثبات صفة الخلق لله جل وعلا ونفيها عما عداه ، لأنه قدَّم الخبر على المبتدأ ، ألا حرف تنبيه ، له هذا خبر ، الخلق هذا مبتدأ مؤخر ، فحينئذ قُدِّمَ ما حقه التأخير فأفاد الحصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه ، وهو أوضح من قول المصنف . كذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [فاطر : 3] ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ ؟ يعني لا خالق إلا الله لأن ﴿ هَلْ ﴾ هنا ليست للاستفهام وإنما المراد بها التحدي وهو النفي و﴿ مِنْ خَالِقٍ ﴾ هذه من زائدة لصلة توكيد ، و﴿ خَالِقٍ ﴾ هذا مبتدأ ، فدل على أن خالق وهو نكرة في سياق الاستفهام نقول : لا ، لا يعم هنا ، ولأن (هل) لا يقصد به الاستفهام وإنما أُشْرِبَ معنى التحدي فكأنه قال : لا خالق إلا الله ، وأكَّده بـ (من) الدالة على زيادة النفي ، فالتأكيد هنا لزيادة النفي لا في الإثبات ، وهذه الآية تفيد اختصاص الخلق بالله تعالى .

إذًا (أَنَّ اللهَ خَلَقْنَا) نقول : هذا ثابت بدليل السمع والعقل ، أما السمع فقوله تعالى - كما ذكرناه - ﴿ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف : 54] ، وقوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر : 3] ، وقوله تعالى ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : 62] ، وقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : 96] ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات :56] .

وأما الدليل العقلي فهو ما جاء في الكتاب أيضًا لأنه كما سبق أن الدليل العقلي يراد به النظر والتأمل ، وقد يكون مصدره القرآن أو السنة ، جاء قوله تعالى إشارة إلى هذا الدليل العقلي في سورة الطور ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : 35] ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ أي مِنْ عدم ﴿ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ لأنفسهم ، والعدم لا يخلق ، وهم ليسوا خالقين لأنفسهم ، فدل على أن ثَمَّ خالقًا وهو الرب جل وعلا ، لأن القسمة العقلية تقتضي ثلاثة احتمالات : أن يكونوا خلقوا من غير شيء ، وهو عدم ، والعدم ليس بشي ، فكيف يوجد موجودًا ؟ هذا باطل محال ، فلا يُوجِدُ العدم شيئًا موجودًا ، لأن الموجود هذا مخلوق وهو كمال ، والعدم نقص وليس بشي . فالمعدوم لا يوجد فدل على أنه إذا قيل بأن الخلق أو الكون قد وُجِدَ صدفة ؟ نقول : هذا باطل ، لماذا ؟ لأنه كونه صدفة معناه أوجده العدم ، والعدم ليس بشي كما هو مذهب أهل السنة ﴿ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ لأنفسهم ، أوجدوا أنفسهم بعد ماذا ؟ بعد عدم ، إذًا اقتضى أنهم أوجدوا أنفسهم أولاً ثم أوجدوا أنفسهم مرة ثانية ، وهذا باطل ، فحينئذ يقتضي أن الثاني يكون باطلاً ماذا بقي ؟ الاحتمال الثالث ولم يذكر في الآية لوضوحه وبروزه وهو أن الله تعالى هو الخالق .

(أَنَّ اللهَ خَلَقْنَا وَرَزَقَنَا) هذا فعل ثانٍ من أفعال الربِّ جل وعلا (خَلَقْنَا) بيَّنَ الغاية والحكمة من خلق وإيجاد الإنس والجن وهو ماذا ؟ العبادة ، إذًا خلقنا لطاعته لعبادته لتحقيق التوحيد (وَرَزَقَنَا) النعم لنستعين بها على عبادته وطاعته ، فالله جل وعلا هو الرازق ، وهنا أيضًا كالجملة السابقة رزقنا (نا) الدالة على ماذا ؟ على المكلفين لأن الحكم عام للإنس والجن . ودليل الرَّزق أنه مختص بالرب جلّ وعلا الكتاب والسنة ، وكذلك الدليل العقلي ، أما الكتاب فقوله جلّ وعلا ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات : 58] ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ﴾ هذا فيه حصر أنه لا رازق إلا الله ؛ لأن قوله ﴿ هُوَ ﴾ هذا ضمير فصل جيء به للتأكيد ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : 5] أولئك مبتدأ ، والمفلحون خبره ، وهم هذا وقع بين المبتدأ والخبر لدلالته على التأكيد ، وأن الخبر محصور في المبتدأ ، كذلك ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ الله هذا اسم إنَّ ، وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب ﴿ الرَّزَّاقُ ﴾ هذا خبر إنَّ ، لماذا جيء بضمير

الفصل ؟ نقول : من باب التأكيد والحصر أنَّ هذه الصفة محصورة في الرب جل وعلا ومنفية عن غيره سبحانه ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ [سبأ : 24] ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس : 31] إلى آخر الآية . كذلك من السنة جاء في قوله صلى الله عليه وسلم في الجنين « يبعث إليه ملك فيؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد » . كذلك ثَمَّ دليل عقلي - وقد لا يحتاج للدليل العقلي هنا - أن الرب جل وعلا جعل قِوَام الإنس على الطعام والشراب ، لا وجود للإنس إلا بهذا الغذاء ، وهذا الغذاء قد دل دليل كما ذكره الشيخ هنا في سورة الواقعة أنه من خلق الله جل وعلا ، فحينئذ خلق الرب الخلق ورزقهم الطعام والشراب الذي به قوام أبدانهم فلا حياة لهم إلا بالطعام والشراب وهو مخلوق لله عز وجل ، فدل على اختصاص الرزق للرب سبحانه وتعالى ، ورزقنا نقول : المراد به النعم وهذا في شأن المؤمنين لا إشكال فيه ، ولكن ثَمَّ مسألة هل الرزق يختص بالحلال أم أنه يشمل الحرام ؟ هل هو خاص بالحلال أم أنه يشمل الحرام ؟ يعني إذا كان ثَمّ إنسان منذ أن نشأ إلى أن مات وهو لا يأكل إلا الربا والخنزير والميتة نقول : هذا مرزوق أم لا ؟ إذا خصصنا الرزق بالحلال قلنا : هذا لم يرزق . وهذا فيه إشكال لأنه مخالف لقوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود : 6] فكل دابة حيوان أو إنسان مسلم أم كافر كل ما ينتفع به في قوام بدنه وإقامة وصحة بدنه فهو داخل في هذه الآية ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾ دلت هذه الآية على عموم ما ينتفع به كل منتفع في قوامة بدنه بأنه رزق يلزم من هذا أن نقسم الرزق إلى نوعين :

والرزق ما ينفع من حلال (أو ضده فَحُل عن المحال (

لأنه رزق كل خلق (وليس مخلوق بغير رزق (

إذا نوعان عام ، هذا يشمل الكافر والمسلم البر والفاجر والبهائم ، وهو ما يحصل به قوام البدن ، كل ما يحصل به قوام البدن نقول : هذا رزق . سواء أخذه من حِلٍّ أم من حرام ، فمن عاش حياته كلها لا يأكل

إلا الخنزير نقول : هذا قوام بدنه الخنزير . فنقول : هذا رزق من عند الله جل وعلا . ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة : 60] فحينئذ إذا أراد الحلال عرف طريق الحلال ، وإذا أراد الحرام عرف طريق الحرام ، وكل يُسمى رزقًا من عند الله جل وعلا .

الثاني : رزق ما يقوم به الدين . الأول ما يقوم به البدن ، الثاني ما يقوم به الدين ، وهذا خاص بالحلال ، لأنه لا تبعة على المسلم فيه وهو ما كان قوامًا له على الطاعة ، فحينئذ يدخل في قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأعراف : 32] فدَلّ على أن الطيبات هذه مختصة بالمؤمنين فحينئذ المؤمن الذي يجانب ويبتعد عن الحرام نقول : هو مرزوق وهذا الرزق خاص به لأنه سلك طريقه وهو طلب الحلال ، وأما غيره من الكافرين أو الفاجرين من أهل الإسلام الذين لا يفرقون بين حلال وحرام في أكل ربا ونحو ذلك نقول : هذا قد أتى إلى رزقه وإن جمع بين المسلكين ، طلب الرزق الحلال وطلب الرزق الحرام ، إذًا ما يحصل به قوام البدن مطلقًا سواء كان حلالاً أم حرامًا ، وسواء كان المرزوق مسلمًا برًّا أم فاجرًا أم كان كافر هو رزق . وهنا يفرق بين الرِّزق والرَّزق ، فالرِّزق هو العين المرزوقة المخلوق ، والرَّزق بفتح الراء هو فاعل الرب جل وعلا كالخلق والمخلوق ، الخلق هذا صفة الرب جل وعلا وهو صفة كمال ، والرَّزق صفة الرب جل وعلا ، والإحياء والإماتة والنفع والضُّرّ هذه كلها مصادر وهي تدل على الفعل حينئذ يتصف الرب جل وعلا بهذه الصفة ، وأما الرِّزق فهو العين المرزوقة وهي مخلوقة . إذًا الله جل وعلا خلقنا ورزقنا ولم يتركنا هَمَلاً يعني خلق ورَزق ونأكل ونعيش كالبهائم لا نؤمر ولا ننهى ولا حساب ولا بعث ولا جزاء ولا جنة ولا نار هكذا مثل البهيمة يعيش الإنسان ؟ الجواب : لا . قال : ولم يتركنا هَمَلاً . لا يظن الظان أنه مخلوق هكذا عبثًا وسُدَى وأنه يترك همل ؟ لا ، قال : ولم يتركنا جل وعلا هَمَلاً بالتحريك هو السُّدَي المتروك ، يقال : هَمَل ، ويقال : عَبَث . ويقال : سُدَى وكلها بمعنى واحد ، ولكن هَمَلاً هذا لم يرد في الكتاب وإنما ورد عبث وورد السُّدي فلذلك جاء ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾ [المؤمنون : 115] وجاء أيضًا ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة : 36] جمهور المفسرين على تفسير سدى بأنه لا يُؤمر ولا يُنهى فيعرف المطيع من العاصي وما يترتب على ذلك في الآخرة من الجزاء للمطيعين وعقاب للعاصين ؟ الجواب : لا ، ولم يتركنا هَمَلاً أي مهملين معطلين كالبهائم لا نؤمر ولا ننهى ، ولم يتركنا هَمَلاً هذا إشارة إلى فرد من أفراد أفعال الرب جل وعلا ، خلقنا هذا صفة الرب وهي الخلق ، رزقنا صفة الرب جل وعلا وهي الرَّزق ، ولم

يتركنا هَمَلاً هذه إشارة إلى التدبير أن الله جل وعلا دَبَّرَ خلقه فلم يتركهم سُدًى ولا هَمَلاً ، دبرهم دبر أمورهم ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾ [يونس : 3] فتدبير الله لخلقة صفة خاصة به لا يشاركه فيها غيره من المخلوقين .

إذًا هذا الدليل السمعي ، وأما الدليل العقلي فلأن وجود هذا الخلق العظيم يحيى ثم يتمتع يأكل ويشرب ثم يموت إلى غير بعث ولا حساب هذا أمر يُنافي حكمة الرب جل وعلا ، ولذلك قال هناك في الآية ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ * فَتَعَالَى اللَّهُ ﴾ [المؤمنون : 115-116] تعالى تنزه عن النقص لماذا ؟ لأن إثبات الخلق عبثًا نقص به جل وعلا ، كونه خلقهم لا لغاية لا لحكمة لا يأمرهم وينزل الكتب ويبعث الرسل ثم لا جزاء ولا عقاب ولا جنة ولا نار هذا ينافي حكمة الرب جل وعلا ولذلك قال ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ إذًا ولم يتركنا هَمَلاً بل هذا حرف انتقال ، بل أرسل إلينا رسولاً ، بل أرسل إلينا والخطاب هنا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم فحينئذ يكون قوله : رسولاً المراد به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، بل أرسل إلينا معشر أمة محمد عليه الصلاة والسلام رسولاً وهو محمد صلى الله عليه وسلم وهو من بني جنسنا لم يكن ملكًا ولا جنيًّا لئلا تستوحش منه البشر ، أرسله بالهدى ودين الحق ، أرسله بالهدى وهو العلم النافع ، ودين الحق وهو العمل الصالح ، والغاية من إرساله الطاعة ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء : 64] فمن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار ، فحينئذ رتب الجزاء على هذه الطاعة وهي الجنة أو النار ، فمن أطاعه من هذه اسم شرط فتعم كل من أطاعه من الإنس أو الجن فمن أطاعه ، الطاعة هي موافقة الأمر على جهة الاختيار ، يعني إذا فعله المكلف على جهة الاختيار سُمِّيَ طاعة وهو أعم من القربة ، كل قربة طاعة ولا عكس ، لأن القربة يشترط فيها التقرب إلى الله تعالى بالنية ، ولذلك أهل الأصول يُقَسِّمُون الواجب إلى قسمين :

- واجب لا يعتد به إلا بالنية لا وجود له ، وجوده وعدمه سواء إذا انتقت النية كالصلاة العبادات المتمحضة الصلاة والزكاة والصيام والحج إذا انتفت النية فعلها هكذا عادة لم يقبل منه ، من صلى عادة ولو أتى إلى المسجد في أوائل الناس وإنما كانت من باب العادة نقول : لا تقبل منه صلاة باطلة لماذا ؟ لأنه لم ينو التقرب والزلفى إلى الله جل وعلا بهذه العبادة ، « إنما الأعمال بالنيات » . وثَمَّ واجبات ليست متمحضة في التعبد تصح بدون نية بمعنى أن المكلف مطلوب منه إيجادها وإيقاعها ولو لم تكن نية . قالوا : كَرَدّ الودائع ورد الديون ، رد الدين المراد أنك ترد الدين لا يشترط أنك تتقرب به إلى الله عز وجل ، نعم لا ثواب في رد الديون إلا بالنية ، لكن هل يجزئ لورد الدين استحى منه قابله قال : يا فلان مالي ؟ قال

: خذ . فأعطاه استحى لم ينو القربة إلى الله عز وجل أدّى ما عليه ؟ نقول : رد الدين واجب فإذا رده استحياءً أجزئ أو لا ؟ أجزئ ، هل نوى قربة إلى الله ؟ لم ينو كيف أجزئ ولم ينو القربة نقول : هذا الواجب ليس كالواجب الأول ، لا يشترط فيه النية في صحة وأجزائه وإبراء ذمته ، بل المراد أن يرد الدين من حيث هو دين ، وأما إذا أراد الثواب والقربة إلى الله عز وجل أن ينال بهذا الواجب قرباً من الله حينئذ نقول : لا بد من النية ، فالنية في هذا النوع شرط في حصول الثواب لا في إجزاء الواجب

وليس في الواجب من نوال (عند انتفاء قصد الامتثال (

فيما له النية لا تشترط (وغير ما ذكرته فغلط (

النفقة على الزوجة [يا متزوجون] واجب ، أليس كذلك ؟ واجب لو عنده مال وما عشاها يأثم أو لا ؟ نقول ترك واجباً فحينئذ نقول : النفقة على الزوجة واجب من الوجبات ، تحصل ولو بأن يكون مضطهداً فحينئذ وقع الواجب لكنه لا يُثاب عليه لماذا ؟ لأنه لا يُشترط في إجزائه وإبراء ذمته النية لكن لو أراد أنه يؤجر على كل لقمة يضعها في فم زوجته أو بنيه نقول : لا بد من النية .

وليس في الواجب من نوال - من عطاء وثواب - فيما له النية ، لا لا ،

وليس في الواجب من نوال (عند انتفاء قصد الامتثال (

ما هو ؟ النية

وليس في الواجب من نوال (عند انتفاء قصد الامتثال (

فيما له النية لا تشترط (........................... (

ما لا يشترط في إجزائه وإبراء الذمة النية .

نقول : لا تشترط النية إلا في تحصيل الثواب ، فمن أطاعه . إذًا الطاعة أعم من القربة ، كل قربة طاعة ولا عكس والفرق بينهما أن القربة يُشترط فيها النية كالعبادات المتمحضة والطاعة أعم من ذلك فتصدق على الوجبات التي لا يُشترط فيها النية كرد الديون والنفقة على الزوجات ونحو ذلك ، فمن أطاعه يعني أطاع الرسول صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ، ولم يذكر طاعة الرب جل وعلا مع أنها أصل لأن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم طاعة لله جل وعلا ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : 80] إذا هي فرع وليست أصلاً فمن أطاعه امتثل أمره ووافق أمره دخل الجنة هذا الجزاء حينئذ يكون الدخول باعتبار الطاعة ، هل هو دخول أولى من أول مرة من أول وهلة دون يسبقه عذاب أو أنه دخول ثانوي ؟ لأنه قد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الموحدين مآلهم إلى الجنة سواء ماتوا على غير كبيرة أو ماتوا على كبائر ولم يتوبوا مآلهم إلى الجنة ، ثم قد يكون ممن مات على معصية على كبيرة ولم يتب هذا نقول تحت المشية إن شاء الرب عفا عنه وإن شاء آخذه فعذبه وأدخله النار ثم بعد ذلك أخرجه إلى الجنة . إذًا مآله إلى الجنة سواء سبقه عذاب أم لا فما أطاعه أطاع النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ، الدخول قد يكون دخولاً أوليًّا إذا كانت الطاعة مطلقة تامة كاملة ، وقد يكون الدخول ثانويًا إذا كانت الطاعة ليست تامة بل هي ناقصة ، حينئذ قوله : دخل الجنة يفصل فيه على هذا التفصيل . الطاعة قد يكون تامة أتى بالتوحيد ومات ولم يصر على كبيرة من الكبائر ولم يترك واجبًا من الوجبات هذا الأصل فيه أنه يدخل برحمة الله تعالى الجنة لأول مرة ومنهم السبعون الذين يدخلون الجنة دون حساب ولا عذاب ، وقد يكون عنده نوع معصية فيموت عليها دون توبة حينئذ يكون تحت المشيئة إن شاء الله جل وعلا آخذه فعاقبه فيكون قد دخل النار أولا ثم بعد ذلك يخرج منها لتوحيد ويدخل الجنة فحينئذ دخوله الجنة ليس أوليًّا وإنما هو دخول ثانوي هذا عقيدة أهل السنة والجماعة ، فمن أطاعه دخل الجنة قال الله تعالى ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران : 132] ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [النساء : 13] وقال صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى » . قيل : ومن يأبى يا رسول الله - ومن يمتنع - قال : « من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى » . رواه البخاري . ومن عصاه دخل النار ، أيضًا المعصية ضد الطاعة ، إذًا موافقة الأمر طاعة ، مخالفة الأمر

معصية ، قيدها بعضهم بـ (عمدًا) أن يقصد ماذا ؟ ترك أو فعل المحظور ، ترك الواجب أو فعل المحظور فإن فعله أو ترك أو خالف أمر خطأ أو اجتهادًا بتأويل سائغ حينئذ لا يترتب عليه ما يترتب على المعصية من المؤاخذة ، ومن عصاه (من) أيضًا هذه صيغة عموم ، عصاه عصى النبي صلى الله وسلم دخل النار مؤبدًا أم غير مؤبد ؟ نقول : على التفصيل السابق من عصاه ولم يوحد الله جل وعلا فحينئذ ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [البقرة : 81] كما جاء النص وهذا لا يكون إلا في المشرك الكافر لأن المعصية لا تحيط بالمسلم من كل وجه الذي تحيط بالشخص من كل وجهه هي الشرك والكفر الأكبر أما دون ذلك فلا ، ومن عصاه يعني المعصية التي تكون نقيضًا للإسلام فحينئذ نقول : دخل النار دخولاً مؤبدًا ، ومن عصاه بعد توحيده للرب جل وعلا فحينئذٍ يكون دخوله للنار دخول غير مؤبد فيفصل فيه كما فُصِّلَ في دخول الجنة ، ومن عصاه دخل النار ، والدليل ، ما هو الدليل ؟ الدليل على ماذا ؟ على المسألة الأخيرة بل أرسل إلينا رسولاً لم يتركنا هَمَلاً ، أن الله خلقنا ورزقنا لم يستدل عليها المصنف لوضوحها والتسليم بها عند المسلمين والمشركين لا إشكال فيها ، لكن هناك من أنكر رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، هناك من خصصها للعرب دون غيرهم ، هناك من نازع في مفهوم التوحيد ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً ﴾ [ص :5] إلى آخره نقول : هناك من نازع فاحتجنا إلى ذكر الدليل . والدليل على المسألة الأخيرة قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ [المزمل : 15-16] ﴿ إِنَّا ﴾ أصلها إننا فأدغمت النون في إنا ، ﴿ إِنَّا ﴾ هذه ثلاث نونات ، إنّا هذه نونان ونا هذه نقول : أدغمت النون في النون فصارت كم نون ؟ ثلاث نونات ، وحذفت إحدى النونات تخفيفًا ، إنا النون الأولى ساكنه والثانية متحركة ، و (نا) متحركة حينئذ حذفنا واحدة تخفيفًا وأدغمت النون في النون ، ﴿ إِنَّا ﴾ والمراد به الرب جل وعلا ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : 1] لأنه عظيم فيعظم نفسه كما أراد سبحانه وتعالى ، ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ ﴾ من المخاطب هنا ؟ المخاطب به المشركون إما أن يكون مطلقًا في كل زمان ومكان بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو المراد به كفار قريش مشركو العرب يحتمل هذا وذاك لا إشكال يحمل على العموم ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً ﴾ من هو ؟ محمد صلى الله عليه وسلم لأن الذي أرسل إلى مشركي العرب وكفار قريش هو محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ ﴾ يعني على أعمالكم بماذا ؟ بالشرك لمن أشرك ، والكفر لمن كفر ، والطاعة لمن أطاع ، والمعصية لمن عصى ، ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ﴾ أي عدلاً ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ

الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ [البقرة : 143] حينئذ يشهد على المسلمين بإسلامهم وعلى المؤمنين بإيمانهم .. إلى آخره ﴿ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ كما هذه الكاف للتشبه وما هذه مصدرية فتسبك ما وما بعدها بمصدر يعني كإرسالنا هنا تشبيه أرسل إليكم كفار قريش رسولاً وهو محمد صلى الله عليه إذا حصل الإرسال لقريش ثم انتقل إلى تشبيه هذا الإرسال بإرسال آخر وهو أنه جل وعلا أرسل إلى فرعون طاغية زمانه أرسل إليه من ؟ موسى عليه السلام ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ يعني كما حصل منا إرسال إليكم وهذا الإرسال كإرسالنا موسى عليه السلام إلى فرعون ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ الذي هو موسى عليه السلام هنا ثلاث مرات جاء لفظ الرسول ، الأول نكرة والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾ وهذه نكرة وليس المراد به محمد صلى اله عليه وسلم لأن النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ أي رسول ؟ الرسول الذي أرسل إليه أولاً فتكون أل للعهد الذكري لأنه ذكر أولاً ثم أعيد معرفة ، فإذا أعيدت النكرة معرفة فهي عين الأولى ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ موسى عليه السلام ، فماذا كانت النتيجة قال : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ يعني ثقيلاً شديدًا كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ﴿ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ هذا تأكيد ﴿ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ يعنى شديدًا ثقيلاً وذلك بإغراقه هو وجنوده في اليم كما هو مدلول عليه في غيرها ما آية ، ثم في البرزخ إلى يوم القيامة يعرض على النار ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ [غافر : 46] على النار يعرضون لماذا ؟ يُعذبون بها ، ﴿ غُدُوًّا ﴾ في أول النهار ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ في آخر النهار ، إذًا يعرضون على النار يعذبون بها في أوله وفي آخره ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ إذاً في الدنيا حصل الإغراق له وهو عذاب وعقاب ، وفي البرزخ يعرض على النار ثم يوم القيامة يدخل النار نار الكافرين .

ما وجه الاستدلال بهذه الآية ؟

قال : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً ﴾ ثم لم يبين هل إذا أطعتم فلكم الجنة ؟ وهل إذا عصيتم فلكم النار ؟ وإنما انتقل إلى أمر آخر ، فانتقاله لأمر آخر لا بد أن يكون المشبه أو المضروب له المثل قد علم تلك الحالة وكانت واضحة بينة عنده ، ولذلك إذا قيل : لماذا اختير فرعون وقومه وموسى مع فرعون ؟ لو لم يكونوا يعرفون لما حصل تشبيه ، لو لم يكن حال فرعون وما جرى له في الدنيا وما يكون له في الآخرة لو لم يكن معلومًا عند كفار قريش واضحًا بينًا لما حصل الاعتبار بالتشبيه ، لأنه لما أرسل إلى فرعون رسولاً فلم يكن من قوم فرعون الذين بعث إليهم موسى إلا التكذيب والمعصية ترتب عليه الجزاء عاجلاً في الدنيا ثم في

الآخرة ، فأنتم يا أمة محمد صلى الله عليه وسلم قد أرسلنا إليكم رسولاً فإن عصيتم كما عصى فرعون فسيترتب ويحل بكم ما حلَّ بفرعون ، وهذا وجه الاستدلال بالآية ، وإلا لم يذكر المعصية ولم يذكر الطاعة ولم يذكر الجنة ولا النار فيما يتعلق بأمة محمد صلى الله عليه وسلم وإنما انتقل بهم إلى مشبه بهم معلوم واضح بين عند المخاطبين ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ ﴾ ثم بعد ذلك إن أطعتموه دخلتم الجنة ، وإن عصيتموه فسيحل بكم ما حل بفرعون الذي تعلمون قصته وهو أنه عصى الرسول فأخذه الله جل وعلا أخذًا وبيلاً .

إذًا هذا ما يتعلق بالمسألة الأولى وهي إفراد الله تعالى بالخلق وبالرِّزق والتدبير وأنه جل وعلا لم يخلق الخلق سدى ولا هَمَلاً بل أرسل إليهم رسولاً أمرهم بتوحيد الله جل وعلا ، ونهاهم عن الشرك بالرب جل وعلا فمن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

س : دراسة ((الزاد)) وأصول ((الزاد)) و ((الأصول الثلاثة)) و ((الآجرومية)) مع الحفظ هل هو أولى من دراسة متون حفظ الحديث بدون شرح ؟

نقول : الحديث ليس مقصودًا لذاته ، الحديث مقصودًا لغيره وهو العمل بما تضمنه من أحكام ، وحينئذٍ دراسة ((الزاد)) [لا تخرج عن دراسة] الفقه عمومًا سواء الزاد أو غيره من جهة المتون الفقهية لا يخرج عن دراسة الآيات الأحكام وأحاديث الأحكام وهذا هو الأصل ، حينئذٍ إذا كان الأمر كذلك فلا فرق بينهما إلا من جهة أن الثاني الذي هو الحديث يعتبر دليلاً ويعتبر أصلاً للمسألة الفقهية ، حينئذٍ لو اعتنى طالب العلم بالمتن الفقهي وحفظه مع دليله ، فحينئذٍ لا يبقى إشكال ، وهذا غريب أن يستشكل الطلاب كثير في مثل هذه المسألة ، يعني يجعلون ثَمَّ تعارض بينهما كأن العمر سنة واحدة فقط إما زاد وإما بلوغ المرام ، نقول : لا العمر معك ، ستعيش بإذن الله تتأمل أن تبقى عدد سنين حينئذٍ إما زاد وإما بلوغ ؟ لماذا لا تجمع بينهما ؟ تتفقه في الزاد أولاً ، ثم بعد ذلك تحفظ ما تحفظه من السنة ، أما أن يتفرغ طالب لحفظ السنة باسم الحفظ فقط دون فقه للسنة وعلوم الآلة ونحو ذلك هذا ليست بطريقة أهل العلم ،

سواء حفظ الصحيحين أو غيرهما ، ما الفائدة أن يحفظ الصحيحين دون أن يفقه ما تضمنته هذه الأحاديث ، حينئذٍ نقول : لا تعارض بينهما وما يشيع بأنه ثَمَّ تعارض ، نقول : هذا تعارض عند قائله فقط ، وإلا في الأصل لا ، لذلك السيوطي رحمه الله يقول :

وكتبه وضبطه حيث استعد وإن يقدم قبله الفقه أسد

لَمَّا تكلم عن الصبي أو الصغير متى يبدأ يكتب الحديث في ألفيته متى يبدأ يكتب الحديث قال :

وَكَتْبُهُ وَضَبْطُهُ حَيْثُ اسْتَعَدّ

يعني : متى ما وجد استعداد عقلي يكتب ويضبط يعني يشكل مع العالم .

وَإِنْ يُقَدِّمْ قَبْلَهُ الْفِقْهَ أَسَدّ

يعني : فهو أسد ، خبر لمبتدأ محذوف ، وإن يقدم قبله ، يعني : قبل كتابة الحديث ، الفقه أسد ، فهو أسد ، لماذا ؟ لأن ثمرة الحديث هو الفقه ، وإذا حفظ الأدلة الوقوف مع الدليل والاستنباط هذه مسألة تحتاج إلى عمر ، ليست بالأمر الهين ليست بالأمر السهل أن يقف مع الحديث أو مع النص ثم يأخذ منه الحكم الشرعي هذه يحتاج إلى إتقان علوم الآلة يحتاج أن يكون ملمًا بأقوال السلف بالفقهاء بالخلاف بلغة العرب بأصول الفقه ونحو ذلك ، لا بد أن يتمرس على هذا مرة ومرتين وعشرين وثلاثين ويعيش سنين مع هذه الأحاديث حتى يفقه المصالح والمفاسد وثَمَّ التعارض والترجيح بين الأحاديث المتعارضة ظاهرها التعارض ، هذا الأمر الآن الطلاب يريدون أن يبدؤوا بهذه المرحلة وهي مرحلة متقدمة ، لكن يأخذ أولاً الفقه على جهة التي قررها أهل العلم بأنهم ينظرون في متن الفقه بالراجح ولا يُشترط أن يقف مع الدليل أيضًا وبعد ذلك ينتقل إلى مرحلة أخرى ، ولذلك ذكرنا فيما سبق في ((الزاد)) أن المتن الفقهي كان يُدرس على ثلاث مراحل :

- يقرأ أولاً بحل عبارات المتن ويحفظه الطالب فقط . كتاب الطهارة وهي ارتفاع معنى ارتفاع حدث زوال خبث مياه ثلاثة طهور لا يرفع الحديث كلمات فقط معنى كذا ومعنى كذا حتى يمر الطالب على المتن الفقهي ، هذه لو وجدت في هذا العصر لخرج أعداد غفيرة من الفقهاء ، لأنها تعتبر طريقة تأسيسية

للطالب أن يتصور أولاً المسائل الفقهية بضوابطها بحدودها بقيودها بشروطها باحترازاتها بمنطوقها بمفهومها على المتن فقط هذا ، وهذا ما هو سهل ، هذا ليس بالسهل .

- ثم ينتقل إلى مرحلة ثانية يرجع إلى ((الزاد)) مثلاً فيعرف مياه ثلاثة ، لماذا ؟ للدليل كذا وكذا وكذا دليل المذهب ، ثم ينتهي .

- ثم يرجع مرة ثالثة فيأخذ الفقه المقارن هذا قال به أبو حنيفة ، وهذا الشافعي ، وإلى ما يكون من المسائل المتعلقة بالفقه المقارن .

إذًا ثلاث مراحل ثم بعد ذلك يتصدر ويتمم مشواره في الفقه ، لكن هذه الطرق الآن رحمها الله لا وجود لها ، الطلاب الآن إما أن يكون الدرس متوسع وإلا لا يعتبر درسًا عندهم ، وهذا وإن كان البعض قد ينازع في بعض الدروس أو شيء ، لكنه هذا نزاع لفظي ، وإلا في الحقيقة الطلاب الآن صاروا هم الحكام في الكتب ، في المشايخ ، في الأوقات ، في التدريس ، في صفة كيف يدرس المعلم ، متى يختار الوقت الكتّاب كل هذا صار الطلاب حكام ، وأما المدرسون فإلى الله المشتكى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

فلا زال الحديث في ذكر المسائل الثلاث التي جعلها الإمام رحمه الله تعالى مقدمة ثانية لهذه الرسالة المباركة ((الأصول الثلاثة)) ، وهو (أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ ، تَعَلُّمُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ) ، يعني اعتقاد معانيهن والعمل بهن . فثَمَّ أمران : العلم ، والعمل . لا بد منهما ، الأولى وهذا كما ذكرنا لم يحصل نزاع بين الرسل وأقوامهم في مدلولها وهو ما تضمنه توحيد الربوبية ، (أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَنَا ، وَرَزَقَنَا ، وَلَمْ يَتْرُكْنَا هَمَلاً ، بَلْ أَرْسَلَ إِلَيْنَا رَسُولاً ، فَمَنْ أَطَاعَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَصَاهُ دَخَلَ النَّارَ ، وَالْدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً ﴾ [المزمل : 15 ، 16]) . هذه المسألة الأولى تضمنت توحيد الربوبية ، وذكرنا

أنه لم يقع نزاع بين الرسل وأقوامهم في هذا ، بل هذا لا خلاف فيه بين السلف أن المشركين الذين أرسل فيهم النبي ﷺ كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ، ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان : 25] ، [الزمر : 38] فدل على أنهم يُثبتون صفة الخلق وهي آكد صفة أو أفعال الرب جل وعلا ، كذلك جاء قوله تعالى ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : 106] ، وما يؤمن أكثرهم ، أكثرهم مشركين لله يعني إيمان متضمن لإثبات صفاته جل وعلا وأنه الخالق الرازق المدبر إلى [ما] آخره ، وهذا كما ذكرنا أنه لا نزاع فيه .

ثم ذكر المسألة (الثَّانِيَةُ) وهي متعلقة بتوحيد الإلوهية ، توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية ولذلك جعله مقدمة له ، وتوحيد الإلوهية يتضمن توحيد الربوبية ، لأنه لا معبود إلا من انفرد بصفة الخلق والملك والتدبير ، ونحو ذلك .

إذًا المسألة الثانية أشار إليها بقوله : (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ فِي عِبَادَتِهِ) . وهذا فيه إيجاب إفراد الله جل وعلا بالعبادة على المكلفين من ذكر وأنثى ، لأنه هو الخالق الرازق المدبر ، فحينئذٍ هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له فلا يرضى حينئذٍ أن يشرك معه أحد لا نبي مرسل ، ولا ملك مقرب .

قوله : (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى) المسألة الثانية (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى) أنَّ هذه حرف توكيد ونصب ، ومعلوم أن التأكيد إنما يكون إذا كان الخطاب لمتردد أو شاك . ولا شك أن زمن المصنف حين تصنيف هذه الرسالة في غالب الناس إما شاكّ وإما متردد ، وقل أن يكون مسلِّمًا بالتوحيد ، حينئذٍ نقول : التأكيد هنا على أصله :

فَإِنْ تُخَاطِبْ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنِ	حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْتَغْتَنِي
عَنِ الْمُؤَكِّدَاتِ	....

هذا الأصل أن خالي الذهن لا يُؤَكَّدُ له ، لكن إن كان مُتَرَدِّدًا ، أو كان شاكًّا فحينئذٍ يستحسن ، أو يجب على الخلاف والتفصيل الذي ذكرناه في ((الجوهر)) هناك ، إما أنه يجب أن يُؤَكَّدَ له في الخطاب ، وإما أنه يُستحسن أن يؤَكَّدَ له ، هنا أُوكِّدَ لِمَا ذكرناه أن المصنف رحمه الله تعالى راعى مجتمعه آنذاك ، وهو أن الشرك قد عمَّ وطمَّ ، والخرافات وكل ما يكون وسيلة إلى الشرك ، فحينئذٍ التوكيد على بابه .

(أَنَّ اللَّهَ) الخالق المعبود جل وعلا (لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ) لا يرضى ، وقد يرضى الرب جل وعلا يوصف بصفة الرضا ، وقد تُنفَى عنه صفة الرضا ، إذًا هي متعلقة بمشيئته جل وعلا ، وهذا ما يُسمَّى بالصفات الفعلية ، وكل صفة متعلقة بمشيئة الرب جل وعلا ، فهي صفة فعلية ، هذا ضابطها عند أهل السنة والجماعة ، فالرِّضا صفة قائمة بالرب جل وعلا بذاته سبحانه وتعالى ولها لازم ، يعني لها لازم فإن وجدت هذه الصفة هي لا تفسر بالمحبة على جهة المطابقة ، وإنما الرضا صفة ، والمحبة صفة ، الرضا صفة لازمها المحبة ، ولا شك أن فرقًا بين اللازم والملزوم ، فحينئذٍ نقول : الرضا صفة قائمة بذات الرب جل وعلا ، لازمها المحبة والإنعام والعطاء ، وليس الرضا هو العطاء ، وليس الرضا هو الإنعام ، وليس الرضا هو المحبة ، بل تلك تعتبر من لوازم هذه الصفة .

إذًا (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى) . نقول : هذا فيه إثبات صفة الرضا ، لذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر : 7] . إذًا أثبت ونفى ، وهذا يدل على أن هذه الصفة متعلقة بالمشيئة ، وإذا كان الأمر كذلك حينئذٍ صارت من الصفات الفعلية .

لا يرضى بل يسخط ، إذا انتفى الرضا حينئذٍ ثبت ضده وهو السُّخْطُ ، لأن متعلق نفى الرضا هنا هو الشرك ، وهو أكبر الكبائر وأعظم الذنوب وأجهل الجهل وأظلم الظلم . فحينئذٍ إذا لم يرض عن الشرك أو أن يُشْرَكَ معه نقول : ثبت ضده وهو السُّخط ، فحينئذٍ نقول : لا يرضى بل يسخط ، ولا يريده جل وعلا شرعًا ، لأن ما أراده شرعًا أمر به ورَغَّبَ فيه ، في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ ، ولذلك لما لم يكن قد أراده شرعًا قال : ﴿ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر : 7] . فنفى الرضا ، فحينئذٍ من لازم نفي الرضا عدم إرادته شرعًا ، وأما وقوعه فحينئذٍ نقول : هذا موافق للإرادة الكونية التي تفسر عند أهل العلم بالمشيئة .

فحينئذٍ نقول : الكفر والشرك ليس مرادًا شرعًا ، بل يسخطه الرب جل وعلا ولم يأمر به ، ورتب على فعله العقوبات في الدنيا وفى الآخرة ، ونفى الرضا عنه ، قال : ﴿ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر : 7] وقال : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ﴾ [المائدة : 72] وهذا تهديد ووعيد لمن وقع في هذا الإثم والذنب العظيم ، وأما كونًا فأراده سبحانه وتعالى فوقع لحكمة أرادها . إذًا لا تنافى بين تحريم الشرك وكون الرب جل وعلا ليس راضياً عنه وبين وقوعه في الدنيا .

نقول :

الأول : منفيٌّ بالإرادة الشرعية .

والثاني : قد وقع لأنه مراد كونًا لحكمة أرادها جل وعلا .

أن الله تعالى لا يرضى أن يُشرك معه أحد ، أن يُشرك ، أن هذا حرف مصدر ، ويُشرك فعل مضارع مغير الصيغة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، والمصدر هذا يُفسر هنا من مادة الشرك يعني من المصدر الذي اشتق منه هذا الفعل ، يُشْرك اشتق من ماذا ؟ من الإشراك ، والإشراك هذا مصدر أَشْرَكَ يُشْرِكُ إِشْرَاكًا ، فحينئذٍ نقول : أن الله لا يرضى إشراكًا ، فإشراكًا هذا نكرة وَقَعَ في سياق النفي فيعم ، يعني لا يرضى الشرك أكبره وأصغره ، ظاهره وخفيه ، كل نوع من أنواع الشرك قليلاً أو كثيًرا ، ظاهراً ، جليًّا أو خفيًّا مستترًا ، كله الرب جل وعلا لا يرضاه ، أخذناه من قوله : (أَنْ يُشْرَكَ) . فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، وهذا المصدر نكرة ، وقد وقع في سياق النفي ، (أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ) ، إذًا عرفنا أن الله لا يرضى إشراكًا .

والمراد بالشرك كما هو معلوم في اللغة : النصيب ، يقال : أَشْرَكَ زيدٌ عَمْرًا في ماله ، بمعنى أنه قد جعل له نصيبًا من ماله ، أو أشركه في عمله بمعنى أنه قد جعل له نصيبًا من عمله ، هذا في اللغة ، وكل اشتقاق لهذه المادة من شركاء ، وشريك ، وشَرِكَة فحينئذٍ يدور على النصيب ، وجعل النصيب للغير . وأما في الاصطلاح الشرعي والحقيقة الشرعية لأنه لفظ شرعي فحينئذٍ يكون له حقيقة شرعية ، نقول : الشرك أن تجعل لله ندًّا في الإلوهية أو في الربوبية أو في الأسماء والصفات . هذا الشرك بالمعنى الأعم لأن التوحيد والشرك نقيضان أليس كذلك ؟ كما أن الكفر والإيمان نقيضان ، فحينئذٍ يفسر الشرك بما يناقض أصل التوحيد .

ومعلوم أن التوحيد مشتق من وَحَّدَ يُوَحِّدُ تَوْحِيدًا ، والمراد به في اللغة الانفراد ، جاء زيد وحده يعني منفردًا ، وهذا التوحيد وهذا الانفراد واعتقاد الانفراد إنما يكون في القلب جَعْلُ اللهِ واحدًا في القلب كما ذكرناه سابقًا . إذًا الانفراد الذي يكون في القلب قد يكون متعلقه الربوبية ، وقد يكون متعلقه الإلوهية ، وقد يكون متعلقه الأسماء والصفات ، فحينئذٍ تأخذ الانفراد الذي يكون في القلب من حيث الاسم والمسمى ، ما تعلَّقت به ، فإن تعلق هذا الانفراد بالربوبية فهو توحيد الربوبية ، وإن تعلق هذا الانفراد اعتقادُ جعل الله واحدًا واعتقاد أنه واحد منفرد إن تعلق بالإلوهية فهو توحيد الإلوهية ، وإن تعلق بالأسماء والصفات فهو توحيد الأسماء والصفات . إذًا كلها داخلة في جنس واحد وهو اعتقاد الانفراد ، اعتقاد الانفراد في

ماذا ؟ إن كان في الربوبية فهو توحيد ربوبية بأفعال الله جل وعلا ، وإن كان في أفعال العباد فحينئذٍ هو توحيد الإلوهية ، إن كان فيما اختص به الرب جل وعلا من الأسماء والصفات فهو توحيد الأسماء والصفات ، أضداد هذه الأنواع الثلاثة ما هو ؟ الشرك ، وإما أن يكون أكبر وإما أن يكون أصغر ، فحينئذٍ الشرك نقول : أن تجعل لله ندًّا في الربوبية ، ألاَّ يعتقدَ أن الله جل وعلا منفرد بصفة الخلق ، بل سوَّى بينه وبين غيره ، فحينئذٍ نقول : قد جعل لله ندًّا في هذه الصفة ، فقد أشرك في توحيد الربوبية ، ألا يعتقد أن الله جل وعلا منفرد بالملك والرَّزق والتدبير ، فقد سوى أو شبه أو جعل لله نداً في هذه الصفات ، فحينئذٍ نقول : هذا ناقض لتوحيد الربوبية فقد أشرك في توحيد الربوبية ، أن يصرف شيئًا من العبادة - وهذا متعلقه فعل العبد - أن يصرف شيئًا من العبادة لغير الله فحينئذٍ نقول : قد جعل ذلك الغير ندًّا لله تعالى ، فوقع في شرك الإلوهية ، أن يصرف ما اختص به الرب جل وعلا من الأسماء والصفات لغير الله ، فحينئذٍ يكون قد سوى غير الله بالله جل وعلا فيما اختص به من الأسماء والصفات فقد وقع في شرك الأسماء والصفات .

إذًا الشرك بالمفهوم العام الشامل لأضداد أنواع التوحيد تقول : أن تجعل لله ندًّا في الربوبية ، أو في الإلوهية ، أو في الأسماء والصفات . وعليه فالشرك ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، كما أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

: - شرك في الربوبية ، وهو أن تجعل لله ندًّا في الخلق والملك والتدبير .

القسم الثاني : شرك في الإلوهية ، وهو أن تجعل لله ندًّا في العبادة ، وعرفه المصنف كما سيأتي : دعوة غيره معه جل وعلا . هذا شرك في الإلوهية .

الشرك الثالث : الشرك في الأسماء والصفات ، وهو أن تجعل لله ندًّا فيما يختص به من الأسماء والصفات .

هذه كلها قد تكون شركًا أكبر ، وقد تكون شركًا أصغر ، لأن الشرك ينقسم إلى قسمين : شرك أكبر ، وشرك أصغر . الشرك الأكبر يكون في الربوبية والشرك الأصغر كذلك يكون في الربوبية .

إذًا الشرك في الربوبية ينقسم إلى شرك أكبر وشرك أصغر . والشرك في الإلوهية ينقسم إلي شرك أكبر وشرك أصغر . وكذلك الشرك في الأسماء والصفات ينقسم إلى شرك أكبر ، وشرك أصغر .

هنا المصنف رحمه الله تعالى عنى نوعًا واحدًا من أنواع الشرك لأنَّ عموم البلوى في زمنه وفيما سبقه

وقع فيه ، وهو الشرك في الإلوهية ، ولذلك جعل الشرك أو جعل العبادة ظرفًا لهذا الشرك ، فقال : (أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ فِي عِبَادَتِهِ) . هذا خاص بماذا ؟ بالشرك في الإلوهية ، هل معنى ذلك أن الربوبية لا يقع فيها شرك ؟ الجواب : لا . هل لازم ذلك أن الشرك لا يقع في الأسماء والصفات ؟ الجواب : لا . لِمَا خصّ المصنف الشرك هنا في العبادة ؟ لأنه هو الذي كان في زمنه وعموم البلوى منذ أن بعث الله الرسل إلى أن تقوم الساعة في هذا النوع ، ولذلك قلّ من نازع في شرك الربوبية وتوحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات .

(أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ) ، (أَحَدٌ) هذه نكرة في سياق النفي فيعمّ كائنًا ما كان لا ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، لا جماد ولا حيوان ، لا صنم ولا شجر ولا جبل ولا شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار ، كل ما يمكن أن يقع أو يُصرف له شيء من العبادة فهو منفي بقوله : (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ) فأحد هنا نكرة في سياق النفي فيعمّ كل من كان يتصور أن يقع له أو يصرف له شيء من العبادة .

(أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ) . قال : (مَعَهُ) . وهل يُشرك دونه ؟ هل يتصور هذا ؟ (أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ) لأن من يعبد غير الله ، أو من يصرف شيئًا لغير الله إما أن يكون قد توجه بالعبادة لله جل وعلا ، يعني اعترف بكون الربّ معبودًا له فعبده ، وصرف شيئًا من العبادة لغيره .

إذًا له معبودان : الرب جل وعلا فقد اتخذه معبودًا ، والشريك الذي جعله مع الله جل وعلا . وقد يصرف العبادة لغير الله جل وعلا ويكون مُنكرًا لربوبية الرب جل وعلا ، وكونه إِلَهًا معبودًا ، فحينئذٍ نقول قوله : (أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ) . إذا كان ذلك الذي صرف العبادة لغير الله قد عبد الله تعالى واتخذه إلهًا معبودًا ولكنه وقع في الشرك بسبب صرف شيءٍ من العبادة لغيره جل وعلا ، الله سبحانه لا يرضاه ، فكيف إذا صرف العبادة كلها لغير الله جل وعلا ؟ من باب أولى وأحرى أن الله تعالى لا يرضاه ، ولكن لم يذكره المصنف لماذا ؟ لأن غالب المشركين إنما يتخذون آلهة مع الله ، وقلَّ أن يوجد من ينكر ربوبية الرب جل وعلا وكونه إِلَهًا معبودًا ، إلا ما ذكر من الماسونية الثانوية ، وأيضًا فرعون ، لكن كما ذكرناه سابقًا أنه كان من باب الاستكبار : ﴿ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات : 24] وأخبرنا العليم الخبير قال : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [النمل : 14] . إذًا استكبار ، ليس له حقيقة ، فلو سُلِّمَ جدلاً بوجوده نقول : المصنف هنا رحمه الله نفى رضا الرب جل وعلا عمن عبده من عباده سبحانه وعبد معه غيره ، فمن

باب أولى وأحرى أن من صرف العبادة كلها وأنكر كون الرب جل وعلا معبودًا أن الله تعالى لا يرضاه ، وهذا هو الملحد .

وقوله : (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ فِي) . (فِي) قلنا : هذه ظرفية (عِبَادَتِهِ) عَلّق الشرك هنا بالعبادة ، (فِي عِبَادَتِهِ) جار ومجرور متعلق بقوله : (يُشْرَكَ) . إذًا الشرك هنا خاص بالشرك في العبادة ، والعبادة مأخوذة من التذلل والخضوع ، يقال : طريق معبد . أي مذلل ، يعني وَطَّأَتْهُ الأقدام وذَلَّلَتْهُ بكثرة المشي عليه . وأما في الاصطلاح فلها نظران :

ينظر إلى العبادة من حيث كونها عبادة ، يعني بمعنى التعبد ، المعنى المصدري . حينئذٍ تفسر بالتذلل والخضوع لله بالطاعة ، نقول : هذا مُتَعَبِّدٌ لله بمعنى أنه متذلل لله تعالى بالخضوع والذل . وإما أن يُنظر إلى الآحاد والأفراد ، يعني أنواع العبادة ، وهذا ما يصدق عليها تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأنها : اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة . فهذا التعريف يصدق على المتعبَّد به يعني الذي تعبد لله عز وجل به ، ماذا تصنع ؟ ماذا تفعل ؟ الذل والخضوع هذا محله القلب ويظهر على البدن ، وأما المتعبَّد به فهو أفراد العبادة .

ولذلك العبادة توقيفية لأن مبناها على رضى الرب جل وعلا وحبه لهذا الفرد ، ورضا الرب وحبُّه غيب ، أليس كذلك ؟ إذا كان الرب جل وعلا يرضى عن هذا القول ، فإذا رَضِيَ عنه صار عبادة ، وإذا أحبه صار عبادة ، فحينئذٍ إذا أمر به نقول : قد رَضِيَ عن هذا القول وهذا العمل ولذلك أمر به فأحبه جل وعلا .

وحينئذٍ قال أهل العلم : العبادات توقيفية بمعنى أنها موقوفة على السماع ، والسماع إنما يكون من الوحيين ، يعني من الكتاب والسنة ، ولذلك لا تثبت العبادة لا بالعقل ولا بالهوى ولا بالقياس ، وأدلة إثبات العبادة في الجملة في الأصل : الكتاب والسنة والإجماع . وأما القياس فلا دخول له في باب العبادات في إثبات عبادة ، وأما في فهم عبادة يكون في أثناء العبادة ، هذا لا إشكال فيه أنه قد يكون بالقياس .

في عبادته عرفنا معنى العبادة هذه العبادة الأصل أنها مُسْتَحَقَّة لله جل وعلا ، إفراد الله جل وعلا بالعبادة معناه أن الرب سبحانه هو المألوه ، المعبود ، المستحق لأن يُفرد وحده جل وعلا بالعبادة دون ما سواه ، فإذا صرف العبادة كلها أو صرف شيئًا من العبادة لغير الله ، حينئذٍ نقول : قد أشرك مع الله .

فالدعاء عبادة ، فإذا دعا غير الله نقول : قد صرف العبادة لغير الله . الاستغاثة عبادة ، أليس كذلك

؟ والاستعانة عبادة فحينئذٍ نقول : إذا صرف هذه العبادة لغير الله فقد اتخذ مع الله شريكًا وقد وقع في الشرك الأكبر . قال حافظ حكمي :

وصرف بعضها لغير الله شرك وذاك أقبح المناهي

يعني العبادة صرف بعضها لغير الله جل وعلا فضلاً عن كلها شركٌ أكبر وهو أقبح المناهي .

(أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ فِي عِبَادَتِهِ ، لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) . هذا ليس داخلاً في قوله : (أَنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ) . (أَحَدٌ) هذا يشمل الْمَلَك ويشمل النبي والرّسل . نقول : هنا لماذا نصَّ المصنف رحمه الله على هذين النوعين ؟

نقول : هذان النوعان داخلان في قوله : (أَحَدٌ) ، ويشملهما النفي ، وهو أن الله تعالى لا يرضى أن يشرك معه أحد ، وفسرنا (أَحَدٌ) هنا بكائن من كان ، فيدخل فيه الملك المقرب والنبي المرسل ، لكن هذا من باب ضرب المثل ، لأن باب المعتقد باب الإيضاح ، وليس باب إجمال وإلغاز ، إنما يكون من باب الإيضاح لا بد من ذكر هذه المسائل لأن يقرأها العاميّ والعالم وطالب العلم ، حينئذٍ لا بد أن توضح المسائل على أصولها .

فقوله : (لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ) . يعني عنده جل وعلا ، (وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) نقول : هذا ضرب لمثلين هما أعظم الخلق عند الناس ، أعظم الخلق عند الناس الملائكة والرسل . الملائكة قال : (مَلَكٌ) هذا مأخوذ من الأَلُوكَة وهي الرسالة حينئذ يكون الْمَلَك ، المراد به الرسول أو المرسَل لأنه مأخوذ من الألوكة وهي الرسالة ، فالملك هو المرسَل ، والملائكة جنس خلقهم الله جل وعلا من نور ووَكَّلَ بهم أعمالهم ، وهؤلاء مطهرون منزهون مكرمون معظمون عند الخلق ، فإذا أراد من أراد الشفاعة ، أو أراد أن يتقرب إلى الله عز وجل ، وقاس الخالق على المخلوق بأنهم اتخذوا وسائط وشفعاء ، فحينئذٍ لا يتخذ من ؟ يتخذ ذلك الذي لا يملك لنفسه حولاً ولا قوة ؟ أم يتخذ هذا المعظم عنده في ظنه ؟ لا شك الثاني لأنه يتخذ هذا الْمُنَزَّه الْمُطَهّر وهو الْمَلَك . كذلك الرّسُل الذين اصطفاهم الله عز وجل فهم منزهون مطهرون عند الخلق ، فحينئذٍ إذا أراد أن يتوجه متوجه بشفاعةٍ ، أو جلب نفع أو دفع ضر ، فإنما يتخذ الرسل وسائط ، فإذا كان هذان

النوعان نُفِيَا عنهم الشرك مع الله جل وعلا ، لا يجوز أن يُصرف إليهم شيء من العبادة مهما كان ، فغيرهم من باب أولى وأحرى . إذًا هذا ضربٌ للمثل بالأعلى ليُنفَى صرف العبادة لمن دونهم من باب أولى وأحرى ، (لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ) مقرب هذا صفة للملك ، يعنى عنده جل وعلا . وهذا من غير جنسنا ، ليس من البشر الملائكة . (وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) وهذا من جنسنا .

(نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) هنا أخبر عن النبي بكونه مرسلاً ، وهل النبي مرسل ؟ نقول : نعم ، لا شك أن النبي مرسل ، لكن المراد بالإرسال هنا الإرسال العام ، فالرسول يصدق على النبي ولكن صدقه عليه بالمعنى الأعم ، لأن النبي مرسل والرسول مرسل ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج : 52] . ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ ﴾ فالرسول مرسل ، والنبي كذلك مرسل . فدلت هذه الآية مع قوله جل وعلا : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [البقرة : 213] . فالنبي إذًا مبعوث بالنذارة والبشارة ، ومبعوث بمعنى أنه مرسل .

إذًا النبي مرسل ، ولذلك اختلف أهل العلم هل الرسول هو النبي ، والنبي هو الرسول ؟ قولان : بعضهم من يرى الترادف بينهما ، والجمهور على التفريق ، واختلفوا في الفرق بينهما وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يجعل النبي من أُرسل إلى قوم موافقين ، والرسول من أرسل إلى قومٍ مخالفين ، بمعنى أنه جاء بشرع جديد ، والنبي جاء بشرع من قبله ، إنما أُرسل ليجدد الشريعة ويتمم الشريعة ، وأما الرسول فقد جاء بشرع ناسخ لما قبله . هكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، وبعضهم يرى أن الرسول هو النبي ، والنبي هو الرسول ، والجمهور على التفريق ولذلك قالوا : كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً ، لأن النبوة تثبت بالوحي ، سواء كان الوحي شريعة موافقة لمن سبق الرسول الذي سبق ، أو شريعة جديدة ، فأُوحي إليه ، حصلت النبوة ، ولذلك سيأتي أن النبي ﷺ نبيء باقرأ ، وأرسل بالمدثر .

(لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) نقول : ضرب المصنف مثالين لبيان نفي الشريك لله ، ولم يقصد الاستيعاب قطعًا هذا ، لم يقصد أن الشرك لا يكون شركًا إلا إذا صُرِفَت العبادة إلى هذين النوعين فقط ، وإذا صُرفت إلى الصنم ، والشجر ، والشمس ، والقمر فهو ليس بشرك ، لو [حُصِرَ المثالين في أو] (3)

---

(3) سبق .

حُصِرَ الشرك في هذين النوعين لصار صرف العبادة لغير هذين النوعين ليس شركًا ، وهذا فاسد ، ليس مراد المصنف هذا ، ولم يقصد الاستيعاب ، بل إذا لم يرض هذين النوعين وهم المقربون فغيرهما من باب أولى وأحرى .

إذًا الله جل وعلا (لا يَرْضَى أَنْ يُشْرَكَ مَعَهُ أَحَدٌ فِي عِبَادَتِهِ لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ) .

ما الدليل على أن الله تعالى لا يرضى الشرك ؟

قال :

(وَالدَّلِيلُ قَوْلُه تَعَالَى . (وَالدَّلِيلُ) يعني على أن الله لا يرضى الشرك (قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18]) ، (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ ﴾) ، هذا تأكيد ، المساجد جمع مسجد ، وللمفسرين في تفسير المساجد هنا قولان : قيل المساجد جمع مسجد والمراد به السجود أو أعضاء السجود ، وقيل : المساجد وعليه الجمهور بيوت الله جل وعلا التي تبنى للصلاة والذكر والاعتكاف والتلاوة ، ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ ﴾ نقول : المساجد جمع مسجد ، ويقصد به السجود أو أعضاء السجود ، أو المساجد التي هي ما بُنِيَ للصلاة والعبادة والتلاوة والاعتكاف ونحو ذلك ، ولذلك جاء في الحديث : « إن هذا المسجد لا يصلح لشيء من ذلك ، إنما بني لذكر الله تعالى وللصلاة » . كما جاء في حديث بول الأعرابي .

وأن المساجد لله إذا فسرت المساجد بأنها السجود أو أعضاء السجود فهو عبادة ، ولا شك ، فهو عبادة فلا يجوز أن يكون إلا لله جل وعلا ، ولذلك قال : (﴿ لِلَّهِ ﴾) . اللام هنا للاستحقاق ، وإذا فُسِّرَت المساجد ببيوت الله جل وعلا حينئذٍ نقول : بيوت الله يُفعل فيها أمران :

أولاً : دعاؤه جل وعلا .

وثانياً : التعبد له بأنواع العبادة .

(﴿ لِلَّهِ ﴾) نقول : اللام هنا للاستحقاق ، أو للاختصاص ، فهذه المساجد على التفسيرين مختصة بالله جل وعلا ، إذا كانت بمعنى السجود فلا إشكال ، وإن كانت بمعنى بيوت الله جل وعلا فحينئذٍ نقول : هذه بيوت الله فلا يفعل فيها إلا ما يُتَقَرَّبُ به إليه جل وعلا . فلا يحل لك أن تصرف ما يُفعل في بيوت الله لغير الله جل وعلا ، ولذلك لما أثبت أن المساجد لله مختصة لله بالمعبود الحق فحينئذٍ رتب عليه النفي ، فقال : ﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾ ، أو النهي قولان ، سواء كان بمعنى الـ (لا) هنا نافية ، أو ناهية ، والنفي أبلغ من النهي عند البيانيين ، لماذا ؟ لأن النهي يكون في المستقبل . لا تدعوا : في المستقبل ، والماضي ؟ ليس

داخلاً في الكلام ، لكن إذا قيل : ﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾ يعني لا تقع العبادة لا في زمن الماضي ، ولا في زمن المستقبل . فدل على العموم ، فالنفي يشمل الماضي ، والمستقبل ، وأما النهي فيشمل المستقبل فقط ، بأن يختص بالمستقبل ، ولا يدخل فيه الماضي ، ﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾ نقول : لا هذه ناهية على الصحيح ، وإذا كانت ناهية فإنها تفيد التحريم ، وإذا أفادت التحريم دلت على أن الله تعالى لا يرضى المنفي ، وما هو المنفي ؟ دعاء غير الله جل وعلا (﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) (لا) نقول : ناهية ، والنهي للتحريم - لأن هذا هو محل الشاهد - نقول : أن الله لا يرضى ، ما الدليل ؟ (﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾) . (لا) ناهية ، والنهي يقتضي التحريم ، وإذا حرَّم الله شيئًا دل على أنه لا يُحِبّه ولا يرضاه ، لأن الرب جل وعلا إما أن يأمر ، وإما أن ينهى ، فإذا أمر حينئذٍ القاعدة العامة عند أهل العلم أنه لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة ، وإذا نهى عن شيء لا ينهى إلا عن شيء ثبتت مفسدته خالصة أو راجحة .

وإذا أمر بشيء بما مصلحته خالصة أو راجحة دل على حبه له ورضاه ، وإذا نهى عن شيء سواء كانت المفسدة خالصة أو راجحة فحينئذٍ دل على أنه لا يحبه ولا يرضاه . فلما قال : (﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾) . تقول : هذا نهي ، والنهى يقتضى التحريم فدل على أن الله تعالى لا يرضى ، ولا يحب أن يشرك معه أحد في عبادته ، فهذا نهي عام لجميع الخلق .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ ﴾) تدعوا هذا مشتق من الدعاء ، والدعاء هنا إما أن يُفسر بالعبادة ، وإما أن يُفسر بأنه نوع وفرد من أفراد العبادة ، إما أن يفسر بالعبادة ، لأنه جاء في الحديث « الدعاء هو العبادة » . (﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) كأنه قال : فلا تعبدوا مع الله أحد ، وهذا لا إشكال فيه ، أن العبادة كلها لا يجوز صرفها ولا بعض أفرادها لغير الله جل وعلا ، هذا إذا فسر الدعاء بمعنى العبادة ، ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ [غافر : 60] ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي ﴾ أمر بالدعاء ، ثم قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ . هو الذي أمر به أولاً فدل على أن الدعاء هو العبادة ، وهذا لا إشكال فيه ، أن يُعَبّر بالدعاء عن العبادة ، لماذا ؟ لأن الدعاء نوعان عند أهل العلم :

- دعاء مسألة .
- ودعاء عبادة .

دعاء المسألة هو السؤال بياء التي للنداء : يا الله ، يا أرحم الراحمين ، اللهم اغفر لي ، اللهم ارحمني ،

اللهم أسألك الجنة ، هذا نقول : دعاء مسألة وهو ما صُدِّرَ بياء النداء .

ودعاء العبادة هو أفعال وأفراد التعبدات التي تكون بالذكر باللسان دون السؤال بياء الندائية ، أو بالعمل بالجوارح كالصلاة والصيام والحج ونحو ذلك .

ووجه السؤال هنا أن العبد إنما يفعل هذه التعبدات لله جل وعلا طالبًا مرضاته جل وعلا ، طالبًا ثوابه والأجر . ولذلك لو قيل له : لماذا تصلي ؟ لقال : أطلب رضا الرب جل وعلا ، إذًا حصل الدعاء ، فالأول دعاء بـ (ياء) الندائية ، وهذا هو الأصل في إطلاق الدعاء ، والثاني دعاء عبادة بمعنى أنه يتعبد لله جل وعلا بكل أفراد العبادة دون الأول دعاء المسألة ، ويكون قد رَجَى من هذه العبادة ثواب الرب جل وعلا وهذا سؤال لكن بالمقال ، لا باللسان .

إذًا الأول سؤال باللسان ، والثاني سؤال بالحال .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾) نقول : هذا نهي عام لجميع الخلق سواء كان دعاء مسألة أو دعاء عبادة ، أو فسرنا (﴿ تَدْعُوا ﴾) هنا بمعنى تعبد ولا إشكال ، لكن الجمهور والمفسرين على أن (﴿ تَدْعُوا ﴾) هنا بمعنى تعبد ، (﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ ﴾) وإذا كان دونه من باب أولى وأحرى . (﴿ أَحَداً ﴾) نكرة في سياق النهي أو النفي ، ومعلوم أن القاعدة عند الأصوليين واللغويين : أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام حينئذٍ تعمّ .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) كائنًا من كان ، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ، ولا صنم ، ولا حجر ، ولا شجر ، ولا كل ما يمكن أن يتصور توجه العبادة إليه ، حينئذٍ هو داخل في قوله : (﴿ أَحَداً ﴾) .

إذًا هذه المسألة أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يرضى أن يشرك معه في عبادته أحد بل هو وحده المستحق للعبادة ، والدليل ذلك ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، فنهى الله أن يدعو الإنسان مع الله أحدًا ، والله لا ينهى عن شيء إلا وهو لا يرضاه سبحانه لما ذكرناه سابقًا . وقد قال الله عز وجل : ﴿ إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر : 7] إذًا الله تعالى لا يرضى أن يُشرك معه أحد ، ولذلك جاء في الحديث أيضًا : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه » . ﴿ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة : 96] .

وأعلى الفسق هو الكفر بالله جل وعلا ، فالكفر والشرك لا يرضاه الله سبحانه وتعالى ، بل إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لمحاربة الكفر والشرك ، والقضاء عليهما ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال : 39] . وإذا كان الله لا يرضى بالكفر والشرك فإن الواجب على المؤمن أن لا يرضى بهما ، لأن المؤمن رضاه وغضبه تبع رضا الله وغضبه ، فيغضب لما يغضب الله ، ويرضى بما يرضاه الله عز وجل . وكذلك إذا كان الله لا يرضى بالكفر ولا بالشرك ، فإنه لا يليق بمؤمن أن يرضى بهما .

والشرك أمره خطير ، بل هو أعظم الذنوب على الإطلاق ، وأجهل الجهل ، وأظلم الظلم ، ولذلك جاء في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « ألا أخبركم بأكبر الكبائر » ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « الإشراك بالله » . وجاء في حديث ابن مسعود أنه قال للنبي ﷺ : أيّ الذنب أعظم عند الله ؟ قال : « أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك » .

إذًا أعظم الذنوب وأخطرها هو الشرك بالله جل وعلا ، ولذلك جاء في القرآن ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : 48] وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة : 72] وهذا فيه تهديد بيّن على هذا العمل ، وقال النبي ﷺ : « من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة ، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار » . رواه مسلم .

وأما ما يتعلق بأنواع الشرك وأكبره وأصغره وظاهره وخفيّه يأتي عند قول المصنف رحمه الله تعالى . (وأعظم ما نهى عنه الشرك ، وهو دعوة غيره معه .

سيأتي في الموضعين .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

//

//

//

✡ ✡ ✡

وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا　　　　كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

فلا زال الحديث في المقدمة الثانية ، وهي ما يتعلق بذكر ثلاث مسائل ، ذكر المصنف أنه يجب على كل مسلم ومسلمة تعلم ما فيهن والعمل بهن ، وذكرنا المسالة الأولى وهي ما تتعلق بتوحيد الربوبية ، والمسألة الثانية وهي ما تعلق بتوحيد الإلوهية ، وهذه المسألة الثالثة وهي تعلق بالولاء والبراء . والولاء والبراء هذا يعتبر من أصول الإيمان ، ولذلك جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله » . والولاء والبراء هو الحب والبغض وهو بمعنى الموالاة والمعادة ، يعني يقال الحب والبغض ويعبر عنه في الموالاة والمعاداة في الله جل وعلا .

قال رحمه الله : (الثَّالِثَةُ) . أي : المسألة الثالثة مما يجب العلم بهن والعمل بما يجب تعلمهن ، والعلم بهن ، قال : (أَنَّ مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ، وَوَحَّدَ اللَّهَ لَا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبٍ) وذكر الدليل .

(أَنَّ مَنْ أَطَاعَ) أن حرف توكيد ونصب ، وذكرنا أن علة التأكيد للمصنف في جميع الرسائل وإن كان قد يخاطب بها المسلم خالي الذهن إلا أنه لما ألف هذه الرسائل ، ألفها في زمن يختلف عن هذا الزمن الذي نقرؤها فيه ، حينئذٍ كان ثمَّ هناك من هو منكر أو متردد في التوحيد ، فكان يكتب كثيرًا ، وقد يؤكد بعض المسائل بحروف التوكيد وإن كانت لا تناسب الآن إلا أنه في وقته كانت في موضوعها . أن حرف توكيد ونصب . (مَنْ أَطَاعَ) ، (مَنْ) هذه شرطية ، وحينئذٍ الشرطية تعد من ألفاظ العموم عند الأصوليين ، وهنا يعمّ ، فتعم كل مكلّف ، كل من أطاع الرسول ﷺ من الجنّ والإنس ، وهل هو مرسل إلى الملائكة أو لا ؟ هذا على خلاف عند أهل العلم .

أن كل (مَنْ أَطَاعَ) أخذنا لفظة كل من قوله : (مَنْ) . لأنها شرطية وهى تعتبر من ألفاظ العموم فتعم كل مكلف . و(مَنْ أَطَاعَ) هذا فعل ماض (أَطَاعَ) مأخوذ من الطاعة ، وسبق أن الطاعة هي موافقة أمر الشرع بفعل المأمور واجتناب المحظور هذا هو الطاعة . وهذا يكون على جهة الاختيار . موافقة أمر الشرع لامتثال أو فعل المأمور به ، واجتناب المنهي عنه . (مَنْ أَطَاعَ) الطاعة ضد المعصية كما سبق بيانه في موضعه ، والمعصية هى مخالفة الأمر اختيارًا أي عمدًا ، وأما من لم يكن متعمدًا ، فهذا هو المتأول والمجتهد .

(أَنَّ مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ﷺ) والمراد به محمد بن عبد الله ﷺ ، فـ (أل) هذه للعهد الذهني ، لأنه يخاطب أمة محمد ﷺ سواء كانت أمة الإجابة أو أمة الدعوة . أمة الإجابة هم من آمنوا وصَدَّقُوا وأَقَرُّوا بالنبي ﷺ وعملوا بما جاء به من شرع ونحوه .

وأمة الدعوة تعمُّ كل من أرسل إليهم النبي ﷺ قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ [الأعراف : 158] . سواء كانوا كافرين أم مؤمنين . فإن آمنوا وصدقوا حينئذٍ صاروا من أمة الدعوة والإجابة ، وإن أبوا وعاندوا فحينئذٍ هم من أمة الدعوة لا من أمة الإجابة ففرق بين النوعين .

فالرسول هنا المراد به الرسول محمد بن عبد الله ﷺ ، فـ (أل) حينئذٍ تكون للعهد الذهني الذي يكون بين المتكلِّم والمخاطَب وهى التى عُهِدَ مصحوبها بين المتكلم والمخاطب ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة : 40] ، ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً ﴾ [طه : 12] هذا معلوم بين المخاطَب والمتكلِّم .

(أَنَّ مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ) فيما أمر ، واجتنب ما نهى عنه وزجر ، وهذا هو مفهوم شهادة أن محمدًا رسول الله ، تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه وزجر ، وألا يعبد الله إلا بما

شرع ، فحينئذٍ حصلت الطاعة لرسول الله ﷺ ، وهنا لم يذكر طاعة الله عز وجل لأنه عَبّرَ عنها بقوله : توحيد الله .

ثم هذه الطاعة - طاعة الرسول- مقتضية لطاعة الله جلّ وعلا ، فمن أطاع الرسول ﷺ فقد أطاع الله ، ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : 80] . جاء النص القرآني هكذا لأنها متضمنة ، لأن النبي ﷺ ليس هو من حيث هو مصدرًا للتشريع ، أليس كذلك ؟ ليس هو بالمشرع ، وإنما هو مُبلغ ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ [الشورى : 48] ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة : 67] . فحينئذٍ النبي ﷺ واسطة في معرفة الشرع الذي أراده الله عز وجل من الخلق .

إذًا طاعة الرسول ﷺ ليست لذاتها ، بل هي طاعة لله عز وجل ، وإنما يطاع النبي ﷺ طاعة لله ، بل ويحب عليه الصلاة والسلام تبعًا لمحبة الله جل وعلا .

(أَنَّ مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ) فيما أمر واجتنب ما عنه نهى وزجر ، (وَوَحَّدَ اللَّهَ) هذا جاء بالشق الأول من الشهادتين ، ومقتضى شهادة أن لا إله إلا الله هو توحيد الله جل وعلا بالعبادة ، ولذلك قال : (وَوَحَّدَ اللَّهَ) . وإن كان مراد المصنف هنا كعادته أنه يقصد بالتوحيد توحيد الألوهية ، لأنه هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأقوامهم ، وأما ما عداه فهو داخل . ولذلك لو عُمِّمَ اللفظ هنا (وَوَحَّدَ اللَّهَ) في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته فلا إشكال ، بل هو الأصل أن من وحد الله فحينئذٍ لا بد وأن يكون قد وحده في ربوبيته ووحده في ألوهيته ووحده في أسمائه وصفاته ، وهذه أنواع التوحيد الثلاثة وكلها متلازمة ، لا يمكن ولا يتصور أن يوجد التوحيد الذي أمر الله به إلا باجتماعها الثلاثة على وجهها الشرعي بمعني على مفهومها الشرعي وليس على مفهوم أهواء الناس وعقول الناس ، لأن هذه حقائق شرعية ، فتُفسر حينئذٍ من الشرع لأن مفهوم التوحيد قد وقع فيه نزاع كبير في أمة محمد ﷺ ، والعهدة والمرجع يكون على فهم السلف رضي الله تعالى عنهم .

إذًا (وَوَحَّدَ اللَّهَ) إن خصصناه بتوحيد الألوهية وهو ظاهر كلام المصنف حينئذٍ (وَوَحَّدَ اللَّهَ) أي أفرده بالعبادة ، لأنه هو الذي وقع فيه الخصومة بين الرسل وأممهم ، ولذلك سيأتي (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ ، وَهُوَ : إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) مع كون الرب جل وعلا أمر بأنواع التوحيد الثلاثة ، والرسل إنما جاءت بأنواع التوحيد الثلاثة ، وإذا قيل بأن الخصومة بين الرسل وأقوامهم في توحيد الألوهية ، لا يلزم منه أنهم لم يبلغوا أقوامهم توحيد الربوبية وما يتعلق به ، ولا توحيد الأسماء والصفات وما يتعلق به ، لا ،

ليس هذا المراد ، المراد أن من بُعِثَ فيهم الرسل أقروا بتوحيد الربوبية فحصل الاتفاق بين الطرفين فجاء من قبيل التكميل والإتمام ، وكذلك توحيد الأسماء والصفات وقع فيه الاتفاق بين الطرفين ، بين الرسل وأقوامهم وما حصل فيه نوع من خلل ، فهذا جاء به الرسل بتكميله وتتميمه ، وأما توحيد الألوهية إفراد الله بالعبادة ، هنا محل النزاع ، وهنا وقعت الخصومة كما حكى الله تعالى عنهم : ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً ﴾ [ص : 5] . حينئذٍ لم يؤمنوا ولم يصدقوا الرسل في هذا التوحيد ، ولذلك عُلِّقَ الحكم به الذي أُنْزِلَت به الكتب وأرسل به الرسل توحيد الألوهية ، ليس هو فحسب بل التوحيد بأنواعه الثلاثة ، تنبهوا لهذا .

(وَوَحَّدَ اللَّهَ) أي أفرده بالعبادة ، إذًا أطاع الرسول ﷺ ووحد الله فحينئذٍ من مقتضيات هذه الطاعة ولوازم هذه الطاعة أن يحب التوحيد ويحب أهل التوحيد ، ويُبغض الشرك ويُبغض أهل الشرك ، ولذلك رتب على هذه المقدمة الحكم الشرعي الذي ذكره .

(مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ، وَوَحَّدَ اللَّهَ لا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ) لماذا لا يجوز ؟ لأن من مقتضيات التوحيد البراءة من الشرك وأهله ، ولذلك الإسلام كما سيأتي تعريفه الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله ، لا يُسمَّى مسلمًا حتى يتبرأ من الشرك وأهله ، لا يكون مؤمنًا حتى يتبرأ من الشرك وأهله لأنه داخل في مفهوم الإسلام . الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله .

إذًا من مقتضيات هذه الطاعة وهذا التوحيد أن يوالِيَ أهل التوحيد ، ويحب التوحيد ، ويحب أهل التوحيد ، وأن يبغض الشرك ، ويبغض أهل الشرك ، ويعادي أهل الشرك ، ويحاد أهل الشرك .

حينئذٍ صار هذا الحكم من لوازم الشهادتين ، (لا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ) نفي الجواز المراد به نفي الإباحة ، يعني لا يباح له ، وبعضهم قد يُعبر عن التحريم بقوله : لا يجوز له ، يعني يحرم عليه ، لا يجوز له أي لا يباح له ، والأُولى أَولى أن يكون لا يجوز يعني يحرم عليه ، وأما لا يجوز بمعنى لا يباح له ، قد يمنع منه على وجه الكراهة . الشيء إذا لم يكن مباحًا يعني صار منهيًّا عنه ، وهذا عام يشمل المنهي عنه على جهة التحريم ، أو على جهة الكراهة التنزيهية ، فالأَولى أن يفسر لا يجوز هنا يحرم عليه .

(لا يَجُوزُ لَهُ) الضمير هنا يعود على المطيع الموحد ، لا يجوز للمطيع للرسول ﷺ ، الموحد لله جل وعلا (مُوَالاةُ) مُفَاعَلَة ، والمراد بها أن تتخذ الكافر وليًّا ، لا يجوز له موالاته يعني لا يجوز له أن يتخذ الكافر وليًّا ، لأن الموالاة مُفَاعَلَة من المحبة ، هذا في أصلها مأخوذة من الوَلاية ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : 44] . أي : المحبة والنصرة لله جل وعلا الحق .

إذًا المراد بالموالاة المودة والنصرة لله الحق ، لماذا ؟ لأن أصل الموالاة هي المحبة ، فحينئذ يكون أصلها ومحلها ومستقرها هو القلب ، ثم تنبعث على الجوارح كما هو الأصل في الإيمان . إذًا أصلها القلب ، وهو محبة الشرك ، ومحبة أهل الشرك . وقال بعضهم : الموالاة أصلها أن تتخذ الكافر وليًّا ، وأصلها في القلب وهى محبة الشرك أو محبة أهل الشرك لماذا ؟ لأن أصل الدين وهو الدخول في لا إله إلا الله ، هذا يلزم منه ومن أصوله أن يحب هذه الكلمة ، وهى كلمة التوحيد ، وأن يحب ما دلت عليه كلمة التوحيد ، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة ، ويحب أهل التوحيد هذا أصل من أصول الدين ، ويبغض الشرك المناقض لهذه الكلمة ، ويبغض أهل الشرك الذين يناقضون أهل التوحيد وجودًا وعدمًا ، ويبغض أهل الشرك . فحينئذٍ من والى الكافرين فقد ترك واجبًا من واجبات الإيمان ، واستحق أن ينفى عنه الإيمان . ومن ترك موالاة المؤمنين فقد ترك واجبًا من واجبات الإيمان فاستحق أن ينفى عنه الإيمان ، يعني من والى الكافرين فقد ترك واجبًا من واجبات لا إله إلا الله ، وهو بغض المشركين ، ومن ترك موالاة المؤمنين فقد ترك واجبًا من واجبات الإيمان ولا إله إلا الله ، فحينئذٍ يكون آثماً على التفصيل الذي سيأتي ، ويكون قد ترك واجبًا ويصح نفي الإيمان عنه ، لأن النصوص جاءت نافية للإيمان عنه كما سيأتي في الآية .

(لا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ) عرفنا أن المراد بالموالاة المحبة والمودة والمصادقة والمتابعة والموافقة ، كل ما يُقرب إلى الشرك والمشركين فهو داخل في الموالاة إلا ما جاء استثناؤه من جهة الشرع ، ولذلك قال بعضهم : الموالاة مأخوذة في الأصل من وَلِيَ الشيء إذا قرب منه ، والقرب قد يكون بالقلب وهذا هو الأصل ، وقد يكون بالقول ، وقد يكون باللسان ، والمنهي عنه الموالاة مطلقًا سواء كانت بالقلب أو ما يتبعه من قول اللسان وعمل الجوارح .

(لا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) مولاة من ؟ محبة من ؟ من حادَّ الله ورسوله ، والمراد به الكافر ، لأنه هو الذي يصدق عليه أنه قد حادّ الله ورسوله ولا يشمل المؤمن العاصي لا يقال فيه أنه محاد لله ورسوله ، لماذا ؟ لأن أهل العلم قالوا : حاد هذا مأخوذ من الحد أو من الحديد ، يعنى مشتق من ماذا ؟ من الحدّ أو الحديد ، وأصل المحادّة في اللغة أن تكون في جانب ومقابلك في جانب آخر ، فهي مأخوذة من الحدّ وهو كون الإنسان في مكان منفصل به عن الآخر ، فالكفار في حدّ الكفر والشيطان ، والمؤمنون في حدّ الإيمان والرب جل وعلا ، فحينئذٍ حصلت المفاصلة ، أن يكون الكفار في حدّ في نوع ، فى صفة ، وهذه الصفة هي الكفر وولاؤهم للشيطان ، وهذه مباينة من كل وجه لما عليه المؤمنون لأنهم في حدّ

الرب جل وعلا وموالاتهم للرب جل وعلا ، أليس كذلك ؟ فحينئذٍ نقول : مأخوذ من الحدّ وهو الفصل . وقيل : مشتق من الحديد ، فحادّ مأخوذ من الحديد ، كناية عن آلة الحرب ، ليس بين الكفار والمؤمنين إلا الحديد أي الحرب ، فالكفار الذين ليس بيننا وبينهم إلا الحديد هم المرادون بهذا التعبير وهو من حادّ الله ورسوله .

حينئذٍ (مَنْ حَادَّ) المراد به من عادى وخالف وجانب الله ورسوله ﷺ ، وهذا لا يصدق إلا على الكفار ، سواء كانوا أصليين أو مرتدين ، وعلى المنافقين نفاقًا اعتقاديًّا ، فهم ثلاثة أنواع : كفار أصليون ، ومرتدون ، والمنافقون نفاقًا اعتقاديًّا . ومن عداهم فلا يصدق عليه هذا التعبير ، لأن المسلم ولو كان عاصياً والمؤمن ولو كان عاصياً فإنه في حدّ الله جل وعلا ، لم يخرج من دائرة الإسلام ومعه أصل المحبة ، ومعه أصل النُّصرة وموالاة المؤمنين .

(لا يَجُوزُ لَهُ مُوَالاةُ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبٍ) هذا داخل في قوله : (مُوَالاةُ مَنْ) ، (مَنْ) هذا اسم موصول يعم سواء كان بعيدًا أو قريبًا ، بعيدًا يعني في النسب أو في الأرض ، أو قريبًا في النسب أو في الأرض . حينئذٍ كل من حادّ الله ولو كان أقرب قريب ولو كان الوالد أو الولد أو الأم أو الأخت ، فحينئذٍ نقول : هذه الإخوة منفية لوجود المحادة لله ولرسوله ﷺ ، فحينئذٍ تنتفي المحبة وتنتفي النصرة لهؤلاء المحادين لله ورسوله ، لماذا ؟ لكونهم في جانب وأنت في جانب آخر ، ولا يمكن أن يجتمع المؤمن مع الكافر ، ولو كان أقرب قريب الوالد والولد فلا تجوز موالاته ، يعني ولو كان أقرب قريب هذا من باب التنبيه والتأكيد ، وإلا هو داخل في قوله : (مُوَالاةُ مَنْ) يعني الذين حادوا الله ورسوله ولو كان هذا المحاد أقرب قريب ، يعني والد أو ولد فلا تجوز حينئذٍ موالاته .

إذًا هذه المسألة كما ذكرنا أنها من أصول الإيمان لا تجوز موالاة الكافرين مطلقًا ، هذا عنوانها ، الولاء والبراء ، الموالاة والمعاداة ، ما الدليل ؟ قال : (وَالدَّلِيلُ - على ما ذكر - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ ﴾ [المجادلة : 22]) .

(﴿ لَا تَجِدُ ﴾) بضم الدال ، ولا نافية ، وهذا نفي لا نهي ، ومن أين أُخِذَ النهي ونحن نقول قوله : لا يجوز ، يحرم ، والتحريم فرد من أفراد النهي ، فكيف أخذنا النهي ؟ نقول : هنا المراد النهي ، وعُبِّرَ بالنفي عن النهي لكونه أبلغ في لسان العرب . إذا قيل : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . هذا نفي وهو أبلغ من النهي ، كأنه قال : لا تصلوا إلا بفاتحة الكتاب . يستدل من يرى وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة

بقوله : « لا صلاة » . حينئذٍ نقول : ما وجه الاستدلال ؟ وجه الاستدلال كون هذا نفيًّا ، والنفي يتضمن النهي ، بمعنى أنه لا صلاة موجودة فالنفي حينئذٍ يكون للوجود أصلاً أو للحقيقة الشرعية ، فالصلاة المعتبرة شرعًا لا توجد إلا بفاتحة الكتاب ، فدل على ماذا ؟ على أن الفاتحة لا بد منها في الصلاة حتى تعتبر صلاة شرعية موجودة . هنا قال : (﴿ لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ ﴾) . يعني هذه صفاتهم ، يوادون الكفار ، لا تجد مؤمنين بالله واليوم الآخر من صفتهم أنهم يوادُّون يحبون ويصادقون الكافرين ، لماذا ؟ لأنه لا يجتمع الإيمان مع الموادّة ، لا يجتمعان ، لا يجتمع الإيمان سواء أصل الإيمان أو كماله الواجب ، لا يجتمع مع الموادة لمن حاد الله ورسوله ، وهذا النفي هنا كقوله هناك : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : 31] . إذًا المتابعة علامة وجود المحبة ، فإذا لم توجد المتابعة كليًّا انتفت المحبة من أصلها ، وإذا وُجِدَت المتابعة مع نقص دل على النقص في المحبة ، لا تجتمع قومًا يؤمنون من صفتهم يوادّون ، لا تجتمع الموادة مع الإيمان ، فإذا انتفت أو وُجدت الموادة على كمالها ، انتفى أصل الإيمان ، وإذا وجدت في الجملة في بعض أحوالها ، قد تجتمع مع أصل الإيمان ، أليس كذلك ؟ فحينئذٍ نقول : هذا مرتب على صفةٍ متى ما وجدت تلك الصفة حينئذٍ وجد الجواب ، وإلا انتفت بانتفائها كليًّا ، أو انتفى كمالها بانتفاء كمال ما رُتِّبَ عليه .

حينئذٍ نقول : الإيمان لا يجتمع مع الموادة للكفار من حاد الله ورسوله ، هل المراد أن الإيمان لا يجتمع مع الموادة أصلاً ؟ أم التمام بالتمام والنقص بالنقص ؟ التمام بالتمام والنقص بالنقص ، ولذلك قال ابن الجوزي في تفسيره عند هذه الآية ، قال : (وهذه الآية قد بيَّنَت أن مودة الكفار تقدح في صحة الإيمان ، وأن من كان مؤمنًا لم يوالِ كافرًا وإن كان أباه أو ابنه أو أحدًا من عشيرته) . لا يجتمعان أبدًا .

(﴿ لَا تَجِدُ قومًا ﴾) إذًا عرفنا ﴿ تَجِدُ ﴾ أنه فعل مضارع مرفوع ، ورفعه ضمة ظاهرة ، و﴿ لَا ﴾ هذه تعتبر نافية وهي أبلغ من النهي ، لماذا ؟ لأن النهي يكون في المستقبل ، والنفي يكون في جميع الأزمنة في أي وقت من الأوقات ، (﴿ لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾) في أي وقت من أوقات حياتهم يوادون من حادّ الله ورسوله ، حينئذٍ جميع الأوقات التي يَصْرِفُ فيها المؤمنون أعمالهم ، لا تجد فيها موادة للكفار ، الماضي ، والحال ، والمستقبل ، وأما إذا قيل : لا تقم في المستقبل ، والماضي مسكوت عنه ، حينئذٍ صار النفي أبلغَ من النهي ويستدل به على النهي .

(﴿ لَا تَجِدُ ﴾) يا محمد ، الخطاب لمن ؟ للنبي ﷺ ، وسبق أن الخطاب الموجه للنبي ﷺ يعمّ سائر الأمة :

وما به قد خوطب النبي تعميمه في المذهب السني

أليس كذلك ؟

وما به قد خوطب النبي تعميمه في المذهب السني

إلا بدليل ، فما جاء من قول للنبي ﷺ فهو عام لكل الأمة ، فإن فعل خلافه فيُعْتَبَرُ صارفًا له ، ولا نقول القول عام للأمة أو خاص بالأمة ، وفعله خاص به ، بل ما جاء من قول وفعل فهو شامل له ولأمته ﷺ ، إلا ما دل دليل على أنه خاص به ، فحينئذٍ يحمل عليه ، ولذلك أجمع أهل العلم على أنه لا يقال بالخصوصية إلا بدليل شرعي منفصل . إنك تواصل ، قال : « إني لست مثلكم » . نهاهم عن الوصال وواصل ، هذا صار من خصوصيته . ﴿ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : 50] . هذا خاص بالني ﷺ وما عداه فلا ، يعني إذا لم يرد فيه نص خاص فلا يحمل على الخصوصية ، ولذلك كثير من الفقهاء قد يحملون بعض النصوص خاص بالنبي ﷺ ، هذا قول وهذا فعل الشوكاني هكذا في ((نيل الأوطار)) ، من أوله إلى آخره ، إذا تعارض قول مع فعل قال : هذا قول عام لأمته ، والفعل خاص به فلا تعارض ، وهذا خطأ ليس بصواب . يأتي معنا كثير في الدرس إن شاء الله .

(﴿ لَا تَجِدُ ﴾) يا محمد ، هذا خطاب للنبي ﷺ فيعم سائر الأمة . (﴿ قَوْماً ﴾) نكرة في سياق النفي ، ومعلوم أن النكرة في سياق النفي تعمّ ، وهنا (﴿ قَوْماً ﴾) هذا اسم جمع لا واحد له في لفظه ، يصدق على النساء والرجال ، هذا في لسان العرب ، تقول : جاء قوم . لا يفسر فقط بالرجال ، وإنما يشمل أيضًا النساء

(﴿ قَوْماً ﴾) قلنا : عام ، يعمّ ماذا ؟ ما وجه العموم ؟ إذا قلنا : اللفظ نفسه يشمل الذكور والإناث ، فما هو وجه العموم ، نقول : نكرة في سياق النفي ؟ ما وجه العموم ؟

(﴿ قَوْماً ﴾) سواء كانوا أبعدين أم أقربين ، هنا وجه العموم ، لأن القوم يصدق على من ؟ على الأقربين ، إذا كان عندك مجموع ثلاثة فأكثر من إخوتك تقول : جاء القوم ، والمراد بهم إخوتك ، إذًا قوم أقربون . وتقول : جاء القوم ، وهم أبعدون من مشارق الأرض ومغاربها ، فحينئذٍ (﴿ قَوْماً ﴾) نقول : نكرة في سياق النفي فيعم . وجه العموم لا نقول : الذكور والإناث لأن اللفظ يشملهم ، وإنما نقول : يعم الأبعدين والأقربين ، فيشمل الجميع ، ولذلك نص على ذلك لأن وجهه يعني يحتمل ، نص قال : (وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبٍ) ، من هذه الجهة ، ومع التصريح بـ (﴿ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ ﴾) فهو داخل

(﴿ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ ﴾ داخل في قوله : (﴿ قَوْماً ﴾) لكن من جهة المفهوم لا من جهة المنطوق ، ولذلك احتاج إلى التنصيص فيه . ولذلك آيات التوحيد وكلام أهل العلم في التوحيد يكون من أوضح الواضحات ، هذا هو الأصل أن يكون من أوضح الواضحات ، ولذلك نص ابن القيم رحمه الله أن آيات الصفات ليست من قبيل المحكم فحسب بل من أحكم المحكم ، لأن البعض يرى أنها من المتشابهات كما هو قول الأشاعرة ونحوهم ، نقول : لا ، ليست من قبيل المتشابهات وإنما هي من المحكمات ، بل من أحكم المحكمات واضحة وبينة ، لذلك لم يتنازع أحد من الصحابة في مفهوم آية واحدة ، يسمعون ﴿ وَاللَّهُ سَمِيعٌ ﴾ [البقرة : 224] فأثبتوا صفة السمع ، والله سميع بصير لم يختلفوا أليس كذلك ؟ دل على ماذا ؟ على أن فهومهم متحدة متفقة ، وهذا يدل على أن الظاهر هو المراد .

(﴿ قَوْماً ﴾) عرفنا أنه نكرة في سياق النفي فتعمّ الأقربين والأبعدين .

(﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾) هذا من صفتهم ، من أتى بالإيمان وهو : اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح والأركان . ومن الإيمان : الإيمان باليوم الآخر ولكنه نص عليه لأهميته ، ولأن آثاره التي تكون في ترتب ترك الأعمال الظاهرة واضحة من هذا الركن ، والركن الخامس من أركان الإيمان : الإيمان باليوم الآخر . له آثار ينزجر العبد إذا سمع الإيمان باليوم الآخر ، فيتذكر أنه لم يخلق في هذه الدنيا عبثًا وأنه سيبعث ويحاسب إن خيرًا فخير ، وإن شرًّا فشرّ ، ولذلك يذكر مقرونًا بالإيمان لأنه داع وزاجر ، داعٍ إلى فعل المأمورات ، وزاجر عن ترك المنهيات ، وإلا يرد السؤال : (﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾) أليس

الإيمان باليوم الآخر داخلاً في مفهوم يؤمنون بالله ؟ نقول : بلى ، هو داخل ، ولكنه لما له من أثر في النفس ، يُقرن به في المسائل العظام التي تحتاج إلى زاجر ينزجر بها العبد عن الكف عن المحرمات .

إذًا صفاتهم (﴿ قَوْماً ﴾) صفاتهم (﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ ﴾ لا تجدهم يا محمد (﴿ يُوَادُّونَ ﴾) أي يحبون ويصادقون ويتابعون ويوافقون (﴿ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾) وهم من عادى الله ورسوله ، وهم الكافرون وشاقُّوا الله ورسوله ، وخالفوا أمرهما (﴿ وَلَوْ كَانُوا ﴾) الذين حادوا الله ورسوله ، (﴿ آبَاءهُمْ ﴾) ، (﴿ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ ﴾) قلنا : هذا داخل في قوله : (﴿ قَوْماً ﴾) . ولكن نص عليه الرب جل وعلا ليكون الدليل أوضح في نفي الموادة عن المشرك ، ولو كان هذا المشرك أباك ، قال : (﴿ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ ﴾) هذه إشارة إلى الأصول وهم آباؤهم وإن علوا ، (﴿ أَوْ أَبْنَاءهُمْ ﴾) هذا إشارة إلى الفروع وإن نزلوا ، (﴿ أَوْ إِخْوَانَهُمْ ﴾) وهذا المقصود به إشارة إلى الأعوان لأن النصرة تحصل بالأعوان ، (﴿ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾) والعشيرة هم أقاربه الذين يتَكَثَّرُ بهم . إذًا

(﴿وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾) ولو كان أقرب قريب ، عبَّر المصنف رحمه الله عن هذا المدلول بقوله : (وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبٍ) .

إذًا من حادّ الله ورسوله لا تجوز موالاته مطلقًا (وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبٍ) .

(﴿ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾) أولئك المذكورون بما سبق من عدم موادتهم لمن حاد الله ورسوله ما جزاؤهم ؟ قال : ﴿ أُوْلَئِكَ ﴾ الموصوفون بما ذُكِرَ ، يعني الذين لا يوادّون من حاد الله ورسوله ، هذا عمل ، وعمل عظيم وهو البراءة من الشرك وأهله ، ما جزاؤهم ما ثوابهم ؟ قال : لهم جزاء وثواب في الدنيا وفى الآخرة ، في الدنيا (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾) ، كتب كاف تاء باء ، وسبق أن الْكَتْب يدور حول مادة الجمع والضّمّ ، والمراد به هنا (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾) أي جمع الإيمان في قلوبهم وثبته في قلوبهم وجعله راسخًا ثابتًا . (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾) ، قال الطبري رحمه الله : (أي قضى لقلوبهم بالإيمان) . (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾) جعل الطبري رحمه الله (﴿ فِي ﴾) بمعنى اللام ، قال : قضى لقلوبهم بالإيمان ، ففي بمعنى اللام ، وقيل : بمعنى على ، على قلوبهم كقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : 71] . وجذع نخل يصلبه عليه أو فيه ؟ عليه ، إذًا ﴿ فِي ﴾ بمعنى على ، (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾) أي على قلوبهم . وقيل : بل الآية على ظاهرها ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ بمعنى أن العذاب شديد يؤدي بهم إلى أنهم يكونون ملاصقين للجذوع وهذا فيه كناية ومجاز .

(﴿ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾) أي أثبت في قلوبهم الإيمان بعد جمعه وجعله راسخًا ثابتًا .

(﴿ وَأَيَّدَهُم ﴾) هذا الجزاء الثاني في الدنيا ، (﴿ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾) أيدهم أي قواهم بروح منه ، قال الطبري رحمه الله : (قواهم ببرهان منه ونورٍ وهدى) . يعني بالتوفيق والسداد والاستقامة على شرع ربنا جل وعلا ، هذه تكون النتيجة في الدنيا . أيدهم أي قواهم (﴿ بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾) فسرها ابن عباس وكذلك الحسن بنصرٍ ، بروح منه أي بنصر ، وقيل : الإيمان . قاله السُّدّي ، وقيل : القرآن . قاله الربيع ، وقيل : الرحمة . قاله مقاتل ، وقيل : جبريل عليه السلام . ذكره الماوردي ولا بأس أن يكون اللفظ عامًّا للجميع . فكل لفظ احتمل معانٍ ، وهذا المعنى صحيح لا بد أن يكون صحيحًا فحينئذٍ يحمل اللفظ على كل المعاني ، هذا الأصل فيه .

(﴿ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾) هذا أين ؟ في الآخرة ، في الدنيا (﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ﴾) ، (﴿ وَأَيَّدَهُم ﴾) ، (﴿ وَيُدْخِلُهُمْ ﴾) يسكنهم في الآخرة جنات عديدة ، جمع جنة ، والمراد بها البساتين ، جنات لا جنة واحدة ، بل هي جنات تجري من تحتها الأنهار ، يعني من تحت أشجارها ، ومساكنها ، المياه في الأنهار ، فهو مجاز مرسل ، (﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾) الأنهار تجري ، النهر في لغة العرب هو اسم للأرض الشق نفسه كالبحر ، البحر الأصل أنه ليس اسمًا للماء في لغة العرب وإنما هو اسم للمكان ، وكذلك النهر ، يقال : نَهَرٌ ، ونَهْرٌ ، أما الماء الذي يجري في النهر فيُسمى نهرًا مجازًا ، والذي يجري هو الماء في النهر لا النهر نفسه . (﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾) يعني تجري من تحت أشجارها ومساكنها المياه في الأنهار ، فهو مجاز مرسل . لا بأس . (﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾) والمجاز في القرآن إذا لم يترتب عليه معتقد لا بأس به .

(﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾) يعني ماكثين فيها ، هذا فيه تثبيت للنعمة ، أدخلهم هذه نعمة ، والنعمة تكون نعمة ثُمَّ ثَمَّ نعمة أخرى ، وهي تمامها وبقاؤها واستمرارها ، أليس كذلك ، قد يعطى الإنسان في أول حياته نعمة أن يكون من طلاب العلم مثلاً ، ثم هل يستمر أو لا يستمر . يختلفون أو لا يختلفون ؟ يختلفون ، من استمر في الطلب والتحصيل حتى بَرَّزَ وبَرَزَ ومات على ذلك هذا تثبيت للنعمة ، أُعْطِيَ النعمة ثم تحتاج إلى شكر ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم : 7] من يحتاج إلى تثبيت النعمة ، ولذلك هذا ينتبه إليه طالب العلم قد يؤتى همة ، قد يعطى درس ، قد يعطى حفظ ، قد يعطى فهم ، قد يعطى مكتبة ، لكن كلها قد تزول ، فيحتاج سؤال أن يثبت الله هذه النعمة .

هنا قال : (﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾) يعني ماكثين ، والخلود في لسان العرب يُطلق بمعنى المكث الطويل ، ولذلك جاء في آية القتل : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا ﴾ [النساء : 93] . لا يدل على الخلود الأبدي . لذلك فسر خالدًا فيها ماكثًا فيها مكثًا طويلاً ، وهذا لا يلزم منه التأبيد . (﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾) ماكثين . وهذا فيه تثبيت للنعمة .

(﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾) هذا هو الثالث ، (﴿ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾) هذا هو الرابع ، رضي الله عنهم بطاعتهم إياه في الدنيا ، ورضوا عنه في الآخرة بإدخاله إياهم الجنة ، فحصل التراضي وحصل الرضا من الجهتين ، من جهة الرب جل وعلا وهو أعظم ، ومن جهة المؤمنين وهو أدنى . قال ابن كثير رحمه الله - في الجمع بين الصفتين (﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾) قال : (وفيه سر بديع وهو أنهم لما أسخطوا الأقارب والعشائر في الله عوضهم الله بالرضا عنهم وأرضاهم عنه بما أعطاهم من النعيم المقيم والفوز العظيم والفضل العميم) الجزاء من جنس العمل .

(﴿ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾) ، (﴿ أُوْلَئِكَ ﴾) من هم ؟ الموصوفون بما ذكر ، (﴿ حِزْبُ اللَّهِ ﴾) أي جند الله وأولياؤه ، يعني (﴿ حِزْبُ اللَّهِ ﴾) هم أصحاب حزب ، لأن الأصل في الحزب التجمع ، فقد تحزبوا واجتمعوا لكن على الحق على التوحيد ، أولئك حزب الله أي جند الله وأولياؤه ، والإضافة هنا إضافة تشريف تفيد الاختصاص والتكريم والإجلال لفعلهم ، نسبهم إلى نفسه جل وعلا تشريفًا لهم ، لما فعلوا تلك الأمور العظيمة من تبرؤهم من آبائهم المشركين وأبنائهم ونحو ذلك ، حينئذٍ أضافهم الرب جل وعلا إلى نفسه ، (﴿ حِزْبُ اللَّهِ ﴾) ، (﴿ أَلَا ﴾) حرف تنبيه وتوكيد ، (﴿ إِنَّ ﴾) هذا حرف نصب وتوكيد ، (﴿ حِزْبُ اللَّهِ ﴾) جند الله وأولياؤه ، هنا إضافة اختصاص لسعادة الدارين ، (﴿ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾) هذا حصر ، (﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ ﴾) ، حزب هذا اسم إن ، المفلحون هذا خبرها ، ووقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ووجد في الأصل لإفادة التوكيد ، زيد هو العالم . أي لا غيره ، (﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾) أي لا غيرهم ، فيُنْفَى الفلاح عن غير حزب الله ، ويُثْبت ويُحصر في حزب الله جل وعلا .

(﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾) هم الباقون ، المنجحون بإدراكهم ما طلبوا والتمسوا بتعبهم في الدنيا وطاعتهم ربهم جل وعلا . ولذلك قيل : مفلحون هذا مأخوذ من الفلاح وهو الفوز ، وهذه الكلمة

قيل : أجمع كلمة للخير في لسان العرب ، أجمع كلمة هي أفلح ، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ أجمع كلمة في لسان العرب للخير بحذافيره ، هي كلمة الفلاح وهى حصول المطلوب ، والأمن من المرهوب .

إذًا هذه الآية دلت على تحريم الموالاة ، والموالاة كما عرفنا أن المراد بها المحبة والنصرة ، والطاعة والمتابعة والموافقة لمن حاد الله ورسوله ﷺ ، لكنها تعتبر عند أهل العلم اسمًا عامًّا ، الموالاة ، المحبة ، هذا اسم عام ، ثم يدخل تحتها نوعان لأنه ليس كل موالاة تعتبر مخرجة للمرء من الدين ، بل فيه تفصيل .

بعض الموالاة قد يخرج به المرء من الملة ، يكفر يرتد ، وبعضها يكون قد ارتكب محرمًا ومعصية وكبيرة من الكبائر لكنه يبقى مؤمنًا فاسقًا ، مسلمًا عاصيًا ، ولا يخرج به من الملة ، فنقول تنقسم الموالاة إلى قسمين :

القسم الأول : الموالاة الكبرى أو الموالاة المطلقة ، أو التولِّي . هذا النوع هو الذي دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : 51] . فهذا ما يسمى بكفر التولي وضابطه أو يشتمل على أمور :

أولاً : محبة الكفار والمشركين لدينهم . يعني لأجل الدين ، وهذا لا شك أنه مخرج من الملة ، لأن من أحب دينًا غير دين الإسلام فقد رضيه ، وكيف يرضى عن دين قد كَفَّرَ الله أهله وأصحابه ، فنقول : هذا فيه مشاقة ومنازعة لله جل وعلا : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : 51] . هذا قيل في شأن اليهود والنصارى ، وجاء في حديث أبي مالك الأشجعي عند مسلم : « من قال : لا إله إلا الله . وكفر بما يُعبد من دون الله فقد حرم ماله ودمه وحسابه على الله » . ، « من قال لا إله إلا الله وكفر » . هذا شرط في صحة قول لا إله الله « وكفر بما يعبد من دون الله » . يعني كفر بعبادة غير الله ، ويلزم منها الكفر بأهل تلك العبادة ، ولذلك ﴿ إِنَّا بُرَآء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الممتحنة : 4] قدم هنا البراءة من المشركين على البراءة من الكفر ، لأن الكفر كفر لا يدعوك إلى أن تكفر بالله ، لكن الذي يتلبس بالكفر وإذا كان داعية إلى كفره ، حينئذٍ هو الذي يُخْشَى منه ، وهو الذي يخاف منه على العباد ، حينئذٍ قوله : « وكفر بما يعبدون من دون الله » . هذا شرط ، فإن وجد الشرط حرم ماله ودمه وحسابه على الله ، ولنا الظاهر ، فإن انتفى الشرط فلم يحرم ماله ولا دمه ، وحينئذٍ حكمه القتل في الدنيا ، فدلَّ على ماذا ؟ على أن من أحب الشرك وأهل الشرك لأجل دينهم ، هذا لم يكفر بما عُبِدَ من دون الله فانتفى عنه التوحيد من أصله فهو مرتد كافر .

ثانيًا : - كفر التولّي يشمل الرضا بكفرهم ، إذا رَضِيَ كفرهم فقد شاركهم فيما هم عليه من الدين ، وإذا شاركهم أخذ حكمهم فهم كفار مثلهم .

ثالثًا : عدم تكفيرهم مطلقًا سواء كانوا اليهود أو النصارى أو المجوس أو الشيوعيين أو العلمانيين أو القوميين ، كلهم داخل فيه ، فمن لم يكفر فحينئذٍ نقول : قد كفر . [وعدم تكفيرهم] .

الرابع : تصحيح مذهبهم ، [هم على حق] [4] ، كيف هم على حقّ والله عز وجل يقول ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : 17] .

خامسًا : الشك في كفرهم . من شك في كفرهم فهو كافر مرتد عن الإسلام .

سادسًا : مدح دينهم .

إذًا هذه كلها تشترك في محبة الشرك وأهل الشرك لدينهم ، كل من أحب الشرك وأهل الشرك لأجل دينه فحينئذٍ يترتب عليه مدحهم ، يترتب عليه عدم تكفيرهم ، يترتب عليه تصحيح مذهبهم ، وعدم الشك في كفرهم ، أو عدم تكفيرهم ، فحينئذٍ نقول : هذه كلها مترتبة على ماذا ؟ على وجود المحبة للشرك وأهل الشرك ، هذا نقول : يُسمى بالموالاة المطلقة ، والموالاة الكبرى ، أو يسميه البعض بالمظاهرة ، مظاهرة المشركين .

النوع الثاني : الموالاة الصغرى ، صغرى باعتبار الأولى ، وإلا فهي في نفسها أكبر الكبائر ، ليست هي صغيرة ، وإنما باعتبار ماذا ؟ المخرج من الملة ، وهو كل ما يؤدي إلى مصادقتهم وتوقيرهم واحترامهم وتعظيمهم ، وله صور تختلف من زمان إلى زمان ، ومن مكان إلى مكان ، كل ما يتعامل به مع الكفار ويكون فيه تمجيد وتعظيم وفيه توقير لهم ، فحينئذٍ نقول : هذا داخل في الموالاة الصغرى ، وهو محرم لأنه يُعتبر معصية ، ولذلك أنكر عمر بن الخطاب على أبي موسى الأشعري لما جعل له كاتبًا نصرانيًّا لأنه وثق فيه ، وإذا وَثِقَ فيه فقد اتخذه وليًّا ، وتلا عمر على أبي موسى قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة : 51] . فكل من قرَّبَ المشركين ، أو وثق فيهم ، أو عاملهم معاملة إجلال وتعظيم ، حينئذٍ نقول : قد اتخذهم أولياء من دون المؤمنين .

---

[4] أي يكون هذا مذهبهم .

إذًا نقول : الموالاة تنقسم إلى قسمين موالاة مكفرة مخرجة من الدين ، وهو ما يسمى بكفر التولي ، وهو ما يكون ضابطه أنه يُحب الشرك وأهل الشرك لأجل دينهم . وما عدا ذلك فالأصل أنه من الموالاة الصغرى ، وهذه تعتبر محرمة .

استدلوا على أنه ليس كل موالاة تعتبر مخرجة من الملة بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة : 1] . هذه صدر سورة الممتحنة . قال ابن كثير رحمه الله تعالى : كان سبب نزول صدر هذه السورة الكريمة قصة حاطب بن بلتعة ، وذلك أن حاطبًا هذا كان رجلاً من المهاجرين وكان من أهل بدر أيضًا ، وكان له بمكة أولاد ومال ولم يكن من قريش أنفسهم بل كان حليفًا لعثمان ، فلما عزم رسول الله ﷺ على فتح مكة لما نقض أهلها العهد ، فأمر النبي ﷺ المسلمين بالتجهيز لغزوهم ، وقال ﷺ : « اللهم عمِّ عليهم خبرنا » . فعمد حاطب فكتب كتابًا وبعثه مع امرأة من قريش إلى أهل مكة يُعلمهم بما عزم عليه رسول الله ﷺ من غزوهم ليتخذ بذلك عندهم يدًا ، إذًا ليست محبة لهم ولا لدينهم وإنما ليتخذ عندهم يدًا ، فأطلع الله على ذلك رسول الله ﷺ استجابة لدعائه فبعث في أَثَرِ المرأة فأخذ الكتاب منها .

فالنبي ﷺ - كما جاء في بعض الروايات- سأل حاطبًا ما حملك على ما صنعتَ ؟ سأل عن القصد كما قيل . قال حاطب : والله ما بي إلا أن أكون مؤمنًا بالله ورسوله ﷺ ، أردت أن تكون لي عند القوم يدٌ يدفع الله بها عن أهلي ومالي . فقال ﷺ : « صدق ، لا تقولوا له إلا خيرًا » .

وهنا ناداه الله عز وجل هو وغيره باسم الإيمان ، فأثبت الإيمان مع أنه قال : (﴿ لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾) . وهنا قال : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [الممتحنة : 1] . وناداهم باسم الإيمان . هل هناك إشكال ؟

إذًا ليس كل موالاة تعتبر ماذا ؟ تعتبر كفرًا مخرجًا من الملة ، فناداهم باسم الإيمان مع إثبات وجود الموالاة ، أثبت الله أنه حصل ممن ناداهم باسم الإيمان ، اتخاذ المشركين والكفار أولياء بإلقاء المودة إليهم ، وهذه كما ذكرنا نزلت في قصة حاطب وسأله النبي ﷺ : « ما حملك على هذا » ؟ استفسر هل هو حب لهم ولدينهم ونصرة لهم لدينهم ؟ قال : لا ، إنما أراد أن تكون له يد ، حينئذٍ نقول : هذا يعتبر من الموالاة الصغرى ، لأنه إن قصد ظهور الكفار على المسلمين يكون نفاقًا وكفرًا . ولذلك عمر قال : دعني أضرب عنق هذا المنافق في الظاهر ، ولكن لما سأله النبي ﷺ ما حملك على ذلك ؟ أجاب بما سمعتم .

فمن الآية نأخذ أن إلقاء المودة للكافر لا يسلب اسم الإيمان ، لأن الله ناداهم باسم الإيمان مع إثبات أنهم ألقوا بالمودة .

يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : وموالاة الكفار تكون بمناصرتهم ومعاونتهم على ما هم عليه من الكفر والضلال ، وموادتهم تكون بفعل الأسباب التى تكون بها مودتهم ، فتجده يوادهم ، أي يطلب مودتهم بكل طريقة ، وهذا لا شك ينافي الإيمان كله أو كماله ، ينافي الإيمان كله يعني من أصله وهو كفر التولي ، أو كماله مع إثبات أصله .

إذًا الشيخ يرى أنه ليس كل موالاة تكون مخرجة من الملة ، لذلك قال : لا شك أنه يُنافي الإيمان كله أو كماله ، فالواجب على المؤمن معاداة من حاد الله ورسوله ولو كان أقرب قريب ، وبغضه والبعد عنه ولو كان هذا لا يمنع نصيحته ودعوته للحق ، بل قال بعضهم : أن المعاملة ، فرق بين الموالاة والمعاملة ، المعاملة مع الكفار سواء كانوا يهودًا ونصارى أو غيرهم هذا ليس بمحرم وليس من جنس الموالاة ، لأن التعامل معهم في الاقتصاد والتعامل معهم في مسائل الأمور الدنيوية هذا لا يشمله النهي عن موالاة الكفار وتحريم ذلك ، بل يكون مستثنى ، وقد عامل النبي ﷺ اليهود وأكل مع اليهودي ، وزار أبا طالب وحاول معه لما في ذلك من ترتب مصلحة الدعوة ونحو ذلك .

إذًا هذه حصيلة المسألة الثالثة وهى الولاء والبراء أو المعاداة والموالاة .

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

قال المصنف رحمه الله تعالى : (اعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِطَاعَتِهِ أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ، وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ ، وَخَلَقَهُمْ لَهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56] ، وَمَعْنَى ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ يُوَحِّدُونِ) .

هذا شروع من المصنف رحمه الله تعالى لنا ذكرنا أنه قدَّم ثلاث مقدمات لهذا الكتاب . المقدمة الأولى في بيان المسائل الأربع ، ثم المقدمة الثانية في بيان المسائل الثلاث ، ثم شرع في بيان مقدمة تبين تقرير التوحيد ، وهو توحيد الإلوهية ، وأنه هو ملة إبراهيم عليه السلام أبو الأنبياء .

قال رحمه الله : (اِعْلَمْ) . هذه كسابقتها من الكلمات التي يُشار بها للتنبيه ، وأن ما بعدها ينبغي الاهتمام به ، فكلما جاءت هذه الكلمة دل على أن ما بعدها جدير بالاهتمام ، وهذا لا شك فيه أن التوحيد الذي

هو ملة إبراهيم عبادة الله جل وعلا بالإخلاص ، أنها مما ينبغي العناية بها والتكثيف على معرفة حقيقتها ، وشروطها ، ونحو ذلك .

(اِعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِطَاعَتِهِ) هذه كما هو عادة المؤلف رحمه الله تعالى يتلطف مع طالب العلم القارئ أو السامع ويدعو له بالفتح في العلم ، لأن العلم - كما سبق بيانه مرارًا - من الهداية ، وهداية الله جل وعلا كما تكون هداية الدلالة ، وهذه عامة تكون في شأن الرسل والعلماء والصالحين ونحوهم ، وهداية التوفيق وهذه خاصة بالرب جل وعلا لا يَشْرَكُهُ فيها غيره سبحانه وتعالى ، حتى الأنبياء ، حتى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم . والعلم الذي هو وحي من عند الرب جل وعلا يحتاج العبد أن يكون مع الرب سبحانه وتعالى حتى يُشرح له قلبه وصدره وأن يكون العلم نافعًا ، لأن العلم إن لم يكن ثَمَّ توفيق من الرب جل وعلا ، وأن يكون معه إخلاص ، وصدق وهمة في العمل بما تعلم طالب العلم ، فحينئذٍ يكون حجة عليه لا له ، والقرآن حجة لك أو عليك ، القرآن وما في معناه من السنة ، فالمقصود أن العلم حجة لك أو عليك ، وأصل العلم الخشية كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى . لذلك يقرن المصنف كعادته بالدعاء لطالب العلم لأن يوفقه الله جل وعلا لأنه كما ذكرنا أن العلم إذا كان نظريًّا فقط حسب لا يتوجه طالب العلم بالعمل حينئذٍ لا يكون العلمَ النافع ، ليس كل علم ولو كان حفظًا لكتاب الله ، ولو كان حفظًا لسنة النبي ﷺ ، إن لم يكن معه انشراح قلب بالعمل بما تعلم فلن يكون نافعًا .

فليس النظر في نفس المحفوظ في نفس حلقات العلم وفي نفس المتكلم ونحو ذلك ، لا ، المراد أن هذا العلم هل أثمر أم لا ؟ ولذلك قال الله جل وعلا : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : 28] . ولذلك قال أهل العلم : الفرق بين الخوف خوف الرب جل وعلا وخشيته أن الخشية خوف مقرون بعلم . وهذا من صفات أهل العلم ، خوف مقرون بعلم ، لأن الخوف الذي هو الذعر والانفعال من أمر مرهوب ، هذا إن كان معه علم وكان أثر علم حينئذٍ صار خشية وإلا فهو خوف .

(أَرْشَدَكَ لِطَاعَتِهِ) ، (أَرْشَدَكَ) هذا مأخوذ من الرشاد ، والرشاد عند أهل العلم الذي هو الرشد ضد الغيّ ، فيفسر بضده ، فسره الشيخ هنا رحمه الله بالاستقامة على طريق الحق ، ضد الغي ، والغي هو الضلال : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ ﴾ [لقمان : 30] وضد الحق الباطل ، وضد الرشاد الغيّ .

فحينئذٍ (أَرْشَدَكَ اللَّهُ) أي هداك إلى الرشد ووفقك إليه ، والرشد هو الاستقامة على طريق الحق ولذلك وصف به في قوله جل وعلا : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ [الحجرات : 7] . يعني من حبب إليه الإيمان والعمل الصالح وكُرِّهَ إليه الكفر والفسوق فهو من الراشدين وهذا هو معنى الاستقامة على طريق الحق .

(أَرْشَدَكَ اللَّهُ) أي هداك إلى الرشد ووفقك إليه ودلَّك عليه ، قلنا : مأخوذ من الرشاد وهو ضد الغواية .

(لِطَاعَتِهِ) اللام هنا بمعنى إلى ، فهما يتناوبان ، إلى تأتي بمعنى اللام ، واللام تأتي بمعنى إلى ، وهنا اللام بمعنى إلى ، (لِطَاعَتِهِ) أي أرشدك الله إلى طاعته ، والطاعة كما سبق أنها أعم من القربة ، والقربة والطاعة بينهما فرق عن بعض أهل العلم ، وبعض العلماء يُسَوِّى بينهما ، والذي عليه الحنابلة في كتبهم الأصول التفريق بين الطاعة والقربة ، فامتثال الأمر واجتناب النهي إن كان مقرونًا بنية التقرب والزلفى إلى الله جل وعلا فهي قربة وطاعة ، وإن خلا عن النية فهو طاعة ، هذا فيما لا يُشترط فيه النية ، قد يكون الشيء طاعة ولا يُسمى قربة ، كالنفقة على الزوجات ونحو ذلك ، هذا يُسمى طاعة لأنه أطاع ربه وامتثل أمره ، لكنه لا يُسمى قربة إلا إذا نوى التقرب إلى الله جل وعلا بامتثال هذا الواجب .

والطاعة : موافقة أمر الشرع بفعل المأمور وترك المحظور . فموافقة أمر الشرع يعني الامتثال ، أن يمتثل أمر الشرع ، سواء كان أمر إيجاب أو أمر استحباب ، بفعل المأمور واجتناب المحظور سواء كان المحظور من جهة الكراهة والتنزيه أو من جهة التحريم الصريح ، حينئذ الطاعة تشمل الواجبات وتشمل المستحبات وتشمل أيضًا المكروهات والمحرمات ، فهي عامة .

(اعْلَمْ) ماذا ؟ قال : (اعْلَمْ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِطَاعَتِهِ أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ) . (أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ) هذا اسم أن ، و (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) هذا بدل ، أو عطف بيان من الحنيفية ، (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر أن ، أن الحنيفية عبادة الله وحده مخلصًا له الدين ، أن ملة إبراهيم عبادة الله مخلصًا له الدين . إذًا أن نقول : هذا حرف توكيد ونصب ، والحنيفية تقول : اسم أن ، وملة إبراهيم ملة بالنصب هذا بدل ، أو عطف بيان من قوله الحنيفية ، وبدل المنصوب منصوب ، (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ) أن حرف نصب ومصدر ، وتعبد فعل مضارع منصوب بأن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره ، أن وما

دخلت عليه في تأويل مصدر ، هذا المصدر يكون في محل رفع خبر لأن ، أن الحنيفية ملة إبراهيم عبادة الله - هذا هو المصدر عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادة .

(أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ) ، (الْحَنِيفِيَّةَ) بالياء هذه تسمى ياء النسبة ، والمراد به المصدر الصناعيّ الذي اشتهر عند المتأخرين ، أنه يُزاد على الكلمة سواء كانت مفردة أو جمعًا يزاد عليها ياء النسبة ، ثم تختم بالتاء تاء المصدر ، هكذا تُسمى عند المتأخرين ، وهو مصدر مُوَلَّد يقال : الحنيفية ، كما يقال في العصر هذا قومية ونحو ذلك . (الْحَنِيفِيَّةَ) هذه نسبة إلى الحنيف ، والحنيف فَعِيل هذا ، مأخوذ من الْحَنَف ، وأصله في لسان العرب الميل ، الحنف أصله في لسان العرب يُستعمل بمعنى الميل ، يقال : فلان في رجليه حَنَفٌ أي ميل ، وهنا تفسر - إذا عرفنا أن أصلها الميل - فنقول : الحنيفية التي هي ملة إبراهيم تُفسر بالميل عن الشرك قاصدًا التوحيد ، فالحنيف هو المائل إلى التوحيد مع الثبات عليه ، مع الثبات عليه إشارة إلى المعنى الذي اختاره ابن القيم رحمه الله تعالى ، أن الحنيف يأتي بمعنى المستقيم ، الاستقامة ترادف الحنيف عند ابن القيم رحمه الله تعالى ، وبعضهم يجعله معنى مجازيًّا . فليس المراد بالحنيفية هي الميل عن الشرك إلى التوحيد فحسب ، وإنما الميل عن الشرك إلى التوحيد مع الثبات عليه .

حينئذٍ نقول : الحنيف في تفسيره قولان ، إذا اعتبرنا قول ابن القيم رحمه الله تعالى مستقلٌ براسه ، فالحنيف بمعنى الميل ، المائل ، والحنيف بمعنى المستقيم المستمسك بالإسلام المقبل على الله جل وعلا المعرض عن كل ما سواه . حينئذٍ يمكن أن يجتمع هذان المعنيان ، الميل مع الثبات والاستقامة في معنى واحد . فيقال الحنيفية هي : الميل عن الشرك إلى التوحيد مع الثبات عليه والاستقامة عليه ، ولا بأس بهذا المعنى .

(أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) ، (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) الإضافة هنا للاختصاص لأنها إضافة لامية ، أي ملة لإبراهيم ، غلام زيد ، غلامٌ لزيد ، فالإضافة تكون على معنى اللام ، واللام تأتي بمعنى الاختصاص ، وبمعنى الاستحقاق ، وبمعنى الْمِلْك ، وهنا تفسر بالاختصاص . (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) أضيفت إلى إبراهيم عليه السلام دون غيره لأن إبراهيم عليه السلام هو خليل الرحمن كما قال الله عز وجل : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [النساء : 125] . وأيضًا إبراهيم عليه السلام أبو الأنبياء يعني أب لأقوام الأنبياء ، وأيضًا من أولي العزم ، وقد تكرر ذكر منهجه في مواضع كثيرة للاقتداء به . وأيضًا هو لفظ القرآن لأنه جاء في مواضع أن ينسب هذا التوحيد إلى ملة إبراهيم : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [

البقرة : 135] يعني بل أتبع ملة إبراهيم ، وملة هذا مفعول به لفعل محذوف أتبع ملة إبراهيم ، ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل : 120] لم يكن من المشركين لا بذاته ولا بقوله ولا بقصده ولا بعمله ، ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران : 95] إذًا نقول : نسبت هذه الملة وهي التوحيد الخالص عبادة الله جل وعلا بالإخلاص ، نسبت في القرآن إلى ملة إبراهيم ، فحينئذٍ موافقة للفظ القرآن ، الأولى أن يعبر عنها بما عُبر به في القرآن .

أيضًا يقال : أن المصنف هنا عبر بملة إبراهيم يعني بعد موافقته للقرآن لأن النبي ﷺ والشيخ وغيرهم من أمة محمد ﷺ ، أن النبي عليه الصلاة والسلام جاء إلى أقوام وطوائف متعددة ، كل منهم يدعي أنه على ملة إبراهيم ، فقريش تنتسب إلى ملة إبراهيم وتَدَّعِي أنها أولى به ، وكذلك اليهود والنصارى كل منهم يَدَّعِي أنه على ملة إبراهيم ، وليس على التوحيد . ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [آل عمران : 65] . ثم قال سبحانه بعد ذلك : ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرَانِيّاً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : 67، 68] . وهذا النبي أي محمد ﷺ . إذًا كل منهم يَدَّعِي أنه على ملة إبراهيم ، فحينئذٍ إذا بُيِّن التوحيد الخالص وهو عبادة الله عز وجل وأن هذه العبادة الخالصة هي ملة إبراهيم التي ادعاها اليهود ، وادعاها النصارى ، وادعتها قريش ، حينئذٍ حصل التباين ، وحصلت المفاصلة بين المعنيين ، المعنى الشركي الذي عليه اليهود والنصارى والمشركون ، والمعنى التوحيدي الذي جاء به محمد ﷺ . فحينئذٍ بعث النبي ﷺ مجددًا لهذه الملة ، ملة إبراهيم . الملة : قال أهل العلم بمعنى الدين ، هذا من جهة الاصطلاح ، وإلا في اللغة قيل بعضهم : أنها مأخوذة من الْمَلَلِ وهو التكرار والمعاودة ، يقال : الطريق مليل إذا تكرر سلوكه ، ومنه الملل الذي يعتري النفس بسبب تكرار الشيء عليها . إذًا سميت مِلّة لأن إبراهيم عليه السلام كان يكرر منهجه وطريقته في الدعوة إلى توحيد الرب جل وعلا .

وأما المراد بها في الشرع فهي الطريقة والشِّرْعَة والنِّحْلَة بمعنى الدين ، ملة إبراهيم أي دين إبراهيم عليه السلام ، وهو ما شرعه الله على ألسنة رسله . إذًا الملة هي الشِّرْعَة ، يقال : مِلّة فلان كذا أي نِحْلته وشِرْعَته ، إذًا ثَمَّ فرق بين الحنيفية والملة ، الحنيفية قلنا : هذه مأخوذة من الحنف وهو الميل أو الاستقامة ، والملة المراد بها الشِّرْعَة والطريقة والمنهج والنِّحْلة . حينئذٍ من حيث اللغة ثَمَّ فرق بين الحنيفية والملة ، ومن حيث

الشرع لا ، ليس بينهما فرق ، فالحنيفية هي الدين ، والدين هو الحنيفية ، كل منهما يفسر بالآخر . إذًا ما شرعه الله على ألسنة رسله يُسمى مِلَّة ويُسَمَّى حنيفية ويُسمّى إسلامًا بالمعنى العام . الذي ذكرناه فيما سبق .

(أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) أي ملة لإبراهيم عليه السلام ، لأنه أبو الأنبياء كما ذكرنا ، وهو لف القرآن ، ولأن النبي ﷺ بعث إلى أقوام كل منهم يدَّعِي أنه متبع لإبراهيم عليه السلام وأنه على ملة إبراهيم عليه السلام .

هذه الملة أراد أن يفسرها المصنف رحمه الله تعالى فبيَّنَهَا بقوله : (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) . إذًا خلاصتها ملة إبراهيم عليه السلام هي عبادة الله تعالى بالإخلاص ، جمعت أمرين :

- عبادة مع إخلاص . وعدم العبادة يكون مناقضًا لملة إبراهيم . وعبادة الله مع عدم الإخلاص وصرف بعض العبادة لغير الله نقول لم يتبع ملة إبراهيم . إذًا كل من اليهود والنصارى والمشركين لم يتبعوا ملة إبراهيم ، منهم من لم يعبد الله أصلاً فخالف الملة في أصلها ، ومنهم من عبد الله ولكنه شرَّك معه غيره فحينئذٍ خالف الملة أيضًا في أصلها . هذه الملة قال الله جل وعلا عنها ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة : 130] ، ﴿ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ أي أهلكها وخسرها .

(أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ) ذكرنا (أن) هذه حرف نصب ومصدر ، و(تَعْبُدَ) هذا منصوب بها ، (تَعْبُدَ اللَّهَ) أي عبادة الله ، وعبادة هذا هو المصدر الثالث الذي يأتي من الفعل عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَةً ، التصريف الثالث - كما هو مشهور في كتب الصرفيين - أن المصدر بأن يكون ثالثًا في تصريف الفعل ، ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وخَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا ونحو ذلك ، وهنا عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَة .

والعبادة لغة : الذل والخضوع ، تفسر في اللغة بالذل والخضوع ، يقال : طريق معبد إذا وطأته الأقدام فهو مذلل ومهيأ لسلوك الناس عليه . قال الجوهري رحمه الله : أصل العبودية - يعني في لسان العرب - تدور على معنى واحد لا ثاني له ، أصل العبودية : الخضوع والذل ، إذًا هذا معناها في اللغة ، تأتي بمعنى الذي والخضوع ، كل اشتقاقات هذه الكلمة من عَبْدٍ وعِبَادة وتَعَبُّد وعُبُودِيّة ومَعْبُودِيّة ، ونحو ذلك ، كلها تدور على معنى واحد وهو أصل الذل والخضوع . أما في الشرع فذكرنا أن عبادة هذا مصدر ، ومعلوم أن المعنى المصدري قد يُطلق ويراد به معناه ، وقد يُستعمل في غير معناه ، وجاء في الشرع بهذا وذاك ، استعمل عبادة وهو مصدر مرادًا به المعنى المصدري ، واستعمل عبادة ومرادًا به المعنى الاسمي ، ولذلك اختلفت

عبارة أهل العلم في تعريف العبادة بناءً على مراعاة المعنى المصدري أو مراعاة للمعنى الاسمي ، ولذلك قال بعضهم : العبادة تطلق مصدرًا ويعنى بها التعبد ، هذا هو المعنى المصدري التعبد ، وهو فعل العابد ، ففعل العابد يُسَمَّي عبادة . وتطلق اسمًا ويُعنى بها المتعبَّد به ، فالمتعبَّد به كالصلاة نفسها ، نقول : هذه عبادة . وفعل العبادة نفسها فعل الصلاة وهو التَّعَبّد هذا يُسَمَّى عِبادة ، فبعضهم نظر إلى التعبد وعرّف العبادة ، وبعضهم نظر إلى الصلاة والزكاة والصيام وعَرَّفَ العبادة .

إذًا قد تعرَّف العبادة بالمعنى المصدري ، وهو فعل العابد ، وقد تعرَّف بالمعنى الاسمي وهو ما تستعمل فيه تلك العبادة فيما يُتعبد به لله جل وعلا . فعلى المعنى الأول المعنى المصدري قالوا : العبادة : هي التعبد ، هذا هو المعنى المصدري ، والتعبد هو غاية الحب وغاية الذل .

جمع بينهما الذل والحب ، وغاية الذل أي تمامه ، وغاية الحب أي تمامه ، ولذلك نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على أن أصل الذل لا يكفي في التعبد ، بل لا بد من تمامه وكماله وبلوغ غايته ، وأن أصل الحب لا يكفي بل لا بد من تمامه وبلوغه غايته . وقيل : العبادة : التعبد الحب مع الخضوع والذّل .

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى في العبادة : (هي عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف . لماذا ؟ قال مُعَلِّلاً - ابن كثير رحمه الله - : لأن الحب الكامل مع الذل التام يتضمن طاعة المحبوب والانقياد له ، فالعبد هو الذي ذَلَّلَه الحب والخضوع لمحبوبه ، فطاعة العبد لربه تكون بحسب محبته وذله له) .

إذاً الأصل هو الذل والخضوع فحينئذٍ يستلزم ماذا ؟ يستلزم الطاعة . لذلك عرَّفَها هنا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بمفهومها العام الذي يقصد به المعنى المصدري ، قال : (هي التذلل لله محبة وتعظيمًا) . فنفس الفعل هو عينه هو العبادة ، وإنما يظهر هذا بكمال الطاعة الذي نص عليه ابن كثير قال : يتضمن طاعة المحبوب ، وهو ما زاده الشيخ رحمه الله (بفعل أوامره واجتناب نواهيه على الوجه الذي جاءت به شرائعه) وهذا المراد بالمعنى المصدري .

وأما عن الثاني الذي هو المعنى الاسمي فاشتهر تعريف ابن تيمية رحمه الله تعالى بأن العبادة : اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، بمعنى أن العبادة اسم ، هي اسم ولا شك فيها ، لكن لها مفهوم ، وهذا المفهوم إذا أُطْلِقَ يجمع كل ما أحبه الله جل وعلا ورضيه ، فكل ما أحبه الله من آحاد وأفراد من الأقوال والأعمال سواء كانت هذه ظاهرة على الجوارح ، أو باطنة في القلب

كالمحبة والإخلاص والخشية فهي داخلة في مسمى العبادة . فالعبادة اسم ولها مسمى ، صارت علمًا ، إذا أُطْلِقَت العبادة في الشرع انصرفت إلى المتعبَّد به ، وما هو المتعبد به ، كيف نعرفه ، نقول : كل ما أمر الله به فهو عبادة ، سواء كان على جهة الاستحباب أو على جهة الإيجاب ، لماذا ؟ لأنه مأمور به ، والله جل وعلا لا يأمر إلا بما أحبه ورضيه ، وكل ما نهى عنه فهو عبادة يُتقرب بطاعته جل وعلا ، ولذلك عَبَّر ابن كثير رحمه الله عن هذا المعنى بقوله : العبادة طاعة الله بامتثال ما أمر به على ألسنة الرسل . وقيل : هي إتباع أمره واجتناب نهيه) . إذًا إتباع الأوامر واجتناب النواهي هو العبادة بالمعنى الاسمي . التذلل والخضوع والانقياد والمسكنة والمحبة مع تمام الجميع هو المعنى المصدري ، لا بد من اجتماعها معًا ، لا تكون العبادة الاسمية الصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك لا تكون مفردة عن المعنى المصدري لأنها لا تكون عبادة إلا مع تمام الذل والحب ، ولذلك لا بد من هذين الركنين معًا ، كمال المحبة وكمال الخضوع . وجود أحدهما دون الآخر لا يُسمى عبادة ، قد يذل لشخص وهو يبغضه ، أليس كذلك ؟ العبد ذليل لسيده وقد يُبغضه ، إذًا وُجِدَ الذل ، بل قد يوجد كمال الذل ولا يُسَمّى عبادة لانتفاء الركن الثاني ، قد يحبه ولا يخضع له كمحبة الأب لابنه ، يحبه غاية المحبة لكنه لا يخضع له لا يسمى عبادة . لا بد من اقترانهما معًا كما نص على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في رسالة ((العبودية)) .

إذًا العبادة بمعنى التَّعبد فعل العابد لها ركنان :

- كمال الخضوع والذل . والمراد به أن يستكين العبد لله ويخضع له ويذل ، يعني ينقاد ، كلما سمع أمرًا أو نهيًا انقاد سمعًا وطاعةً ، هذا المراد بكمال الخضوع .

الثاني : كمال المحبة . الأول مأخوذ من المعنى اللغوي . كمال الذل والخضوع وهو المسكنة هو معناه اللغوي . الركن الثاني من أين أخذناه ، كمال المحبة ؟

لأننا ذكرنا قول الجوهري : أصل العبودية الخضوع والذل . هذا ركن واحد .

والركن الثاني هو كمال المحبة . قال أهل العلم : ودلّ على اعتباره - أي كمال المحبة - مع كمال الذل هو أصل التأله وهو التعبد ، لأنه جاء ﴿ هُوَ اللَّهُ ﴾ والله كما سبق مرارًا أنه مشتق من الإله ، والإله مأخوذ من أَلِهَ يَأْلَهُ إلهًا ، والإلوهية هي العبودية .

لله در الغانيات المده سبحن واسترجعن من تألهي

أي تعبدي ، حينئذٍ دل على اعتبار العبادة أنه لا بد فيها من كمال المحبة ، هو معنى خارجي عن أصل المعنى اللغوي لهذا اللفظ ، وأن أصل المعنى اللغوي الذي دل عليه في استعمال العرب أنَّه الخضوع والذل ، وهذا ركن واحد ، تقول : من أين أخذنا الركن الثاني وهو كمال المحبة ؟ نقول : ودل على اعتباره مع كمال الذل هو أصل التأله وهو التعبد . قال ابن القيم رحمه الله : التعبد آخر مراتب الحب . أعلاها ، آخر مراتب الحب هو التعبد . يقال : عبَّده الحب ويتمه إذا ذُلّ لمحبوبه ، فاجتمع الركنان ، فحينئذٍ فإفراد الله بالمحبة أصل العبادة ، وهذا يستلزم أن يكون الحب كله لله جل وعلا ، وفي الله ، ولأجل الله سبحانه ، وشرط صحة المحبة المتابعة كما جاء في قوله جل وعلا : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : 31] . لأن هذه المسائل أمور باطنة لا بد لها من أمور ظاهرة تُرْبَطُ بها ، وكلٌّ يَدَّعِي وصلاً بليلى ، كل يدّعِي محبة الله ، وكلٌّ يدعي محبة النبي ﷺ ، ما هو الضابط ؟

جاء الشرع ببيانه بالمتابعة ، إنْ وُجِدَت المتابعة للنبي ﷺ وُجِدَت المحبة ، وإذا انتفت المتابعة انتفت المحبة ، وإذا نقصت المتابعة نقصت المحبة ، فالكمال بالكمال والنقص بالنقص .

ولذلك عرف ابن القيم العبادة بهذا التعريف وقال :

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان

وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان

ومداره - فسرها ، ليس مثبوت هكذا ، لا -

فحينئذٍ لا بد أن تربط هذه الأمور بأمر ظاهر واضح بَيِّن لا يختلف فيه اثنان ، وهو صدق المتابعة للنبي ﷺ .

إذًا شرط صحة المحبة ودعوى المحبة لله جل وعلا المتابعة ، ولا بد فيها من الإخلاص ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : 5] فإن انتفت المتابعة فهو كاذب في دعوى المحبة ، وهذا واضح بيِّنٌ ، ولا تنفع عبادة بواحد من هذين الركنين دون الآخر كما نص على ذلك ابن تيمية رحمه الله في رسالة ((العبودية)) ، ولذلك قال بعض السلف : مَنْ عَبَدَ الله بالحب وحده فهو زنديق ، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد . وهذه مشتملة عليها سورة الفاتحة .

إذًا (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ) . عرفنا المراد بالعبادة هنا . العبادة سواء كانت بالمعنى المصدري أو بالمعنى الاسمي . (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ) هذه العبادات ، الذل والخضوع ، وكمال الذل وكمال الخضوع ، أو مسمى العبادة من الصلاة والزكاة والذبح والاستغاثة والاستعانة والنذر ونحو ذلك - كما سيأتي أنواع العبادة - هذه قد يُعبد الله بها وحده وقد يُشَرَّكُ معه غيره ، لا تكون العبادة عبادة صحيحة إلا إذا أُخْلِصَت هذه العبادة لله عز وجل ، ولذلك قال : (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ) أي منفردًا ، لأن الواحد مأخوذة من الوحدة وهي الانفراد ، ولذلك جاء في وصف إبراهيم عليه السلام أنه قال : ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ . لا بذاته ولا بقوله ولا بعمله ، ولا بعقله ، ولا بحاله ، ولا بمآله ، مطلقًا لم يكن . ولذلك قال تعالى للنبي ﷺ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : 159] . لا من قريب ولا من بعيد .

(أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ) أي منفردًا وهذا هو معنى الإخلاص ، عبادة الله بالإخلاص ، هذه الجملة تكفي أن يبين أن هذه العبادة إذا كانت مع الإخلاص وهو إفراد الله جل وعلا بالعبادة حينئذٍ هي ملة إبراهيم ، وهو التوحيد الذي جاء به الرسل ، أكَّد هذا المعنى بقوله : (مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) . مخلصًا اسم فاعل من الإخلاص ، وهو حال من فاعل تعبد ، تعبد أنت حالة كونك مخلصًا ، والإخلاص هو الخالص الصافي

وهو ما زال عنه الشوائب كذا قال أهل اللغة ، ولذلك قيل : هذا لبن خالص أي لم يشبه شيء ، فالعبادة إذا أُريد بها وجه الله تعالى وحده وكانت هذه الإرادة لم يشبها شيء ، لا ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، ولا حظ من حظوظ الدنيا ، لا جاه ولا رئاسة ولا نحو ذلك ، نقول : هذا هو الإخلاص . لذلك قال هنا الشيخ : الإخلاص هو التنقية . تنقية لأي شيء ؟ للعمل الظاهر ، وتنقية العمل الباطن ، القلب ، والإرادة ، التوجه لله عز وجل بالعمل قد يشوبه بعض الشوائب ، تنقيته من أي شائبة أخرى هو الإخلاص ، ولذلك قال : الإخلاص هو التنقية بمعنى التصفية ، والمراد به هنا أن يقصد المرء - أو العبد - بعبادته وجه الله تعالى عز وجل ، والوصول إلى دار كرامته ، بحيث لا يعبد معه غيره ، لا ملكًا مقربًا ولا نبياً مرسلاً ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل : 123] . حنيفًا مائلاً عن الشرك إلى التوحيد ، ولم يكن من المشركين ، فإذا لم يكن من المشركين بذاته تبرأ منهم حينئذٍ تبرأ من شركهم من باب أولى وأحرى ، ولذلك جاء : ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [الزخرف : 26 ، 27] . كما سيأتي في بيان معنى لا إله إلا الله .

(مُخْلِصًا لَهُ) عرفنا معنى الإخلاص ، (لَهُ) لله جل وعلا ، واللام هنا للاستحقاق ، (مُخْلِصًا لَهُ) الضمير يعود إلى الرب جل وعلا ، واللام للاستحقاق

(مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) الدين المراد به هنا العمل ، وإن كان الدين يطلق مرادًا به الإسلام كله العام والخاص ، لذلك لما ذكر جبريل عليه السلام : الإسلام والإيمان والإحسان قال النبي ﷺ في ختام الحديث : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمور دينكم » . والدين يتضمن كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في رسالة ((العبودية)) : يتضمن معنى الخضوع والذل ، يقال : يدين الله ويدين لله ، يتعدَّى بنفسه وباللام ، أن يعبد الله ، ويطيعه ويخضع له . قال رحمه الله : فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له ، (مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) أي مخلصًا له العبادة ، والعبادة تُطلق ويراد بها عمل اللسان ، ويُراد بها عمل القلب ، ويراد بها عمل الجوارح والأركان ، لأن متعلقات العبادة : القلب ، واللسان ، والجوارح ، هذه ثلاثة ، هذه محال للعبادة ، ولذلك قال ابن القيم رحمه الله في ((المدارج)) :

وتدور العبودية على خمس عشرة قاعدة ، من كملها كمل مراتب العبودية ، ثم قال : بأن محل العبادة القلب واللسان والجوارح والأركان - هذه محل العبادة - تعبد ربك بماذا ؟ بالقلب بقوله وهو مطلق التصديق ، وبعمل القلب كالخوف والخشية والحب والبغض ونحو ذلك ، تعبد الله أيضًا بقول اللسان من ذكره ونحو

ذلك ، وتعبد الله بالأركان والجوارح السجود ، والركوع ، والمشي إلى الصلاة ونحو ذلك ، هذه محال العبادة ، كل واحد من هذه الأركان الثلاثة والمحال الثلاثة يتنزل عليها أحد الأحكام التكليفية الخمسة : الواجب ، والمستحب ، والمحرم ، والمكروه ، والمباح . ثلاث في خمسة ، خمسة عشر قاعدة ، من كملها يعني عرف ما الذي يحرم اعتقاده فتركه ، وما الذي يجب اعتقاده فأتى به لزومًا ، وما الذي يستحب اعتقاده فأتى به ، ما الذي يكره اعتقاده فتركه ، ما الذي يباح له أن يعتقده . حينئذٍ امتثل الأحكام الشرعية الخمسة في عمل القلب ، وقول القلب ، وكذلك اللسان ، وكذلك الجوارح والأركان . ولذلك قال : تدور على خمس عشرة قاعدة من كملها كمل مراتب العبودية .

إذًا الدين هنا المقصود به العمل ، فيشمل عمل القلب والجوارح واللسان لما ذكرنا من التفصيل السابق . (مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) إذًا مخلصًا له العمل - أو إن شئت قل مخلصًا له العبادة - مخلص له العمل من كل شائبة شرك تشوب هذا العمل .

إذًا حقيقة هذه الملة ملة إبراهيم عليه السلام ، هو عبادة الله جل وعلا بالإخلاص ، فيقتضي حينئذ أن يعرف العبد ما هي العبادة ، وما هي شروطها ، وما هي أركانها ، وما هي محالها ، لأن الأمر خطير ، لأن تحقيق الإخلاص في هذه العبادة هو التوحيد ، وهو ملة إبراهيم وهو الذي رُتب عليه دخول الجنان وتحريم النيران ، وإذا وقع شوب لهذه العبادة حينئذٍ يكون قد وقع في الشرك الأكبر أو الأصغر .

(وَبِذَلِكَ) . المشار إليه أن تعبد الله مخلصًا له الدين ، (وَبِذَلِكَ) أي بعبادة الله بالإخلاص ، أي الإخلاص في العبادة - لا بأس قدره بتقديم الإخلاص أو بتقديم العبادة - وبذلك أي العبادة عبادة الله جل وعلا بالإخلاص ، أو العبادة الخالصة ، (أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ ، وَخَلَقَهُمْ لَهَا) بعد أن بين لك ما هي حقيقة ملة إبراهيم وأنها عبادة الله بالإخلاص ، بيَّن لك أن هذه الملة وهذا التوحيد الخالص هو الذي خُلِقَ الخلق من أجله ، وهو الذي أُمِرَ به جميع الناس أمر إيجاب ، وكان آكد الفرائض وأول الواجبات .

(وَبِذَلِكَ) أي العبادة الخالصة ، (أَمَرَ اللَّهُ) أمر إيجاب ، لأن (أَمَرَ) قد يكون أمر استحباب ، وقد يكون أمر إيجاب ، والمراد به أنه أمر الإيجاب ، بل أعلى درجات الإيجاب ، كما سبق بيانه على أنه أصل الدين ، ومعقد الدين ، وهو توحيد الرب جل وعلا ، (وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ) يعني مسلمهم وكافرهم ، ولو قال : الخلق . لكان أحسن ليشمل الجن والملائكة ، (وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ) لقوله

جل وعلا : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : 25] فاعبدون هذا أمر بالعبادة ، ولا يأمر الله جل وعلا إلا بعبادة شرعية ، ولا عبادة شرعية إلا مع الإخلاص ، فصار كالحقيقة الشرعية إذا أُطلق لفظ العبادة ينصرف إلى العبادة التي استوفت شرطيها وركنيها ، كمال الذل مع كمال الحب والإخلاص مع المتابعة ، حينئذٍ تُسمى عبادة . ﴿ فَاعْبُدُونِ ﴾ هذا أمر بالعبادة ، إذًا أمر الله جميع الناس بهذه العبادة ، بالإخلاص لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : 25] .

(وَخَلَقَهُمْ لَهَا) ، (وَخَلَقَهُمْ) أي خلق الجن والإنس ، (لَهَا) أي لهذه العبادة ، (لَهَا) الضمير يعود للعبادة الخالصة ، واللام هنا للتعليل ، يعني لبيان الحكمة من الخلق ، لِمَ خلق الله الإنس والجن ؟ للعبادة لقوله تعالى : (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56]) . حينئذٍ المراد بالتعليل هنا بيان الحكمة من الخلق وليس التعليل الملازم للمعلول ، يعني خلق الله جل وعلا الخلق ليعبدوه ، ففعل هو الأول سبحانه ليفعل الجن والإنس الثاني ، ولم يخلقهم ليفعل الأول ويفعل بهم أيضًا الثاني ، وإلا لصارت العبادة كونية ، بمعنى أنه لا يتخلف أحد عن العبادة . أمر الله وخلق الخلق للعبادة ، أليس كذلك ، (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ إذًا كل إنسي وكل جني خلق لغاية وحكمة وهي العبادة ، هل كل إنسي وجني امتثل أمر الرب جل وعلا ؟

الجواب : لا ، إذًا تخلف ما أراده الله جل وعلا من حكمة عن بعض أفراد الإنس والجن ، دل على ماذا ؟ دلّ أنه فعل الأول ليقوم الإنس والجن بفعل الثاني ، وهذا مثل قوله جل وعلا : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء : 64] . ثم قد يطيعون وقد لا يُطيعون قد يعصون ، هنا كذلك خلقت الجن والإنس ليعبدون ، وقد يعبدون وقد لا يعبدون . إذًا نفسر اللام هنا بلام التعليل وليست بلام الصيرورة والعاقبة ، لأننا لو فسرناها بلام الصيرورة والعاقبة صار المعنى هكذا : وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ثم كل فرد من أفراد الإنس والجن قد عبد الله جل وعلا . فالذي سجد للصنم يكون قد عبد الله لأنه ما خُلِقَ إلا لهذه الحكمة ، فقد استوفى ما خلقه الله جل وعلا لهذا ، نقول : هذا باطل ، لأن المراد بالعبادة هنا الشرعية وليست العبادة الكونية ، ففعل الأول سبحانه ليفعلوا هم الثاني . واضح هذا ؟

(وَخَلَقَهُمْ لَهَا) ، قلنا : اللام هذه للتعليل ، لبيان الحكمة من الخلق ، وليس تعليل الملازم للمعلول ، حينئذٍ علة الخلق هي عبادة الله مع الإخلاص ، (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ . لكن هنا

المصنف رحمه الله قال : (وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ النَّاسِ ، وَخَلَقَهُمْ لَهَا) . أيهما أسبق الخلق أم الأمر ؟ نقول : الخلق سابق ، والأمر لاحق أليس كذلك ؟ الخلق سابق ، والأمر لاحق ولا أدري لماذا قدّم ؟ (كَمَا قَالَ تَعَالَى) هذا دليل على ماذا ؟ دليل على أن الله خلق الناس أجمعين لهذه العبادة الخالصة ، فقال تعالى : (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56]) . (﴿ وَمَا ﴾) هذه نافية ، و(﴿ خَلَقْتُ ﴾) هذا فعل ماضٍ ، وفسرنا فيما سبق الخلق بمعنى الإيجاد ، وما خلقت أي ما أوجدت ، فالخلق بمعنى الإيجاد لكن يقيد مسبوق بالتقدير :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

والفري هو التنفيذ ، والخلق هو الإيجاد ، وهو التقدير ، ولأنت تفري ما خلقتَ يعني تنفذ ما قدَّرْتَهُ ، وبعض القوم يخلق يُقَدِّرُ ثم لا يفري ، لا ينفذ ، كلام فقط ، يُقَدِّرُ في نفسه يُقَدِّرُ يُقَدِّرُ ثم لا وجود له ، إذًا الخلق بمعنى الإيجاد المسبوق بالتقدير . و(﴿ الجِنَّ ﴾) هذا عالم غيبي مخفي عنا لا نراه وقد يراه البعض ، لكن في الجملة لا يُرى هذا الأصل فيه ، وقد يظهرون لبعض الناس لأمر ما . إذًا عالم غيبيّ مخفيّ عنّا ، مخلوق من نار ، قال تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ﴾ [الرحمن : 15] . سُمُّوا جِنًّا لاجتنانهم ، وهو استتارهم ، الاجتنان : الاستتار عن العيون ، ومنه الْجَنّة والْجِنَّة والْجُنّة ولذلك يقال : روضة الناظر وجُنّة المناظر . وجُنّة يعني ما يستتر به المناظر ، (﴿ وَالإِنسَ ﴾) ، (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ ﴾ وهم البشر ، سُمُّوا بذلك لأن بعضهم يأنس ببعض ، فهم لا يعيشون بدون إيناس ، ففيه معنى الإيناس والحركة أيضًا ، لأنه يتحرك بعضهم إلى بعض ، (﴿ إِلّا ﴾) هذه أداة استثناء مفرغ من أعم الأحوال ، أي ما خلقت الجن والإنس لأي شيء من الأحوال ولأي شيء من الغايات والحكم إلا للعبادة ، وهذا هو معنى الحصر والقصر عند البيانين ، أعلى درجات الحصر والقصر أن يُؤتى بما والاستثناء . أعلى الدرجات هذه .

والحصر والقصر هو ، ما هو ؟ إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عاداه . أليس كذلك ، زيدًا ضربت ، هذا حصر ، حصر ماذا ؟ حصر الضرب في زيد ، يعني ما ضربت إلا زيدًا ، ونفيه نفي الضرب عن غير زيد ، فغير زيد غير مضروب وزيد هو المضروب . ومنه ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ يعني ما نعبد إلا إياك ، ﴿ إِيَّاكَ

نَعْبُدُ ﴾ هنا قدّم ما حقه التأخير أصلها نعبدك ، فصل الضمير أراد القصر فقُدِّمَ وجوبًا ، هنا وتقديمه وجوبِيّ ، فحينئذٍ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ في قوة قوله : ما نعبد إلا إياك ، فأُثْبِت العبادة للمعبود الحق جل وعلا وحده دون ما سواه ونُفِيَت عما عاداه ، هنا نُفِيتَ جميع الحِكَم عن خلق الإنس والجن إلا حكمة واحدة وهي العبادة ، هذا معنى الحصر والقصر . (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾) أصلها يعبدونني ، فحُذفت النون نون الفعل للام ، أليس كذلك ؟ على مذهب الكوفيين ، ولأنْ المخفاة بعد اللام على مذهب البصريين . يعبدون فعل مضارع أُسْنِدَ إليه الواو فهو من الأمثلة الخمسة ، يُرفع بثبوت النون ، وينصب ويجزم بحذفها ، أليس كذلك ، طيب اللام هنا لام التعليل ، والفعل المضارع يُنصب بعد لام التعليل على الأصح لدى البصريين بأن مضمرة جوازًا ، والنون هذه نقول : ليست نون الفعل ، أصلها إلا ليعبدونني بنونين ، حذفت النون الأولى وهي نون الفعل للناصب ، وبقيت النون الثانية ، لماذا جيء بالنون الثانية ؟ هذه النون الثانية نون الوقاية ، إذًا أضيف الفعل ودخلت عليه - ليس أضيف ، لا يضاف الفعل - إذا اتصل بالفعل يا النفس ، ياء المتكلم ، لزم أن يكون ما قبلها مكسورًا ، غلامي ، أليس هذا مضاف إلى ياء المتكلم ، ألا تقدر عليه جميع الحركات ، نقول : نعم ، تقدر عليه جميع الحركات لماذا ؟ للمناسبة ، ما هي المناسبة ؟ أن الياء لا يناسب ما قبلها إلا الكسرة ، جاء غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، فحينئذٍ قدرت الكسرة والضمة والفتحة على ما قبل ياء المتكلم للزوم المحل الكسرة ، وهذه الكسرة إنما جيء بها لمناسبة الياء ، لا توجد ياء إلا قبلها كسرة ، طيب ، إذا اتصلت هذه الياء بالفعل ، الفعل لا يدخله الكسر ، قالوا : نأتي بنون نسميها نون الوقاية لأنها وقت الفعل عن الكسر :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

(﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾) النون هذه هذا الشاهد ، ليعبدوني ، النون هذه مكسورة ، وكيف تكون مكسورة وأنتم تقولون : تأكلونَ ؟ نقول : ليست هي النون التي أُثْبِتَتْ هنا في المصحف ، إنما النون التي تكون مفتوحة وهي نون الرفع محذوفة للناصب ، أصلها يعبدونني حُذِفَت النون الأولى للناصب بأن المصدرية ، وبقيت النون الثانية نون الوقاية ، وحُذِفَت ياء المتكلم لغةً في لسان العرب .

إلا ليعبدوني أصلها ليعبدونني ، (وَمَعْنَى ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ يُوَحِّدُونِ) فسَّر العبادة هنا التوحيد ، وليس التوحيد هو عين العبادة لجميع أفرادها ، لماذا ؟ لأن العبادة قد تكون توحيدًا وقد لا تكون توحيدًا ، كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك ، وإن تضمنت هذه على التوحيد ، حينئذٍ فسر العبادة ببعض أفرادها ، (وَمَعْنَى ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ يُوَحِّدُونِ) هذا تفسير الشيء ببعض أفراده ، ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ أي يفردونني بالعبادة ، وهذا هو التوحيد ، إذ فسّر قوله : ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ يعبدونني أي يفردوني بالعبادة ، الإفراد بالعبادة هو عين التوحيد ، ولذلك قال : يوحدوني ، ففسر العبادة التي خُلق الخلق من أجلها بالتوحيد ، وهو أعظم ما أمر الله به كما سيأتي .

إذًا (وَمَعْنَى ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ يُوَحِّدُونِ) يعبدوني أي يفردوني بالعبادة ، وهذا هو التوحيد .

قال ابن عباس رضي الله عنهما - لأن هذا التفسير هو تفسير ابن عباس - : (كل موضع في القرآن اعبدوا الله فمعناه وحِّدوا الله) . كل موضع في القرآن اعبدوا الله هذا أمر بالعبادة ، فمعناه ماذا ؟ وحدوا الله ، ذكر الطبري عن ابن عباس أيضًا في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ . فسرها ابن عباس بماذا ؟ إياك نوحد فسَّر العبادة بماذا ؟ بالتوحيد ، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إياك نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك ، هكذا قال ابن عباس . ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إياك نوحد ونخاف ونرجو : جمع بين التوحيد والخوف والرجاء . هذا ذكرنا سابقًا عن بعض السلف ، يا ربنا لا غيرك .

وفُسِّر يعبدون بمعنى يتذللون لي بالطاعة فعلاً للمأمور وتركًا للمحظور ، أيهما أعم ؟ الثاني ، إذا فُسِّر (﴿ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾) إلا ليتذللوا لي بالطاعة فعلاً للمأمور ومنه التوحيد ، وتركًا للمحظور ومنه الشرك ، فحينئذٍ فُسِّر بما هو أعمّ وهذا أولى . قال علي بن أبي طالب في تفسير (﴿ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾) أي إلا لآمرهم أن يعبدوني ، وأدعوهم لعبادتي ، هذا أعمّ ولذلك اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، يؤيده قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : 31] . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة : 5] .

إذًا في قوله تعالى : (﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾) . تفسيران :

- فُسِّرَ بمعنى التوحيد وهو أخص وهو تفسير للعبادة ببعض أفرادها ،
- وفسر بالمعنى العام . أي يتذللوا لي بالطاعة ، فعلاً للمأمور وتركًا للمحظور ، والثاني أولى .

والمصنف رحمه الله أراد أن يشير إلى أن العبادة إن لم تكن مبنية على التوحيد فليست عبادة ، لذلك اختار هذا القول ليبين أن التوحيد بالنسبة للعبادة ركنها ، فإن لم يكن التوحيد في العبادة فليست بعبادة شرعية ، العبادة مبنية على التوحيد ، فكل عبادة لا توحيد فيها ليست بعبادة . قال تعالى في الحديث القدسي : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » . لذلك قال ابن عثيمين هنا رحمه الله في هذا المعنى : (يعنى التوحيد من معنى العبادة ، وإلا فقد سبق لك معنى العبادة ، وعلى أي شيء تُطلق أنها أعمّ من مجرد التوحيد) .

(﴿ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾) ذكرنا فيما سبق أن المراد بها العبادة الشرعية لا الكونية . والعبادة الشرعية : هي الخضوع لأمر الله تعالى الشرعيّ وهذه خاصة بمن أطاع الله تعالى واتبع ما جاءت به الرسل ، مثل ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً ﴾ [الفرقان : 63] . وأما العبادة الكونية وهو ما يقضيه سبحانه ويقدره على عباده مؤمنهم وكافرهم ، برهم وفاجرهم ، من المصائب الخاصة والعامة ، هذه عبادة كونية ، قال الشيخ عنها : وهي الخضوع لأمر الله تعالى الكوني . هذه شاملة لجميع الخلق لا يخرج عنها أحد أبدًا ، وتسمى عبودية الربوبية ، والعبادة الشرعية تسمّى عبادة الطاعة والامتثال . وهذه عبودية الربوبية قال تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم : 93] . فهي شاملة للمؤمن والكافر والبر والفاجر .

إذًا قال الله تعالى في هذه الآية : (﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ ﴾) . قد يعبدون ، وقد لا يعبدون ، فالله تبارك وتعالى إنما شاء العبادة من عباده وأرادها منهم ، وقضاها عليهم في الشرع لا في الكون ، فمن أطاع أمره وأتى بما أراد منه فله رضاه والجنة ، ومن خالف في ذلك فله سخطه والنار ، ولو شاء الله من جميعهم العبادة وأرادها في الكون لم يكن لهم بد من ذلك ، ولم يكن لأحد إلى معصية الله من سبيل .

ثم قال رحمه الله : (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ ، وَهُوَ : إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) . يأتي الحديث عنه .

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال رحمه الله تعالى : (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ التَّوْحِيدُ ، وَهُوَ : إِفْرَادُ اللَّهِ - جل وعلا - بِالْعِبَادَةِ) . بعد ما بَيَّن المصنف رحمه الله تعالى أن الحنيفيه هي ملة إبراهيم ، وأن ملة إبراهيم هي الحنيفيه ، وأن المقصود بها عبادة الله جل وعلا بالإخلاص ، وعبادة الله جل وعلا بالإخلاص هي مفهوم توحيد الإلوهية . قال رحمه الله تعالى : (بِذَلِكَ) أي إخلاص العبادة لله جل وعلا أمر الله جميع الناس وخلقهم لها ، كما قال تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

إذًا (إِفْرَادُ اللَّهِ - جل وعلا - بِالْعِبَادَةِ) هو إخلاص العبادة لله جل وعلا ، هو الحكمة والغاية من خلق الإنس والجن ، بل قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ ﴾ لأي حكمة من الحكم ولأي غرض من الأغراض إلا لحكمة واحدة وهي تحقيق العبودية لله جل وعلا ، ولذلك قال : ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

قال المصنف : ومعنى [يعبدون] أي يفردوني بالعبادة ، وهذا هو معنى التوحيد : (إِفْرَادُ اللَّهِ - جل وعلا - بِالْعِبَادَةِ) هو معنى توحيد الإلوهية .

ثم بَيَّنَ أن الرب - جل وعلا - أمر عباده بأوامر ، ونهاهم عن نواهٍ ، وهذا مقتضى (﴿ يَعْبُدُونِ ﴾) .

وهذا قد يشير إلى أن المصنف رحمه الله تعالى إنما فسّر قوله جل وعلا : (﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾) . ببعض أفراده ؛ لأنه قال : ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (وَمَعْنَى ﴿ يَعْبُدُونِ ﴾ يُوَحِّدُونِ) ، فسره بالتوحيد ، فكأن العبادة هي التوحيد ، والتوحيد هو العبادة ، ثم قال : (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ) . إذًا ثَمَّ أوامر ، من أين أخذنا ؟ من قوله : ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ . كما قال علي بن أبي طالب : إلا لآمرهم أن يعبدوني وأدعوهم لعبادتي . وهذا أمر عام ، وهو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إلا لآمرهم وأنهاهم كما جاء في قوله تعالى هناك : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾ [المؤمنون : 115] ، ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً ﴾ [القيامة : 36] . أي لا يؤمر ولا ينهى كما قال الشافعي رحمه الله تعالى . فحينئذٍ العبادة التي خلق من أجلها هي أن يحقق الأمر والنهي ، أن يمتثل ما أمر الله به ، وأن يجتنب ما نهى الله عنه ، (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ) ، إذًا ثَمَّ أوامر ، وأعظم هذه الأوامر التي أمر الله بها التوحيد (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ) ، إذاً ثم أوامر لله جل وعلا ، وهى ليست على مرتبة واحدة ؛ بل منها ما هو عظيم ، وكلها عظيمة لكن بعضها يفوق بعض ، كما أن الواجبات تتفاوت بعضها آكد من بعض ، والمحرمات تتفاوت بعضها أشد تحريمًا من بعض ، (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ) لأن العبد لا يدخل في الإسلام إلا به ، إلا بالتوحيد ، ولا يخرج منه إلا بضده ، ولم يزحزح عن النار ويُدخل الجنة إلا به ، ولا يخلد في النار ويُحرم الجنة إلا بضده ، ولم تدع الرسل والأنبياء إلى شيء قبله ، ولم تنه عن شيء قبل النهي عن ضده ، فدل على أنه أعظم الأوامر ، ولذلك كان النبي ﷺ إذا أرسل من يدعو إلى الله جل وعلا قال : « فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله » . فدل على أن أعظم ما أمر الله به هو التوحيد .

التوحيد هذا مصدر للفعل الثلاثي المزيد بتضعيف عينه ، مصدر وَحَّدَ ، وَحَّدَ هذا نقول فيه : ثلاثي مزيد بتضعيف عينه ، وَحَّدَ يُوَحِّدُ تَوْحِيدًا فهو مصدر . وحينئذٍ كما سبق أنَّ المصدر هو معنى مصدري يدل على فعل الفاعل .

إذًا التوحيد نقول في اللغة من حيث الاشتقاق : هو مصدر وَحَّدَ يُوَحِّدُ تَوْحِيدًا ، مصدر للفعل الثلاثي المزيد بتضعيف عينه وهو الذي يأتي ثالثًا في تصريف الأفعال كما هو مشهور الصرفيين ، والتوحيد هذا مشتق

من الوحدة ، يعنى فيه معنى الوحدة ، والوحدة المراد بها الانفراد ، فالتوحيد مشتق من الوحدة وهي الانفراد ، تقول : جاء الرجل وحده أي منفردًا ، وفلان لا واحد له ، وواحد دهره ، أي لا نظير له . إذًا يدل على معنى الوحدة .

والتوحيد من حيث اللغة - لأننا قلنا : هو فعل الفاعل - هو جعل الشيء واحدًا ، ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً ﴾ [ص : 5] أي جعله في اعتقاده ، كما سبق التنبيه عليه ، جعله أي في اعتقاده ، والنسبة هنا تَفْعِيل تَوْحِيد الأصل فيها أنها نسبة كما تقول مثلاً لأن مادة فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً لها معانٍ ، فحينئذٍ من معانيها ، المناسب هنا أن يقال : لنسبة الشيء إلى الصفة ، أو الصفة إلى الشيء ، فتقول مثلاً : كذبته . بمعنى أنك نسبته إلى الكذب ، فَسَّقْتَهُ بمعنى أنك نسبته إلى الفسق ، هل أنت جعلته فاسقًا ، لا ، وإنما نسبته إلى الصفة ، ولذلك نقول : التفعيل هنا المقصود به نسبةٌ كالتصديق والتكذيب إذا نسبته إلى الصدق وإلى الكذب ، لا للجعل الخارجي ، أما في القلب فلا شك أن فيه معنى الجعل ، فمعنى وحدت الله ، ما معنى وحدت الله ؟ أي نسبته إلى الوحدانية ، لا جعلته واحدًا ، لماذا ؟ لأن الوحدانية صفة ، وهذه صفة لله جل وعلا لا بجعل جاعل ، ليست بفعل فاعل من المخلوقين ، عندما تقول : وحدت الله أي نسبته إلى الوحدة ، وهي الانفراد ، هل أنت جعلت الله منفردًا ؟ نقول : تعالى الله ، ليس لك يد في ذلك ، وإنما تجعله واحدًا في اعتقادك ، وأما في الخارج فهو نسبتك الرب جل وعلا إلى هذه الصفة ، أو نسبة هذه الصفة إلى الرب جل وعلا .

إذًا معنى وحدت الله أي نسبته إلى الوحدانية ، لا جعلته واحدًا ؛ لأن الوحدانية صفة لا بجعل جاعل .

أما التوحيد فهو فعل المكلف ، إفراد الله بالعبادة ، هذا فعلك أنت ، ويقال : الله الواحد الأحد ، أي المتفرد بالذات والصفات في عدم المثل والنظير . وأَحَّدَ اللهَ ووَحَّدَهُ أي نسبه إلى الوحدة والانفراد فهو سبحانه منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله .

إذًا الخلاصة نقول : التوحيد مأخوذ من الوحدة وهي الانفراد . معنى وحَّدت الله أي نسبته إلى الوحدانية وهي هذه صفة متعلقة بالرب جل وعلا ، لا بجعلك أنت أيها المكلَّف ، وإنما التوحيد الذي هو أفراد الله بالعبادة هذا فعلك أنت ، ونسبة الوحدانية إلى الله جل وعلا هذه جاءت من صيغة التفعيل وهو التوحيد .

إذًا عرفنا أن التوحيد هو مشتق من الوحدة وهي الانفراد ، وأما في الشرع فالتوحيد مطلق التوحيد وجنس التوحيد المراد به : اعتقاد أن الله واحد لا شريك له . اعتقاد هذا افتعال من الْعَقْدِ ، وهو ربط الشيء ، يقال : عقد الحبل ، إذا شَدَّ بعضه ببعض ، نقيض حلِّهِ ، ومادة عقد في اللغة مدارها على اللزوم والتأكيد والاستيثاق ، ولذلك قال تعالى : ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة : 89] . وهذا إنما يكون بماذا ؟ بقصد القلب وعزمه ، هذا يفارق ماذا ؟ لغو اليمين ، اللفظ واحد والله والله ، ولكن إذا وافق الأول قصد القلب وعزمه ، حينئذٍ نقول : هذه عقد يمين ، وإذا كان لفظًا مجردًا عن العزم والقصد صارت لغو يمين .

إذًا اعتقاد افتعال لا بد له من الجزم ، ولا بد الاستيثاق ، ولا بد من التأكيد ، وهذا شأن العقيدة - كما سبق الفرق بين العقيدة والتوحيد في أول درس ، إذًا اعتقاد لا بد له من جزم ، لأن الريب لا يصلح أن يكون توحيدًا ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : 15] . وهذا شرط ، فوجود الريب ينفي صحة الإيمان من أصله ، أليس كذلك ؟ لأنه لا تكون عقيدة إلا مع جزم ، فإذا انتفى الجزم حينئذ انتفت العقيدة ، ومن هنا أُخذ الاستيثاق والتأكيد ونحو ذلك .

إذًا اعتقاد ، اعتقاد ماذا ؟ أن الله واحد منفرد ، عرفنا وواحد وأحد المراد بها الانفراد ، أن الله واحد لا شريك له ، لا مثيل له ، لا عديل له ، لا نظير له . واحد في ماذا ؟ هنا مطلقٌ ، قلنا : الاعتقاد هذا أين محله ؟ القلب ، والله جل وعلا خارج عن القلب ، أليس كذلك ؟ حينئذ اعتقاد هذه الوحدانية يكون في القلب ، ولها تعلق بالرب ، وجودها في القلب ، اعتقاد محله القلب ، ولها تعلق ، متعلقة بمن ؟ بالرب جل وعلا ، فإن تعلقت الوحدانية واعتقاد الانفراد - اعتقاد أن الله واحد - متعلق هذا الاعتقاد بربوبية الرب جل وعلا فهو توحيد الربوبية ، إذا كان متعلق الاعتقاد أنه واحد لا شريك له في ربوبيته ، حينئذٍ يسمى هذا النوع بتوحيد الربوبية . وإن كان متعلق اعتقاد الوحدانية هو إلوهية الرب جل وعلا حينئذ يُسمى توحيد الإلوهية . وإن كان متعلق هذا الانفراد اعتقاد أن الله واحد في أسمائه وصفاته ، فهذا يسمى توحيد الأسماء والصفات .

إذًا هذه الأنواع الثلاثة تشترك في هذا القدر وهذا الجنس ، اعتقاد افتعال من العقد ، لا بد من الجزم ، اعتقاد ماذا ؟ أن الله جل في علاه واحد لا نظير له ، لا شبيه له ، لا مثيل له ، في ماذا ؟ لا شريك له في ماذا ؟ في ربوبيته ، وإلوهيته ، وأسمائه وصفاته . ومن هنا انقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام :

توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، وتوحيد الإلوهية .

وهذا التقسيم الثلاثي تقسيم شرعي ، حقيقة شرعية ، قد أجمع السلف ومن تبعهم على أن التوحيد منحصر في ثلاثة أقسام لا زائد عليها . ولو زادوا عليه أي ولو كان حقًّا فتجعل القسمة ثلاثية تبع لما أجمع عليه السلف .

إذًا دليله - التقسيم - ؟ نقول : الإجماع . مستند الإجماع هو التتبع والاستقراء ، وهو أن التوحيد الذي نزلت به الكتب ، وأرسلت به الرسل ، ينحصر في هذه الأقسام الثلاثة بالنظر في نصوص الشرع ، وابن تيمية رحمه الله ، وابن القيم وغيرهما ممن سبقهما أثبتوا أن التوحيد إما أن يكون في الربوبية ، أو في الإلوهية ، أو في الأسماء والصفات .حينئذٍ نقف على ما وقف عليه السلف ، ولا يكمل توحيد العبد إلا باستكمالها كلها ، كلها مترابطة .

والرسل إنما بعثوا بالتوحيد كله ، توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، وتوحيد الإلوهية ، وإنما وافق أقوامهم ولم ينازعوا في توحيد الربوبية ، ولا توحيد الأسماء والصفات ، فحصل النزاع حينئذ بين الرسل وأقوامهم في ماذا ؟ في توحيد الإلوهية ، وإلا لا يقال : بأن الرسل لم يبعثوا إلا بتوحيد الإلوهية ، إلا على تأويلٍ بأن يقال : العلاقة بين هذه الأنواع الثلاثة التضمن والالتزام ، توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات يستلزمان توحيد الإلوهية ، يستلزمانه بمعنى أنه لا يصح وجوده ودعواه إلا إذا اقتضى وترتب عليه توحيد الإلوهية ، هذا مرادهم بالاستلزام ، من ادعى توحيد الربوبية ، حينئذ ننظر إن أفرد الله بالعبادة ووُجِدَ وتحقق توحيد الإلوهية ، نقول : دعواك صحيحة ، أنك موحد لله جل وعلا في ربوبيته . وأما إذا وُجِدَ توحيد الربوبية وانتفى توحيد الإلوهية ، نقول : هذا لا يوجد على جهة الكمال ، لا يتصور أن يؤمن المؤمن بالله جل وعلا في كمال صفاته وأفعاله ثم لا يقتضي ذلك أن يفرده جل وعلا بالعبادة ، هذا لا وجود له .

إذًا توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات يستلزمان توحيد الإلوهية ، بمعنى أن من آمن ، وأيقن ، واعتقد هذين النوعين من التوحيدين ، يستلزمه أن يأتي بالتوحيد الثالث وهو توحيد الإلوهية . إن لم يوجد علمنا أن إيمانه بالأولين فيه خلل ودخن .

وتوحيد الإلوهية نقول : يتضمن توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية ، لماذا ؟ لأنه إذا أفرد الله تعالى بالعبادة معناه أنه مقر بكمال ربوبيته ، وبكمال أسمائه وصفاته .

حينئذٍ على هذا التأويل يصح أن يقال بأن الرسل إنما بعثوا لتحقيق توحيد الإلوهية بمعنى أنه يتضمن النوعين الآخَرَيْنِ .

إذًا نقول : التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهذا التقسيم حقيقة شرعية . بمعنى مفهوم التوحيد إنما يؤخذ بنصوص الوحيين ، لا يؤخذ من العقل ، ولا يؤخذ بالتقاليد ، ولا يؤخذ بإتباع الأراء ولا الأهواء ، وإنما ينظر في كلام أهل العلم المتقدمين الكبار وما قسموا التوحيد إليه إلى ثلاثة أقسام ، ولا نزيد ولا ننقص .

(وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ) . إذًا عرفنا أن التوحيد ثلاثة أقسام ، ماذا عنى المصنف هنا بالتوحيد ، هل هو مطلق التوحيد ؟ أم نوع خاص ؟

نوع خاص ؟

ما الدليل ؟

[نعم] تعريفه ، إذًا لما عرف التوحيد بأنه إفراد الله بالعبادة ، عرفنا أن مراد المصنف هنا بالتوحيد ليس مطلق التوحيد ، وإنما هو توحيد الإلوهية .

حينئذٍ تكون (أل) هنا للعهد الحضوري ، لأنه سيذكره فيما بعد .

(وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ ، وَهُوَ) أي التوحيد (إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) وهذا يسمى بتوحيد الإلوهية ، ويسمى بتوحيد العبادة ، ويسمى بالتوحيد الطلبي ، أو الإرادي أو القصدي .

توحيد الإلوهية ، ، الإلوهية مصدر ، ويقال : توحيد الإلهيَّة هذا نسبة ، وكلٌّ من الاسمين صحيح لغة ، ومستعمل اصطلاحًا ، فالإلوهية والإلهيَّة ، الإلوهية نقول : مصدر هذا ، والإلهيَّة هذا نسبة لأن الياء هذه ياء النسبة ، وكلاهما مستعمل في كلام أهل العلم ، ومعناه ماخوذ من التأله ، يعني مشتقان من التأله ، والتأله كما سبق في كلام ابن القيم رحمه الله تعالى المراد به التعبد ، بل أعلى مراتب التعبد ، أعلى مراتب التعبد هو التأله .

لله در الغانيات المده سبحن واسترجعن من تألهي

أي من تعبدي ، فالإلوهية حينئذٍ تُفسر بمعنى العبودية ، ولهذا يُسمى توحيد العبادة ، يُسمى توحيد الإلهية ويسمّى توحيد العبادة لكن باعتبارين ، يعني النظر قد يختلف ، إن نظرنا إلى التوحيد أنه متعلق بالرب جل وعلا فحينئذٍ نسميه توحيد الإلوهية ، لأنه اعتقاد أن الله واحد في ألوهيته . نقول : هذا تعلق الاعتقاد بوحدانية الله جل وعلا من حيث الإلوهية ، إذًا متعلِق ومتعلَق ، ما هو المتعلِق ؟ اعتقاد العبد ، الاعتقاد هو متعلِق ، والمتعلَق هو الإلوهية ، فحينئذٍ هذا التقسيم هذا بعضهم عبّر عنه أنه باعتبار المتعلَق ، قلنا : الاعتقاد ، هذا الاعتقاد إن تعلَّق بربوبية الرب جل وعلا ، إذًا متعلِّق ومتعلَّق ، حينئذٍ صار التقسيم هذا من حيث المتعلَّق ، توحيد الإلوهية بالنظر إلى متعلَّقه يسمى توحيد الإلوهية ، وبالنظر إلى متعلِّقه يعني إضافته إلى العبد وأفعال العباد يُسمى توحيد العبادة ، لأنك إذا قلت : توحيد العبادة ، توحيد الإلوهية ، توحيد هو الإلوهية ، وتوحيد العبادة هذا لا يُنسب إلى الله عز وجل ، العبادة فعل من ؟ العبد ، والإلوهية كونه معبوداً وصفٌ لمن ؟ لله عز وجل .

[إذًا توحيد الإلوهية هذا بالنظر إلى] [5] توحيد العبادة هذا بالنظر وإضافته إلى أفعال العباد ، وتوحيد الإلوهية هذا بالنظر إلى الرب جل وعلا .

فحينئذٍ نقول : التقسيم الثلاثي هذا تقسيم بحسب المتعلَّق ، ثَمَّ متعلِّق ومتعلَّق ، إذًا (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ) ، عرفنا أنه المراد به توحيد الإلوهية ، والإلوهية بمعنى العبودية ، ولهذا يُسمى توحيد العبادة ، فهذا التوحيد يتعلق بأفعال العبد كما أن الربوبية تتعلق بأفعال الرب ، وحينئذٍ إذا عُلِمَ أن متعلّقه بإضافته إلى الخلق ، أنه أفعال العباد ، نقول : يقتضي منك هذا التوحيد توحيد الإلوهية الإقرار به والتسليم به يقتضي منك أن تتوجه بجميع عباداتك لله جل وعلا وحده دون ما سواه ، ويقتضي منك أمرًا ثانيًا وهو معرفة العبادة ، لذلك قال : (إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) .

إذًا يقتضي منك ويستلزم هذا النوع توحيد الإلوهية يستلزم منك أمرين :

الأمر الأول : أن تتوجه بجميع أنواع العبادة لله وحده لا شريك له .

---

(5) سبق .

[الأمر الثاني :] يقتضي منك أن تعرف العبادة ، لأن من لا يعرف العبادة كيف يُخلص العبادة لله ، هذا متعذِّر ، لأن العمل بالشيء فرع عن العلم به ، فإذا لم يعلمه حينئذٍ يتعذر أن يخلص لله جل وعلا ، بل قد يصرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله وهو لا يعلم أنه عبادة . حينئذٍ يقتضي منك أمرين :

الأمر الأول : أن تتوجه بجميع أنواع العبادة - ما قلّ منها أو كثُر - لله جل وعلا ، ولا يُصرف منها شيء لغير الله .

ثانيًا : يقتضي منك أن تعرف ما هي هذه العبادة .

عرَّف توحيد الإلوهية بقوله : (وَهُوَ) أي التوحيد الذي ذكره بأنه أعظم ما أمر الله به ، هو (إِفْرَادُ اللَّهِ) هذا هو معنى الوحدانية ، أما نقول : التوحيد هو الانفراد ، مأخوذ من الوحدة ، وهي الانفراد . إذًا الانفراد والإفراد والتفرد والمنفرد كلها تدور حول معنىً واحد ، وإفراد هذه كلمة مهمة تتضمن إثبات العبادة لله جل وعلا ونفيها عما سواه ، هذا معنى الإفراد ، تتضمن ماذا ؟ إثبات العبادة لله جل وعلا ونفيها عما سواه ، لأنك تقول : أفردتُ الله بالعبادة . معنى هذا أنك خصصته بعبادتك ، فأثبتها لله ونفيتها عما سواه ، (إِفْرَادُ) هذا يقتضي ويترتب عليه إثبات العبادة لله جل وعلا ونفيها عما سواه .

(إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) سبق معنى العبادة عند أهل العلم ، وأن المراد بالعبادة هنا العبادة الشرعية لا العبادة الكونية ، لأن العبادة قد تكون شرعية ، وقد تكون كونية . الشرعية هي - سبق معنا هذا -

الشرعية ؟

....

والكونية ؟

....

الخضوع ؟ والفرق بينهما ؟

العبادة الكونية هذه تشمل المؤمن والكافر والبر والفاجر . ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آَتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم : 93] . هذه عبودية القهر والاضطرار ، ولا يمكن أن ينفك عنها أحد ، فالكافر عبد لله ، والشيطان عبد لله ، أليس كذلك ؟ فكلّ ولو كان كافرًا نقول : هذا عبدٌ لله جل وعلا ، وهو ما يقضيه الله سبحانه ويقدِّره على عباده مؤمنهم وكافرهم ، برهم وفاجرهم ، من المصائب الخاصة والعامة .

وأما العبادة التي هي الشرعية هذه الخضوع لأمر الله جل وعلا الشرعي ، يعنى امتثال أوامر الله جل وعلا تَقَرُّبًا له ، والمراد بالعبادة هنا قلنا : العبادة الشرعية ، ولا يمكن أن تشمل الكونية ، لأنها لو كانت كونية معناها كل الخلق عبادٌ لله جل وعلا ، وليس ثمَّ فرق بين كافر ومسلم ، فاستويان ، لا فرق بينهما ، إذا فسَّرنا العبادة بأنها الكونية .

هذا ما يتعلق بأمر (مَا أَمَرَ اللَّهُ) جل وعلا .

(وَأَعْظَمُ مَا نَهَى عَنْهُ) . كما أن التوحيد (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ) ، ولهذا كان أول دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام إلى توحيد الله ونفي الشرك ، فلم يأمروا بشيء قبل الأمر بالتوحيد ، ولم ينهوا عن شيء قبل النهي عن الشرك ، وهما متقابلان ، التوحيد أعظم ما أمر الله به ، والشرك أعظم ما نهى الله عنه ، (وَأَعْظَمُ مَا نَهَى) نهي تحريم (عَنْهُ) ما هو عنه ؟ (وَأَعْظَمُ مَا نَهَى عَنْهُ) ، (عَنْهُ) الضمير يعود على (مَا) ، وأعظم (مَا) الذي نهى عنه ما هو ؟ الشرك .

ويطلق الشرك في اللغة على النصيب والحظ والحصة ، يعني القطعة من الشيء ، ومنه « من أعتق شِرْكًا له في العبد » . أي حصة ونصيباً ، فيقال حينئذٍ : شَرِيك وأَشْرَاك كما قال في القاموس ، ويُطلق الشِّرك على التسوية يقال : طريق مشترك ، أي يستوي فيه الناس ، تقول : هذا طريق مشترك بمعنى أنه يستوي فيه الناس ، واسم مشترك يعني تستوي فيه معانٍ كثيرة ، (عين) هذا نقول : مشترك . أيش معنى مشترك ؟ يعني تستوي فيه معانٍ كثيرة . وأما في الشرع فقال هنا : (وَهُوَ : دَعْوَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ) . نأخذ من هذا أن مراد المصنف هنا بالشرك المراد به الشرك الأكبر ، وإلا الشرك نوعان : شرك أكبر وشرك أصغر . ومراد المصنف هنا بأعظم ما نهى الله عنه هو الشرك الأكبر ، ولا شك أن الشرك الأكبر أعظم من الشرك الأصغر . قال : (وَهُوَ : دَعْوَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ) . عرف الشرك الأكبر بأنه دعوة ، والدعوة كما سبق أنه قد يُعبَّر بها عن العبادة ، ولذلك مضى معنا في قوله : (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18]) . الجمهور على أنها فلا تعبدوا مع الله أحدًا ، حينئذٍ يفسر الدعاء بالعبادة ، ويقال بأن الدعاء نوعان : دعاء مسألة ، ودعاء عبادة ، وكلاهما عبادة .

ودعاء المسألة هو ما صُدِّرَ بياء الندائية ، يا الله ، يا كريم ، هذا لا يُصرف لغير الله جل وعلا ، فلا يقال : يا بدويّ ، يا عليّ ، يا جبريل ، حينئذٍ نقول : هذا صرْفٌ لدعاء المسألة ، وهو عبادة ، صرف لها عن الله جل وعلا إلى غيره ، فقد دعا مع الله غيره .

ودعاء العبادة هو كل ما ليس مُصدَّرًا بياء النداء سواءً كان ذِكرًا باللسان كالتسبيح ونحوه ، أو كان عملاً بالجوارح والأركان كالصلاة ونحوها ، فهذه العبادات كالصلاة والذبح والاستغاثة ونحو ذلك تقول : هذه كلها عبادات ، لا يجوز صرفها لغير الله ، فإن صرفها إلى غير الله فقد دعا مع الله غيره .

إذًا (دَعْوَةُ) . نقول : (دَعْوَةُ) هذا فعلة ، مأخوذ من الدعاء ، والدعاء يُطلق بمعنى العبادة ، وحينئذٍ إذا أطلق بمعنى العبادة استلزم دعاء المسألة لأنه عبادة أيضًا ، وإذا قيل بأنه فُسِّر بالدعاء حينئذٍ نقول : الدعاء نوعان : دعاء مسألة ، ودعاء عبادة . يعني على القولين .

(وَهُوَ) أي الشرك الأكبر ، لأنه عرفه (دَعْوَةُ غَيْرِهِ) ، (غَيْرِهِ) غير من ؟ غير الله جل وعلا ، (مَعَهُ) يعني مع الله بأن يصرف نوعًا من أنواع العبادة لغير الله جل وعلا ، وهنا يستلزم لذلك قلنا : توحيد الإلوهية يقتضي منك أن تعرف ما هي العبادة ، فإذا عرفتَ ما هي العبادة حينئذٍ يتعين الإفراد ، إفراد العبادة وإثباتها لله جل وعلا ونفيها عما سواه الذي هو الشرك ، إذا أثبت العبادة لغير الله جل وعلا . هو (دَعْوَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ) ، حينئذٍ الدعاء يفسر بالعبادة ، ما هى العبادة ؟ لا بد من معرفتها ، ومعرفة أركانها وشروطها لأن الخلل فيها قد يوقع الإنسان في الشرك الأكبر من حيث لا يشعر . وهو (دَعْوَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ) يعني مع الله جل وعلا ، وقيل : صرف نوع من العبادة إلى غير الله . هذه عبارة للمصنف في غير هذه الرسالة ، صرف نوع من العبادة إلى غير الله ، فكيف إذا صرف العبادة كلها إلى غير الله جل وعلا ؟ كان من باب أولى أن يكون شركًا أكبر .

أو اتخاذ الند مع الله . وهذا التعريف (اتخاذ النّد) ، (النّد) بمعنى المثيل والنظير والشبيه مع الله جل وعلا ، وهذا أولى التعاريف هذا كلها صحيحة لكن هذا أولى لأنه موافق للنص ، وكلما كانت الحقائق الشرعية مطابقة لما جاء في النص فهو أولى ولو كان غيرها صحيحًا ، يعني دعوة غيره معه ، نقول: صحيح مائة في المائة ولا إيراد عليه . وصرف نوع من العبادة لغير الله صحيح ، لأننا لسنا في مقام أن نأتي بحدّ جنس نُفَصِّلُ ونُنَوِّعُ ، لا ، المقام مقام توحيد ، ليس مقام أمور أخرى فاعل ومفعول به ، لا ، نقول هنا : المقام مقام توحيد فكلما كان أقرب من لفظ الكتاب والسنة بل مطابق فهو أولى وأحرى . حينئذٍ نقول : اتخاذ الند مع الله جل وعلا هذا أولى ، قال تعالى : ﴿ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ﴾ [البقرة : 22] . جاء النهي هنا عن ماذا ؟ اتخاذ ، الجعل بمعنى الاتخاذ ، ﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ هذه الآية فيها النهي عن اتخاذ الأنداد مع الله بأي وجه من الوجوه ، وهذا هو حقيقة الشرك . ﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ

﴾ هذا فيه نهيٌ عن اتخاذ الأنداد مع الله بأي وجه من الوجوه . وجاء في الحديث حديث ابن مسعود عند مسلم أنه سئل النبي ﷺ : أيُّ الذنب عند الله أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك » . ، وجاء في رواية أخرى في مسلم : أيُّ الذنب عند الله أكبر ؟ قال : « أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك » . ، وفي رواية : « أن تدعو لله ندًّا وهو خلقك » . وجاء في الصحيحين من حديث أبي بكرة عنه قال : كنا عند رسول الله ﷺ فقال : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » ؟ ثم قال : « الإشراك بالله » .

هل عرَّف النبي ﷺ الشرك ؟ « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » ، أيُّ الذنب عند الله أكبر ؟ قال : « أن تجعل لله ندًّا » . ثم قال : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر الإشراك بالله » . ، والجمع بين الروايتين أنَّ النبي ﷺ حكم على الشرك بأنه أكبر الكبائر ، ثم حدَّ الشرك كما في حديث ابن مسعود بـ « أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك » . إذًا بمجموع هاتين الروايتين نقول : فَسَّر النبي ﷺ اتخاذ الند بالشرك لأنه لما سُئل عن أكبر الكبائر قال : « أن تجعل لله ندًّا » . ، ثم لما أراد أن يعد أكبر الكبائر قال : « الإشراك بالله » . فدل على أن الإشراك بالله هو اتخاذ الند لله جل وعلا . واضح ؟

إذًا فَسَّر النبي ﷺ الشرك ، فنقول : هذا حقيقة شرعية لأن لفظ الإشراك هذا فسَّره النبي ﷺ ولا نحتاج إلى تفسير أحد أيًّا كان .

(وَأَعْظَمُ مَا نَهَى عَنْهُ الشِّرْكُ) ، إذًا المراد به الشرك الأكبر فـ (أل) حينئذٍ تكون للعهد الحضورى ، والدليل على المسألتين ، إذا عرفنا أن الشرك الأكبر هو دعوة غيره معه ، يقابله ماذا ؟ لأنه إذا قيل أكبر لا بد من أصغر ، هل الشرك الأصغر داخل في قوله دعوة غيره معه ؟ نقول : لا ، ثم فرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر ، الشرك الأكبر كما عرفه المصنف هنا . وأما الشرك الأصغر فهل يعرف ، أو يذكر بألفاظ فيقال مثلها ، يحكم عليها بأنها شرك أصغر ، فيه خلاف بين أهل العلم ، والأولى أن يقال بأنه ألفاظ وأمثلة وصور يحكم عليها بأنها شرك أصغر ، لكن الذي جرى عليه العلماء أنه يحدّ بأنه كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر وجاء في النصوص تسميته شركًا ، هذا مشهور أن ما نهى الله عنه وكان ذريعة وسيلة إلى الشرك الأكبر أليس كذلك ؟ وسيلة وذريعة إلى الشرك الأكبر وجاء في النصوص تسميته شركًا ، قالوا :هذا هو ضابط الشرك الأصغر . كالحلف بغير الله ، ويسير الرياء لأن هذا جاء في النص ، وبعض الألفاظ : ما شاء الله وشئت ، فيه تسوية بين المشيئتين ، إذ العطف يقتضي التسوية ،

ولولا الله وفلان ، وأنا متوكل على الله وعليك هذا شرك أصغر ، فهذا الشرك لا يخرج من الملة ، بخلاف الأول ، لكنه ينقص الثواب وقد يحبطه .

إذًا إذا أردنا فوارق بين النوعين الشرك الأكبر والشرك الأصغر نقول : الشرك الأكبر لا يغفر لصاحبه بالنص : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : 48] . وأما الشرك الأصغر فهو تحت المشيئة على الصحيح ، ففيه خلاف ، والصواب أنه تحت المشيئة ، لأنه لا يدخل في النصوص ، كل النصوص إذا أطلق الشرك في القرآن انصرف إلى الشرك الأكبر ، بدليل أن النبي ﷺ لما أراد أن يحذر الصحابة مما يخاف عليهم قال : « إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر » . فسئل عنه فقال : « الرياء » . دل على أنه إذا أطلق في الكتاب والسنة انصرف إلى الشرك الأكبر وأنه داخل تحت المشيئة ، وإن كان داخلاً تحت المشيئة إلا أنه أكبر من أكبر الكبائر .

إذا قيل الكبائر التي هي دون الشرك بنوعيه أعلى الدرجات ، نقول : أعلاها الشرك الأصغر ، ثم يأتي بعده الشرك الأكبر .

الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال لقوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ [الفرقان : 23] . وقوله جل وعلا : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر : 65] هذا الشرك الأكبر . وأما الشرك الأصغر فلا يحبط إلا العمل الذي قارنه فقط ، لو قال : ما شاء الله وشئت ، نقول أعماله كلها من صلاة وصيام أحبطت لا بد أن تأتي بالشهادة أولاً ، نقول : لا ، ليس الأمر كذلك . الشرك الأكبر يخرج من الملة ، والأصغر لا يخرج من الملة .

الشرك الأكبر صاحبه خالد مخلد في النار ، وأما الأصغر فهو كغيره من الذنوب .

إذًا هل الشرك الأصغر داخل تحت المشيئة أولاً ؟

نقول : إجماع على أن الشرك الأصغر صاحبه ليس مخلدًا في النار ، هذا بإجماع أهل السنة والجماعة ، من ارتكب الشرك الأصغر ليس خالدًا مخلدًا في النار باتفاق ، وإنما هل هو كغيره من الذنوب أو لا ؟ قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : 48] . هل يشمل الشرك الأصغر أو لا ؟ نقول : الصواب أنه يشمله .

إذًا أعظم ما نهى الله عنه هو الشرك الأكبر ، لماذا ؟ قالوا : لأنه هضم للربوبية ، وتنقص للإلوهية ، وسوء ظن برب العالمين . قال الشيخ رحمه الله : (وذلك لأن أعظم الحقوق هو حق الله عز وجل ، فإذا

فرط فيه الإنسان ، فقد فرط في أعظم الحقوق وهو توحيد الله عز وجل) . ولذلك قال ﷺ : « أتدرى ما حق الله على العباد وما حق العباد على الله » ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا » . فأعظم الحقوق هو توحيده جل وعلا ، فإذا انتفي التوحيد بوجود الشرك ، لأنهما لا يجتمعان ، لا توجد عبادة لله جل وعلا وصاحبها على شرك أبدًا ، ليست بعبادة ، لا تسمى عبادة وإنما هي باطلة ، لأنه لا توجد الحقيقة الشرعية وهى العبادة الشرعية إلا بالإخلاص ، وإذا وُجد الشرك حينئذٍ انتفى الإخلاص . قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : 13] . وقال أيضًا : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً ﴾ [النساء : 48] . وقال النبي ﷺ : « أعظم الذنب أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك » . كذلك حديث : « من لقى الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة ومن لقيه يشرك به شيئًا فقد دخل النار » .

إذًا الشرك نوعان : شرك أكبر ، وشرك أصغر . وأعظم ما نهى الله عنه هو الشرك الأكبر .

ثم انتقل المصنف رحمه الله تعالى إلى الولوج في أصل الكتاب وهو الأصول الثلاثة ، يعني لما انهى الرسائل المتقدمة الثلاث التي قلنا بأنها مقدمات للأصول الثلاثة شرع في الأصول . فقال : إذا قيل لك ما الأصول الثلاثة . إذًا ما تقدم من المسائل كما ذكرناه هو من باب التوطئة والمقدمة ، لأنه أصَّل أصولاً عامة ، المسائل الأربع ، والمسائل الثلاث ، ثم مفهوم ملة إبراهيم والحنيفية ، ثم أراد أن يبين لنا الأصول الثلاثة . وكل ما تقدم من المسائل من الثلاثة المقدمات يعتبر من باب التوطئة والتمهيد لما سيذكره من الأصول الثلاثة . فقال رحمه الله : (فَإِذَا) الفاء تفريع ، هذا قد يقال بأن ثَمَّ خلاف هل تلك الرسائل الثلاثة من صنع المؤلف ، أو من صنع تلاميذه ، الظاهر من الرسائل كونها موجودة مع بعض أنها من صنع المؤلف ، والفاء هذه تدل على هذا ، لأنه (فَإِذَا قِيلَ لَكَ) الفاء عاطفة ، تعطف ماذا على ماذا ؟ إذا تقرر عندك المسائل الأربعة والمسائل الثلاثة ومفهوم التوحيد فإذا قيل لك . إذًا لا بأس أن يكون هذا من باب العطف والترتيب لما سبق . (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَا الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مَعْرِفَتُهَا ؟ فَقُلْ : مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) .

أورد المصنف هنا : (فَإِذَا قِيلَ ... فَقُلْ) هذا صيغة السؤال والجواب لأنه أوقع في النفس بدلاً من أن يسرد المعلومة سردًا أتى بها على جهة السؤال والجواب وهو أسلوب تعليمي كما هو معلوم لأنه أوقع في النفس وأقرب للتعليم ، ولأجل أن ينتبه لها الإنسان لأنها مسائل عظيمة ، يُسئل عنها الإنسان في قبره ،

وهذا الذي جعل لهذه المسائل الثلاث منزلة عظيمة ، أن فتنة القبر إنما تكون في هذه المسائل الثلاث ، لأنه إذا دفن وتولّى عنه أصحابه وأتاه ملكان فأقعداه فسألاه من ربك ؟ ما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فأما المؤمن فيقول : ربي الله ، وديني الإسلام ، ونبيّي محمد ﷺ ، وأما المرتاب أو المنافق فيقول : ها ها ، لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته . فحينئذٍ لهذا الحديث جعل المصنف رسالته قائمة على بيان هذه الأصول الثلاث لأنها مما يحتاجه كل مسلم والعامي وطالب العلم والعلم وغيرهم . فبيان الأصول الثلاثة التي يجب على الإنسان تعلمها كما قال رحمه الله تعالى لا نجاة للمسلم في الدنيا ولا في الآخرة إلا بمعرفة هذه الأصول الثلاثة والعمل بمقتضاها ، فحينئذٍ الذي يُوفَّق في الدنيا لمعرفة هذه المسائل والأصول الثلاثة والعمل بمقتضاها حينئذٍ يرفق في قبره فيجيب بما كان عليه في حياته . ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ يُثَبِّتُ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : 27] وأن كل مقعد مسئول ما الرب ما الدين وما الرسول :

وعند ذلك يثبت المهيمن بثابت القول ...

ويوقن المرتاب عند ذلك أن مورده المهالك

إذًا من علم هذه المسائل وهذه الأصول الثلاث وعمل بما دلت عليه فهو أهل لأن يوفق في قبره . [نرجع نسينا ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ ما أحد ينبه] .

: (وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [النساء : 36]) . أعظم ما أمر به التوحيد ، وأعظم ما نهى عنه الشرك ، ما الدليل على هاتين المسألتين ، لا بد من دليل ، لأننا نسبنا عِظَم الأمر إلى الله ، وعِظَم النهي إلى الله ، إذًا لا بد من وحي ، ما هو الدليل ؟ (وَالدَّلِيلُ) . على المسألتين الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [النساء : 36]) ، (﴿ وَاعْبُدُوا ﴾) هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، فالعبادة واجبة . (﴿ وَاعْبُدُوا ﴾) أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، إذًا العبادة واجبة ، (﴿ وَاعْبُدُوا ﴾) اعبدوا هذا خطاب لمن ؟ هذا موجه للكل ، للمسلمين والكافرين لأنه كما سبق أن الخطاب من الرب جل وعلا وخاصة في مسائل التوحيد والدخول في

الإسلام بما يخرج العبد من كفره إلى إسلامٍ ، هذا يستوى فيه الكافر والمسلم . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : 21] . نقول : هذا شامل لا يختص بالمسلمين ، لأنه لو كان المقام مقام فروع لا أصول لقلنا الكافر مخاطب بفروع الشريعة فمن باب أولى أن يحصل الاتفاق على الأصول . ولذلك لم يحصل خلاف بين أهل العلم هل الكفار مخاطبون بما ورد في القرآن والسنة من أمور التوحيد والمعتقد ، لا خلاف بين أهل العلم هذا إجماع ، كل ما جاء لفظ أمر بالعبادة فهو موجه للكافر وموجه للمسلم ، وإنما قد تقترن الآية بذكر بعض المتقين أو المؤمنين حينئذٍ لكونهم هم أهل الانتفاع ، ﴿ آلم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : 2] . فقط ، والكافرون ليس لهم هداية ، ما حصلت الحجة ، لو كان القرآن خاصًا فقط للمتقين ، والكفار ؟ داخلون ، لكن لِمَ خُصَّ الحكم هنا بالمتقين ؟ لأنهم أهل الانتفاع ، لما كان الذي ينتفع بالقرآن انتفاعًا صحيحًا حقًّا هم المتقون نُسِبَ إليهم وإلا الأمر يُعتبر عامًا . إذًا الخطاب موجه للكلّ . (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) عرفنا أن العبادة ركناها : التذلل والخضوع ، فحينئذٍ (اعبدوا الله) أي تذللوا له واخضعوا بطاعته بامتثال أوامره واجتناب نواهيه .

(اعبدوا الله) أي تذللوا له بالطاعة ، واخضعوا له بالعبادة ، فهذا يشمل أنواع العبادة كلها . (﴿ وَاعْبُدُوا ﴾) هذا مطلق من جهة ما أُمر به ، لو قال ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ [الحجر : 99] . نقول : المأمور به ما هي ؟ أي أنواع العبادة ؟ عبادة معينة أو مطلق العبادة ؟ مطلق العبادة ، إذًا لم يقيد بشيء ليشمل الأمر أنواع العبادة كلها مأمور العبد أن يتوجه بها إلى الله جل وعلا ، لذلك لم يخصه بشيء دون شيء .

(﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) . وإذا قيل : (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) هل فيه إخلاص العبادة لله ؟ قد يعبد الله من الفجر إلى المغرب ثم بعد المغرب إلى العشاء عند البدويّ ، صحيح ؟ إذًا عبد الله أو لا ؟ عبد الله ، طيب (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) ما المراد بالعبادة هنا ؟

العبادة الشرعية ، أي العبادة الشرعية ؟ المبنية على الإخلاص والمتابعة ، لأنه لا تُسمى عبادة إلا إذا كانت مبنية على التوحيد ، التوحيد ركن ، فإذا انتفى التوحيد حينئذٍ لا تُسمى عبادة ولو سماها صاحبها عبادة ، نقول : هذه عبادة باطلة ، كمن صلى بلا وضوء ، ولذلك ثمَّ مثال للشيخ محمد عبد الوهاب رحمه الله : أن الشرك في العبادة كالناقض للوضوء ، إنسان كان متوضئًا فأحدث انتقض وضوؤه ، كذلك لو كان يعبد الله فأشرك انتقضت عبادته .

إذًا (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) نأخذ من جهتين : أن العبادة المأمور بها هي العبادة الخالصة لله جل وعلا .

أولاً : أن العبادة المأمور بها ، هي ما وجد فيها شرطاها وهما : الإخلاص والمتابعة ، والله تعالى لا يأمر بعبادة فيها شرك البتة ولو كان أقل الشرك .

ثانيًا : تأكيدًا لهذا المعنى قال : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) . فأمر بالعبادة وهو إفراد الله تعالى بالعبادة ، ثم ثنى بالنهي عن الشرك لأنها لا تُسمى عبادة ولا تصح إلا باجتناب الشرك ، فدلالة الاقتران هنا معتبرة ، والأصوليون يقولون : دلالة الاقتران ضعيفة . لكن نقول : هنا معتبرة بأدلة أخرى ، ثم الاقتران هنا لم يحصُل فيه تأسيس حكم ، وإنما هو تأكيد . واضح ؟

(﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) هذا هل يشمل العبادة المقترنة بالشرك ؟ نقول : لا يشملها ، إذًا (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) بمعنى أفردوه بالعبادة ، وإذا أفردوه بالعبادة حينئذٍ صار نهيًا عن الشرك أو لا ؟ صار نهيًا عن الشرك ، إذًا قوله : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) صار من باب التأكيد لا من باب التأسيس .

(﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) لا ناهية هذه ، وتشركوا فعل مضارع سُلِّطَ عليه لا الناهية فجَزَمَتْهُ ، تشركون حذفت النون وحذفها بالجزم سمة والنصب سمة ، إذًا تشركوا فعل سُلِّطَ عليه النهي ، وهذا يُعتبر من ، النهي يقتضي التحريم .

(﴿ وَاعْبُدُوا ﴾) قلنا : هذا أمر يقتضي الوجوب ، (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) هذا نهي يقتضى التحريم . أعظم ما نهى الله عنه وحرمه هو الشرك . هذه واحدة ، (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) . هل المنهي عنه الشرك الأكبر فقط أم يشمل الشرك الأصغر والشرك الخفي على القول به ؟

يشمل النوعين ، ووجه دخول الشرك الأصغر في الآية ؟ تقول : (﴿ تُشْرِكُوا ﴾) . فعل مضارع ، والفعل المضارع منسبك من مصدر وزمن ، والمصدر نكرة ، والنكرة إذا جاءت في شياق النهي عمّت ، كأنه قال : لا إشراكًا . هذه النهاية ، لا إشراكًا ، تقول : نكرة في سياق النهي فتعمّ . إذًا لا إشراكًا لا أكبر ولا أصغر ، ولا خفيّ ، بعضهم زاد في القسمة الثنائية الشرك الخفيّ ، والصواب أنه وصف للأكبر والأصغر ، يعني الشرك الأكبر قد يكون ظاهرًا وقد يكون خفيًّا ، والأصغر قد يكون ظاهرًا وقد يكون خفيًّا .

إذًا قوله : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) . هذا نهي عن صرف أي عبادة لغير الله جل وعلا ، فإذا أثبتت العبادة بقوله : (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) . حينئذٍ صرفها ولو شيئاً قليلاً منها لغير الله يعتبر شركاً وهذا لا يجوز :

وَصَرْفُ بَعْضِهَا لِغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ وَذَاكَ أَقْبَحُ المَنَاهِي

(﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ ﴾) جل وعلا (﴿ شَيْئاً ﴾) وشيئًا نكرة في سياق النهي فتعمّ ، عمّت ماذا ؟ الشرك أو الْمُشْرَك به ؟

الشرك هو الصرف ، صرف بعض العبادة لغير الله ، والْمُشْرَك به هو الصنم والهوى والشجر والحجر ، إذًا لا تشركوا به شيئًا فيه نكرتان ، نكرة صريحة وهي قوله : (﴿ شَيْئاً ﴾) . جاءت في سياق النهى فتعم ، لا تشركوا به شيئًا أيًّا كان هذا الشيء ، ولو كان ملكًا مقربًا ، أو نبيًّا مرسلاً ، ولو كان حجرًا أو صنمًا أو شجرًا أو هوى أو .. أو .. فصارت عامة .

إذًا العموم في قوله : (﴿ شَيْئاً ﴾) عموم للمُشْرَك به ، وأما كون الآية تدل على النهي عن الشرك الأصغر والأكبر هذا مأخوذ من قوله : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) . لأن (لا تشركوا) قلنا : هذا فعل مضارع ، والفعل المضارع منسبك يعني مؤلف ومركب من مصدر وزمن لأن الفعل مشتق ، وأصل الاشتقاق هو المصدر :

والمصدر الأصل وأي أصل ومنه يا صاح اشتقاق الفعل

فالفعل مشتق من المصدر ، إشراك أخذت منه تشرك ، فحينئذٍ صار تشرك إشراك وزيادة للدلالة على الزمن .

الحاصل نقول : (تشركوا) هذا متضمن لمصدر ، والمصدر نكرة ، ووقعت في سياق النهي فعمّت الشرك الأكبر والأصغر والخفيّ ، (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا ﴾) هذا فيه عموم من جهة وقوع الشرك نفسه ، (شيئًا) هذا نكرة في سياق النهي فتعم

الْمُشْرَك به . يعني لا ملك مقرب ولا نبيًّا مرسلاً ولا إلى غير ذلك .

إذًا دلت الآية على ماذا ؟ دلت على أن العبادة لا تتم إلا باجتناب الشرك قليله وكثيره ، ظاهره وخفيّه ، فهو شرط في صحة العبادة ، اجتناب الشرك شرط في صحة العبادة ، فحينئذٍ ما تضمنه قوله جل وعلا : (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) . من النهي عن الشرك صرح به في قوله : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) .

يقول الشيخ هنا تعليقًا على هذه الآية : (واستدل المصنف رحمه الله بقوله عز وجل : (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) . فأمر الله سبحانه وتعالى بعبادته ، ونهى عن الشرك) . والأمر هنا أمر إيجاب بعبادته - أضافها (﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) ولا تكون العبادة مضافة إلى الله جل وعلا إلا إذا اجتنب فيها الشرك - ونهى عن الشرك به جل وعلا بقوله : (﴿ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾) . وهذا - أي الأمر والنهي - يتضمن إثبات العبادة له وحده ، فمن لم يعبد الله فهو كافر مستكبر ، ما عبد الله ما توجه إلى الله عز وجل بطاعة نقول : هذا كافر مستكبر ، استكبار . ومن عبد الله وعبد معه غيره فهو كافر مشرك - هذا على القول بالفرق بين الكافر والمشرك - لكن : (ومن عبد الله وعبد معه غيره) . نقول : عبد الله تجوزًا ليس حقيقةً ، لو أثبتنا أنه عبد الله حينئذٍ نقول : كيف يكون الشرك ناقضًا لعبادته ، لا تصح العبادة ، وإذا لم تصح العبادة حينئذٍ لا يصح نسبتها إلى الله عز وجل . واضح ؟

فقوله هنا رحمه الله : (ومن عبد الله وعبد معه غيره) . هذا باعتبار حاله هو ، هو يظن أنه يعبد الله ويعبد معه غيره ، حاله كافر مشرك ، فإذا كان كافرًا مشركًا فكيف عبد الله ؟ والعبادة لا تكون إلا بالإخلاص ، تنبه يا هذا ! لا تصح العبادة إلا إذا كانت مبنية على التوحيد ، والتوحيد لا بد من نفي وإثبات ، إثبات العبادة لله جل وعلا ، ونفيها عما سواه .

(ومن عبد الله وحده فهو مسلم مخلص) . وُجِدَ فيه الإسلام ، ووجد فيه الإخلاص ، هنا الإخلاص هذا من باب التأكيد ، وإلا كيف يكون مسلمًا من غير مخلص إلا إذا أريد ما ينافي الشرك الأصغر أو التمام ونحو ذلك .

ثم قال المصنف رحمه الله : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ) .

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

بعد ما انتهى المصنف رحمه الله تعالى من المقدمات الثلاث السابقات التي انتهينا من شرحها . شرع المصنف رحمه الله تعالى في بيان المقصود من كتابة هذه الرسالة

وما قبله يعتبر من المقدمات المهمات ، ويعتبر أيضًا من باب التوطئة والتمهيد لما سيذكره من الأصول الثلاثة . وهذه الأصول الثلاثة يمكن أخذ جملتها من المسائل السابقة لأنه ذكر على جهة الإجمال حدّ العلم ، المسألة الأولى من المسائل الأربعة العلم . قال : (وَهُوَ مَعرِفَةُ اللَّهِ ، وَمَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ ، وَمَعْرِفَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْأَدِلَّةِ) . وهذه هي التي يعنون لها بـ ((الأصول الثلاثة)) ، وهي التي سيشرحها على جهة التفصيل أصلاً أصلاً ، ثم أورد هذه الرسالة أو مقدمتها بصيغة السؤال والجواب (فَإِذَا قِيلَ لَكَ ... فقل)وهذه من صيغة السؤال والجواب لأنه أوقع في النفس - كما قال أهل العلم وأقرب إلى التعليم والتفهيم - ولأجل أن ينتبه لها الإنسان ، لأنها مسائل عظيمة يُسئل عنها الإنسان في قبره ، ولذلك عنون بـ ((الأصول الثلاثة)) أخذًا من أن الإنسان يفتن في قبره فيسأل من ربك ؟ ما دينك ؟ ومن نبيك ؟ وهذا فيما إذا دُفن

وتولى عنه أصحابه - كما ذكر الشيخ هنا في الحاشية - أتاه ملكان فأقعداه فسألاه من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ، فأما المؤمن فيقول : ربي الله وديني الإسلام ونبيِّيَ محمد ﷺ . وأما المرتاب أو المنافق فيقول : ها ها .. لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته .

إذًا ذكر أولاً الأصول الثلاثة إجمالاً ثم فصلها ، وهذه أيضًا طريقة محمودة ، كما أن الأولى وهي السؤال والجواب طريقة محمودة وهي من طرق التعليم عند أهل العلم ، لأن الشيء كما ذكره أهل البيان إذا ذكر إجمالاً تشوقت النفس فتطلعت إلى معرفتها على جهة التفصيل ، فإذا ذكر إجمالاً ثم فُصِّلَ حينئذٍ كان أوقع في النفس .

قال رحمه الله : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَا الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مَعْرِفَتُهَا ؟ فَقُلْ) ، (فَإِذَا قِيلَ .. فَقُلْ) إذًا سؤال وجواب على جهة التعليم والتيسير والتبسيط للعلم لأنه أدعى للفهم ، وأوقع في النفس ، ولكن هذا لا يقتضي أن يكون العلم كله سؤالاً وجوابًا . ولذلك الإمام رحمه الله هنا في هذا الموضع بل في الأصل الأول فقط ، أتى بالسؤال والجواب . وأما في الأصل الثاني وفي الأصل الثالث لم يأتِ بالسؤال والجواب ، لأنه في موضعه يحسن ، والشيء إذا كان يحسن في موضع حينئذٍ الإصراف فيه يكون من باب ماذا ؟ التجوز أو مجاوزة الحد ، وظن بعضهم أن العلم إذا كان سؤالاً وجوابًا معناه أن العلم كله للمبتدئ والمتوسط والمنتهي يكون سؤالاً وجوابًا ، نقول : هذا ليس بسديد .

(فَإِذَا قِيلَ) . (قِيلَ) هذا فعل مغير الصيغة ، حذف المصنف هنا رحمه الله تعالى الفاعل ، من هو القائل ؟ من هو السائل ؟ حذفه ولم يذكر الفاعل بنى الفعل لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، لماذا ؟ لأن المقصود هو الجواب ، المقصود الأصلي بهذه الرسالة هو الجواب ، وإذا كان المقصود الجواب حينئذٍ لا يختلف الجواب باختلاف سائله : من ربك ؟ ربي الله . حينئذٍ من ربك لو كان السائل أباك ، أو كان السائل ملكًا ، رسولاً ، نبيًّا ، أيًّا كان فالجواب واحد . فإذا كان الجواب واحدًا متحدًا مع اختلاف السائلين ، حينئذٍ نقول : لا عبرة بالنظر للسائل ، ولذلك حذفه المصنف رحمه الله تعالى . إذًا لأن المقصود الأصلي هو الجواب ، وإذا كان كذلك فلا يختلف باختلاف السائل ، وعليه فلا أهمية لذكره ـ لذكر السائل .

(فَإِذَا قِيلَ) : قدره ابن القاسم رحمه الله ، فإذا سألك سائل . سائل هذه أيضًا فاعل ، لكن ما استفدنا من هذا التعبير من هو السائل ؟ وهذا له أصل في لغة العرب أيضًا أن يُعَبَّر عن الفاعل بما اشتق منه أصل الفعل ، قال قائل ، نام نائم ، هذا صحيح ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج : 1] . جاء في القرآن

، وإذا جاء في القرآن حينئذٍ لا يذم . (فَإِذَا قِيلَ لَكَ) يعني سألك سائل (مَا الأُصُولُ) ؟ (مَا) هذه استفهامية ، إذًا هذا سؤال (مَا الأُصُولُ) ؟ (الأُصُولُ) فُعُوْل جمع أصل جمع فَعْلٌ ، والأصل في اللغة : هو ما يُبْنَى عليه غيره . ومن ذلك أصل الجدار ، وهو أساسه ، وأصل الشجرة الذي يتفرع منه الأغصان . قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [إبراهيم : 24] . إذًا الأَصْل ما بُنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ

فَالأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُه بُنِي وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يَنْبَنِي

وهذه الأصول الثلاثة يُشير بها المصنف رحمه الله تعالى إلى الأصول التي يُسأل عنها الإنسان في قبره : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ ولذلك قال : (الثَّلاثَةُ) . أي المعدودة بالثلاثة ، ولا يفهم أن أصول الدين كله محصورة في ثلاثة ، لا ، ثَمَّ أصول أخرى ، الإيمان بالملائكة أصل ، والإيمان بالكتب أصل ، والإيمان باليوم الآخر أصل . إذًا هذه أصول ، وهذه أصول ، لكن لما كانت هذه الأصول أساسًا في بنية تلك الأصول عليها ، حينئذ صارت أصولا مستقلة من هذه الحيثية ، بمعنى أن التوحيد هو الأساس ، معرفة العبد ربه معبوده ، وصرف العبادة له وحده دون ما سواه حينئذ تأتي تلك الأصول ، وإلا ماذا يستفيد من الإيمان بالملائكة ثم بعد ذلك هو يشرك بربه جل وعلا .

إذًا (مَا الأُصُولُ الثَّلاثَةُ) أي المعدودة بثلاثة ، وهذا كما ذكرنا فيما سبق لا مفهوم له ، ومعنى الأصل هنا هو المعنى اللغوي ، كما ذكرناه سابقًا ، لأن الأصل له معنى لغوى ، ومعنى اصطلاحي .

في الاصطلاح يطلق بمعنى الدليل ، بمعنى الرجحان ، بمعنى القاعدة المستمرة ، بمعنى المقيس عليه ، وهذه كلها لا تصلح هنا وإنما مراده ما يُبْنَى عليه غيره ولذلك سمى هذه الكتاب وهذه الرسالة بذلك لأن هذه الأصول هي التي يُبنى عليها الدين كله وخاصة الأصل الأول .

(مَا الأُصُولُ الثَّلاثَةُ) ؟ أي المعدودة بالثلاثة ، (الَّتِي يَجِبُ) بيَّن حكمها الوجوب : ما طلب الشارع فعلة طلبًا جازمًا . وبيَّنا مرارًا أنه إذا أُطلق الوجوب في مثل هذه المسائل ، فليس المراد به الوجوب

الاصطلاحي الذي يُعَنْوِنُ له الفقهاء في بعض المسائل ؟ لا ، الأمر أعظم الأمر أعظم من هذا ، بل يعتبر أصل وركن من أركان الدين ما سيذكره المصنف رحمه الله . فلا يُفسر بالوجوب الذي

وقد يُختلف فيه كالتشهد الأول هل هو واجب أم لا ؟ لا ، وإنما غاير العلماء هناك بين الركن ، والواجب ، والشرط ، إذًا جُعل للركن أهمية ليست للواجبات ، ولذلك الواجب والركن يشتركان في أن الصلاة تبطل بفقدهما عمدًا . إذا تعمد ترك الواجب بطلت صلاته ، وإذا تعمد ترك الركن بطلت صلاته . لكن لو ترك الركن نسيانًا هل تجزئه صلاته ؟ نقول : لا ، إما أن يجبر وإما أن يعيد على التفصيل عندهم ، ولو ترك الواجب نسيانًا يُجْبَر أو لا ؟ يُجبر ، إذًا فرق بين الركن والواجب . هنا كذلك يقال : الواجب ليس المراد به ذاك الواجب ، وإنما المراد به الأساس والمراد به ما يقابل الركن هناك الذي يعتبر جزءًا وجانبًا من الدين . (الَّتِي يَجِبُ) إذًا بَيَّن حكم هذه الأصول . (يَجِبُ عَلَى) على منْ ؟ قال : (عَلَى الإِنْسَانِ) . المصنف يغاير ، بعضها يقول : (يَجِبُ عَلَيْنَا) . وأحيانًا يقول : (يجب على كل مكلف) ، و (يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ) ، (يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ) ، والمراد واحد أن هذه أصول الدين مخاطب بها الكفار ، ومخاطب به المسلمون ، مخاطب به الإنس بقسميهم ، ومخاطب بها الجن كذلك ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

إذًا (عَلَى الإِنْسَانِ) . (أل) هذه تفيد العموم ، كالإنسان في قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : 1 ، 2] أي كل إنسان في خسر في هلاك وعقوبة ونحو ذلك . إذًا (عَلَى الإِنْسَانِ) المراد به المسلم والكافر فيعمّ . (مَعْرِفَتُهَا) يجب معرفتها ، (مَعْرِفَتُهَا) هذا فاعل يجب ، (مَعْرِفَتُهَا) المراد بها هنا العلم ، المعرفة هنا ما يرادف العلم عند المصنف رحمه الله تعالى ، ولعله يرى هذا الرأي أن المعرفة والعلم مترادفان .

(مَعْرِفَتُهَا) أي اعتقاد معانيهن ، أن يعتقد معنى هذه الأصول ، ثم هل يكفي الاعتقاد ؟ نقول : لا ، لا يكفي ، لا بد أنه يُتْبِعُ ذلك بالعمل بمقتضى هذه الأصول . ولذلك ذكرنا فيما سبق أن معرفه العبد ربه . قلنا : المعرفة لا تكفي ، ليس مراد المعرفة أن نصدق بوجود الله فقط دون أن تستلزم هذه المعرفة قبولاً وإذعانًا لشرعه وتحكيمًا لشرعه .

حينئذ إذا لم تُثمر هذه الثمرة وهذه المعرفة ، وجودها وعدمها سواء ، لأن فرعون يعرف ربه وإبليس يعرف ربه ، لكن هذه المعرفة ما أثمرت شيئًا فلا عبرة بها .

إذًا (مَعْرِفَتُهَا) ثم العمل بمقتضاها ، لا بد من الجمع بين الأمرين على ما ذكره في المسائل الثلاثة العلم بهن والعمل بمقتضى هذه المسائل . إذًا (مَعْرِفَتُهَا) ثم العمل بمقتضاها ، فإن من عرف هذه الأصول الثلاثة ، وعمل بمقتضى بما دلت عليه ، فهو أهل لأن يوفقه الله جل وعلا في جوابه في قبره كما قال جل وعلا : ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : 27] . لأن هذه الأسئلة تكون في القبر ، والجواب في القبر لا يمكن أن يكون إذا تخلف عنها الإنسان في حياته بل الحصة بالحصة ، إن أتى بها على وجه الكمال في الحياة ، حينئذٍ يوفق في قبره فيجيب ويثبته الله جل وعلا . وهذه الأصول الثلاثة التي يجب على الإنسان تعلمها والعمل بها لا نجاة له في الدنيا ولا في الآخرة - كما قال بعضهم - إلا بمعرفتها والعمل بمقتضاها ، فبقدر علمه وعمله بها يحصل له مقابل ذلك من النجاة في الدنيا والآخرة . الحصة بالحصة ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام : 82] . مطلق الأمن ، ومطلق الاهتداء ، فمن أتى بالتوحيد كاملاً له الأمن المطلق ، ومن نقص انتقص من حقه .

(فَقُلْ) جازمًا في جوابك واعتقادك ، لأنه لا بد من الجزم ، (فَقُلْ : مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ) المعرفة مرادفة للعلم ، ومحل هذه المعرفة القلب ، لكن لا بد وأن تثمر عملاً على الجوارح يعني تستلزم قبولاً وإذعانا لشرع الله عز وجل وتحكيمه ، فإن انتفت الثمرة انتفت المعرفة ، (مَعْرِفَةُ العَبْدِ) أي عبد ؟ عبد القهر ؟ أم عبد الامتثال ؟ مطلقًا يشمل هذا وذاك ، لأن العبودية قد تكون عبودية قهر ، وهي عبودية الربوبية ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم : 93] . وقد تكون عبودية الطاعة والامتثال ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً ﴾ [الفرقان : 63] .

فهؤلاء عباد الله ، وهؤلاء عباد الله ، العبودية العامة شاملة للمسلم والكافر بل كل المخلوقات ، وعبودية الطاعة والامتثال هذه خاصة بالمؤمنين الذين امتثلوا وأطاعوا ربهم جل وعلا . (مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ) ، (رَبَّهُ) بالنصب ، لأن معرفة هذا اسم المصدر فيعمل ، (مَعْرِفَةُ العَبْدِ) كأنه قال أن يعرف العبد ربه ، فمعرفة اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، لأن فاعل المعرفة من ؟ منْ فعل المعرفة ؟ من الذي يعرف ؟ العبد هو فاعل المعرفة . حينئذٍ (مَعْرِفَةُ العَبْدِ) هذا من إضافة اسم المصدر إلى فاعله (رَبَّهُ) هذا مفعول به . كقوله : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ . ﴿ دَفْعُ ﴾ مبتدأ وهو مصدر ، ﴿ اللَّهِ ﴾ في اللفظ مجرور ، لكنه في المعنى من الذي يدفع ﴿ اللَّهِ ﴾ إذًا هو الفاعل ، كأنه قال : لولا أن يدفعَ اللهُ ، هنا كذلك معرفةُ العبدِ

، أن يعرفَ العبدُ ربَّه . (رَبَّهُ) هذا الرب وسيأتي له معانٍ ، والمراد بالرب هنا لأننا ذكرنا أن هذه المسألة مما يُسأل عنها العبد في قبره فيقال له : من ربك ؟ لو كان المعنى على ظاهره لأن الربوبية : هي إفراد الله جل وعلا بالخلق والرزق والملك والتدبير . حينئذ يَرِدُ السؤال : هل الامتحان والابتلاء يقع في توحيد الربوبية ، أم في توحيد الإلوهية ؟ الأول أم الثاني ؟ الثاني . إذًا الابتلاء والسؤال والامتحان لا يقال للعبد حتى يُدخل الجنة ويُنجى من النار ، من خالقك ؟ هكذا ؟ لا ، لأن هذا يقر به المشركون ، أهل الشرك يقرون بأن الله هو الخالق ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : 106] . حينئذٍ أثبت أن المشركين مقرون بتوحيد الربوبية . فحينئذٍ لَمّا لم يكن الابتلاء والسؤال والاختبار والامتحان في الربوبية ، من هو الرب ؟ حينئذ لا بد أن يُضَمّنَ (رَبَّهُ) معنى معبوده . وهل يرد في الشرع أن الرب يأتي بمعنى المعبود ؟

أما لغة فلا ، وسبق معنا أن الحقائق الشرعية لا بد أنها تؤخذ من الكتاب والسنة ، فحينئذٍ سبق عند تقرير التقسيم الثلاثي للتوحيد : أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية ، وتوحيد الإلوهية متضمن لتوحيد الربوبية ، لأنَّ مَن عبد الله ، واعتقد أن الله جل وعلا هو المستحق للعبادة ، هذا لا بد وأنه قد سبقه إقرار بأن الخالق هو الله جل وعلا ، ولذلك قال بعض أهل العلم : الربوبية إذا أُفْرِدَت يدخل فيها الإلوهية ، إذا قيل توحيد الربوبية ، وليس في مقام التقسيم ، فإنما في مقام الحديث عن توحيد الربوبية بالمعنى العام في الشرع ، حينئذٍ يدخل فيه توحيد الإلوهية ، لأن الربوبية تستلزم الإلوهية ، والإلوهية تتضمن الربوبية ، لأن الموحد لله في ألوهيته ، هو ضمنًا مقر بأن الله واحد في ربوبيته هذا لا بد منه . ومن أيقن ذلك استلزم أن يكون مقرًّا بأن الله واحد في استحقاق العبادة ، من أقر على وجه التمام بمفردات توحيد الربوبية ، فقد أتى بتوحيد الإلوهية لأنه يستلزمه . لا يمكن أن يؤمن إيمانًا كاملاً بتوحيد الربوبية ، ثم يتخلف عنه توحيد الإلوهية . ولذلك نص شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قال : توحيد الربوبية هو الأصل - هكذا في ((الدرر السنية)) ، توحيد الربوبية هو الأصل ولا يغلط في الإلوهية إلا من لم يعطه حقه . يعني قد انقص حق الربوبية . لذلك وقع في الشرك كما قال تعالى فيمن أقر بمسألة منه : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [الزخرف : 87] .

إذًا توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلوهية ، فمن وقع في غلط في توحيد الإلوهية أشرك بالله . حينئذٍ نقول : هذا نرجع إلى توحيد الربوبية ، إذ لم يعطه حقه ، قد حصل تقصير ، وقد حصل نوع قصور .

إذًا الربوبية تطلق ويراد منها العبودية ، كما في بعض المواضع ، تارة بالاستلزام ، وتارة بالقصد .

وقال بعض العلماء : يمكن أن يكون الربوبية ، والإلوهية ، من الألفاظ التي يقال فيها إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا كالإيمان ، والإسلام ، إذا أطلق الإيمان وحده هكذا في سياق دخل فيه الإسلام ، وإذا قيل : الإسلام دخل فيه الإيمان . وهذا نص عليه شيخ الإسلام رحمه كما في ((الدرر السنية)) المجلد الثاني ص 65 :

قال : أما الفرق بينهما - يعني بين التوحيدين - توحيد الربوبية لأن السؤال كان عنه ، وأما الفرق بينهما يعني بين توحيد الربوبية والإلوهية فإن إفراد أحدهما - هكذا قال - مثل قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ فهو توحيد الإلوهية دخل فيه . وكذلك إذا أُفرِدَ توحيد الإلوهية دخل فيه توحيد الربوبية ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : 19] . لا بد وأنه قد اشتمل على توحيد الربوبية وأمثال ذلك ، قال : فإن قرن بينهما فسرت كل لفظه بأشهر معانيها كالفقير ، والمسكين .

إذًا يرى رحمه الله أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية كالفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ قالوا : ربنا الله أقروا بالخالق فقط ؟ لا ، قالوا : معبودنا الله ، فنفسر الرب هنا بالمعبود ، كما سيأتي أن المصنف قال : والرب هو المعبود ، ففسره بالعبودية .

إذًا (مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) قلنا هذا يُسأل عنه ويُمتحن المسلم في قبره بهذا السؤال ،

يَرِد إشكال ربه المتبادل أنه الربوبية ولا امتحان في توحيد الربوبية وإلا لاستوي المشركون وغيرهم ، صحيح ؟ لأنهم يقرون بجملة من توحيد الربوبية ، نقول : لا ربه المراد بالرب الربوبية هنا العبودية ، (مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) أي معرفة العبد معبوده ، تقول : لأن الابتلاء إنما يقع في توحيد الإلوهية ، ولم يقع في معاني الربوبية . هذا هو الأصل الأول فيجب علينا معرفته لنعبده جل وعلا على بصيرة ويقين .

وبعضهم يجعل هذه الأصول الثلاثة كالمسألة السابقة التي ذكرناها وهي هل يصح إيمان المقلد أو لا ؟ التقليد في الإيمات يصح أو لا ؟

وقلنا : المسألة فيها خلاف ، والصواب أنه يصح بناءً على قوله جل وعلا ، وما ذكرناه من الإجماع النووي وغيره رحمه الله ، بعضهم ذكر أن هذه المسائل الثلاث لا بد فيها من ماذا ؟ من معرفة الدليل ، لا بد من الوقوف على الدليل لأن المسئول لما لم يعرف الجواب ، قال : ها ها لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ، هذا قد يفهم منه أنه قلَّد ، فمنع بعضهم التقليد لهذه الجملة . قال : ها ها لا أدري سمعت الناس

يقولون شيئًا فقلته . وهل هذا هو التقليد أو لا ؟ هو التقليد عينه ، لكن نقول : هنا قال : « وأما المرتاب أو المنافق » . ليس هو من شأن المسلم ، لو قال : وأما المسلم الذي أخذ إيمانه بلا دليل ، قال : ها ها لا أدري ، سُلِّم لهم . لكن القول بأن المسلم يدخل في قوله المرتاب أو المنافق ليس بصواب ، لأن الريب الذي هو الشك هذا يجب أن يكون منفيًّا عن أصل الإسلام ليس كماله ، أليس كذلك ﴿ إِنَّمَا ﴾ هذا حصر ، ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : 15] . شرط في صحة الإسلام أم لا ؟ شرط في صحة الإسلام . فإذا وجد الريب ووُجدَ الشك حينئذٍ نقول : انتفى الإسلام ، لأنه كما سيأتي من شروط لا إله إلا الله يُشترط فيها اليقين والإخلاص والصدق ، أين اليقين عند المرتاب ؟ لا يقين عنده . فحينئذٍ لا يصح الاستدلال بحديث سؤال الملكين والابتلاء بأنه قال : ها ها لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته ، على أنه لا يصح إيمان المقلد . نقول : لا ، لا بد أن يفسر الحديث بأوله ، لأنه قال : « وأما المنافق » . ، وأما « المرتاب » . والصواب أنه يصح حتى في مثل هذه المسائل ؟ ﴿ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 43] ، [الأنبياء : 7] هذا عام ،

والصحابة قبلوا إسلام كثير ممن أسلموا على أيديهم في الفتوحات بعد النبي ﷺ ، ولم ينقل عن واحد أنه قال : قل لا إله إلا الله . لقوله تعالى كذا ، أو قوله ﷺ .

فقل : (مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) . فقل أنت جازمًا لذلك نقدر جازمًا لأنه لا بد من الجزم ، وإلا لو انتفى الجزم انتفى الإسلام .

(وَدِينَهُ) . هذا هو الأصل الثاني ، أي ومعرفة العبد دينه معطوف على ربه والمعطوف على المنصوب منصوب . معرفة العبد ربه هذا هو الأصل الأول .

الأصل الثاني : هو معرفة العبد دينه الذي تَعَبَّدَنَا به . وسبق أن الدين يأتي بمعنى العبادة وبمعنى الطاعة ، وهو فعل ما أوجب علينا أن نفعله ، وترك ما أوجب علينا أن نتركه ، هذا أصل عظيم . فيجب علينا معرفته .

(وَدِينَهُ ، وَنَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ) . أي والأصل الثالث معرفة العبد نبيه . ثم قال : (مُحَمَّدًا) هذا عطف بيان ، (نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ) فإنه الواسطة بيننا وبين الله عز وجل ، لا شك أن الرسل وسائط بين الرب جل وعلا وبين خلقه ، لماذا ؟ لأن الرب خلق الإنس والجن من أجل أن يعبدوه ، وهو غيب . فحينئذ استلزم أن يُرْسِلَ من يبلغ الناس شرعه ، فلا بد من إيصال الشرع حتى يَتَعَبَّدُوا لله جل وعلا . وهذا لا يمكن أن

يأخذوه كُلّه مباشرة ، وإنما لا بد من إرسال الرسل . ولذلك دلّ العقل والشرع على إرسال الرسل ، فأهمية معرفته ﷺ من أهمية معرفة مُرْسِلِهِ وما أُرْسِلَ به ، لماذا جعلناه أصلاً ثالثًا ؟

لأنه سيسأل عنه في قبره .

لماذا اهتممنا به ؟

لما ذُكر ، ولأن أهمية النبي ﷺ ومعرفة حياته عليه الصلاة والسلام هذا دليل على أهمية مرسله ، وأهمية ما أُرْسِلَ به ، لأنه أرسل من جهة الرب جل وعلا ، وأرسل بشرعة الذي خُلق الإنس والجن من أجل أن يتقربوا لله جل وعلا به .

إذًا ذكر المصنف رحمه الله هذه الأصول الثلاثة وهي التي أشار إليها بقوله : المسألة (الْأُولَى : الْعِلْمُ) ، وهناك قلنا : المراد به العلم الواجب . ذكرها هنا مجملة . ثم سيذكرها مفصلة أصلاً أصلاً ، ويذكر نُبْذَه تحت كل أصل تتيمًا للفائدة ، وتنشيطًا للقارئ فإنه إذا عرفها مجملة ، وعرف ألفاظها ، وضبطها ، وحفظها حينئذٍ سَهُلَ عليه أن يتعلم تلك التفاصيل ، بل تتشوق نفسه وتتطلع إلى معرفه معانيها . فلذلك هذا يعتبر عند أهل البيان من أساليب التشويق ، أن يُشَوِّق الناس إلى كلامه بأن يذكر شيئًا مجملاً ثم يذكره مفصلاً ، وهذه الأصول الثلاثة هي المقصودة بهذه الرسالة كما ذكرناه آنفًا .

(فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَنْ رَبُّكَ) ؟ هذا شرح ، وبيان ، وتفصيل للأصل الأول . (فَإِذَا) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة فإذا أردت معرفة حقيقة تلك الأصول فأقول لك ، إذا قيل لك : من ربك . تسمى فاء الفصيحة من الإفصاح والبيان ، الإفصاح بمعني البيان ، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر . إذًا هذا شرح وتبيان للأصل الأول .

(فَإِذَا قِيلَ) أيضًا أبهم السائل ، وبنى الفعل لِمَا لم يسمَّ فاعله لما ذكرناه سابقًا لأن المقصود هو الجواب ، ولا يختلف الجواب باختلاف السائل .

(فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَنْ رَبُّكَ) ؟ أي من خالقك ورازقك ، ولو زدنا معبودك فلا بأس ، (مَنْ رَبُّكَ) ؟ الرب في اللغة : يُطلق على الحفظ ، والرعاية ، وعلى الخالق المربي ، ويطلق على المالك ، والسيد ، والمدبر ، والقيم ، والمنعم . هذه كلها معانٍ تندرج تحتها لفظ الرب . لكن أصلها الذي ينطوي أو يجتمع معها هو المربي ، الرّب بمعنى التربية ، وهذه المالك ، والسيد ، والمدبر ، والمنعم ، والقيم هذه كلها تدور معنى التربية ، والمصنف هنا فسّر الرب بالخالق المعبود ، وهذا ظاهر كلامه ، وإن كان الأكثر على خلاف ذلك .

والمصنف هنا فسر الرب بالخالق المعبود ، وهذا تعريف الرّب عند الإطلاق كما ذكرناه سابقًا ، بأن الرب له معنى لغوي وله معنى شرعي ، المعنى اللغوي ما ذكرناه سابقًا .

والمعنى الشرعي : فرق الشرع بين استعماله مزدوجًا مع الإله أو الله ، وبين استعماله منفردًا ، فاستعمله منفردًا بمعنى المعبود ، واستعمله مزدوجًا مع غيره بمعنى المربي الخالق ، الرازق ، المحي ، المميت . واضح ؟

الرب له معنيان : معنى لغوي ، ومعنى شرعي ، ولا أقول : اصطلاحي .

معنى لغوي بمعنى الحفظ ، والرعاية ، والخالق ، والمدبر ، والقيم ، والمنعم ، ونحو ذلك . لأنه مأخوذ من التربية .

وله معنى الشرعي ، المعنى الشرعي له جهتان :

- أن يستعمل لفظ الرب وحده هكذا عند الإطلاق . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ﴾ . أطلق ربنا . حينئذ يفسر الرب هنا بمعنى المعبود ، هو ليس معناه لغة معبود ، لكن نقول نحن الآن نفسر كلام الشرع فنفسره بما اقتضاه كلام الشارع . فحينئذٍ إذا استعمل عند الإطلاق نفسر الرب بمعنى المعبود .

- وإذا استُعمل مع الله ، نفسر الرب بمعنى الخالق ، المالك ، المدبر ، والله بمعنى المعبود ، فإذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا .

إذًا قول المصنف هنا : (مَنْ رَبُّكَ) ؟ أي من خالقك ، ورازقك ، ومعبودك ، نزيد معبودك ، وأكثر الشراح يقولون : ليس مراد المصنف هذا .

ففسر المصنف هنا الرب بمعنى الخالق المعبود ، وهذا تعريف الرب عند الإطلاق فإنه يدخل فيه معنى الإلوهية ، كما أن كلمة ولفظة الله عن الإطلاق معناه الخالق المعبود ، (الله) في الأصل نقول : مشتق من الإلوهية والإلوهية بمعنى العبودية ، (الله) أصله الإله ، فِعَال بمعنى مفعول ، فمعناه المعبود ، ليس فيه تعرض لكونه خالقًا ، لأن الخالق هذا من مفردات الرب وليس من مفردات لفظ المعبود من جهة اللغة ، فإذا قيل : (الله) ، نفسره بالخالق المعبود نجمع بين الربوبية والإلوهية .

أما عند الاقتران فتضمن قاعدة : إذا اجتمعا تفرقا وإذا افترقا اجتمعا . هذا قول وهذا هو الظاهر والله أعلم ، أن مراده من ربك ؟ أي من خالقك ورازقك ومعبودك .

وبعضهم يقول : لا ، بل الذي عناه المصنف هنا بالرب هو التربية ، لأن لفظ الربوبية فيه معنى التربية ، رباه تربية . ومعنى التربية : تدريج المرَّبى في مصاعد الكمال ، كل كمال بحسبه . وقال بعضهم : التربية :

إنشاء الشيء حالاً فحالاً على الكمال ، فأنشأ الإنسان ، أي أوجده من العدم ، ثم جعله في مراحل إلى أن يكتمل .

إذًا (مَنْ رَبُّكَ) ، (رَبِّيَ اللَّهُ) . يعني الذي خلقني ، فأوجدني من العدم ، ورزقني النعم الظاهرة والباطنة . فقط . هذا معنى ربي الله . الرّب فسره بتوحيد الربوبية الذي يقابل توحيد الإلوهية ، فجعل المعنى اللغوي مقدمًا هنا على المعنى الشرعي . وهذا لا بأس به أيضًا ، لكن الأول أولى .

(فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَنْ رَبُّكَ) ؟ أي : من خالقك ، ورازقك ، ومعبودك ؟

(فَقُلْ) جازمًا ربي الله ، ربي أي خالقي ومالكي على القول الثاني الله ، وعلى القول الأول ربي معبودي الله ، الذي رباني .

(فَقُلْ : رَبِّيَ اللَّهُ) يعني : ربي هو الله ، خالقي ومالكي ، فسره بالمعنى اللغوي ، لأن أصل الرب في اللغة بمعنى المربي . وهذا قال بعضهم : مراد المصنف هنا ، لماذا ؟ لأنه أراد أن يقرر توحيد الربوبية ، ثم يبني عليه ماذا ؟ توحيد الإلوهية ، لأن من قاعدة وأسلوب القرآن في الاستدلال على توحيد العبادة بماذا ؟

قاعدة القرآن وأسلوب القرآن في تقرير التوحيد العبادة هو الاستدلال بتوحيد الربوبية على إثبات توحيد الإلوهية . ولذلك سيأتي معنا ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ... إلى أن قال : ﴿ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً ﴾ [البقرة : 21 ، 22] . وجعل الند هو عين الشرك الأكبر ، كأنه قال : فلا تشركوا بالله . إذًا الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الإلوهية هذا من أسلوب القرآن .

هل المصنف أراد هذا : أن يجرد المعني لتوحيد الربوبية فيستدل بها على توحيد الإلوهية ، لا بأس أن يكون هذا هو المراد وأكثر الشراح على هذا . أن مراده أن يقرر توحيد الربوبية في تقريره للأصل الأول وهو معرفة الله تعالى بدليل ما بعده . وهو قوله : (الَّذِي رَبَّانِي) .

(فَقُلْ : رَبِّيَ اللَّهُ الَّذِي رَبَّانِي وَرَبَّى جَمِيعَ العَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) ، (الَّذِي) إيش إعراب هذا ؟ صفه لربي ، ربي هو الله الذي يحتمل أنه صفة للمبتدأ أو للخبر ربي هو الله ، يعني خالقي ومالكي ، (الَّذِي) هذا دل على أن المصنف يريد من معاني الرب المربي هكذا قيل . (رَبَّانِي) أي خلقني وأوجدني ، ثم رباني بنعمه الظاهرة والباطنة هذا تقرير لتوحيد الربوبية . (وَرَبّ جَمِيعَ العَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) إذًا هذا تعميم بعد تخصيص

يعني ليس خاصًا بالإيجاد من العدم ، ثم التربية بالتغذية ونحو ذلك ، ليس خاصًا به بل هو عام لجميع العالمين ، ولذلك قال : (الَّذِي رَبَّانِي وَرَبَّى جَمِيعَ العَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) . (جَمِيعَ) نقول : هذا تعميم بعد تخصيص .

(وَرَبَّى جَمِيعَ العَالَمِينَ) أي أوجدهم من العدم ، وغذاهم بالنعم . (رب العالمين) وهذه ربوبية عامة لكل مخلوق ، كما سيأتي في قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 2] .

(بِنِعَمِهِ) الباء هنا ؟ سببية نعم - التربية ، والتجريد حصل بسبب نعمه جل وعلا . ونعم الله ظاهرة وباطنة ، فالظاهرة يعني تدرك بالحواس . وباطنة لا تدرك بالحواس . وهذه النعم تبدأ مع الإنسان في بطن أمه ، نعمة الإيجاد ، ونعمة التغذية ، ولذلك جاء في الملك الذي يرسل إلى الجنين فيؤمر بكتب أربع كلمات ، بكتب (رزقه) هذا ابتداء النعم وهو في بطن أمه ، إلى أن ينشأ ويتدرج في مراحل النمو ، إلى أن يموت وهو في نعم الله جل وعلا يصبح ويمسي .

(فَقُلْ : رَبِّيَ اللَّهُ الَّذِي رَبَّانِي وَرَبَّى جَمِيعَ العَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) جميع العالمين إذًا لا تختص بصنف دون آخر ، الله خالق كل شيء ، سواء كنت أنا المتكلم أو جميع العالمين ، بنعمه وهو معبود .

إذًا قرر أوَّلاً توحيد الربوبية ، أليس كذلك ؟ (رَبِّيَ اللَّهُ الَّذِي رَبَّانِي وَرَبَّى جَمِيعَ العَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) هذا اعتراف بالخلق ، والإيجاد ، والرِّزق والملك ، له ولسائر العالمين . ما الذي يلزم من هذا ؟ (وَهُوَ مَعْبُودِي) ، ولذلك لو أتى بالفاء الدالة على السببية لكان أولى ، فهو معبودي .

لأن فاء السببية تدل على أن ما بعده - إذا كانت سببية - أن ما بعده مسبب لما قبله ، فيكون من عطف المسبَّب على السبب ، أو المعلول على العلة ، أليس كذلك ؟ حينئذٍ نقول : فهو معبودي ، أولى من قوله : (وَهُوَ مَعْبُودِي) ، لأن العبادة هذه ثمرة لما سبقه من حق الربوبية وإثباته ، فإذا كان الله هو الذي رباني لا غيره ، وربى جميع الناس لا غيره ، فالثمرة والنتيجة المبنية على هذا الإقرار ، وهذا الاعتراف هو أنه جل وعلا المستحق لأن يعبد وحده دون ما سواه ، لأن الذي يستحق أن يكون معبودًا هو القادر على الخلق . وهو الذي يستحق أن يعبد ، أما الذي لا يقدر ويكون عاجزًا فهذا لا يستحق أن يُعبد ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الأعراف : 191] . هذا فيه تنقص لمعبوداتهم ، أنهم يعبدون الآلهة التي لا تخلق ، ومن لا يخلق لا يستحق أن يعبد ، وإنما الذي يستحق أن يعبد هو المنفرد بالخلق جل وعلا ، إذًا هو معبودي ، يعني وهو وحده جل وعلا معبودي ، الذي يستحق أن أتذلل وأخضع له بالطاعات ، لأن معبودي هذا مأخوذ من العبادة وعرفنا أن العبادة تقوم على ركنين اثنين لا ثالث لهما ، وهما :

- كمال الذل والخضوع .

- وكمال المحبة .

حينئذٍ : (وَهُوَ مَعْبُودِي) . يعني هو الذي أتذلل وأخضع له بالطاعات لامتثال أوامره ، واجتناب نواهيه ، (وَهُوَ مَعْبُودِي) عرف الجزأين المبتدأ والخبر ، وهذا يدل على الحصر ، أي وهو معبودي ، لا معبود لي سواه ، وهذا مأخوذ من تعريف الجزأين .

أكد هذا المعنى بقوله : (لَيْسَ لِي مَعْبُودٌ سِوَاهُ) . (لَيْسَ لِي) ليس نفي ، سواه هذا إثبات . حينئذٍ جمع بين النفي والإثبات ، وهما الركنان ، النفي والإثبات ركنان في شهادة التوحيد ، فالتوحيد لا يتم إلا بإثبات ونفي ، لا بد أن يُثبت العبادة لله جل وعلا وأن ينفي تلك العبادة عن غيره جل وعلا ، هذا نفي وإثبات ، وهذا الذي عناه المصنف هنا .

(لَيْسَ لِي مَعْبُودٌ سِوَاهُ) يعني ليس لي من يستحق العبادة سواه جل وعلا ، فتكون هذه الجملة تأكيدًا للجملة السابقة ، (وَالدَّلِيلُ) على أن المستحق للعبادة هو الله جل وعلا لكونه سبحانه هو المربي لجميع العالمين قوله تعالى في أول آية المصحف بعد البسملة وهي آخر دعوى أهل الجنة ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس : 10] .

(قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 2]) هذه كلنا نحفظها ، وقل من يخطأها (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) ، (﴿ الْحَمْدُ ﴾) هذا مبتدأ ، و(﴿ لِلَّهِ ﴾) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، واللام هنا تفيد الاستحقاق ، فالحمد مستحق لله جل وعلا . ولا بأس أن تكون بمعنى الاختصاص ، (﴿ الْحَمْدُ ﴾) مختصٌ (﴿ لِلَّهِ ﴾) جل وعلا ، ولا بأس أن تكون للملك ، (﴿ الْحَمْدُ ﴾) مملوك (﴿ لِلَّهِ ﴾) جل وعلا ، والاستحقاق أولها ، وضابط اللام الاستحقاقية ، أن يكون قبلها من المعاني تدخل بين معنى وذات ، وتدخل على الذات ، الحمد معنى ، والله جل وعلا ذات متصف بصفات الكمال ونعوت الجلال . إذًا دخلت اللام على ماذا ؟ على الذات ، وما سبقها معنى من المعاني ، فحينئذٍ نقول : هذه اللام للاستحقاق . (﴿ الْحَمْدُ ﴾) ما معنى الحمد ؟ (﴿ الْحَمْدُ ﴾) قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى : هو ذكر محاسن المحمود مع حبه ، وتعظيمه ، وإجلاله .

ذكر محاسن المحمود ، ذكرٌ إذًا باللسان ، وعبَّر بعضهم الإخبار أن تخبر عن محاسن أو صفات المحمود محبة ، وتعظيمًا ، وإجلالاً . فإذا أخبرت عن المحاسن مع الحب ، والتعظيم والإجلال حينئذٍ صار وصفك

وأخبارك حمدًا ، فإذا انتفى أحدهما انتفى الحمد ، لأن الحمد هنا حقيقة شرعية وهي مركبة من شيئين ذكر محاسن . لا بد أن تذكر بلسانك ، مع حبه وتعظيمه . حينئذ لو ذكرته دون حب وتعظيم لا يسمي حمدًا ، وإنما يسمى ، ماذا يُسمّى ؟ يُسمّى مدحًا .

إذًا (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾) (أل هذه للاستغراق ، يعني أنواع الحمد كلها وإفرادها وأحادها مستحقة لله جل وعلا ، فلا يُحمد على وجه الكمال إلا الله عز وجل .

(﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾) ، (﴿ لِلَّهِ ﴾) نقول : هذا أول لفظ دل على توحيد العبادة في القرآن ، فيه إثبات العبودية لله عز وجل ، وفيه الدلالة على توحيد العبادة ، وتوحيد الألوهية ، لماذا ؟ لأن (الله) لفظ الجلالة عند أهل السنة في القول الأحق الصواب أنه مشتق ، وأن أصله الإلاه ، أسقطت الهمزة تخفيفًا ، ثم أدغمت اللام في اللام ثم نخمت تعظيمًا .

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ اللهِ عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَعَبْدِ اللهِ

(الله) هكذا أصلها [الله] [6] بالإدغام ، ثم نخمت تعظيمًا ، إذًا أصله الإله . الإله فِعَال إذًا هو مشتق ، وإذا كان مشتق حينئذٍ مشتق من ما ؟ عندما تقول : ضَرَبَ مشتق من الضرب وضارب مشتق من الضرب من المصدر ، ما هو المصدر هنا ؟ ذكرناه بالأمس ، ما هو المصدر ؟

الألوهية ، قلنا : توحيد الألوهية ، وتوحيد الإلهية ، الألوهية مصدر ، والإلهية نسبة وكلاهما مستعمل لغة ، واصطلاحًا وشرعًا ، هكذا قلنا بالأمس ، أليس كذلك ، [الإلهية مصدر] الإلوهية مصدر ، والإلهية نسبة وكلاهما مستعمل لغة ، واصطلاحًا في عرف العلماء .

حينئذٍ الإله نقول : مشتق من الألوهية ، والألوهية ما المراد بها ؟

---

[6] [منطوقة بالتخفيف مدغمة] .

العبودية فحينئذٍ الإله معناه المعبود ، لأنه فِعَال بمعنى مَفْعُول ، وهذا وارد في لسان العرب أن فِعَال يأتي بمعنى مَفْعُول كفِرَاش بمعنى مَفْرُوش ، وغِرَاس بمعنى مَغْرُوس وإن كان الأكثر أن يأتي فِعَال بمعنى فَاعِل .

قال ابن عباس : الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين . أورده الطبري رحمه الله تعالى .

إذًا ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، نقول : هذا فيه إثبات أنه المعبود الحق المستحق للعبادة دون ما سواه ، من هذه الكلمة . فلذلك أول ما دل على التوحيد في القرآن هو ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ . من الأعلام ، لأن الله هذا عَلَمَ ، لا يجوز أن يستعمل في غيره جل وعلا . وأول فعل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : 5] ، وأول أمر ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : 21] . أول فعل في القرآن ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : 2 - 4] . ليس فيها فعل كلها أسماء ، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : 5] أول فعل مضارع يدل على الحال والاستمرار هو مشتق من العبادة وقدم المفعول للحصر للدلالة على معنى التوحيد ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

وأول أمر هو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ وأول علم متضمن لمعنى هو (الله) ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ لذلك علق عليه الحمد لأنه لم يقل الحمد للرحمن ولم يقل الحمد للجبار مثلاً ، قال : لله . لأنه هو العلم الجامع لكل المعاني التي دلت عليها أسماؤه جل وعلا . ولذلك عند أهل السنة والجماعة أن أسماء الرب أعلام وأوصاف ، أعلام لأنها تدل على الذات ، وأوصاف لأنها تدل على معانٍ قد اتصفت بها تلك الذات . وعليه من جهة كونها أعلامًا فهي مترادفة ، ومن جهة كونها صفات فهي متباينة .

ثَمَّ خلاف عند بعضهم هل أسماء الله مترادفة أم متباينة ؟

نقول : هذا السؤال خطأ ، لماذا ؟ لأنه لو عُلِمَ حقيقة ما دلت عليه أسماء الله عز وجل ، لما ما ورد السؤال من أصله ، لو عُلِمَ أن أسماء الله أعلام وأوصاف حينئذٍ قيل : من حيث دلالتها على الذات فهي أعلام ، ومن حيث دلالتها على الأوصاف فهى صفات .

(﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾) . لله نقول : هذا علم على المعبود بحقّ لا يسمَّى به سواه جل وعلا .

(﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . ربّ هذا مصدر رَبَّى يُرَبِّي رَبًّا ، (ربّ) هذا نقول : صفة أو بدل ، يعني إعرابه صفة أو بدل لأنه جاء بالكسر (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) بدل ، لو قال الحمد في غير القرآن (الحمد لرب العالمين) صح تعليق (الحمد) على رب العالمين لأن هذا الوصف بعضهم عدَّه علمًا من أعلام

الرب جل وعلا ولا يصح أن يكون علما ، إنما هو صفة ، (﴿ رَبِّ ﴾) الرب من أسمائه جل وعلا . ولذلك لا يُستعمل محلًّى بأل إلا في حقه جل وعلا ، وأما في غيره فيستعمل لكن مجرد عن (أل) ، تقول : رب الدار ، جاء رب الدار ، رب البيت . هذا لا بأس به ، بمعنى صاحب ومالك ومالك البيت . أما الرب هكذا بـ (أل) فهو المالك السيد ولا يطلق إلا على الله جل وعلا .

(﴿ رَبِّ ﴾) نقول : هذا صفة أو بدل ، (﴿ رَبِّ ﴾) مضاف ، (﴿ الْعَالَمِينَ ﴾) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، ملحق وليس جمع مذكر سالم لماذا ؟ لأن مفرده عَالَمَ وهو اسم جنس لا واحد له من لفظه ، مثل أهل اسم جنس لا واحد له من لفظه ، فحينئذٍ قيل : أهلون ، نقول : هذا ملحق بجمع مذكر السالم ، إذًا (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) قال أهل العلم : هنا أُثبت الحمد وعلقه باللفظ الدال على العبودية لله ، للمعبود بحق .

(﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) قالوا : هذا كالتعليل بمعنى أنه لماذا هو المعبود ، وعلق الحمد عليه كونه رب العالمين ، ولذلك يصح من جهة المعنى أن يقال : (الحمد لله) لماذا ؟ لأنه رب العالمين فصار الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية .

قوله : (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) ماالمراد ؟ أي خالقهم ، ومالكهم ، ومدبر شئونهم . العالمين ، قلنا : هذا جمع ، قالوا : جمع عالَم ، والعالَم اسم جنس لا واحد له من لفظه ، والعوالم متعددة عالم الجن ، وعالم الإنس ، وعالم الحيوان ، وعالم النبات .. وهلم جرا . إذًا تعددت ، إذًا له إفراد ، من هذه الحيثية جُمع فقيل : (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) .

(﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . فيه إثبات ربوبيته سبحانه وتعالى ، والربوبية هنا ربوبية عامة تشمل كل الخلق مؤمنهم وكافرهم سواء كانوا مكلفين ، أو غير مكلفين ، فهو عام ، كل من كان سوى الرب جل وعلا فهو مربوب ، لأن الوجود قسمان : ربٌّ ، ومربوب . الرب هو الخالق جل وعلا ، وكل من سواه فهو مربوب ، أي مخلوق ، مربوب بمعنى مخلوق .

إذًا استدل المصنف هنا رحمه الله على قوله : (وَهُوَ مَعْبُودِي) . (فَقُلْ : رَبِّيَ اللَّهُ الَّذِي رَبَّانِي وَرَبَّى جَمِيعَ الْعَالَمِينَ بِنِعَمِهِ) . هذا توحيد الربوبية فهو معبودي اقتضى واستلزم أن الذي رباني هو الذي يستحق أن يفرد بالعبادة ، ليس لي معبود سواه أخذه من الآية الأولى من سورة الفاتحة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

ثم قال : (وَكُلُّ مَنْ سِوَى اللَّهِ عَالَمٌ ، وَأَنَا وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ الْعَالَمِ) هذا أراد أن يفسر ويبين مراده بقوله : (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . (وَكُلُّ مَنْ سِوَى اللَّهِ) هذا يفيد دخوله في قوله : (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . كل ما سوى الله ، من عدا الله عالم لأن الوجود قسمان : رب ومربوب ، والرب هو المالك سبحانه المتفرد بالربوبية والألوهية . والمربوب هو العالَم وهو كل ما سوى الله من جميع الخلائق .

قال بعضهم : سُمّوا عَالَمًا لماذا ؟ (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) قلنا : جمع عالَم ، الخلق كلهم عالَم ، قيل : مشتق من العلامة ، لأن الخلق السماوات والأراضين وما بينهما وما عليعما هذه صارت علامة على خالقهم ، ومالكهم ، ومدبرهم .

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

إذًا سموا عَالَم ، لأنهم عَلَمٌ وعلامة على خالقهم ومالكهم ومدبرهم . (وَأَنَا وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ الْعَالَمِ) وأنا أيها المتكلم أيها المعتقد لما سبق أيها الإنسان الذي هو فرد من أفراد ذلك العالم وأنا واحد وفرد من جملة ذلك العالم أى المخلوقات المربوبة المتعبدة لله جل وعلا فهو داخل في قوله : (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . كل من قرآ هذه الآية فيستحضر في قلبه (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) أنه واحد من ذلك العالم ، لكن هل نستشعر هذا ؟!

(﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) . (وَأَنَا وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ الْعَالَمِ) أي من جملة ذلك العالم . فإذا قيل لك : بين لك الأصل الأول وهو معرفه العبد ربه أي معبوده أراد أن يبين وجه الاستدلال على وجود الرب جل وعلا وعلى أنه هو المعبود بحق ، وعلى أنه هو الخالق الرازق المالك .

يعني بما يُستدل على وجود الرب سبحانه ؟

قال : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟

فَقُلْ : بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ ، وَمِنْ آيَاتِهِ : اللَّيْلُ ، وَالنَّهَارُ ، وَالشَّمْسُ ، وَالْقَمَرُ ، وَمِنْ مَخْلُوقَاتِهِ : السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ، وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ ، وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَمَا بَيْنَهُمَا) .

(فَإِذَا قِيلَ لَكَ : بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟ يقال فيه كما قيل في الأول ، (بِمَ عَرَفْتَ) الباء هنا سببية يعني بم استدللت على معرفتك ربك ؟ (بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟) لأن الله تعالى لا يُرى في الدنيا ، حينئذ صار غيباً ، وإذا كان كذلك ما الذي يستدل به على وجوده وعلى أنه هو الخالق لهذا الكون المشاهَد بالبصر والْمُدْرَك بالسمع ؟ لا بد من دليل وآية وبرهان وحجة تدل على ذلك الغيب جل وعلا . ولذلك فُسِّر قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة : 3] . أي بالله جل وعلا ، وإن كان اللفظ عامًّا ، (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟) أي بما استدللت على معرفتك ربك المعرفة السابقة (فَقُلْ : بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) .

الأدلة على وجود الرب جل وعلا :

- عقلية .
- وفطرية .
- ونقلية .

يعني قد تكون الفطرة هي الدليل ، وهذا جاء مساندًا له قوله جل وعلا : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ [الروم : 30] . وهذا ما يُسمى بميثاق الفطرة - فطرهم شاهدين بما أخذه عليهم في الميثاق الأول الذي دلّ عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا ﴾ [الأعراف : 172] إلى آخر الآية . أي : معبودكم ، هذا يسمى الميثاق الأول ، دلت عليه الآية وهو ميثاق صحيح ثابت على أصح أقوال أهل العلم .

الميثاق الثاني : هو ميثاق الفطرة فطرهم شاهدين بما أخذ عليهم في الميثاق الأول للآية التي ذكرناها في سورة الروم . وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح : « كل مولود يولد على الفطرة » . المراد بالفطرة هنا التوحيد .

« كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه » . ولم يقل (يمسلمانه) لأن الفطرة هي الإسلام ، فلو تُرك الإنسان على فطرته حينئذ ينشأ على التوحيد ، لأن أدلة التوحيد منها الفطرة ، ومنها العقل كما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى وجاء في الحديث القدسي قال النبي ﷺ : قال الله تعالى : « خلقتُ عبادي حنفاء فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللتُ لهم » . هذا رواه مسلم عن عياض بن حمار .

إذًا دلت هذه الأحاديث على أن الخلق مفطورون على التوحيد .

المصنف قال : (بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟) قال : (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . قلنا : الذي مما يدل على وجود الرب جل وعلا الفطرة ، وهذه الفطرة مؤكِّدة للمعنى أو الميثاق الأول .

ثم هل يكفي وجود الفطرة والميثاق الأول في قيام الحجة على الخلق ؟

نقول : لا ، بل لا بد من إرسال الرسل ﴿ رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء : 165] .

المصنف هنا رحمه الله استدل بدليل عقلي وهو أن كل مخلوق لا بد وأن يكون له من خالق ، وهو ما يُسمى بدليل حدوث العالَم ، كل مُحْدَثٍ لا بد له من مُحْدِثٍ ، كل مفعولٍ لا بد له من فاعل ، بأن يستدل بالشمس والقمر وجريانهما ونحو ذلك على أنها مخلوقة ، هذا هو دليله ، ويستدل بالليل والنهار على أن هذا المخلوق لم يأت صدفة ولم يوجد من عدم بل لا بد من خالق هذا هو مراده رحمه الله .

وهذا هو دليل عقلي أم نقلي ؟

دليل عقليّ ؛ لأنه جعل الآيات بمعنى الليل والنهار ، والمخلوقات بمعنى الشمس والقمر ، ثم ذكر دليلاً نقليًّا مؤيِّدًا وعاضدًا لهذا الدليل العقلي ، إذًا استدل بالدليل العقلي لكنه لم يمحضه بل عضده بدليل نقليّ لجمع بينهما ، لأن الأدلة العقلية - قد يفهم البعض أن مصدرها العقل فقط ، وليس بصواب ، الأدلة العقلية مأخوذة من الوحيين فكل مثل ضرب في القرآن فهو دليل عقليّ ، وكل تشبيه في القرآن فهو دليل عقليّ ، إذًا قد يكون الدليل عقليًّا ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلا لِلْقَمَرِ ﴾ [فصلت : 37] . هذا دليل عقلي أو نقلي ؟ نقول : دليل عقلي مصدره النقل . تنبهوا لهذا .

إذًا قال : (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . الباء سببية ، آيات جمع آية . والآية في اللغة : هي العلامة ، والدلالة ، والبرهان ، والحجة . والمخلوقات جمع مخلوق اسم مفعول من الخلق ، والخلق هو الإيجاد بعد عدم . (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . الآيات عند أهل العلم نوعان :

- آيات كونية .
- وآيات شرعية .

ما المراد بالآيات الكونية ؟

المخلوقات . المراد بالآيات الكونية هي المخلوقات ، والآيات الشرعية هي الآيات المتلوة ، المقروءة ، كالقرآن ، هذه آية ﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ [الحديد : 9] سماها آية ، علامة على وجود الرب . صحيح ؟ هل القرآن يدل على وجود الرب ؟

(بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ) ؟ تقول : بالقرآن ؟ ممكن ؟ صحيح ؟ متأكدين ؟

نعم ، هو حقّ ، لماذا ؟ لأن القرآن لإعجازه وتحدي الرب جل وعلا يدل على أنه ليس من بشر أبدًا ، أليس كذلك ؟ قل ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ . قال : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة : 23 ، 24] . تحدي ، أعلى درجات التحدي ، فلإعجاز القرآن دل على وجود الرب ، صار علامة ، لأن الآية علامة ﴿ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ . إذًا آيات يعني علامات دلت على وجود الرب جل وعلا . والآيات الكونية العامة ، المخلوقات العظيمة تدل على أن خالقها عظيم ، الشمس عظيمة ، والقمر عظيم في خلقه ، مخلوق يدل على ماذا ؟ أن خالقه هو الله جل وعلا ، ليس على الخالق فحسب ، بل على أن خالقه عظيم ، بلغ الغاية في العظمة ، ومنتهى ذلك .

إذًا نقول : المصنف هنا قال : (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . وعرفنا الفرق بين الآيات والمخلوقات .

نقول : استدل هنا على الدليل العقليّ الذي دل على معرفة الرب ، فقال : (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . ثم عضده بآيات من القرآن ، فليس هو دليلاً عقليًّا صرفًا محضًا .

أما من الجهة العقلية : فهذا ما يُسمى بدليل الأثر ، البعرة تدل على البعير ، هو هذا ،

الدليل حدوث العالم ، لا يوصف دائمًا ، الماتريدية ، والأشاعرة والمعتزلة ، لا ، قد يكون الشيء صوابًا . وإن كان التعبير الأول أن يحسن فيه ، ويذكر بلفظ مغاير لما عند أهل البدع ، وإلا كُلّ حدث لا بد له من مُحدث ، هذا العقل لا يناقض ذلك ، فإذا جاء به أهل البدعة حينئذ نقول : نستخدمه أو نستدل به على الحق من جهة الحق .

إذًا ما يُسمّى بدليل الأثر ، ويسمّى بدليل حدوث العالم .

وخلاصته أنه لا بد لكل مُحْدَثٍ من مُحْدِثٍ ، فهذه الآيات والمخلوقات حادثة ، ولا شك في هذا ، فهل وُجدتَ صدفة ، هل وُجدتَ من عدم . لا ، لا بد من خالق ، ما يحتاج ، أمر سهل ، فلا تحتاج أن تتأمل كثير تأمل ، وأن .. ، لا ، الشمس واضحة أنها لا بد لها من خالق ، وهذا الخالق عظيم جَلَّ في عُلاه . فهذه الآيات المخلوقات حادثة ، ولا يمكن أن تكون حادثة صدفةٍ ، أو أن توجد بدون موجد ، بل

لا بد لها من موجد وهو الله جل في عُلاه ، وليس المقصود هنا إثبات وجود الله فقط ، وأنه الخالق ، فهذا يُقر به المشركون ، بل المراد الربوبية ، والألوهية معًا .

ثم عظمة هذه الآيات والمخلوقات تدل على عظمة خالقها . ولذلك قال تعالى : ﴿ قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس : 101] . وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف : 185] . وقال : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الجاثية : 3] . وقال : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [غافر : 57] .

أورد بعضهم إشكال المصنف قال : (بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ) . العطف هنا هل هو على بابه أم ماذا ؟

إذا قيل : آياته ، يشمل الكونية والشرعية ، (وَمَخْلُوقَاتِهِ) آيات كونية ، فحينئذٍ إذا فُسِّر آياته بالمعينين يكون من باب عطف الخاص على العام ، وذُكرت المخلوقات الآيات الكونية لأن هذه تشاهد البصر تدرك بالبصر ، فيستوي فيها العالم والجاهل وغيره . فحينئذٍ نص عليها للاهتمام بها .

وَذِكْرُ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمُومِ   مُنَبِّهًا بِفَضْلِهِ المحْتُومِ

إذًا عطف الخاص على العام ، دليل على أن الخاص له أهمية ، وإن كان مراده رحمه الله بالآيات الكونية فقط ، لا الشرعية ، فحينئذ يكون من باب عطف التفسير ، لأنه عطف الشيء على مرادفه .

الآيات الكونية هي المخلوقات ، والمخلوقات هي الآيات الكونية .

ملة إبراهيم هي الحنيفية ، ولحنيفية هي ملة إبراهيم ، مثلها ، وهذا لا إشكال فيه ، ليس فيه إشكال ، وأيُّ الوجهين أولى ؟ الأول أم الثاني ؟

...

ما هو الأول ؟

ذكر الخاص بعد العام ، ، هذا جيد لكن هو ماذا يقول ؟ (﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾) . مثَّل للآيات بماذا ؟ بالمخلوقات .

إذًا رد عليه ، فيكون مراد المصنف بالآيات هنا الآيات الكونية لو لم يقل من آياته الليل والنهار ، بل قال : مخلوقاته السماوات السبع ، والأراضون السبع . حينئذ نقول لعل مراده بالآيات ما يشمل الشرعية والكونية .

لكن الظاهر أن مراده بالآيات الكونية ، والمخلوقات عطف عليه من باب عطف الشيء على مرادفه ، ولا إشكال ، هو لم يصنف على طريقة المختصرين بحيث أنه لا بد أن تكون الكلمة أن يوجه لها توجيه ، بعضهم رأى أن لا بد من الجواب ، فقال : الآيات هذه المراد بها ما يحدث ويتغير ، والمخلوقات ما يكون ثابتًا ، ورأى أن المتغير والمنتقل العبرة به أشد . ولذلك قال : ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر ، مثل بماذا ؟ بالمتغير ، ومن مخلوقاته السماوات السبع ، والأراضون السبع ، مثل بماذا ؟ بثابت ، أيُّ النوعين أشد تأثيرًا في الناس ؟

المتغير ، لكن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الجاثية : 3] فسمَّى السماوات والأرض آيات ، وأُطلق على المخلوقات آيات ، وأُطلق على الليل والنهار آيات ، وأنها مخلوقات أيضًا ، جاء التعبير بهذا وبذاك . على كُلٍّ المصنف لم يرد أنه يصنف هذه الرسالة على طريقة المختصرين .

قال : (﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾) . التي نصبها جل وعلا أدلة على وحدانيته سبحانه وتعالى آيات الليل والنهار .

(﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾) من للتبعيض ليست كل الآيات ، بل من ، هذه تفيد التبعيض ، ومن أعظم آياته المشاهدة بالأبصار ، الليل والنهار والشمس والقمر ، كون الليل يأتي على النهار فيغطيه ، ثم يأتي النهار فيذهب بظلمة الليل ، ويجيء هذا ، ويذهب هذا . هذا فيه تنقل وفيه تغير ، وهذا إحكام وتنسيق ، لا يقدر عليه إلا خالقه جل وعلا . فبهذه الصفة المشاهدة من أعظم الأدلة على وحدانية الرب جل وعلا .

والشمس والقمر ، كذلك الشمس آية من آيات الله عز وجل كما قال الشيخ هنا في الحاشية ، لكونها تسير سيرًا منتظمًا بديعًا منذ أن خلقها الله عز وجل ، وإلى أن يأذن الله عز وجل بخراب العالم ، فهي تسير لمستقر لها . إذًا لها منافع ، ومنافعها متعددة ولا تحصى ولا تحصر . وذكر الشيخ شيئًا منها فارجعوا إليها .

(وَمِنْ مَخْلُوقَاتِهِ) من للتبعيض ، يعني من أعظم مخلوقاته السموات السبع ، سعتها وارتفاعها وعددها .. إلى آخره ، والأراضون السبع أيضًا في امتدادها وسعتها ، (وَمَنْ فِيهِنَّ) من المخلوقات العظيمة الجبال والبحار في الأرض ، والملائكة في السماء (وَمَا بَيْنَهُمَا) بين ذلك بين السماء والأرض ، كذلك مما لا يعلمه إلا الله عز وجل .

كل ذلك من مخلوقات الرب سبحانه وهو دال على عظمته ، وأنه الخالق لها ، (وَالدَّلِيلُ) على ذلك قوله تعالى : (﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [فصلت : 37]) .

(﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾) يعني من الأدلة والبراهين على وجوده تعالى ، وتفرده بالألوهية والربوبية (﴿ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ﴾) أي وجود الليل والنهار ، (﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾) أي وجود الشمس والقمر . ثم قال : (﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾) . لأنه إذا ثبت أن هذه آيات عظيمة ومخلوقات عظيمة ولها تغيرات وتقلبات ولها منافع لا تحصى ولا تعد هذا لا يستلزم أن تعبد من دون الله ، وأن تصرف لها أنواعًا من العبادة . فهذه وإن كانت آيات عظيمة فهذا لا يقتضي أن يسجد لها لأنها مخلوقة ، وخص السجود بالذكر لأنه عبارة عن نهاية التعظيم . الغاية في التعظيم هو السجود ، فحينئذٍ خص السجود هنا بالذكر دون سواه .

(﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾) أي اعبدوا الله وحده ، لأنه الخالق العظيم الذي خلقهن ، خلق هذه المذكورات من الآيات . (﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾) .

فهذه الآية دلت على ماذا ؟ استدل الربّ جل وعلا بهذه الآيات على أنه المستحق للعبادة ، ما وجه الاستدلال ؟ قال : (﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾) هذا أعظم غاية التعظيم ، والتعبد لله إن كنتم إياه جل وعلا تعبدون ، إن كنتم تعبدون الله فاسجدوا لله ولا تسجدوا لهذه المخلوقات ، لماذا ؟ لأنه هو المستحق للعبادة دون ما سواه . فاستدل هنا بتوحيد الربوبية (﴿ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾) ، هذا كقوله هناك : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، لماذ الحمد لله ؟ لأنه رب العالمين . هنا لماذا ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ، (﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾) لماذا ؟ ، لأنه هو الخالق لهذه المخلوقات العظيمة فهو المستحق جل وعلا لأن يعبد دون ما سواه .

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [الأعراف : 54]) .

(﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ﴾) أي معبودكم ، يفسر الرب هنا بمعنى المعبود ، هذا اصطلاح شرعي ، (﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾) هذا جاء أولها الأحد وآخرها الجمعة . (﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾) ، (﴿ اسْتَوَى ﴾) علا وارتفع ارتفاعًا وعلوًا يليق بجلاله ، وهو علو خاص ، وفرق بين العلو والاستواء عند أهل السنة والجماعة ، والكلام فيه ليس في هذا الموضع . (﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾) أي علا وارتفع وعلوًا خاصًا يليق بجلاله جل وعلا (﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾) وهو السقف المحيط بالمخلوقات ، وليس هو الكرسيّ .

(﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾) أي يغطي كل واحد منها الآخر ، فيذهب ظلام هذا بضياء هذا ، وضياء هذا بظلام هذا .

(﴿ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً ﴾) أي كل منهما يطلب الآخر طلباً حثيثاً ، أي سريعًا ، سريعًا هذا حال ، أي سريعًا لا يتأخر عنه ، فإذا ذهب هذا جاء هذا والعكس بالعكس .

(﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾) . والشمس هذا معطوف على قوله : (﴿ السَّمَاوَاتِ ﴾) أي وخلق الشمس والقمر والنجوم (﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾) هذا حال ، بأمره ، مسخرات أي مذللات جارية في مجاريها بتسخير الله جل وعلا لها ، لا تتقدم ولا تتأخر ، كل هذه لها موازينها عند الرب جل وعلا .

(﴿ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ ﴾) . (﴿ أَلاَ ﴾) حرف تنبيه (﴿ لَهُ ﴾) جل وعلا واللام للاختصاص ، وهذا خبر مقدم . (﴿ لَهُ الْخَلْقُ ﴾) أي لا لغيره . ، وله الأمر أي لا لغيره ، فهو المتفرد بالخلق ، كما أنه المتفرد بالأمر ، والمراد بالخلق هنا الأمر القدري الكوني ، والمراد بالأمر الأمر الشرعي الديني ، الأول لا يختلف ، والثاني فقد يتخلف من جهة المأمور ، قد يطيع وقد لا يطيع .

إذًا (﴿ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ ﴾) فهو المتفرد بالخلق ، فلا شريك له في هذه الصفة ، كما أنك تُفْرِدُ الله جل وعلا في صفة الخلق كذلك تفرده في صفة الأمر وهو الأمر الشرعي الديني ، وهو ما يعبر عن بعضهم بالتشريع ، فلا شريك له جل وعلا فيه .

(﴿ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾) ، (﴿ تَبَارَكَ ﴾) أي تعالى في نفسه لعظمة أوصافه وكمالها ، وبارك كذلك في غيره ، ف (﴿ تَبَارَكَ ﴾) بمعنى تعالى كما فسرَّه بعضهم ، عظُم وكثر خيره وإحسانه جل وعلا . فهو مبارك في نفسه جل وعلا ويبارك غيره بكثرة إحسانه إليه وخيره .

(﴿ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾) رب العالمين كما ذكرناها سابقًا فيما يتعلق بهذه الآيات .

هنا ذكر الشيخ رحمه الله على هذه الآية ، قال : وفيها من آيات الله :

أولاً : إن الله خلق هذه المخلوقات العظيمة في ستة أيام ولو شاء جل وعلا أن يخلقها في لحظة لقدر على ذلك ، ولكنه ربط المسببات بأسبابها . الله خلق السماوات السبع والأراضين السبع في ستة أيام ، ولو أراد أن يخلقها في لحظة لقال لها : كن فيكون .إذاً لا بد من المسببات مع أسبابها ، هذا مثل طالب العلم بعضهم يريد أن يطلب العلم ويصير عالمًا في سنتين ، لا ، أسباب ومسببات ، لا بد عشرين سنة ثلاثين سنة

ثم تكون عالمًا ، أما في يوم وليلة هذا نقول : ما يمكن ، لأنه ثَمَّ ارتباط بين السبب والمسبب ، لا يمكن أن يوجد المسبب دون سببه . وجود العلم والرسوخ في العلم هذا ما يأتي سببه في سنة وسنتين ، هذا يحتاج كما تقتضيه حكمته جل وعلا .

ثانيًا : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ أي علا عليه علوًّا خاصًا به كما يليق بجلالتة وعظمته ، وهذا عنوان كمال الملك ، والسلطان .

ثالثًا : أنه يُغشي الليل النهار ، أي يجعل الليل غشاءً للنهار ، أي غطاء له كالثوب يُسْدَل على ضوء النهار فيغطيه .

رابعًا : أنه جعل الشمس والقمر والنجوم مذللات بأمره جل سلطانه يأمرهن بما يشاء لمصلحة العباد .

خامسًا : عموم ملكه وتمام سلطانه حيث كان له الخلق والأمر لا لغيره ، لا في الخلق ولا في الأمر .

سادسًا : عموم ربوبيته للعالمين كلهم لقولهم (رب العالمين) .

ثم قال : (وَالرَّبُّ هُوَ : الْمَعْبُودُ) . هذا رجعنا إلى المعنى الأصلي الذي قلنا مراد المصنف أن يعنون له هذه المسالة ، وهو إثبات الربوبية المستلزمة لإفراده جل وعلا بالعبودية .

والرب هو المعبود لغة أم شرعًا ؟

شرعًا . بعضهم يعنون هنا يقول : لا يصح أن يكون معناه لغة ، نقول : نعم ، هذا صحيح ، ليس من معاني الرب المعبود - في اللغة - لكنه من معانيه شرعًا .

هل يعترض على المصنف في هذا ؟

نقول : لا . لا يعترض على المصنف في هذا ، والرب هو المعبود ، أي المستحق لأن يعبد دون ما سواه ، وليس المراد أن من معاني الرب المعبود ، فإنه لا يصح لغة ، وإنما يريد أن يستدل بالربوبية على الألوهية .

(وَالرَّبُّ هُوَ : الْمَعْبُودُ وَالدَّلِيلُ) على أن الرب هو المستحق للعبادة (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) . (﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾) هذا نداء ، والمنادى هم الناس ، والناس لفظ عام يشمل المؤمن والكافر لما ذكرناه سابقًا . (﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) أطيعوا ربكم بالإيمان ، وتذللوا له بالطاعة بامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، محبة وتعظيمًا . والمراد هنا تجريد العبادة لله ، بأن تكون العبادة عبادة شرعية ، بأن لا يعبد إلا الله جل وعلا . وأما عبادة الرب جل وعلا وعبادة غيره هذه ليست بعبادة حقيقية شرعية ، لأن شرط

العبادة في صحتها أمران : الإخلاص مع المتابعة . إذا انتفت المتابعة قلنا : ليست بعبادة بدعة ، فكيف إذا انتفى الإخلاص ، هل نسميها عبادة ؟

لا ، ما نسميها عبادة ، فإذا مر بك في كلام أهل العلم عَبَدَ الله وعَبَدَ غيره ، حينئذٍ تقول : هذا باعتبار العابد ، هو في نفسه يعتقد أنه يعبد الله ، لكن في الشرع لا يكون عابدًا لله .

إذًا (﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) أي أطيعوا ربكم بالإيمان ، وتذللوا له بالطاعة محبة وتعظيمًا . (﴿ رَبَّكُمُ ﴾) ربّ إيش إعرابه ؟

مفعول به . إذًا وقعت العبادة على الرب ، فالرب معبود ، هذا وجه الاستدلال . يا من يقرأ النحو (﴿ رَبَّكُمُ ﴾) نقول : مفعول به . والعبادة هنا تعلقت بمن ؟ بالربّ . [إذًا وقعت] عندما تقول : ضربت زيدًا ، زيدًا مضروب ، إذًا زيد مضروب الرّبّ معبود ، كيف أخذنا من هذه الآية ؟ لأنه أراد أن يستدل لأن معنى الرب هو المعبود .

(﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) ، (﴿ رَبَّكُمُ ﴾) تعلق به اعبدوا على وجه إيقاع العبادة له ، فالرب معبود ، تنبهوا لهذا . (﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) إذًا وقعت عليه العبادة لأنه مفعول به فالرب هو المعبود ، (﴿ الذِي خَلَقَكُم ﴾) من صفة الربّ الذي وقعت عليه العبادة نقول : لماذا عُبِدَ ؟

لماذا نخصه بالعبادة ؟

لأنه الخالق ، فالذي خلق هو المستحق للعبادة ، والعاجز لا يستحق العبادة أبدًا . (﴿ الذِي خَلَقَكُم ﴾) أي أوجدكم من العدم ، ورباكم بالنعم . (﴿ وَالذِينَ مِن قَبلِكُم ﴾) يعني وخلق الذين من قبلكم ، أوجدهم من العدم . (﴿ لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ ﴾) أي من أجل أن تحصلوا على التقوى . قال الشيخ : والتقوى هي اتخاذ وقاية من عذاب الله جل وعلا بإتباع أوامره واجتناب نواهيه ، لعلكم تتقون الله تعالى - يعني عذابه - ، وإنما هذا يكون باجتناب الشرك صغيره وكبيره .

(﴿ الذِي جَعَلَ لَكُمُ ﴾) بدأ يعدد لنا بعض الصفات التي تقتضيها ربوبيته جل وعلا ، الذي جعل لكم ، لكم أنتم أيها المخلوقون ، جعل ماذا ؟ الأرض فِراشًا أي بساطًا مهيئًا تنتفعون بها من السير فيها والمكث عليها .

فِراش هذا يُستدل بها على أن فعال يأتي بمعنى مفعول ، هذا قليل في لسان العرب ، أربعة أو خمسة أمثلة فقط ، منها هذه فاحفظوها . فِراش بمعنى مفروش ، وغِراس بمعنى مغروس . [ونسيت الباقي] [7]

(﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾) أي جعلها فِراشًا ومِهادًا نستمتع فيها من غير مشقة ولا تعب كما ينام الإنسان على فراشه . (﴿ السَّمَآءِ ﴾) أي جعل لكم السماء بناءً أي قبة مضروبة عليكم وسقفًا محفوظًا لأن البناء يصير فوق ، فالسماء بناء لأهل الأرض وهي سقف محفوظ كما قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء : 32] . [آياتها ، الله أكبر] .

(﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ ﴾) أي السحاب ، كل ما علاك فهو سماء ، يُسمى سماء في لسان العرب ، وهنا المراد بالسماء السحاب ، (﴿ مَآءً ﴾) أي مطرًا ، (﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ ﴾) . الفاء للتعقيب ، أنزل من السماء ماء فأخرج به بالماء . (﴿ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾) جمع ثمرة ، وهي ما تخرجه الأرض من حبوب وخضار والأشجار من فواكه ونحوها .

(﴿ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾) أي عطاء لكم ، وفي آية أخرى ﴿ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ .

(﴿ فَلاَ ﴾) الفاء للسببية وتعقيبية ، (﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ ﴾) هذا نهي ، وسبق معنا (﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾) لا تتخذوا مع الله ندًّا تصرفون إليه شيئًا من العبادات ، وهو الذي خلقكم ، وجعل لكم الأرض فراشًا والسماء بناءً ، وأنزل من السماء ماء ، فإن الذي خلق هذه المخلوقات ، والذي فعل بكم هذه الأمور لمصالحكم العامة ، والخاصة تنتفعون بالأرض فراشًا ، و السماء بناءً هو المستحق للعبادة جل وعلا دون ما سواه . (﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ ﴾) هذا قطع لأسباب الشرك كأنه قال فلا تشركوا لأن هذا هو معنى الشرك . (﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾) أي نظراء وأمثالاً تصرفون إليهم العبادة أو شيئًا منها . (﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾) تعلمون ماذا ؟ أنها ليست مماثلة لله جل وعلا ، وأنها لا تستحق العبادة ، لأنهم يعترفون بأن الله هو الخالق ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزمر : 38] اعترفوا .

إذًا تعلمون أنها ليست مثالاً ونظير للرب جل وعلا ، فكيف تصرفون هذه العبادات ، أو شيئًا منها لغير الله جل وعلا .

[7] [بناء مبنوء ، إله مألوه ، كتاب مكتوب] .

هذا الآية جمعت بين الأمر بعبادة الله وحده (﴿ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) والنهي عن عبادة ما سواه لأنها افتتحت بقوله تعالى : (﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اعبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾) ، وختمها جل وعلا بقوله : (﴿ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعَلَمُونَ ﴾) . إذًا جمع بين الأمر بعبادته جل وعلا وحده ، ونفي الشريك له سبحانه ، كالآية التي مرت معنا ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [النساء : 36] .

(قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) . وهو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي ، الدمشقي الحافظ المشهور صاحب التفسير والتاريخ ، هذا ولد سنة سبعمائة ، وتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، وهو من تلامذة شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى .

قال رحمه الله في تفسير هذه الآية السابقة : (الْخَالِقُ لِهَذِهِ الأَشْيَاءِ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ) . هذا أسلوب القرآن (الْخَالِقُ لِهَذِهِ الأَشْيَاءِ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ) إذًا الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد العبادة ، هذا أسلوب القرآن في تقرير توحيد العبادة ، (الْخَالِقُ) أي الذي خلق هذه الأشياء والآيات السابقة من السماوات وما عُطِفَ عليها وأوجدها من العدم ، على غير مثال سابق ، هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه .

ثم تعرض لبعض أنواع العبادة فقال : (وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا) . لأن من مقتضيات التسليم بتوحيد العبادة أمران :

الأول :

...

قلنا : توحيد العبادة يقتضي منك أمرين - أمس - :

الإخلاص : عدم صرف شيء من العبادة لغير الله .

الأمر الثاني :

...

لا ، لا ، توحيد العبادة يقتضي منك أمرين :

- أن تتوجه بجميع العبادات كلها لله جل وعلا .

- وأن تعرف ما معنى العبادة .

ولا بد من معرفة العبادة وأنواع العبادة لأن الأمر خطير . كيف تتوجه بشيء وأنت لا تعرف أنه عبادة ؟ إن تقربت بقول أو فعل لله عز وجل وأنت لا تعرف أنه عبادة ، يخشى عليك من البدعة ، ولذلك ابن عثيمين رحمه الله يقول : (إذا شككت في قولٍ هل هو مأثور أَوْ لا فقف) لا تتعبد به ، يعني وقع في نفسك شك ، أنت عندك ذكر في الصباح أو في المساء شككت هل هذا صحيح ووارد أم لا ، ما تستمر تقف ، لماذا ؟ لأن الأصل عدم التشريع ، فإذا شككت في القول أو في الفعل ترجع إلى الأصل ، لا بد من العلم من الإثبات ، وانتفى الإثبات فلا بد من الوقوف . ونقف هنا .

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد ، [وعلى آله وصحبه أجمعين] .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

الأصول الثلاثة التي شرع المصنف رحمه الله تعالى في بيانها وتعدادها وشرحها وتفصيلها ، وذكر الأصل الأول : وهو (مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ رَبَّهُ) ، وبيَّن أن توحيد الربوبية أصل ، ونتيجته توحيد الإلوهية ، وبيَّن أن الرّبّ هو المعبود ، الرب هو المعبود ، وذكرنا أنه ليس المعنى اللغوي له من جهة المعاني العامة التي وردت في لسان العرب ، بل المراد أن استعمال الشرع للفظة الرب قد يُراد بها المعبود ، والمعبود المراد به المألوه الذي يُتذلل له ويُخضع له بالعبادة .

وسبق بيان معنى العبادة وأفرادها من حيث المعنى الاسمي ، ومن حيث المعنى المصدري وبيّنا أن العبادة لها ركنان :

الركن الأول : كمال الذل والخضوع .

والركن الثاني : كمال المحبة .

ثم شرع بمناسبة هذه الأمور أن يبين لنا أنواعًا من العبادات . إذًا لَمّا ذكر وقرر لنا أن الرب هو المعبود كان من المناسب أن يذكر أنواعًا للعبادة التي يُعبد الله بها والتي يجب إفراده جل وعلا بها .

إذًا هذه هي المناسبة ، وبعضهم جعل المناسبة هي تعريفه لتوحيد الإلوهية ، لأنه سبق أن أعظم ما أمر الله به التوحيد ، وهو إفراد الله بالعبادة ، ما هي هذه العبادة ؟ ذكر أنواعًا منها .

ولكن يبقى الإشكال أن قوله : (وَأَعْظَمُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ التَّوْحِيدُ ، وَهُوَ : إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ) أنه في رسالة مستقلة ، وهذه رسالة أشبه ما تكون منفصلة عما سبق ، ولها عنوان خاص ، ولها سؤال خاص .

إذًا لا يمكن أن يكون هذا متصلاً بما سبق ، فالأولى أن يُجعل قوله : (وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ) تابعًا لقوله : (وَالرَّبُّ هُوَ : الْمَعْبُودُ) ، لأن المناسبات تُعلَّق بأقربها ، كما أن مرجع الضمير يعود لأقرب مذكور ، واسم الإشارة يرجع إلى أقرب مذكور ، فالأولى أن تكون المناسبة أقرب مذكور ، وهو أنه عرَّف الرب بأنه (الْمَعْبُودُ) ، و (الْمَعْبُودُ) هو الذي يتُذلل له ، ويُخضع له بالعبادة .

إذًا نحتاج إلى معرفة أنواع العبادة : -

قال رحمه الله تعالى : (وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا مِثْلُ : الإِسْلامِ ، وَالإِيمَانِ ، وَالإِحْسَانِ ، وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ ، وَالْخَوْفُ ، وَالرَّجَاءُ ، وَالتَّوَكُّلُ ، وَالرَّغْبَةُ ، وَالرَّهْبَةُ ، وَالْخُشُوعُ ، وَالْخَشْيَةُ ، وَالإِنَابَةُ ، وَالاسْتِعَانَةُ ، وَالاسْتِعَاذَةُ ، وَالاسْتِغَاثَةُ ، وَالذَّبْحُ ، وَالنَّذْرُ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا ، كُلُّهَا لِلَّهِ) . تعالى [والدليل قوله تعالى] .

(وَأَنْوَاعُ) هذا جمع نوع ، والمراد بالنوع هنا المثال أو الصنف . يعني إما أن يكون قوله : (وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ) يعني أمثلة العبادة أو أصناف العبادة لأن العبادة أنواع . لأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . وأنواع قلنا : المراد بها أمثلة العبادة وأصناف وليس المراد به النوع الذي يكون عند المناطقة ، أنها مقول ... ، لا ، لي هذا المراد ، المراد بالنوع هنا الصنف والمثال لأن العبادة تحتها شيء متعدد ، ولها أفراد ولها آحاد . حينئذ نحتاج إلى معرفة ما يصدق عليه أنه عبادة .

(وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ) أي أمثلة وأصناف العبادة ، أنواع هذا مضاف ، والعبادة مضاف إليه ، والإضافة هنا لامية يعني على تقدير معنى اللام ، أنواع للعبادة ، ويمكن أن تكون على معنى من ، أنواع من العبادة ، وتكون من حينئذ بيانية . ولا بأس أن تكون تبعيضية ، يعني أنواع التي هي بعض من العبادة .

(وَأَنْوَاعُ الْعِبَادَةِ) التي يُخضع ويتذلل لله بها ، والتي أمر الله بها ، إمّا أمر إيجاب ، وإما أمر استحباب لأن العبادة تكون مأمورًا بها ، كل ما أمر الله به فهو عبادة ، ثم الأمر قد يكون أمر إيجاب ، وقد يكون أمر استحباب .

إذًا العبادات منها ما هو واجبة ، ومنها ما هو مستحبة ، عبادات مستحبة ، وعبادات واجبة، وكل منهما ، إما أن تكون قلبية ، إما أن تكون قولية ، إما أن تكون فعلية ، فالقسمة حينئذ تكون سداسية : عبادة واجبة قلبية ، وعبادة واجبة قولية ، وعبادة واجبة فعلية ، وعبادة مستحبة قلبية ، وعبادة مستحبة قولية ، وعبادة مستحبة فعلية .

إذاً لا يختص مفهوم العبادة بالواجبات ، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض ، لأنه يترتب عليه أن صرف العبادة لغير الله شرك أكبر . حينئذ لو اختصت العبادة بالواجبات للزم من ذلك أن يكون صرف العبادة المستحبة لغير الله ليس شركًا أكبر .

إذاً الشرك الأكبر هو صرف العبادة سواء كانت كلها ، أو بعضًا منها :

وصرف بعضها لغير الله شرك وذاك أقبح المناهي

وسواء كانت العبادة واجبة ، أو كانت العبادة مستحبة ، لأنها مما أمر الله به ، وأمر الله قد يكون أمرًا واجبًا وقد يكون أمرًا مستحبًا ، كما هو مقرر في كتب الأصول .

إذًا (الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا) تقول : العبادات مأمور بها ، لأنه جعل التي أمر الله بها كأنه قال : وأنواع العبادة المأمور بها ، لأن التي وما دخلت عليه في تأويل مشتق . الموصول مع صلته عند البيانيين في تأويل مشتق ، كأنة قال : وأنواع العبادة المأمور بها ، والمأمور به قد يكون واجبًا ، وقد يكون مستحبًا ، (مِثْلُ) ماذا ؟ (مِثْلُ : الإِسْلامِ ، وَالإِيمَانِ ، وَالإِحْسَانِ) .

(مِثْلُ) هذا يشرح لنا قوله : (وَأَنْوَاعُ) أنه أراد به ماذا ؟ أراد الأصناف والأمثلة . (وَأَنْوَاعُ) هذا مبتدأ خبره قوله (مِثْلُ) .

(مِثْلُ : الإِسْلامِ ، وَالإِيمَانِ ، وَالإِحْسَانِ) ذكر هنا هذه المراتب الثلاث ، الإسلام والإيمان والإحسان من أنواع العبادات ، جعلها نوعًا ، وصنفًا ومثالاً للعبادة . وسوف يذكرها مستقلة في مراتب الدين مرة أخرى ، سيكرر ذكر هذه المراتب الثلاث مرة أخرى ، ولذلك لم يذكر لها أدلة هنا وإنما شرع في بيان أدلة ما ذكر من بعد قوله : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) . قال : (وفي الحديث : « الدعاء مخ العبادة » . وقال الله تعالى

: ﴿ ادْعُونِي ﴾ [غافر : 60]) ... إلى آخره . حينئذٍ أول ما بدأ في ذكر الأدلة لأنواع العبادات بدأ بالدعاء لماذا ؟ ولم يذكر الإسلام والإيمان والإحسان مع كونه قد جعلها أنواعًا للعبادات لأنه سيذكرها مستقلة ، كل منها تحته مسائل سيفرد لها فصولاً .

وهذه الثلاثة الإسلام والإيمان والإحسان ، مراتب للدين كما جاء في حديث جبريل : (« هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ ») . أو « يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ » . فجعل النبي ﷺ بعد ما سئل عن الإسلام والإيمان والإحسان جعل هذا كله الدين .

إذًا مراتب الدين ثلاثة : الإسلام والإيمان والإحسان . فهذه مراتب للدين كما في حديث جبريل ، وليست قسيمة لما سيذكره من الذبح ، والنذر ، والمحبة ، والخشية ، لا ، فيقال : المحبة والخشية قسيمان ، ولا يقال : المحبة والإسلام قسيمان ، المحبة والخشية والنذر ونحو ذلك هذه أقسام وكلٌّ منها قسيم للآخر ، ولا يقال المحبة قسيمة للإسلام لماذا ؟ لأن المحبة نوع من أنواع العبادة ، والإسلام والإيمان والإحسان ، هذه مرتبة ، أصل كلي . إذاً ليست قسيمة ، فالخوف والمحبة قسيمان ونوعان وليست مع بعضها مراتب ، فالإسلام والإيمان والإحسان أنواع للدين ، لا للعبادة .

حينئذ يرد الإشكال ، لما ذكرها المصنف رحمه الله ؟ إذا كانت هذه ليست أنواعًا من العبادة ، وإنما هي أقسام للدين وأنواع للدين لا للعبادة ، قد يجاب بأنه ذكر العبادات ، بذكر أصولها . فكل العبادات ترجع إلى هذه المراتب الثلاثة : الإسلام والإيمان والإحسان إذا اجتمعت ، فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة ، وفسر الإيمان بالأعمال القلبية الباطنة ، والإحسان هو المنتهى والغاية في الأعمال القلبية .

حينئذ هذه الأنواع التي ذكرها في العبادات إما أنها ترجع إلى الإسلام وهو ما كان ظاهراً ، وإما أن ترجع إلى الإيمان وهو ما كان باطنًا . إذًا بدأ بذكر أصول العبادات فكل ما ذكره أنواعًا من أنواع العبادات ترجع إلى المراتب الثلاثة . ولذلك غاير ونوَّع في التمثيل ، ذكر بعضًا من أنواع العبادات التي تكون قلبية ، وبعضًا من العبادات التي تكون فعلية ، وبعضًا من العبادات التي تكون [قولية] . لأن محل العبادة كما سبق ثلاثة محال اللسان والقلب والجوارح ، وكل منها له أحكامه التي تتعلق بأحكام العبودية الخمسة ، ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى : ومدارها أي العبودية على خمس عشرة قاعدة ، من كمّلها كمل مراتب العبودية على ما ذكرناه .

إذاً مَثَّل هنا للعبادات القلبية وهو أكثرها ، وللعبادات القولية ، وللعبادات الفعلية ، فأراد بالتمثيل وتنويع الأمثلة أراد بذلك الدلالة على شمول العبادة لجميع محالها ، اللسان والقلب والجوارح .

إذًا لماذا ذكر المصنف رحمه الله تعالى ، الإسلام والإيمان والإحسان ، في معرض ذكر أنواع العبادات ؟

أحسن ما يجاب : بأنه بدأ بذكر أصول العبادات والتي ترجع إليها الأنواع كلها ، ولذلك فَصَلَ وقال : (وَمِنْهُ) . لما ذكر الأصول العامة الثلاثة ، أصول العبادات التي تجمع العبادات القلبية والفعلية والقولية . قال : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) وهذا أشبه ما يكون باستئنافٍ ولو بيانيًّا .

(مِثْلُ : الإِسْلامِ ، وَالإِيمَانِ ، وَالإِحْسَانِ) ، (وَمِنْهُ) . الضمير هنا يعود على ماذا ؟

يعود على الأنواع ، أي من هذه الأنواع الدعاء ، والأصل أن يقول : ومنها لأن أنواعًا هذا مؤنث ، ووجه تأنيثه من جهتين :

أولاً : هو جمع ، وكل جمع مؤنث ، كما قال الزمخشري .

- وأيضًا أن أنواعًا أضيفت إلى العبادة وهي مؤنث . كما قال ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا

أنواع نقول : هذا - لو كان مذكرًا - استفاد التأنيث من المضاف إليه ، قد يستفيد المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه ، يقال : قطع بعض أصابعه ، هنا يصح أن تقول : قطعت أصابعه ، أليس كذلك ، من باب إطلاق المجاز من إطلاق الكل مرادًا به الجزء ، فيقال : قطعت أصابعه . إذاً أُنِّثَ الفعل باعتبار ماذا ؟ باعتبار المضاف ، فيقال : قُطِعَت ، الأصح هكذا يقال : قطعت بعض أصابعه .

لِمَ أنث مع كون بعض هذا مذكر ؟ نقول : اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، لأنه يقال : قطعت أصابعه .

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلا

هنا أنواع العبادة ، يصح أن يقال : العبادة منها الدعاء ، والخوف .. إلى آخره ، إذًا صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويؤنث الضمير .

(وَمِنْهُ) قلنا : الأصل يقول : ومنها ، وإنما ذَكَّرَ هنا باعتبار تأويله بالمذكور ، قد يصح أن يكون مرجع الضمير مؤولاً بلفظ مذكر . (وَمِنْهُ) أي من المذكور من أنواع العبادات ، ولذلك ذَكَّرَ الضمير ولا إشكال في هذا التعبير .

إذاً الضمير يعود على الأنواع ، أي ومن الأنواع ، ولذا ذُكِّرَ . ومن هنا للتبعيض ، (الدُّعَاءُ ، وَالْخَوْفُ ، وَالرَّجَاءُ) بدأ بالدعاء ، وثنى بالخوف ، وثلث بالرجاء ، وذكر هنا بعد الإسلام والإيمان والإحسان ذكر أربعة عشر نوعًا من أنواع العبادة ، ولم يقصد الاستيعاب لأن العبادات هذه كثيرة وليست محصورة في أربعة عشر ، وليست محصورة في الثلاث بل الثلاث تعتبر أصولاً جامعة لكل أفراد العبادات . إذاً لم يقصد الاستيعاب فالعبادة جنس تحتها أنواع وهذا مراد شيخ الإسلام رحمه الله بقوله : (العبادة اسم جامع) . إذًا لا حصر لما يُذكَر تحتها من العبادات .

قال : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) . (وَمِنْهُ) أي من المذكور من أنواع العبادات الدعاء . والدعاء - كما سبق - المراد به في أصل اللغة : الطلب ، لأنه مأخوذ من الدعوة وهي الطلب . وأما في استعمال الشرع فيطلق الدعاء على معنيين ، يعني يراد به أحد معنيين ، وكل النصوص إذا أطلقت في الشرع فحينئذٍ تحمل على تلك المعنيين ، وهما : دعاء العبادة ، ودعاء المسألة .

ودعاء العبادة : هو التذلل والخضوع لله جل وعلا بالطاعة ، بامتثال أوامره ، واجتناب نواهيه . فكل تعبد ليس فيه سؤال لله عز وجل بطلب باللسان ، فهو دعاء عبادة ، لماذا ؟ لأنه أراد بعبادته ، كأن يقوم يصلي يركع ، ويسجد ، حينئذٍ لو قيل له : لِمَ تصلّ ؟ قال : أرجو ثواب الله ، أرجو رضا الله . كأنه قال : يا الله أثبني ، يا الله ارض عني ، يا الله أدخلني الجنة ، إذًا صار مرده ومرجعه إلى دعاء المسألة . ولذلك قال أهل العلم : كل أفعال العبادات تعتبر دعاء ، لأن فيها معنى الطلب ومعنى السؤال . وأما دعاء المسألة

، والطلب ، فهو أن يصرح يا الله ، يا أرحم الراحمين ، اللهم اغفر لى ، اللهم ارحمني ، صرح بلسانه . فحينئذٍ يُسمى دعاء المسألة .

هنا ظاهر عبارة المصنف قوله : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) . إذا قلنا : الدعاء بقسيمه . حينئذٍ شمل العبادة كلها ، كما سبق معنا في قوله ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18] . قال بعض المفسرين - وهم كُثُر - : فلا تعبدوا مع الله أحدًا . فلا تدعوا قلنا : يشمل هذا نوعي الدعاء . إذاً صار بهذا التعبير الدعاء هو العبادة ، هو نفسها ، فكل عبادة دعاء ، وكل دعاء عبادة ، لا فرق بينهما ، وهنا ظاهر عبادة المصنف (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) يعني من أنواع العبادة الدعاء ، صار الدعاء أخصَّ من العبادة ، فالعبادة تكون حينئذ أعم من الدعاء ، والمشهور أن الدعاء قسمان . فما الجواب ؟

وضح الإشكال ، إذا قيل : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) الدعاء يشمل دعاء المسألة ، ودعاء العبادة . إذًا العبادة كلها دعاء ، الدعاء هو العبادة ، كما جاء في حديث النعمان حديث صحيح : « الدعاء هو العبادة » . إذًا العبادة هي الدعاء ، والدعاء هو العبادة ، كل منهما بمنزلة الآخر . هنا قال : (وأنواع العبادة . (وَمِنْهُ) أي من تلك الأنواع ، الدعاء ، كيف يكون العام المرادف للعام داخلا تحته ؟

ظاهر العبارة أن الدعاء أخصّ من العبادة ، نقول : العبادة منها الخشية ، تعبير صحيح ؟ الخشية أخص من العبادة ، والعبادة منها الصلاة ، صحيح ؟

صحيح . لا إشكال .

الخشية ، والصلاة ، والزكاة ، كلها أخص من مطلق العبادة ، لا إشكال . لكن لو فسرنا الدعاء بالمعنى العام ، كيف يقال : الدعاء من العبادة ، وهو مرادف لها . حينئذ لا بد من التأويل .

والجواب : أن نقول : أن العبادة بالمعنى المصدري الذي هو الذل والخضوع ، والدعاء بمعنى المسألة والطلب . يعني لا بد من تأويل كلام المصنف هنا ، أن نجعل العبادة بالمعنى المصدري ، المعنى المصدري ما هو ؟

التذلل والخضوع بالطاعة بامتثال الأوامر واجتناب النواهي ، والدعاء نجعله بمعنى المسألة ، السؤال والطلب وهذا لا بأس به ، أن يستعمل اللفظ الشرعي مرادًا به أحد المعنيين ، وإن قال بعض أهل العلم : كل لفظ دعاء ومشتقاته في القرآن فهو محمول على نوعي الدعاء إلا آية واحدة ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً

﴾ [الأعراف : 55] . قالوا : هذا المراد دعاء المسألة ، وما عداه محمول على المعنيين . إذًا لا بأس أن يُحمل اللفظ على معنى واحد وقد جاء في استعمال الشرع .

فحينئذٍ نقول : العبادة تكون بالمعنى المصدري وهو الذل والخضوع ، والدعاء بمعنى المسألة والطلب ، فالعبادة صارت أعمّ من الدعاء ، وإن كان الدعاء بمعنى التعبد الذي هو الذل والخضوع ، والعبادة بالمعنى الاسمي كالصلاة ونحوها ، فالدعاء هنا أعم من العبادة .

إذاً كل منهما قد يكون أعم من الآخر ، وأخص من الآخر ، لكن باختلاف الاعتبارات . واضحة أو نتجاوزها ؟

كل منهما قد يكون أعم من الآخر ، وأخص من الآخر ، لكن باختلاف الاعتبارات

إن جعلنا العبادة بالمعنى المصدري ، والدعاء بمعنى المسألة ، فالدعاء أخص من العبادة . وإن جعلنا العبادة بالمعنى الاسمي ، اسم جامع .. إلى آخره والدعاء بمعنييه ، صار الدعاء أعم من العبادة ، والأولى أن نجعل كلام المصنف هنا صنيع الإمام رحمه الله على أنه جعل العبادة بالمعنى المصدري ، بمعنى الذل والخضوع ، وجعل الدعاء بمعنى الطلب والسؤال ، ولذا جعل العبادة أعم من الدعاء ، وجعله فردًا ، وصنفًا ، ونوعًا من أنواع العبادة ، والله أعلم . هذا الجواب أحسن ما يقال كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن : 18] . ولم يقل فلا تعبدوا ، فجاء الدعاء أعم من العبادة .

إذاً قد يكون الدعاء أعم من العبادة باعتبار ، وقد تكون العبادة أعم من الدعاء باعتبار آخر . إن فَسَّرتَ العبادة بالمعنى المصدري والدعاء بمعنى السؤال والطلب صار الدعاء أخص والعبادة أعم . إن فَسَّرتَ العبادة بالمعنى الاسمي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ... إلى آخره ، وفسرت الدعاء بمعنييه الشرعي صار الدعاء أعم من العبادة . وهنا نحمله على أنه جعل الدعاء بمعنى المسألة والطلب .

إذًا (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) أي دعاء ؟ المسألة والطلب ، ولا نقول بمعنى التعبد ، لماذا ؟ لأننا لو جعلناه بمعنى التعبد ، يرد السؤال : كيف يصير نوعًا وصنفًا من أصناف العبادة وهو مثيل ومرادف لها ؟ فصار بينهما فرق .

(وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) نفسره بماذا ؟ بدعاء المسألة والطلب ، ويرد إشكال على هذا التفسير ، وهو أنه ذكر من العبادة ، (الاِسْتِعَانَةُ ، وَالاِسْتِعَاذَةُ ، وَالاِسْتِغَاثَةُ). وهذه فيها سؤال وطلب وهي فرد من أفراد الدعاء . فحينئذ لا بد من جعل الدعاء بمعنى أخص أيضًا لوجود هذا العطف ، وهذا المرادف المعطوف عليه أو

هذا النوع ، لا بد أن تجعل الدعاء بمعنى أخص من مطلق الطلب والسؤال ، لأنه سيذكر فيما يأتي من أنواع العبادة ، الاستعانة والاستغاثة والاستعاذة . وهذه فيها معنى الدعاء ، وهو الطلب والسؤال .

والجواب : أن نقول : نجعل الدعاء هنا على شيء ليس فيه استعانة ولا استغاثة ولا استعاذة .

إذاً (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) وليس استعانة ولا استغاثة ولا استعاذة ، لا بد من إخراج هذه الثلاثة ليصدق الدعاء على معنى مغاير للمعاني الثلاثة التي سيذكرها المصنف رحمه الله تعالى . فحينئذٍ لم يبق من أنواع السؤال والطلب إلا الشفاعة في الآخرة ، والتوسط في الدنيا ، لم يبق إلا هذين النوعين . إذا خرجت الاستعاذة والاستغاثة والاستعانة ، لم يبق إلا السؤال ، سؤال الشفاعة في الآخرة ، أو التوسط في الدنيا .

إذًا (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) أي سؤال الشفاعة في الآخرة ، (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ) أي التوسط في الدنيا ، فمعنى الدعاء هنا لما اجتمع مع الاستعانة وما عُطِفَ عليها ، بمعنى طلب الوسائط .

(وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ ، وَالْخَوْفُ ، وَالرَّجَاءُ ، وَالتَّوَكُّلُ) . وما عُطف عليها هذه كلها سيأتي المصنف رحمه الله تعالى لذكر أدلتها وبيان ما تعلق بها .

(وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ) لأنه لم يقصد الاستيعاب والحصر لكل العبادات ، بل أراد أمثلة ، وهذه الأمثلة متنوعة . قال : (وَغَيْرُ ذَلِكَ) . لأن العبادة تشمل الدنيا كلها فهو لم يقصد الاستيعاب ، (وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ) كالصبر ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام والجهاد ونحو ذلك كلها من أنواع العبادات التي يُنوى بها التقرب إلى الله جل وعلا ، التي أمر الله بها ، أمر إيجاب أو استحباب (كُلُّهَا) ، أي كل تلك الأنواع أنواع العبادة مما ذكره المصنف ومما لم يذكره (لِلَّهِ تَعَالَى) وحده لا شريك له ، كلها لله ، لأنه لا يجوز أن يُصرف شيئًا من العبادة وإن قل لغير الله تعالى ، لِمَا سيذكره المصنف رحمه الله تعالى من الدليلين ، (كُلُّهَا لِلَّهِ تَعَالَى) أي كل أنواع العبادة مما ذُكِرَ وغيره لله وحده لا شريك له ، فلا يحل صرفها لغير الله تعالى .

(وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى) ، (وَالدَّلِيلُ) على ماذا ؟ على وجوب صرفها لله ، وأنه لا يجوز صرفها لغير الله ، الدليل هو (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18]) . هذه الآية مرت معنا ، (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾) قلنا : فيها تفسيران :

- المساجد قد يُراد بها البيوت ، بيوت الله عز وجلا التي تُفعل فيها العبادة ،

- أو المراد بها جمع مسجد ، وهو مَفْعِل ، والمراد به أعضاء السجود ، وهذا جزء من العبادة وتلك أعم ، وفُسّر بهذا وذاك . (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾) مختصة بالله ، ومستحقة لله جل وعلا ، وهذا فيه إثبات إفراد الله جل وعلا بالعبادة لوجود اللام هذه ، لكن لما كان ثم احتمال (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾) والتوحيد مقام إيضاح وبيان ولا بد من الإثبات والنفي الصريح قال : (﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) . (﴿ فَلَا ﴾) هذه ناهية ، والنهي يقتضي التحريم ، فنهى عن صرفها لغير الله ، (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾) التي هي بيوت الله ، وتفعل فيها العبادات لله عز وجل وحده لا شريك له ، (﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾) إذًا نهى أن تصرف تلك العبادات ، أو شيئًا منها لغير الله جل وعلا .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) ، (﴿ تَدْعُوا ﴾) هذا يشمل النوعين : دعاء العبادة ودعاء المسألة ، وبعضهم قال : بل هو خاص بدعاء المسألة ، وذكر دون غيره ، لأنه يدل على غيره . فحينئذ ذكر الأصل ، فيستلزم كل فرع ، والأولى أن يُجعل عامًّا .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) قلنا : نكرة في سياق النفي فحينئذ تعم ، لا تدعوا ملكًا مقربًا ، ولا نبيًّا مرسلاً ، ولا إنسانًا ، ولا حجرًا ، ولا شجرًا ، ولا شيطانًا ، ولا جنيًّا ، كل هؤلاء الذين يمكن أن يُتعلق بهم ، وتصرف لهم أنواع ، أو شيء من العبادة ، جاء النهي بأن يصرف لهم مهما كان ذلك المصروف له .

(﴿ فَلَا تَدْعُوا ﴾) هذا فعل ، وفيه مصدر ، والمصدر نكرة ، فسُلِّطَ عليه النهي فحينئذٍ يعم ، (فَمَنْ صَرَفَ مِنْهَا شَيْئًا لِغَيْرِ اللَّهِ ، فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ) هذا تفسير لما تضمنته الآية ، وبيان حكم دلت عليه الآية .

(فَمَنْ) هذه شرطية ، وهي عامة ، أليس كذلك ؟ وهي من صيغ العموم تفيد العموم . حينئذ صار العموم في الأشخاص ، فمن صرف فمن توجه ، فمن صرف أيّ شخصٍ من الأشخاص سواء كان مسلمًا في الأصل ، أو كافرًا ، رجلاً أو امرأة ، كبيرًا أو صغيرًا ، عاقلاً أو مجنونًا فحكمة أنه مشرك كافر ، لكن يُستثنى الصغير للحديث ، والمجنون كذلك لرفع القلم عنهما ، فمن صرف أي توجه (مِنْهَا) أي من أنواع العبادة شيئًا وإن قل ، لأن العبادات لا يفرق فيها بين القليل والكثير ، العبادات كل عبادة إذا ثبتت فحينئذٍ نقول : لا يجوز صرفها لغير الله ، لا يشترط أن تصرف كل العبادة لغير الله حتى يثبت الشرك ، لا ، وإن قل من أنواع العبادات ، وإن قل من أنواع الصلوات . حينئذٍ نقول : يثبت الشرك ولو كان المصروف شيئًا قليلاً من العبادات .

(مِنْهَا) أي من أنواع العبادات شيئًا وإن قل (لِغَيْرِ اللَّهِ) أيًّا كان ذلك الغير ، (فَهُوَ) الفاء واقعة في جواب الشرط ، (فَهُوَ) أي الذي صرف وتوجه بشيء من أنواع العبادة لغير الله ، هذا الفعل شرك وفاعله (مُشْرِكٌ) ، فرق بين الشرك والمشرك ، أليس كذلك ؟ الشرك وصف فإن تلبس به حينئذٍ وقع عليه ، فنقول : هو مشرك ، لماذا ؟ لأنه فعل الشرك .

إذًا فهو أي الذي صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله وذلك شرك فإن فعله فهو مشرك لأنه أشرك مع الله غيره ، (كَافِرٌ) لأنه جحد حق لله تعالى فصرفه لغيره .

هنا جمع المصنف رحمه الله بين المشرك والكافر ، بناءً على أن كل مشرك كافر ولا عكس ، وهذا المشهور عند أئمة الدعوة .

(وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى) ، (وَالدَّلِيلُ) على ماذا ؟ على الحكم الأخير ، لأنه لما ذكر لنا العبادات ، ذكر حكم من صرف شيئًا منها لغير الله فحكمه ، مشرك ، كافر . ما الدليل على هذا ؟ قال : (قَوْلُهُ تَعَالَى :) إذًا الدليل على أن من دعا غير الله ، أو صرف شيئًا من العبادة لغير الله فهو مشرك كافر هذه الآية التي سيتلوها المصنف رحمه الله (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون : 117]) .

(﴿ وَمَن يَدْعُ ﴾) من شرطية فتعم كل الأشخاص على ما ذكرناه سابقًا . (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً ﴾) ، (﴿ يَدْعُ ﴾) هذا فعل مضارع ، وهو منسبك من زمن ومصدر ، والمصدر نكرة ، والنكرة إذا وقعت في سياق الشرط فيعمّ ، إذًا عموم في الفعل وإن قل . (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) ، (﴿ إِلَهاً ﴾) هذا نقول : مألوهًا (﴿ إِلَهاً ﴾) فِعَال بمعنى مفعول أي معبودًا ، وهو نكرة في سياق الشرط فيعم . إذا عموم في الفعل وعموم في المصروف إليه الفعل .

إذًا في الآية عمومان : عموم في ماذا ؟ تعم كل دعاء ، وهذا عموم في الفعل . تعم كل مدعو . لأنه قال : (﴿ وَمَن يَدْعُ ﴾) ، (﴿ يَدْعُ ﴾) هذا فعل مضارع في سياق الشرط فيعم ، لأنه منسبك من مصدر ، والمصدر نكرة ، والنكرة إذا وقعت في سياق الشرط عمت ، ونوع العموم محله الفعل . إذًا عموم في الدعاء قل أو كثُر

(﴿ إِلَهاً ﴾) نقول : نكرة في سياق الشرط فتعم ، تعم من المدعو أيًّا كان ذلك المدعو ، إذًا ثَمَّ عمومان في الآية .

(﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾) هذا ثبت فيه الشرك ، لأن ما هو الشرك كما ذكرناه سابقًا ؟ أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك . إذًا شريك ، فقد وقع الشرك ، حصل منه الشرك فهو مشرك . (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) هذه صفة لقوله : (﴿ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) ، البرهان في اللغة هو الحجة والدليل ، وعند المناطقة أقوى أنواع الأدلة هو البرهان لأنه قطعي . (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) يعني ليس لذلك الإله الآخر الْمُتَّخَذ معبودًا مع الله ليس له برهان وحجة صحيحة . وهذه يعبر عنها بأنها صفة كاشفة لا صفة حقيقية ، لأن الصفة نوعان إذا وصف الشيء قد يكون للاحتراز ، ويكون له منطوق ومفهوم : جاء زيد العالم ، إذا كان عندك زيد عالم ، وزيد غير عالم ، فأردت أن تبين للذي تخاطبه بأن زيدًا العالم هو الذي جاء فتقول : جاء زيد ، لو سكت احتمل العالم والجاهل ، لكنك أردت أن تخرج الجاهل وتقيد الحكم حكم المجيء بالعالم فتقول : جاء زيد العالم ، نقول : عالم هذه صفة ، هل هي صفة كاشفة أم صفة

للاحتراز مقيِّدة ؟ لا مقيِّدة ، لماذا ؟ لأنك قصدت بهذه الصفة الاحتراز عن زيد الجاهل ، لكن لو لم يكن عندك زيد إلا واحد وهو عالم تقول : جاء زيد العالم ، نقول : العالم هذه صفة ، هل حصل بها احتراز ؟ لا ، ما عندنا إلا واحد . حينئذ لو قلت : جاء زيد العالم . تقول : العالم هذه صفة كاشفة المراد بها فائدتها زيادة الإيضاح والبيان ، والتفسير للموصوف فقط .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة : 21] الذي هذا صفة في محل نصب ، ﴿ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ لو قلنا مثل زيد العالم والجاهل . إذاً اعبدوا ربكم الذي خلقكم ، لا ربكم الذي لم يخلقكم ، هل هناك رب لم يخلق ؟

لا . إذًا هذه الصفة نقول : كاشفة ، المراد بها زيادة الإيضاح ، لا الاحتراز .

هنا (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) يعني ليس له دليل صحيح في ثبوت الإلوهية له مع الله جل وعلا ، لو قيل بأنها للاحتراز إذا ثَمَّ إلهٌ آخر له برهان فإن وجد صحت عبادته مع الله وهذا باطل ، على كلٍّ تأملوها . فتقول : (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) هذه صفة كاشفة ، إنما المراد بها بيان حقيقة من دُعِيَ مع الله تعالى .

من أنه لا حجة له صحيحة ، فهو وصف كاشف فائدته زيادة البيان والإيضاح .

(﴿ فَإِنَّمَا ﴾) هذا جواب الشرط (﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ ﴾) هذا تهديد ، ووعيد لكل من دعا غير الله بأن حسابه عند الله وثمرة هذا الحساب نفي الفلاح ، وسبق أن الفلاح أجمع كلمة للخير في لسان العرب . فإذا نُفِيَ الفلاح من أصله ثبت الهلاك وأنه من أهل النار والعياذ بالله .

(﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾) من هم الكافرون ؟ الذي فسره بقوله : (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾) إذًا حصل الشرك ، وحكم عليه بأنه كافر . (﴿ إِنَّهُ ﴾) إذًا نتيجة الحساب (﴿ لَا يُفْلِحُ ﴾) هذا نفي للفلاح ، يفلح نكرة في سياق النفي فيعم أدنى الفلاح ، لا يوصف ولن يجد أدنى ما يصدق عليه أنه فلاح ، هذا يتعين أنه من أهل النار ، وأنه هالك . (﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾) إذًا سماهم كافرين لدعائهم مع الله تعالى غيره . إذاً جمعوا بين الكفر والشرك ، هذا دليل على أن من صرف شيئًا من العبادة لغير الله فهو مشرك كافر ، لماذا ؟ لأن الله تعالى قال : (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾) يدعو : يعبد مع الله إلهًا آخر ، وهذه جمعت الآية عمومين ، عمومًا في الفعل لقوله : (﴿ وَمَن يَدْعُ ﴾) أي أنواع العبادة ، وإن قلت فهو عموم في الفعل . (﴿ إِلَهاً آخَرَ ﴾) عموم في المدعوِّ ، ولو كان ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلاً . ما حكمه ؟ (﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾) . إذًا أثبت له الشرك وأنه مشرك ، وأثبت الكفر وأنه كافر .

هذا شروع من المصنف رحمه الله تعالى ، يقول الشيخ في التعليق على ما سبق : ذكر جملة من أنواع العبادة وذكر أن من صرف منها شيئًا لغير الله وإن قل ، فهو مشرك كافر ، واستدل بقول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18] . وبقوله : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ ﴾ وهذا شرط ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون : 117] .

ووجه الدلالة من الآية الأولى : أن الله تعالى أخبر أن المساجد ، وهي مواضع السجود أو أعضاء السجود لله ، ورتب على ذلك قوله : ﴿ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ . أي لا تعبدوا ، فسر الشيخ هنا ﴿ تَدْعُوا ﴾ بمعني تعبدوا كما هو مذهب كثير من المفسرين ، فلا تعبدوا معه غيره وتسجدوا له .

ووجه الدلالة من الآية الثانية : بأن الله تعالى بين أن من يدعو مع الله إلهًا آخر فإنه كافر ، هذا يفعلونه في التفريغ إذا قال : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً ﴾ وقف للتسكين يكتبها إله (﴿ إِلَهاً آخَرَ ﴾) فإنه كافر لأنه قال : (﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾) .

وقوله : (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) . إشارة إلى أنه لا يمكن أن يكون برهان على تعدد الآلهة ، فهذه الصفة (﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾) صفة كاشفة مبيِّنة للأمر وليست صفة مقيدة للاحتراز تُخرج ما فيه برهان ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك برهان على أن مع الله إلهًا آخر .

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ . هذه الآية عامة تجعلها معك في كل عبادة ثبتت بدليل خاص ، تركب معها هذا الدليل العام ، فتكون النتيجة أن من صرف تلك العبادة لغير الله فهو مشرك كافر ، لأنه لا يلزم أن يأتي كل نص في عبادة خاصة بأن صرفها لغير الله فهو شرك . واضح ؟

تثبت العبادة بدليل خاص لا بد منه ، لا نقول : هذا قول وهذا العمل عمل القلب أو الجوارح عبادة ، إلا إذا جاء نص بأنه عبادة ، وعندنا قاعدة : أن من صَرَفَ العبادة لغير الله فهو مشرك كافر .

لا بد أن يأتي نص فيما ثبت أنه عبادة ، بأن من صرفه لغير الله فهو مشرك كافر ؟ نقول : لا ، بل تثبت العبادة بدليل خاص ، ثم نأتي نركب هذا الدليل ، مع دليل عام ، وهو قوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ ﴾ وما بعده فنقول : فمن صرف هذه العبادة التي ثبتت بدليل خاص لغير الله فهو كافر مشرك ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ .

فعندئذ نأخذ من الدليل العام القاعدة العامة التي دل عليها الكتاب والسنة ، أن صرف العبادة ولو شيئًا منها وإن قلَّ لغير الله فهو مشرك كافر ، نجعله قاعدة عامة ، ونركب معه مقدمة صغرى فيما ثبت على العبادة على القول أو الفعل بأنه عبادة . إذًا تجعل هذه القاعدة معك دليل عام لجميع العبادات ، فكل عبادة يصح الاستدلال على عدم جواز صرفها لغير الله بهذه الآية ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ .

(وَفِي الْحَدِيثِ) هذا بيَّن المصنف رحمه الله أو بدأ يسرد لنا الأدلة على ما ذكره من أنواع العبادات ، لأنه قال : (وَمِنْهُ : الدُّعَاءُ ، وَالْخَوْفُ ، وَالرَّجَاءُ ، وَالتَّوَكُّلُ ، وَالرَّغْبَةُ ، وَالرَّهْبَةُ) هذه لا نقبلها عبادات هكذا مجردة ، لا بد من دليل لأن العبادات - كما سبق - توقيفية ، بمعنى أنها موقوفة على السماع ليس لعالم فيها رأي ، وليس لإمام فيها صُنع ، وإنما هي من عند الله جل وعلا . حينئذ لا بد من الوحي ، فإن ثبت فهو وإلا فلا ، ترد على صاحبها . هنا كأن سائلاً قال له : ما الدليل على أن تلك الأنواع التي ذكرتها رحمك الله من العبادات ؟ قال : (وَفِي الْحَدِيثِ) هذه العبادة الأولى وهي الدعاء ، وقلنا : المراد به الدعاء وطلب الوسائط .

(وَفِي الْحَدِيثِ) عن النبي ﷺ ، فـ (أل) تكون للعهد الذهني ، حديث النبي ﷺ (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») . مخ بمعنى لُبّ الشيء وخلاصته ، مخ الشيء هذا خلاصته ولبه ، كالإنسان مرجعه إلى مخه فإذا عدم المخ عدم الإنسان . (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») إذا عُدِمَ الدعاء عُدِمَتِ العبادة ، وهذا بمعنى حديث آخر ،

وهذا الحديث فيه ضعف ، وثَمَّ حديث آخر ، حديث النعمان بن بشير أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال : (« الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةِ ») . حصر الدعاء في العبادة ، والحصر هنا وقع من جهتين : الأولى تعريف الجزأين المبتدأ والخبر . الدعاء مبتدأ ، العبادة خبر ، إذا عُرِّف الجزأين دل على الحصر ، وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه .

إذاً العبادة هي الدعاء ، حصر العبادة في الدعاء ، فما عدا الدعاء لا يُسمى عبادة . ما ضربت إلا زيدًا ، حصرت الضرب في من زيد ، وعمرو غير مضروب . إذًا كل من عدا زيد ليس مضروبًا ، والضرب كله وقع على من ؟ على زيد .

(« الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةِ ») حصر العبادة في الدعاء ، حينئذٍ الدعاء كله عبادة ما عدا الدعاء لا يسمّى عبادة ، وهذا الحديث من جهة المعنى موافق لحديث (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») . ولذلك يقال فيه صحيح المعنى ضعيف اللفظ ، (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») . صحيح المعنى ضعيف اللفظ يعني لم يقله النبي ﷺ لماذا ؟ لأنه ضعيف .

إذًا الحديث هذا (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») . أخرجه الترمذي من حديث أنس وقال فيه : حديث غريب . وفي الحديث (« الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ ») .

(وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى) وهذا من السنة ، ثم أردفه بدليل من الكتاب فقال : (وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : 60]) . ما ووجه الدلالة بكون الدعاء عبادة ؟

(﴿ ادْعُونِي ﴾) . اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة . - احفظوا هذا - كل ما أمر الله به أمر إيجاب أو أمر استحباب فهو عبادة ، إذًا الأمر يؤخذ منه أنه عبادة ، إذا أثنى الله عليه فهو عبادة ، إذا أثنى على أهله فهو عبادة . ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران : 146] . أثنى على الصابرين الأشخاص لماذا ؟ لصبرهم ، فالصبر عبادة . ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ [الأنبياء : 90] . أثنى على الأنبياء والمرسلين بأنهم يدعونه رغبًا ورهبًا ، ثناء على أهله فدل على أنه عبادة .

إذًا جهات العبادة ، إما أن يأمر بها الرب جل وعلا أمر إيجاب أو استحباب ، أو يُثني على تلك الفعلة أو المقولة ، أو يثني على أهلها ، لأن الثناء على أهله دليل على رضاه ، وإذا ثبت بأي طريق بأن الله قد

رَضِيَ هذا القول ، فهو عبادة ، أو أحبه فهو عبادة . هذا تأخذه من أين ؟ اسم جامع لكل ما يحبه الله ، وطريق إثبات محبة الله عز وجل أوسع ، فإذا أَمَرَ أَمَرَ بما يحب ، فإذا أَمَرَ أَمَرَ بما يرضى ، فإذا مدح مدح ما يُحب ، ومدح مَنْ يُحب ، ما يحب على الأفعال والأقوال ، ومن يحب هم المتلبسون بتلك ، إذا مدح أو رَضِيَ ما يحب دل على أنه عبادة ، إذا رَضِيَ عمن يحب حينئذٍ نقول : هذا كله دليل على أنه عبادة .

إذًا (﴿ ادْعُونِي ﴾) نقول : هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، وإذا كان كذلك ثبت أن الدعاء هو العبادة ، على الدعاء عبادة ، فإذا كان الأمر كذلك إذًا ثبت أن الدهاء عبادة بدليل خاص ، لا بد من هذا ، لا بد أن يأتي دليل يدل على أن هذا عبادة ، ثم صرف العبادة لغير الله ، ناتج أدلة عامة . نقول : الدعاء عبادة لقوله تعالى : (﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾) . صرفه لغير الله شرك ، ما الدليل ؟ (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) ، (﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا ﴾) أي لا تعبدوا مع الله أحدًا .

(﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾) ، (﴿ ادْعُونِي ﴾) فسرها بعضهم بدعاء المسألة على جهة الخصوص لقوله : (﴿ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾) فحينئذٍ استجب لكم بمعنى ماذا ؟ أعطكم ما سألتم ، وقد تأتي الاستجابة بمعنى الإثابة ، فإذا فسرت الاستجابة بمعنى الإثابة حينئذ يكون قوله : (﴿ ادْعُونِي ﴾) عامًا يشمل دعاء العبادة ودعاء المسألة . ولكلٍّ وجهةٌ .

(﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾) . سمى الدعاء عبادة ، (﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾) حقيرين ذليلين صاغرين .

إذًا وجه الدلالة من هذه الآية أن الله تعالى سَمَّى الدعاء عبادة فأمر بالدعاء ووعد بالإجابة ، أو أمر بالدعاء ووعد بالإثابة .

هنا يقول الشيخ رحمه الله : فدلت الآية على أن الدعاء من العبادة ولولا ذلك ما صح أن يقال : (﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾) لأنه أعاد نفس ما رتب عليه الحكم السابق ، فمن دعا غير الله عز وجل بشيء لا يقدر عليه إلا الله ، فهو مشرك كافر .

كلّ ما دُعِيَ غير الله مما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر ، سواء كان ميتاً أو حيًّا ، حاضرًا أو غائبًا ، سواء كان المدعوّ حيًّا أو ميتاً . ومن دعا حيًّا بما يقدر عليه مثل أن يقول : يا فلان اطعمني ، أو يا فلان اسقني ، فلا شيء فيه . إن دعا ميتاً نقول : هذا شرك مطلقًا أكبر ، يعني سواء كان لا يقدر عليه أو

يقدر عليه لو كان حيًّا ، الميت مطلقًا السؤال مقطوع عنه . حينئذ كل من دعا ميتًا فحينئذٍ نقول : ثبت الشرك في حقه فهو مشرك في هذه العبادة .

أما الحيّ فهذا يُفصل فيه ، فإن كان حاضرًا أمامك يسمعك ، فإن كان سؤاله فيما يقدر عليه مثل ما مثَّل الشيخ فهذا لا إشكال فيه فهو جائز ، وإن كان لا يقدر عليه فهو شرك أكبر ولو كان حاضرًا .

وأما الحي الغائب ، فهذا لا يجوز سؤاله مطلقًا ، لا فيما يقدر عليه ولا فيما لا يقدر عليه .

ومن دعا ميتًا أو غائبًا بمثل هذا ، فإنه مشرك ، لأن الميت أو الغائب لا يمكن أن يقوم بمثل هذا فدعاؤه إياه يدل على أنه يعتقد أن له تصرفًا في الكون فيكون بذلك مشركًا .

إذاً متى يكون الدعاء عبادة لله عز وجل ؟

إذا دعا الله وصرف السؤال سؤال الطلب لله عز وجل ، أو التعبد لله عز وجل . نقول : هذا دعاء ، وصرف الدعاء عبادة ، بمعنى أنه تعبد لله عز وجل ، ويتذلل ويخضع لله بذلك فهو موحد .

حينئذ متى يُحكم عليه بصرف العبادة التي هي الدعاء لغير الله ، متى يقال إنه شرك ؟

نقول : هنا يفسر باعتبار المدعوّ ، إن كان ميتًا فهو شرك مطلقًا ، لا يُفصل فيما يقدر عليه ، وما لا يقدر عليه ، وإن كان حيًّا فإما أن يكون غائبًا ، وإما أن يكون حاضرًا ، غائبًا لا يسمعك ، وإما أن يكون حاضرًا يسمعك لأن الكلام في السؤال . إن كان غائبًا فمطلقًا يعتبر شركًا أكبر ، لو قال : يا زيد اسقني ماءً . نقول : هذا شرك أكبر ، وهو لا يسمعه ، لماذا ؟ لأنه قد جعل له ما كان صفة لله عز وجل ، لأن سعة السمع التي تُدرك كل شيء هذه خاصة لله عز وجل ، والحي هذا لا يمكن سواء كان حاضرًا أو غائبًا ، لا يُجعل له هذا الوصف الخاص بالله عز وجل ، وأما إن كان حاضرًا فيُفَصّل فيه بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه ، إن سُئل ما لا يقدر عليه ، كأن يقول : يا فلان اشفِ مريضي . هذا يعتبر شركًا أكبر ولو كان حيًّا حاضرًا . وإن كان فيما يقدر عليه - كالمثالين الذين ذكرهما الشيخ - فحينئذٍ نقول : هذا لا بأس به .

إذًا الدعاء يُعتبر شركًا إذا كان متعلقه الميت ، أو الحيّ فيما لا يقدر أو الغائب مطلقًا بهذه الضوابط الثلاثة .

قال : (وَدَلِيلُ الْخَوْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : 175]) .

بعدما ذكر الدعاء ، ذكر العبادة الثانية وهي عبادة الخوف ، ودلل عليها بقوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ .

الخوف هو الذعر ، وهو انفعال يحصل بتوقع ما فيه ضرر أو هلاك . الانفعال يعني قلق واضطراب في القلب ، يضطرب القلب يصيبه قلق هذا هو الخوف ، قلق واضطراب ، يرتجف القلب ، يُسمي ذُعْرًا ، ويُسمى خوفًا .

هذا الخوف أنواع : لا يُحكم عليه بكونه كله عبادة لا ، بعضه يكون عبادة وبعضه يكون غير عبادة ، بل هو عادة .

إذاً خوف عادة ، وخوف عبادة ، وإذا كان كذلك حينئذ لا بد من الاستفسار والتفصيل ، فيقال : الخوف على أربعة أنواع :

(الذعر والانفعال والقلق والاضطراب) باعتبار الْمَخُوفِ منه لها أربعة أنواع :

النوع الأول : الخوف الطَبَعِي ، وهذا مباح في الأصل ، لماذا ؟ لأنه ليس بعبادة ولا ينافي الإيمان ، ليس بعبادة لأنه أمر فطري ، الإنسان يرى سبع يضحك إليه ؟ ! يبتسم ! ماذا يحصل ؟ لا بد من الخوف ، لا بد أن يصير نوع من .. ، نقول : هذا طبيعي لا ينافي الإيمان لأنه ليس بعبادة . كخوف الإنسان من السبع ومن النار والغرق ، والحية ونحو ذلك ، وهذا لا يلام عليه العبد إذ انعقد سببه ،

إذ انعقد سببه حينئذٍ نقول : لا يلام عليه . وأما إذا توهم وأصابه وسواس في الأسباب توهم أن ذاك أسد وهو ليس بأسد ما عنده قرينة ، نخاف نقول : هذا مذموم لأنه جبن ، ولا يليق بالمؤمن .

إذاً لا يُلام عليه العبد ، لماذا ؟ وذلك إذا انعقد سببه ، قال الله تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً ﴾ [القصص : 18] هذا حال لموسى إذًا وصف موسى بالخوف ، نقول : هذا انعقد سببه وهو خوف طبيعي لا يلام عليه العبد ولو كان نبيًّا مرسلاً ولو كان من أولي العزم كموسى عليه السلام . واضح هذا ؟ نقول : هذا خوف طبيعي ، ليس بعبادة ، ولا ينافي الإيمان .

النوع الثاني : خوف محرم ، وهو الخوف المقعد عن الطاعة والحامل على المعصية ، يعني ما كان سببًا - كما قال الشيخ هنا - ما كان سببًا لترك واجب ، أو فعل محرم . الخوف إذا أدّى إلى ترك واجب أو فعل محرم ، نقول : هذا خوف محرم ، لا يصل إلى حد الشرك ، كان محرمًا لكن لا يخرج صاحبه عن الإسلام ، لماذا ؟ لأن ما كان سببًا لترك واجب أو فعل محرم فهو حرام ، من باب تحريم الوسائل ، لأن الوسائل

لها أحكام المقاصد . ودليله (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) هذا لا أدري لِمَ ذكره الشيخ هنا رحمه الله ، هذا ليس في محله .

النوع الثالث : خوف العبادة ، يعني خوف التعبد والتأله الذي يحمل العبد على الطاعة ، والبعد عن المعصية ، وهذا خاص بالله . وهو الخوف الذي يعتبر عبادة ، فصرفه لغير الله يعتبر شرك أكبر . خوف العبادة والتذلل والخضوع : أن يخاف أحدًا يتعبد بالخوف له ، فيدعوه الخوف لطاعته ، نقول : هذا أكبر إذا صرفه لغير الله جل وع فهذا لا يكون إلا لله تعالى ، وصرفه لغير الله تعالى شرك أكبر .

النوع الرابع : خوف السر ، وهو الخوف من غير الله من صاحب قبر أو وليّ من الأولياء بعيدًا عنه أن يصيبه بمكروه . هذا خوف عُبَّاد القبور إلى يومنا هذا والمتعلقين بالأولياء ، قال الله تعالى عن قوم هود : ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾ [هود : 54] . هم يعتقدون أنها يُخاف منها ، ولذلك قالوا : ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ ﴾ يعني أصابك ﴿ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾ لأنك سببتها ، ودعوت إلى نبذها وطرحها . فاعتقدوا أن ما أصابه ، مما يتوهمون أنه أصابه بسبب آلهتهم ، هذا يسمى خوف السر ، كأن يخاف صاحب القبر ، أو وليًّا بعيدًا عنه ، لا يؤثر فيه ، لكنه يخافه مخافة سر ، فهذا أيضًا من الشرك أكبر .

هذه أربعة أنواع ، نقول : الثالث والرابع هو الذي يعتبر صرفه لغير الله شركًا ، أما الرابع فهذا واضح بيِّن ، وأما الثالث فهو خوف العبادة ، صرفه لله جل وعلا الذي يبعث على فعل الطاعة وترك المعصية ، حينئذ يُعتبر عبادة ، وصرفه لغير الله شركًا . والخوف من الله تعالى قد يكون محمودًا ، قد يكون غير محمود ، فالمحمود ما حجزك عن محارم الله - كما قال ابن تيمية رحمه الله - : ما حجزك عن محارم الله يكون محمودًا ، يعني يحملك على فعل الواجبات وترك المحرمات . فإذا حصلت هذه الغاية ، سكن القلب ، واطمئنان ، وغلب عليه الفرح بنعمة الله والرجاء لثوابه . وأما غير المحمود فهو ما يَحمل العبد على اليأس من روح الله ، والقنوط ، وحينئذ يتحسر العبد وينكمش ، وربما يتمادى في المعصية لقوة يأسه .

ما الدليل على أن الخوف يكون عبادة ؟ قال تعالى : (﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) .

ما وجه الاستدلال ؟

....

إذا وُجد أمر تعلق به مباشرة ، إذا وُجِدَ أمر لقول أو فعل مباشرة قل : هذه عبادة ، (﴿ وَخَافُونِ ﴾) إذًا أَمَرَ بالخوف ، وهو أَمْر إيجاب ، يؤكده أنه جعله شرطًا لصحة الإيمان ، فثبوته ثبوت للإيمان مع بقية شروطه وأركانه . انتفاؤه انتفاء للإيمان ولو وُجِدَ سائر الشروط والأركان .

(﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ ﴾) (لا) نقول : هذه نهي ، فهو محرم ، (﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ ﴾) ، ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ يعني يخوفكم أولياءه ، حُذِفَ المفعول الأول ، يخوف أولياءه (﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ ﴾) يعني لا تخافوا أولياء الشيطان ، (﴿ فَلاَ تَخَافُوهُمْ ﴾) نَهْيٌ عن الخوف من أولياء الشيطان . وأمر ، نهى وأمر ، نهى عن الخوف من أولياء الشيطان من الجنّ والإنس . (﴿ وَخَافُونِ ﴾) أمر بالخوف منه ، ثم أكده وبيّن حقيقته بأن علق عليه صحة الإيمان فقال : (﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) . فإن وقع الخوف فقد سُلبتم الإيمان ، فهو شرط لصحة الإيمان .

إذًا جعل الإيمان مشروطًا بالخوف لقوله : (﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) . ففيه دليل على أن الله تعالى يُفْرَدُ بهذا النوع وهو خوف العبادة .

ففي الآية نهى عن الخوف من غير الله ، وأمر بالخوف من الله . وحينئذ ثبتت العبادة لأنه إذا أمر فقد تحقق معنى العبادة فهو محبوب لله جل وعلا مرضي عنه .

إذًا نقول : متى يكون الخوف شركًا ؟

نقول : يكون الخوف شركًا أن يخاف العبد من المخلوق ما لا يقدر عليه المخلوق . فهذا يعتبر شركًا أكبر سواء كان حيًّا أو ميتًا ، مثل أن تخاف منه أن يصيبك بأمراض وليس واسطة في ذلك ، أو أن يقطع نسلك ، فهذا لا يقدر عليه إلا الله . كذلك الخوف من الجمادات ، والخوف من الأموات مطلقًا أن يصيبه بمكروه ولو كان حيًّا لاستطاعه ، لأن الميت ميت كاسمه . حينئذ يُنفى عنه ما لا يقدر عليه لو كان حيًّا ، وما يقدر عليه ولو كان حيًّا .

لأنه لو قال قائل : الحيّ قد أقول له : اسقني ماء وهو أمامي فيستطيع ، والميت لو كان حيًّا فقلت له : اسقني ماء لاستطاع ، أليس كذلك ؟ قد يَرِد هذا ، نقول : لا ، الميت يُنفى عنه ما يقدر عليه ، وما لا يقدر عليه ، فلا اعتبار لحياته .

إذًا أن يخاف من المخلوق أن يصيبه ببعض الأمراض أو أن يقطع نسله مثلاً ، فهذا لا يقدر عليه إلا الله . وكذلك الخوف من الجمادات والأموات مطلقًا أن يصيبه بمكروه حتى ولو كان المكروه مما يقدر عليه الميت لو كان حيًّا . هذا ما يتعلق بالخوف .

ثم قال : (وَدَلِيلُ الرُّجَاءِ) . نقف على هذا .

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وغدًا نكمل إن شاء الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فلا زال الحديث في ذكر ما سرده المصنف رحمه الله تعالى من ذكر الأدلة على الأنواع التي ذكرها عليه رحمة الله .

وذكرنا أن المصنف سرد نحو من أربعة عشر نوعًا وبدأ بالدعاء ، وثنّى بالخوف ،

ثم قال : (وَدَلِيلُ الرَّجَاءِ) .

والرجاء في أصل اللغة معناه هو الطمع أو انتظار الشيء المحبوب ، إذا طَمعَ في شيء قالوا : رجاء ، أو انتظر شيئًا محبوبًا يقال : إنه رجاء .

فالرجاء طمع الإنسان في أمر قريب المنال ، وقد يكون في بعيد المنال تنزيلاً له منزلة القريب .

إذًا هو ميل النفس إلى حصول المراد ، ثم هذا المراد قد يكون قريبًا وقد يكون بعيدًا .

إذًا قال : (وَدَلِيلُ الرَّجَاءِ) . إذًا ذكر الرجاء بعد الخوف لأن الخوف فيه فزع وهروب وهلع ، وكما سبق أنه هو الذعر

وهو انفعال يحصل لتوقع ما فيه هلاك أو ضرر أو أذى ، الرجاء قرينه كما هو معلوم أن المسلم له جناحان : رجاء وخوف . لذلك ثنَّى به بعده .

(الرَّجَاءِ) قد يكون عبادة وقد يكون عادة ، وعادة هذه الرجاء الطبيعي كرجاء الشيء ممن يملك ذلك الشيء ، إذا رَجَا وطَمع ومالت نفسه إلى شخص يملك ذلك الشيء فهذا يسمى رجاءً طَبَعِيًّا ، لماذا ؟ لأنه ليس بعبادة .

وأما رجاء العبادة هو المتضمن للذل والخضوع يعني أن يطمع في شيء لا يملكه إلا الله تعالى جل في علاه ، فهذا الرجاء هذا النوع الذي يكون فيه طمع وميل للنفس إلى حصول المراد إن تضمن الذل والخضوع ، حينئذٍ وُجِدَ فيه معنى التعبد الذي هو المعنى المصدري ، وهذا لا يكون إلا لله عز وجل ، وصرفه لغير الله شرك . إذًا من رجا غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشركٌ الشرك الأكبر ، لأن الرجاء عبادة قلبية ، والعبادات القلبية هذه لا يستفصل فيها بين شرك أكبر وأصغر . وإن كان الله جل وعلا قد جعل لها أسبابًا - أي هذه الأمور - فالسبب لا يستقل بنفسه بل لا بد له من معاون ، ولا بد من انتفاء الموانع ، وهو لا يحصل ولا يبقى إلا بمشيئة الله تعالى . فالأسباب لا ينظر إليها وحدها ، ليست مستقلة في إحداث الأمور ، ولا في التأثير ، وإنما ربط الرب جل وعلا المسببات بأسبابها ، فحينئذٍ يفعل العبد السبب ، ولا يلتفت إلى السبب وإنما يلتفت إلى خالق السبب ، لأن التأثير وكون السبب مؤثرًا هذا من الله جل وعلا ، فحينئذٍ يفعل الأسباب لأنه مأمور بفعل السبب ، ثم هل يترتب عليه أو لا يترتب ؟ هذا ليس بلازم ، ثم لا يلتفت إلى تأثير ذلك السبب .

إذًا (الرَّجَاءِ) نقول نوعان :

- رجاء عبادة .
- ورجاء هو عادة ، الذي يُسمّى رجاء طَبيعِيًّا ، إذا طمع في شيءٍ ما يملكه ذلك الشخص ، وهو قادر عليه ، فحينئذٍ صار رجاءً طبيعيًّا وهو من الأمور الجلية الفطرية .

ورجاء العبادة هذا نوعان :

- رجاء محمود .
- ورجاء مذموم .

رجاء محمود لمن طَمع في ثواب الله عز وجل مع العمل بطاعته ، يرجو رحمة الله ويعمل ، إذًا أثَّر أو لا ؟ نقول : أثَّرَ . هي عبادة قلبية ولها أثر على الجوارح ، فحينئذٍ نقول لمن طمع مع العمل بطاعة الله تعالى فهو راجٍ لثوابه ، أو رجل أذنب فتاب ورجا وطمع من الله عز وجل أن يتقبل منه التوبة ، حينئذٍ نقول : هذا رجاء محمود .

النوع الثاني : مذموم ، وهو رجل تمادى في الخطايا والتفريط يرجو رحمة الله لكنه دون عمل دون أن يقرن هذا الطمع وهذا العمل القلبي دون أن يقرنه بماذا ؟ بالعمل الصالح .

فحينئذٍ الطمع موجود في القلب إن قرنه بالعمل وكان مثمرًا حينئذٍ صار ممدوحًا ومحمودًا وهو الذي رُتِّبَتْ عليه الأمور في الشرع ، وإن كان طمعًا ورجاء في رحمة الله تعالى لكنه لم يقرنه بالعمل الصالح وإنما بالتسويف والتمادي في الخطايا والتفريط هذا يُسمّى رجاءٌ مذموم .

استدل المصنف هنا على كون الرجاء عبادة بقوله تعالى : (﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ [الكهف : 110]). (﴿ فَمَن ﴾) هذه شرطية وهي تعم ، إذًا عامة في الأشخاص ، (﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو ﴾) أي يطمع مع العمل فنصرفه حينئذٍ للرجاء المحمود ، لأن الرجاء المذموم لا يرتب عليه شيء في الشرع بل هو مذمومٌ مطلقًا ، حينئذٍ (﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو ﴾) أي يطمع مع العمل بطاعة الله جل وعلا يرجو رحمته ويخاف عذابه ، (﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو ﴾) يعني يرجو ثواب الله تبارك وتعالى ويخاف عقابه ، ويأمل لقاءه ورؤيته لذلك قال : (﴿ يَرْجُو لِقَاءَ ﴾) هذا مفعول به ، والمراد باللقاء هنا المعاينة كما فسره بعض السلف ، وهو لقاء خاص بالمؤمنين لقاء الرضا والنعيم من الله سبحانه وتعالى ، وهو يستلزم الرؤية ، لا منافاة بين إثبات اللقاء وإثبات الرؤية ، فكل لقاء خاص يستلزم الرؤية ، والعكس بالعكس أيضًا ، (﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾) خالقه ومعبوده ومالكه ماذا ؟ قال : (﴿ فَلْيَعْمَلْ ﴾) هذا أمر بالعمل ، (﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً ﴾) صفته أنه (﴿ صَالِحاً ﴾) ، (﴿ عَمَلاً صَالِحاً ﴾) عملاً هذا مفعول مطلق ، وهو منعوت بقوله : صالحاً يعني خالصًا صوابًا كما قال أبو علي ، خالصًا صوابًا ، ما معنى خالص ؟ ألا يريد به إلا وجه الله جل وعلا ، يعني يبتغي به مرضاة ربه ، صوابًا أن يكون على السنة ، أخلصه وأصوبه لأن العمل إذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل ، وإن كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل ، متى يقبل ؟ إذا كان خالصًا وصوابًا ، إذًا ركنان شرطان لا وجود للعمل الصالح والعبادة إلا بتوفر هذين الشرطين ، انتفاء الشرط الأول وهو الإخلاص يوقع في الشرك ، وانتفاء الثاني وهو الصواب يوقع

في البدعة . قال تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ [البينة : 5] « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا - ديننا - فهو رد » . أي مردود عليه . فليتنبه من يتقرب إلى ربه جل وعلا ليكون عمله صالحاً خالصًا صوابًا .

ثم قال تعالى : ﴿ وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ . ﴿ وَلا ﴾ ناهية ، ﴿ يُشْرِكْ ﴾ هذا فعل مضارع سُلِّطَ عليه (لا) الناهية فجزمته ، وذكرنا سابقًا أن الفعل المضارع منسبك من مصدر وزمن ، والمصدر نكرة ، حينئذٍ وقعت النكرة في سياق النهي فتعم ، ﴿ وَلا يُشْرِكْ ﴾ أيَّ شرك سواء كان شركًا أكبر أو شركًا أصغر أو شركًا خفيًّا .

﴿ وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ ﴾ الباء هنا ظرفية ﴿ وَبِاللَّيْلِ ﴾ [الصافات : 138] أي في الليل ، ولا يشرك بعبادة أي في عبادة ، الباء ظرفية وتأتي ظرفية بمعنى في .

﴿ وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ نكرة في سياق النهي فتعم ، تعمّ من ؟ الْمُشْرَك به ، لا يدعو لا يُشْرِك لا ملكًا مقربًا ولا نبيًّا مرسلاً ولا شجرًا ولا حجرًا ولا بشرًا ، هذه كلها منفية بقوله : ﴿ أَحَداً ﴾ فهو نكرة في سياق النهي فيعمّ .

فثَمَّ عمومان ، وهذا دائمًا مطرد في النهي عن الشرك أن يأتي بصيغة فيها عموم ، والعموم يكون له جهتان ، هذا هو الغالب ، جهة في الأشخاص الذين يُشرك بهم ، وجهة في الشرك نفسه لأنه لو لم يُعَمّم من جهة الأشخاص لفُهِمَ أن بعض الأشخاص يجوز وقوع الشرك بهم ، ولولا أنه يُعمم من جهة الشرك فيظن أن قليل الشرك يُباين كثيره ، نقول : لا ، يستوي الكثير والقليل هنا ، لا يشرك لا أكبر ولا أصغر ، وما يترتب عليه من أحكام هذه تكون خارج عن مدلول الآية .

﴿ وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ يعني لا يجعل مع الله شريكًا في عبادته فإنها لا تصلح إلا لله .

إذًا هنا قال : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾ ما وجه الاستدلال بكون الرجاء عبادة ؟

قلنا : لا بد من دليل خاص ، ثم نطبق الدليل العام (﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾) ، هنا قال : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾

....

﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾ ومن عمل عملاً صالحًا ما مآله ؟

الرضا والنعيم والجنة ، هذا العمل الصالح الذي يقتضي الثواب والرضا والنعيم ويكون له اللقاء الخاص ، ومنه الرؤية في الجنة ، هذا يُوقف على شيء ممدوح أو مذموم ؟

ممدوح ، وأوقفه هنا وعلَّقه على ماذا ؟ على الرجاء ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا ﴾ إذًا ﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾ وهذا العمل الصالح ثمرته الجنة ،إذًا امتدح من قام بالرجاء فترتب عليه العمل الصالح ، فمن كان يرجو لقاء ربه حينئذٍ ما النتيجة ؟ قال : ﴿ فَلْيَعْمَلْ ﴾ والفاء هذه وقعت في جواب الشرط ، وجواب الشرط يدل على ماذا ؟ على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، لأن فيها معنى السببية . ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾ إذًا امتدح الله جل وعلا من قام به فدل على أن هذا الرجاء ممدوحًا فهو مرضيٌّ فيصدق عليه حينئذٍ حد العبادة ، هو هنا لم يأمر به في الآية ، وإنما امتدح من قام به ، وسبق أن الله جل وعلا إذا امتدح الفعل ، أو امتدح الشخص الذي اتصف بوصفٍ ما حينئذٍ دل على أنه مرضي وأنه محبوب ، وإذا دل على أنه مرضيّ وأنه محبوب ثبتت العبادة . اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . حينئذٍ ثبتت المحبة فثَمَّ العبادة ، والدليل على أن صرفه لغير الله يكون شركًا الآيات العامة السابقة .

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ ومنه الرجاء ﴿ فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ [الجن : 18] فصار دليلاً عامًّا مع دليلٍ خاص ، النتيجة أن من صرف عبادة الرجاء المقرونة بالذل والخضوع لغير الله جل وعلا صار مشركًا الشرك الأكبر . من رجا غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك الشرك الأكبر .

ثم قال : (وَدَلِيلُ التَّوَكُّلِ) . هذه العبادة الرابعة وهي من العبادات القلبية ، يقال : توكل واتكل وهو في اللغة مداره على الاعتماد والتفويض ، التوكل في اللغة التفويض والاعتماد . وفي الشرع الاعتماد على الله تعالى لجلب خير أو دفع شر . حينئذٍ نقول : لا بد للتوكل من أركان يقوم عليها .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : أركان التوكل ثلاثة :

- الاعتماد على الله تعالى ، هذا الأول : الاعتماد على الله تعالى يعني يفوض أمره إلى الله .

الثاني : الثقة به بالله جل وعلا .

الثالث : الأخذ بالأسباب المشروعة . يعني الأسباب التي شرعها الرب جل وعلا ، إما من جهة القدر ، وإما من جهة الشرع ، لأن ثَمَّ أسباب شرعية وثَمَّ أسباب قدرية . الأسباب الشرعية مثل ماذا ؟ الصلاة سبب لدخول الجنة ، هذه أسباب شرعية ، كل عبادة فهي موصلة إلى مرضاة الرب جل وعلا ، فحينئذٍ نقول : هذه

أسباب كل العبادات ، نقول : هذه أسباب ، وهذه الأسباب موصلة إلى الرب جل وعلا إلى مرضاته ومحبته ، حينئذٍ نقول : هذه أسباب شرعية بمعنى أنه لا يطرق العبد سبباً لم يأت من جهة الشرع ، ومن هنا جاءت أن العبادات توقيفية مدارها على السمع على الوحيين ، فحينئذٍ كل عبادة يُتقرب بها إلى الله جل وعلا يرجو ثوابه ويخاف عقابه نقول : هذه العبادة تعتبر سببًا ، لأن السبب في أصل معناه اللغوي الحبل الذي يتوصل به من شيء إلى شيء آخر ، وهذه العبادة مدارها على الوصول إلى مرضاة الرب جل وعلا .

والأسباب القدرية كل ما عُلِمَ من جهة التجربة ككون هذا الدواء مثلاً نافعًا نقول : هذا لم يأت الشرع ، حينئذٍ نقول مثلاً : الدواء الفلاني سبب لزوال صداع الرأس مثلاً [سيباتول] مثلاً ، نقول : هذه [السيباتول] سبب أو لا ؟ سبب ، يؤثر ؟ نعم بتأثير الله تعالى ، حينئذٍ من الذي أطلعك وأخبرنا أن هذا سبب ؟

التجربة ، وهذا يسمى سببًا قدريًا .

فحينئذٍ نقول : كل ما كان سببًا قدريًّا أو شرعيًّا يجوز حينئذٍ يجوز أن تتخذه أسبابًا . وكل سبب يُعتمد عليه ولم تعلم سببيَّته لا قدرًا ولا شرعًا نقول : الأصل المنع ، لا يجوز ، يحرم عليه أن يتخذ هذا السبب سببًا لأنه لم يُعلم لا من جهة القدر ولا من جهة الشرع .

إذًا ثلاثة أركان يقوم عليها التوكل :

- الاعتماد على الله تعالى . وتفويض الأمر إليه .

الثاني : الثقة به بالله جل وعلا .

الثالث : الأخذ بالأسباب المشروعة سواء كانت من جهة الشرع أومن جهة القدر ، لكن مع مراعاة عقيدة أهل السنة في هذا . أنَّ السبب لا يؤثر بنفسه ، ليس له تأثيرٌ مستقلٌ عن قدرة الله جل وعلا ، وإنما هو مرتبط بمشيئة الله وقدرته فما شاءه الله كان ، وما لم يشأه لم يكن ، ولو اتخذت الأسباب ، لأن تأثير السبب هذا مرجعه إلى الرب جل وعلا ، فلا يلتفت إلى السبب كليًّا ، وإنما يأخذ بالأسباب ويفوض أمره إلى الله تعالى .

(وَدَلِيلُ التَّوَكُّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : 23]) التوكل على الشيء الاعتماد عليه ، قال الشيخ هنا : (والتوكل على الله تعالى الاعتماد عليه كفاية وحسبًا) يكون كافيه

هو الرب سبحانه وتعالى في جلب المنافع ودفع المضار وهو من تمام الإيمان وعلامته) يعني أصله ؛ لأن الرب جل وعلا جعله شرطًا في صحة الإيمان كالخوف قال تعالى : (﴿ وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) ، (﴿ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) هذا أمر ، والأمر يقتضي ماذا ؟ الوجوب ، إذاً التوكل واجب ، وهو عبادة .

إذًا ثبت كون التوكل عبادة بقوله : (﴿ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) أمر به ، والرب جل وعلا لا يأمر إلا بما كان مرضيًّا محبوبًا له فكان عبادة .

(﴿ وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) أصلها فتوكلوا على الله ، على الله جار ومجرور متعلق بقوله : (﴿ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) ، فكان ماذا ؟

هذا مكرر ، أفاد ماذا ؟

الحصر ، وما هو الحصر ، إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما سواه ، ما هو الحكم هنا ؟

التوكل هو الحكم ، إثباته لمن ؟ على الله ، ونفيه أي التوكل عما عداه . إذًا (﴿ وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) وعلى الله لا على غيره فتوكلوا هكذا التقدير ، وعلى الله لا على غيره فتوكلوا ، لا على غيره هذه دلت عليها الآية بالمفهوم لماذا ؟ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والقصر . ما الذي قُدِّمَ هنا ؟ (﴿ وَعَلَى اللهِ ﴾) حقه التأخير لأنه معمول ، والعامل فيه توكلوا أصل التركيب : (فتوكلوا) هذا عامل وهو مقدم (على الله) معمول وهو مؤخر ، قُدِّمَ ما حقه التأخير فأفاد القصر والحصر . والقصر هو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه . فتثبت هذه العبادة القلبية العظيمة التي تعتبر من أجل العبادات لله سبحانه وتنفى عما عداه . إذًا وعلى الله لا على غيره فتوكلوا أي فوضوا واعتمدوا على الله ، وفوضوا أموركم لله جل وعلا ، فدل على أن التوكل من العبادات بل من أجلها ولذا جعله شرط صحة للإيمان . قال : (﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾) . فتوكلوا على الله ، وإن لم تكونوا مؤمنين فتوكلوا على غير الله ولا تتوكلوا على الله ، هذا المراد بكونها عُلِّقَتْ وجُعِلَتْ شرطًا لصحة الإيمان .

إن كنتم مؤمنين فتوكلوا على الله ، أين جواب الشرط ؟ هو هذا المحذوف ، إن هذا حرف شرط ، كنتم هذا فعل الشرط ، أين الجواب ؟ محذوف لدلالة ما قبله عليه ، إن كنتم مؤمنين فتوكلوا على الله لا على غيره جل وعلا .

وقال أيضاً في بيان ثمرة التوكل وجزائه : (﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [الطلاق : 3]) لعظم هذه العبادة القلبية ذكر المصنف آيتين وإلا الأصل في سرد الآيات أن يذكر دليلاً واحدًا لكل عبادة ، وهنا

ذكر آيتين ، الآية الأولى دالة على وجوبه ، وأنه عبادة ، وأنه شرط في صحة الإيمان . والآية الثانية دالة على ثمرته وأن من ثماره أن الله جل وعلا حسبه وهو كافيه . قال تعالى : (﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾) أي كَافِيه ، ومن كان الله كافيه فلا مطمع لأحد فيه .

إذًا (﴿ وَمَن ﴾) هذه شرطية يصدق فيها عموم على كل شخص حَقَّقَ التوكل على الله لا على غيره (﴿ فَهُوَ ﴾) أي الله جل وعلا (﴿ حَسْبُهُ ﴾) أي كافيه .

قال هنا : (وإذا صدق العبد في اعتماده على الله تعالى كفاه الله تعالى لأن الأمر كله إلى الله جل وعلا) كفاه الله ما أهمه لقوله تعالى : (﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ أى كافيه ، ثم طمأن المتوكل بقوله : (﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾) . فلا يعجزه شيء أراده ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

إذًا عرفنا أن التوكل عبادة ، وأنها عبادة قلبية ومن أجلّ العبادات ، وأن الرب جل وعلا أمر بها لقوله (﴿ فَتَوَكَّلُواْ ﴾) وجعل التوكل شرط صحة الإيمان .

واعلم أن التوكل أنواع لأنه ليس كل توكل يعتبر عبادة فيقع اللبس ، لأن الاعتماد وتفويض الأمور أقسام :

الأول : التوكل على الله تعالى ، وهو من تمام الإيمان وعلامات صدقه ، وهو واجب لا يتم الإيمان إلا به وسبق دليله . الاعتماد على الله جل وعلا لجلب خير أو دفع شر ، يعني لا يعتمد إلا على الله جل وعلا فيما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه ، سواء كان في جلب خير أو دفع شر ، نقول : هذا عبادة صرفها لغير الله جل وعلا يُعتبر شركًا أكبر . والشرك في التوكل كله شرك أكبر ليس فيه تفصيل ، لا يقال شركٌ أصغر ولا شركٌ أكبر إلا اللهم من جهة اللفظ فقط ، فقولهم : (توكلت على الله وعليك) دون أن يصاحبه معنى قلبي ، نقول : هذا اللفظ شركٌ في الألفاظ يعتبر شركًا أصغر .

الثاني : توكل السِّرّ . وهو التوكل على غير الله ، حصل هنا التوكل وصُرف وتُوجِّهَ به لغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله جل وعلا من جلب المنافع ودفع المضار ، وهذا شركٌ أكبر ، وهو المراد في الآية السابقة في المتن بأن يعتمد على ميت في جلب منفعة مثلاً أو دفع مضرة فهذا شركُ أكبر لأنه لا يقع إلا ممن يعتقد أن لهذا الميت تصرفًا سريًّا في الكون ، يسميها الصوفية قوة خفيّة ، ولا فرق بأن يكون نبيًّا أو وليًّا أو طاغوتًا عدوًا لله تعالى .

إذًا إذا اعتمد وفوَّض أمره إلى ميت من الأموات مطلقًا سواء كان فيما يقدر أو ما لا يقدر ، حينئذٍ نقول : هذا شركٌ أكبر وليس فيه تفصيل بين الأكبر والأصغر بل كله أكبر .

الثالث : التوكل والاعتماد على الحيّ الحاضر فيما أَقْدَرَهُ الله عليه من رزق أو دفع أذى ، حيّ حاضر ليس ميتًا وليس غائبًا ، إنما هو حاضر ويقدر على ما اعتمد عليه ذلك المفوض أمره إليه من رزق أو دفع أذى مع الشعور بعلو مرتبته وانحطاط مرتبة المتوكل عنه ، مثل أن يعتمد عليه في حصول المعاش ونحوه ، لأن المخلوق وإن كان له نوع قدرة فلا يُعتمد عليه ولو فيما أقدره الله عليه كالأسباب ، فحينئذٍ إذا اعتمد على المخلوق وفُوِّضَ أمر للمتوكل عليه ولو كان فيما يقدر عليه ذلك المتوكل عليه نقول : هذا نوع من الشرك الأصغر . كالاعتماد على الأسباب هي بعينها ولو كان في جلب رزق ونحوه ، لماذا ؟ لقوة تعلق القلب به والاعتماد عليه ، وهذه قاعدة عامة في الأسباب كلها (كل من اعتمد على سببٍ ما ولو كان مؤثرًا فالالتفات إليها والاعتماد عليها نقول : شرك أصغر ، وقد يقع في قلبي وهذا بحسب حاله قد ي

كون شركًا أكبر . الاعتماد على الأسباب الأصل فيه أنه شرك أصغر قد يصاحبه نوع شعور باستقلالية فحينئذٍ قد يكون شركاً أكبر لكن الأصل فيه هو هذا .

أما لو اعتمد عليه على أنه سبب كبقية الأسباب وأن الله تعالى هو الذي قدَّر ذلك على يديه أو جعل ذلك سببًا مؤثِرًا فإن ذلك لا بأس به إذا كان للمتوكل عليه أثر صحيح في حصول المراد ، بل هذا مطلوب شرعًا ، لأن التوكل دون أخذ بالأسباب نقول : هذا تواكل وليس بتوكل ، هذا منهي عنه مذموم في الشرع ، بل يفوض أمره إلى الله ويعتمد على الله بكل قلبه ويثق بأن ما شاء الله كان وما لم يشأه الله لم يكن ، ومع ذلك يطرق باب الأسباب ، ولا تنافي بين الأخذ بالأسباب على وجه الشرع دون اعتماد عليها والتفات بالقلب إليها مع تحقيق التوكل بل هذا من تمام التوكل أن يشرع في الأسباب ويأخذ بها .

الرابع : من أنواع التوكل : الاعتماد على الغير في فعل ما يقدر عليه نيابة عنه . الوكالة التي يتكلم عنها الفقهاء هذا فيه اعتماد ، الاعتماد على الغير في فعل ما يقدر عليه نيابة عنه بحيث ينيب غيره في أمور تجوز فيها النيابة ، لكن مع ذلك أيضًا لا يعتمد عليه في حصول ما وَكَّل فيه ، بل يتوكل على الله ، لذا لا يقال : توكلتُ على فلان بل وَكَّلْتُ فلانًا ، حتى في باب الوكالة لا يقال : تَوَكَّلْتُ على فلان أن يقضي حاجة كذا ، وإنما يقول : وَكَّلْتُ فلانًا ، فيجتنب اللفظ الشركي ولو كان فيه نوع شبهة . فهذا لا بأس به بدلالة الكتاب والسنة والإجماع ، لو فوَّض غيره في إقامة بعض الأمور نيابة عنه وهو قادر عليه ، نقول : هذا الذي يجرى

عليه الناس قديمًا وحديثًا . هذا نقول : جائز بدلالة الكتاب والسنة والإجماع . فقد قال يعقوب لبنيه : ﴿ يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ [يوسف : 87] إذًا وَكَّلَهُم أليس كذلك ، وكلهم أن يتحسسوا من يوسف نيابة عنه ، وَوَكَّلَ النبي ﷺ على الصدقة عمالاً وحفاظًا ، ووكل في إثبات الحدود وإقامتها ، ووكل علي بن أبي طالب في هديه في حجة الوداع أن يذبح ويتصدق بجلودها وجلالها وأن ينحر ما بقي من المائة بعد أن نحر ﷺ بيده ثلاثًا وستين . وأما الإجماع على جواز ذلك فمعلوم من حيث الجملة .

إذًا التوكل أنواعٌ ، الذي يكون فيه خضوع وذلّ مع اعتماد على الله جل وعلا في جلب المنفعة ودفع المضرة هذا خاص بالله جل وعلا ، وهو عبادة ولا تصرف لغيره سبحانه وتعالى ، فإن توكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله من جلب منافع أو دفع المضار حينئذٍ نقول : قد أشرك الشرك الأكبر .

ثم قال : (وَدَلِيلُ الْرَّغْبَةِ ، وَالْرَّهْبَةِ ، وَالْخُشُوعِ) . هذه العبادة الخامسة والسادسة والسابعة ، (وَدَلِيلُ الْرَّغْبَةِ) . الرغبة يقال : الرَّغَبُ والرَّهَبُ مصدران ،

الرَّغَبُ فعل ، والرَّهب فعل ، مصدران لـ رَغِبَ يَرْغَبُ رَغَبًا ورَغْبَةً ، ورَهِبَ يَرْهَبُ رَهَبًا ورَهْبَةً ، الأول بمعنى المسألة والضراعة ، والثاني بمعنى الخوف .

والرغبة قال فيها أهل العلم : هي السؤال والطلب والابتهال والتضرع ، حينئذٍ هي فيها نوعُ طمعٍ ، إذًا فيها معنى الرجاء ، سؤالٌ وطلب وابتهال وتضرع ، وهذا لا يكون إلا إذا حصل الطمع وميل النفس إلى حصول المراد ، إذًا هي رجاء لكنها رجاء خاص ، بل هي أعلى درجات الرجاء . إذًا الرغبة نوع من الرجاء وهي أعلاه ، ولذلك عبَّر هنا الشيخ : (الرغبة محبة الوصول إلى الشيء المحبوب) . يعني فيها سؤال وتضرع مع محبة الوصول إلى الشيء المحبوب ، فإذا كان داعيًا دعا الله عز وجل ، رفع يديه مع قوةٍ لحصول مطلوبه ، فهذه تُسمَّى رغبة ، إذا وُجِدَت القوة القلبية في تحقيق مرغوبه سُمِّيَتْ رغبة . وقال في المصباح المنير : (الرغبة السعة يقال رَغِبَ الشيء أي اتسع) . فالرغبة في الدعاء إطالته وكثرته والسعة فيه ، ويُسمى دعاء رغبة ، والإطالة في العبادة تسمى عبادة رَغْبَة .

إذًا هي طمع لكنه طمع خاص ، بل هو أعلى درجات الطمع ، أن يصاحب هذا الطمع قوةٌ قلبية في حصول المراد ، الطمع قد يوجد وتنتفي هذه القوة ، إن وُجِدَ الطمع في تحقيق وحصول المراد من الرب جل وعلا مع قوة في القلب حينئذٍ وُجِدَ الرجاء وهو أعلى درجات الرجاء وهو ما يُسمَّى بالرغبة .

الرهبة هذه نوع من الخوف وهي منتهاه ، أعلى درجات الخوف ، لأن الرهبة هي الخوف والفزع المثمر للهرب من الْمَخُوف فهي خوف مقرون بعمل ، ولذلك ابن القيم رحمه الله في ((المدارج)) يقول : (هذه الأعمال القلبية كلها متداخلة ومتقاربة معانيها ، والذي يفصل هذا عن هذا شيء دقيق ، وإلا تجتمع في نوع مشترك ، جنس .

إذًا الرهبة هي الخوف والفزع المثمر للهرب من الْمَخُوف فهي خوف مقرون بعمل

. وقال بعضهم : الرهبة خوف خاص ، لأنه نوع من الخوف بل هو منتهاه ، أعلى درجات الخوف .

الخشوع فُعُول ، لغة مأخوذ من خَشَعَتِ الأرض إذا سَكَنَتْ واطْمَأَنَّتْ . وجاء قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت : 39] أي ساكنة ليس فيها حركة ، وهو قريب من الخضوع إلا أن الخضوع في البدن ، والخشوع يكون في القلب وفي الصوت وفي البصر قال تعالى : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [القلم : 43] ، ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [طه : 108] وكذلك يكون في العمل . قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون : 1 ، 2] .

إذًا (وَدَلِيلُ الرَّغْبَةِ ، وَالرَّهْبَةِ ، وَالْخُشُوعِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ [الأنبياء : 90]) .

لما ذكر سبحانه بعض الأنبياء والمرسلين أثنى عليهم جل وعلا بقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ ﴾ هذا في مقام المدح والثناء والإطراء ، فمدحهم الله جل وعلا وأثنى عليهم بالمسارعة في الخيرات ، والخيرات هذا جنس يعم كل خير قلبي أو لساني أو عملي ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا ﴾ أي في ثوابنا ورحمتنا ﴿ وَرَهَبًا ﴾ أي من عقوبتنا ، ﴿ رَغَبًا ﴾ هذا مصدر حال لا بد من تأويله راغبين أو ذَوِي رَغْبَة لا بد من تأويله ، ﴿ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ أي خاضعين متذللين ، ﴿ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ كانوا خاشعين لنا مثل : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا ﴾ [المائدة : 23] أفاد القصر والحصر تقديم ما حقه التأخير يفيد القصر والحصر ، الأصل وكانوا خاشعين أي ذليلين متذللين خاضعين لنا ، فقدَّم الجار والمجرور لإفادة القصر والحصر .

إذًا دلت هذه الآية بثناء الرب جل وعلا على الأنبياء والمرسلين أنهم كانوا يدعوننا ﴿ رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ أنَّ هذه الثلاث صفات ممدوحة ، فقد رضيها الرب جل وعلا ، وإذا رضيها أحبها ، وإذا أحبها دل على أنها عبادة فهي مطلوبة فصرفها لغير الله يعتبر شركًا أكبر .

قال هنا الشيخ : (في هذه الآية الكريمة وصف الله تعالى المُخلَّص من عباده بأنهم يدعون الله رغبًا ورهبًا مع الخشوع له ، والدعاء هنا شامل لدعاء العبادة ودعاء المسألة - كما هو القاعدة : إذا جاء لفظ الدعاء في الكتاب فحينئذٍ يشتمل على النوعين ويُحمل على النوعين إلا بقرينة - فهم يدعون الله رغبة فيما عنده ، وطمعًا في ثوابه مع خوفهم من عقابه - يعني يجمعون بين الرجاء والخوف - والمؤمن ينبغي أن يسعى إلى الله تعالى بين الخوف والرجاء ، ويُغَلِّب الرجاء في جانب الطاعة لينشط عليها ويؤمل قبولها ، ويُغَلِّب الخوف إذا همَّ بالمعصية ليهرب منها وينجو من عقابها . وقال بعض العلماء : يغلب جانب الرجاء في حال المرض ، وجانب الخوف في حال الصحة ، لأن المريض منكسر ضعيف النفس ، وعسى أن يكون قد اقترب أجله فيموت وهو يحسن الظن بالله عز وجل ، وفى حال الصحة يكون نشيطًا مؤمِّلاً طول البقاء فيحمله ذلك على الأشر والبطر ، فيُغَلِّب جانب الخوف ليسلم من ذلك . وقيل يكون رجاؤه وخوفه واحدًا سواء ، لئلا يحمله الرجاء على الأمن من مكر الله ، والخوف على اليأس من رحمة الله ، وكلاهما قبيح مهلك لصاحبه . يعني الأمن من مكر الله واليأس من رحمة الله كلاهما قبيح مهلك لصاحبه .

إذًا لا بد من الجمع بين الرجاء والخوف ، لا بد أن يطمع في رحمة الله جل وعلا وأن يخاف من عقابه ليكونا كالجناحين له .

ثم قال : (وَدَلِيلُ الْخَشْيَةِ) . هذه العبادة الثامنة ، خَشْيَة فعلة من خَشِيَهُ خافه واتقاه ، قال الراغب الأصفهاني : (الخشية خوف يشوبه تعظيم - يعني يخلطه تعظيم ، خوف مع تعظيم - خوف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون ذلك عن علمٍ بما يُخشى منه ، ولذلك خُصّ العلماء بها في قوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : 28] لماذا ؟ لأنهم جمعوا بين الخوف والعلم بما يُخْشَى منه .

ودليل الخشية قوله تعالى : (﴿ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ [البقرة : 150]) .

(﴿ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ ﴾) هذا نهي ، لا ناهية ، فنهى المسلمين عن خشية الكفار ، قال : لا تخشوهم ، لا تخشوا الناس فإني وليكم (﴿ وَاخْشَوْنِي ﴾) هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، فدلّ على أن الخشية عبادة ، وهي عبادة قلبية لها آثارها على الجوارح . فلا تخشوا الناس فإني وليكم واخشوني وحدي فإنه تعالى أهل أن يُخْشَى وحده ، فأمر بخشيته وحده ونهى عن خشية غيره .

إذًا (﴿ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾) هذا دليل على أن الخشية عبادة ، لذلك نهى المسلمين عن خشية الكفار وأمر بخشيته وحده لا شريك له ، ومع الآية السابقة العامة ﴿ فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً ﴾ حينئذٍ نقول : صرف هذه الخشية لغير الله تعالى يعتبر شركًا أكبر ولا تفصيل هنا .

(الخشية هي الخوف المبني على العلم بعظمة من يخشاه وكمال سلطانه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ أي العلماء بعظمته وكماله سلطانه ، فهي أخص من الخوف ، ويتضح الفرق بينهما - يعني بين الخوف والخشية - بالمثال فإذا خِفْتَ من شخص لا تدري هل هو قادر عليك أم لا ؟ - هنا خوف مع جهل فهذا خوف - وإذا خفت من شخص تعلم أنه قادر عليك فهذه خشية .

ويقال في أقسام أحكام الخشية ما يقال في أقسام أحكام الخوف التي مرت بنا .

(وَدَلِيلُ الإِنَابَةِ) . هذه العبادة التاسعة ، إنابة هذا مصدر أَنَابَ إليه أي رجع إليه ، قال في المفردات : هي الرجوع للشيء مرة بعد مرة الإنابة ، أناب بمعنى رجع إلى الشيء مرة بعد مرة . إذًا فيها تكرار ، ولذلك هي توبة وزيادة ، هي الرجوع للشيء مرة بعد مرة ، ومنه ينتابه أي يقصده مرة بعد مرة . ففيها معنى التكرار ، أناب إليه أي رجع إليه ، فالإنابة توبة مع رجوع إلى حال أحسن فهي توبة وزيادة ، لماذا ؟ لأنها تشتمل على معنى التوبة من إقلاع عن الذنب ، والعزم على عدم العودة إليه ، والندم على ما مضى ، وهذه حقيقة التوبة ، واستمر على ما هو عليه من عباداته .

إذًا يتوب ثم يستمر في الطاعة والاستقامة ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ [فصلت : 30] فالاستقامة هي من معاني الإنابة .

وهي نوعان - كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

- إنابة لربوبيته جل وعلا ، وهذه عامة تشمل كل المخلوقات ، يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر . قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ [الروم : 33] . حال ، دَعَوْا حالة كونهم منيبين إليه راجعين ، فهذا عام في حق كل داعٍ أصابه ضر .

الثاني : إنابة لإلهيته جل وعلا ، وهذه إنابة عبودية ومحبة ، وهذه تتضمن أربعة أمور لن تتحقق إلا بوجود هذه الأربعة معًا ، ولذلك لا توجد الإنابة هكذا ابتداءً لوحدها . تتضمن محبته جل وعلا ، والخضوع له ، والإقبال عليه ، والإعراض عما سواه . أربعة أمور : محبته ، والخضوع له ، والإقبال عليه ، والإعراض عما سواه .

(وَدَلِيلُ الإِنَابَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ ﴾) هذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، فدل على أن الإنابة عبادة ، إذًا هي عبادة ، إذًا (﴿ وَأَنِيبُوا ﴾) هذا أمر يقتضي الوجوب فهي حينئذٍ صارت عبادة لأنه أمر بها ، فإذا أمر بها دل على محبته لها ورضاه عنها فهي عبادة حينئذٍ . (﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ ﴾) أي ارجعوا إليه بالطاعة واستمروا على الإقبال عليه وعلى طاعته والابتعاد عن معصيته . (﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ ﴾) . هذه إنابة عامة ، تعم كل عباد الله الذين هم عباد الطاعة والامتثال .

وقوله : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود : 88] . على لسان شعيب عليه الصلاة والسلام هذا أمر خاص ، ﴿ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ أنيب إليه لا إلى غيره فدلّ على اختصاص الرب جل وعلا بهذه الإنابة .

(﴿ وَأَسْلِمُوا لَهُ ﴾) أي أخلصوا له التوحيد ، فالمراد بالإسلام هنا الإسلام الشرعي وهو الاستسلام لأحكام الله الشرعية ، وذلك أن الإسلام لله تعالى نوعان كالعبودية : عبودية القهر ، وعبودية الطاعة والامتثال . عبودية القهر هذه عامة لكل المخلوقات كافرهم ومسلمهم ، ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم : 93] . كذلك الإسلام هنا إسلام كوني وهو الاستسلام لحكمه الكونى ، وهذا عام لكل من في السموات والأرض من مؤمن وكافر وبرّ وفاجر ، لا يمكن لأحد أن يستكبر عنه ، ودليله قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ ﴾ له لا لغيره ﴿ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران : 83] . إسلام شرعيٌّ وهو الاستسلام لحكمه الشرعي ، وهذا خاص بمن قام بطاعته من الرسل وأتباعهم بإحسان ، ودليله في القرآن كثير ومنه هذه الآية التى ذكرها المصنف رحمه الله تعالى .

إذًا الإنابة نقول : هي الرجوع إلى الله تعالى بالقيام بطاعته واجتناب معصيته ، وهي قريبة من معنى التوبة ، إلا أنها توبة وزيادة ، قال : أرق منها لما تشعر به من الاعتماد على الله واللجوء إليه ، ولا تكون إلا لله تعالى ، وليس فيها شرك أكبر ولا أصغر ، بل صرفها لغير الله تعالى شرك أكبر .

ودليل الفرق بين التوبة والإنابة لأننا قلنا : ثَمَّ فرق . قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [صّ : 24] ﴿ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ ﴾ هذه هي التوبة ، ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ والعطف يقتضي المغايرة هذا هو الأصل ، فالتوبة أخص من الإنابة ، [فالتوبة] رجوع خاص بصفة خاصة هذه حقيقة الإنابة ، وقال بعضهم : وحقيقة الإنابة أنها لا تقوم وحدها بل مع المحبة والرجاء والخوف . هذا كما قرره ابن القيم رحمه

الله تعالى أن أعمال القلوب متضمنة لبعضها البعض ومستلزمة لبعضها البعض . يعنى لا يوجد خوف هكذا بدون رجاء ، ولا يوجد رجاء دون خوف إلا من جهة التغليب فقط وإلا فأصله لا يوجد .

(وَدَلِيلُ الاِسْتِعَانَةِ) . هذه العبادة العاشرة ، الاستعانة السين هذه للطلب مثل استغفر ، استغفر يعني طلب المغفرة ، استنصر طلب النصر ، إذًا السين هذه تعتبر لماذا ؟ للطلب ، وإن شاع عند الصرفيين الألف والسين والتاء ، لكن الصواب أن السين هي . الاستعانة نقول : هي طلب العون من الله جل وعلا .

(وَدَلِيلُ الاِسْتِعَانَةِ) قوله تعالى : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) . إذا قيل بأن الاستعانة طلب العون حينئذٍ قالوا : تجمع أصلين :

- الثقة بالله تعالى .

- والاعتماد عليه . لا بد منهما ، يعني ليست طلب العون فحسب ، بل هي جامعة لأصلين : الثقة بالله سبحانه ، والاعتماد عليه .

(﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) ، (﴿ إِيَّاكَ ﴾) هذا ضمير منفصل في محل نصب مفعول به ، إيَّ أو إياك أو الكاف وحدها على الخلاف بين النحاة ، لكن نقول : هي في محل نصب مفعول به .

(﴿ نَعْبُدُ ﴾) هذا فعل مضارع ، وأول فعل يمر بك في القرآن وهو دال على التوحيد ، (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) كما قال ابن عباس : إياك نوحدُ ونخافُ ولا نرجو غيرك . فنعبدُ نقول : هذا فعل مضارع عام في جميع أنواع العبادات لأنه أطلق ، وعند الأصوليين قاعدة : أن الأفعال من قبيل المطلق وله أفراد . (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) نقول : هذا وصف لإيقاع العبادة ، والعبادة - كما هو معلوم - اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . هل التعريف هذا داخل في قوله : (﴿ نَعْبُدُ ﴾) أو لا ؟ يشمل كل أفراد العبادة أو لا ؟ يشملها ، لا تتردد ، يشملها بلا تتردد (﴿ نَعْبُدُ ﴾) أي نتذلل ونخضع لك بالطاعات كلها بامتثال الأوامر واجتناب النواهي ، لأن معنى إياك نعبد هو معنى كلمة التوحيد لا إله إلى الله ، ولا إله لا معبود ، هذا يقتضي أن العبادات كلها لا تصرف إلا للرب جل وعلا وصرفها أو صرف بعضها لغير الله نقول : هذا شرك أكبر .

(﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) ، (﴿ نَعْبُدُ ﴾) نقول : عام في جميع العبادات ، وحصر العبادة في كونها للرب جل وعلا بتقديم ما حقه التأخير ، لأن أصل (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) أصلها نعبدك ، نعبد هذا عام فعل ، ونحن الضمير المستتر فاعل ، والكاف هذه مفعول به ، مثل : ضَرَبْتُ زيدًا ، ضربت فعل وفاعل وزيدًا

مفعول به ، هذا الترتيب اللغويُّ ، نعبدُك إذا أردت الحصر والقصر قلت : زيدًا ضربتُ قدمت المفعول ، تقدمه لماذا ؟ لإفادة الحصر ، زيدًا ضربتُ يعني لا غيره ، (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) لا غيرك ، لا نعبد غيرك ، نفردك بالعبادة وننفي هذه العبادة عمن سواك . فحينئذٍ نقول : هذا قصر وحصر للعبادة في المعبود الحق وهو الرب جل وعلا ، ونفي هذه العبادة عن غير الله سبحانه وتعالى بطريق القصر والحصر وهو تقديم ما حقه التأخير .

(﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) أصلها نستعينك ، حصل فيها ما حصل في (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) ، أريد الحصر والقصر فقُدّمَ ما حقه التأخير ، انفصل الضمير لأنه مفعول به فقُدِّم قيل : إياك نستعين أي لا نستعين إلا بك ، لا نعبدُ إلا إياك ولا نستعين إلا بك .

والاستعانة هل هي عبادة أم لا ؟ عبادة ، إذًا هي داخلة في قوله : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) ، لِمَ فصلها وأخرجها ؟ لأهميتها [جواب صحيح] وأيضًا لا عبادة إلا بمعين ، لا يمكن أن تفعل العبادة إلا بمن يُعينك عليها ، لا حول ولا قوة إلا بالله .

قال أهل العلم : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾) فيه تبرؤ من الشرك ، (﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) فيه تبرؤ من الحول والقوة ، حينئذٍ لا يعتمد على نفسه في التعبد لله عز وجل ، لا ، حتى لو صرفت العبادة لله عز وجل ، هذا لولا الله عز وجل أن مكنك وأقدرك وقطع الأسباب المثبطة أو العلائق والعوائق لما استطعت أن تعبد الله عز وجل . حينئذٍ لا بد من معين يعينك على فعل هذه العبادة . وهذا معنى

(﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) ، قدم العبادة هنا لأنها أعظمُ شأنًا ، وأجلُّ خطراً .

(وَفِي الْحَدِيثِ : « إِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ») استعنت أي إذا كنت متوجهًا بالاستعانة فلا تستعن إلا بالله تعالى ، لأنه قال : (« فَاسْتَعِنْ ») هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب ، وجاء في جواب الشرط ، « إِذَا اسْتَعَنْتَ » إذا أردت ، « إِذَا اسْتَعَنْتَ » إذا وقعت الاستعانة أو إذا أردت أن تستعين ؟

إذا أردت ، وهذا مسلك من مسالك الشرط عند أهل اللغة ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [النحل : 98] يعني إذا انتهيت من القرآن قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، هذا ظاهره ، لكن يؤول على أنه إذا أردت القراءة ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ يعني إذا أردت وعزمت وقصدت إلى قراءة القرآن قبل أن تشرع فاستعذ بالله . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ [المائدة : 6] متى إذا كبَّرت ؟ إذا أردت .

إذًا إذا استعنت يعني إذا أردت أن تستعين وكنت متوجهًا بالاستعانة بطلب العون فلا تستعن إلا بالله جل وعلا .

الاستعانة أنواع : قال الشيخ هنا : أنواع :

الأول : استعانة بالله ، وهي الاستعانة المتضمنة طلب العون المتضمن لكمال الذل من العبد لربه مع الثقة به والاعتماد عليه ، لا بد من تحقيق الشرطين ، وتفويض الأمر إليه واعتقاد كفايته ، وهذه لا تكون إلا لله جل وعلا - فمن استعان بغير الله محقِّقًا هذه المعاني فقد أشرك مع الله غيره ، محقِّقًا هذه المعانى في جلب المنافع ودفع المضار واعتقاد الكفاية وتفويض الأمر حينئذٍ نقول : هذا أشرك بالله جل وعلا في صرف هذه العبادة - ودليلها قوله تعالى : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) .

النوع الثانى : الاستعانة بالمخلوق على أمر قادر عليه . أمر يقدر عليه واستعان به طلب العون منه ، ولكن ليس فيه نوع ذل ولا خضوع انتفى ، فهذه على حسب المستعان عليه فإن كانت على برّ وإحسان وتقوى فهي جائزة للمستعين مشروعة للمعين ؛ لأنه إحسان لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة : 2] وإن كانت على إثم فهي حرام على المستعين والمعين لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ .

إذًا إذا استعان بمخلوق على أمر يقدر عليه ننظر فيه هل استعان به على تحقيق برّ أو على تحقيق إثم ؟ فالأولى جائزة بل هي مندوبة أو واجبة ، والثانية تعتبر محرمة . وإن كانت على مباح فهي جائزة للمستعين والمعين لكن المعين قد يثاب على ذلك ثواب الإحسان إلى الغير ، ومن ثَمَّ تكون في حقه مشروعة لقوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : 195] .

النوع الثالث من أنواع الاستعانة : الاستعانة بمخلوق حيّ حاضر غير قادر . قال : فهذا لغو لا طائل تحتها . مثل ماذا ؟ مثل أن يستعين بشخص ضعيف على حمل شيء ثقيل ، أو إنسان مشلول وهذا غارق في البحر يا فلان . قال الشيخ : هذه لا بأس بها .

الرابع : الاستعانة بالأموات مطلقًا أي فيما يقدرون عيه وما لا يقدرون . يعنى يطلب العون من الميت ، نقول : هذا شرك أكبر مطلقًا سواء يقدر عليه أو لا يقدر ، لأنه ما طلب العون إلا وهو يعتقد القوة الخفية أن له سرًّا وتمكُّن ، أو بالأحياء على أمر غائب لا يقدرون عليه فهذا شرك لأنه لا يقع إلا من شخص يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًّا في الكون أو ما يعبر عنه بالقوة الخفية .

الخامس : الاستعانة بأعمال وأحوال محبوبة إلى الله تعالى وهذه مشروعة بأمر الله تعالى في قوله : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ ﴾ [البقرة : 45] . وقد استدل المؤلف رحمه الله تعالى للنوع الأول بقوله : (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) وبالحديث المذكور سابقًا .

(وَدَلِيلُ الاِسْتِعَاذَةِ) . وهذه العبادة الحادية عشر ، الاستعاذة أيضًا طلب العوذ ، فالسين هذه للطلب ، فهي طلب العوذ مما فيه شرّ ، وطلب العوذ مما فيه خير نقول : هذا اللياذ . يُسمَّى اللوذ ، إذًا العياذ لدفع المكروه ، واللياذ لطلب المحبوب .

نقول : الاستعاذة هذه مأخوذة من العوذ لأن السين هذه زائدة ، وهي للطلب ، ومعناها الاعتصام والالتجاء إلى من تعتقد أنه يُعينك ويُلجئك ، ففيها اعتصام وفيها التجاء [ولياذ إلى من [لا ، ليس فيها لياذ] الاعتصام والالتجاء إلى من تعتقد أنه يعيذك ويلجئك .

ودليلها : قوله تعالى : (﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ [الفلق: 1]) يعني الدليل أنها عبادة ، ولا يجوز صرفها لغير الله تعالى على ما سيذكره الشيخ .

(﴿ قُلْ ﴾) هذا أمر للنبي ﷺ فهو أمر لأمته كما سبق مرارًا (﴿ أَعُوذُ ﴾) هذا فعل مضارع ، ألتجئ وأعتصم برب الفلق ، يعني طلب العوذ بالقول واللسان ، (﴿ قُلْ ﴾) هذا باللسان (﴿ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ هذا باللسان ، ومحل الاستعاذة في الأصل القلب ، محلها القلب ولكن جرى اللفظ على اللسان ، فاللسان دليل على ما في القلب . (﴿ قُلْ أَعُوذُ ﴾ أي ألتجئ وأعتصم (﴿ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾) يعني بفالق الإصباح لأن الفلق هنا بمعنى الصبح ، فهذا اعتصام بالرب جل وعلا .

و (﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [الناس : 1]) قلنا : استعاذة بخالق الناس ، رب الناس أي معبود الناس ، أليس كذلك ، يصح هذا التفسير ؟

...

لماذا ؟

إذا اجتمعا افترقا ، وإذا افترقا اجتمعا ، الرب في الأصل لا يأتي في اللغة بمعنى المعبود لكن في الشرع له حقيقة شرعية ، إذا اجتمعا مع الله ومع الإله نقول : صار الرب بمعنى الخالق المالك ، وإذا وُجد لوحده حينئذٍ صار الرب بمعنى المعبود وهو مستلزم ومتضمن للخالق والرازق والمحيي والمميت . إذاً (﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾) يعني بمعبود الناس وخالقهم ومالكهم . وجه الاستدلال بالآيتين أنه أمر بالاستعاذة فدلّ

على أنها واجبة ، إذًا وفي الآيتين دليل على وجوب الاستعاذة بالله تعالى من جميع الشرور التي تكون من خلقه ، وأنه القادر جل وعلا على إعاذة عبده ودفع الشرور عنه .

قال رحمه الله : الاستعاذة طلب الإعاذة ، والإعاذة الحماية من مكروهٍ ، فالمستعيذ محتمٍ [محتمي كقاضي] فالمستعيذ محتمٍ بمن استعاذ به ، ومعتصم به .

والاستعاذة أنواع :

الأولى : الاستعاذة بالله تعالى المتضمنة لكمال الافتقار إليه والاعتصام به واعتقاد كفايته وتمام حمايته من كل شرّ . نقول : هذه دليلها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، فهي عبادة قلبية لا يجوز صرفها لغير الله جل وعلا ، بل صرفها لغير الله تعتبر شركًا أكبر ، ولذلك لا يجوز أن يقال : أعوذ بالله ثم بك ، لا يقال هذا ، أعوذ بالله ثم بك لا يجوز لأنه يمنع في اللفظ فيكون شركًا أصغر .

[الثانية] : الاستعاذة بصفة من صفات الرب جل وعلا ككلامه وعظمته وعزته ونحو ذلك ، وهذا جائز وجاءت به النصوص من الكتاب والسنة ، قوله ﷺ : « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » . وقوله ﷺ : « أعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي » . وقوله ﷺ في دعاء الألم : « أعوذ بعزة الله وقدرته » . وقوله ﷺ : « أعوذ برضاك » . وقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام : 65] فقال ﷺ : « أعوذ بوجهك » . قلنا : الاستعاذة بصفة من صفات الرب جل وعلا وهي جائزة .

الثالثة : الاستعاذة بالأموات مطلقًا فيما يقدرون وما لا يقدرون ، أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين على العوذ فهذا شرك كما تقدم في الاستعانة . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقاً ﴾ [الجن : 6] هذه في شروح كتب التوحيد تجدونها مفصلة هناك .

الرابعة : الاستعاذة بما يمكن العوذ به من المخلوقين من البشر أو الأماكن أو غيرها فهذا جائز لوجود القدرة [قادر] ودليله قوله ﷺ في ذكر الفتن : « من تشرف لها تستشرفه ومن وجد ملجأً أو معاذاً فليعذ به » . متفق عليه . وقد بين ﷺ هذا الملجأ والمعاذ بقوله : « فمن كان له إبل فليلحق بإبله » . الحديث رواه مسلم ، وفي صحيحه أيضًا عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأُتِيَ بها النبي ﷺ فعاذت بأم سلمة ، هذا جائز هي حية وقادرة وموجودة .

وفي الصحيح أيضًا عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال : « يعوذ عائذ بالبيت فيُبعث إليه بعثًا » . ... الحديث . ولكن إن استعاذ من شر ظالم وجب إيواؤه وإعاذته بقدر الإمكان ، وإن استعاذ ليتوصل إلى فعل محظور أو الهرب من واجب حَرُمَ إيواؤه .

إذًا الاستعاذة أنواع على ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى .

(وَدَلِيلُ الاِسْتِغَاثَةِ) . هذه العبادة الثانية عشر ، وهي الاستغاثة ، والسين هنا للطلب أي طلب الغوث وهو الإنقاذ من الشدة والضيق ، ولذلك يقال غياث المستغيثين أي المدرك لعباده في الضيق ونحوه .

الاستعانة كما سبق طلب العون وهذا يكون في العصمة والمنعة ، والاستغاثة طلب إزالة الشدة الواقعة ، كل منهما طلبٌ ، لكن الاستعاذة طلب دفع ، والاستغاثة رفع ، الاستعاذة دفع [لشيء وقع . والاستغاثة لا][8] الاستعاذة دفع يعني طلب منع الشر قبل وقوعه ، طلب ماذا ؟ طلب دفع وقوع الشر قبل نزوله ، وأما الاستغاثة فهي طلب رفع هذا بعد نزوله ، ولذلك هي متداخلة . ودليله قوله تعالى : (﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : 9]) . إذ بمعنى حين ، تستغيثون أي تستجيرون ربكم وتطلبون منه الغوث فاستجاب لكم ، إذًا جاء هذا في معرض الثناء عليهم ورتب عليه الإجابة ، فدل على أنه يحبها ويرضاها . حين تستغيثون ربكم فاستجاب ، إذًا ما أجاب لشيء يُبغضه ويسخطه ، وإنما أجاب شيئًا يحبه ويرضاه ، فدلّ على أن الاستغاثة محبوبة مرضية عند الرب فهي عبادة فصرفها لغير الله حينئذٍ يكون شركًا .

فالاستغاثة طلب الغوث وهو الإنقاذ من الشدة والهلاك ، وهي كالاستعاذة تتضمن كمال الافتقار إلى الله تعالى ، وهي أنواع :

الأول : الاستغاثة بالله عز وجل ، وهذا من أفضل الأعمال وأكملها ودأب الرسل وأتباعهم ، والدليل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وله قصة مذكورة في غزوة بدر .

الثاني : الاستغاثة بالأموات مطلقًا فيما يقدرون ، وفيما لا يقدرون ، أو بالأحياء غير الحاضرين أي الغائبين ولو كان قادرًا على الإغاثة فهذا يعتبر شركًا أكبر ، الاستغاثة بالأموات مطلقًا ، أو بالأحياء غير الحاضرين ولو كانوا قادرين نقول : هذا شرك أكبر لأنه لا يفعله إلا من يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًّا في

---

(8) سبق .

الكون ، قوة خفية ، فيجعل لهم حظًّا من الربوبية ، قال الله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النمل : 62]

الثالث : الاستغاثة بالأحياء العالمين القادرين على الإغاثة فهذا جائز . - قادر وهو حيّ وأمامك يسمع ، أما إذا كان غائب لا يسمع فلا - فهذا جائز لأنه عمل ظاهر ، الاستغاثة عمل ظاهر ، لذلك يجوز الاستغاثة بمخلوق حي حاضر قادر . قال الله جل وعلا في قصة موسى عليه السلام : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص : 15] . قال : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ ﴾ . وهذا أورده في مقام الإقرار ، والله جل وعلا إذا ذكر شيئاً في القرآن إن كان حقًّا أقره ، وإن كان باطلاً ردَّه ، فإذا لم يقع الرد دل على أنه حقّ .

الرابع : الاستغاثة بحي غير قادر من غير أن يعتقد أن له قوة خفية . - عبثًا ولهوًا - مثل أن يستغيث الغريق برجل مشلول فهذا لغو وسخرية بمن استغاث به ، فيُمنع منه لهذه العلة ، وأيضًا لعلة أخرى وهي أن الغريق ربما اغتر بذلك غيره فتوهم أن لهذا المشلول قوة خفية يُنْقِذُ بها من الشدة .

إذًا إذا كان من حيٍّ غير قادر مع عدم اعتقاد للقوة الخفيّة هذا يعتبر لهوًا ولغوًا ، لكن يُمنع منه لماذا ؟ للسخرية والاشتباه لأنه مر آخر يظن أن له قوة خفية فيُمنع منه لذلك .

العبادة الثالثة عشر قال : (الْذَّبْح) . والذبح في لسان العرب الشقّ ، وأصل الذبح شقّ حلق الحيوانات ، ويقال : الذبح للأنعام ، للإبل ؟ النحر . واختلف في البقر هل تقول : ذبحت البقرة أم نحرتها ؟ فيها خلاف بين الفقهاء هل تنحر أم تذبح ؟ والأصح أنها تذبح ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : 67] . وشرع من قبلنا شرع لنا حينئذٍ البقرة تذبح لا تنحر .

الذبح في الشرع ، ذكرنا في اللغة أنه بمعنى الشقّ ، وأما ذبح العبادة هو إراقة الدماء على وجه التقرب والتعظيم .

(وَدَلِيلُ الْذَّبْحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِيَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ ﴾) الآية .

قل يعني يا محمد ﷺ وأمتك تَبَعٌ لك ، فكل ما خوطب به النبي ﷺ فأمته تبعٌ له باتفاق ، (﴿ إِنَّ صَلاتِي ﴾) . هل المراد بها الصلاة المعينة المفروضة أم العبادة ؟ قولان ، والظاهر هو الظاهر ، ما هو الظاهر هو

الظاهر ؟ الظاهر من القولين هو ظاهر الآية أنها الصلاة ، فحينئذٍ تعمّ صلاتي مفرد مضاف ، سواء كانت الصلاة المفروضة أو المستحبة .

(﴿ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي ﴾) . هذا فيه تفسيران للسلف ، هل النسك بمعنى العبادة لأنه يعمّ ، يطلق النسك مرادفًا للعبادة ، ولذلك يقال : في وصف بعضهم : صاحب نسك ، ومتنسك ، ويقال : المناسك ، مناسك الحج والعمرة ، لها وجه من هذا القبيل . وقيل : نسكي بمعنى ذبيحتي ، والثاني أظهر .

(﴿ وَمَحْيَايَ ﴾) أي أمر حياتي كلها ، عملي الذي أقوم به في حياتي (﴿ وَمَمَاتِيَ ﴾) أمر موتي وما ألقاه بعده . (﴿ لِلَّهِ ﴾) واللام هنا للاستحقاق وللملك ، حياتي ومماتي لله ملكًا .

(﴿ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي ﴾) (﴿ لِلَّهِ ﴾) استحقاقًا ، هكذا قال بعضهم ، وعليه تكون اللام قد استعملت في معنيين : الملك والاستحقاق ، وهذا وارد ، ولذلك ذكرنا في قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ يحتمل أن اللام هنا للاستحقاق أو الاختصاص أو الملك وتحمل على الجميع ولا تنافي بينها . حينئذٍ صلاتي ونسكي لله نقول : هذه لام استحقاق ، والمحيا والممات لله ملكًا واللام حينئذٍ تكون لام الملك .

(﴿ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) لِمَ كانت لله ؟ لأنه رب العالمين . حينئذٍ صار قول الله : (﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) كالتعليل لما سبق ، في قوة التعليل مثل ما قلنا : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
.

(﴿ لاَ شَرِيكَ لَهُ ﴾) . في ماذا ؟ في ما سبق ، لا في صلاتي ولا في نسكي ولا في حياتي ولا في مماتي ، وهذا فيه تحقيق للتوحيد بنوعيه توحيد الربوبية وتوحيد الإلوهية . ومن السنة ما أخرجه مسلم من حديث علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال : « لعن الله من ذبح لغير الله » . اللعن هو الطرد والإبعاد من رحمة الله ، وهذا يقتضي ماذا ؟ يقتضي تحريم الفعل الملعون صاحبه ؛ لأنه لعن من ذبح لغير الله ، فالذبح حينئذٍ يصير محرمًا ، لماذا ؟ لأن الرب لعن من صرف هذا الذبح لغيره ، فدل الحديث على أن الذبح عبادة لأن الله تعالى لعن من صرفه لغيره .

إذًا الذبح نقول كما قال الشيخ هنا : إزهاق الروح بإراقة الدم على وجهٍ مخصوص . إزهاق الروح بإراقة الدم يعني ذبح القربان من الضحايا والْهَدْيِ ونحو ذلك ، على وجهٍ مخصوص يعني لا بد من شروط الذبح : التسمية ، ونحو ذلك .

ويقع على وجوه :

الأول : أن يقع عبادة لله ، أن يتعبد لله جل وعلا بإزهاق الروح ، ولذلك قال بعضهم : إراقة الدم لا يكون إلا بتعلق القلب ، فهي عبادة لها جهتان : قلبية ، وعملية . لماذا ؟ لأنه لم يرق الدم إلا بتعلق القلب أولاً ، تعلق قلبه فعَظَّمَ فأراد القربة فذبح ، إذًا الذبح فرعٌ ، وقد يقع الشرك في اعتقاد القلب وقد يقع في الفعل الظاهر .

فالذبح عبادة ظاهرة يتبعها عبادة باطنة قلبية ، بأن يقصد به أي بالذبح ، أو يقصد الذابح تعظيم المذبوح له والتذلل له والتقرب إليه ، فهذا لا يكون إلا لله تعالى على الوجه الذي شرعه الله تعالى ، وصرفه لغير الله شرك أكبر . ودليله ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى .

الثاني - من إزهاق الروح بإراقة الدم : أن يقع إكرامًا للضيف أو وليمة لعرس أو نحو ذلك . فهذا مأمور به إما على جهة الإيجاب وإما على جهة الاستحباب لقوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » . فهو مأمور به إما إيجابًا أو استحبابًا على خلاف . وقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : « أولم ولو بشاة » . هذا في العرس ولو شاة واحدة [يا سلام لو يكونوا عشرين ، ويرون هذا قصور ، على كلٍّ] .

الثالث : أن يقع على وجه التمتع بالأكل أو الاتجار به ونحو ذلك ، فهذا من قسم المباح ، والأصل فيه الإباحة لأنه من المنافع لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ * وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾ [يس : 71 ، 72] . وهذا امتنان من الله علينا بالأكل من هذه الأنعام والله لا يَمْتَنّ إلا بما هو مباح ، لا امتنان إلا بما هو مباح ، ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [البقرة : 29] كل ما في الأرض امتن الله به علينا فدل على أنه مباح .

إذًا نقول : الذبح عبادة لله عز وجل إن قُصِدَ بها تعظيم المذبوح له والتذلل له ، هذه عبادة لا يجوز صرفها لغير الله ، فإن ذبح لغير الله تذللاً وتعظيمًا كسلطان ونحوه نقول : هذا قد أشرك في هذه العبادة .

(وَدَلِيلُ النَّذْرِ) . هذه العبادة الرابعة عشر ، والنذر في اللغة : الإيجاب ، أن توجب على نفسك ما ليس بواجب . واصطلاحًا عند الفقهاء : إلزام المكلَّف نفسه شيئًا ليس بواجب تعظيمًا للمنذور له وتقربًا . يعني تطوعًا من نفسه ابتداءً وقد يكون في المقابل وقد يكون ابتداءً ، ولذلك نقول النذر نوعان :

- النذر قد يكون نذرًا مطلقًا .

- وقد يكون مقيدًا . [وكلاهما عبادة] [9] ليس كلاهما عبادة ، المقيد لا .

النذر المطلق هذا غير مكروه ، والنذر المقيد هذا مكروه .

النذر المطلق أن يوجب على نفسه دون مقابل دون شرط ، يقول : لله عليَّ صوم شهر ، ابتداءً هذا يسمى نذرًا ، هل هو في مقابلة شيء ؟ نقول : لا . لو قال : إن شفى الله مريضي صمت شهراً . مقيد أو لا ؟ مقيد ، هذا بخيل ، لأنه ما جعله إلا من باب المقايضة إن فعلتَ فعلتُ وإلا فلا ، [الله المستعان] ، ولذلك أقل أحواله الكراهة وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى التحريم .

إذًا النذر نوعان : نقول : نذر مطلق أن يوجب على نفسه دون مقابلة . هذا النوع محمود .

ونذر مقيد مشروط بحصول شيء . والوفاء بالنذر في كلا النوعين واجب ، الوفاء بالنذر المطلق والوفاء بالنذر المقيد واجب .

قوله تعالى : (﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ﴾ [الإنسان : 7]) .

(﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾) بمعنى الإتيان به ، يعني أتوا بما عقدوا عليه النذر سواء كان مطلقًا أو مقيدًا ، للعموم يوفون بالنذر (أل) هنا دخلت على مفرد فعمت ، حينئذٍ تعم المقيد وتعم المبتدأ به . (﴿ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ﴾) يعني منتشرًا عامًّا بين الناس إلا من رحم الله .

النذر بنوعيه هو الذي أثنى الله على أهله في الحالين لقوله : (﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾) . لأنه أوجب على نفسه فلما كان واجباً صار الوفاء به واجباً فامتثل للوجوب الذي أوجبه على نفسه ، لأنه يخشى عقاب الرب جل وعلا ، حينئذٍ نقول كما قال الشيخ : (وَدَلِيلُ النَّذْرِ) من كون النذر من العبادة قوله تعالى : (﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾) لأنه أثنى عليهم بالوفاء .

وجه الدلالة من الآية أن الله أثنى عليهم ومدحهم لإيفائهم النذر ، وهذا يدل على أن الله يحب ذلك ، وكل محبوب لله من الأعمال فهو عبادة ، ويؤيد ذلك قوله : (﴿ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ﴾) .

واعلم أن النذر الذي امتدح الله تعالى هؤلاء القائمين به هو جميع العبادات التي فرضها الله عز وجل ويدخل فيها النذر ابتداءً ، فإن العبادات الواجبة إذا شرع فيها الإنسان فقد التزم بها ، ودليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج : 29] . يعني أعمال حجهم ، لماذا سميت نذرًا ؟ لأنهم

---

(9) سبق مستدرك من الشيخ .

ألزموا أنفسهم بإتمامها لما شرعوا فيها ، هو ابتداء أنت الآن طلق فإذا أحرمت بالحج لزمك الإتمام ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : 196] . إذًا سُمِّيَت نذورًا لأن من أحرم بالحج فقد ألزم نفسه إتمامه .

والنذر الذي هو إلزام الإنسان نفسه بشيء ما أو طاعة لله غير واجبة مكروه ، وهذا مقيد يحمل على المقيد . وقال بعض العلماء كشيخ الإسلام رحمه الله : إنه محرم لأن النبي ﷺ نهى عن النذر ، وقال : « إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل » .

إذا قيل أنه مكروه ، كيف يقال بأنه عبادة ؟ هنا يرد إشكال ، إذا قيل : كل النذر مكروه ، إذًا مكروه لا يحبه الله ويرضاه ، فكيف يقال أنه عبادة وصرفه لغير الله يعتبر شركًا ؟ واضح هذا ؟

لا بد من التفصيل في النذر ، نذر محمود ، ونذر مذموم ، المحمود هو ماذا ؟ الذي يقع ابتداءً ويُسمّى كل العبادات ، حينئذٍ تطلق عليها أنها نذور ولا إشكال في هذا ، لكن المكروه : كيف يقال مكروه وصرفه لغير الله عبادة ؟

هذا من جهة الوفاء ، فلو كان النذر كله مكروهًا أو محرمًا كيف صار عبادة ؟

المكروه مبغوض ، والمحرم مبغوض أشد بغضًا من الأول ، والعبادة محبوبة مرضية فلا يجتمعان ، لا يمكن تكون عبادة مكروهة ، ومع ذلك فإذا نذر الإنسان طاعة وجب عليه فعلها لقول النبي ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

والخلاصة أن النذر يُطلق على العبادات المفروضة عمومًا ، ويطلق على النذر الخاص وهو إلزام الإنسان نفسه بشيء لله عز وجل . ولذلك كلام الشيخ الأخير يفسر الأول ، في الأول قال : (واعلم أن النذر الذي امتدحه الله تعالى به هو جميع العبادات) ، وهنا قال : (ويطلق على النذر الخاص وهو إلزام الإنسان نفسه بشيء لله عز وجل) وهو المراد هنا ، المراد هنا النوع الخاص وليس الذي جاء في سورة الحج ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ .

هذا ما يتعلق بأنواع العبادة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى .

ونقف على هذا .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال المصنف رحمه الله تعالى : (الأَصْلُ الثَّانِي) يعني من الأصول الثلاثة التي أراد المصنف رحمه الله تعالى يجعلها مضمونًا لهذه الرسالة ، حيث قال : (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَا الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ) .. إلى آخره .

ذكر الأصل الأول وهو أهمها وأساسها وما عداه فهو مبني عليها ، والأصل الأول هو معرفة العبد ربه .

قال : (الأَصْلُ الثَّانِي) أي من الأصول الثلاثة (مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ بِالأَدِلَّةِ) .

(مَعْرِفَةُ) قلنا : المصنف رحمه الله تعالى لعله يرى أن المعرفة بمعنى العلم فهما مترادفان ، وهو قول كثير من أهل اللغة : أن العلم والمعرفة مترادفان . وبعضهم يرى التفريق على ما ذكرناه سابقًا من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى وغيره . إذًا (مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) المراد بالمعرفة هنا العلم لأنه لا بد من الاعتقاد الجازم ، ولذلك قيّده بقوله : (بِالأَدِلَّةِ) لأنه يرى فيما ظاهر عبارته هنا أنه لا بد من دليل من كتاب أو سنة .

(مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) ، (دِينِ) الدين في اللغة يُطلق على الْمُلْكِ والعمل والجزاء والحساب والطاعة والانقياد ، ولذلك سبق معنا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث قال : (الدين يتضمن معنى الخضوع والذل) . يقال : يدين الله ، ويدين لله فيتعدى بنفسه وباللام ، أي يعبد الله ويطيعه ويخضع له ، فالدين من حيث هو متضمن لمعنى الذل والخضوع ، والعبادة فدين الله يعني عبادة الله وطاعته . وشرعًا : هو ما شرعه الله جل وعلا على لسان رسوله ﷺ . هذا هو الدين وهذا هو الإسلام .

(مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) دين هذا مضاف والإسلام مضاف إليه ، والإضافة هنا بيانية ، دين هو الإسلام ، لأن الإضافة البيانية يصح الإخبار بالمضاف إليه ، أن يجعل المضاف إليه خبرًا عن المضاف ، إن صح حينئذٍ صارت الإضافة بيانية ، يعني على تقدير مِنْ ، وقد لا يصح إظهار من لكن تؤول الإضافة على معنى من ، حينئذٍ نقول : دين الإسلام ، دين هو الإسلام ، خاتم حديد ، خاتم هو حديد . أليس كذلك ، هذه تُسمّى الإضافة البيانية . وضابطها أن يخبر يعني صحة إخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، فيجعل المضاف مبتدأ ويجعل المضاف إليه خبرًا .

(مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) ، (الإِسْلاَمِ) كما سبق معنا أنه له معنيان ، الإسلام له معنيان : معنى شرعي ، ومعنى حكمي قدري .

الإسلام قد يكون بمعنى الاستسلام لحكم الله تعالى الكوني القدري ، وهذا سبق في قوله : ﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ ﴾ [الزمر : 54] . ذكرنا الإسلام نوعان : إسلام لحكم الله تعالى واستسلام لحكم الله القدري الكوني ، فهذا لا ثواب فيه ولا فضيلة لأحد على أحد فيه ، لأنه يشمل الكافر والمسلم فيستويان ، كما أن الربوبية تكون ربوبية عامة ، وربوبية قهر ، وتكون ربوبية عبادة وتذلل وخضوع ، فالأولى هذه يشترك فيها الكافر والمسلم ، والثانية خاصة بالمؤمن الذي استسلم لرب العالمين ، فحينئذٍ نقول : الاستسلام لحكم الله الكوني القدري هذا لا ثواب فيه لأنه - كما قال الشيخ هنا - لا حيلة للإنسان فيه . قال تعالى : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران : 83] . فيدخل فيه الكافر والمسلم .

وأما الاستسلام الشرعي فهذا المراد به أن يستسلم لله تعالى بقبول توحيد الرب جل وعلا وتحكيم شرعه .

إذًا نقول : الإسلام نوعان : إسلام كوني ، وإسلام شرعي .

ثم الإسلام الشرعي هذا نوعان : إسلام بمعنى عام ، وإسلام بمعنى خاص . الذي سبق في أول الرسالة معرفة دين الإسلام بالأدلة ، قلنا : الإسلام يُطلق ويراد به المعنى العام وهو دين جميع الرسل أليس كذلك ؟ وذكرنا بعض الآيات أُطلق فيها لفظ الإسلام ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : 133] ، ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ [البقرة : 137] ، وجاء ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ ﴾ [آل عمران : 19] هذا بمفهومه العام الذي يشمل كل الرسل والأنبياء من لدن آدم عليه السلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فحينئذٍ يدخل فيه كل من استسلم لله جل وعلا وتقبل شرعه بتوحيده وتحكيم شريعته .

وإسلام خاص والمراد به ما جاء به النبي ﷺ فيسمى إسلامًا خاصًا .

إذًا الإسلام نوعان - من حيث الجملة - : إسلام قدري كوني ، وإسلام شرعي .

ثم نأتي للإسلام الشرعي نقسمه قسمين :

- إسلام بمعنى عام .

- وإسلام بمعنى خاص .

والإسلام بالمعنى العام هو الأمر بعبادة الله جل وعلا بالإخلاص وهو دعوة جميع الرسل . والإسلام بالمعنى الخاص هو ما جاء به النبي ﷺ .

هنا قال : (مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) . فهو الخاص الذي جاء به محمد ﷺ . هذا مراد المصنف رحمه الله تعالى كما هو ظاهر العبارة وعليه أكثر الشراح .

(مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ بِالأَدِلَّةِ) الإسلام ذكر المصنف هنا قال : (وَهُوَ ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ : الْإِسْلاَمُ ، وَالْإِيمَانُ ، وَالْإِحْسَانُ) . فحينئذٍ يكون الإسلام بمعناه الخاص عامًا .

فله جهة خصوص وله جهة عموم ، من جهة كونه اختص به النبي ﷺ أو ما جاء به النبي ﷺ فهو إسلام خاص لأنه مقابل العام . ثم هو في نفسه جنس يشمل (ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ : الْإِسْلاَمُ ، وَالْإِيمَانُ ، وَالْإِحْسَانُ) . فحينئذٍ نقول : قوله : (مَعْرِفَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ) ، (دِينِ الإِسْلاَمِ) له معنى خاص ، وله معنى عام . يعني له جهة خصوص وله جهة عموم ، من حيث كونه يشمل الإسلام والإيمان والإحسان فهو عام ، لأن العام هو ما عمّ اثنين فصاعدًا فيُسمى اللفظ عامًا لأنه مستغرق لما يصلح اللفظ له . ومن حيث كونه متعلقًا بما جاء به النبي ﷺ فهو إسلام خاص . إذًا له خصوص من جهة وله عموم من جهة أخرى .

(بِالأَدِلَّةِ) الباء هنا للسببية يعني هذه المعرفة معرفة بالأدلة ، احترازاً من معرفة لا بالأدلة وهو ما يسمى بالتقليد .

وسبق أن ثَمَّ خلافًا - إن صح أن فيه خلاف - أن هل يصح إيمان المقلد أم لا ؟ من قلَّد غيره كعالم سأله عن أصل الإيمان وأصل الإسلام فقلّده دون أن يسمع دليله ، وإنما امتثل قوله تعالى ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء : 7] وهو لا يعلم أصل الإيمان فسأله فاعتقد ما قاله ذلك العالم ، والكلام حق ، حينئذٍ هذا في كونه مؤمنًا حقًّا فيه خلاف ، لماذا ؟ لكونه لم يأخذ هذا المعتقد عن دليل وإنما أخذه عن تقليد .

والصواب ما ذكرناه سابقًا أنه يصح إيمان المقلد ، وحُكي الإجماع على ذلك ، بل لا يعرف في عهد السلف ، الصحابة رضي الله تعالى عنهم خلاف في المسألة ، كانوا إذا افتتحوا مدنًا قبلوا الإسلام من أهله بمجرد سماع لا إله إلا الله . ولم يطالبوهم بدليل لا من كتاب ولا من سنة . ثم العامة لا يستطيعون أن يدركوا مدارك الدليل ، بمعنى أن وجه الاستدلال هذا لا يمكن أن يدركه العامي ، لأنه يحتاج إلى فقه في اللغة ويحتاج إلى في الأصول ومعرفة القواعد العامة والقواعد الخاصة . هذا كل متعلقه الإيمان الذي هو بالأركان الستة ، وكذلك الإسلام بأركانه الخمسة ، والإحسان ، والعامة لا يستطيعون هذا ، فهذا فيه مشقة عليهم . والقول بأنه يكفي مرور الدليل على أسماعهم نقول : هذا قول لا اعتبار له ، لأن الشرع معانٍ لا ألفاظ بمعنى أن قال بعضهم : يكفي أن العامي يسمع الدليل فقط قال الله تعالى ، ولو لم يعرف وجه الاستدلال ، نقول : هذا شرع ألفاظ أو معانٍ ؟ لا شك أنه الثاني ، فالقول بأنه يكفي ، نقول : هذا لا يكفي بل الصواب أنه يصح إيمان المقلد . فقوله : (بِالأَدِلَّةِ) . نقول : هذا فيه نظر .

(بِالأَدِلَّةِ) الباء سببية أو للمصاحبة ، وهو جار ومجرور متعلق بقوله : (مَعْرِفَةُ) لأنه مصدر أو اسم مصدر .

ثم قال : (وَهُوَ) أي الإسلام الخاص الذي جاء به محمد ﷺ يتضمن ثلاثة أسس وثلاثة قواعد لا بد من اجتماعها كلها ، فإن انتفى واحد منها انتفت حقيقة الإسلام .

وهو أي والإسلام :

(الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) هذا الأساس الأول .

(وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) وهذا الأساس الثاني .

(وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) وهذا هو الأساس الثالث .

لا بد من اجتماعها معًا ، ولا يمكن أن يوجد واحد منها دون الآخر ، فانتفاء واحدٍ منها انتفاء للإسلام ، حينئذٍ صار الإسلام حقيقة شرعية ، حقيقة شرعية بمعنى أن له معنى ، وهذا المعنى لا يُؤخذ من جهة اللغة ولا يؤخذ من جهة الأعراف والتقاليد ، وإنما يؤخذ من جهة الشرع ، فالذي يحدد معنى اللفظ هو الشرع ، بعض الألفاظ ولو كانت في الشرع يكون مردها إلى العرف ، ولذلك قال أهل العلم : [العادة محكمة والعرف محكم] بمعنى أنه قد أحال الشرع في بعض المسائل إلى أعراف الناس سواء قيل بأنه عرف النبي ﷺ أو متنقل ، على خلاف .

فالإسلام هنا نقول : لفظ شرعي بمعنى الذي تلفظ بهذا اللفظ هو الشرع ، وجعل له معنى خاص حقيقة شرعية ، إذا أطلق اللفظ انصرف إلى هذا المعنى ، ما هو هذا المعنى ؟ مركب من ثلاثة أسس ، لا يمكن أن يوجد مفهوم الإسلام إلا بوجود هذه الثلاث أسس معًا ، وهي (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ ، وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) .

(الاِسْتِسْلاَمُ) . [افتعال هذا ، استسلم افتعل] ، وحينئذٍ تكون السين زائدة ، استسلم لكذا بمعنى أسلم له وذل وخضع وانقاد ، فالاستسلام الانقياد والخضوع والإذعان ، بهذا المعنى يُفسر الانقياد والخضوع والإذعان ، بأن يستسلم العبد لربه استسلامًا شرعيًّا ، يستسلم أي يأتي بـ أو يحقق الذل والخضوع لله جل وعلا ، استسلامًا شرعيًّا بمعنى أن هذا الاستسلام مرده إلى الشرع ، يعني يستسلم بماذا ، وبأي شيء ؟ قال : بالتوحيد بمعنى أنه يذل ويخضع وينقاد لله تعالى بإفراده بالربوبية ، وإفراده بالإلوهية، وإفراده بالأسماء والصفات . إذًا مرده إلى الشرع فالذي يفسر مثل هذه الألفاظ هو الشرع .

إذًا بأن يستسلم العبد لربه استسلامًا شرعيًّا ، أن يذل ويخضع لله تعالى بإفراده بالربوبية وجميع أنواع العبادة .

قال بعضهم : الاستسلام مشتق من التسليم للمنيّة ، واستسلم فلان للقتل أسلم نفسه وانقاد ، استسلم بمعنى أنه أسلم نفسه وانقاد ، وذل وخضع ، أو من المسالمة وهو ترك المنازعة بأن يقبل شرع الله تعالى دون أن يُنازع ودون أن يعارض .

(وَهُوَ : الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) . التوحيد (أل) هنا تفيد العموم فيدخل فيه الأنواع الثلاثة : توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات . وحمله بعضهم على توحيد الإلوهية لأنه هو

الذي حصل فيه النزاع والخصام بين الرسل والأنبياء مع أقوامهم ، وما عداه فهو مُسَلَّمٌ به في الجملة ، توحيد الربوبية ، وتوحيد الأسماء والصفات .

(الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) أي تذل وتخضع لله بما يستحقه من الربوبية وما عطف عليه والانقياد له بالطاعة ، انقياد انفعال مأخوذ من قاده ، وذلك إذا لان . وقيل : الانقياد مأخوذ من الملاينة ، انقاد له بمعنى لان ، وذل وخضع ، الاستسلام والانقياد متقاربان لأن كل منهما يستلزم الآخر ، بل الانقياد له بالطاعة داخل في قوله : (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) . لأن من مقتضيات التوحيد أن يمتثل أمر الله وأن يجتنب ما نهى عنه الرب جل وعلا .

(لا إله إلا الله) لا معبود بحق إلا الله ، وهذا يستلزم معرفة ما يُعبد به الرب جل وعلا فعلاً وتركًا ، وحينئذٍ إذا عرف ما يُعبد به الرب فعلاً فامتثله ، وتركًا فاجتنبه قد وُجِدَت الطاعة ، وليست ثَمَّ الطاعة إلا امتثال المأمور واجتناب المحظور .

إذًا قوله : (وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ) . في الأصل هو داخل في قوله : (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) . (وَالاِنْقِيَادُ لَهُ) جل وعلا (بِالطَّاعَةِ) الطاعة بمعنى العبادة ، (بِالطَّاعَةِ) له جل وعلا ولرسوله ﷺ لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : 32] ﴿ مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ ﴾ [النساء : 80] إذًا طاعة الرسول ﷺ طاعة لله جل وعلا ، ولذلك أطلق المصنف هنا الطاعة ، والمراد (بِالطَّاعَةِ) امتثال ما أمر الله به ، واجتناب ما نهى عنه سواء كان الأمر من جهة الرب النص القرآني أو من جهة الرسول ﷺ ، وكذلك يقال في النهي . (وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ) وذلك بفعل أوامره واجتناب نواهيه لأن الطاعة طاعة في الأمر بفعله ، وطاعة في النهي بتركه .

(وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . هذا أيضًا نص عليه الإمام رحمه الله لأنه مما ينبغي التنبيه عليه وإلا فهو داخل في قوله (بِالتَّوْحِيدِ) ، لأن التوحيد إثبات ونفي . وإذا كان التوحيد إثباتًا ونفيًا حينئذٍ لا يتم النفي إلا بالبراءة من الشرك وأهله ، وهو ما يُعنون له بالكفر بالطاغوت ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انْفِصَامَ لَهَا ﴾ [البقرة : 256] . فحينئذٍ قوله : (وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . داخل في قوله بالتوحيد لأن التوحيد إثبات ونفي ، ومن النفي البراءة من الشرك وأهله ، (وَالْبَرَاءَةُ) هذا من عطف الخاص على العام .

(وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ) أي أن يتبرأ منه ويتخلى عنه ، وأن يتركه ، أن يترك الشرك ويجتنب الشرك ، ولذلك قال إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم : 35] . أي اجعلني في جانب مع بنيّ ، والشرك في جانب آخر ، بمعنى المباعدة وأن يكون ثَمَّ بغض في القلب للشرك وأهله ، وهذا يستلزم ماذا ؟ يستلزم معاداة أهل الشرك ، وبغضهم من القلب ، وعدم التشبه بهم وتركهم فيما هم عليه من المسكن يعني مجانبة مسكنهم ومجانبة أخلاقهم ونحو ذلك ، لأن البراءة لا تتم إلا بالبعد بالبدن وبالقول وبالعمل وبالقلب . أما إذا بعُد عن أهل الشرك أو الشرك ببدنه وهو معهم بقلبه هل حصلت البراءة من الشرك ؟

لم تحصل البراءة من الشرك ، بل لا بد أن تكون البراءة بأصلها بالقلب وهو البغض ، ثم يتبعه البدن بالقول واللسان والفعل بالجوارح والأركان .

إذًا البراءة المراد بها في أصلها البغض في القلب ، ويتبع ذلك معاداتهم ، وتكفيرهم من كفرهم الله ورسوله ، ومقاتلتهم عند مشروعية ذلك ، وهذا هو معنى الكفر بالطاغوت ، ويذكره المصنف في آخر الرسالة .

(وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ) عين الشرك وهو دعوة غير الله جل وعلا واتخاذ الند لله سبحانه (وَأَهْلِهِ) أن يتبرأ من أهل الشرك . ولذلك قال إبراهيم عليه السلام : ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [الزخرف : 26، 27] . وفي آية أخرى تبرأ من الشرك وأهله ، والبراءة من الشرك وأهله في الاعتقاد والعمل وفي المسكن ، بل من كل خصلة من خصالهم وكذلك من التشبه بهم . ﴿ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [الممتحنة : 4] . تبرأ منهم أولاً ثم من عباداتهم .

إذًا (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوحِيدِ ، وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . قال هنا : ويتخلى منه . وهذا يستلزم البراءة من أهل ، قال الله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [الممتحنة : 4] . ذكرها ، فقدم هنا البراءة من أهل الشرك قبل الشرك لأن ضررهم متعدٍ ، والفتنة بهم أعظم ، لأنهم يدعون بألسنتهم ، ويدعون بلسان حالهم ، فحينئذٍ دعوتهم فيها فساد وفيها تعدٍّ ولذلك كان الخطر منهم أشد . ﴿ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ [الممتحنة : 4] .

قال : (وَهُوَ ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) ، (وَهُوَ) أي الإسلام (ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) : الإسلام والإيمان والإحسان ، هذه (ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) جاء بها الشرع كما في حديث جبرائيل عليه السلام ، (وَهُوَ) أي الدين أو الإسلام ، (ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) له مفهوم ثلاث إذًا لا أربعة ولا اثنتان ، لأن العدد قد يكون له مفهوم ، وليس كل عدد لا مفهوم له كما يفهم من كلام بعض الأصوليين ، بل الصواب أن العدد قد يكون له مفهوم ، وقد لا يكون له مفهوم ، إن ورد ما يدل على عدم اعتبار مفهوم العدد فهو غير معتبر ، وإن لم يدل فهو معتبر .

(ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) جمع مرتبة ، والرتبة المنزلة العالية ، ورتب الشيء ترتيباً نظَّمه وقرن بعضه ببعض وجعله في مرتبته .

(الإِسْلاَمُ) هذا هو المرتبة الأولى ، وهو أوسع المراتب لأنه يعمّ من لم يأت بصفة الإيمان ومن لم يأت بصفة الإحسان .

(وَالإِيمَانُ) وهو المرتبة الثانية ، وهي أضيق من مرتبة الإسلام .

ثم (وَالإِحْسَانُ) وهو أضيق الثلاث ، فحينئذٍ ليس كل من كان مسلمًا فهو مؤمن أو محسن ، قد يثبت له الإسلام ولا يثبت له الإيمان ، قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ [الحجرات : 14] . أثبت لهم الإسلام ونفى عنهم الإيمان ﴿ وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ وقد يكون مؤمنًا فحينئذٍ يكون مسلمًا ولا يكون محسنًا ، لأن الإحسان إيمان وزيادة ، كما أن الإيمان إسلام وزيادة ، إذًا هذه كلها متداخلة ، متداخلة متى ؟ إذا قرن بعضها مع بعض فجاءت في سياق واحد ، ولكن التداخل هنا تداخل في أصل هذه المراتب الثلاثة ، ولذلك الحقّ أن يقال فيه : أن هذه الألفاظ : الإسلام والإيمان والإحسان تنطبق عليها قاعدة : (إذا اجتمعت افترقت ، وإذا افترقت اجتمعت) ، فحينئذٍ إذا اجتمعت كلها فنُفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة ، والإيمان بالأعمال الباطنة القلبية ، والإحسان بالغاية والمنتهى في أعمال الظاهر وأعمال الباطن ، إذًا افترقت أو لا ؟ افترقت لكن الافتراق هنا افتراق ظاهري بمعنى أنه افتراق في شيء مع اجتماعهما في أصل لا بد منه ، وهو أنه إذا قيل بأن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا هل معنى ذلك أن الإسلام مباين مباينة كلية منفصل عن الإيمان ، وأن الإيمان مباين مباينة كليّة منفصل عن الإسلام ؟ هذا قد يفهم من كلام بعضهم ، لكنه ليس بمراده ، بل الصواب أن يقال في العبارة وتكون محررة : الإسلام هو الأعمال الظاهرة مع إيمان مصحح لهذا الاسم لا بد مِن قدرٍ ، فإذا

قيل بأن الإسلام هو الأعمال الظاهرة ، والإيمان هو الأعمال الباطنة ، والأعمال الظاهرة منها الشهادتان ، هل يمكن أن تكون الشهادة باللفظ فقط دون أن يكون معها عمل قلبي ؟

لا ، إذًا وُجِدَ ، لا يمكن أن يتحقق الإسلام إلا بقدر وجزء من الإيمان ، وهو شروط لا إله إلا الله ، كالعلم واليقين والمحبة والإخلاص والقبول ، هذه كلها أعمال قلبية ، ولا يمكن أن توجد الشهادتان إلا مع وجود هذه الأعمال القلبية .

إذًا لا يمكن أن ينفك الإسلام عن الإيمان ، وإنما ينفك عنه فيما لا يكون مصححًا للإسلام . وكذلك الإيمان إذا قيل بأنه الأعمال الباطنة معناه لا يصلي الصلاة ولا يأتي بشيء من أركان الإسلام ويحكم عليه بالإيمان ؟ نقول : لا ، فالإيمان هو الأعمال القلبية مع قدر مصحح له من الأعمال الظاهرة ، فإذا انتفى هذا القدر والجزء المصحح له انتفى الإيمان .

إذًا إذا قيل بأنها إذا اجتمعت افترقت أو إذا افترقت اجتمعت ، لا بد أن تفهم على هذا المعنى بأن الإسلام يفترق عن الإيمان في الأعمال الظاهرة ولا بد من قيد وهو مع قدر مصحح له من الإيمان ، والإيمان هو الأعمال الباطنة مع قدر مصحح له من الأعمال الظاهرة . وهلم جرا .

(وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ) هو سيعقد لكل واحدة من هذه المراتب الثلاث تفصيلاً بأدلته يذكره في مكانه . (وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) . (وَكُلُّ) هذه صيغة عموم يعنى الإسلام له أركان ، والإيمان له أركان ، والإحسان له أركان ، ولعله من باب إطلاق العام وإرادة الخاص .

(وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) ، (أَرْكَانٌ) أركان جمع ركن ، والركن في اللغة : هو جانب الشيء الأقوى ، واصطلاحًا : عبارة عن جزء الماهية . وجزء الماهية يعني داخلاً في حقيقة الشيء ، وتتوقف عليه صحته بحيث لا توجد هذه الماهية عند انتفاء هذا الشيء أو هذا الجانب الأقوى ، كالصلاة مثلاً الركوع نقول : هذا ركن أليس كذلك ؟ لا توجد حقيقة الصلاة مع انتفاء هذا الركن . إذًا هو عبارة عن جزء الماهية تتوقف عليه صحته ، فهي أجزاؤه في الوجود التي لا يحصل إلا بحصولها ، لكن هنا هذا من جهة اللغة . وأما من جهة الشرع فلا بد أن يكون المرجع إلى الشرع ، فإذا قيل : أركان الإسلام خمسة ، فحينئذٍ لا يوجد الإسلام إلا بوجودها مجتمعة ، أو الصلاة هذا لا شك فيه ، فانتفاء الأركان الخمسة نقول : انتفاء للإسلام ، وهذا مجمع عليه .

انتفاء الصلاة ولو وجدت بقية نقول : هذا يلزم منه انتفاء الإسلام . وإذا وجدت الصلاة وانتفى الصيام وُجِدَ الإسلام فيه خلاف ، والصواب قول الجماهير أنه لا يكفر تارك الصيام إلا إذا كان جاحدًا . حينئذٍ قوله : (وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) . تفسر الأركان هذه من جهة الشرع بمعنى أن الركن هو الذي تفوت حقيقة الشيء بفواته ، هذا من جهة اللغة ، وإذا وجدت الأركان الخمسة لا شك أن الإسلام قائم على قواعده ، وإذا وُجِدَ ما لا يحكم بكفر تاركه حينئذٍ وُجِدَ الإسلام ، وإذا انتفى من الأركان ما لا يُحكم بكفر تاركه حينئذٍ نقول : وُجِدَ الإسلام . بمعنى أنه نقول : الأركان الخمسة : الركن في اللغة ما لا يصح وجود الماهية بفواته ، هذا لا ينطبق في الشرع لأن نقول : « بني الإسلام على خمس [الشهادتان] وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت » . لو جعلنا المعنى اللغوي هنا ، لو انتفى الحج خرج من الإسلام أليس كذلك ؟ لو انتفى الصيام خرج من الإسلام ، هل هذا مراد ؟ تقول : لا ، لماذا ليس مرادًا ؟ لأن الحكم هنا ليس لغويًّا وإنما هو حكم شرعي ، في الأصل إذا أردنا أن نسير على اللغة نطبق هذا ، لكن نقول : لا ، المسائل محكومة بالشرع فحينئذٍ ما حكم الشرع بانتفاء الإسلام لانتفاء هذا الركن حكمنا بانتفاء الإسلام وكفر صاحبه ، وما لا فلا ، فلو انتفى الصيام نحكم على صاحبه بأنه مسلم مع الإتيان بالشهادتين والصلاة .

(وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) . دليل ذلك ما هو ؟ حديث [ابن عمر رضي الله تعالى عنهما]حديث جبريل لَمّا بيّن للنبي ﷺ لَمّا [كان مسئولاً والنبي ﷺ سائلاً] سيذكره المصنف في آخر المسائل قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » . وفي رواية « أمور دينكم » . أشار إلى الإسلام والإيمان والإحسان .

(فَأَرْكَانُ الإِسْلاَمِ خَمْسَةٌ) ، (فَأَرْكَانُ) هذه الفاء فصيحة ، أركان (الإِسْلاَمِ) الذي هو المرتبة الأولى (خَمْسَةٌ) ما الدليل ؟ حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال النبيّ ﷺ : « بُنِيَ الإسلام على خمس » . يعني خمس دعائم وخمس أصول ، (شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَحَجُّ بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ) . للنص والإجماع ، وبعضهم زاد ركنًا سادسًا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأن قوام هذه الأمور الخمسة قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(فَأَرْكَانُ الإِسْلاَمِ خَمْسَةٌ : شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . هذه واحدة ، عدّها النبي ﷺ واحدة ، مع أنها متضمنة لشيئين : شهادة لله جل وعلا بالوحدانية ، وشهادة للنبي ﷺ بأنه رسول مُرْسَل من عند الله جل وعلا فجعلها النبي ﷺ في مقام شهادة واحدة لأمرين :

أولاً : أن الثانية كالفرع بل هي فرع عن الأولى ، أليس كذلك ؟ شهادة أن لا إله إلا الله أصل لأنه مستلزمة طاعة الرسول ﷺ ، ما عرفنا الرسول ﷺ ولا حكمنا عليه بأنه رسول ولا أُمِرنا بطاعته ولا ، ولا ، إلا من جهة الرب جل وعلا ، فهي أصل والشهادة للنبي ﷺ فرع . وإذا ذُكِرَ الفرع مع أصله يُعدّ بشيءٍ واحدٍ .

الأمر الثاني : أن العبادة من حيث القبول والرد قائمة على شرطين وهما : الإخلاص ، والمتابعة .

والأول هو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله ، والثاني هو مقتضى شهادة أن محمدًا رسول الله . إذًا صارا بمنزلة واحدة كأنه شهادة واحدة ، وإن كان في الحقيقة هو جزء لا يتجزأ .

(وَإِقَامُ الْصَّلاَةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَحَجُّ بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ) ، هذه خمسة أركان .

هنا قال الشيخ رحمه الله : (شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . ركن واحد ، وإنما كانتا ركنًا واحدًا مع أنهما من شقين لأن العبادات تنبني على تحقيقهما معًا . فلا تقبل العباد إلا بالإخلاص لله ، وهو ما تضمنته شهادة أن لا إله إلا الله ، وإتباع الرسول ﷺ وهو ما تضمنته شهادة أن محمدًا رسول الله . إذًا لا بد من الإخلاص ولا بد من المتابعة وهذا هو مقتضى الشهادتين فكانت ركنًا واحدًا .

(فَدَلِيلُ الشَّهَادَةِ) . الفاء فاء فصيحة ، (الشَّهَادَةِ) الشهادة لمن ؟ الشهادة لله جل وعلا بماذا ؟ بالوحدانية ،

الشهادة لله جل وعلا بالوحدانية ، الشهادة في الأصل هي اعتقاد جازم لا تكون إلا عن علم ، لا بد من العلم ، فإذا لم يصاحبه علم فهو كذب في دعواه الشهادة لا تُسمى شهادة ، لو شهد في ظنه وإنه قد شهد بلسانه دون أن يتواطأ القلب مع لسانه نقول : هذا ليس بشهادة . قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ . ثم قال : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون : 1] . هم يقولون : نشهد إنك لرسول الله ، كاذبون ؟ الله يقول : كاذبون ، وأنت تقول : لا . كاذبون وليسوا بكاذبين ، قطعًا كاذبون الله يقول : كاذبون نقول : كاذبون عرفنا أو لم نعرف ، ما تتردد ، فهمنا أو لم نفهم ، يقول : كاذبون ، كاذبون ، ما في شك هذا .

﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ . هنا كلمتان ، نشهد إنك لرسول الله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون في دعواهم الشهادة ، لأن الشهادة لا بد من مواطأة القلب مع اللسان ، وهنا لم يتواطأ القلب مع اللسان ،

فصاروا كاذبين في دعوى الشهادة لا في المشهود به ، المشهود به حق وهو : إنك لرسول الله ، هذا ليس التكذيب مصلتاً على هذا ، وإنما التكذيب لقولهم : نشهد ، وهم منافقون ، والنفاق ما هو النفاق ؟ أن يعتقد بقلبه ما ليس بلسانه ، وأن يبوح بلسانه ما ليس في قلبه ، إذًا لم يحصل التواطؤ بين القلب واللسان . فحينئذٍ لما انتفى الاعتقاد والعلم في القلب مع دعوى الشهادة كذبهم الله ، ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ في دعواهم الشهادة لا في كونك رسول الله ، بل هو حق لذلك قال : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ﴾

قدم مقدمة ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ . ثم قال : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ . واضح هذا ؟

إذًا الشهادة لا بد من اعتقد جازم يتواطأ فيه القلب مع اللسان ، فإذا لم يحصل التواطؤ والتوافق حينئذٍ لو ادَّعى الشهادة فهو كاذب .

نقول : الشهادة هي : الاعتقاد الجازم بمدلول كلمة التوحيد ، لأنه قال : (فَدَلِيلُ الشَّهَادَةِ) . إذًا لا بد من اعتقاد جازم بمدلول كلمة التوحيد ، ويعبِّر عن هذا الاعتقاد اللسان ، أن يعبر بلسانه ما استقر واستيقنه قلبه ، فأطلق لفظ الشهادة على الاعتقاد لتأكيد الجزم بهذا المعتقد ، لأنه لا بد أن يكون اعتقادًا جازمًا لا يكون عقيدة إلا مع الجزم ، لأن الأصل في الشهادة أن يكون المشهود به إما مرئيًّا وإما أن يكون مسموعًا هذا الأصل . لو قلت : أشهد بكذا . إما أنك سمعت أو رأيت ، « أرأيت الشمس »؟ قال : نعم ، قال : « على مثلها فاشهد » . حديث ضعيف والمعنى صحيح .

إذًا لا بد من أن تكون الشهادة مقرونة إما برؤية المشهود به أو سماعه ، فحينئذٍ نُزِّلَ الاعتقاد الجازم مُنَزَّلة المرئي أو المسموع لقوة ماذا ؟ لقوة جزمه ، أما يمر معنا : (تنزيل المعقول مُنَزَّلَة المحسوس) كأنه يُرى فيشار إليه باسم الإشارة ، كذلك هنا نُزِّلَ الاعتقاد الجازم مُنَزَّلَة المحسوس كأنه مرئي أو مسموع لقوة هذا المعتقد وجزمه ، فلذلك عُبِّرَ عنه بالشهادة .

إذًا الشهادة نقول : خبر قاطع ، وأُطْلِقَ لفظ الشهادة على شهادة أن لا لإله إلا الله لأنه إذا أُطْلِقَ اللفظ هكذا قيل : الشهادة . انصرف إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، لأنها أعظم شهادة يُشهد بها هي هذاه الشهادة ، وأعظم لأنها أعظم شهادة في الوجود على أعظم مَشْهُودٍ به فلا يَنْصَرِفُ الإطلاق إلا إليها ، ما الدليل ؟ قال : ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : 18]) . هذا دليل الشهادة ، على ماذا ؟

يستدل على أن الشهادة ماذا ؟

ماذا يريد المصنف هنا ؟

أنها ركن من أركان الإسلام [أحسنت] لأنه قال : (فَأَرْكَانُ الْإِسْلاَمِ خَمْسَةٌ : شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) يريد أن يُدَلِّلَ على كل واحد من هذه الأمور الخمسة بأنها ركن ، وأن الشرع قد أمر به أمرًا جازمًا على جهة الركنية ، قال : فدليل الشهادة (﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾) شَهِدَ في لسان العرب وفي الشرع متضمنة للعلم والإخبار والإلزام والحكم والقضاء ، فهذه المعاني كلها داخلة في معنى شَهِدَ ، وهنا حصل وجه الاستدلال بالآية ، فشَهِدَ معناه أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضى أنه لا إله إلا هو ، شهد نأْخُذ منها هذه المعاني كلها ، شهد بمعنى أنه أخبر وبين وأعلم غيره ، لا بد من الإعلام ، وقضى وحكم أنه لا إله إلا هو ، يعني أن ما سواه ليس بإله ، وأن إلهية ما سواه باطلة ، فلا يستحق العبادة سواه كما لا تصح الإلهية لغيره ، وهذا المعنى يستلزم ماذا ؟ يستلزم الأمر بالشهادة ، إذا قيل : بأنه أخبر وبين وحكم وقضى ، إذًا الشهادة مأمور بها ، لأنه لو لم يكن مأمورًا بها حينئذٍ ما وجه كونها قد أخبر بها وبينها لعباده وقضى وحكم بمدلولها ، نقول : هذا يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهًا والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا .

إذًا (﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾) نقول : دلت الآية على أنه وحده هو المستحق للعبادة فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحقه الرب تعالى عليهم وأن القيام بذلك هو خالص حقّه عليهم .

(﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾) أي أنه لا معبود حق إلا هو جل وعلا ، (﴿ وَالْمَلاَئِكَةُ ﴾) أي وشهدت الملائكة بذلك بالوحدانية ، (﴿ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ ﴾) أي شهد أولوا العلم على وحدانية الرب جل وعلا ، والمراد بأولي العلم هنا من أي علم شرعي أم دنيا ؟ العلم الشرعي ، وأولى من يدخل فيه هم الرسل والأنبياء والعلماء ، فحينئذٍ نقول : استشهد الرب جل وعلا بالملائكة .

أولاً شهد بذلك لنفسه ، (﴿ شَهِدَ اللهُ ﴾) ، وشهد بذلك الملائكة وهم عُمّار السماء ، وشهد له بذلك أولوا العلم من الثَّقلين ، وأولى من يدخل فيهم هم الرسل والأنبياء . (﴿ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾) قائمًا هذا حال لازمة ، من قوله : (﴿ شَهِدَ اللهُ ﴾) من فاعل شهد ، أو من قوله : (﴿ هُوَ ﴾) يحتمل هذا وذاك ففيه وجهان ، (﴿ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾) أي بالعدل ، فشهد لنفسه بالوحدانية ، وشهد لتمام عدله وأنه قائم بالعدل

في القول والفعل والحكم ، ثم أكَّدَ هذا المعنى بقوله : (﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾) . جل وعلا (﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾) العزيز الذي لا يُرام جنابه عظمةً وكبرياءً ، الحكيم في أقواله وأفعاله وشرعه وقدره .

إذًا نقول : هذه الآية دلت على أنه جل وعلا هو المستحق للعبادة دون ما سواه من الآلهة الباطلة ، ودل على ذلك قوله : (﴿ شَهِدَ ﴾) لأنه أخبر وأعلم بأنه لا معبود حق إلا الله وهذا يتضمن أمر العباد باعتقاد ذلك وصرف العبادة لله جل وعلا .

ثم قال رحمه الله : (وَمَعْنَاهَا) . أي معنى هذه الكلمة ، أراد أن يفسر لنا (﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾) كلمة التوحيد ، ما معناها ؟

قال : (وَمَعْنَاهَا : لا مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلاَّ اللهُ) لا إله إلا هو ، فَسَّر الإله بالمعبود ، وقدَّر الخبر حق .

فحينئذٍ نقول : لا إله إلا الله هذه جملة اسمية ، لأن (لا) هذه (لا) لنفي الجنس وتسمى (لا) التبرئة ، لأنها برَّأت اسمها من حكم خبرها ، لا رجل قائم ، برّأت الرجل من صفة القيام ، لا رجل قائم في الدار ، أو لا رجل في الدار ، برَّأته من الكينونة في الدار . فلا نافية للجنس ، نافية لحكم الخبر عن الجنس ، لأن الذوات لا تُنْفَى ، وإنما الذي يُنفى هو صفات الذوات ، لو قيل : لا رجل . يعني لا من يتصف بهذه الصفة ، وأما الوجود فلا ينفى هذا هو الأصل وإنما يُنْفَى الفعل . ويقال لها (لا) التبرئة لأنها تبرئ الجنس عن الحكم الخبر .

إله ، فِعَال ، مصدر أَلِهَ يَأْلَه إِلاهَةً بمعنى عَبَدَ يَعْبُدُ عِبَادَة ، لأن أَلِهَ مأخوذ من الإلوهية ، والإلوهية كما سبق بمعنى العبودية ، فالتأله هو التعبد ، والتأليه هو التعبيد ، والإلوهية بمعنى العبودية . فحينئذٍ إله نقول : هذا فِعَال . هل هو بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول ؟

الثاني ، أنه بمعنى اسم المفعول ، فإله فعال بمعنى مفعول ، فهو مألوه ، إله مألوه ، ومالوه بمعنى معبود .

إذًا الإله في اللغة لغة العرب بمعنى مألوه ، أي معبود ، وهذا له نظائر ، إمام بمعنى مؤتم به ، وكتاب بمعنى مكتوب ، وغراس بمعنى مغروس ، وفراش بمعنى مفروش ، كثير هذا في لسان العرب ؟

وإله بمعنى مفعول ، مشتق من أَلِهَ إِلَهَةً إذا عَبَدَ عِبَادَةً ، والتأله هو التعبد والتنسك ، والإله في الأصل وإن كان بمعنى المعبود إلا أنه يُستعمل في الإله الحق والإله الباطل ، فهو اسم جنس يُطلق على مَن عبد بحق وعلى من عبد بباطل ، فالله جل وعلا إله ، ولذلك قال : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة : 163] ، والذي يعبد بباطل كالأصنام نقول : آلِهَة ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ [الجاثية : 23] ، أطلق على

الهوى بأنه إله ، إذًا يطلق على الحق أنه إله ، ويطلق على الباطل بأنه إله ، لأنه كما يعبر عند بعضهم ، معنى كلي يعني لا يمنع تصور معناه من وقوع الشَّرِكَة فيه ، رجل إذا تصورت معنى رجل فهمت معناه ، زيد رجل ، ومحمد رجل ، وخالد رجل ، إذًا لا يختص به واحد دون واحد ، كذلك إله إذا فهمت أن المراد به المعبود حينئذٍ لا يختص به معبود دون آخر ، فكل من صُرفت إليه نوع عبادة فهو معبود سواء كان بحق أو بباطل ، فحينئذٍ نقول : هل له فرد واحد في الخارج أم أفراد ؟

أفراد لا تكاد تحصى خلافًا لما يقرره كثير من المناطقة بأنه ليس له إلا فراد واحد في الخارج ، وهذا باطل ، بل الصواب أن له أفرادًا كثيرة ، وهذا دلّ عليه الكتاب ، ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الفرقان : 3] ، ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهاً وَاحِداً ﴾ [ص : 5] ، ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ . سماهم آلهة المتعددة كلها ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ جمع أقله ثلاثة فأكثر ، فحينئذٍ نقول : له أفراد في الخارج . إذًا إله بمعنى مألوه ، والمراد به المعبود .

(إلا الله) إلا ، هذا أداة استثناء ، الله هذا بالرفع ويجوز النصب ، بالرفع إلا اللهُ وهذا الأشهر والأفصح ، ويجوز النصب ، فإذا قيل : النصب حينئذٍ صار على الاستثناء لا إشكال فيه . وإذا قيل : بالرفع فحينئذٍ نقول : هو بدل ، بدل مِمَّ ؟ من ضمير مستتر في خبر لا ، وأين خبر لا ؟ محذوف

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَر

إذا كان المراد والمعنى معلومًا بعد سقوطه جاز حذفه عند الحجازيين ، ووجب عند التميميين والطائيين . أنه يجب حذفه ، ويجوز عند الحجازيين ، هنا ماذا نقدر ؟ الخبر ، لا إله ، إله هذا اسم لا ، الله لفظ الجلالة هذا بدل من الضمير المستتر في خبر لا ، النحاة يقولون : لا إله موجود إلا الله . وهذا باطل من أبطل الباطل ، لا إله موجود إلا الله ، لا معبود موجود إلا الله فكل معبود هو الله هذا حق أم باطل ؟ باطل ، هذا يلزم منه الاتحاد ، إذًا هل كل معبود في الخارج خارج العقل هو الله . نقول : لا ، ليس هذا ، حينئذٍ لا بد من تقدير خبر يوافق مدلول لا إله إلا الله على فهم الشرع أو ما جاء به الشرع ، فنقول : لا إله حقٌّ إلا الله ، بدليل ماذا ؟ بدليل أن كلمة التوحيد وشرحها وتفسيرها في القرآن وفي السنة المراد بها

بمجموع تلك الأدلة إثبات العبادة له جل وعلا ونفي العبادة عما سواه ، هذا متواتر معناه من مضمون الأدلة من الكتاب والسنة ، فحينئذٍ نقول : جاء قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ [الحج : 62] . فقرر أهل السنة أن يُقدر الخبر هو لفظ حق ، لا إله حق ، لا معبود مستحق للعبادة إلا الله جل وعلا ، فلذلك يتعين أن يُقدر الخبر حق . أو جوز بعضهم - كما هو من شأن صاحب ((معارج القبول)) أنه إذا نُعِتَ اسم لا بحق حينئذٍ لا بأس أن يقال بالوجود ، يعني لو قيل : لا إله حقًّا - صار نعتاً لإله - في الوجود أو موجود إلا الله ، نقول : هذا مخالف لمفهوم لا إله إلا الله في الشرع أم موافق ؟

موافق ، لأنه بالفعل لا إله مستحقًا للعبادة في الوجود أو موجود إلا الله جل وعلا ، فحينئذٍ إذا نعت اسم لا بلفظ الاستحقاق لو أُثْبِتَ لفظ موجود قل : لا بأس به . ولهذا قدر بعضهم : لا إله حق في الوجود إلا الله . نقول : هذا المعنى وهذا التقدير لا ينافي المعنى الصحيح لكلمة لا إله إلا الله . هنا قال : (وَمَعْنَاهَا) يعني هذه الكلمة ، كلمة التوحيد (لا مَعْبُودَ) هذا يقابل إله ، ففسره باسم المفعول ورده إلى المعنى الأصلي لإله وهو العبادة (بِحَقٍّ) حقٌّ بحقٍّ ، أي بالباء أو بدونها ، وإذا قيل : بالباء حينئذٍ لا يلزم أن تكون الباء أصلية ، وإنما تكون الباء زائدة للتأكيد :

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ

فحينئذٍ تقع الباء للتأكيد زائدة بعد النفي ، ومنه لا النافية للجنس ، فحينئذٍ لا يلزم ، لأن بعضهم أنكر أن يقال : بحق . قال : هذا يلزم منه أن نجعل الكلام فيه تقديرًا آخر ، الخبر المحذوف ثم نقدر الخبر جارًا ومجرورًا ثم نعلقه بمحذوف ، لماذا هذا التطويل ؟ إذًا نسقط الباء ، نقول : لا ، لا يلزم ، بل الباء هنا زائدة ، وإذا كانت الباء زائدة ليست أصلية فحينئذٍ لا تحتاج إلى متعلق يتعلق به . فتقول : لا معبود ، معبود اسم لا ، بحقٍّ الباء حرف جر زائد ، وحقٍّ خبر لا مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . إلا أداة استثناء ، الله هذا بدل من الضمير المستتر في كلمة حق ، حقّ هذا مصدر فيه ضميرًا مستكن ، هذا الضمير المستكن من هو ؟ الله ، أبدل منه ، كما تقول : جاء أبو عبد الله محمد ، لو قلت : جاء أبو عبد الله ، من هو أبو عبد الله ؟ كم واحد ؟ عشرات ، لو قلت : جاء أبو عبد الله محمد أبدلت منه ، فُهِم المراد . لا إله بحق ، من هو ؟ إلا الله .

فلا إله إلا الله ، نقول : هذه الكلمة اشتملت على نفي وإثبات ، وهما ركنا التوحيد ، فلا يتم التوحيد بالإثبات المحض ، ولا يتم التوحيد بالنفي المحض ، بل لا بد منهما . لو قيل : لا إله ، هل أتى بالتوحيد ؟ لا ، لو قال : الله إله ، هل أتى بمفهوم التوحيد الشرعي ؟ الجواب : لا . ولذلك قال أهل البيان في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة : 163] لما كان هذا إثباتًا محضًا وليس فيه نفي صريح بيّن واضح ، والتوحيد مقام إيضاح وبيان قال جل وعلا : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ . أتى بالجملة هنا تنصيصًا لتدل بمنطوقها والنفي مع الإثبات على أن المراد هو إثبات العبودية لله جل وعلا دون ما سواه .

((لاَ إِلَٰهَ) أراد أن يفسر لنا قال : ((لاَ إِلَٰهَ) نَافِيًا) ،جميع ما (يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ) . لا إله هذا نفي لكل ما يُعبد من دون الله ، إلا الله هذا استثناء من مدخول لا وحكمها ، إذا قيل : إلا كذا . هل يلزم منه أن يكون اللفظ المستثنى قد دخل في حكم المستثنى منه أوّلاً ثم أخرج ؟

جاء القوم إلا زيدًا ، زيدًا هذا مستثنى ، والقوم مستثنى منه ، والحكم إثبات المجيء ، إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا ، نقول : زيدًا هذا مستثنى ، استثني مِمَ ؟ من دخوله في المستثنى منه ومن الحكم أو منهما معًا ؟ منهما معًا أو من أحدهما ؟

الصواب أنه مستثنى منهما لم يدخل أصلاً ، قام القوم إلا زيدًا ، نقول : زيدًا لم يدخل في قوله : القوم ، لأنك لو أدخلته لتناقضت ، لأنك لو قلت : قام القوم وأردت زيدًا حكمت عليه بأنه قام ، ثم قلت : إلا زيدًا نفيت عنه القيام ، فكيف زيد قائم وليس بقائم ؟ تناقض هذا . أليس كذلك ؟ فحينئذٍ نقول : إلا زيداً . لم يدخل في قوله : قوم . ما دخل في المستثنى منه أبدًا ولا في حكمه .

لا إله ، قلنا : إله هذا يصدق على المعبود بحق وعلى المعبود بباطل ، لا إله إلا الله ، الله قلنا : هذا داخل في الإله ، يطلق عليه أنه إله ، هل هو داخل في المستثنى منه وفي حكمه بحيث إنك نفيت عنه الإلهية أوّلاً ثم أثبتها مرة ثانية أم لم يدخل أصلاً ؟

لم يدخل أصلاً ، ما دخل أصلاً في قوله : لا إله ، يعني لا معبود . نقول : هذا لم ينْفَ عن الله عز وجل . إلا الله ، ما بعد إلا يأخذ نقيض حكم ما قبل إلا ، فكما أنك أثبت القيام للقوم ، قام القوم ، نقيض الحكم وهو عدم القيام مثبت لزيد ، واضح هذا ؟ حينئذٍ نقول : (إلا الله) هذا لم يشمله النفي لم يدخل في قوله : (لا إله) .

((لاَ إِلَهَ)) يعني لا معبود مطاع (نَافِيًا) جميع (مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ (إِلاَّ اللهُ) مُثْبِتًا الْعِبَادَةَ للهِ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ فِي عِبَادَتِهِ) إذًا تضمنت هذه الكلمة ركنين اثنين وهما الإثبات والنفي ، ولا يقوم التوحيد إلا بهذين الركنين ، إثبات العبادة لله جل وعلا وحده ، ونفي هذه العبادة عمن سواه أيًّا كان من ملك مقرب أو نبي مرسل .

(وَحْدَهُ) أي منفردًا ، هذا تأكيد ، (لاَ شَرِيكَ لَهُ) هذا أيضًا تأكيد ، (وَحْدَهُ) تأكيد لقوله : لا إله . (لاَ شَرِيكَ لَهُ) تأكيد لقوله : (إِلاَّ اللهُ) لأنه نفيٌ ، (لاَ شَرِيكَ لَهُ) يعني لله عز وجل فهو نفي ، (وَحْدَهُ) هذا إثبات ، تأكيد من بعد تأكيد ، كما قال ابن حجر : اهتمامًا بمقام التوحيد .

(فِي عِبَادَتِهِ) جل وعلا ، لأن المقام هنا مقام تبيين ما وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأقوامهم . (كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ فِي مُلْكِهِ) كما الكاف للتشبيه ، إذًا شبه الإخلاص أو توحيد الإلوهية بتوحيد الربوبية ليجعل توحيد الربوبية دليلاً على إثبات توحيد الإلوهية ، لأن ما اتفق عليه بأن الله هو الخالق وأنه المتفرد بالخلق وأنه الرزاق وهو المتفرد بالرِّزق .. وهلم جرا ، إذا سلمتم بهذا يستلزم ماذا ؟ إفراده جل وعلا بالعبادة ، وهذا من أسلوب القرآن كما ذكرناه سابقًا أنه يستدل بتوحيد الربوبية على إلزام المشركين بالإفراد بتوحيد الإلوهية ، (كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ فِي مُلْكِهِ) كما أفردتموه بتوحيد الربوبية يلزمكم كذلك أن تفردوه بتوحيد الإلوهية .

ثم قال : (وَتَفْسِيرُهَا الَّذِي يُوَضِّحُهَا) . ويبينها من كلام الله عز وجل (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف : 26 - 28]) . ﴿ وَإِذْ ﴾) هذه ظرف لما مضى من الزمان ، يعني واذكر يا محمد إذ قال إبراهيم ، وهو خليل الله إمام الحنفاء وأفضل الرسل بعد محمد ﷺ لأبيه آزر ، الله عز وجل يقول لأبيه وكثير من المفسرين يقولون : آزر عمه وليس بأبيه . (﴿ لِأَبِيهِ ﴾) نص على أنه أبوه فلماذا نتكلم . (﴿ وَقَوْمِهِ ﴾) إذًا تبرأ من قومه وأبيه ، بدأ بأبيه وقومه ،

(﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ ﴾) أي بريء ، والبراءة مأخوذة من الترك والتبرئة تقول : برأت زيدًا إذا نفيت عنه التهمة ونحو ذلك ، (﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ ﴾) أي بريء فهي صفة مشبهة من البراءة ، وهي أبلغ من بريء . بريء مِمَ ؟ قال : (﴿ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾) ما اسم موصول بمعنى الذي ، فحينئذٍ يعمّ ، كل ما يعبد أو يعبده قوم إبراهيم مع أبيه تبرأ منه إبراهيم عليه السلام . (﴿ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾) من الأصنام ونحوها . (﴿ إِلَّا الَّذِي

فَطَرَنِي ﴾) إذًا هذا هو مدلول لا إله إلا الله ، تبرأ من المعبودات التي تُعبد من دون الله ، ثم استثنى المعبود بحق وهو الذي فطره وخلقه وابتدأه على التوحيد .

إذًا قوله : (﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾) . هذا نفي يقابل (لا إله) ، (﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾) هذا إثبات يقابل (إلا الله) ، (﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾) خلقني ابتداءً على الفطرة . (﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾) يوافي قوله : (إلا الله) . فهو سبحانه وتعالى لا شريك له في عبادته كما أن لا شريك له في ملكه ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ومرّ معنا هذا .

(﴿ فَإِنَّهُ ﴾) جل وعلا (﴿ سَيَهْدِينِ ﴾) يعني يرشدني لدينه القويم ، وصراطه المستقيم ، ويدلني على الحق ويوفقني له ، (﴿ وَجَعَلَهَا ﴾) أي إبراهيم عليه السلام ، جعل هذه الكلمة (﴿ كَلِمَةً ﴾) التوحيد ، (﴿ بَاقِيَةً ﴾) مستمرة (﴿ فِي عَقِبِهِ ﴾) يعني في ذريته ونسله 1.03.10//

يقتدي به من هداه الله تعالى من ذريته (﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾) إليها ، متى ؟ يرجعون إليها من الشرك فيعبدون الله جل وعلا .

فدلت هذه الآية على أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله ، وهذا معنى التوحيد .

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ ﴾ [آل عمران : 64]) . (﴿ قُلْ ﴾) يا محمد ﷺ ، فهو خطاب للنبي ﷺ وهو خطاب لأمته (﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾) من اليهود والنصارى ، (﴿ تَعَالَوْاْ ﴾) هلموا أقبلوا (﴿ إِلَى كَلَمَةٍ ﴾) واحدة لا ثاني لها (﴿ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾) كلمة مستوٍ أمرها بيننا وبينكم ، وقيل كلمة سواء يعني كلمة عدل وهي لا إله إلا الله ، نستوي نحن وأنتم في فرضيتها ووجوبها علينا وعليكم ، كلمة سواء بيننا يعني نستوي فيها نحن وأنتم في فوجوبها وهي كلمة التوحيد التي يدعو إليها جميع الأنبياء ، فإنه ليس في الوجود سوى كلمة التوحيد ، ﴿ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ ﴾ أراد أن يبين هذه الكلمة (﴿ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ ﴾) هو مفهوم (لا إله إلا الله) يعني

ألا نوحد نحن وأنتم في العبادة (إلا الله) جل وعلا ، ثم أكَّد بعض المعاني التي دلت عليها هذه الكلمة زيادة في الإيضاح وتأكيدًا للمقام فقال : (﴿ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ﴾) . لأن هذا مفهوم من قوله : (﴿ أَلاَّ نَعْبُدَ ﴾) بمعنى ألا نوحد إلا الله في العبادة وألا نتوجه لما سوى الله جل وعلا بأي نوع من أنواع الشرك ، أكد على هذا المعنى لأن المقام مقام إيضاح . بقوله : (﴿ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ﴾) لا نشرك نفي ، وتشرك

هذا فعل مضارع منسبك من زمن ومصدر ، وهو نكرة في سياق النفي فيعمّ الشرك الأكبر والأصغر والخفيّ ، به جل وعلا شيئًا نكرة في سياق النفي فيعمّ كل مُشْرَكٍ به سواء كان ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلاً ، (﴿ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ﴾) لا صليبًا ولا صنمًا ولا طاغوتًا ولا نارًا ، ولا شيئًا غير الله جل وعلا ، بل نفرده بالعبادة وحده لا شريك له .

(﴿ وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ ﴾) وهذا مما تقتضيه كلمة التوحيد إفراد الله تعالى بالحكم والتشريع ، لا حاكم إلا الله ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ فلا يُتَّخَذ ربًّا مشرعًا إلا الله تعالى ، ولا حكم إلا بما شرع الله (﴿ وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ ﴾) يعني لا يطيع بعضنا بعضًا في معصية الله ، فقد يجعله ربًّا يعبده من دون الله ، ولذلك لما تلا النبي ﷺ ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : 31] . قال عديّ : لسنا نعبدهم ، لأنهم لم يصرفوا لهم عبادة ظاهرة ، فقال النبي ﷺ : « أليس إذا أحلوا ما حرم الله أحللتموه وإذا حرموا ما أحل الله حرمتموه » ؟ قال : بلى ، قال : « فتلك عبادتهم » . إذًا الطاعة في المعصية أمرها خطير . (﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾) يعني امتنعوا وأعرضوا عن الإجابة إلى إفراد الله تعالى (﴿ فَقُولُواْ ﴾) في أول الآية قال : (﴿ قُلْ ﴾) وهنا قال قولوا ، والخطاب للنبي ﷺ خطاب لأمته ، قاعدة عامة ، كل ما خوطب به النبي ﷺ فهو خطاب لأمته و، وجعل هذا دليلاً على هذه القاعدة ، (﴿ فَقُولُواْ ﴾) أنتم (﴿ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾) يعني مخلصون لله في التوحيد دونهم ، أي تلفظوا بذلك صراحة بأنكم مسلمون وأنهم كفار ، وأنكم بريئون منهم ومما هم عليه ، (﴿ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ ﴾) أي أنتم أيها الكفار (﴿بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾) موحدون لربنا جل وعلا .

إذًا هاتان الآيتان أراد المصنف رحمه الله تعالى أن يبين مقام التوحيد ، وأن التوحيد لا يحتاج في تفسيره إلى رأي مجرد ، بل قد تكفل الله جل وعلا ببيانه أتم بيان وإيضاحه .

ثم قال رحمه الله : (وَدَلِيلُ شَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللّهِ) .

نقف على هذا .

وصلى الله وسلَّم [على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين] .

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فقد شرعنا في الأصل الثاني وهو معرفة دين الإسلام بالأدلة . وقلنا : قوله : (بِالْأَدِلَّةِ) مراده رحمه الله أن معرفة دين الإسلام لا بد أن تكون ثابتة بالأدلة ، وسبق أن مراده (بِالْأَدِلَّةِ) من الكتاب والسنة والإجماع .

ثم عرَّف الأصل الثاني وهو الإسلام بأنه (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ ، وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . وذكرنا أن مراده بهذا التعريف هو الإسلام الشرعي ، بمعناه الخاص ، لأن الإسلام قد يكون كونيًّا ، وهو الاستسلام لأمر الله الكوني ، وقد يكون شرعيًّا ، ثم هذا يكون على نوعين :

- إسلام عام : وهو ما جاء به جميع الرسل . وهو عبادة الله جل وعلا وحده .
- والإسلام الخاص : وهو الذي جاء به محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .

حينئذٍ إسلام كوني ، وإسلام شرعي عام ، وإسلام شرعي خاص . والمراد هنا الإسلام الشرعي الخاص ، هو في نفسه باعتبار مقابلته بالإسلام العام خاص ، وباعتبار اشتماله للمراتب الثلاث نقول : هو

عام ، ففيه عموم وخصوص ، خصوص من جهة مقابلته بالإسلام العام ، وهو في نفسه على ثلاث مراتب كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا ، حينئذٍ يكون عامًا . فإذًا نقول : المراد بالإسلام الذي عرّفه المصنف هنا رحمه الله هو الاستسلام لله بالتوحيد ، وهذا يشمل الاعتقاد والعمل .

بعضهم فسر مراد المصنف هنا بالإسلام المراد به الإسلام الذي يقابل الإيمان ، نقول : لا ، ليس بصواب هذا ، ليس بصحيح ، لماذا ؟ لأنه قال : (وَهُوَ ثَلاَثُ مَرَاتِبٍ) فأدخل الإيمان ، فحينئذٍ يكون الحدّ الاستسلام لله بالتوحيد يكون شاملاً للإيمان كما أنه شامل للإسلام ، لأن التوحيد كما سبق هو الإيمان بالله عز وجل ، ولذلك يُفسر الركن الأول من أركان الإيمان أن تؤمن بالله بوجوده وإلوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته .

إذًا التوحيد بأنواعه الثلاث هو داخل في الركن الأول من أركان الإيمان ، وهو الإيمان بالله . والإيمان بالله داخل أيضًا في قوله : (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ) لأن أنواع التوحيد ثلاث وليس هذا خاصًا الذي هو توحيد الإلوهية فحسب ، لا ، كما ذكرنا سابقًا أن لفظ التوحيد إذا أطلق في الشرع شمل الأنواع الثلاثة ، ولكن لَمَّا كان الخلاف وقع في توحيد الإلوهية إفراد الرب جل وعلا بالعبادة صار ظاهر استعمال الشرع لهذا النوع هو المتبادر إلى الذهن ، وإلا فهو شامل للأنواع الثلاثة .

إذًا (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ) بمعنى الانقياد والخضوع والإذعان لله جل وعلا (بِالتَّوْحِيدِ) - والتوحيد سيأتي تفسيره في كلام المصنف - (وَالاِنْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) والطاعة هذه المراد بها العبادة وقد تكون أمرًا وقد تكون نهيًا ، فالطاعة في المأمورات تكون بالامتثال ، والطاعة في المنهيات تكون بالاجتناب ، حينئذٍ شمل الإسلام النوعين ، الإسلام والإيمان بل والإحسان ، لأن الغاية والمنتهى من هذه الأعمال أعمال الجوارح وأعمال القلوب هو الإحسان . بلوغ الغاية والمنتهى في أعمال القلوب هو الذي يُسمّى بالإحسان : أن تعبد الله كأنك تراه . والغاية أو بلوغ المنتهى في إتقان - لأن الإحسان هو الإتقان - في إتقان أعمال الظاهر الجوارح هو داخل في مسمّى الإحسان وهنا أطلق ، وإذا أطلق شمل الأنواع الثلاثة ، (وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . قلنا : هذا عطف خاص على عام ، فإنه داخل في التوحيد ، لأن التوحيد لا يتحقق إلا بـ (الْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) . ولذلك يأتي كثيرًا اقتران النهي عن الشرك بالأمر بعبادة الله جل وعلا ﴿ وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً ﴾ [النساء : 36] . ذكرنا فيما سبق أنه استدل بهذه الآية على أعظم ما أمر الله به وهو التوحيد ، (وَأَعْظَمُ مَا نَهَى عَنْهُ) وهو (الْشِّرْكُ) ، وقد جمعا في آية واحدة فدل على أن

شرط صحة التوحيد هو اجتناب الشرك . إذًا هذه ثلاثة أركان وأسس لا بد منها في تحقيق الإسلام ، والأول شامل للثاني والثالث ، لو قيل : الاستسلام لله بالتوحيد ، فقط صح التعريف ، ولكن في مقام التوحيد لا بد من البيان وزيادة الإيضاح . فقوله : (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) نقول : هذا من مستلزمات مقتضيات لا إله إلا الله ، فإن لا إله إلا الله لا بد من عمل ، فيمتثل حينئذٍ بمقتضى هذه الشهادة يمتثل ما أمر الله به ويجتنب ما نهى عنه ، فحينئذٍ (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) داخل في قوله : (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالْتَّوْحِيدِ) فيدل عليه إما ضمنًا ، وإما استدلالاً ، إما من جهة دلالة التضمن ، وإما من جهة الاستلزام ، لأنه إذا قيل : (لا إله) يعني لا معبود ، وإذا كان لا معبود بمعنى لا يُتَّخَذ معبودًا أو يستحق أن يكون معبودًا إلا الله فحينئذٍ لا يمكن أن توجد العبادة إلا بفعل فاعل ، العبادة وصف للعمل ، وكون الرب معبودًا هذا صفة للمعبود بحق وهو الرب سبحانه وتعالى ، إذًا عبادة ، ثم معبود ، العبادة هذه من فعل من ؟ المكلَّف وصف للعبد أنت عابد ، أنت تعبد الله ، والله معبود ، الله تَعَبَّدَكَ بامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فإذًا لا بد من طاعة ، وهذه الطاعة تكون من مقتضيات لا إله إلا الله .

نخلص من هذا أن الأساس الثاني وهو قوله : (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) داخل في قوله : (الاِسْتِسْلاَمُ لِلَّهِ بِالْتَّوْحِيدِ) ، وكذلك (وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الْشِّرْكِ وَأَهْلِهِ) كما سبق .

ثم قسَّم الإسلام هذا إلى مراتب ثلاث : الإسلام ، والإيمان ، والإحسان . وكل مرتبة من هذه المراتب الثلاث لها أركان .

ودليل هذه المراتب الثلاث هو حديث جبريل المشهور أنه جاء للنبي ع فسأله عن الإسلام فأجابه ، ثم الإيمان فأجابه ، ثم الإحسان فأجابه ، فأخذ أهل العلم أن الدين مشتمل على ثلاث مراتب ، الإسلام الخاص الذي جاء به محمد ع من عند ربه على ثلاث مراتب ، لأنه لَمَّا بيَّن من جهة السؤال والإجابة والجواب ، لَمّا بيَّن هذه المراتب الثلاث قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » . فالمشار إليه هو الإسلام والإيمان والإحسان ، وأطلق عليه أنها هي الدين . « جاء يعلمكم دينكم » . أو « أمر دينكم » . كما في بعض الروايات .

سيُفرد المصنف كل واحدة من هذه الثلاث بأدلة تدل على أركانها وحقيقتها . وكل مرتبة من هذه المراتب الثلاث لها أركان ، فالإسلام له أركان ، وعرفنا المراد بالركن وما يستلزمه الركن من جهة اللغة ومن جهة الشرع .

(فَأَرْكَانُ الْإِسْلاَمِ خَمْسَةٌ : شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ) . وذكرنا أن هذه ركنان في الأصل ، لكن لَمَّا كانت الثانية قرينة للأولى في عدم صحة العبادة إلا بوجود الإخلاص مع المتابعة جُعلتا في مرتبة ركن واحد . وإلا ثَمَّ شهادتان شهادة أن لا إله إلا الله ، إذًا شاهد ومشهود به ، وهو توحيد الرب جل وعلا ، أن لا معبود إلا الله ، وشهادة أن محمدًا رسول الله هذه شهادة أخرى فحينئذٍ لماذا لم تكن ركنًا مستقلاً ؟ نقول : لأنه لا عبادة إلا بإخلاص ومتابعة ، حينئذٍ نُزِّلَت مُنَزَّلَة الركن الواحد ، ثم الثانية فرع للأولى ، لم يعرف النبي ع ولن تحل به الرحمة والكرامة من الله عز وجل إلا من جهة الرب سبحانه ، فحينئذٍ إثبات الرسالة للنبي ع وأنه رسول الله حقًّا حينئذٍ هذا جاء من عند الله فهي فرع ، والأولى تعتبر أصلاً ، وذكر الفرع مع الأصل حينئذٍ لا يُنَزَّل مُنَزَّلة ركنين أو مرتبتين .

ثم ذكر دليل الشهادة قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : 18] . قلنا : ﴿ شَهِدَ اللّهُ ﴾ جل وعلا بالتوحيد لنفسه ، ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ أن لا معبود بحق إلا هو ، وشهد له بذلك الملائكة وهم عُمَّار السماء ، وشهد له بذلك أولو العلم من الثقلين والمراد بهم الرسل والأنبياء والعلماء والصالحون .

﴿ شَهِدَ ﴾ أخذ منها أهل العلم أن الشهادة لا بد فيها من علم وإخبار وإظهار وحكم وإفزاع ، لأن شهد تأتي بهذه المعاني في لسان العرب فحينئذٍ الأصل في ما جاء في كلمات القرآن أن يُحمل على كل ما جاء في لسان العرب ما لم يكن ثَمَّ تنافٍ بينها ، فلفظ (شهد) يأتي بمعنى لزم ، ويأتي بمعنى أخبر أو بمعنى حضر ، أو بمعنى بيَّن وقضى .. إلى آخره ، فنقول : هنا المراد شهد الله ، بمعنى أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضى أن ما سوى الله ليس بإله وأن إلاهية ما سواه باطلة فلا يستحق العبادة سواه جل وعلا كما لا تصلح الإلهية لغيره ، فدلت هذه الآية على أن لا معبود إلا الله جل وعلا ، ولذلك أراد المصنف أن يُبَيِّن مدلول هذه الكلمة التي جاءت في ضمن قوله جل وعلا ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ وهذه الكلمة هي كلمة التوحيد التي بها أرسل الله جل وعلا رسله وأنبياءه ، وأنزل بها كتبه ولأجلها خُلقت الدنيا والآخرة ، ولا أجلها خُلقت الجنة والنار ، وفي شأنها تكون السعادة والشقاوة وبها تُؤخذ الكتب باليمين أو بالشمال ، ويثقُل الميزان أو يخف ، وبها النجاة من النار ، وبها أخذ الله الميثاق على النبيين وغيرهم ، وعليها الجزاء والمحاسبة ، وعنها السؤال يوم التلاق ، وهي كلمة الشهادة وكلمة التوحيد ، ومفتاح دار السعادة ، وهي أصل الدين وأساسه . حينئذٍ أراد أن يبيِّن هذا المشهود به وهو أن الرب جل وعلا هو المعبود بحق وأن ما سواه فعبادته باطلة ،

ولذلك قال : ومعناها أي هذه الكلمة وهي كلمة التوحيد ، لأن الكلمة في لسان العرب في الأصل تطلق على الجملة أو الجمل المفيدة . هذا هو الأصل في لسان العرب ، وأما استعمالها في نحو زيد وإلى وقام ، هذا اصطلاح حادث عند النحاة ، فهي حقيقة في الجملة مجاز في القول المفرد . على عكس ما يقوله النحاة ، عند النحاة هناك يقولون : الكلمة حقيقة في القول المفرد مجاز في الجملة أو الجمل المفيدة . نقول : الصواب العكس . بل هي حقيقة في الجملة أو الجمل المفيدة ومجاز في القول المفرد التي قسَّموا الكلمة إليها ، وهي : اسم ، وفعل ، وحرف . ومعناها لا عبود بحقٍّ إلا الله . معبود هذا من أين أخذه المصنف رحمه الله تعالى ؟ أخذه من قوله : ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ ﴾ إله لأن إله هذا فِعال مشتق من أَلِهَ يَأْلَهُ إلاهة عبد يعبد عِبادة ، لأن هذه المادة تدور على العبودية ، والتأله في لسان العرب هو التعبد كما ذكرناه عن ابن القيم وغيره ولذلك قال الراجز :

لله در الغانيات المدَّهِ　　سبحن واسترجعن من تألهي

يعني من عبادتي وتعبدي وتنسكي .

فحينئذٍ فسَّر معبود أخذه من قوله : إله . وإله فِعال بمعنى مفعول ، وهو أصل اشتقاق الله ، الذي هو عَلَمٌ على الرب جل وعلا ، وهو الجامع لجميع المعاني معاني الأسماء والصفات . الله أصله الإلاه على الصحيح ، وهو مشتق عند جمهور أهل السنة والجماعة ، وإن قال بعضهم بأنه جامد ، بمعنى أن لا يدل على صفته . إذا قيل : جامد . معناه إنه لا يدل على صفة كرجل تقول : هذا رجل . هذا على صفة يعني لا يتضمن دلالة على ذات متصفة بصفة ، الصفة عند الصرفيين . فحينئذٍ الله نقول : هذه مشتق وأصله الإله ، أُسْقِطَت الهمزة تخفيفًا ، فحينئذٍ أدغمت اللام في اللام الله ، الإلاه أسقطت الهمزة ثم أدغمت اللام في اللام فصار الله ثم نُفِّمت اللام تعظيمًا فقيل : (الله) هذا من باب التعظيم التفخيم وليس من مقتضى لسان العرب :

ونخم اللام عن اسم الله　　عن فتح وضم كعبد الله

كما قال ابن الجزري رحمه الله .

إذًا معبود نقول : أخذه من قوله : إله . لأنه في لسان العرب تفسر بما ذكرناه .

لا معبود بحقٍّ هذه صرَّح بها المصنف ولم يزيدها من عنده ، وإنما هي من مقتضيات لسان العرب ، لأن لا إله إلا الله ، لا هذه نافية للجنس تعمل عمل إن

عمل إن اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك أو مكررة

حينئذٍ تقتضي ماذا ؟ تقتضي اسمًا وخبرًا ، لأنها تعمل عمل إن ، وإن لا بد لها من اسم وخبر ، إن زيدًا قائم . ولا يصح أن يقال : إن زيدًا . ثم تسكت . لا بد من خبر تخبر به عن مسمّى الاسم ، حينئذٍ (لا إله) لَمَّا عملت (لا) النافية للجنس عمل إن اقتضت أن ما بعدها يكون في محل نصبٍ لها بأن يكون مبنيًّا على تفصيل عند النحاة ، إله نقول : اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، أين الخبر ؟ الخبر إما يكون الله وإما أن يكون محذوفًا ، إلا نقول : أداة استثناء ملغاة لا عمل لها - عند بعضهم - وهو المشهور ، حينئذٍ نقول : إما أن يكون الله هو الخبر ، وإما أن يكون مقدرًا . إذا جعلنا الله هو الخبر حينئذٍ لا إله إلا الله ، كل معبود هو الله ، كل معبود في الأرض هو الله حق أو باطل هذه ؟

باطل ، لا شك نقول : هذا باطل . حينئذٍ امتنع أن يُجعل لفظ الجلالة خبرًا لـ (لا) النافية للجنس ، حينئذٍ يتعين ماذا ؟ يتعين التقدير ، والتقدير إما أن يؤخذ من جهة لسان العرب فحسب وإما أن يؤخذ من الشرع ، إن أُخذ من لسان العرب فحسب دون النظر إلى أدلة فقدره جماهير النحاة ، لا إله موجود إلا الله ، هذا المعنى بعد تقدير الخبر بأنه ليس هو الملفوظ لفظ الجلالة الله ، حينئذٍ هل انفصل هذا المعنى عن المعنى السابق ؟ هل ثَمَّ فرق بين إذا قلنا : لا إله إلا الله ، الله هو الخبر ، أو قدرنا موجود إلا الله ، هل افترق المعنى أو هو عين الأول ؟

عين الأول ، لأنه يقتضي ماذا ؟

يقتضي لا معبود في الوجود أو موجود إلا الله فكل ما عُبِدَ من الأصنام ومن الأشجار والأحجار والملائكة فهي الله ، وهذا يلزم منه الاتحاد . ويسمى عند أهل العلم بالاتحاد فحينئذٍ تقدير النحاة لخبر لا إله إلا الله ، لخبر (لا) بموجود نقول : هذا باطل ، ولذلك فإن الإله هو المعبود ، وإذا كان كذلك إما أن يكون معبودًا بحق ، وإما أن يكون معبودًا بباطل ، دلَّ على ذلك أن الله جل وعلا سمَّى المعبودات التي اتخذها المشركون آلهة من دون الله ، سماها ماذا ؟ سماها آلهة ، في غير ما آية أطلق عليها أنها آلهة ، فحينئذ لَمَّا أُطلق لفظ الآلهة على تلك المعبودات علمنا أن الإله قسمان : إله حق ، وإله باطل . وقد قال الله جل وعلا : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ [الحج : 62] . فدل على أن كل ما دعاه المشركون فهو باطل ، ولو كان سمِّيَ آلهة ، وأن الله المعبود بحق هو المستحق للعبادة ، ولذلك كان أولى ما يقدر خبرًا لاسم (لا) أو لـ (لا) هو كلمة حقّ . أخذنًا من هذه الآية ، لأن بدلالة الاستقراء الكتاب والسنة أنه ليس معبود بحق إلا الله جل وعلا ، سواء علمنا التقدير أو لو لم نعلم ، نقول : تضافرت وتواترت النصوص القطعية من جهة الثبوت ومن جهة الدلالة قطعية الثبوت قطعية الدلالة على أنه لا عبادة إلا لله جل وعلا . فلا يستحق للعبادة إلا خالق الأرض والسماوات فحينئذٍ تعين أن نُقدر الخبر حق . ولو قيل : بحق حينئذٍ أيضًا لا بأس ، هذه الباء تُعتبر ليس أصلية كما ادَّعاه البعض ، لا ، بل هذه زائدة من باب التوكيد كأنه قال : لا إله حق ، فأكَّد هذه الأحقية فزيدت عليه الباء ، كما في قوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التين : 8] أحكم هذا هو خبر ليس ، فقد دخلت عليه الباء وحينئذٍ نقول : ليست لأصلية بل هي زائدة ، صلة أو تأكيد ، وكذلك في قوله : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ ﴾ أصلها وما الله غافلاً ، ولذلك بغافل تقول : هذا خبر ما منصوب ونصبه فتحة مقدرة ، بماذا ؟ لأن هذه الباء زيدت من قبيل التأكيد ، بعضهم جوَّز أن يقال : في الوجود أو موجود . لكن إما بإضافة كلمة حق على أنها هي الخبر ، لا إله حق في الوجود إلا الله ، وهذا لا بأس به ، أو لا إله حقًّا أن ينعت إلهًا حقًّا بلفظ حقًّا فيكون نعتًا له ، في الوجود أو موجود يكون هو الخبر ، إذًا المحذور في تقدير النحاة بخبر لا هو إطلاقهم أن الخبر فقط هو كلمة موجود ، لكن لو جيء بلفظ يدل على أن الإله المعبود في الوجود هو الحق الله عز وجل حينئذٍ لا بأس به ، وهذا له طريقان :

- إما أن يقال لا إله حق في الوجود إلا الله . فحينئذٍ حق نجعله هو الخبر .

- أو نجعل وصفًا أن يأتي بلفظ حق نجعله صفة لإله ، فنقول : لا إله حقًّا بالنصب على أنه صفة لاسم (لا) تبعه من جهة المحل ، ثم نأتي بلفظة الوجود أو موجود نقول : هذا لا بأس به ، وقد جوَّزه الشيخ الحكمي في ((معارج القبول)) . هذه الكلمة (لا إله) لا معبود بحقٍّ إلا الله ، (إلا الله) قلنا : إلا هذه أداة استثناء ملغاة ، والله هذا بدل من الضمير المستتر في حقّ ، حقٌّ هذا مصدر ، وهو متضمن لضمير فحينئذٍ نجعل الله بدلاً من ذلك الضمير ، هذه الكلمة لها ركنان ولها شروط ، أما ركناها فقال رحمه الله : (لا إله) هذا الجزء الأول وهو النفي نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله ، هذا معناها (لا إله) يعني لا معبود ، كل معبود من دون الله فهو منفيّ بهذا الشرط وهو الجزء الأول وهو الركن الأول ، لأن النفي إعدام ، عدم ، ولو وُجِدَ فهي معبودات أو إله بالباطل (لا إله) نقول : لا معبود ، نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله ، نافيًا وجود العبادة أو الأحقيّة ؟

الأحقيّة لا شك ، لأنك إذا قلت : (لا إله) لا بد أنك تنفي وجود العبادة في الوجود ، نقول : هذا متعذر ، لأنها موجودة كل ما عُبد من دون الله فهو إله ، ولذلك نقول : كلمة المناطقة في الإله بأنه كليّ لا فرد له في الخارج إلا واحد ، نقول : هذا باطل ، ليس بصواب وذكرناه في شرح ((السلم)) . إذًا (لا إله) نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله ، بمعنى استحقاق العبادة (إلا الله) هذا الركن الثاني وهو الإثبات ، نثبت العبادة لله وحده لا شريك له ، يعني استحقاق العبادة وإلا فالمشركون الذين بُعِثَ إليهم النبي ع يعبدون الله ولكن يجعلون معه إلهة أُخرى ، إذًا صرفوا العبادة لله ، لكن لم يُخلصوا العبادة لله جل وعلا ، مع كونهم يعترفون بأن الله جل وعلا هو الخالق الرازق المحيي المميت .. إلى آخره ومع ذلك صرفوا نوعًا من العبادات لغير الله جل وعلا ، إذًا لا بد من هذين الركنين ، إثبات ونفي ، فإن الإثبات المحض ليس بتوحيد ، والنفي المحض ليس بتوحيد ، لو قال إلا الله هل هذا توحيد ؟ نقول : ليس بتوحيد ، (لا إله) هل يُعتبر توحيدًا ؟ نقول : ليس ... ، لا بد من اجتماع النفي والإثبات معًا حينئذٍ يصير ويكون موحدًا .

شروط لا إله إلا الله سبعة قاله أهل العلم :

الأول : العلم : لا بد من وجود العلم المنافي للجهل ، بمعنى العلم بمعناها ، يعلم معناها وهو الذي ذكره المصنف هنا ، نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله (إلا الله) مثبتًا العبادة لله ، لا إله إلا الله ، لا معبود بحقٍّ إلا الله ، حينئذٍ العلم بمدلول هذه اللفظة وهذه الكلمة شرط في معنى لا إله إلا الله . ولذلك لا يكون التلفظ بالشهادة كافيًا ، اللفظ وحده ما يكفي ولا ينفع ولا يُدْخله في الإسلام إلا إسلامًا حكميًّا في أول ما ينطق

به ، ثم بعد ذلك يطالب بمدلولها ، ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله : (من اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال مخالف للكتاب والسنة والإجماع) . من اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال مخالف للكتاب والسنة ، لأن الشرع ليس ألفاظًا ، الشرع حقائق ومعاني ، هذا هو الأصل وخاصة في مقام التوحيد ، ولا بد أيضًا من تقييد المعاني بتلك الألفاظ التي جاء بها الشرع ، بمعنى أنه لا يقال إذا قيل بأن الشرع معاني إذًا نتكيف ونأتي بألفاظ نعبر عن تلك المعاني ، نقول : لا ، الأصل المعاني والحقائق والألفاظ قَيْدٌ فيها ، ولا بد أن يلتزم بالشرع ، من اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضال مخالف للكتاب والسنة والإجماع .

إذًا لا بد من العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى . قال تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : 19] فاعلم اعتقد اعتقادًا جازمًا أنه لا إله إلا الله ، أن الحال والشأن لا معبود حقّ إلا الله جل وعلا ، فهذا دل على الأمر بإدراك معنى هذه الكلمة نفيًا وإثباتًا ، ولذلك جاء في قوله ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف : 86] ، من شهد بالحق يعني لا إله إلا الله ، وهو يعلمون قال المفسرون : بقلوبهم ما نطقت به ألسنتهم ، يعلمون بقلوبهم ما نطقت به ألسنتهم ، إذًا لا بد من اجتماع العلم بمعنى لا إله إلا الله مع التلفظ ، لا بد من القول ، ولا بد من المعنى .

إذًا الأول : العلم المنافي الجهل لأنه ضده .

الشرط الثاني : اليقين المنافي للشك . أي أن يكون مستيقنًا يعني جازمًا جزمًا لا يحتمل الشك ولا الريب ولا الظن ، فلا بد أن يكون جازمًا يعني يعتقد بمدلول هذه الكلمة ثم لا يطرأ عليه شك ولا ظن ، لأنه لا يكفي الظن في مثل هذه المسألة . أن يكون مستيقنًا بمدلول هذه الكلمة يقينًا جازمًا ، فلا بد من اليقين ، ولا يكفي الظن فكيف بالشك ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات : 15] ، لا بد من هذا القيد ، نفي الشك عن الإيمان . وفي الحديث : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاكٍّ فيهما إلا دخل الجنة » . فنفى الشك عليه الصلاة والسلام فدل على أن اليقين شرط في صحة لا إله إلا الله .

الثالث : القبول المنافي للرد . أن يقبل هذه الكلمة ولا يردها ، وجميع قصص الأنبياء وأحوال أقوامهم مع الأنبياء قبولاً وردًّا تعتبر دليلاً لهذا الشرط .

إذًا لابد من القبول .

الرابع : الانقياد المنافي للترك .

وهذا سبق أن جعله أساسًا في معنى الإسلام (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالْطَّاعَةِ) هو هذا الشرط ، الانقياد المنافي للترك ، وهذا الانقياد لما دلت عليه كلمة لا إله إلا الله ، المنافي لترك ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ ﴾ [الزمر : 54] إذًا لا بد أن ينقاد ، وجاء في حق النبي ع وطاعته طاعة لله جل وعلا ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ .. إلى آخر الآية ، فدل على أنه لا بد من القبول ، وهذا دليل عليها ، ولا بد من الانقياد المنافي للترك .

الخامس : الإخلاص المنافي للشرك .

وهذا كل ما مضى يعتبر دليلاً لهذا الشرط ﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾ [الزمر : 3] إذًا الإخلاص لا بد منه ، ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [القيمة : 5] . إذًا إلا ليفردوا الله جل وعلا بالعبادة حالة كونهم مخلصين له الدين ، ولذلك جاء في الحديث : « أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إلا الله خالصًا من قلبه » . فدل على اعتبار الإخلاص .

السادس : الصدق المنافي للكذب .

يعني الصدق من قلبه ، الذي يواطئ قلبه لسانه ، ولسانه قلبه ، لأنه لو حصل فرق بين اللفظ وعدم الصدق لحصل النفاق ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ لبقرة : 8] يقول بلسانه ، لكن يقول ما لا يعتقد بقلبه ، وهذا هو عين النفاق . وهو الذي سلمنا به على اعتبار أن الشهادة لا بد لها من مواطئة القلب للسان ، ﴿ إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون : 1] لكاذبون في قولهم ﴿ نَشْهَدُ ﴾ لأن دعوى الشهادة هنا كذب ، وأما قولهم : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ هذا حق سواء نطق به الكافر أو نطق به المسلم أو نطق به المنافق ، إذا قال : محمد رسول الله ع . نقول : هذا باطل أو كذب أو حق ؟ نقول : هذا حق . لكنه قال : أشهد . ولم يتواطأ قلبه مع لسانه حينئذٍ نقول : وُجِدَ النفاق . هذا عين النفاق .

السابع : المحبة المنافية لضدها .

المحبة لهذه الكلمة ولأهلها ، ولذلك جاء قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبّاً لِّلّهِ ﴾ [البقرة : 165] . « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » . فدل على اعتبار ماذا ؟ على اعتبار المحبة .

زاد بعضهم ثامنًا ، وهو الكفر بما سوى الله تعالى ، وهذا معلوم من الأول ، لأننا نقول : العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا ، نفيًا هو الكفر بالطاغوت ، ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾ [البقرة : 256] ، ﴿ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ هذا (لا إله) ، (إلا الله) ويؤمن بالله ، إذًا جمعت هذه الآية بين الإثبات والنفي وهو المراد بالعلم بمعناها نفيًا وإثباتًا ولذلك جمعها هذه الشروط بعضهم في قوله :

علم يقين وإخلاص وصدقك مع	محبة وانقياد والقبول لها
وزيد ثامنها الكفران منك بما	غير الإله من الأوثان قد أُلِّها

إذًا هذه شروط لا بد من اعتبارها في معنى لا إله إلا الله .

حقّ هذه الكلمة هو فعل الواجبات وترك المحرمات ، لأنها تستلزم الامتثال ، الامتثال لما أمر الله والترك لما نهى عنه جل وعلا ، وتحقيق التوحيد هو أن لا يعبد إلا الله ، وأن لا يعبد إلا بما شرع ، لا بد من هذين الأصلين كما نص عليهما شيخ الإسلام رحمه الله في غير ما موضع أصلان في الدين : أن لا يعبد إلا الله ، وأن لا يعبد إلا بما شرع جل وعلا لا بالأهواء والبدع والضلالات .

ثم ذكر تفسير هذه الكلمة بقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ إلى آخر الآية ، وذكرنا أن هذه الآية دلت على أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله والإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله جل وعلا ، ثم ذكر الآية الأُخرى وهي أمر الرب جل وعلا لنبيه ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران : 64] ثم فسر هذه الكلمة العادلة التي يستوي في فرضيتها اليهود والنصارى وغيرهم ﴿ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ ﴾ هذه الكلمة من جهة المعنى استدل المصنف عليها بآيتين واضحتين ليبين لك يا عبد الله أن هذه الكلمة بهذا المعنى ليست من صنع المؤلف رحمه الله ، بل هي نص القرآن ، ولذلك قال : وتفسيرها الذي يوضحها ويبينها ويكشفها للناس هو قوله جل وعلا ، وقوله جل وعلا ، ليدل لك على أن هذه الكلمة ليست من عند الشيخ محمد عبد الوهاب رحمه الله وليست منسوبة إليه ، وإنما هي نص القرآن ونص السنة وفهم سلف الأمة .

هذه الكلمة تدل على التوحيد فإنها دلت على أنواع التوحيد الثلاثة : توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات . فدلت على إثبات العبادة لله ونفيها عمّا سواه ، ودلت على توحيد الربوبية فإن العاجز لا يصلح أن يكون إلهًا ، لا إله لا معبود إلا الله . هذا عاجز لا يخلق ولا يرزق ، ويمرض وينام ، فكيف يصلح أن يكون معبودًا ، كيف يستحق أن يكون هو الإله المعبود المطاع ، نقول : هذا لا يصلح . فدلت هذه الكلمة من جهة التضمن والاستلزام أيضًا على أن العاجز لا يصلح أن يكون إلهًا معبودًا بحق .

ودلت على توحيد الأسماء والصفات فإن مسلوب الأسماء والصفات ليس بشيء ، الذي لا يسمع ولا يبصر ، هل يكون إلهًا ؟ لا يكون إلهًا ، وإنما الذي وسع سمعه كل شيء ، ووسع علمه بكل شيء بالمعدومات والموجودات والممكنات والمستحيلات ، هذا الذي يصلح أن يكون إلهًا جل وعلا .

إذًا مسلوب الأسماء والصفات ليس بشيء بل هو عدم محض كما قال بعض العلماء : المشبّهُ يعبد صنمًا ، والمعطل يعبد عدمًا ، والموحد يعبد إله الأرض والسماء .

قال ابن تيمية رحمه الله : (وشهادة ألا إله إلا الله فيها الإلهيات) . وهي الأصول الثلاثة : توحيد الربوبية ، وتوحيد الإلوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات .

فحينئذٍ نقول : تفسير بعض أهل البدع بأن الإله بمعنى الخالق أو القادر على الاختراع . الردّ من جهة كونهم حصروا في مدلول هذه الكلمة مطابقة على هذا المعنى ، وإلا لو قال قائل : لا إله إلا الله ، لا قادر إلا الله ، لا خالق إلا الله ، لا حاكم إلا الله ، هل هذا المعنى باطل ؟ لا ، ليس باطلاً ، هذا حق ، لكن لو قال : مدلول لا إله إلا الله مطابقةً هو لا خالق إلا الله ولا قادر على الاختراع إلا الله . هنا جاء التبديع وجاء التضليل . وليس في دعوى أن لا خالق إلا الله .

نقول : لا ، هذا من مقتضيات لا إله إلا الله ، لأن لا إله إلا الله دلت مطابقة بدلالة المطابقة على أنه لا معبود حق إلا الله ، وهذا هو توحيد الإلوهية ، إذًا دلالتها على توحيد الإلوهية بالمطابقة ، ودلالتها على توحيد الربوبية بالتضمن ، ودلالتها على توحيد الأسماء والصفات بالتضمن أيضًا وبالاستلزام ، فحينئذٍ نقول : دلت على أنواع التوحيد الثلاثة . فافهم ، إذًا قول أهل العلم أنه إذا قيل : لا إله إلا الله تبديع الأشاعرة ومن على شاكلتهم في تفسير الإله هنا بمعنى الرب . نقول : حصرهم في الرب ، وأن هو ظاهره هنا خطأ ، وليس من كون الرب - كما سبق - والإله أنهم يجتمعان ويفترقان . إذا قيل : إله . دخل فيه الرب ، لكن كون هذا اللفظ الظاهر منه والمتبادر هو الرب ، هنا جاء الخطأ وجاء الخلل ، وإلا فلا إله إلا الله تدل على

أنواع التوحيد الثلاثة . وكل نفي وإثباتٍ للعبودية بأنه لا عبادة إلا لله جل وعلا فهو نفي وإثبات لكل فعل من أفعال الله جل وعلا ، فلا إله إلا الله لا معبود حق إلا الله ، ولا خالق إلا الله ، ولا رازق إلا الله ، ولا محيي إلا الله ، هذا نأخذه من لا إله إلا الله لكن هل هو دلالة مطابقة أو تضمن ؟ إن قلت : دلالة مطابقة فقد وقعت في البدعة ، وإن قلت : دلالة تضمن فقد أصبت .

ثم قال رحمه الله : (وَدَلِيلُ شَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . وهو جزء من الركن الأول من أركان الإسلام . (وَدَلِيلُ شَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) وهذا المراد به الدليل النقلي ، وأما الدليل العقلي فهذا كثير في كون النبي ﷺ هو رسول الله ، وأعظم هذه الأدلة هو القرآن الكريم ، القرآن معجز بذاته ، وإعجازه وتحديه للعرب الذين هم أعداء للرسالة ، وأعداء للنبي ﷺ تحداهم بأن يأتوا بحديث مثله ، مع عداوة أهل الأرض له ، ومع فصاحتهم وعلمهم بلسان العرب وهو لسانهم وهم أهله وشعراؤه وأهل نثره ومع ذلك عجزوا فدل على أن هذا القرآن جاء من لدن حكيم خبير .

و (شَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا) ابن عبد الله (رَسُولُ اللهِ) وأنه رسول من عند الله جل وعلا (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة : 128]) (﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ ﴾) ، (﴿ لَقَدْ ﴾) اللام هذه موطئة للقسم واقعة في جواب قسم ، والمقسِم هو الله عز وجل ، والمقسَم عليه (﴿ جَاءَكُمْ ﴾) مجيء النبي ﷺ لأنه حدث عظيم ، فأقسم الله جل وعلا . والمقسِم هو الله ، والمقسَم به هو الله ، والمقسَم عليه هو مجيء النبي ﷺ ، وهذا في مقام التأكيد أن محمدًا ﷺ رسول من عند الله . (﴿ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) جاءكم رسول يعني مرسل من عند الله جل وعلا بالهدى ودين الحق ، بالرسالة الحقّ بالتوحيد ، (﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) أي من جنسكم ، (﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) جمع نفس والمراد به من جنسكم تعرفون نسبه وصدقه ، فليس بِمَلَكٍ فلا تستطيعون مخاطبته أو الجلوس معه ، بل هو بشر يتمكنون من سؤاله متى شاءوا ، وهذا فيه منة ، بأن جُعل الرسول الذي جعل الله جل وعلا الرسالة التي هي الهدى ودين الحق ، وجعله هاديًا مهديًا أن يكون من البشر ، فلو كان من غير جنسهم لكان هناك صعوبة في الوصول إلى ذلك الرسول . (﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) أي من جنسكم ، بل هو من بينكم أيضًا كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ [الجمعة : 2] .

(﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾) إذًا هذا وصف ثاني : (﴿ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) ، (﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) إما كائن من أنفسكم ، وإما أنه متعلق بقوله : رسول ، لأن رسول فعول ، وفعول يأتي بمعنى اسم الفاعل ويأتي بمعنى اسم المفعول ، وهنا المراد به اسم المفعول ، مرسَل ، رسول ، فعول بمعنى مُفعَل فهو مرسَل من عند الله جل وعلا ، (﴿ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) هذا وصف أول .

(﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾) يعني عزيز عليه عنتكم ، والعنت هو المشقة ، أي يشُقُّ عليه ما شقَّ عليكم من الآصال والأغلال ، ولذلك قال ﷺ : « بُعثت بالحنيفية السمحة » . وقال : « إن هذا الدين يسر » . فجاء النبي ﷺ ليرفع الأغلال والآصال عن هذه الأمة .

الوصف الثالث : (﴿ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾) الحرص معلوم حريص على ماذا ؟ على هدايتكم وإنقاذكم من النار ، حريص على ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ، حريص على دفع ما يضركم في الدنيا والآخرة .

الوصف الرابع : (﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾) بالمؤمنين لا بغيرهم ، لأنه قدَّم ما حقه التأخير ، فرأفته ورحمته خاصة بالمؤمنين ، ذو رأفة ورحمة بهم ، وخُصّ المؤمنين بذلك لأنه ﷺ مأمور بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم ، حينئذٍ غلظته على الكافرين ورحمته بالمؤمنين . وهذه الأوصاف التي ذكرها الرب جل وعلا في هذه الآية تدل على أنه رسول الله حقًّا كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾ [الفتح : 29] .

هناك في الآية لم يسم النبي ﷺ (﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾) . هنا إحالة إلى واقع إلى أمرٍ معلوم لأن القرآن يتنزل على العرب آنذاك ، فحينئذٍ إذا قيل : (﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾) لم يكن ثَمَّ من يدعي الرسالة إلا محمد ﷺ ، فدلالة الآية على أن اسمه محمد عليه الصلاة والسلام فهو من دلالة الالتزام . وأما قوله تعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾ [الفتح : 29] نقول : هذا دلالة مطابقة . والشيء إذا دُلّ عليه بالمطابقة أولى مما لو دُلّ عليه بالتضمن والالتزام .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ [الأعراف : 158] .

والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً تدل على أن محمداً ﷺ رسول الله حقًّا وصدقًا .

هذه الشهادة شهادة أن محمدًا رسول الله يقال فيها ما قيل في شهادة أن لا إله إلا الله ، أي أقر ، إذا قلت : أشهد أن لا إله إلا الله معناه أقر بقلبي معترفًا بلساني ناطقًا بلساني وأُبين ذلك وأخبر أن محمد بن عبد الله رسول الله .

قال : (وَمَعْنَى شَ‌هَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . يعني من مقتضياتها ، ما الذي تقتضيه ، التصديق يكون بالقلب تعتقد في قلبك أن محمد بن عبد الله رسول من عند الله ، وأن دعواه الرسالة حقٌّ وصدق لا كذب ولا امتراء ولا افتراء ، هذا يكون بالقلب . هل المعرفة هنا وهذا الإيقان وهذا الاعتقاد بمطلقه حصلت به شهادة أن محمدًا رسول الله ، أو ثَمَّ أمرٌ تقتضيه هذه الشهادة ؟

الثاني ، لا بد أن ينطق بلسانه ، ولا بد أن يعتقد بقلبه اعتقادًا جازمًا ، ثم هذا الاعتقاد له أثر وله ثمرة إن وُجِدَ صار هذا الاعتقاد معتبرًا شرعًا . كما ذكرناه في أول الرسالة . (الْعِلْمُ ، وَهُوَ مَعرِفَةُ اللَّهِ) ما المراد بالمعرفة ؟ نقول : المعرفة ليست أيَّ معرفةٍ ، وإنما المعرفة المقتضية المستلزمة لقبول شرع الله ، فإن عرف ربه ولم يذعن ، ولم يقبل شرع الله ، فهل هذه المعرفة مثمرة لها فائدة أو لها وجود ؟ نقول : لا ، ليس لها وجود شرعي فهي منفية ، هذا لم يعرف ربه المعرفة الشرعية . كذلك لو اعتقد أن محمدًا رسول الله بقلبه لكنه لم يطع الرسول ﷺ في يومٍ ما ، ولم يصدقه بخبرٍ ما ، حينئذٍ نقول : هذا من نواقض شهادة أن محمدًا رسول الله ﷺ ، فليست هي دعوى تقال باللسان . (وَمَعْنَى شَ‌هَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) ، يعني ما تقتضيه وتستلزمه هذه الشهادة بحيث تصير كالأمارة عليها . لأن الاعتقاد أمر قلبي فلا بد من شيء ظاهرٍ يدل عليه ، والذي يدل على وجود هذه الشهادة هو ما ذكره من أربعة الأسس . الذي تقتضيه هذه الشهادة (طَاعَتُهُ) ، ومعنى شهادة أن محمدً رسول الله طاعته فيما أمر ، (طَاعَتُهُ) يعني امتثال أمره واجتناب نهيه ، لا بد من هذا . (فِيمَا أَمَرَ) ما اسم موصول بمعنى الذي فهو عام في جميع المأمورات ، لا يأتي يطيعه في أمرٍ ما ثم يأتي في أمر آخر يقول : لا يوافق الزمان ، ولا يوافق الحضارة فهذا لا يقبل ، نقبله في شيء ونرده في شيء آخر . نقول : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة : 85] هذا مثله . (فِيمَا أَمَرَ) أي في جميع ، في كل ما أمر به النبي ﷺ سواء كان أمر إيجاب أو أمر استحباب ، الذي يُلزم به من جهة عدم قبول عذره في تركه هو أمر الإيجاب ، وأما أمر الاستحباب فليس بلازم لكنه لا بد من اعتقاد أنه حق ، فلو رده بقلبه ولو لم يفعله نقول : هذا ناقض لشهادة أن محمدًا رسول الله .

إذًا (طَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ) به سواء كان أمر إيجاب أو أمر استحباب ، ووجوب طاعته ﷺ هذه ثابتة بالنصوص المتكاثرة من الكتاب والسنة ، وقد قرن سبحانه طاعته بطاعته في غير موضع في كتابه ، ومن عصاه فقد عصى الله ، ومن عصى الله فله النار . ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : 80] ،

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النور : 54] ، ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال : 24] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فإن الله تعالى خلق الخلق لعبادته كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56] . وإنما تعبدهم بطاعته وطاعة رسوله ﷺ ، فلا عبادة إلا ما هو واجب أو مستحب في دين الله - ليس ثَمَّ عبادة إلا أن يقال هذا واجب وهذا مستحب ، إذا لم يكن واجباً ولا مستحباً فليس بعبادة - فلا عبادة إلا ما هو واجب أو مستحب في دين الله ، وما سوى ذلك فضلال عن سبيله ، كل تعبد بغير الواجب والمستحب فهو يعتبر من البدع والضلالة . ولهذا قال ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . أخرجاه في الصحيحين . ثم قال رحمه الله : (وقد ذكر الله طاعة الرسول وإتباعه في نحوٍ من أربعين موضعًا من القرآن كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : 80] . ثم ذكر كثيرًا من الآيات الآمرة بطاعة النبي ﷺ ، فهي فرع وليست أصلاً وإنما هي تابعة لطاعة الرب جل وعلا ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النجم : 3] ولذلك أُطلقت الطاعة ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : 59] . قال أهل العلم : أعاد العامل مع أطيعوا الرسول . ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ ﴾ ولم يقل وأطيعوا أولى الأمر لماذا ؟ لأن طاعتهم ليست مستقلة ، وإنما هي طاعة في المعروف ، وأما طاعة النبي ﷺ قد يكون ما جاء به النبي ﷺ بعضه في الكتاب ، وبعضه مما لم يكن في الكتاب وهو السنن المستقلة ، وهذه ثابتة ولا إشكال فيها كالأولى .

(طَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ) إذًا تقتضي هذه الشهادة طاعة النبي ﷺ فيما أمر به . (وَتَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ) تصديق تفعيل كما قلنا في التوحيد يعني نسبةً إلى الواحد ، وَحَّدت الله يعني نسبته إلى الوحدانية . (وَتَصْدِيقُهُ) يعني نسبته إلى الصدق ، وهو الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام ، وأمين الله على وحيه ، فكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا امتراء . (وَتَصْدِيقُهُ) بالضم نسبته إلى الصدق (فِيمَا أَخْبَرَ) ما اسم موصول بمعنى الذي ، (فِيمَا أَخْبَرَ) من الغيب والشهادة ، بما كان وسيكون من أشراط الساعة واليوم الآخر وما بعده لأنه يعتبر من الغيب لأنه لا ينطق عن الهوى فمن كذبه لم يحقق الشهادة . قال :

(طَاعَتُهُ) ، (وَتَصْدِيقُهُ) لأن ما جاء به النبي ﷺ - كما هو قول في القرآن - إما أن يكون خبرًا وإما أن يكون طلبًا . الخبر بماذا يقابل ؟ إما بالتصديق وإما بالتكذيب ، لأن الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب

لذاته . فحينئذٍ الْمُخْبِر يُخْبِرُكَ بخبر وهذا الخبر في ذاته يحتمل الصدق ، ويحتمل الكذب ، أما خبر النبي ﷺ فلا يحتمل إلا الصدق . المقابل من جهة المكلَّف يقابله بماذا ؟ إما بالتصديق وإما بالتكذيب ، فحينئذٍ المأمور به أن نصدقه فيما أخبر عليه الصلاة والسلام ، هذا المأمور به . وأما الطلب فإما أن يكون طلب فعل وإيجاد ، وإما أن يكون طلب ترك وإعدام . الأول يسمى بـ .. (إما طلب فعل وإيجاد) هذا يسمى مأمورًا به ، وهو يشمل الواجب والمستحب .

وإما طلب ترك وإعدام يعني عدم إيجاد الفعل ، وهذا يشمل المحرم والمكروه . والأول عبر عنه بـ (طَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ) والثاني عبر عنه بقوله : (وَاجْتِنَابُ مَا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ) .

لأن الطلب له شقان : إما امتثال مأمور ، وإما اجتناب محظور ، لأن الطالب إما أن يطلب إيجاد فعلٍ أو ترك فعل ، حينئذٍ الأول شمل نوعين من أحكام التكليف ، والثاني شمل نوعين من أحكام التكليف .

إذًا هذه العبارات الثلاثة شملت الخبر والطلب ، لأن ما جاء به النبي ﷺ لا يخرج عن هذين النوعين ، لأن الكلام نوعان لا ثالث لهما على الصحيح عند أهل البيان ، إما أن يكون خبرًا ، وإما أن يكون إنشاءً ، والمراد بالإنشاء في الحديث هو الطلب هنا .

فحينئذٍ الخبر يقابل بالتصديق أو التكذيب ، وعُيِّن هنا لكون الرسول ﷺ هو المخبر تعين التصديق لأنه لا ينطق عن الهوى . والطلب إما أن يكون طلب إيجاد وأما طلب ترك وتعين طاعته فيما أمر .

(وَاجْتِنَابُ) يعني الترك والبعد ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم : 35] ، أي باعد بيني وبين هذه الأصنام وعبادتها . (وَاجْتِنَابُ مَا) ما اسم موصول بمعنى الذي فيعم كل ما نهى عنه إما نهي تحريم وإما نهي كراهة . (وَزَجَرَ) هو بمعنى النهي ، ويحتمل أنه النهي بشدة فيكون من عطف الخاص على العام ، فهو محتمل .

ثم صعَّد أساس رابع وهو (وَأَنْ لا يُعْبَدَ اللهُ إلا بِمَا شَرَعَ) يعني بما شرع محمد ﷺ لا بالبدع ولا بالأهواء ، ولذلك جاء قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر : 7] هذا يصلح أن يكون دليلاً لطاعته واجتناب ما نهى عنه وزجر وألا يعبد الله إلا بما شرع ، ف ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ ، وجاء في الحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاجتنبوه » . وجاء قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : 158] . حصر الهداية في إتباع النبي ﷺ بل جاء ما هو أصرح من ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾

[القصص : 50] . فكل من تبع النبي ﷺ فهو متبع للهدى والحق ، وكل من خالف وتقرب إلى الله جل وعلا بما لم يشرعه النبي ﷺ فهو متبع لهواه . ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ ، ولذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فلا عبادة إلا ما هو واجب أو مستحب في دين الله وما سوى ذلك فضلال عن سبيله) . ولهذا قال ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . أي مردود عليه .

زاد الشيخ هنا رحمه الله لفتة مهمة قال : (ومقتضى هذه الشهادة أيضًا ألا تعتقد أن لرسول الله ﷺ حقًّا في الربوبية وتصريف الكون ، أو حقًّا في العبادة ، بل هو ﷺ عبدٌ لا يُعبد ، ورسول لا يُكذب ، ولا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا من النفع أو الضُّرِّ إلا ما شاء الله تعالى كما قال الله : ﴿ قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الأنعام : 50] . فهو عبدٌ مأمور يَتبع ما أُمر به ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلا رَشَداً * قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً ﴾ [الجن : 21 ، 22] . إذًا لا بد من هذه أيضًا لأن الوقوع في مثل هذه يعتبر ناقضًا للشهادة الأولى ، والشيخ لم يذكرها هنا في هذه الأربعة الأسس لماذا ؟ لم يذكرها هنا مع أهميتها لأنها منفية بالشق الأول ، معناها أن لا معبود بحق إلا الله جل وعلا ، فلا إله نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله ومنه الاستغاثة بالنبي ﷺ أو دعاء النبي ﷺ دعاءً شركيًّا ونحو ذلك .

إذًا لا بد مع النطق بهذه الشهادة شهادة أن محمدًا رسول الله لا بد من العمل بما دلت عليه ، فقولها باللسان من دون العمل بما دلت عليه لا يصير به من أهل شهادة أن محمدًا رسول الله ، لا بد من لفظ ومعنى وعمل كما هو الحال في شأن شهادة أن لا إله إلا الله . هذا ما يتعلق بالركن الأول من أركان الإسلام .

قال : (فَأَرْكَانُ الإِسْلاَمِ خَمْسَةٌ : شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ) . وفسر معنى الشهادتين ، وهو أهم ما يُذكر في أركان الإسلام لأن ما بعده يعتبر فرعًا ، لا تصح الصلاة ، ولا الزكاة ، ولا الصيام ، ولا الحج ، إذا كان فاعلها من أهل الشرك ، لا تصح فهي مردودة عليه ، حينئذٍ لا بد من تحقيق هذا الأصل أولاً .

(وَدَلِيلُ الصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ ، وَتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ) . هذا من باب التأكيد يعني الدليل على أن الصلاة والزكاة واجبة ، وهي ركن من أركان الدين الإسلام قوله جل وعلا وزاد فيه تفسير التوحيد (﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة : 5]) ، هذه الآية عظيمة . (وَدَلِيلُ الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ) الصلاة في اللغة : الدعاء ، وفي الاصطلاح الشرعي : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم ، فهي خاصة . والزكاة في اللغة : النمو ، وفي الشرع أو الاصطلاح : إخراجها من مخصوص من شيء مخصوص في محل مخصوص . يعني طائفة مخصوصة وهم أهل الزكاة . وهذه مرجعها من جهة التفصيل والتفسير إلى كتب الفقه .

(﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء ﴾) هذا شاهد لأي جزء من الأجزاء الثلاثة ؟ قال : (وَدَلِيلُ الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ ، وَتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ) هذه تضمها إلى الآيتين ويوضحها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الزخرف : 26] ، ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران : 64] . (﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) حينئذٍ فسر التوحيد بثلاث آيات ، وهذا لا ينتقد يقال متن مختصر أو نحو ذلك ، نقول : لا ، المقام مقام إيضاح ومقام تأكيد لأن التوحيد مما يحصل فيه الشبه . يعني الشبه باعتبار ظن الناظر والمكلَّف .

(﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) وما أمروا الواو هنا تعود على الكافرين في أول الآية : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ أليس كذلك . (﴿ وَمَا أُمِرُوا ﴾) أي الكفار والمشركون (﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾) يعني إلا ليوحدوا الله جل وعلا ، ويفردوه بالعبادة ، لأن هذا هو معنى التوحيد . حنفاء أي مائلين عن الأديان كلها إلى دين الإسلام . قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : ما أمروا في التوراة والإنجيل إلا بإخلاص العبادة لله موحدين ، لأن هذا أمر عام كما سبق أن الإسلام الشرعي العام هو عبادة الله جل وعلا ، والأمر بعبادة الله تعالى وإخلاص العبادة لله جل وعلا هي دعوة جميع الرسل ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : 36] . وهذا هو معنى لا إله إلا الله .

إذًا (﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾) يعني إلا ليوحدوا الله وهذا فيه تفسير التوحيد .

(﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾) هذا الشاهد لدليل الصلاة بأنها واجبة ، وأنها ركن من أركان الإسلام الخمسة . (﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾) ، (﴿ وَيُقِيمُوا ﴾) هذا فعل مضارع كيف دل على الوجوب ؟

(﴿ وَيُقِيمُوا ﴾) أصلها يقيمون ، أليس كذلك ؟ أين النون ؟ معطوف على (﴿ لِيَعْبُدُوا ﴾) أصلها ليعبدون حذف النون للام الأمر هكذا قيل ، وهذا فيه إشكال ، إلا ليعبدوا وإلا ليقيموا الصلاة : ﴿ ثُمَّ

﴿ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج : 29] . (﴿ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾) فاللام لام الأمر حينئذٍ يكون الفعل مجزومًا باللام ليعبدوا الله ، ﴿ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ ﴾ ، ثلاث شواهد ، فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر ، إذن يقيموا أي وليقيموا . اللام معطوف على مدخول اللام ليعبدوا فدل على أنه مأمور بها . (﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾) يعني المكتوبة بأركانها وشرائطها في أوقاتها . (﴿ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ﴾) ويؤتون هذا الأصل ، حذفت النون للجازم لأنه معطوف على ما سبق ، ويصح عطف الفعل المجزوم على فعل مجزوم آخر ، أليس كذلك ، إيش الدليل ؟

﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾ [الفرقان : 68] ... إلى أن قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾ [الفرقان : 69] . ﴿ وَيَخْلُدْ ﴾ هذا هو الشاهد . الواو حرف عطف ، ويخلد معطوف على يضاعف أو يلق . والعطف عطف المجزوم على المجزوم يفيد ماذا ؟ يفيد أن مدخول الأول هو مدخول الثاني ، يعني العامل في الأول هو العامل في الثاني . الأول مجزوم باللام أو جواب الشرط وهذا مجزوم مثله . على كلٍ (﴿ وَيُقِيمُوا ﴾) هذا مجزوم باللام في ليعبدوا معطوف عليه (﴿ وَيُؤْتُوا ﴾) يعني وليؤتوا الزكاة يعنى يؤتوا الزكاة عند محلها .

(﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾) ، (﴿ وَذَلِكَ ﴾) المشار إليه ما هو ؟ ما أمروا به ، وأمروا بماذا ؟ بثلاثة أمور : التوحيد وقدمه على الصلاة ، لأنه أول ما يُخاطب ويُكلف به المكلّف . « فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله » . فدل على أن أول أمر يخاطب به المكلّف هو التوحيد .

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى العَبِيْدِ مَعْرِفَةُ الرَّحْمَنِ بِالتَّوْحِيْدِ

إذًا

الأول : عبادة الله أو إخلاص أو التوحيد .

الثاني : إقامة الصلاة .

والثالث : إيتاء الزكاة .

وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة معطوف على قوله : يعبدوا . وداخل فيه ، ولكن نُصّ عليها لماذا ؟ لأهميتها ، فالصلاة عبادة البدن ، والزكاة عبادة المال ، وهما قرينتان في كتاب الله عز وجل ، فحينئذٍ يكون من باب عطف الخاص على العام .

وَذِكْرُ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمُومِ   مُنَبِّهٌ بِفَضْلِهِ المحْتُومِ

(﴿ وَذَلِكَ ﴾) أي المأمور به أو الذي أمروا به وهو عبادة الله مخلصين له الدين حنفاء وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، (﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾) أي الملة والشريعة المستقيمة ، القيمة بمعنى المستقيمة التي لا اعوجاج فيها ، لأنها دين الله عز وجل ، ودين الله المستقيم ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام : 153] . إذًا الدين بمعنى الملة والشريعة المستقيمة ، القيمة قال أهل التفسير : إنه صفة لموصوف محذوف ، دين القيمة يعني دين الملة القيمة ، حينئذٍ جُعل صفة لموصوف محذوف .

وهذه الآية كما تضمنت ذكر العبادة والصلاة والزكاة فقد تضمنت حقيقة التوحيد وأنه الإخلاص لله عز وجل من غير ميل إلى الشرك ، فمن لم يُخلص لله لم يكن موحدًا ، ومن جعل عبادته لغير الله لم يكن موحدًا .

(وَدَلِيلُ الصِّيَامِ) . وهو الركن الرابع من أركان الإسلام . والصيام كما هو معلوم في اللغة : الإمساك ، وشرعًا : إمساك مخصوص في وقت مخصوص من شخص مخصوص . (وَدَلِيلُ الصِّيَامِ) من جهة الشرع وأنه أحد أركان الإسلام الخمسة (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : 183]) ، (﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾) هذا نداء للمؤمنين ، ولكن خُصّ المؤمنون بالنداء لا إخراج الكفار بل لكونهم أهل الإذعان والقبول فقط . كما في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : 2] . بدليل ماذا ؟ بدليل أو الأدلة دلت على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، والآية السابقة من أعظم الأدلة : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ . ثم قال : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ

﴾ . إذًا مأمورون بالصلاة أو لا ؟ مأمورون بالصلاة . مأمورون بالزكاة ؟ مأمورون بالزكاة . كل أمرٍ سواء كان أمر إيجاب أو أمر استحباب فالكافر والمؤمن كلاهما مأموران ، وكل نهيٍّ سواء كان نهي تحريم أو كراهة وتنزيه ، فالمنهيّ هو الكافر والمؤمن ، أو عام هذا هو الصواب في كلام أهل العلم . وكل ما جاء من تخصيص ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ [البقرة : 178] . و ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحشر : 18] . نقول : التخصيص هنا ليس للاحتراز وإنما خُصّ المؤمنون بالنداء لكونهم أهل الإذعان ، فالكافر لا يقبل ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ . هو ما يدري ما القصاص هو ما وَحَّد الله عز وجل ، فكيف حينئذٍ يمتثل القصاص ؟ فإذا لم يمتثل ما هو أعلى وأجل وآكد في الدين والإسلام فعدم امتثاله لما هو أقل من باب أولى وأحرى ، ولذلك خُصَّ النداء بالمؤمنين . (﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ ﴾) ، كتب أي فرض ، الكتب يأتي بمعنى الفرض . (﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾) هذا محل الشاهد ، (﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾) ما المراد بالصيام هنا ؟ صيام شهر رمضان ، لأنه هو الذي يُعتبر ركنًا من أركان الإسلام . (﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾) مطلقًا اليهود والنصارى وغيرهم . (﴿ كَمَا ﴾) الكاف هذه للتشبيه ، هل هو تشبيه فرض بفرض ؟ أو تشبيه مفروض بمفروض ؟ فيه خلاف بين أهل العلم بمعنى أنه إذا قيل : تشبيه فرض بفرض بمعنى أن هذه الأمة وجب عليها الصيام ثم كيفية الصيام هذه مستقلة ، هم لهم كيفية مستقلة ، ونحن لنا كيفية مستقلة ، والقدر المشترك هو ماذا ؟ فرضية الصيام فقط . وإن قيل : تشبيه مفروض بمفروض ، فحينئذٍ يستلزم الوجوب مع الصفة ، فصيامنا يكون كما هو الصيام في شأن من قبلنا ، والصواب أنه تشبيه فرض بفرض وليس تشبيه مفروض بمفروض .

(﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾) على تفيد الوجوب وهو التأكيد . (﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾) ، (﴿ لَعَلَّكُمْ ﴾) هذه للتعليل ، (﴿ تَتَّقُونَ ﴾) بالصوم لأنه موصل إلى التقوى لما فيه من كسر للشهوات وقهرِ النّفوس .

إذًا أمر الله جل وعلا عباده المؤمنين بهذه الآية بالصيام لما فيه من تزكية النفوس وتطهيرها ، وكما هو معلوم أنه فُرض في السنة الثانية من الهجرة .

ثم قال : (وَدَلِيلُ الْحَجِّ) . وهو الركن الخامس من أركان الإسلام . والحج في اللغة : هو القصد ، وشرعًا : قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص . والدليل على أنه ركن من أركان الإسلام (قَوْلُهُ

تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ﴾) الكافر والمؤمن ، أحفظوها الكافر والمؤمن (﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ﴾) إذًا الكافر مخاطب بالحج ، يجب أن يحج ، لكن يدخل مكة ؟

كيف نقول قصد مكة ، ثم نقول يجب عليه الحج ؟

نقول : شرطه الإسلام ، كالمحدث ، المحدث غير المتطهر مسلم ، إذا دخل وقت الصلاة وأذن المغرب نقول : وجبت عليك الصلاة ، يجب أن تقوم تصلي ، لكن نقول : يكبر هكذا ؟ أو لا بد من شرطها ؟

لا بد من شرطها ، الكافر نقول : وجبت عليك الصلاة ، ما في تعارض ، وجبت عليك الصلاة ، ويجب عليك الإسلام ، إذا أردت أن تصلي تكبر من شروط صحة الصلاة الطهارة وآكد منها الإسلام ، فيجب عليك أن تتطهر باطنًا قبل أن تتطهر ظاهراً ، إذا (﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ﴾) ، (﴿ عَلَى ﴾) تفيد الوجوب ، فدل على أن الحج فرض . وأكَّده بآخر الآية . (﴿ عَلَى النَّاسِ ﴾) مؤمنهم وكافرهم ، فرض واجب لازم (﴿ حِجُّ البَيتِ ﴾) يعني قصده ، المراد به الكعبة ، (﴿ البَيتِ ﴾) وتطلق الكعبة مراداً بها مكة على الصواب . ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة : 97] . ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : 95] . الكعبة عند الكعبة ولا دخول الحرم ؟ دخول الحرم .

من هذا نأخذ أن مساجد مكة كلها داخل الحرم بمائة ألف صلاة ، وهو قول الجمهور وهو الصحيح . وأما حديث جابر عند مسلم « إلا مسجد الكعبة » . يعني إلا مسجد مكة . فالكعبة من أسماء مكة . خذ هذه الفائدة : الكعبة من أسماء مكة . بدليل ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ إن قلت : حقيقة ، قلت : مجاز ، قل : ما شئت ، لكن حديث جابر « إلا مسجد الكعبة » فيعم إلا مسجد مكة حينئذٍ يكون مفردًا مضافًا فيعم مساجد مكة كلها هذا هو الصواب .

(﴿ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾) أي المستطيع . وفسر أهل العلم الاستطاعة بالقدرة بنفسه على الذهاب ، أو بماله أن ينيب ، ووجود الزاد والراحلة بعد قضاء الواجبات عليه . إذًا (﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾) ، (﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾) هذا بدل من الناس ، ليس كل الناس ، لأن الناس فيهم المستطيع وغير المستطيع ، والذي يجب عليه الحج هو المستطيع . من استطاع إليه سبيلاً أي طريقًا . (﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾) هذا فيه تأكيد على الوجوب ، (﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾) أي من كان مستطيعًا أن يحج البيت ولم يحج فقد كفر ، سماه الله تعالى كافرًا ، ونطلق ما أطلقه الله تعالى نقول : هذا كفر ، ثم إذا جئنا عند النزاع والخلاف فنستفسر ونفصل ، لأن ما سماه الشرع كفراً نطلقه كما أطلقه ، وإذا جئنا عند النزاع والتفصيل وعند دفع

الشبه نقول : من تركه منكرًا لوجوبه فقد كفر كفرًا أكبر مخرجًا من الملة . وأما إن كان معتقدًا لوجوبه ففيه خلاف ، والجمهور جمهور السلف على أنه ليس بكافر ، ليس الشأن كالصلاة ، الصلاة لو اعتقد وجوبها وتركها ولو فرضًا واحدًا كفر ، وارتد عن الإسلام ، كفر أكبر وهذا هو الصواب . وأما الحج وإن اعتقد وجوبه ولم يفعل هذا فيه قولان وهما روايتان عن الإمام أحمد رحمه الله ، والمرجح أنه ليس بكافر .

إذًا (﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾) نقول : من كان مستطيعًا أن يحج البيت ولم يحج حتى مات فهو كفرٌ به ، فقد سماه كافرًا . وهذا يدل على ماذا ؟ وخاصة في حق المسلم الكفر الأصغر يدل على آكديته وفرضيته ، لأنه ليس كل ما تُرِكَ من الواجبات يُطلق عليه أنه كفر أصغر . كل ما ترك من الواجبات يُسمّى كافرًا أصغر ؟ لا ، إذًا ما أُطلق عليه الشرع بأنه كفر أصغر يكون آكد من غيره .

(﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللّهَ غَنِيٌّ ﴾) والغني كثير الخير لا يحتاج إلى عبادة أحد من الخلق جل وعلا غني عن العالمين كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 2] . هذه هي أركان الإسلام الخمس ذكرها المصنف رحمه الله تعالى وليس المقام مقام تفصيل فيها فمرجعها إلى كتب الفقه ونحو ذلك .

ثم قال رحمه الله : (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ الإِيمَانُ) .

وهذه نأخذها غدًا إن شاء الله تعالى .

[وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .]

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال المصنف رحمه الله تعالى : (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ : الإِيمَانُ) .

عرفنا مما سبق أن الإسلام بمعناه الخاص الذي جاء به محمد ﷺ على مراتب ثلاث : (الْإِسْلاَمُ ، وَالْإِيمَانُ ، وَالْإِحْسَانُ) ، وسبق ما يتعلق بالإسلام ، وأن له أركانًا خمسة ، وسبق أدلة هذه الأركان مع ذكرها على جهة الإجمال .

ثم شرع في بيان المرتبة الثانية من مراتب الدين مراتب الإسلام الخاص ، وهي الإيمان .

الإيمان والإسلام كما سبق أنهما إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا ، كذلك الحال يقال في الإحسان ، هذه ألفاظ ثلاثة ، إسلام ، وإيمان ، وإحسان ، إذا أفرد الإسلام يعني ذُكر في سياق ولم يذكر معه الإيمان ، ولا الإحسان ، صار الإسلام عامًّا ، دخل فيه الإيمان ، ودخل فيه الإحسان . وإذا ذُكر الإيمان وحده في السياق دون ذكر شيء معه ، دخل فيه الإسلام ودخل فيه الإحسان . وإذا ذُكر الإحسان وحده ، دون ذكر الإسلام والإيمان ، شمل الإيمان والإسلام ، وأما إذا اجتمعت الثلاث أو بعضها ، فحينئذ كل لفظ له معنى مستقل ، والحجة في هذا والعمدة ، هو حديث جبريل عليه السلام الذي سيأتي ذكره في نهاية هذه المراتب الثلاثة .

الإيمان إذًا قد يجتمع مع الإسلام وقد يفترق عنه ، إذًا له إطلاقان ، إطلاق عام ، وإطلاق خاص ، إذا اجتمع مع الإسلام فله معنى خاص ، يفارق فيه الإسلام ، وإذا أُطلق حينئذٍ صار له معنى عام .

إذًا نقول : الإيمان له معنيان : معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحي .

أما المعنى اللغوي فالمشهور عند الكثيرين أنه بمعنى التصديق ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [يوسف : 17] . يعني وما أنت بمصدقٍ لنا . ﴿ فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ﴾ [العنكبوت : 26] . أي صدَّقه لوط عليه السلام ، ولكن هذا التصديق ليس على إطلاقه بل لا بد أن يكون متضمناً لمعنى الإقرار ، لماذا ؟ لأن الإيمان إذا كان بمعنى التصديق ، صدَّقه هذا تعدَّى بنفسه ، وآمنه هذا لا يتعدى بنفسه ، فيقال : صدقه ، ولا يقال : آمنه ، لماذا ؟ لأن صدقه متعدٍّ بنفسه ، وآمن هذا لا يتعدى بنفسه ، يعني لا ينصب مفعولاً به بنفسه بل لا بد من واسطة ، وحينئذٍ إذا تقرر هذا ، لا يمكن أن يُفسر اللازم بالمتعدّي ، فلا يقال الإيمان هو التصديق ، إلا إذا جُعل في التصديق معنى آخر ، يعني ضُمِّن معنى آخر وهو الإقرار . فحينئذٍ نقول الإيمان في اللغة : التصديق وفيه معنى الإقرار ، وذكر بعضهم أن الإيمان لغة هو الإقرار ، ولا إقرار إلا بتصديق ، لماذا ؟ لأن التصديق معلوم أنه مأخوذ من الصدق ، والإيمان هذا إفعال من باب أَفْعَلَ آمَنَ أأمن من باب أَكْرَمَ ، حينئذٍ يكون مأخوذًا من الأمن ، ففيه معنى الأمن فهو مشتقٌّ من الأمن ، والأمن لا شك أن فيه معنى الطمأنينة ، وهذا فيه زيادة معنى على مجرد التصديق ، فحينئذٍ يفسر الإيمان بالإقرار ، ولا إقرار إلا مع أو بعد تصديق ، فيقال : صدقته ، ولا يقال آمنته ، بل يقال : آمنتُ به ، وآمنت له ، ﴿ فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ﴾ [العنكبوت : 26] ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [يوسف : 17] ، وبعضهم يجعل ثَمَّ فرقًا بين الإيمان اللغوي والشرعي في القران بهذا الضابط ، إذا جاء لفظ الإيمان متعدِّيًا باللام فيفسر بالمعنى اللغوي ، كما ذكرنا من الآيتين ، وإذا جاء متعدّيًا بالباء فيفسر بالمعنى الشرعي ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة : 285] ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ﴾ [البقرة : 137] ، حينئذٍ تعدَّى بالباء ، هذا يكون المراد به الإيمان الشرعي إذاً ثَمَّ فرق بين اللفظين من جهة اللغة .

حينئذ نقول : الإيمان لغة هو : الإقرار أو التصديق المضمن معنى الإقرار . وإذا قيل بأنه الإقرار لا ينافي التصديق ، لأنه لا يوجد إقرار إلا بعد تصديق ، ولذلك تفسر الشهادة ، أشهد أن لا إله إلا الله أُقِرُّ بلساني ما أعتقده بقلبي ، وكذلك في شهادة أن محمدًا رسول الله .

وأما الإيمان في استعمال الشرع ، فله إطلاقان - كما ذكرناه سابقًا - يطلق على الإفراد غير مقترن بذكر الإسلام ، وهذا ما يُعنون له بالإيمان العام ، أن يُطلق بإفراده يعني مفردًا اللفظ وحده ولا يُذكر معه لفظ الإسلام ، يعني لا يَرِدُ اللفظ في السياق ، لا في سؤال ، ولا في كلام سابق ، ولا في كلام لاحق ، « أتدرون ما الإيمان بالله وحده » . ابتداءً لم يذكر في الحديث الإسلام ، فحينئذٍ يحمل على المعنى العام .

إذًا الإطلاق الأول يُطلق على الإفراد غير مقترن بذكر الإسلام ، فحينئذٍ ماذا يراد به ؟

يكون مرادفًا للفظ الدين ، فيراد به الدين كله القول ، والعمل ، الأعمال الباطنة ، والأعمال الظاهرة ، فلا يختص بواحد منها دون الآخر ، هذا متى ؟ إذا أريد به المعنى العام ، يعنى إذا أطلق غير مقترن بذكر الإسلام ، فحينئذٍ يُراد به الدين كله القول والعمل ، يعني لا يختص بالاعتقاد ، ولا يختص بالأعمال الظاهرة ، بل يشمل الاعتقاد ، والأعمال الظاهرة ، لأنه يشمل الإسلام والإحسان حينئذٍ . قال أبو العباس بن تيميه رحمه الله تعالى : لفظ الإيمان إذا أُطلق يراد به ما يراد بلفظ البرّ ، وبلفظ التقوى ، وبلفظ الدين ، فكل ما يحبه الله ورسوله ، يدخل في اسم الإيمان . فشمل الدين كله ، لأن لفظ البر ، والتقوى ، والدين ، والإيمان ، والإسلام ، هذه الألفاظ الشرعية التي علَّق عليها الشارع أحكام دخول الجنة ونحوها ، هذه إذا أُطلقت كما نص على ذلك ابن القيم رحمه الله في ((المدارج)) وغيره ، إذا أُطلقت شملت الدين كله ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا ﴾ [البقرة : 177] هنا أطلق البر ، حينئذٍ يرادف الإيمان ، ولذلك استدل بالآية على هذه المسألة - كما سيأتي - ، حينئذٍ إذا أُطلق لفظ التقوى شمل الدين كله ، وإذا أُطلق لفظ الدين شمل القول والعمل ، هذه الألفاظ إذا أطلقت لوحدها شملت الدين كله قولاً وعملاً ، وإذا اقترنت بغيرها حينئذٍ يُخص بمعنى على حسب ما يأتي في السياق .

إذًا قال ابن تيمية رحمه الله : (لفظ الإيمان إذا أُطلق يراد به ما يراد بلفظ البرّ) يعني إذا أُطلق لفظ البرّ ، (وبلفظ التقوى ، وبلفظ الدين ، فكل ما يحبه الله ورسوله ، يدخل في اسم الإيمان) . هذا الإيمان بالمعنى العام .

الإطلاق الثاني : أن يُطلق لفظ الإيمان مقرونًا بالإسلام ، كما جاء في حديث جبريل ، سئل قال : أخبرني عن الإسلام ، ثم قال : أخبرني عن الإيمان ، إذًا هنا لم يُطلق ، بل ذُكر مقرونًا بذكر الإسلام ، فحينئذٍ له معنى خاص ، وحينئذٍ يراد به الاعتقادات الباطنة ، يراد به العمل القلبي فقط ، ولا يدخل فيه العمل الظاهر ، إلا ما يصحح الاعتقاد الباطن .

الإيمان الخاص ، وهو إذا ذُكر معه الإسلام ، نقول : إذا ذُكر الإسلام والإيمان اجتمعا ، نقول : افترقا في المعنى ، فيحمل الإيمان الخاص على الاعتقاد الأعمال القلبية ، ويحمل الإسلام على الأعمال الظاهرة ، يحمل الإيمان على الاعتقاد الأعمال القلبية الإخلاص ، والمحبة ، والخشية ، والخوف ، والإنابة ، والرجاء ، ويحمل الإسلام على الأعمال الظاهرة ، الشهادة ، والصلاة ، والركوع ، والسجود ، والصيام ، والحج ،

نقول : هذه أعمال ظاهرة ، لكن لا بد من قيد في الأول ، وقيد في الثاني ، فيقال : إذا اجتمعا افترقا ، فيحمل الإيمان على الاعتقادات بشرط أن يُوجد معه من الظاهر ما يُصححه ، والإسلام يُحمل على الأعمال الظاهرة بشرط أن يوجد معه من الإيمان ما يصححه ، لأن القسمة ليست منفصلة مباينة كليًّا ، إذا اجتمعا بمعنى أن الإيمان يشمل الأعمال الباطنة فقط ، ولا يشمل الأعمال الظاهرة ، لو جوزنا هذا لقلنا الأعمال الباطنة ، حينئذٍ توجد ولا تستلزم العمل الظاهر ، وفي الشرع العمل الباطن والظاهر متلازمان ، لا يمكن أن يوجد الظاهر دون الباطن ، الظاهر الحق إلا إذا كان دعوى ونفاق . ولا يمكن أن يوجد الباطن إلا وهو مستلزم للظاهر ، فإذا وُجد الإخلاص ، والمحبة لله ، والخشية ، والخوف ، والرجاء ، والإنابة ، إذا وُجدت هذه هل يمكن أنه لا يصلي ، ولا يركع ولا يسجد ، نقول : هذا محال ، فإذا انتفى الظاهر استلزم منه انتفاء الباطن ، لا بد منهما ، ولا ينفك الظاهر عن الباطن أبدًا إلا في صورة النفاق فقط ، ولذلك الأقسام ثلاثة أليس كذلك ؟ :

- من كفر باطنًا وظاهرًا .
- من آمن باطنًا وظاهرًا .
- من آمن ظاهرًا لا باطنًا .

والثالث ما هو ؟ المنافقون ، والأَوَل ؟ الكفار ، الذين كفروا ظاهرًا وباطنًا ، ومن آمن بباطنه وظاهره ، فهو الموحد المؤمن المحسن ، ومن وُجد عنده الظاهر وانتفى الباطن هذا هو المنافق ، وهل يوجد قسم رابع ؟ القسمة العقلية تقتضي وجود قسم رابع ، ومن هنا جاء الإشكال ، ودخل على الأشاعرة وغيرهم ، فأوجدوا قسمًا رابعًا ، وهو وجود الباطن دون الظاهر فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان ، تتميمًا للقسمة ، فنقول : هذه القسم لا وجود له في الشرع ، بل هو داخل في الأول ، وهو أنه كافر ، وجود الباطن دون الظاهر ، حينئذٍ نقول : هذا لا يتصور أولاً ، لكن لو فرض محالاً أن يوجد كمال الإخلاص والخشية ثم لا يوجد عمل ظاهر البتة ، نقول : هذا داخل في الأول من باب أولى .

إذًا نقول : إذا اجتمع الإسلام والإيمان ، حُمل الإيمان على الاعتقاد ، لكن لا بد من عمل ظاهر يُصحح هذا الاعتقاد ، ولا يصح الاعتقاد ويعتبر إيمانًا شرعيًّا وهو منفك إنفكاكًا تامًّا عن العمل الظاهر ، هذا لا وجود له ، فحينئذٍ لا بد أن نشترط قدرًا معينًا من العمل الظاهر ليُصحح العمل الباطن . ثم نقول : الإسلام المراد به العمل الظاهر مطلقًا ؟

نقول : لا ، لأن من العمل الظاهر النطق بالشهادتين ، والنطق بالشهادتين لا بد من عمل قلبي ، لا توجد الشهادة الشرعية دون إخلاص ، دون علم بمعناها وهو الإثبات والنفي ، ومحله القلب في الأصل ، دون محبة دون إخلاص دون كفر بالطاغوت ، نقول : هذه كلها أعمال قلبية في الأصل .

إذًا هل يوجد العمل الظاهر مطلقًا هكذا منفكًا عن العمل الباطن ؟

نقول : لا . إذًا إذا اجتمعا - تنبهوا لهذا - إذا اجتمعا افترقا ، فيُحمل الإيمان على العمل القلبي الاعتقاد ، لكن لا بد من عمل ظاهر يُصححه ، ولا نصححه هكذا مطلقًا ، ويحمل الإسلام على العمل الظاهر ، لكن لا بد من عمل باطن يصححه ، فما زاد عن ذلك نقول : افترقا ، لا يدخل في الإسلام ما كان زائدًا على الإيمان الذي يصحح الإسلام ، ولا يدخل في الإيمان ما زاد عن العمل الظاهر الذي يُصحح الإيمان ، فافترقا في هذه الجزئية ، وإلا افترافهما كليًّا من كل وجه ، هذا لا يقول به أحد من السلف ، ولذلك مضى معنا أقرب حال : شروط لا إله إلا الله ، وهي أعمال قلبية ، لا يصح النطق بلا إله إلا الله إلا بماذا . بعمل قلبي ، وذكرنا قول شيخ الإسلام : (من اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة فهو كافٍ ، فهو ضال ، مخالف للكتاب ، والسنة ، والإجماع ، لماذا ؟ لانتفاء العمل القلبي . تنبهوا لهذا .

إذًا الإيمان الشرعي له إطلاقان : إطلاق عام ، وإطلاق خاص .

الإطلاق العام هذا على الإفراد ، غير مقترن بذكر الإسلام ، فحينئذٍ يُراد به الدين كله القول والعمل .

الثاني أن يُطلق مقرونًا بالإسلام ، فحينئذٍ يُراد به الاعتقادات الباطنة ، وبما يصححه من العمل الظاهر ، كما في حديث جبريل ، جُمع وقُرن الإسلام مع والإيمان والإحسان ، فلما اجتمعت افترقت .

وأما الدليل الأول : وهو أن الإيمان يشمل الدين كله ، الاعتقادات الباطنة والأعمال الظاهرة ، قوله جل وعلا : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وهذا حصر ، ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال : 2] . وجلت قلوبهم ، زادتهم إيمانًا ، وعلى ربهم يتوكلون ، هذه أعمال قلبية . ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً ﴾ [الأنفال : 3 ، 4] . هنا شمل هذا اللفظ ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . أُطلق لم يقترن به لفظ الإسلام ، هكذا قال تعالى في الآية من أولها إلى آخرها ، إنما المؤمنون ، إذًا ذُكر الإيمان فقط ، ولم يُذكر معه الإسلام ، فحينئذٍ نقول : هذا إيمان عام ، فيشمل العمل القلبي ، كالتوكل ﴿ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ، وجلت القلوب ، ويشمل العمل الظاهر ، وأعلاه ما هو ؟ لا إله إلا الله ، وتأتي بعده الصلاة كما في حديث جبريل الذي

سيأتي معنا . وجاء في الحديث ، حديث النبي ﷺ : « لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة » . مؤمنة يعني متصفة بصفة الإيمان ، فهل يحمل على الاعتقادات فقط ، أم نقول : يشمل الظاهر ؟

نقول : يشمل الدين كله . لماذا ؟ لأنه أُطلق وأريد به المعنى العام ، وفسره النبي ﷺ بذلك . الدليل ذكرناه سابقًا بأنه الدين كله الأعمال الباطنة ، والأعمال الظاهرة .

وفي حديث وفد عبد القيس في الصحيحين قال ﷺ : « آمركم بالإيمان بالله وحده » .

لم يُذكر معه الإسلام ، حينئذٍ نحمله على المعنى العام ، بماذا فسره النبي ﷺ ؟ قال : « آمركم بالإيمان بالله وحده » . قال : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده » ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان وأن تؤدوا من المغنم الْخُمُس » . هذه أعمال ظاهرة أو باطنة ؟

ظاهرة . فسر النبي ﷺ الإيمان بالأعمال الظاهرة ، الشهادتين ، إقامة الصلاة ، إيتاء الزكاة ، الصوم ، إلى آخره ، وفسره في حديث جبريل بـ (« أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلاَئِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») . هنا أعمال ظاهرة - في الحديث الذي معنا ، وهناك أعمال باطنة .

ما الجمع بينهما نقول : في حديث جبريل ورد الإيمان مقرونًا بالإسلام فحُمل على الأعمال الباطنة ، وهنا جاء مفردًا غير مقرون بلفظ الإسلام فحُمل على الأعمال الباطنة والظاهرة .

قال ابن القيم رحمه الله معلقًا على هذا الحديث : (فيه - أي في الحديث - أن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول ، والعمل ، كما عَلِمَ ذلك أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وتابعوهم - وهو أن الإيمان يشمل القول والعمل - وعلى ذلك - يعني يدل على ذلك - أن الإيمان يشمل القول والعمل ، وأن الصحابة وتابعي الصحابة وتابعي التابعين قد فهموا ذلك ، وعلى ذلك ما يقارب من مائة دليل من الكتاب والسنة . ويكفي الإجماع .

وفي الصحيحين قوله ﷺ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، فأعلاها قول لا إله إلا الله » . وهذا قول فدخل في الإيمان ، لأنه قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة » أي خصلة ونحوها « فأعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » . هذه ثلاثة أمثلة لقول اللسان أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق وهو عمل ظاهر ، والحياء وهو عمل قلبي ، إذًا يشمل الاعتقاد والظاهر ، هذا الإيمان إذا أُطلق ، لأنه في الحديث مطلق .

وسمَّى الله جل وعلا في كتابة الصلاة إيمانًا وهو عمل ظاهر قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة : 143] . أي صلاتكم الأولى إلى بيت المقدس ، وإيمانكم هنا أطلق على الصلاة ، فدل على شيئين :

الشيء الأول : أن الصلاة عمل ظاهر ، وهي إيمان ، فالإيمان حينئذٍ يشمل الأعمال الظاهرة .

[والثاني] : دل على أن تارك الصلاة كافر . لماذا ؟

لأن الكل إذا أطلق على جزئه دل على أنه يفوت بفوات ذلك الجزء ، هذا في لسان العرب ، والقاعدة أن العرب إذا أطلقت لفظ الكلّ على الجزء فحينئذٍ يدل على أن هذا الكلّ يفوت بفوات ذلك الجزء وهو ركن فيه ، فدل ذلك على أن الإيمان ينتفي بانتفاء الصلاة ، إذًا تارك الصلاة إجماع - يكاد يكون إجماع - تارك الصلاة ،نقول : هذا كافر .

إذًا هذه الآية دلت على شيئين - تنبه - دلت على أن العمل الظاهر داخل في مسمى الإيمان لأن الصلاة عمل ظاهر وإن تبعه باطن ، لكن في الظاهر أنها عمل ظاهر ، فسماها إيمانًا ، أطلق الله عليها أنها إيمان ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة : 143] . أي صلاتكم ، ثم هذه الصلاة ركن في الإيمان ، يزول الإيمان بزوال هذه الصلاة ، لماذا ؟ ما وجه الاستدلال ؟ وذكر ابن القيم في كتاب ((الصلاة ، وحكم تاركها)) ، من الأدلة على أن حكم تارك الصلاة يكفر هذا الدليل ذكره ابن القيم بهذا ، بهذا الوجه من الاستدلال أنه أطلق الكل وهو الإيمان على الجزء ، فدل على أن الكل يفوت بفوات هذا الجزء .

وهذا هو مراد السلف بأن الإيمان بالمعنى العام : اعتقاد ، وقول ، وعمل . وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان ، وهذا مجمع عليه عند السلف .

قال الأوزاعى رحمه الله : (كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان) .

لا فرق بينهما ، لأن العمل الظاهر سواء كان قولاً أو بالجوارح هو داخل في مسمى الإيمان ، بمعنى أنه جزء وركن فيه ، لأن الإيمان ثلاثة أركان :

اعتقاد بالقلب ، وهذا ركن .

وعمل بالجوارح والأركان ، وهذا ركن .

وقول باللسان ، وهذا ركن .

يفوت بفوات الركن كله الإيمان ، فحينئذٍ إذا لم يوجد الظاهر كله ، حينئذٍ نقول : الإيمان لا وجود له .

وكتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى إلى الأمصار : (أما بعد : فإن للإيمان فرائض ، وشرائع ، وحدودًا ، وسننًا) . إذًا هذه كلها أطلق عليها أنها إيمان ، شرائع ، والحدود والسنن ، حتى السنن أطلق عليها أنها إيمان (فمن استكملها فقد استكمل الإيمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان) . والنقص بالنقص ، والكمال بالكمال ، لأن الإيمان يزيد ، وينقص ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية .

إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلْ   تَزِيْدُهُ التَّقْوَى وَيَنْقُصْ بِالزَّلَلْ

قال البخاري رحمه الله : (لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص) . التقى بألف من الأئمة الأعلام : (فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص) .

إذًا الإيمان له معنيان ، معنى عام ، ومعنى خاص .

المعنى العام : اعتقاد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح والأركان .

والمعنى الخاص : هو الاعتقاد القلبي ، والمراد به الأركان الستة الآتي ذكرها .

المعنى الخاص لم يقع فيه النزاع ، بأن الأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسماه ، المعنى الخاص ، لا خلاف في أنه لا يشمل الأعمال الظاهرة ، وإنما وقع النزاع في ماذا ؟ في الإيمان بالمعنى العام . ووقع النزاع عند المتأخرين ، وأما السلف فليس بينهم نزاع ، وإنما هو حكاية واقع ، فنقول : وقع النزاع في الإيمان العام ، هل يشمل الأعمال الظاهرة أم لا ؟ والسلف إجماعًا على أنه يشمل الأعمال الظاهرة ، لما ذكرناه من الأدلة . ابن القيم يقول : (مائة دليل) على ذلك .

قال رحمه الله : (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ) . أي : من مراتب الدين « الإيمان وهو بضع وسبعون شعبة ، فأعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى في الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » . ثنَّى بمرتبة الإيمان بعد الإسلام ، والمشهور أن هذه المراتب الثلاث ، بعضها إذا اجتمع يدخل في بعض . قالوا : (الإسلام أخص

من جهة نفسه من الإيمان ، والإحسان ، وأعم من جهة أهله ، والإيمان أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أهله ، والإحسان أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أهله) . مرادهم بهذا أن يقال : الإسلام أخص من جهة نفسه بمعنى أنه خاص في نفسه لا يشمل الإيمان ، ولا يشمل الإحسان أليس كذلك ، الإسلام لا يشمل الإيمان ، لذلك كل مؤمن مسلم ولا عكس ، قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ [الحجرات : 14] . ادَّعوا الإيمان ، فهذه دعوى ، وليس كل من ادعى الإيمان فهو صادق ، أليس كذلك ؟ لا ، ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ نفى الإيمان ، وأثبت لهم الإسلام ، دل على أن الإسلام يثبت دون ثبوت الإيمان ، لكن بما ذكرناه سابقًا بما نصححه من الأعمال القلبية .

فحينئذٍ نقول : الإسلام في نفسه خاص لأنه لا يشمل الإيمان ، ومن جهة أهله عام ، لأن أهله كُثُر ، الأصل فيمن دخل في الإسلام أنه دخل في هذه المرتبة ، ثم قد يَتَرَقَّى فيدخل في الإيمان ، فإذا دخل في الإيمان حينئذٍ نقول : الإيمان من جهة نفسه عام ، لماذا ؟ لأنه إسلام وزيادة ، ، الإيمان إسلام وزيادة ، إذًا هو عام ، أعم من الإسلام ، لأن الإسلام إسلام فقط دون إيمان . وأخص من جهة أهله لأن أهله أقل من أهل الإسلام ، ولذلك قيل أهله خواص أهل الإسلام ، خاصة أهل الإسلام هم المؤمنون ، فحينئذ ليس كل مسلم مؤمنًا ، بل كل مؤمن يكون مسلمًا .

إذًا مرتبة الإيمان أعم من جهة نفسها ، وأخص من جهة أهلها ، وأهله هم خواص أهل الإسلام ، لأن أهل الإسلام ، أكثر من أهل الإيمان ، وكذلك يقال في الإحسان عام من جهة نفسه ، لماذا ؟ لأنه يشمل الإسلام والإيمان ، فهو إسلام وإيمان وزيادة ، إسلام دخل فيه الإسلام ، ودخل فيه الإيمان وزيادة ، الزيادة هي التي انفرد بها بهذا اللفظ وهو الإحسان ، أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أهله ، لأن أهله هم خواص المؤمنين ، خواص أهل الإيمان . إذًا أهل الإسلام أكثر ، خواصهم المؤمنون ، ثم أهل الإيمان في أنفسهم أكثر باعتبار ماذا ؟ عن أهل الإحسان لا باعتبار أهل الإسلام ، أهل الإيمان باعتبار بالنسبة والإضافة إلى أهل الإحسان كثير ، وخواصهم هم المحسنون أهل الإحسان ، ولذلك مثَّلُوا لهم بثلاث دوائر ، قالوا : الدائرة الصغرى الداخلة هي دائرة الإحسان ، ثم تليها دائرة الإيمان ، ثم تليها دائرة الإسلام ، فمن كان في دائرة الإحسان فهو محسن مؤمن مسلم ، ومن كان في دائرة الإيمان فهو مسلم مؤمن ، ليس محسنًا ، ومن كان في دائرة الإسلام فحسب ، فهو مسلم وليس بمؤمن ولا محسن .

لذلك ثنَّى بها بعد مرتبة ماذا ؟ الإسلام .

ذكرنا أن الإيمان مشتق من الأمن ، كما أن الإسلام مشتق من التسليم ، أو المسالمة كما مرَّ .

من الأمن فهو من الأمور الباطنة الذي يؤتمن عليه ويكون خُفْيَة ، هذا الأصل فيه ، الإيمان بالرسل ، الإيمان بالكتب ، هذا يؤتمن ، فيقول : أنا مؤمن مصدق بالرسل ، والله أعلم ، نحن نأخذ من لسانه بما أقرّ به ، لكن هل نطلع على ما في قلبه نقول : لا ، إذًا يؤتمن على ما اعتقده بقلبه ، أنت أمين نفسك على ما تخفيه وتدعيه ، لذلك أُخِذَ من هذا اللفظ ، كما أن الإسلام مأخوذ من التسليم أو المسالمة ، فهو من الأمور المحسوسة المدركة بالظاهر .

قال : (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ : الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) . أنا عندي هذا الكلام مُشْكِل ، المرتبة الثانية من مراتب - شاركوا معي - المرتبة الثانية من مراتب الدين الثلاثة ، الإسلام أولاً ، المرتبة الثانية الإيمان أليس كذلك ، إذًا ماذا عنى المصنف هنا بالإيمان ؟ الإيمان العام ، أم الخاص ؟

الأصل على الترتيب ، دعك من الدليل ، الأصل أنه يريد ماذا ؟

العام ، أو الخاص ؟

الخاص ، هذا الأصل ، لأنه قال بعد ما عرَّف الإسلام : (وهو على ثلاث مراتب : الإسلام ، والإيمان ، والإحسان ، ولكل مرتبة أركان ، فأركان الإسلام ..) إلى آخره ، ثم قال : (الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ) . التي تقابل الإسلام التي ذكر أركانها ، حينئذٍ يريد به ما يقابل الإسلام ، أليس كذلك ، فحينئذٍ يحمل على ماذا ؟ على الاعتقاد فقط ، ولا يحمل على المعنى العام ، لكن المصنف رحمه الله أورد الحديث تعريفًا هنا ، (وَهُوَ : بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) . هذا حديث أخرجه في الصحيحين .

فحينئذٍ فسّر الإيمان بمضمون هذا الحديث ، وهذا الحديث قد أخذناه الآن دليلاً على إثبات الإيمان العام ، وأنه يشمل الدين كله ، القول والعمل .

ثم قال : (وَأَرْكَانُهُ سِتَّةٌ) . أركان ماذا ؟ أركان الإيمان ، حينئذٍ كيف نوجه كلامه ؟ ذكر بعض الشراح - ونحيل عليهم - أنه أراد بالإيمان في قوله المرتبة الثانية الإيمان العام ، فيشمل الدين كله . وهذا يَرِدُ عليه إشكال وهو كيف جعله مقابلاً للإسلام ؟ لكن نمشي معهم . قالوا : أراد به الإيمان العام (وَهُوَ) أي هذا الإيمان العام ، بضع وسبعون شعبة ، ، ثم لما قال : وأركانه ستة ، قصد به الإيمان الخاص ، وأركانه : أي الإيمان بالمعنى الخاص ، (وَهُوَ) أي الإيمان بالمعنى العام الاسم العام الذي يدخل فيه

الإسلام (بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) بِضْع بكسر الباء ، هذا من أسماء العدد كالثلاثة إلى التسعة لكنه مبهم يشمل من الثلاثة إلى التسعة (بِضْعٌ وَسَبْعُونَ) يعني ثلاث وسبعون أو أربع وسبعون .. إلى تسع وسبعين ، كلها محتملة وداخلة في هذا اللفظ ، (وَهُوَ : بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) والشعبة هي الطائفة أو الخصلة ، أو الجزء من الشيء ويدخل تحتها أفراد من الخصال .

إذًا (وَهُوَ : بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً) هذا دلّ على أن الإيمان يتجزأ ، وله أجزاء ، ثم هذه الأجزاء قد يفوت الإيمان بفوات بعضها ، وقد لا يفوت بفوات بعضها ، هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة ، أن الإيمان له شعب ، كما أن الكفر له شعب ، لأن الإيمان والكفر [نقيضان][10] ، فالإيمان له شعب ، له أجزاء ، هل إذا فات جزء منها فات الإيمان - أسألكم ، هل إذا فات جزء من هذه الأجزاء أو الخصال فات الإيمان ؟ - تقول : لا ، لأنه إذا رأى الأذى في الطريق فلم يمطه انتفى الإيمان ، مشكلة هذه ، هذا مذهب المعتزلة والخوارج ، حينئذٍ نقول : لا ، بعض الأجزاء لا بد من دليل ونص على أن بعض الأجزاء إذا انتفى انتفى الإيمان بانتفائها وفات بفواتها ، وبعضها لا .

(بِضْعٌ وَسَبْعُونَ) هنا كأن المصنف رحمه الله تعالى رجح الرواية التي فيها زيادة بضع وسبعين ، وإلا ففيها روايتان ، « بضع وستون » . وهي في الصحيح ، وكذلك بضع وسبعون وهي في الصحيح أيضًا ، وبعضهم حملها على المتيقن وهو الأقل ، لذلك قال ابن حجر رحمه الله تعالى : إن المعوَّل على المتيقن وهو الأقل ، وهو بضع وستون . وجاءت رواية بالشك « بضع وستون أو بضع وسبعون » . عند مسلم ، فبعضهم جعلها من باب زيادة الثقة ، وبعضهم جعلها أنها من المشكوك فيه فتُطرح على خلاف طويل ، وظاهر كلام المصنف هنا ، أنه رجح بضعًا وسبعين شعبة .

(فَأَعْلاهَا) أي أعلى تلك الشعب بمعنى الإيمان العام ، لأن أعلاها قول ، والقول داخل في مسمّى الإيمان العام ، أليس كذلك ؟ لأنه قول ، ونقول : الإيمان اعتقاد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح . (فَأَعْلاهَا) أي أعلى تلك الشعب بمعنى الإيمان العام (قَوْلُ : لا إِلَهَ إِلا اللهُ) إذًا هذا لفظ تلفظ به ، هل يكفي اللفظ دون اعتقاد ؟ نقول : لا ، إذًا لفظ يتبعه اعتقاد ، لا بد أن يكون معه اعتقاد ، وإلا كان ضالاً مخالفًا للكتاب ، والسنة ، والإجماع .

---

[10] سبق فقال الشيخ : ضدان الدقيقة 35.33 .

(وَأَدْنَاهَا) يعني أقلها ، أدنى تلك الشعب بالمعنى العام (إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ) أي إزالة الأذى وهو ما يُؤذي المارين من حجر أو شوك ونحو ذلك . فحينئذٍ (إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ) نقول : هذا عمل ظاهر ، وهو داخل في مسمى الإيمان ، لماذا ؟ لأن النبي ﷺ أطلق عليه أنه إيمان في هذا الحديث ، وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول : مرجع الأسماء الشرعية هو الشرع ، وهذا لا بد أن يتقرر عند طالب العلم ، أن مرجع معرفة الأسماء الشرعية والحقائق الشرعية التي رتب عليها الشرع أحكامًا في الدنيا وفي الآخرة ، لا بد أن نأخذها من الشرع ، لأنه أطلق لفظ الإيمان ، وهل أحاله في معناه إلينا ؟ نقول : لا ، هل رتب عليه دخول الجنة ، وحرمان من النار عند الوجوده وعند العدم ، إراقة الدماء ، وسبي النساء ، ألأيس كذلك ، يرث ، لا يورث .. إلى آخره ، هل من المعقول أنه يُترك هذا الاسم دون بيان ؟ نقول : لا ، بينه الشرع بيانًا واضحًا ، لا إشكال فيه ، ومن وقع عنده إشكال فهذا خلل في نفسه هو .

إذًا (وأدناها) أي أقلها (إِمَاطَةُ الأَذَى) الأذى هذه (أل) للاستغراق ، أي أذى (عَنِ الطَّرِيقِ) ، والطريق هو ما يُطرق بالأقدام ، وهو إذا كان مسلوكًا يُسمى طريقًا ، وإلا إذا كان مهجورًا فلا يدخل في الحديث ، لأن المراد الأذى ، وهو ما يُؤذي الناس ، وما لا يكون مسلوكًا لا يُوصف بكونه يؤذي الناس .

(وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ) الحياء صفة انفعالية تبعث على فعل الخير واجتناب القبيح ، وهي عمل القلب ، (مِنَ الإِيمَانِ) من للتبعيض ، إذًا هي بعض الإيمان ، جعله بعضًا من الإيمان ، لأن المستحي ينقطع بحيائه عن المعاصي ، وترك المعاصي بعض الإيمان ، كما أن فعل الطاعات بعض الإيمان ، لأن الإيمان طاعة فعل ، فحينئذٍ يفعل ما أوجبه الشرع ، ويترك ما أوجب الشرع تركه ، فامتثال الثاني وهو ما يبعث عليه الحياء ، نقول : هذا بعض من الإيمان . (شُعْبَةٌ) من الإيمان إذًا الإيمان قول واعتقاد وعمل . وهذا بإجماع السلف كما ذكرناه سابقًا .

ثم قال رحمه الله : (وَأَرْكَانُهُ) . الضمير هنا يرجع إلى الإيمان بالمعنى الخاص ، وهذا ذكره الشيخ رحمه الله في الحاشية يقول : والجمع بين ما تضمنه كلام المؤلف رحمه الله تعالى ، لأنه ظاهره التعارض ، هو يريد المرتبة الثانية الإيمان الخاص ، ثم قال : (بِضْعٌ وَسَبْعُونَ) . ثم قال : (وَأَرْكَانُهُ سِتَّةٌ) . إذًا ظاهره التعارض ، لأن الأركان الستة هذه هي الإيمان الخاص ، والبضع والسبعون هي الإيمان العام ، فكيف يقال : بضع وسبعون وأركانه ستة ؟ هذا فيه تعارض ، من أن الإيمان بضع وسبعون شعبة ، وأن الإيمان

أركانه ستة أن نقول : الإيمان الذي هو العقيدة أصوله ستة ، - الإيمان الذي هو الاعتقاد ، الإيمان الخاص أصوله ستة - وهي المذكورة في حديث جبريل ، وأما الإيمان الذي يشمل الأعمال ، وأنواعها ، وأجناسها ، فهو بضع وسبعون شعبة ، وهذا هو الإيمان العام .

إذًا أراد بقوله : (وَهُوَ) أي الإيمان العام ، بضع وسبعون شعبة وأركانه أي الإيمان الخاص ، وأركانه أي الذي يُراد عند اقترانه بذكر الإسلام .

(وَأَرْكَانُهُ) هذا كما سبق جمع ركن ، والركن ما لا يصح الإيمان إلا به ، أو إن شئت قل : هو الذي لا يقوم الشيء إلا به ، جزء الماهية ، فحينئذ إذا اختل أيُّ ركن من هذه الأركان الستة أدّى إلى ارتفاع وصف الإيمان عنه ، لأنها جعلها كلها أركانًا ، فحينئذ لا يقوم الإيمان ولا يصح إلا باجتماع هذه الأركان الستة ، ولكن المقصود في تحقيق الإيمان بكل ركن ، هو الإيمان الإجمالي على جهة الإجمال ، وإذا وُجد التفصيل حينئذ وجب الإيمان . كأن يصدق بالملائكة تصديقًا جازمًا ، ولو لم يعلم أن عددهم كثير ، أو أنهم خلقوا من نور ، أو أن منهم جبرائيل ، أو ملك الموت ، إذا صدق بالملائكة تصديقًا جازمًا ، ولم يعلم بهذا التفصيل نقول : تحقق الركن على جهة الإجمال فثبت الإيمان ، أما إذا بُيِّن له تفصيلاً بأن من الملائكة من اسمه كذا ، حينئذٍ وجب فإذا لم يؤمن كفر ، لأنه يكون مرتدًا عن الإسلام مكذبًا لله ولرسوله .

(وَأَرْكَانُهُ سِتَّةٌ) ما الدليل على أنها ستة ؟ حديث جبريل ، وانعقد الإجماع على ذلك ، أن الإيمان ستة أركان .

الركن الأول وهو أعظم الأركان ، وأصل الأصول ، والمراد به شرح التوحيد (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ) أن تصدق بالله تصديقًا جازمًا بربوبية الله ، وأسمائه وصفاته . (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ) أن تصدق بالله تصديقًا جازمًا لأن المراد به العمل القلبي ، حينئذٍ نفسره بالتصديق الجازم

(أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ) جل وعلا ، أن تصدق بالله تصديقًا جازمًا بربوبية الله ، وأسمائه وصفاته . قالوا : هذا ايمان في الأصل المراد به التوحيد ، ولذلك قالوا : يتضمن أربعة أشياء : الإيمان بوجود الله تعالى ، والإيمان بربوبيته تعالى ، والإيمان بإلوهيته تعالى ، والإيمان بأسمائه وصفاته ، هذه أنواع التوحيد ، وهي مستلزمة للنطق بلا إله إلا الله .

إذًا لا بد من شيء يصححه - على ما ذكرناه سابقًا - إذا قلنا : الإيمان بألوهية الله ، والذي دل على إلوهية الله ما هو ؟ كلمة التوحيد ، وهل يكفي في كلمة التوحيد ، الاعتقاد دون التلفظ ، لو اعتقد بمدلول

لا إله إلا الله ، وأتى بشروطها ، لكنه لم يتلفظ هل يعتبر مسلمًا ، إذا كان كافرًا أصليًّا نقول : لا ، لا يعتبر مسلمًا ، لماذا ؟ لأنه لم يتلفظ بها ، لا بد من التلفظ مع الاعتقاد القلبي ، وهنا قلنا : الإيمان يشمل الإيمان بألوهية الله ، وألوهية الله جل وعلا ، هي مدلول لا إله إلا الله ، ولا إله إلا الله لا تقبل ولا تصح إلا بالتلفظ فدل على ماذا ؟ على ما ذكرناه سابقًا أن الإيمان المراد به العمل القلبي وبما يصححه من العمل الظاهر . تنبه لهذا . (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ) نقول : هذا شرح للتوحيد .

(وَمَلائِكَتِهِ) هذا هو الركن الثاني من أركان الإيمان ، وهي جمع مَلَك ، وسبق أنه مأخوذ من الألوكة ، وهي الرسالة ، فالملائكة معناه المرسلون ، وهم مرسلون ، والمراد به أن تؤمن بالملائكة التصديق الجازم بوجودهم ، وبما وُكِلَ إليهم من أعمالهم ، يعني يؤمن بهم إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي ، لأنه يرد السؤال : الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان ، لا يصح الإيمان إلا بوجوده ، هل كل ما تعلق هذا الركن هو داخل في تحقيق هذا الركن ، أم ثَمَّ جزء معين وجوده هو الذي يكفي ؟ نقول : لا ، جزء معين وهو أن يؤمن بهم على جهة الإجمال ، هذا إذا لم يعلم بالتفصيل فيكفي ، أما إذا فُصِّلَ فحينئذٍ يجب الإيمان بما فُصِّلَ به له ، فإن أنكر كفر لأنه مكذب لله ولرسوله .

إذًا يؤمن بهم إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي . الملائكة عالم غيبيٌّ ، خلقهم الله تعالى من نور ، فهم عبّاد الله جل وعلا في سمائه لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، ومنحهم الله جل وعلا الانقياد التامة لأمره والقوة على تنفيذه ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء : 19 ، 20] . وعددهم كثير ، لا يحصيهم إلا الله جل وعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المدثر : 31] ، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه في قصة المعراج أن النبي ﷺ رُفع له البيت المعمور في السماء يُصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك ، إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما هم عليه ، والإيمان بالملائكة يتضمن أربعة أمور لا يتم الإيمان إلا بها ، إجمالاً في الإجمالي ، وتفصيلاً في التفصيلي على هذا القيد .

الأول : الإيمان بوجودهم ، وأنهم جنس مخلوق من خلق الله جل وعلا ، خلقهم من نور كما جاء في الحديث « خلقت الملائكة من نور » .

الثاني : الإيمان بأسمائهم ، بما علمنا اسمه منهم ، لأنهم غيب ، فلا بد حينئذٍ أن يكون مصدر الوقوف على اسم مَلَكٍ ما ، لا بد أن يكون بطريق شرعي صحيح ، يعني لا تثبت أسماء الملائكة بالاجتهاد ، ولا

الاستنباط ، ولا بالأحاديث الضعيفة ، ولا بالآراء ، ولا بالأهواء ، وإنما لابد من دليل شرعي صحيح لأنهم عالم الغيب حينئذٍ لا يثبت الاسم إلا من جهة شرعية كجبريل ، أو جبرائيل ، ومن لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالاً ، حملة العرش ،ما نعرف أسماءهم أليس كذلك وإنما هذا وصف ، إذًا نقول : لا نؤمن بأسمائهم ؟ نقول : لا ، نؤمن بهم على جهة الإجمال ، فلو أخبرنا من جهة صحيحة بأسمائهم آمنا بها ، وإن لم نُخْبَر حينئذ نقول : نقف في الأمر .

الثالث : الإيمان بصفاتهم ، بما علمنا من جهة صحيحة شرعية ، كصفة جبريل ، فقد أخبر النبي ﷺ أنه رآه على صفته التي خُلِقَ عليها وله ستمائة جناح قد سدّ الأفق ، يسقط من جناحه من التهاويل والدرر والياقوت ما الله به عليم ، وقد يتحول الملك بأمر الله تعالى إلى هيئة رجل ، وهذا جاء في عدة أحاديث .

الرابع : الإيمان بما علمنا من أعمالهم ووظائفهم التي ثبتت بالنصوص ، هذا أيضًا مرجعه إلى الشرع ، فلا تثبت وظيفة مَلَكٍ ما إلا من جهة شرعية صحيحة ، فلا للرأى فيه مجال ، ولا للأحاديث الضعيفة فيها مجال . الإيمان بما علمنا من أعمالهم ووظائفهم التي ثبتت بالنصوص التى يقومون بها بأمر الله تعالى ، كتسبيحه ، والتعبد له ليلاً ونهارًا ، وقد يكون لبعضهم أعمال خاصة ، كما ثبت في شأن جبريل أنه أمين الوحي الذي يُرسله الله تعالى به إلى الأنبياء والرسل ، وميكائيل الموكل بالقطر ، وإسرافيل الموكل بالنفخ في الصور ، وملك الموت الموكل بقبض الأرواح ، ومالك الموكل بالنار وهو خازن النار ، والملائكة الموكلين بالأجنة في الأرحام .. إلى آخر ما ورد في الكتاب والسنة .

إذًا نقول : هذه يتضمنها الإيمان بالملائكة ، إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي .

(وَكُتُبِهِ) ، (« أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ، وَمَلاَئِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ») هذا هو الركن الثالث وهو الإيمان بالكتب ، (كُتُبِهِ) والمراد بالإيمان بالكتب : التصديق الجازم بأن الكتب كلها مُنَزّلة كلها من عند الله على رسوله إلى عباده بالحق والهدى ، هذا هو الإجمال . ثم إذا فُصِّلَ لا بد من التفصيل .

(وَكُتُبِهِ) المراد بالكتب هنا الكتب السماوية التي أنزلها الله تعالى على رسله ، فالإضافة حينئذٍ تكون إضافة عهدية (كُتُبِهِ) تكون للعهد ، والإيمان بالكتب يتضمن أربعة أمور :

الأول : الإيمان بأنها مُنَزَّلَة من عند الله جل وعلا .

الثاني : الإيمان بما علمنا اسمه منها باسمه ، وقد نص عليه في دليل شرعي صحيح ، كالقرآن ، والتوراة ، والإنجيل ، والزبور ، وأما ما لم نعلم اسمه ، حينئذ نؤمن به إجمالاً .

الثالث : الإيمان بما ثبت فيها من أخبار تصديقًا بها ، وأن جميعها يُصَدِّقُ بعضها بعضًا لا يكذبه ، كأخبار القرآن ، وأخبار ما لم يُبَدّل أو يحرف من الكتب السابقة .

الرابع : العمل بأحكام ما لم يُنسخ منها ، يعني العمل بما أُمر العبد فيها من مأمورات ، والرضا والتسليم به ، سواء فهمنا حكمته أو لم نفهمه ، العقول قاصرة ، لا تُدرك كل ما أراده الله عز وجل وعلا على جهة التفصيل ، وجميع الكتب السابقة منسوخة بالقرآن العظيم . قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : 48] . أي حاكمًا عليه ، وعلى هذا فلا يجوز العمل بأي حكم من أحكام الكتب السابقة إلا ما صح منها وأقره القرآن ، ويرد شرع من قبلنا هل هو شرع لنا أم لا ؟

(وَرُسُلِهِ) هذا هو الركن الرابع ، أن تؤمن بالله ورسله معطوف على الأول .

إذًا الركن الرابع هو التصديق الجازم بأن الله تعالى قد بعث الله تعالى في كل أمة رسولاً يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، والكفر بما يُعبد من دونه جل وعلا ، وهذا متفق عليه بين الرسل والأنبياء ، فدعوتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم ، كلها متفقة على أصل الدين ، وهو توحيد الله جل وعلا ، وأنهم هُداة إلى الخلق ، وأن دلالتهم دلالة إرشاد إلى سبيل الهدى ، ولذلك قال تعالى مخاطباً نبيه ﷺ : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد : 7] . (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) قراءتان ، إذًا الرسل جمع رسول كما قال الشيخ بمعنى مُرْسَل ، وقد ذكرنا أن فَعُولاً يأتي بمعنى مُفْعَل مُرْسَل ، والرسل هنا قد يُراد به المعنى اللغوي ، (وَرُسُلِهِ) ليشمل الأنبياء ، والرسل ، والرسول بالمعنى الخاص والنبي كذلك ، لأن النبي مرسل ، قال تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [البقرة : 213] . ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ﴾ دل على أن الأنبياء مبعوثون ، والبعث هو الإرسال ، ولذلك قال هنا : مُرْسَل أي مبعوث بإبلاغ شيء ، والمراد هنا مَنْ أُوحِيَ إليه من البشر بشرع ، وأمر بتبليغه . وهذا وهل من فرق بين الرسول والنبي ؟ كلام طويل عريض سبق منه شيء ، والمشهور عند أهل العلم أن الفرق بينهما : أن الرسول إنسان ذكرٌ أُوحِي إليه بشرع ، وأمر بتبليغه ، والنبي إنسان أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً . هذا هو المشهور ، وثَمَّ خلاف طويل عريض ، وكلها اجتهادات واستنباطات من النصوص وليس فيها ثَمَّ دليل واضح بيّن يحدد الفرق بين الرسول والنبي .

وأول الرسل هو نوح عليه السلام ، وخاتمهم هو محمد ﷺ وهذا متفق عليه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [النساء : 163] . فدلّ على أن أول الرسل هو نوح عليه السلام ، وقال الله تعالى في شأن محمد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب : 40] فدل على أن أول الرسل هو نوح عليه السلام ، وأن خاتمهم هو محمد ﷺ .

والإيمان بالرسل يتضمن أربعة أمور :

الأول : الإيمان بأن رسالتهم حق من عند الله جل وعلا ، أنهم مرسلون من عند الله تعالى ، فمن كفر برسالة واحد منهم ، فقد كفر بالجميع ، لأنه مُكَذِّب للكل ، دعوتهم واحدة ، فإذا كذب واحدًا فقد كذب الكل كما قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : 105] . هو أول رسول ، فكيف كذَّبوا المرسلين ، كأنهم كذَّبوا المرسلين كلهم ، فجعلهم الله مكذِّبين لجميع الرسل ، مع أنه لم يكن رسول غيره حين كذبوه .

الثاني : الإيمان بما علمنا اسمه منهم من طريق شرعي صحيح ، مثل : محمد ، إبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ونوح عليهم الصلاة والسلام ، وهؤلاء الخمسة هم أولو العزم من الرسل ، وقد ذكرهم الله تعالى في موضعَيْنِ : محمد ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ونوح :

مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ مُوسَى كَلِيْمُهُ فَعِيْسَى فَنُوْحٌ هُمْ أُوْلُو العَزْمِ فَاعْلَمِ

قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الأحزاب : 7] . وقال تعالى في سورة الشورى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى : 13] . وأما من لم نعلم اسمه منهم فنؤمن به إجمالاً ، يعني نثبت بأن الله تعالى أرسل رسلاً لا نعلم أسماءهم ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر : 78] كيف نؤمن بهم الطرف الثاني ؟ نؤمن بهم إجمالاً ، نقول : نثبت ونصدق تصديقًا جازمًا بأن الله تعالى أرسل رسل ولم يخبرنا بأسمائهم ، ولا بقصصهم أيضًا .

الثالث : تصديق ما صح عنهم من أخبارهم .

الرابع : العمل بشريعة من أُرسِلَ إلينا منهم ، وهو خاتمهم محمد ﷺ الْمُرْسَل إلى جميع الناس ، قال تعالى : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ [النساء : 65] .

(وَالْيَوْمِ الآخِرِ) أن تؤمن بالله واليوم الآخر ، هذا هو الركن الخامس ، وهو الإيمان باليوم الآخر ، والمراد باليوم الآخر ما يتعلق بالحياة بعد الموت ، وحينئذ يشمل الدور الثلاث ، حياة البرزخ ، وفي المحشر ، وفي النار أو في الجنة داخلاً فيه ، ومنه أشراط الساعة ، فهي تابعة له . (وَالْيَوْمِ الآخِرِ) ، (الآخِرِ) هذا وصف له ، وسُمِّيَ بذلك لأنه لا يوم بعده حيث يستقر أهل الجنة في الجنة ، وأهل النار في النار .

والإيمان باليوم الآخر حتى يصح نقول : يؤمن به إجمالاً في الإجمالي وتفصيلاً في التفصيلي ، يعني ثم أمور لا بد أن يؤمن بها العبد : البعث ، والجزاء ، والحساب ، والجنة ، والنار ، لا بد من إثباتها على جهة العموم ، ثم تفصيل ما يقع في هذه الأفراد إن وقف عليه فوجب الإيمان به ، وإن مات أو لم يعلم به حينئذ لا أثر عليه .

إذًا يتضمن ثلاثة أمور :

الأول : الإيمان بالبعث ، وهو إحياء الموتى حين يُنفخ في الصور النفخة الثانية فيقوم الناس لرب العالمين ، وهذا سيذكره المصنف في آخر الرسالة .

الثاني : الإيمان بالحساب والجزاء ، فيحاسب العبد على عمله ، ويجازى عليه ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين ، ولا خلاف في أن العبد يجازى على ما قدم في هذه الحياة الدنيا إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرّ ، والنصوص في هذا كثيرة ، وأجمع المسلمون على إثبات الحساب والجزاء على الأعمال ، وهو مقتضى حكمة الجليل جل وعلا .

الثالث : الإيمان بالجنة ، والنار ، يؤمن أنهما موجودتان ، وأنهما مخلوقتان لله عز وجل ، وأنه لا فناء لهما ، لا بد من هذا ، وأنهما المآل الأبدي للخلق ، فالجنة دار النعيم التي أعدها الله تعالى للمؤمنين المتقين ، والنار فهي دار العذاب التي أعدها الله تعالى للكافرين الظالمين ، وكل ما يتعلق بهذين الأمرين الإيمان من جهة الإجمال فإجمال ، والتفصيل هو تفصيل .

وَالنَّارُ وَالجَنَّةُ حَقٌّ وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ لاَ فَنَاءَ لَهُمَا

ويلتحق بهذا الركن الخامس ، الإيمان بفتنة القبر ، وهو سؤال الميت بعد دفنه عن ربه ، ودينه ، ونبيه ، هذا ما ذكرناه سابقًا في توقف هذه الأصول الثلاثة عليه .

الثاني : عذاب القبر ونعيمه ، فيكون للظالمين من المنافقين والكافرين قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأنعام : 93] . هذا ما يتعلق بالإيمان باليوم الآخر .

(« أَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») هذا هو الركن السادس ، وأعاد الفعل هنا (تُؤْمِنَ) تأسيًا بالسنة بفعل النبي ﷺ كما يأتي في حديث جبريل ، فإنه أعاده تأكيدًا لأهمية هذا الركن . يعني يحتاج أن يُنَصّ عليه .

(« تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») والقَدَرُ بفتح الدال : هو تقدير الله تعالى لما سيكون حسب ما سبق به علمه ، واقتضته حكمته . وله مراتب أربعة :

المرتبة الأولى : مرتبة العلم .

والثانية : مرتبة الكتابة .

والثالثة : مرتبة المشيئة .

[والرابعة] : مرتبة الخلق .

عِلْمٌ كِتَابَةُ مَوْلاَنَا مَشِيْئَتُهُ وَخَلْقُهُ وَهُوَ إِيْجَادٌ وَتَكْوِيْنُ

إذًا لا بد أن يتضمن الإيمان بالقدر أربعة أمور :

الأول : الإيمان بأن الله تعالى علم بكل شيء جملة وتفصيلاً ، كُلاًّ وجزءًا ، علم بما كان ، وما يكون ، وكيف يكون ، من الموجودات والمعدومات ، والممكنات ، والمستحيلات ، فعلمه يتعلق بالموجود والممكن والمستحيل ، أليس كذلك ؟ فحينئذٍ العلم يكون إجمالاً وتفصيلاً ، يعني يعلم جل وعلا ، كما يعبر بعضهم الكليات والجزئيات ، لأن بعضهم يُنكر الجزئيات من الفلاسفة ونحوهم ، نقول : هذا باطل ، بل الله جل وعلا محيط بكل شيء .

إذًا الإيمان بأن الله تعالى علم بكل شيء جملة وتفصيلاً ، أزلاً وأبدًا ، من الموجودات ، والمعدمات ، والممكنات ، والمستحيلات ، سواء كان ذلك العلم متعلقًا بأفعاله هو ما سيفعله هو جل وعلا ، أو بأفعال العباد . فهو عالم به جل وعلا أزلاً .

الثاني : الإيمان بأن الله كتب ذلك في اللوح المحفوظ . إذًا العلم أولاً ، ثم الكتابة ثانيًا ، يعني ما علمه جل وعلا أنه سيكون فهو مكتوب في اللوح المحفوظ ، وفي هذين الأمرين العلم والكتابة قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ﴾ أي معلوم ﴿ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج : 70] .

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلائق ، قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » . إذًا كل ما هو معلوم لله جل وعلا أزلاً فهو مكتوب عنده .

المرتبة الثالثة : الإيمان بمشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : 82] . إذًا الإيمان بأن جميع الكائنات لا تكون ولا توجد إلا بمشيئة الله تعالى ، سواء كانت مما يتعلق بفعله أم مما يتعلق بفعل المخلوقين ، ولذلك عند أهل السنة أن صفات الرب جل وعلا الفعلية ، الصفات نوعان : ذاتية ، وفعلية ، أن الفعلية متعلقة بالمشيئة ، كل صفة تعلقت في النص بمشيئة الله تعالى فهي صفة فعلية ، لأن هذا ضابطها كما قال أهل العلم . قال تعالى فيما يتعلق بفعله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ [القصص : 68] . ﴿ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : 27] إذًا الرب جل وعلا ما أراده فعله ، وما لم يرده لم يفعله ، أليس كذلك . وقال في شأن فعل المخلوقين : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ﴾ [النساء : 90] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام : 112] .

المرتبة الرابعة : مرتبة الخلق ، الإيمان بأن جميع الكائنات مخلوقة لله جل وعلا خالق كل عامل وعمله ، العبد وفعله مخلوقان لله جل وعلا بذاوتها ، وصفاتها ، وحركاتها ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الزمر : 62] ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : 96] .

قال الشيخ : (والإيمان بالقدر على ما وصفنا ، لا ينافي أن يكون للعبد مشيئة في أفعاله الاختيارية ، وقدرته عليها) . إذًا له مشيئة وله قدرة ، ولكنها تابعة لمشيئة الله جل وعلا ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ . إذًا له مشيئة وله اختيار فلا جبر ، حينئذٍ نقول : له مشيئة وليس مجبورًا على الفعل ، بل هو فعل وحقيقة ، والله جل وعلا خالق له حقيقة ، ولا تعارض بين الأمرين . هذا المراد بالقدر . ///

(« تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») قال : (« خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») بعضهم أراد إن يفسر القدر ،وقيل : وهو من أحسن ما فسّر به أن المراد به هو حكم الله الكوني ، كل ما أراده جل وعلا وحكم وقضى به في الكون فهو قدره جل وعلا . كل ما وقع وحصل حينئذٍ نقول : هذا قدر الله .

قال : (خَيْرِهِ وَشَرِّهِ) . نأخذ من هذا أن القدر نوعان : خير ، وشر . لكن نقول : ليس هذا على ظاهره ، لأن الله تعالى القدر وهذا فعل الله تعالى ، التقدير ، فعل الفاعل ، وفعل الرب جل وعلا كله خير ولا يوصف بالشر . ولذلك قال النبي ﷺ : « والشر ليس إليك » . الله تعالى ليس في فعله وتقديره شرّ ، حينئذٍ نقول : وصف القدر بكونه خيرًا هذا عائد إلى فعل الله عز وجل ، وإلى بعض مفعولاته ، وأما الشرّ فليس عائدًا إلى فعل الله جل وعلا وهو التقدير ، بل هو عائد إلى مفعولاته ومخلوقاته .

فحينئذٍ خلق الله جل وعلا لإبليس خير ، وإبليس نفسه شرّ ، هو الشر نفسه ، وأما خلقه جل وعلا له فهو خير ، لما يترتب عليه من المصالح التي لا يعلمها إلا الله جل وعلا .

إذًا الشر لا يضاف إلى فعل الله تعالى ، وإنما يضاف إلى مفعولاته سبحانه والمخلوقات و الكائنات ، ولكن جاء في الشرع في طريقة إثبات الشر إلى مقدور الله جل وعلا من جهتين :

أولاً : حذف الفاعل وإضافة الشر إلى المفعول كما في قوله : ﴿ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الجن : 10] . ﴿ أَشَرٌّ أُرِيدَ ﴾ ، والأصل أشر أراد الله بمن في الأرض ، لكن حذف الفاعل ونسب إلى المفعول .

أو يضاف إلى السبب كقوله : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق : 2] من شر مخلوقاته ، فأضيف إلى السبب . (« تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») .

قال : (وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذِهِ الأَرْكَانِ السِّتَّةِ) . يعني أنها أركان ، أركان الإيمان الخاص ، وأنه لا يستقيم الإيمان إلا بها جميعها ، وأنه من انتفى واحد منها لم يكن مؤمنًا (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ [البقرة : 177]) هذه خمسة أركان ، لَيْسَ الْبِرَّ بالنصب على أنه خبر ليس ، (﴿ أَن تُوَلُّواْ ﴾) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس مؤخرًا ، ليس توليتكم جهة المشرق والمغرب البر ، يعنى ليس البر كله أن توجهوا وجوهكم قبل المشرق أو المغرب . وهذا واضح ، لأن البر أركانه ستة ، وقصره وحصره على أنه يولي وجهه جهة المشرق أو المغرب ، نقول : هذا فيه قصور وتقصير فنفى الله تعالى أن يكون هذا هو البر كله .

إذًا ليس البر ، هو من البر ، لكنه ليس البر كله ، ليس البر كله أن تتوجهوا في صلاتكم إلى بيت المقدس ، ليس البر في التوجه إلى جهة المشرق أو المغرب ، ولكن البر أي البر الكامل الحقيقي الشرعي ، والبر تفسر بماذا ؟ اسم جامع لكل عمل من أعمال الخير ، وذكرنا قول ابن تيمية رحمه الله تعالى : (إذا أُفْرِد الإيمان صار كلفظ البر لأن البر ، والتقوى ، والإيمان ، هذه إذا أفردت دخل فيها الدين كله . وحينئذ البر إذا أُطلق صار ماذا ؟ لم يأت معه لفظ الإسلام ولا الإيمان ، شمل الإسلام ، والإيمان ، والإحسان ، إذًا البر : اسم جامع لكل عمل من أعمال الخير سواء كانت ظاهرًا أو باطنًا . (﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾) يعني لكن البر الحقيقي في الإيمان ، وما يتعلق به من أركان ، وأولها من آمن بالله ، واليوم الآخر ، والملائكة ، والكتاب ، (أل) هنا للجنس يعني والكتب ، والنبيين ، وهذا يشمل الرسل . أي ولكن البر الإيمان بالله وما ذُكر ، أو ولكن البر بر من آمن بالله ، أو ذا البِرّ بر من آمن بالله ، لا بد من التقدير .

قال الثوري رحمه الله تعالى : (هذه أنواع البر كلها ، فيما ذكره الله جل وعلا من أركان . وقال ابن كثير : (من اتصف بهذه الآية فقد دخل في عرى الإسلام كلها ، وأخذ بمجامع الخير كله) . إذًا نقول : هذه الآية دلت على خمسة أركان من أركان الإيمان الخاص . (﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾) ، يعني امتثال أوامر الله جل وعلا ، وإتباع ما شرع ، وأعظمها ما ذُكر في هذه الآية ، وبدأ بالإيمان لأنه أهمها .

ودليل القدر لأنه لم يذكر في تلك الآية ، وهنا لا يُفهم كما نص بعضهم على أنه لا توجد آية تجمع أركان الإيمان إلا هذه ، لا ، نقول : الآيات كُثُر ، لكن اشتهر عند أهل العلم أنهم يستدلون ببعض الآيات ويقع الشرح عليها وهو التنصيص ونحو ذلك . ودليل القدر وأنه ركن من أركان الإيمان قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ

شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : 49] . لفظ كل من صيغ العموم ، إذًا يشمل ماذا ؟ كل شيء مخلوق ، الله خالق ، الله جل وعلا بذاته وأسمائه وصفاته هو الخالق ، وما سواه فهو مخلوق ، كما سبق معنا في (الْعَالَم) ، وقوله : (وَأَنَا وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ الْعَالَمِ) .

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ ﴾ يعني من المخلوقات العلوية والسفلية ، ﴿ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ يعني بتقدير سابق لخلقنا له ، وذلك بالعلم أولاً ، ثم الكتابة ، ثم المشيئة ، ثم الخلق ، فهو يقع كما كتب في وقته بتقديره ، هكذا قال أهل العلم . ولذلك جاء في حديث مسلم : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة » .

إذً هذا الدليل ينضم مع الدليل السابق ، فحينئذ تكون الأركان ستة ، وسيأتي التنصيص عليها في حديث جبريل عليه السلام .

ثم قال : (الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ) . وهي (الإِحْسَانُ) .

[نقف عند هذا .

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .]

۞ ۞ ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

قال المصنف رحمه الله تعالى : (الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ الإِحْسَانُ) . أي المرتبة الثالثة من مراتب الدين ، حيث قسَّم لك الدين على حسب ما جاء في حديث جبريل عليه السلام لما سئل عن الإسلام والإيمان والإحسان ، ورتبها على أشهر الروايات ، وإن كان الروايات في بعضها تقديم وتأخير ، بعضها قدّم الإيمان على الإسلام ، وفي بعضها جعل الإحسان بين الإسلام والإيمان ، ولكن جرى المصنف رحمه الله تعالى على الرواية التي ذكرها وهي من رواية عمر رضي الله تعالى عنه التي خرَّجها مسلم في صحيحه .

(الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ) أي من مراتب الدين (الإِحْسَانُ) الإحسان أعلى المراتب ، ولذلك أخرها لأنها أضيق ، ولذلك سبق أنها من جهة نفسها عامة ، ومن جهة أهلها خاصة ، كما أن الإسلام من جهة نفسه خاص ، ومن جهة أهله عام ، وكما أن الإيمان من جهة نفسه عام ، ومن جهة أهله خاص .

فالإحسان من جهة نفسه عام لأنه يشمل الإسلام والإيمان ، ومن جهة أهله خاص لأنهم خواص أهل الإيمان كما أن أهل الإيمان خواص أهل الإسلام كذلك أهل الإحسان خواص أهل الإيمان .

إذًا هي أعلى المراتب ، وأعمها من جهة نفسها ، وأخصها من جهة أهلها ، المراد أعم من جهة نفسها لأنها إسلام وإيمان وزيادة ، والإسلام إسلام بحت فقط ، والإيمان إسلام وزيادة . وأما من جهة أهلها حينئذ لا يدخل في دائرة الإيمان إلا من كان داخلاً في دائرة الإسلام . فمستلزم للإسلام .

ولذلك العلاقة بينهما نقول : كل مؤمن مسلم ولا عكس ، قد يكون مسلمًا ولا يكون مؤمنًا ، دليله قوله جل وعلا : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات : 14] . فادَّعَوا الإيمان ، ونفاه الله جل وعلا ﴿ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ . كما أن الإيمان أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أهله ، ولذلك يقال : كلُّ محسنٍ مؤمنٌ مسلمٌ ، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمنًا محسنًا . هذا باعتبار التقابل إذا اجتمع الإسلام والإيمان والإحسان ، وإما إذا أُطلق الإحسان هكذا

فحينئذ يشمل الدين كله . وهذه العبارات الثلاثة الإسلام والإيمان والإحسان ومثلها البر والتقوى ونحو ذلك ، فهذه إذا أطلقت الألفاظ شملت الدين كله قولاً وعملاً .

والإحسان مصدر أَحْسَنَ يُحْسِنُ إِحْسَانًا ، وهو مشتق من الْحُسْنِ ، ويُطلق في اللغة على الإتقان والإيجاد ، إذا أجاد الشيء فهو محسن فيه ، وإذا أتقن الشيء فهو محسن فيه . ومتعلق الإحسان الظاهر والباطن ، ومتعلق الإسلام عند اجتماعه مع الإيمان والإسلام ذكرنا أنه خاص بالأعمال الظاهرة ، كما فسره في حديث جبريل ، والإيمان متعلقه الأعمال الباطنة إذا اجتمع مع الإسلام ، الإحسان إذا اجتمع مع الإسلام والإيمان حينئذٍ يُحمل على الكمال فيهما ، الكمال في الأعمال الباطنة ، والكمال في الأعمال الظاهرة . هذا هو المراد بالإحسان الإجادة والإتقان على وجه التمام للأعمال القلبية فبلغت النهاية نهاية الإخلاص ، وكذلك الأعمال الظاهرة بلغت النهاية والمنهى وهي ما يُسمَّى بالمتابعة فكُمل إخلاصه ، وكملت متابعته للنبي ﷺ وهذان هما شرطا العبادة ، لا تصح عبادة إلا بشرطين : الإخلاص والمتابعة . كمال الإخلاص ، وكمال المتابعة هو الإحسان .

(الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ : الإِحْسَانُ) وهو ركن واحد ، وسبق أن المصنف قال هنا : (وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) . وهو على ثلاث مراتب : الإسلام والإيمان والإحسان وكل مرتبة لها أركان ، حينئذٍ (وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ) نقول : هذا ليس على ظاهره بل المراد به التغليب ، لأن الإحسان ليس له أركان ، وإنما هو ركن واحد ، وله مرتبتان أو مقامان أو حالان عَبِّر بما شئت .

إذا قوله فيما سبق : (وَكُلُّ مَرْتَبَةٍ لَهَا أَرْكَانٌ) . هذا من باب التغليب يعني في الجملة لا بالجملة ، في الجملة بـ (في) لا بالجملة يعني الجميع .

وهو (رُكْنٌ وَاحِدٌ) وعرفنا معنى الركن أنه : ما لا يقوم الشيء إلا به ، وهو (« أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ») . هذا الإحسان متعلقه الرب جل وعلا وإلا الإحسان نوعان :

- إحسان في عبادة الخالق ، وهو الذي أراده المصنف هنا .
- وإحسان في معاملة الخلق في حقوق الخلق .

إذًا الإحسان قد يكون متعلقًا بالخالق جل وعلا ، وهو الذي عناه المصنف هنا ، وهو المرتبة الثالثة ، وقد يكون الإحسان متعلقه حقوق الخلق . وهذا قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً ، الواجب كبر الوالدين وصلة الأرحام ونحو ذلك ، و المستحب وهو ما زاد على الواجب .

وأما الذي قال فيه : وهو (« أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ») هو الإحسان مع الرب جل وعلا (وَهُوَ) أي الإحسان مع الخالق جل وعلا (« أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ») إذًا هذه الحالة الأولى أو المقام الأول من مقامي الإحسان ، لأنه ركن واحد وهو يشتمل على مرتبتين إحداهما أرفع من الأخرى :

الأولى : وهي الأرفع وهي العظمى : (« أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ») . هذه يُعبر عنها عند أرباب السلوك بمرتبة الاستحضار ، فتستحضر في عبادتك أنك بين يدي الله جل وعلا ، تستحضر في نفسك في قلبك وأنت تتعبد لله جل وعلا كأنك قائم بين يديّ ربك جل وعلا ، ويغلب عليك مشاهدة الحق بقلبك حتى كأنك تراه ، أنت لن تراه في الدنيا ولكنك تعبده كأنك قائم بين يديه جل وعلا ، وتستحضر قيامه عليك ، فحينئذ تحقق عبادة ربك بأنواعها سواء أكانت عبادة مالية أو عبادة بدنية . المالية كالزكاة والأضاحي ونحو ذلك ، والبدنية كالصلاة والصوم فهذه يقوم بها المكلف الذي يريد أن يصل إلى هذه المرتبة مرتبة الإحسان يقوم بهذه العبادة على حال وهيئة وصفة كأنك تراه أي ترى معبودك وتشاهده ، فحينئذ يبعث فيك هذا المقام الأعلى على كمال الإخلاص لله جل وعلا وكمال المتابعة ، فيحصل الإتقان في عمل القلب بكمال الإخلاص ، ويحصل الإتقان في العمل الظاهر لكمال المتابعة ، فيتقن العبادة ويحسن أداءها ، وهذه هي الدرجة الأولى من درجتي الإحسان وهي الأصل والعظمى وهى درجة المراقبة .

(« فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ ») إن لم تستحضر في قلبك أنك ترى الله عز وجل ، وأنك قائم بين يديه وأنه مطلع عليك يرى مكانك ، ويرى ما أنت عليه من حال وتقلب في العبادة ، ويعلم ما تسر وما تخفي وما تظهر من قول وعمل ، إن لم يحصل منك هذا الاستحضار فحينئذ تنزل إلى مرتبه الإطلاع . المرتبة الثانية من مقامي الإحسان وهو الاطلاع : أن تستحضر في قلبك أن الله مُطلع عليك ، هذه داخلة في الأولى ليست منفكة لأن الله مطلع سواء أنت استحضرت أم لم تستحضر ، لكن زاد في الدرجة الأولى أن الله تعالى مطلع عليك بسمعه وعلمه وبصره ومع ذلك أنت مستحضر في قلبك كأنك قائم بين يدي الله جل وعلا . إذا انتفى استحضار قلبك بقي ماذا ؟ الشيء الآخر الذي شارك الدرجة الأولى وهو أن الله مطلع عليك . إذا نزل درجة وانحط مرتبة عن المرتبة الأولى ، (« فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ ») يعني إن لم تستطع أن تستحضر في قلبك أنك تعبد الله كأنك قائم بين يديه فحينئذ استحضر أن الله مطلع عليك ، يعني يستحضر أن الرب سبحانه مطلع عليك يرى كل ما تعمل ويسمع كل ما تقول . وهاتان الحالتان هما مقاما الإحسان :

الأولى : مرتبة الاستحضار .

والثانية : مرتبة الإطلاع .

(« فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ») ، (وَالدَّلِيلُ) على هاتين المرتبتين وأن الإحسان من الدين (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل : 128]) ، إن الله جل وعلا المعبود الحق المطاع الله الإله المستحق للعبادة المطاع ، (﴿ مَعَ ﴾) هذه المعية ، وإثبات المعية على أصلها كما هو معتقد أهل السنة والجماعة ثم هي نوعان :

- قد تكون معية العامة ، تقتضي العلم .

- وقد تكون معية الخاصة ، تقتضي العلم أيضًا والإحاطة لكن مع التأييد والنصر والتوفيق والتسديد . فهنا قال تعالى : (﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ ﴾) . إذًا متعلق المعية طائفة خاصة ، وهم المتقون المحسنون ، فحينئذ صارت المعية خاصة ، هذه المعية تقتضي ماذا ؟ تقتضي أن يكون الله جل وعلا مطلعًا عليهم ، يسمع كلامهم ، ويرى مكانهم ، ومع ذلك يوفقهم ويسددهم وينصرهم على أعدائهم بتأييده جل وعلا .

(﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ ﴾) يعني الذين اتقوا المنهيات ، اتقوا الله جل وعلا فعملوا وأتوا بفرائضه ، ولم يرتكبوا محارمه ، فحينئذ هذه المعية اقتضت أنهم قد ارتقوا إلى درجة الإحسان ، ولذلك قال : (﴿ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾) . فجمع بين المتقين والمحسنين . قال :

(﴿ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾) يعني في العمل ، وأطلق الإحسان هنا فيشمل المرتبتين : مرتبة الاستحضار ، ومرتبة الإطلاع . فحينئذ دل ذلك على أن الإحسان مما جاء به الشرع . إذًا نقول : وجه الاستدلال بالآية الأولى : أنه تعالى مع المحسنين ، وهذه معية خاصة ، تقتضي إطلاعه عليهم ، وأنه عالم بهم لا يفوته شيء من أحوالهم فهو محيط بهم . وأيضًا تقتضي أنه ناصر لهم ، ويؤيدهم ، ويوفقهم . هذا وجه الاستدلال بالآية لأنه أطلق فقال : (﴿ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾) . يعني في طاعة ربهم ، وأعمالهم الظاهرة والباطنة ، وأتوا بالمرتبتين وهو عبادة الله جل وعلا مع الاستحضار ، وعبادة الله جل وعلا مع الاطلاع .

والدليل الثاني (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ * إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الشعراء : 217 -220]) . ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ ﴾ توكل هذا أمر بالتوكل ، وسبق معناه وأنواعه وأنه من أجل العبادات . (﴿ وَتَوَكَّلْ ﴾) يعني اعتمد على الله جل وعلا ، وثق بربك مع الإتيان بالأسباب المشروعة في جميع أمورك في عباداتك وأمورك الدنيوية ، لأن التوكل

يتعلق بهذا وذاك . وتوكل في جميع أمورك على (﴿ الْعَزِيزِ ﴾) القوي الذي لا يُغْلَب ، (﴿ الرَّحِيمِ ﴾) بالمؤمنين الذي بره وإحسانه واصل إليهم جل وعلا . (﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾) هذا دليل على المرتبة الثانية ، (﴿ يَرَاكَ ﴾) إذًا لم يذكر مرتبة الاستحضار هنا ، وإنما ذكر مرتبة الاطلاع ، الذي (﴿ يَرَاكَ ﴾) جل وعلا (﴿ حِينَ تَقُومُ ﴾) في صلاتك متهجدًا وفي الليل ، (﴿ وَتَقَلُّبَكَ ﴾) بالنصب معطوف على الضمير (﴿ يَرَاكَ ﴾) الكاف هذا في محل نصب ، وتقلبك يعني يرى تقلبك فهو معطوف على المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

(﴿ وَتَقَلُّبَكَ ﴾) أي يرى تقلبك ، (﴿ فِي السَّاجِدِينَ ﴾) يعني مع المصلين ، والمراد بالتقلب هنا الركوع والسجود والقيام فهو معك يسمع ويرى ركوعك وسجودك وقيامك . (﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾) أي مع المصلين .

(﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾) هذا تأكيد وتقرير للرؤية والاطلاع ، (﴿ إِنَّهُ ﴾) هذا تعليل عند أهل الأصول إن إذا جاءت في سياق الخبر فإنها تقتضي التعليل كأنه قال : لأنه يراك لماذا ؟ لأنه (﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ ﴾) الذي يسمع أقوال عباده . (﴿ الْعَلِيمُ ﴾) بحركاتهم وسكناتهم .

حينئذٍ ذكر رؤيته جل وعلا لنبيه وأنه يراه في جميع أحواله ، وهذا دليل للمرتبة الثانية من (الْإِحْسَانُ) لأنه قال : (« فَإِنَّهُ يَرَاكَ ») .

وقوله : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس : 61]) . هذا دليل ثان ساقه المصنف رحمه الله تعالى من باب التأكيد والبيان ، (﴿ وَمَا تَكُونُ ﴾) يا محمد ﷺ (﴿ فِي شَأْنٍ ﴾) من الشئون وفي عمل من الأعمال وفي حال من الأحوال يعني في كل حياتك ما تأتي وما تذر ، (﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ ﴾) ، (﴿ مِنْهُ ﴾) الضمير ومرجعه ، قيل : إنه راجع إلى الشأن ، وقيل إنه راجع إلى القرآن ، فهما قولان ، (﴿ وَمَا تَتْلُو ﴾) يعني تقرأ (﴿ مِنْهُ ﴾) هذا الضمير إما أن يعود على شأنٍ أي (﴿ وَمَا تَتْلُو ﴾) من شأن من شؤونك من قرآن ، فمن سببية إلا والله عالم به ، أو يكون الضمير عائدًا على القرآن ، وما تتلو من القرآن من قرآن حينئذ يكون مقدَّما من تأخير ، وما تتلو من قرآن منه من القرآن فيكون المقدم من من تأخير .

(﴿ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾) انتقل الخطاب من النبي ﷺ خاصة إلى خطاب النبي ﷺ مع أمته يعني (﴿ وَلاَ تَعْمَلُونَ ﴾) أنت وأمتك (﴿ مِنْ عَمَلٍ ﴾) هذا نكرة في سياق النفي فيعمّ ، وأصلها ولا تعملون

عملاً ، حينئذٍ يكون مفعولاً مطلقًا فدخلت عليه من الزائدة فجُرَّ للتأكيد لأن حرف الجر إذا زيد يفيد التأكيد ، ثُمَّ هو نكرة في سياق النفي فيعم فيشمل عمل القلب ، واللسان ، والجوارح لأنها نوع عمل . (﴿ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً ﴾) هذا محل الشاهد ، ما تعملون من عمل مطلقًا ظاهرًا أو باطنًا عمل قلب أو عمل جوارح أو قول لسان ، (﴿ إِلاَّ كُنَّا ﴾) جل وعلا تعظيمًا لنفسه ، (﴿ عَلَيْكُمْ شُهُوداً ﴾) أي مشاهدين لكم ، هذا فيه إثبات شهود الله جل وعلا على أحوال العبد ومراقبته لأعمالهم ، فالله أثبت هنا أنه مطلع ومراقب لأعمال عباده سواء أكان نبيًّا أو غيره .

(﴿ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً ﴾) ، (﴿ إِذْ ﴾) هذه تعليلية ، (﴿ إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾) إذ تأخذون فيه ، يعني في ذلك الشيء إذا شرعتهم فيه وبدأتم فيه .

إذًا نقول : الإحسان هو أن تعبد الله كأنك تراه ، ودائمًا أن المصنف لاحظ أنه يأتي بالنص الشرعي ، لأن طالب العلم ينبغي أن يتقن هذه القاعدة : الإحسان لفظ شرعي حقيقة شرعية ، إذًا من عند الله جل وعلا ، من الذي يفسر هذا اللفظ ؟ الله هو الشرع حينئذٍ لا نأتي بالعقول ولا نأتي بالأهواء ونحو ذلك ، ونفسر هذه الألفاظ الشرعية ونزيدها قيودًا وشروطًا ونحو ذلك . فحينئذ كلٌّ التوحيد والإسلام والإيمان والإحسان تفسر بماذا ؟ بالشرع نفسه ، ولذلك هنا قال : (وَهُوَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللّهَ ») وهذا تعريف النبي ﷺ ولن تجد تعريفًا للإحسان يجمع مجامع الإحسان بمثل هذه العبارة ، لأنه أوتي جوامع الكلم ﷺ .

قال الشيخ هنا رحمه الله تعليق على هذه المرتبة العظيمة : (وأما بالنسبة للإحسان في عبادة الله فأن تعبد الله كأنك تراه كما قال النبي ﷺ ، وهذه العبادة - أي عبادة الإنسان لربه - كأنه يراه عبادة طلب وشوق ، فيها محبة وفيها شوق لأن من أركان العبادة المحبة .

وَعِبَادَةُ الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ   مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ

حينئذٍ لا بد من المحبة فتورث الطلب والشوق إلى الله جل وعلا ، وهذه يجد الإنسان من نفسه حاثًّا عليها ، لأنه يطلب هذا الذي يحبه ، فهو يعبده كأنه يراه ، فيقصده وينيب إليه ويتقرب إليه سبحانه وتعالى . فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، وهذه عبادة الهرب والخوف ، مطلعٌ عليك يسمع أقوالك ويرى أعمالك ،

إذًا يورث في النفس خوفًا ويترتب عليه ويثمر الهرب من الله جل وعلا إليه ، ولهذا كانت هذه المرتبة ثانية في الإحسان .

إذا لم تكن تعبد الله عز وجل كأنك تراه ، وتطلبه ، وتحث النفس للوصول إليه ، فاعبده كأنه هو الذي يراك فتعبده عبادة خائف منه ، هاربًا من عذابه وعقابه . وهذه الدرجة عند أرباب السلوك أدنى من الدرجة الأولى ، وكلاهما من عند الله جل وعلا ، لأنه قال : (﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾) . فإذا كانت الثانية لا يلزم منه أن تكون قاصرة أو في نفسها قاصرة ، لا ، بل هي من الشرع ولها مكانتها العظيمة . وعبادة الله جل وعلا كما قال ابن القيم رحمه الله :

وَعِبَادَةُ الرَّحْمَنِ غَايَةُ حُبِّهِ   مَعَ ذُلِّ عَابِدِهِ هُمَا قُطْبَانِ

والعبادة مبنية على أمرين : غاية الحب ، وغاية الذل ، ففي الحب الطلب ، وفي الذل الخوف والهرب ، فهذا هو الإحسان في عبادة الله عز وجل .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ما أنهى المرتبة الثالثة وهي مرتبة (الْإِحْسَانُ) : (وَالدَّلِيلُ) . أي على ماذا ؟ على مراتب الدين الثلاثة ، أنت جئت قلت : وهو على مراتب ثلاث ، وجئت بالإسلام وفسرته بأركانه الخمسة ، وجئت بالإيمان ثانيًا مرتبة ثانية وفسرته بأركانه الستة ، وجئت للإحسان وعرّفته حينئذٍ لا بد من دليل ، ما هو الدليل على هذه المراتب الثلاث ؟

قال : (مِنَ السُّنَّةِ) . أما من الكتاب فهو ما سبق ، كل مرتبة ولها أدلة من السنة ، لكن لما فرق بينها فحينئذ لا بد للتفريق أن يكون ثابتًا بدليلٍ خاصٍ ، لما فرق بينها وجعل الإسلام خاصًّا بالأركان الخمسة وأخرج منه الاعتقاد ، وجعل الإيمان خاصًّا بالأركان الستة وأخرج منه الظاهر ، وجعل الإحسان كمال الظاهر والباطن ، فحينئذ هذا التفصيل ولا يدرك بالعقل ، وإنما لا بد من دليل ، قال : (وَالدَّلِيلُ) . على المراتب الثلاثة (مِنَ السُّنَّةِ) من طرقٍ عنه ﷺ حديث جبرائيل المشهور عند أهل العلم بهذا اللقب سمّيَ (حَدِيثُ جِبْرِيلَ) لأنه جاء سائلاً النبي ﷺ مستفتيًا ، (الْمَشْهُورُ) عند أهل العلم (عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ) . ذكر المصنف هنا رواية مسلم من حديث عمر لِمَا فيه من الزوائد والفوائد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة ، ولأحمد وغيره من حديث ابن عباس ، وهو حديث عظيم الشأن جليل يشتمل على بيان الدين كله ، ولذلك قال في آخره : (« هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ ») . وله روايات متعددة ، وفيها خلاف طويل عريض ، ولكن ذكر المصنف هنا رواية واحدة لإثبات الفرق بين الإسلام والإيمان والإحسان . ولذلك لن نقف مع مفرداته وقفة تفصيل ، لا بد من المرور . قال عمر رضي الله تعالى عنه : (بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذات يوم) بينما هذه ظرف زمان ، متضمن معنى الشرط ، وما هذه زائدة كافة عن الجر ، لأنها من الألفاظ الملازمة للإضافة ، فما بعدها يكون مضافاً إليه ، لكن لما دخلت عليها ما كفتها عن طلب الإضافة ، فلذلك جاء بعدها (نحن) وهو ضمير رفع لا يكون في محل جر . (بَيْنَمَا نَحْنُ) يعني الصحابة ، بعض الصحابة ليس كل الصحابة وإنما بعضهم مما كان يجلس عند النبي ﷺ في مجلس التعلم والتعليم فكان النبي ﷺ يجتمع بأصحابه أو بعضهم في المسجد يعلمهم ما جاء إليه من عند الله جل وعلا . (جلوس رسول الله ﷺ ذات يوم) لم يعين هذا اليوم بل أطلق لأنه لا فائدة من ذكر ذلك اليوم ، (إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا) إذ هذه ظرف (طَلَعَ عَلَيْنَا) أي خرج علينا أو ظهر علينا (رَجُلٌ) وهو في الأصل جبريل عليه السلام ، وفيه دليل على ما ذكرناه بالأمس أن الملائكة تتشكل ولها قدرة على التغير والتشبه ونحو ذلك وهذا منها (رَجُلٌ) له صفات من صفاته التي أحدثت تعجب الصحابة أنه (شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ) فثيابه شديدة البياض ، (شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ) وهذا أطلقه وجاء في رواية ابن حبان « شديد سواد اللحية » . إذاً اجتمع أمران : لم يتلوث ثوبه ، ولم يتغير شعره . إذاً هذا لا بد أن يكون حاضراً لا يكون مسافراً ، ولذلك قال : (لا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ) . وهذا من الغرائب أنه لا يعرفه أحد من الصحابة ، ثم لا يُرى عليه أثر السفر ، لا تتغير ملابسه بل هو أبيض بل هو شديد البياض ، وشعره كذلك شديد السواد ، إذاً هذا لا بد أن يكون حاضراً ، ولا بد أن يكون مما يعرفه أهل المدينة ، لكنه نفى هذا وذاك ، (لا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ) . والمسافر من شأنه أن لا يكون كذلك ومع ذلك لا يُرى عليه أثر السفر ، (وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَّا) يعني من الجالسين أحد من الصحابة ، عمر رضي الله تعالى عنه هو المتكلم فهنا تكلم عن نفسه وعن غيره ، فكيف حينئذٍ يحكم على غيره بأنه لا يعرف ذاك الرجل ؟ جاءت في رواية : (ولا يعرفه منا أحد) ، التي أثبتها المصنف هنا ، وورد أيضًا في رواية أخرى (فنظر القوم بعضهم إلى بعض فقالوا : ما نعرف هذا) إذاً لم يأت عمر رضي الله عنه من عند نفسه ، فقال : (وَلا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ

) . بل سمع أن الصحابة نظر بعضهم إلى بعض فقالوا : لا نعرف هذا (من أين جاء) . (حتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) أي ذاك الرجل (فَأَسْنَدَ) أضاف (رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ) ، (رُكْبَتَيْهِ) الضمير الأول إلى الرجل ، (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) يعني ركبتي النبي ﷺ (وَوَضَعَ كَفَّيْهِ) الرجل (عَلَى فَخِذَيْهِ) هذا يحتمل أنه على فخذيه هو الرجل ، أو فخذي النبي ﷺ ، والثاني أرجح أنه على فخذي النبي ﷺ ، لأنه جاء في حديث ابن عباس عند النسائي : ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ) فحينئذ ارتفع الاحتمال ، وهذه الجلسة قال فيها أهل العلم كجلسة التشهد الأول أو الجلسة بين السجدتين ، وهذه جلسة طالب العلم كما قال أهل العلم . وكيف يضع يده على فخذي النبي ﷺ ؟

قالوا : من باب التعمية ، ليدل على أنه أعرابي جِلْف ، ليُعَمِّي على الصحابة لئلا يفهموا أنه مَلَك من عند الله جل وعلا . وكان الصحابة رضي الله تعالى عنهم ينتظرون بعضًا من الأعراب ليكشفوا عما أرادوا أن يستفتوا النبي ﷺ فلم يستطيعوا فكانوا يفرحون إذا جاء أعرابي وتكون صورته أنه يبدأ (يَا مُحَمَّدُ) ويسأل عما بدا له ، فكانوا يفرحون لأنه يكشف عما في ضمائرهم ، هنا أراد أن يعمي فوضع يديه جبريل عليه السلام على فخذي النبي ﷺ وقال : (يَا مُحَمَّدُ)

هذا فيه زيادة تعمية ، وإلا الأصل قوله جل وعلا : ﴿ لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً ﴾ [النور : 63] . أي لا تقولوا يا محمد ، وإنما قولوا يا رسول الله أو يا نبي الله ﷺ . فهذا قال بعض أهل العلم : أنه مبالغة في التعمية . وأجاب بعضهم بأن قوله جل وعلا : ﴿ لا تَجْعَلُوا ﴾ . هذا خطاب للإنس والجن ، والملائكة ليست مخاطبة بهذا التكليف ، لأن النبي ﷺ على قول بعض أهل العلم أنه مبعوث إلى الإنس والجن دون الملائكة . حينئذ كل لفظ في القرآن لا يشمل الملائكة حينئذٍ جبريل ليس داخلاً ، فقوله : يا محمد ، ليس منهيًّا عنه ، ولا بأس أن يكون من باب التعمية . قال : (يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ) أخبرني هذا فعل أمر ، والأدنى السائل الأصل فيه أنه يجهل ، والمسئول الأصل فيه أنه أعلم ، حينئذ قالوا : إذا كان الأمر من الأدنى إلى الأعلى يُسمى دعاء ، (أَخْبِرْنِي) نقول فيه : هذا فعل دعاء . أخبرني (أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلاَمِ) وهذا حقيقة شرعية ، إذًا لفظ أراد أن يستفتي ويستفهم عنه ، فقال رسول الله ﷺ مجيباً له (الإِسْلاَمِ) الذي سألت عنه لأن (أل) هذه تعتبر للعهد الذكرى (« أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ») وفي لفظ في الصحيحين : « أن تعبد الله لا تشرك به شيئًا » . فحينئذٍ نفهم من هذا أن مدلول لا إله إلا الله هو العبادة كما جاء في رواية : « إنك تأتي قومًا من أهل كتاب فليكن

أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله » ، « أن يعبدوا الله » . أي : أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فدلّ على أن العبادة إفرادها هو مدلول لا إله إلا الله . (« وَتُقِيمَ الصَّلاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ») وهذه أركان خمسة مجمع عليها بين أهل العلم أنها أركان الإسلام ، وسبق دليل كل واحد منها ، وذكرنا فيما سبق أنه مما استدل به المصنف قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البينة : 5] . وذكرت فيما سبق أن ليعبدوا هذه اللام لام الجزم ، ويقيموا فهو معطوف عليه فهو مجزوم وهذا غلط تابعتُ بعض الشراح ولكن اللام هذه لام التعليل ويقيموا ويعبدوا ويؤتوا هذه منصوبات وليس بمجزومة فصححو ما سبق ، وجلّ من لا يسهو . قال الرجل : (صَدَقْتَ) . مصدّقًا للنبي ﷺ لأن هذا خبر ، فحينئذ يقابل بماذا ؟ أخبره عن تعريف ، هنا لم يأمره وإنما سأله عن حقيقة الإسلام لأن هذا استفهام ، والاستفهام استفعال طلب الفهم ، والفهم هو حصول المعني في النفس ، ارتسام صورة المسئول عنه في الذهن ، إذًا صار خبرًا فيقابل بالتصديق . أنت سائل ثم تصدق ، هذا يُحدث العجب ، ولذلك تعجب الصحابة ، كيف تسأل والأصل فيك أن يسأل عن مجهول ، فحينئذٍ إذا أُجيبت قل : نعم سأعمل سأطبق سأفعل ، أما تقول : صدقت .

وكما يقول بعض الطلاب لمشايخهم أحسنت أحسنت ، نقول : هذا ليس بجيد ، وليس بسديد .

(فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ)

يسأله عن الإسلام فيقول له : صدقتَ ، (فَعَجِبْنَا لَهُ) يعني منه أو لأجله .

(قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ) ، وفي رواية أنه بدأ بالسؤال عن الإيمان ، فقدم الإيمان على الإسلام ، قال النبي ﷺ مجيبًا له : (« أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ ») أعاد العامل تأكيدًا واهتمامًا بشأن القدر (« وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ») أثبت الشر في القدر ، فهو نوعان كما ذكرناه بالأمس ، أن فعل الله جل وعلا كله خير ، والشر إنما يكون في مفعولاته ومخلوقاته . هذه أركان ستة للإيمان ، (قَالَ : صَدَقْتَ) أيضًا يسأله ويصدقه ، نقول : هذا على خلاف الأصل . (قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ . قَالَ : « الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ») وفي بعض الروايات الإحسان بين الإيمان والإسلام . « أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ ») هذه ثلاث مراتب ، الشاهد منها أنها اجتمعت في حديث واحد ، وسياق واحد ، وفرّق النبي ﷺ بينهما ، فجعل الإسلام فسره بالأعمال

الظاهرة ، وفسر الإيمان هنا في هذا الحديث بالأعمال الباطنة ، وجعل الإحسان هو الغاية والمنتهى في الظاهر والباطن .

إذًا التفريق ليس بمحدثٍ ، وهو الحق أن يقال : ثَمَّ فرق بين الإسلام والإيمان ، وقد قال بعض أهل العلم : إن الإسلام والإيمان مترادفات مطلقًا عند الاجتماع وعند الافتراق ولكن ما ذكره المصنف هو الأصح .

ثم (قَالَ : أَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ) هذا هو السؤال الرابع (عَنِ السَّاعَةِ) ، والساعة في الأصل أنها الوقت أو الزمن الحاضر الآن الساعة ، وفي الصحيحين قال : (متى الساعة) ؟ أي : متى تقوم الساعة ؟ يعني يوم القيامة ، هذا المراد بالساعة هنا فأجاب النبي ﷺ (« مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا ») يعني هو عليه الصلاة والسلام المسئول ، (« مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ») ما المسئول عنها أعلم الباء زائدة للتأكيد ، أعلم ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التين : 8] . وأعلم هنا ممنوع من الصرف والأصل أنه مجرور بالكسرة ، (« مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ») يعني أنا وأنت سواء في العلم بها ، فإنها مما استأثر الله بعلمه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان : 34] . علم الساعة عنده لا عند غيره ، فقدم ما حقّه التأخير فأفاد الحصر والقصر والنفي والإثبات وهو معنى القصر ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ . وفي الحديث : « مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله » . قال : « ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله » .

إذًا وقت الساعة نقول : هذا لا علم لنا به ، وما شاع من بعضهم ، وألف فيه السيوطي رحمه الله رسالة أن العلم بها تكون بعد عام ألف وخمسمائة سنة ونحو ذلك ، كل هذا نقول : لا أصل له ، بل الساعة مجهول وقتها ، والله أعلم بها .

(قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا) إذا لم يكن ثَمَّ علم بوقت الساعة ، حينئذ لا بد لها من أمارات ولا بد لها من أدلة وبراهين ، وجودها يدل على قربها ، أو على وجودها . وهذه الأمارات كما قال أهل العلم نوعان : صغرى وكبرى . والمسئول عنها هنا الصغرى وليست الكبرى . (قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا) جمع أمارة وهي الدلالة والبرهان على اقتراب قيامها ، والمراد هنا أشراط الساعة ، علامات الساعة الصغرى لا الكبرى . قال ﷺ : (« أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا ») أي سيدتها .

هذا خبر بأن السراري تكثر في آخر الزمان ، فيكون ولدها من سيدها بمنزله سيدها ، يعني يأمرها وينهاها ويكون له من الأموال كأموال سيدها ، فتكون محكومة ، إذًا كأن الولد صار ربًّا سيدًا لها . وقيل : لا ،

أن الإيماء يلدن الملوك في آخر الزمان ، فتكون أم الملك أمة . حينئذ تكون محكومة مع غيرها ، أمه محكومة ، ملك يحكم أمه وغيرها ، إذًا صارت ماذا ؟ صارت الإيماء يلدن سيدها أي حاكمها . (« وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ ») [الله المستعان] « الْحُفَاةَ » جمع حافٍ ، وهو الذي لا نعال عليه ، و« الْعُرَاةَ » جمع عارٍ ، وهو الذي لا ثياب عليه ، « الْعَالَةَ » جمع عائلٍ وهو الفقير ، « رِعَاءَ الشَّاءِ » رِعاء بكسر الراء جمع راعٍ هو الذي يرعى الشياء جمع شاة . هذه الصفات الأربعة أصحابها « يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ، حفاة عراة عالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان ، والمراد بالتطاول هنا في البنيان بمعني تكثير طبقات البنيان الأدوار يرفع ما شاء . فحينئذ يحصل بينهم من التفاخر ما يعلو به بعضهم على بعض ، ونسوا أصلهم وأنهم حفاة عراة عالة رعاء الشاء ثم تطاولوا في البنيان فصار بعضهم بكسبه للمال وجمعه للمال الكثير يتطاول في البنيان فيفتخر على غيره ، والمعنى أن هؤلاء في آخر الزمان يقوى أمرهم ، وتكثر أموالهم ، فيتطاولون في البنيان تفاخرًا على بني قومهم ، ولكن هذا لا يقتضي التحريم ، إذا قيل : بأن الشيء علامة من علامات الساعة لا يقتضي إنه محرم ، بل يبحث فيه على جهته ، هو جعل علامة على قيام الساعة ، لكن لا يلزم منه أن كل شيء قيل بأنه علامة على قرب الساعة يكون ماذا ؟ يكون محرمًا وإلا عيسى عليه السلام من علامات الساعة بل النبي ﷺ من علامات الساعة . فحينئذٍ الفهم هذا نقول : خاطئ وليس بصحيح .

(قَالَ) عمر رضي الله تعالى عنه (فَمَضَى) أي ذاك الرجل (فَلَبِثْنَا مَلِيًّا) يعني بقينا (مَلِيًّا) أي زمنًا ، وفي رواية ثلاثًا ، (فَقَالَ) النبي ﷺ (« يَا عُمَرُ أَتَدْرُونَ مَنِ السَّائِلُ » ؟ قُلْتُ : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) من غيرهما ردّ العلم إلى عالمه ولم يخمن في رأيه ، ولم يجب بظنونه أو أهوائه وأظن ولعل كما يقال في دين الله عز وجل ، بل رده إلى الله ورسوله ﷺ (قَالَ) النبي ﷺ له : (« هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ ») وفي رواية : « أتاكم يعلمكم دينكم » . فسمى النبي ﷺ هذه المراتب الثلاثة دينًا ، فقوله : (وهو على ثلاث مراتب) أي دين الإسلام ، جاء به من هذه العبارة (« يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ ») ، ثم جعله المراتب الثلاثة متفرقات عند الاجتماع لكل منها معنى خاص ، أخذه من إجابة النبي ﷺ .

(فَمَضَى ، فَلَبِثْنَا مَلِيًّا . فَقَالَ : « يَا عُمَرُ ») هذه الرواية في ظاهرها أن النبي ﷺ خصّ عمر ، وفي روايات في الصحيحين وغيرها ، أنه أدبر فقال النبي ﷺ : « ردوه » . ثم قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم » . هنا قال : (« يَا عُمَرُ ») . أجاب أهل العلم بأن عمر رضي الله تعالى عنه لعله مضى وقام إلى حاله بعد

ما مضى الرجل ، فقال ﷺ : « ردوه » . فلم يكن عمر رضي الله تعالى عنه موجودًا ثم لما لقيه النبي ﷺ بعد ثلاثٍ قال : « يا عمر أتدري من السائل » . فأخبره ، وهذا الجمع كما قال النووي وابن حجر أحسن ما يقال ، والله أعلم .

إذًا بهذه المرتبة ختم المصنف رحمه الله تعالى الأصل الثاني من الأصول الثلاثة : وهو معرفة دين الإسلام بالأدلة بمراتبه الثلاثة بأركانها وأدلتها على ما تقرر بيانه .

ثم قال رحمه الله تعالى : (الأَصْلُ الثَّالِثُ) من الأصول الثلاثة (فَإِذَا قِيلَ لَكَ : مَا الأُصُولُ الثَّلاثَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى [مكلف معرفتها] [11] أو كما قال حينئذٍ لَمَّا بين الأصل الأول وهو معرفة العبد ربه ، وهو أهمها ، وآكدها ، وأرسخها ثم أردفه بمعرفة دين الإسلام بالأدلة ، وهو تالي للمرتبة الأولى والأصل الأول ثم جعل الأصل الثالث الواسطة بين الرب جل وعلا ومعرفة دين الإسلام بالأدلة ، لأننا نقول : الرب جل وعلا مستحق للعبادة ، وشرع لنا الإسلام ، من الذي يأتينا بالإسلام ؟ لا بد من واسطة بين الخالق جل وعلا والمخلوقين يكون مبلغًا عنه جل وعلا .

ولذلك قال : (الأَصْلُ الثَّالِثُ) . من الأصول الثلاثة التي يجب على الإنسان معرفتها ربه ودينه ونبيه ، لأنه ﷺ هو الواسطة بين الخلق وبين الله تعالى في إبلاغ رسالته ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ .

قال : (مَعْرِفَةُ نَبِيِّكُمْ مُحَمَّدٍ ﷺ) . المعرفة عند المصنف الظاهر أنه يريد بها مرادفًا العلم ، لأنه لا بد من الاعتقاد الجازم ، فإذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا لا بد أن يكون جازمًا أن محمد هذا هو محمد بن عبد الله الذي ندرس الآن شيئًا من مختصر حياته ، (مَعْرِفَةُ) إذًا العلم به (نَبِيِّكُمْ مُحَمَّدٍ ﷺ) محمد هذا اسم من أسمائه ، وإن كان النبي ﷺ له عدة أسماء ، وبعضهم أوصلها إلى تسعة وتسعين ، لكن أكثرها لا يثبت وإنما هي صفات . وجاء في حديث في الصحيحين عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال : « أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يُمْحَى بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبي ، وأنا العاقب ، والعاقب الذي ليس بعده نبي » . هذا حديث متفق عليه بَيَّنَ النبي ﷺ بعض أسمائه ومن أشهرها مُحَمَّدٌ مُفَعَّل ، قيل : مشتق من التحميد ، وهو الذي يُحمد أكثر مما يُحْمد غيره لكثرة خصاله الخيِّرة النَّيِّرة يحمد

([11]) لفظ الكتاب : [الْإِنْسَانِ مَعْرِفَتُهَا] .

أكثر مما يحمد غيره . وقيل : يَحْمَدُ ربه أكثر مما يَحْمَدُ غيره من البشر ، فهو حامد لله جل وعلا أكثر من حَمْد الخلق ، وهو محمود عليه الصلاة والسلام لخصاله الكريمة . وهو عَلَمٌ مشتق من التحميد ، قيل هذا لما فيه من الخصال الحميدة ، وقيل : أصله محمد مُفَعّل من حُمِّد ، حُمِّد هذا مُضَعّف العين حُمِّد فهو مُحَمَّدٌ ومُحَمِّد ، محمِّد هذا اسم فاعل ، ومحمَّد هذا اسم مفعول . وهو الذي جاء التنويه به في القرآن ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ الآية [الفتح : 29] إلى آخره .

فحينئذٍ نقول : (مَعْرِفَةُ نَبِيِّكُمْ مُحَمَّدٍ ﷺ) . ذكره بأشهر أسمائه ، وكنيته أبو القاسم عليه الصلاة والسلام ، وهو الذي جاء في الشهادة أشهد أن محمّدًا رسول الله ، التعيين هنا واجب متعيّن ، (وَهُوَ) النبي ﷺ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ ، وَهَاشِمٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَقُرَيْشٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَالسَّلاَمِ) هذا الأصل الأول في معرفة النبي ﷺ وهو معرفة نسبه الشريف ، وهو أنه محمد بن عبد الله هذا اسم أبيه ، وذكر له جَدَّيْنِ وهما عبد المطلب وهاشم ، عبد المطلب قيل : اسمه شبية ، ويقال : شيبة الحمد لجوده وجماع أمر قريش عليه ، وسُمِّيَ به لأن عمه المطلب قدم به مكة وقد تغير لونه بالسفر فحسبوه عبدًا له ، جاء مع عمه المطلب وهو قد تغير بالسفر صار أسود فظنوا أنه عبد ، فقالوا : عبد المطلب ، عبد المطلب ، يعني نسبة أو إضافة إليه ، فقالوا : هذا عبد المطلب ، ابن هاشم ، هاشم بن عبد مناف ، قيل : اسمه عمرو ، وهاشم لقبه ، قيل : أول من هَشَمَ الثريد مع اللحم لقومه بمكة ، أكلة قديمة . فحينئذٍ سُمِّيَ هاشمًا لأنه أول من ابتكر هذا . وهاشم من قريش يعني من قبيلة قريش ، وقريش في الأصل هو النضر بن كنانة يعني اسم رجل ، وجاء في حديث واثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشًا » . صار لقبًا لقبيلة « واصطفى قريشًا من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار » . وقال أبو سفيان حال كفره لهرقل لما سأله كيف هو فيكم قال : هو فينا ذو نسب . قال - يعني هرقل - : وهكذا الرسل تُبعث في أنساب قومها . يعني في أكرمها أحسابًا . وهاشم من قريش ، وقريش من العرب ، العرب هنا المراد بهم العرب المستعربة لأن العرب قسمان : عاربة ، ومستعربة .

العاربة قيل : هم قحطان أو قحطان سكنوا اليمن ثم تفرقوا في بقاع الأرض .

والمستعربة : هم بنو عدنان ، وهم أفضل من العرب العاربة ، ولذلك كان النبي ﷺ منهم . إذًا وقريش من العرب يعني المستعربة ، لأن النبي ﷺ منهم ، من ذرية إسماعيل يعني إسماعيل يُعتبر جدًّا للنبي ﷺ ،

فيكون النبي ﷺ من ذرية إسماعيل يعني من أولاده ، وإسماعيل هو الذبيح على الصحيح عند أهل العلم . ابن إبراهيم الخليل وُلِدَ له من أَمَتِه هاجر على كبر سنه ولذلك قال : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ [ابراهيم : 39] . الخليل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام .

(وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ) هذا الأمر الثاني معرفة عمره عليه الصلاة والسلام ، وأين وُلد ؟ (وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ ثَلاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً) وولد عام الفيل كما هو مشهور في شهر ربيع الأول ، واختلف في اليوم ، والمشهور أنه الثاني عشر ، وقيل : الثامن ، وقيل : التاسع .. إلى آخره ، وإن كان كثير من أهل الحديث على أنه التاسع وليس الثاني عشر . (وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ ثَلاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً) يعني يوم أن تُوفي عليه الصلاة والسلام كان عمره آنذاك ثلاث وستين سنة عند جماهير أهل العلم . وورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت - وهذا الحديث في الصحيحين - : (تُوفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وستين) . خرجاه في الصحيحين . (مِنْهَا) أي من هذه الثلاثة والستين (أَرْبَعُونَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ ، وَثَلاثٌ وَعِشْرُونَ نَبِيًّا رَسُولاً) إذًا مقسمة أربعون قبل النبوة ، النبوة مأخوذة من النبأ وهو الخبر ، ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النبأ : 1 ، 2] الخبر العظيم ، وقيل : النبأ أخص من الخبر ، لأن الخبر يعم العظيم وغيره ، والنبأ خاص بالشيء العظيم . ولذلك جاء هنا ، لكن هذا يرد عليه أن النبأ وُصف بالعظيم ﴿ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النبأ : 2] فلو كان داخلاً في مفهومه لما وصف به . لكن هذا مشهور عند بعض أهل العلم .

إذًا النبوة مأخوذة من النبأ وهو الخبر لأنه يُخبر عن الله جل وعلا . وقيل : من النَّبْوَة وهي الرفعة الارتفاع ، لأن النبي عندما يصير نبيًّا يرتفع بهذا الوحي عن غيره . فهو نبي إما من الخبر ، فحينئذ يكون نبيًّا فَعِيلاً بمعنى فَاعِل فيكون مُخْبِرًا بالوحي ، وقد يكون مُخْبَرًا فَعِيلاً بمعنى مفعول لأنه مُخْبَرٌ عن الله جل وعلا بواسطة جبريل ، فهو مُخْبِر ومُخْبَر ، مُخْبِر للناس بالوحي الذي جاءه من عند الله ، وهو مُخْبَرٌ من عند الله جل وعلا بواسطة جبريل . كذلك النبي إذا كان مأخوذًا من النَّبْوة وهي الرفعة ، فهو نبي فعيل بمعنى فاعل رافع لكل من اتبعه ، وهذا حق ، كل من اتبع النبي ﷺ فهو مرفوع الرتبة لأنه متبع لأشرف الأنبياء والرسل ، كذلك هو في نفسه مرتفع على غيره ، لأن الله جل وعلا اصطفاه بالوحي .

(مِنْهَا أَرْبَعُونَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ) جاء في صحيح البخاري من حديث أنس وفيه : (أُنْزل عليه وهو ابن أربعين) . أنزل عليه يعني القرآن الوحي وهو ابن أربعين . (وَثَلاثٌ وَعِشْرُونَ نَبِيًّا) هذا معرفة حياته بدأ في الأصل الثاني (وَثَلاثٌ وَعِشْرُونَ نَبِيًّا وَرَسُولاً)

إذا مات كما في حديث عائشة وهو ابن ثلاث وستين ، وأنزل عليه وهو ابن أربعين ، كم بَقِيَ ثلاث وعشرون . من هنا أُخِذَت ، ثلاث وعشرون بالقسمة ، أُنزل عليه الوحي أول ما بدأه وهو ابن أربعين سنة ، ومن هنا أخذ بعض أهل العلم فائدة - لكنها ليست بالصواب - أن المعلم أو المدرس لا يدرس إلا إذا بلغ الأربعين ، وهذا ما هو صحيح ، بل متى ما تمكن درَّس حتى يُفْتِي أهل العلم بهذا . لأن النبي ﷺ ما أُوحي إليه إلا وهو ابن أربعين ، نقول : هذه الفائدة ليست في محلها . إذًا مات ﷺ وعمره ثلاث وستون ، وبعث وعمره أربعون ، وحينئذ يكون ثلاثًا وعشرين نبيًّا رسولاً . وقوله : (وَثَلاَثٌ وَعِشْرُونَ نَبِيًّا ورَسُولاً) . إذًا جمع بينهما المصنف فهذا يفيد أنه يرى عدم الترادف بين الرسول والنبي ، وثَمَّ قولان لأهل العلم : منهم من يرى أن كل رسول نبي ، وكل نبي رسول ، فهما مترادفان كما قيل في الإسلام والإيمان . ومنهم من يرى أن ثَمَّ فرقًا بين الرسول والنبي ، وهذا هو الصواب ، أنه فرق بينهما ، ثم اختلفوا في وجه الفرق بينهما ، الذي شاع عند أهل العلم عند الجماهير أن النبي إنسان ذكر أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه . والمراد بكونه لم يأمر بتبليغه لم يؤمر بالقتال على أن يتبعه الناس . والرسول هو إنسان ذكر أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه ، يعني أمر بقتال الناس حتى يتبعوه ، فحينئذ صار كل رسولٍ نبيًّا وليس كل نبيّ رسولاً .

قال : (نُبِّءَ بِـ ﴿ اقْرَأْ ﴾ ، وَأُرْسِلَ بِـ ﴿الْمُدَّثِّرُ﴾) . (نُبِّءَ) حصلت له النبوة بصدر ﴿ اقْرَأْ ﴾ على الأصح ، وقيل : بالمدثر وهو قول ضعيف . (نُبِّءَ بِـ ﴿ اقْرَأْ ﴾ يعني بصدر سورة إقرأ وليس بـ ﴿ اقْرَأْ ﴾ كلها ، (نُبِّءَ) أي خُبِّرَ بـ ﴿ اقْرَأْ ﴾ لما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في بدء الوحي قصة طويلة وفيه قالت عائشة : (جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال : إقرأ . فقال : « ما أنا بقارئ » . فذكرت الحديث وفيه ثم قال : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : 1 - 5] . فدل على أن أول ما نزل هو اقرأ :

اقْرَأْ عَلَى الأَصَحّ فَالْمُدَثِّرُ أَوَّلُهُ وَالعَكْسُ قَوْمٌ يَكْثُرُ

(وَأُرْسِلَ بِـ ﴿الْمُدَّثِّرُ﴾) لأن الإنذار جاء في سورة المدثر ، ولم يرد في سورة إقرأ ، وقال بعضهم : أن المدثر هي أول ما نزل منه ، والصواب هو الأول ، ولذلك سئل النبي ﷺ كما في حديث أم سلمة عن جابر

سئل النبي ﷺ عن فترة الوحي - يعني انقطاع الوحي بعد ما جاء في غار حراء أَوَّلاً ، فقال ﷺ كما جاء في الحديث : « فبينما أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس علي كرسيّ بين السماء والأرض ، فرجعت فقلت : زملونى ، زملونى ، فدثروني فأنزل الله ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدثر : 1] » . فدل على ماذا ؟ لأنه قال : « الملك الذي جاءني بحراء » . فإذًا هذا المجيء ثانيًا اللا أولاً ، فدل على أن المدثر هي سبب نزول هذه القصة ، أن النبي ﷺ رجع إلى بيته يرتجف فقال : « زملونى ، زملونى » ، فدثروه فأنزل الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ . إذًا هذه الثانية وليست أولاً . والصواب بأن يقال أن اقرأ هي أول ما نزل صدر اقرأ :

اقْرأْ عَلَى الأَصَحِّ فَالْمُدَثِّرُ   أَوَّلُهُ   وَالعَكْسُ   قَوْمٌ   يَكْثُرُ

(وَأُرْسِلَ) أي بعث (بِـ ﴿ الْمُدَّثِّرُ ﴾) ، أيضًا بصدرها على ما سيذكره المصنف رحمه الله تعالى .

(وَبَلَدُهُ مَكَّةُ) يعني ولد بها ، ولد بمكة ، وهاجر إلى المدينة هاجر إلى المدينة . ولد بمكة يعني ولد فيها ونشأ بها ثم ارضع في بني سعد عند مرضعته حليمة السعدية ، ثم رجع إلى مكة عند جده عبد المطلب ، ثم بعد وفاة جده عبد المطلب انتقل إلى حضانة عمه أبي طالب ، ماتت أمه آمنة بنت وهب وعمره ست ستين ، وبقي بمكة ثلاث عشرة سنة بعد الوحي ، ثم هاجر إلى المدينة . لذلك قال : وهاجر (وَبَلَدُهُ مَكَّةُ) هي الأصل وإن كان ارضع في بني سعد ، بعد أن هموا بقتله ﷺ (هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ) فتغيب في الغار ، ثم سار هو وأبو بكر مهاجرًا إلى المدينة ، وذلك بعد أن بايعوه على النصرة والمؤازرة يعني الأنصار في شهر ذي الحجة .

(وَأُرْسِلَ بِـ ﴿ الْمُدَّثِّرُ ﴾ ، وَبَلَدُهُ مَكَّةُ ، وهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، بَعَثَهُ اللهُ بِالنِّذَارَةِ عَنِ الشِّرْكِ ، وَيَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ) هذا أهم ما يذكر ، وأهم وآكد ما يجب في معرفة النبي ﷺ ما الذي بُعِثَ به محمد ﷺ ؟

ما الذي بُعث به ؟ التوحيد لذلك قال : (بَعَثَهُ اللهُ) . يعني أرسله الله جل وعلا ، لحكمة عظيمة (بِالنِّذَارَةِ) والإنذار إبلاغ وإعلام مع التخويف ، ﴿ رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [النساء : 165] . إذًا ليس إنذارًا فقط ، إنما يُنذرون ويعلنون ويخوفون من عصاهم ورد عليهم دعوتهم ، ويبشرون برضوان الله

جل وعلا وثوابه وجنته من أطاعهم فقبل دعوتهم . لذلك قال تعالى : ﴿ رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ ، (بَعَثَهُ اللهُ) أرسله (بِالنِّذَارَةِ) والإنذار إبلاغ مع التخويف ، نذارة عن ماذا ؟

(عَنِ الشِّرْكِ) كله أكبره وأصغره ، وخفيّه ، ظاهره وباطنه ، (وَيَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ) هنا قدم النذارة عن الشرك على الدعوة إلى التوحيد ، لأن هذا هو مدلول لا إله إلا الله ، أراد أن يوافق لا إله إلا الله ، (لا إله) هذا نفي لِمَا يُعبد من دون الله نفيٌ للمعبودات ، (إلا الله) إثبات ، نافيًا جميع ما يُعبد من دون الله ، (إلا الله) مثبتًا جميع أنواع العبادة لله جل وعلا ، ولذلك قدّم وأخر مراعاة لكلمة التوحيد .

إذًا الذي بُعث به النبي ﷺ هو النذارة عن الشرك ويدعو إلى التوحيد بأنواعه الثلاثة ، (وَالدَّلِيلُ) على أنه بعث بالإنذار عن الشرك والدعوة إلى التوحيد (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ * وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ * وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾ [المدثر : 1 - 7]) . هذا ما قيل أنه أول ما نزل ، بل نقول : هذا ثاني ما نزل ، وأول ما نزل باعتبار فترة الوحي ، يعني قول : من يرى أن المدثر أول ما نزل نقول : ليس مطلقًا وإنما هو باعتبار ماذا ؟ باعتبار انقطاع فترة الوحي . (﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾) أصلها المتدثر أدغمت التاء في الدال لتقاربهما ، (﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾) أي المتدثر بثيابه المتغشي بها من الرعب ، الذي حصل له من رؤية الملك عند نزول الوحي ، (﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾) قم من دثارك فأنذرهم وخوفهم وحذرهم من عذاب الله إن لم يؤمنوا ويجيبوا دعوتك ، وبهذا حصل الإرسال كما حصل بالأول النبوة ، حصلت النبوة بقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق : 1] . وحصل الإرسال بقوله : (﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾) لأنه أمر بالدعوة إليه جل وعلا .

(﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾) الرجز أي اترك الأوثان ولا تقربها ، الرُّجز الرِّجس ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج : 30] . إذا الرجز والرجس يطلق على الأوثان والأصنام . (﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾) فاهجرها واتركها وابتعد عنها .

إذًا قدَّم ما حقه التأخير للدلالة على الأهمية . والرُّجز المراد به القذر مثل الرجس ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ .

(﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾) أي حالة كونك مستكثرًا ، ف (﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾) هذه جملة في محل نصب حال من فاعل تمنن ، أي لا تعط مالك مصانعة لتُعطى أكثر منه ، قاله ابن جرير رحمه الله . أو لا تمنن على الله بعملك فتستكثره ، واختاره ابن كثير رحمه الله .

(﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾) فاصبر لربك ، لربك هذا جاء ومجرور متعلق بقوله : (﴿ فَاصْبِرْ ﴾) ، قدَّمه وحقّه التأخير ، فاصبر لربك أي لا لغيره . (﴿ فَاصْبِرْ ﴾) على ماذا ؟ على ما تلقاه لأنه قال : (﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾) ، إذًا لا بد من ماذا ؟ لا بد من الأذية ، وسبق معنا المسألة الثالثة : الدعوة إلى الله فيه ، ثم قال : الرابعة الصبر على الأذى فيه ، هو لازم لا بد منه ، فلما قال له : (﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾) إذًا (﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾) لا بد أن يكون صابرًا على ما يلقاه من أذية قومه ، ومخالفة أهوائهم بدعوتهم إلى التوحيد ونحو ذلك . (﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾) يعني على طاعته وأوامره أو على ما أوذيت في الله .

قال : (وَمَعْنَى ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ : يُنْذِرُ عَنِ الشِّرْكِ ، وَيَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ) . وهذا أساس دعوة النبي ﷺ . (﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ أَيْ عَظِّمْهُ بِالتَّوْحِيدِ) يعني صفه بالعظمة فإنه أكبر من أن يكون له شريك ، الله أكبر من أن يكون له شريك في ربوبيته ، أو في أسمائه وصفاته ، أو في إلوهيته .

(﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾) بعضهم قال : نفسك فطهر ، يعني طهرها من الذنوب والمعاصي

كنَّى عن النفس بالثوب لأنها تشتمله ، والمصنف هنا حملها على معنى أدق وهو قول آخر في الآية : (أَيْ : طَهِّرْ أَعْمَالَكَ مِنَ الشِّرْكِ) .

هل المراد بالثياب الحسية أو المعنوية ؟ قولان ، وإن كان الظاهر والعلم عند الله أنها الثياب الْحِسِّيَّة (أَيْ : طَهِّرْ أَعْمَالَكَ مِنَ الشِّرْكِ) .

(﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ، الرُّجْزُ : الأَصْنَامُ) والأوثان قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنه . ويقال الشرك وهو متلازم أو لازم للأول ﴿ فَاهْجُرْ ﴾ أي فاهجرها ، والهجر في أصل اللغة الترك والبعد والمجانبة يعني ابتعد عنها ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم : 35] . (وَهَجْرُهَا : تَرْكُهَا ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهَا وَأَهْلِهَا) ولذلك قال الخليل عليه السلام : ﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [مريم : 48] . فلا يتم توحيد العبد حتى يتبرأ من الكفر وأهله ، ويباعدهم وينابذهم ، كما أخذناه في المسألة الثالثة : أن من أطاع الرسول ووحَّد الله لا يجوز له موالاة من حادّ الله ورسوله والدليل إلى آخر ما ذكرناه . و (أَخَذَ عَلَى هَذَا) الذي ذُكر أوَّلاً من بيان التوحيد والدعوة إليه وبيان الشرك والإنذار عنه ، (عَشْرَ سِنِينَ) في مكة (يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ) ، توحيد الرب جل وعلا لأنه هو المقصود الأعظم من إرسال الرسل ، وإنزال الكتب ، وهو الأساس الذي يقوم عليه الدين كله ، وبدونه لا يصح عمل من الأعمال البتة لا بد من القاعدة الأساسية الأولى ، ثم بعد ذلك نأتي إلى الفروع . ولذلك - كما سيأتي - أنه بعد أن استقر في المدينة نزلت التكاليف

والشرائع ، وأما في مكة أخذ يدعو إلى التوحيد ، ونبذ الشرك ، والبعد عنه عشر سنين يدعو إلى التوحيد .
(وَبَعْدَ العشرِ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ) ، (السَّمَاءِ) (أل) هنا للجنس أي جنس السماوات ، وهذا بعد الإسراء لأنه أُسْرِيَ به عليه الصلاة والسلام ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [الإسراء : 1] . فحصل الإسراء أولاً ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، ثم عُرِجَ به إلى السماء السابعة . أُسْرِيَ بجسده وروحه جميعًا على الصحيح ، من المسجد الحرام على البراق إلى بيت المقدس يقظةً لا منامًا على الصحيح ، ثم صعد به جبرائيل إلى السماء على المعراج وهو المصعد الذي تصعد فيه الملائكة ، كلما مر بسماء تلقاه مقربوها ، حتى جاوزهم أو جاوز به جبريل إلى سدرة المنتهى ، فبلغ من الارتفاع والعلو إلى ما الله به عليم ، ودنى منه الجبار جل وعلا وكلمه كفاحًا بلا واسطة ، فأوحى إليه ما أوحى .

إذًا قوله : (وَبَعْدَ العشرِ) يعني عشر مكة (عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَفُرِضَتْ عَلَيْهِ) آنذاك في السماء السابعة (الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ) وفُرضت ، من الذي فرضها ؟ الله جل وعلا ، إذًا حذف الفاعل للعلم به ، لأنه لما ارتفع إلى السماء إذًا لم يكن إلا لله جل وعلا . (وَفُرِضَتْ عَلَيْهِ) أي فرض الله تعالى (عَلَيْهِ) يعني على عبده محمد ﷺ وعلى أمته ، لأن الحكم هنا ليس خاصًّا بالنبي ﷺ بل أمته تبع له .

(وَفُرِضَتْ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ) ليلة المعراج ، وكان أول فرضها خمسين صلاةً ولم يزل يتردد بين موسى وربه حتى وضعها إلى خمسٍ ، فهي خمسٌ ، وهنَّ خمسون ، الحسنة بعشر أمثالها . (وَصَلَّى فِي مَكَّةَ) عليه الصلاة والسلام (ثَلاَثَ سِنِينَ) حينئذ يكون الإسراء قبل الهجرة بثلاث سنين ، والمسألة فيها خلاف . (وَصَلَّى فِي مَكَّةَ ثَلاَثَ سِنِينَ)

يعني بعد العشر بعد أن عُرج به ، وفُرضت عليه قبل الهجرة ، حينئذ يكون الإسراء قبل الهجرة بثلاث سنين ، وقيل : بخمس ، وقيل : سنة ، وقيل : نصف سنة ، (وَبَعْدَهَا) يعني بعد الثلاث عشرة من بعثته ، إذ عشر وثلاث صارت ثلاثة عشر سنة . (وَبَعْدَهَا) أي بعد الثلاث عشرة من بعثته ﷺ (أُمِرَ بِالْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ) ، (أُمِرَ) أَمَرَ إيجابٍ وحتم لازم وفرض (بِالْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ) يعني بمفارقة المشركين ومسكنهم ، بحيث يتمكن من إظهار دينه ، لما لم يكن ثَمَّ أمكانية من إظهار الدين في مكة وهي بلد شرك آنذاك (أُمِرَ) بمفارقة هذه البلدة ليتمكن من ماذا ؟ من إظهار دينه في المدينة .

والدليل على أن الهجرة بعد ثلاثة عشر سنة ، جاء في البخاري من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : (بُعث رسول الله ﷺ لأربعين سنة) . بُعث أي أول ما أوحى إليه ، بُعِثَ لأربعين سنة (فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة يُوحى إليه ، ثم أُمر بالهجرة فهاجر عشر سنين ، ومات وهو ابن ثلاث وستين) . عليه الصلاة والسلام . إذًا صلَّى في مكة ثلاث سنين ، وبعد هذه الثلاث عشرة سنة أُمر بالهجرة إلى المدينة .

(وَالْهِجْرَةُ) أراد أن يبينها ، أُمِرَ بالهجرة ما حقيقة الهجرة ؟ ذكرنا أن الهجرة في اللغة : هي الترك والبعد ، ومنه الهجر المشروع أي يتركه ويبتعد عنه ، (وَالْهِجْرَةُ الانْتِقَالُ مِنْ بَلَدِ الشِّرْكِ إِلَى بَلَدِ الإِسْلاَمِ) لأنها في اللغة مطلق الترك ، أو الانتقال من بلدٍ إلى بلدٍ آخر ، لأنه يترك بلدًا إلى بلدٍ آخر ، لكن هل كل بلد تُشرع منه الهجرة أو إليه ؟ نقول : لا ، إذًا لا بد من التقييد ، ولذلك المعنى الشرعي يكون أخصَّ من مطلق المعنى اللغوي . الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام . ما هو بلد الشرك ؟

قيَّده الشيخ هنا من أحسن من تكلم في هذه قال رحمه الله : بلد الشرك هو الذي تقام فيه شعائر الكفر ، ولا تقام فيه شعائر الإسلام - العامة الظاهرة الشاملة ، تقام فيه شعائر الكفر ولا تقام فيه شعائر الإسلام - كالأذان والصلاة جماعة ، والأعياد ، والجمعة على وجه عام شامل . وإنما قلنا : على وجه عام شامل ليخرج ما تقام فيه هذه الشعائر على وجه محصور ، كبلاد الكفر التي فيها أقليات مسلمة فإنها لا تكون بلاد إسلام . لأنه يوجد الآن مثلاً في المراكز الإسلامية تقام فيها صلاة جماعة ، ويقام فيه الأذان وهي بلاد كفر في الأصل ، فإذا قيل : بأنه إذا أقيم الأذان صارت البلد بلد إسلام لما بقي على وجه الأرض بلد كفر ، لأنه ما من بلاد في بلاد الغرب مثلاً إلا وفيها أقليات مسلمة . إذًا متى تكون بلد إسلام ؟

إذا كان على جهة العموم ، أن يكون أهل البلد كلهم يقيمون الأذان ، ويقيمون الصلاة جماعة ، والأعياد ونحو ذلك ، فإنها لا تكون بلاد إسلام لما تقيمه الأقليات المسلمة فيها من شعائر الإسلام . أما بلاد الإسلام فهي البلاد التي تقام فيها هذه الشعائر وعلى وجهٍ عام شامل .

إذًا الهجرة الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام ، والمراد في وقتها الانتقال من مكة إلى المدينة لأنه لم يكن ثَمّ بلد إسلام إلا المدينة ، فخُصَّتْ هنا الهجرة من مكة إلى المدينة .

(وَالْهِجْرَةُ) حكمها ، عرفنا حقيقتها ، حكمها ما هو ؟

قال : (فَرِيضَةُ) . يعني واجبة ، وعند بعضهم وهو رواية عن الإمام أحمد أن الفرض آكد من الواجب . (فَرِيضَةُ) بالكتاب والسنة والإجماع ، يعني ثابتة بالاتفاق دليل ، والسنة وإجماع المسلمين متوعد من تركها ، وفرضت قبل فرض الصوم والحج ، وإن كان الصوم ركنًا من أركان الإسلام والحج ركنًا من أركان الإسلام ، لكن ثَمَّ فرق بين أول الدعوة وبين أن قامت الدعوة على ساقيها .

(وَالْهِجْرَةُ فَرِيضَةٌ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ) أمة الإجابة ، (مِنْ بَلَدِ الشِّرْكِ إِلَى بَلَدِ الإِسْلاَمِ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ) يعني ليست منسوخة بفتح مكة مثلاً ، أو بدخول المسلمين أو دخول بلاد العجم آنذاك في الدين أفواجًا ، نقول : لا ، هي باقية متى ما أسلم المسلم في بلاد الكفر ، ولم يكن عنده قدرة وإمكانية على إظهار دينه وجبت عليه الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام ، (وَهِيَ) أي الهجرة (بَاقِيَةٌ) مستمرة (إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ) يعني إلى قرب قيام الساعة . (وَالدَّلِيلُ) على أن الهجرة فريضة على هذه الأمة أمة الإجابة من القرآن (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيراً * إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً * فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللهُ عَفُوًّا غَفُوراً ﴾ [النساء : 97 - 99]) . محل الشاهد قوله : (﴿ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾) . (﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ ﴾) أي تتوفاهم بحذف إحدى التاءين تخفيفًا (﴿ الْمَلاَئِكَةُ ﴾) هذا جمع وأريد به ملك الموت ، فإما أن يراد به ملك الموت لأن الله تعالى قال : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة : 11] . فهو ملك واحد ، وهنا قال : (﴿ تَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ﴾) . وهو جمع ، إما أن يقال إنه من باب إطلاق الجمع مرادًا به الواحد ، وهو وارد في لسان العرب أن يُستعمل الجمع مرادًا به الواحد على جهة المجاز ، من إطلاق الكل مرادًا به الجزء . وإما أن يراد به ملك الموت وأعوانه وهم جمع ، فسره بهذا أو ذاك وكلاهما سائغ لغة وشرعًا .

(﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾) توفاهم توفى الملائكة هم ، الهاء هنا في محل نصب مفعول به ، (﴿ ظَالِمِي ﴾) هذا حال من المفعول به أي ظالمين أنفسهم ، وحُذفت النون للإضافة ، (﴿ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾) نقول : هذا دليل على وجوب الهجرة . ظلموا أنفسهم بماذا ؟ بالإقامة بين أظهر المشركين ، (﴿ قَالُواْ ﴾) يعني الملائكة الذين تتوفاهم ، تتوفى الظالمين أنفسهم ، قالوا لهم : (﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾) هذا استفهام توبيخ وإنكار وتقريع ، وليس المراد به طلب الفهم ، لأن الاستفهام قد يخرج عن حقيقته . قالوا

: (﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾) ، هذا استفهام إنكار ، لِمَ مكثتم ها هنا وتركتم الهجرة ، فهو إنكار وتوبيخ وتقريع لهم والمعنى في أي فريق كنتم ، هل كنتم من المهاجرين أم من الناكثين . (﴿ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ ﴾) أجابوهم بهذا كنا مستضعفين عاجزين عن الهجرة في الأرض أي في الذهاب إلى بقاع الأرض ، والمراد به مكة لأن الآية نزلت في شأن [من لم يهاجر من مكة] كما سيأتي في كلام البغوي . (﴿ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ ﴾) أليس لكم سعة في الخروج من مكة إلى المدينة ، (﴿ فَأُوْلَئِكَ ﴾) الظالمون لأنفسهم بترك الهجرة إلى المدينة مع النبي ﷺ . (﴿ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾) هذا تأكيد على أنها من آكد الواجب ، لأننا أخذنا الوجوب من قوله : (﴿ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾) ولا يثبت الظلم إلا بترك واجب أو فعل محرم . فحينئذ ثبت ماذا ؟ ثبت التحريم لأنهم إما تركوا واجبًا أو فعلوا محرمًا وله الجهتان . قال : (﴿ فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) هذا تأكيد ووعيد (﴿ وَسَاءتْ مَصِيراً ﴾) ساءت جهنم مصيرا ومآلاً وحالاً لهم (﴿ إِلاَّ ﴾) هذا استثناء ، (﴿ الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾) وهم الذين لا يستطيعون الخروج من مكة إلى المدينة (﴿ مِنَ الرِّجَالِ ﴾) هذا بيان للمستضعفين العاجزين عن الهجرة مع النبي ﷺ لأن بعضهم لم يخرج لم يهاجر (﴿ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً ﴾) يعني لا قوة ولا نفقة على الخروج (﴿ وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً ﴾) لا يهتدون إلى الطريق الموصل إلى المدينة ، يعني لا يعرفون طريقًا إلى الخروج من مكة إلى المدينة ، (﴿ فَأُوْلَئِكَ ﴾) المستضعفون المعذورون بترك الهجرة (﴿ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ﴾) أي يتجاوز عنهم ، وعسى هنا للتحقيق أن يتجاوز عنهم . (﴿ وَكَانَ اللّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾) ، (﴿ وَكَانَ اللّهُ عَفُوًّا ﴾) أي يتجاوز عن سيئاتهم ، (﴿ غَفُوراً ﴾) لمن تاب إليه .

إذًا المستضعفون من الرجال كالمرضى مثلاً وكبار السن ، والنساء وكلهن مستضعفات ، والولدان هذا جمع وليد أو وليدة وهو الغلام قبل أن يحتلم ، ولذلك قال ابن عباس : (كنت أنا وأمي من المستضعفين) لأنه لم يهاجر . (﴿ فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللّهُ عَفُوًّا غَفُوراً ﴾) .

هنا هذه الآية قسمت أصناف المهاجرين إلى قسمين :

أولاً : من تجب عليه الهجرة ، وهو القادر عليها مع عدم إمكان إظهار دينه ، هذا لا بد قيد ، لا بد أن يقيد بالوجوب مع عدم إمكان إظهار دينه ، وهذا يدل عليه آية النساء التي فيها (﴿ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾) لأن الله تعالى وصفهم بأنهم ظالمون لأنفسهم في ارتكابهم محرمًا بالإجماع .

الثاني : الصنف الثاني ، من لا هجرة عليه ، وهو العاجز المستضعف عن الهجرة ، كالمريض أو المكره والولدان والنساء والضعفة لقوله : (﴿ إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾) . هذا استثناء له حكمه الخاص ، لكن يجب عليهم اعتزال المشركين والصبر على أذاهم .

الثالث : من تستحب له الهجرة ولا تجب ، وهو القادر على إظهار دينه ، ولو كان بين المشركين .

إذًا متى تجب الهجرة ؟

نقول : على القادر ، هذا شرط أول ، الثاني : عاجزًا عن إقامة دينه . إن كان قادرًا ، وقادرًا على إظهار دينه نقول : صارت الهجرة في حقه مستحبة .

(وقوله تعالى) أي الدليل الثاني من الكتاب على وجوب الهجرة (﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : 56]) هذه أردفها بما سبق ليدل على أن ترك الهجرة ليس شركًا ولا كفرًا ، ووجه الاستدلال ؟

ناداهم باسم الإيمان كما هو الشاهد هناك في ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الممتحنة : 1] إذاً لا بد من التفريق بين الموالاة والتَّوَلِّي هنا قال (﴿ يَا عِبَادِيَ ﴾) أضافهم إلى نفسه ، وهذه إضافة تشريف ، (﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾) بي وبرسولي عليه الصلاة والسلام (﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ﴾) فإذا لم يتمكن أن يظهر دينه في الأرض ، فالأرض واسعة ، يُظهر دينه في أيها شاء (﴿ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾) أي لا تعبدوا غيري ، وهذا فيه تأكيد لمعنى التوحيد .

إذًا أمر الله تعالى عباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يتمكنون فيه من إظهار دينهم إلى أرضه الواسعة ، فهي غير ضيقة بل واسعة .

(قَالَ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ) وهو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ، توفي سنة ستة عشرة وخمسمائة : (سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الآيَةِ فِي الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي مَكَّةَ لَمْ يُهَاجِرُوا ، نَادَاهُمُ اللهُ بِاسْمِ الإِيمَانِ) . إذًا ترك الهجرة لا يسلب صاحبه الإيمان فليس كفرًا ولا شركًا .

(وَالدَّلِيلُ عَلَى الْهِجْرَةِ) أي وجوبها من بلد الشرك إلى بلد الإسلام ، (مِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ) كما في حديث معاوية بن أبي سفيان وفيه كلام في ثبوته (« لاَ تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ») يعني التوبة والهجرة متلازمتان ، متى ما كانت التوبة مقبولة فالهجرة موجودة ، ومتى ما انقطعت ولم تقبل التوبة فحينئذ انقطعت الهجرة ، لذلك قال : لا تنقطع الهجرة من بلد الشرك إلى بلد الإسلام حتى تنقطع التوبة ، يعني

انقطاع التوبة عدم قبولها ، يعني حتى لا تقبل التوبة ممن تاب ، فما دامت التوبة مقبولة فالهجرة واجبة بحالها . ومتى (« تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ») قال جل وعلا : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً ﴾ [الأنعام : 158] . إذا طلعت الشمس من مغربها لذلك قال ﷺ : (« وَلاَ تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ») . وهذه من علامات الساعة الكبرى وهو أوان قيام الساعة فإذا طلعت الشمس حينئذ من المغرب لم تقبل التوبة فحينئذ تنقطع الهجرة .

إذًا مادامت التوبة موجودة فالهجرة موجودة . « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » . لا هجرة بعد الفتح يعني من مكة ، فالهجرة العامة مشروعة ، والهجرة من مكة منسوخة ، لماذا ؟ لأنها وجبت من مكة إلى المدينة لأن مكة آنذاك بلد شرك ، ثم بعد ذلك لما فُتِحَتْ صارت بلد إسلام .

(فَلَمَّا اسْتَقَرَّ فِي الْمَدِينَةِ) إذًا هاجر إلى المدينة ، وبلده مكة وهاجر إلى المدينة ، ثم انتقل إلى بيان أحكام الهجرة لأهميتها ، ثم عاد لبيان سيرة المصطفى ﷺ . (فَلَمَّا اسْتَقَرَّ) عليه الصلاة والسلام (فِي الْمَدِينَةِ) المدينة علم بالغلبة ، يعني متى ما قيل المدينة يصدق على كل مدينة ، الرياض مدينة ، ومكة مدينة ، والمدينة مدينة ، لكن إذا أُطْلق انصرف إلى ما ؟ إلى المدينة ، (فَلَمَّا اِسْتَقَرَّ فِي الْمَدِينَةِ أُمِرَ) عليه الصلاة والسلام (بِبَقِيَّةِ شَرَائِعِ الإِسْلاَمِ) يعني بعد التوحيد والصلاة لأن الصلاة شُرعت وفُرضت في مكة كما سبق في المعراج مثل ماذا ؟ (مِثْلِ : الزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ) الزكاة هذه فرضت في المدينة ، ولكن ثم آيات تدل على أنها فُرضت في مكة ، حينئذٍ الجمع بينهما أن يقال : فُرضت الزكاة في مكة أصلاً ، وكانت مفتوحة بمعنى كل من أراد أن يُخرج ما شاء أخرجه ، لكن مقدار الأنصبة والْمُخْرَج منه هذه فُرضت وبُيِّنَت في المدينة . إذًا أصل الزكاة فرضت في مكة ، ثم تبْيين أحكامها وأنصبتها ومقاديرها وأهلها وأصحابها هذا شُرِع في المدينة . الزكاة فرضت في مكة وبيِّنت صفتها في المدينة ، وفرضت في السنة الثانية من

...

لا .

(فَلَمَّا اسْتَقَرَّ فِي الْمَدِينَةِ أُمِرَ بِبَقِيَّةِ شَرَائِعِ الإِسْلاَمِ مِثْلِ : الزَّكَاةِ)

قلنا هذه فرضت في مكة أولاً ، ثم أُتم حكمها في المدينة [أنا عندي والصلاة هنا بعد الزكاة]

(وَالصَّوْمِ) [عندكم والصوم ، مثل الزكاة والصلاة والحج ، والصوم ، نعم الصلاة خطأ لأنها فرضت في مكة]

(وَالصَّوْمِ) هذا فرض في السنة الثانية من الهجرة ، (وَالْحَجِّ) هذا فرض في السنة التاسعة ، (وَالْجِهَادِ) هذا مصدر جاهد يجاهد ، وهو بذل الوسع ، وفيه معنى المبالغة ، : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج : 78] . أما في مكة فلم يكن ثَمَّ جهاد ، بل هم منهيون عن الجهاد لعدم القدرة ، (وَالأَذَانِ) وهذا شرع في السنة الأولى من الهجرة ، (وَالأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ) وهو ما عرف حسنه شرعًا ، (وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ) وهو ما عُرف قبحه شرعًا ، (وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ الإِسْلاَمِ) هذه كلها جاءت بعد ماذا ؟ بعد انتقال النبي ﷺ إلى المدينة واستقراره فيها .

إذًا العناية الأولى تكون بالتوحيد في مكة ، ثم بعد ذلك جاءت الشرائع (أَخَذَ عَلَى هَذَا) من بيان الشريعة في المدينة مع التوحيد (عَشْرِ سِنِينَ وَبَعْدَهَا) وبعد العشر (تُوفِّيَ صَلاَةُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ) يوم الاثنين ، والمشهور أنه الثاني عشر من شهر ربيع الأول . (وَدِينُهُ) عليه الصلاة والسلام (بَاقٍ) موجود محفوظ بحفظ الله جل وعلا ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : 9] . فهو محفوظ مؤيد بحفظ الله جل وعلا إلى قيام الساعة ، يعني إلى قرب قيام الساعة قال ﷺ : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي » .

إذًا (وَدِينُهُ بَاقٍ) أين هو في الكتاب والسنة ، فما كان من الكتاب والسنة فهو دينه ، وما لم يكن وكان من الآراء والأهواء والاستحسانات فليس من دينه ، كل ما كان من الوحي فهو دين محمد ﷺ .

(وَهَذَا) المشار إليه كل ما سبق من أول الرسالة إلى هذا الموضع هذا (دِينُهُ) عليه الصلاة والسلام ، (لا خَيْرَ إِلا دَلَّ الأُمَّةَ عَلَيْهِ وَلا شَرَّ) كان أو سيكون من الشر (إِلاَّ حَذَّرَهَا مِنْهُ) عليه الصلاة والسلام . (وَالْخَيْرُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ التَّوْحِيدُ ، وَجَمِيعُ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَيَرْضَاهُ) من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، وهذا واضح بين . (وَالشَّرُّ الَّذِي حَذَّرَهَا مِنْهُ) عليه الصلاة والسلام (الشِّرْكُ) الأكبر والأصغر والخفي ، (وَجَمِيعُ مَا يَكْرَهُ اللهُ وَيَأْبَاهُ) يعني يمنعه بمعنى يكرهه ، كما قال : « إلا من أبى » . قيل : ومن يأبى يا رسول الله . أي يمتنع ، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة . (بَعَثَهُ اللهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) إلى الثقلين الإنس والجن . (إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) يعني جميعًا ، (وَافْتَرَضَ طَاعَتَهُ) يعني أوجب طاعته (عَلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ الْجِنِّ وَالإِنْسِ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [الأعراف : 158]) والناس هذا لفظ عام ، وهو ظاهر في عموم رسالته عليه الصلاة والسلام ، ولا خلاف بين أهل العلم أنه مبعوث ومرسل إلى الجن والإنس ، وإنما الخلاف هل هو مرسل أيضًا إلى الملائكة أم لا ؟ والعلم عند الله . (﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ

﴾) ظاهر في عموم رسالته للعرب والعجم (﴿ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾) لا فرق بين عربي ولا أعجمي ، ولا فرق بين أسود ولا أبيض . وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال ﷺ : « والذي نفس محمد بيده » . أقسم عليه الصلاة والسلام بربه « لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » .

هذا دال أيضًا على أنه مرسل لليهود والنصارى .

(وَأَكْمَلَ اللّهُ بِهِ) بالنبي ﷺ (الدِّينَ) أصولاً وفروعًا ، فلا يحتاجون إلى دين سواه ، والكامل لا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل ولا يحرف لأنه كامل في نفسه . ولذلك قال مالك : (كل من أتى ببدعة أو أحدث بدعة فقد ادعى أو زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة) . لأنه يدعي أن هذا من الدين وقد أكمل الله الدين ولم يأت به محمد ﷺ وهذا فيه طعن في النبي ﷺ .

قال عليه الصلاة والسلام : « لقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك » . إذًا ما من خير إلا وبينه ، وما من شر إلا وبينه ، (وَالدَّلِيلُ) على أن الله أكمل به الدين (قَوْله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : 3]) هذه الآية نزلت قبل وفاته علية الصلاة والسلام بثمانين يومًا ، نزلت عليه في حجة الوداع ، وهو واقف بعرفة يخطب الناس ، (﴿ الْيَوْمَ ﴾) أي هذا اليوم يوم عرفة ، فـ (أل) للعهد الحضوري (﴿ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ ﴾) أي أكملت عليكم نعمتي وهو إكمال الدين ، وأتممت عليكم نعمتي بهذا الدين وهو إكماله . (﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً ﴾) فنرضى بما رضيه الله جل وعلا لنا دينًا وإسلامًا .

(وَالدَّلِيلُ عَلَى مَوْتِهِ ﷺ قَوْلُهُ تَعَالَى) لأنه قال : وبعدها تُوفي أو مات عليه الصلاة والسلام ، ومدرك بالحس أنه يموت عليه الصلاة والسلام ، لكن ثم دليل نقلي ، والدليل من النقل المطابق للحس على موته ﷺ (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر : 30]) إنك يا محمد ميت ، أي ستموت ، لأن الله جل وعلا حكم ألا يجعل لبشر من الأنبياء والرسل الخلد ، ولذلك قال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء : 34] . ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾ أي ستموت ، (﴿ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾) أي سيموتون حكم الله جل وعلا بذلك قال سبحانه : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : 185] ، ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر : 31] . إلى الله وتحتكمون إليه فيما أنتم فيه من

الخلاف والنزاع في الدنيا سواء كان بين المؤمنين والكافرين ، أم بين المؤمنين أنفسهم أو بين الكافرين أنفسهم .

(﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر : 31]) يعني فيما أنتم فيه في الدنيا من التوحيد والشرك بين يدي الله جل وعلا .

إلى هنا انتهت الرسالة ، وهي رسالة الأصول الثلاثة وذكرنا فيما سبق أنها هذه على مراتب : مقدمة ، وموضوع ، وخاتمة .

المقدمة مشتملة على ثلاث مقدمات .

والموضوع الأصول الثلاثة .

والخاتمة شرع فيها بقوله : (وَالنَّاسُ) . جميعهم (إِذَا مَاتُوا يُبْعَثُونَ) لأنهم ميتون قال : ﴿ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ . ثم بعد ذلك هل يُتركون لا حساب ولا عقاب ؟ نقول : لا ، هذا ينافي حكمة الرب جل وعلا ، هم ما خُلِقُوا إلا من أجل أن يعملوا في الدنيا ثم يموتون فيبعثون فيحاسبون على أعمالهم إن خيرًا فخير ، وإن شرًّا فشر .

(وَالنَّاسُ إِذَا مَاتُوا يُبْعَثُونَ) نقول : هذا فيه بيان وجوب الإيمان بالبعث ، وهذا كما سبق أنه داخل في الركن السابق من أركان الإيمان وهو الإيمان باليوم الآخر وهو الركن الخامس . في بيان وجوب الإيمان بالبعث وإنه من جملة الإيمان باليوم الآخر وما فيه ، والبعث هو إحياء الموتى حين يُنفخ في الصور النفخة الثانية ، يموتون فيُدفنون ثم بعد ذلك يُحْيَوْنَ من قبورهم حين يُنفخ في الصور النفخة الثانية . (وَالنَّاسُ إِذَا مَاتُوا يُبْعَثُونَ ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [طه : 55]) . هذا ليس فيه لفظ يُبعثون ولو جاء بالآية السابقة أو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون : 15 ، 16] . لكان أدق في التعبير . (﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾) أي من الأرض ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [آل عمران : 59] . إذًا هو مخلوق من الأرض ، ثم قال : (﴿ وَفِيهَا ﴾) أي في الأرض (﴿ نُعِيدُكُمْ ﴾) تدفنون فيها بعد موتكم (﴿ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾) أي مرة أخرى ، وهذا هو حقيقة البعث كما ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [الأنبياء : 104] . (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً ﴾ [نوح : 17 ، 18]) .

(﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾) هذا مبدأ ماذا ؟ مبدأ الخلق وهو خلق آدم (﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾) ، (﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾) أي أخرجكم وهو مبدأ الخلق ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ ﴾ . الذي هو آدم عليه السلام ، (﴿ نَبَاتاً ﴾) أي إنباتًا ، هذا اسم مصدر وضع موضع المصدر يعني أُنيب مُناب المصدر ، والأصل والله أنبتكم من الأرض إنباتًا ، أخرجكم إخراجًا هذا هو الأصل . (﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا ﴾) في الأرض إذا متم ودفنتم بها ، (﴿ وَيُخْرِجُكُمْ ﴾) منها بعد البعث أحياء للحساب والجزاء ، (﴿ إِخْرَاجاً ﴾) أي يُعيدكم يوم القيامة كما بدأكم أول مرة .

إذًا البعث هو إحياء الموتى حين يُنفخ في الصور النفخة الثانية فيقوم الناس لرب العالمين حفاة غير منتعلين ، عراة غير مكتسين ، غرلاً غير مختتنين . حينئذٍ نقول : هذا واجب والإيمان به ومن كذب به فحكمه أنه كافر مرتد . (وَبَعْدَ الْبَعْثِ) إخراجهم من قبورهم أحياء بعد النفخة الثانية في الصور (مُحَاسَبُونَ) على أعمالهم حسنها وسيئها (وَمَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ) صغيرها وكبيرها . وهذا الإيمان بالحساب والجزاء الذي ذكرنا أنه داخل في الإيمان باليوم الآخر . والحساب عام للمؤمن والكافر ، الذي يُحاسب على أعماله في الدنيا والآخرة المؤمن والكافر ، إقامةً لحجة الله تعالى على الكفار وإظهارًا لعدله سبحانه فيهم ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : 62 - 74] . إذًا هو سائلهم ومحاسبهم . (والدليل قول تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴾ [النجم : 31]) ، (﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا ﴾) الله عز وجل مالك السموات والأرض يجزي الذين أساءوا بما عملوا يعني بإساءتهم من الشرك والكفر فما دونه . (﴿ وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾) وحدوا ربهم وأخلصوا له العبادة وتابعوا نبيهم عليه الصلاة والسلام ، (﴿ بِالْحُسْنَى ﴾) بالجنة . إذًا هذا مما يتعلق بالإيمان باليوم الآخر . (ومن كذَّب بالبعث كفر) كفرًا أكبر مخرجًا من الملة مرتدًا عن الإسلام ، لأن الله جل وعلا أقره في غير ما آية في كتابه جل وعلا ، وجاء به النبي ﷺ فيما تواتر عنه من سنَّته الصحيحة الثابتة وأجمعت الأمة على ذلك . فحينئذ إذا لم يؤمن به فقد كذب الله وكذب رسوله ﷺورد إجماع الأمة ، وهذه ثلاث مكفرات بعضها أشد ظلمًا من بعض . (ومن كذَّب بالبعث كفر) لتكذيبه الله ورسوله ﷺ ورده لإجماع الأمة . (والدليل قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ [التغابن : 7])

الكفار منهم من يُنكر البعث فكفرهم الله جل وعلا بإنكارهم للبعث في زعمهم أن لن يُبعثوا ، قال : (﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾) كيف كفرهم لأنه قال : (﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾) فدل على أن الإنكار للبعث هو السبب في إلقاء الوصف عليهم بأنهم كفروا . (﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾) ، (﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾) يعني زعم الكفار ، لماذا قال كفار ؟ لأنهم كذبوا بالبعث كما في قوله في الذي مضى معنا ﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون : 117] اشتُقَّ الوصف هنا لماذا ؟ لقوله : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾ . فسمى المشرك كافرًا لقوله : ﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ . إذًا إلقاء الوصف على فاعل الفعل دال على أنه وقع في حقيقة ذلك الوصف ، إذا جاء في الشرع لا يشترط أن يقال (كفر) لا بد أن ينص عليه ، هو جاء في موضع ، لكن في مثل هذه الآية يكون قوله : (﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾) أي زعم الكفار ، (﴿ أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾) فسبب إلقاء هذا الوصف عليهم وهو الكفر قوله : (﴿ أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾) وهو إنكار البعث .

(﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي ﴾) ، (﴿ قُلْ ﴾) يا محمد ﷺ (﴿ بَلَى وَرَبِّي ﴾) هذا قسم بالله جل وعلا ، والمقسِم هو النبي ﷺ ، وهذا جاء في ثلاث مواضع من القرآن أن يقسم النبي ﷺ بربه يعني يأمره الله جل وعلا ، هذا الموضع الأول ، وجاء في سورة يونس : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [يونس : 53] وهذا أيضًا في شأن البعث . ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [سبأ : 3] هذا في سورة سبأ . (﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾) اللام واقعة في جواب القسم وهو مؤكد بالنون الثقيلة ، (﴿ لَتُبْعَثُنَّ ﴾) يوم القيامة فهو خبر مؤكد ، (﴿ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ ﴾) لتخبرن (﴿ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾) أي بجميع أعمالكم ، (﴿ بِمَا ﴾) ما موصولة (﴿ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾) أي بجميع أعمالكم صغيرها وكبيرها جليلها وحقيرها . ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء : 47] وهذا دليل على ماذا ؟ دليل على الحساب . (﴿ لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ ﴾) أى لتخبرن بما عملتم . وهذا دليل على ماذا ؟ على الحساب والجزاء . (﴿ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾) وذلك ، ما هو ؟ بعثكم وإخباركم بحسابكم ومجازاتكم على أعمالكم ، (﴿ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾) يعني سهل وهين عليه ، كما قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم : 27] .

ثم قال : (وَأَرْسَلَ اللهُ جَمِيعَ الرُّسُلِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) . [والدليل قوله تعالى :] (وَأَرْسَلَ) هذا بَيَّنَ فيه الحكمة أو بعض الحكمة أو أهم حكمة في إرسال الرسل ، ليست كا الحكم وإنما هي بعضها . (

وَأَرْسَلَ اللهُ جَمِيعَ الرُّسُلِ) من أولهم إلى آخرهم (مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) ، وقوله : (الرُّسُلِ) يدخل فيهم الأنبياء وهو شامل لهم ، (مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) إذًا وظيفتهم التبشير والتنذير يعني الإنذار والبشارة ، البشارة لمن ؟ لمن أجابهم إلى ما دعوا إليه برضوان الله وكرامته ، (وَمُنْذِرِينَ) من عصاهم غضب الله وسخطه وعقابه . والدليل قوله تعالى : (﴿ رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾) هذا وصف وهذا واضح بين أن وظيفتهم التبشير والتنذير ، لماذا ؟ (﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾) فانقطعت حجة الخلق على الله تعالى بإرسال الرسل ، وإنزال الكتب ، لأن الله جل وعلا لحكمته وعدله وإن فطر الناس على التوحيد وأخذ عليهم الميثاق الأول لكنه لم يجعله حجة عليهم في مخالفة ما فطروا عليه ، وإنما لا بد من إرسال الرسل . ولذلك قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء : 15] . والرسل كُثُر (وَأَوَّلُهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلاَمُ) وكان بينه وبين آدم عليه السلام عشرة قرون كما قاله ابن عباس ، كلهم على الإسلام فلما حدث الشرك بسبب الغلو في الصالحين في قوم نوح أرسل الله إليهم نوحًا عليه السلام وهو أول رسول إلى أهل الأرض . (وَأَوَّلُهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ، وَآخِرُهُمْ) وخاتمهم آخر الرسل إلى أهل الأرض هو محمد بن عبد الله ﷺ ، والدليل على أن أولهم نوح عليه السلام قوله تعالى : (﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ ﴾ [النساء : 163]) . يعني من بعد نوح ، فلو كان ثم نبي قبل نوح لقال قبل نوح وبعده ، إذًا (﴿ مِن بَعْدِهِ ﴾) ، ولو كان نبي قبل نوح لذكر . وجاء في الصحيح أيضًا في حديث الشفاعة : « إن الناس يأتون إلى نوح ، فيقولون له : أنت أول رسول أرسله الله إلى أهل الأرض » . فلا رسول قبل نوح ، وهذا قول جماهير أهل العلم وحُكِيَ عليه الإجماع . (وَأَوَّلُهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلاَمُ) ذكر الدليل على أولية نوح ولم يذكر الدليل على أن محمدًا ﷺ خاتم الرسل لوضوحه وظهوره وهو قوله جل وعلا : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ﴾ [الأحزاب : 40] . فلا نبي بعده ومن ادعى النبوة بعده فهو كاذب كافر مرتد عن الإسلام .

(وَكُلُّ أُمَّةٍ) من الأمم ، وطائفة من الطوائف السابقة (بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمْ رَسُولاً) إقامة منه تعالى الحجة على عباده . (مِنْ نُوحٍ إِلَى مُحَمَّدٍ) ودعوتهم واحدة ، يدعوهم و(يَأْمُرُهُمْ بِعِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ) جل وعلا ، (وَيَنْهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الطَّاغُوتْ) وهو كل ما عُبِدَ من دون الله ، طَاغُوت فَعَلُوت مأخوذ من الطغيان وهو مجاوزة الحد ، ومنه ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة : 11] يعني في السفينة ، و﴿ طَغَا الْمَاءُ ﴾ أي تجاوز حده ، فكل ما تجاوز العبد به حدّه فهو طاغٍ ، (وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا

﴾ [النحل : 36]) واللام واقعة في جواب القسم ، وقد هنا للتحقيق ، وبعثنا بمعنى أرسلنا (﴿ فِي كُلِّ أُمَّةٍ ﴾) يعني في كل طائفة وقرنٍ وجيل . (﴿ رَّسُولاً ﴾) هذا نكرة في سياق القسم . (﴿ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾) وهذا مدلول لا إله إلا الله . فحينئذٍ نقول : الرسالة عمت كل أمة لقوله : (﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ ﴾) وقال جل وعلا : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر : 24] . وهذا أدل من جهة العموم . ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ من هذه زائدة ، وأمة هذا مبتدأ ، وهو نكرة في سياق الشرط فحينئذٍ يعم كل الأمم ، وأن دين الأنبياء واحد لأنه قال : (﴿ كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً ﴾) . ماذا يقول لأممهم ؟ (﴿ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾) أي أفردوا الله جل وعلا بالعبادة ، واتركوا كل ما عُبِدَ من دون الله جل وعلا ، من متبوع أو معبود أو مطاع .

قال المصنف : (وَافْتَرَضَ اللهُ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ ، وَالإِيمَانَ بِاللهِ) وحده وهو مدلول الآية السابقة قوله جل وعلا : ﴿ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾ . وهذا مجمع عليه بين الرسل وأقوام الرسل المصدقين لهم .

(وَافْتَرَضَ اللهُ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ) إنسهم وجنهم (الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ ، وَالإِيمَانَ بِاللهِ) لأن هو معنى العبادة التي جاء بيان الحكمة في خلق الإنس والجن لها ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : 56] . يعني إلا ليؤمنوا بالله جل وعلا ويكفروا بالطاغوت .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في تفسير الطاغوت ، لأن الطاغوت هذا اختلف فيه قال رحمه الله : (الْطَّاغُوتِ) . في بيان حدٍّ جامع لكل ما قيل . لأنه قيل : الطاغوت هو الشيطان ، وقيل : الكهان ، وقيل : من عُبِدَ من دون الله وهو راضٍ ، بل أُطلق ثيل : من عُبِدَ من دون الله ، جمع ابن القيم هذه الحدود في حدّ جامع مانع فقال : (الطاغوت - فعلوت كما ذكرنا - (مَا) يعني شيء أيًّا كان حسيًّا أو معنويًّا (تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ) أي قدره الذي ينبغي له في الشرع (مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ) يعني قدره الذي ينبغي له في الشرع .

ثم فسر (مَا) قال : (مِنْ مَعْبُودٍ) . يعني مع الله جل وعلا ، كل ما عبد مع الله سبحانه فهو طاغوت ، كل ما عبد مع الله سبحانه من أحجار وأشجار وكواكب وشمس وقمر نقول : هذا طاغوت . لكن يُقيد بأن يكون راضياً لأن عيسى عليه السلام عُبِدَ هل نقول : عيسى طاغوت ؟ بل النبي ﷺ عند كبار الصوفية عُبد من دون الله جل وعلا . هل نقول النبي ﷺ طاغوت ؟ لا ، نقول : وهو راضٍ ، لا بد من هذا القيد

لأن من لم يرض نقول : هذا بريء من صُنْعِهم . (مِنْ مَعْبُودٍ) يعني مع الله جل وعلا وهو راضٍ . (أَوْ) النوع الثاني مما يُطلق عليه طاغوت الـ (مَتْبُوعٍ) في معاصي الله جل وعلا من الكهان والسحرة وعلماء السوء ، (أَوْ مُطَاعٍ) من دون الله جل وعلا في التحليل والتحريم كالحكام والأمراء ونحو ذلك . هذه أجناس ويدخل تحتها ما لا حصر له . فكل من عُبد أو ما عبد من دون الله وهو راض هذا لا حصر له ، وكل ما أُتبع أو كان متبوعًا فهذا لا حصر له ، وكذلك كل مطاع بالتحليل والتحريم .

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (فأما صفة الكفر بالطاغوت فأن تعتقد بطلان عبادة غير الله وتتركها وتبغضها وتكفر أهلها وتعاديهم) لا بد من هذه الصفات كلها حتى يصدق أنك كافر بالطاغوت .

إذًا : (وَافْتَرَضَ اللهُ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ) . ما هو الطاغوت ؟ ما تجاوز به العبد حدّه من معبود أو متبوع أو مطاع . فسَّر الطاغوت ولم يفسر الإيمان لأن الإيمان سبق تفسيره .

ما صفة الكفر بالطاغوت ؟ نقول : أن تعتقد بطلان عبادة غير الله ، يعتقد في قلبه ، كل ما عبد من دون الله فهو باطل ، بل هو مدلول لا إله إلا الله . وتتركها وتبغضها وتكفر أهلها وتعاديهم ، لا بد من هذه الأمور كلها .

إذًا عرفنا أن الطاغوت جنس تحته أُناس أو أصنام كثيرون ، قال رحمه الله : (وَالطَّوَاغِيتُ كَثِيرة) أو كثيرون في بعض النسخ . (وَرُؤُوسهم خَمْسَةٌ) يعني أكبر الطواغيت بالاستقراء فعل المخالفين خمسة : (إِبْلِيسُ) هذا أولهم ورأسهم وكبيرهم الذي علمهم الكفر والشرك (لَعَنَهُ اللهُ) ، اللعن الطرد والإبعاد عن رحمة الله جل وعلا ، ولذلك قال : (لَعَنَهُ اللهُ) جاء في سورة النساء كذلك . إذًا إبليس هو رأسهم الأكبر وقد سمى الله تعالى طاعته عبادة ، كل ما أُطيع إبليس سواء كان في الكفر أو الشرك أو المعاصي هذا يُسمّى عبادة ولا يلزم من ذلك أن تكون هذه العبادة مخرجة من له من الملة ، لذلك قال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [يس : 60] . وعبادة الشيطان هي طاعته إما بالشرك أو المعاصي . ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [يس : 61]. هذا هو الرأس الأكبر الأول ، إبليس لعنه الله .

[الثاني من الطواغيت] : (وَمَنْ عُبِدَ) من دون الله جل وعلا (وَهُوَ رَاضٍ) بتلك العبادة الحاصلة من العابد بأي نوع من أنواعها ، هنا يقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : أي عبد من دون الله وهو راضٍ

أن يعبد من دون الله فإنه من رؤوس الطواغيت - والعياذ بالله - وسواء عُبد في حياته أو بعد مماته - إذا أوصى - وهو راضٍ بذلك .

الثالث من الطواغيت : (وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ) وتعظيمه ، فحينئذ يكون من الطواغيت ، وهذا يكثر في ماذا ؟ يكثر في أتباع الصوفية ونحوهم ، فإنهم يدعون غيرهم إلى عبادتهم نفسهم ، (وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ) وإن لم يعبدوه فإنه من رؤوس الطواغيت سواء أُجيب لما دَعَا إليه أم لم يجب كفرعون ، قال بعض كبار الصوفية : من كان له حاجة فليأت إلى قبري وليستغيث بي . نقول : هذا أوصي وبئست الوصية .

[الرابع من الطواغيت] : (وَمَنْ ادَّعَى شَيْئاً مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ) المطلق لا النسبي . فنقول : الغيب نوعان :

- غيب مطلق لا يعلمه إلا الله جل وعلا .

- وغيب نسبي وهذا يعلمه البعض دون البعض .

(وَمَنْ ادَّعَى شَيْئاً مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ) حينئذ نقول : هذا يعتبر من الطواغيت كالمنجمين والعرافين ونحوهم ، ﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل : 65] .

[الخامس من الطواغيت] : (وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) فإنه طاغوت ، فإنه يعتبر من الطواغيت .

وبعضهم جعل الحكم بما أنزل الله من مقتضيات توحيد الربوبية لأنه تنفيذ لحكم الله الذي هو مقتضى الربوبية ، وبعضهم جعله من أفراد توحيد الألوهية ، وبعضهم جعله متعلقًا بنوعي التوحيد الربوبية والألوهية وهذا هو الأظهر . قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : 44] . وجاء في آية أخرى ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : 45] ، وجاء في آية ثالثة ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : 47] ، وهذه الأوصاف المتعددة هل هي أوصاف لموصوف واحد أو لموصوفين مختلفين ؟

قولان ، والأصح أنها لموصوفين مختلفين ، يعني يختلف الوصف باختلاف الحال . قد يكون الحاكم بغير ما أنزل الله في حالٍ وهيئةٍ كافرًا ، وقد يكون في حالٍ وهيئةٍ أخرى فاسقًا وليس بكافر ، وقد يكون في حالٍ ثالثٍ ظالمًا ليس بكافر .فحينئذ نقول هذه على الصحيح : أوصاف متعددة لموصوفين مختلفين بحسب ما

يحمله على الحكم بغير ما أنزل الله . فإن اعتقد أن حكمه بغير ما أنزل الله مثل حكم الله - مثله أي مساويًا له أو أنه أصلح وأنفع للناس ، فهذا كافر كفرًا أكبر مخرجًا من الملة .

أما إذا لم يعتقد المثلية ولا الأصلحية فهذا يكون ظالمًا ، وأما إذا حكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أن حكم الله أصلح وأنفع وأن حكم غيره لا خير فيه ، وإنما حكم بغيره لهوى وشهوة فإنه يكون فاسقًا لا كافرًا .

إذًا لا تنزل هذه الآيات الثلاث على حال واحدة أو على شخص واحد يعني ليس كل من حكم بغير ما أنزل الله فيكون كافرًا كفرًا أكبر مخرجًا من الملة .

لا ، قد يحكم بغير ما أنزل الله ويكون ظالمًا لا كافرًا ، وفاسقًا لا كافرًا . (وَالدَّلِيلُ) على وجوب الكفر بالطاغوت والإيمان به ، ويدخل فيه الخمس السابقة الرؤساء الكبار . (قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة : 256]) يعني لا تكرهوا أحدًا على الدخول في الدين وهو الإسلام وإنما يدخل فيه بإرادته واختياره . وهذا لا تعارض بين هذه الآية وبين الآيات الدالة على وجوب القتال ، فتلك تُحمل على من منع وقاتل وجابه وهذه تحمل على من لم يكن له منعة وقتال ، (﴿ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾) إذًا لماذا (﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾) علله جل وعلا وبين العلة بقوله : (﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾) أي وضح وضوحًا ظاهرًا بيّنًا لأنه قال : (﴿ تَّبَيَّنَ ﴾) تفعَّل وهذا فيه شدة وضوح . (﴿ تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾) يعني الحق من الباطل ، الإيمان من الكفر ، الهدى من الضلال . هذه واضحة بيِّنة لمن تأمل ونظر في الكتاب والسنة واستمع إلى دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾) ، (﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾) نص على الكفر بالطاغوت ، وهذا مقابل لقوله : (لا إله) ، ويؤمن بالله (إلا الله) . إذًا هذه الآية اشتملت على ركني الإثبات والنفي لـ (لا إله إلا الله) . (﴿ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ ﴾) استمسك هذا زيادة معنى على تَمَسَّكَ أو أَمْسَكَ ، يقال : استمسك وتمسَّك وكلاهما فيه مبالغة ، وأما أمْسَكَ فقط أو مَسَكَ تقول : هذا ليس فيه مبالغة . (﴿ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾) يعني أمسك أي أخذ به وتعلق واعتصم ، والعروة الوثقى ، العروة هذه موضع شدِّ اليد ، والوثقى تأنيث الأوثق ، وهي القوية التي لا تنفك ، والمراد بها كلمة التوحيد ، لأن من اعتصم بها لا تنفك ولا تنفصم يده ، ولذلك قال المصنف : (وهذا معنى لا إله إلا الله) ، (﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ ﴾) هو معنى لا إله إلا الله فإنها نفي وإثبات ، وحينئذ جاءت الآية مشتملة على ركني لا إله إلا الله النفي والإثبات .ولذلك قال : (﴿ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ ﴾) يعني

استمسك بالتوحيد ، فإنه العروة الوثقى ، فهو حَرِيٌّ بالاستمساك . قال الشيخ هنا : أي تمسك بها تمسكًا تامًّا ، والعروة الوثقى هي الإسلام . وإن كان الظاهر أنها تفسر بكلمة التوحيد . وتأمل كيف قال : (﴿ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ ﴾) . ولم يقل : (تمسك) ولو قال : ولم يقل : أمسك لكان أجمل لأن تمسك واستمسك كلاهما صفة مبالغة ، لأن الاستمساك أقوى من الإمساك . ولذلك جاء قوله ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾ [الأعراف : 170] . ولم يقل (يَمْسِكُون) لماذا ؟ لأن يُمَسِّكُون فيها زيادة إِمْسَاك ، فإن الإنسان قد يتمسك ولا يستمسك .

لذلك قال : قد يمسك ولا يستمسك ، لعل في خطأ في ...

(وَفِي الْحَدِيثِ : « رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ ، وَذِرْوَةُ سِنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ ») . هذا الحديث أراد المصنف رحمه الله تعالى أن يستدل به على أن الإسلام له رأس ، وأن الإسلام يزول بزوال الرأس ، كما أن البدن يزول بزوال الرأس ، (« رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ ») يعني رأس الدين الإسلام الذي هو التوحيد ، فإن زال التوحيد وزال الإسلام لم يبق للإنسان دين ، فبزوال الإسلام زال دينه ، لأن كل إنسان لا بد له أن يتدين ، أن يتعبد ، وإن لم يتوجه إلى معبوده الحق لزم أن يتوجه إلى معبوده الباطل . يقول ابن القيم رحمه الله في كلام نفيس له : (إن هذه الأعمال أعمال القلوب متلازمة) يعني لا يظن الظان أنه إذا لم يخلص أنه لم يشرك ، لا ، إذا انتفى الإخلاص لزم أن يُوجد ضده شئت أم أبيت ، رضيتَ أو لم ترضَ ، فمن عبد الله بحق لا بد وأن يكون القلب قد تبرأ من كل المعبودات الباطلة ، فإذا وُجِدَ الخوف التام من الله تبرأ القلب من كل خوف من غير الله جل وعلا ، إن نقص الخوف من الله لا بد وأن يحل محله خوف من الخلق .. وهلم جرا . (« رَأْسُ الأَمْرِ ») يعني رأس الدين (« الإِسْلامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ ») شبَّه الإسلام بماذا ؟ بالفسطاط يعني الخيمة ، والخيمة لا بد لها من قائم تقوم عليه ، عمود الفسطاط ، إذا سقط العمود سقط الفسطاط ، سقطت الخيمة ، الدين الإسلام عموده الصلاة ، فإذا سقطت الصلاة لم يبق للدين شيء فدل على ماذا ؟ على أن تارك الصلاة كافر كفرًا أكبر مخرجًا من الملة ، وهذا هو الحق ، أن من ترك فرضًا واحدًا حتى خرج وقته عامدًا متعمدًا من غير عذر شرعي فقد كفر وخرج من الملة . (« وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ ») إذًا هذا فيه عظم شأن الصلاة وأنها من الدين بهذا المكان العظيم ، وهو أن مكانها من الدين مكان العمود من الفسطاط كما أن الفسطاط يسقط بسقوط عموده كذلك الإسلام يسقط بسقوط الصلاة .

(« وَذِرْوَةُ سِنَامِهِ ») ذِرْوَة ذَرْوَة ذُرْوَة مثلث الذال ، (« وَذِرْوَةُ سِنَامِهِ ») ذروة الشيء أعلاه ، وذروة البعير سنامه ، وهو أعلاه وأرفعه ، هذا فيه بيان أن الجهاد أعلى شيء في الدين ، لأنه بذل للنفس ، وأغلى ما يملكه الإنسان هو نفسه ، فإذا بذلها لشيء معين يكون ذلك الشيء قد عظم في نفسه .

(« وَذِرْوَةُ سِنَامِهِ الْجِهَادُ ») في سبيل الله ، يعني أعلى شيء في الدين هو الجهاد في سبيل الله .

هذا الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى : ختمًا لهذه الرسالة برد العلم إلى الله جل وعلا قال : (وَاللهُ أَعْلَمُ) . بعد أن بَيَّنَ لك أصول الدين ، وما يجب على كل مكلف ومكلفة ، من المسائل الأربعة والثلاثة ، وبيان ملة إبراهيم عليه السلام ، ثم في الأصول الثلاثة وما يتعلق بها قال : (وَاللهُ أَعْلَمُ) كما هي سنة أهل العلم ، ختمها برد العلم إلى الله جل وعلا .

ثم قال : (وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ) . هذا فيما بيَّنَّاه مرارًا أن الصلاة من الله جل وعلا ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى على محمد عليه الصلاة والسلام وآله يعني وصلّى الله على آله ، آل محمد وهم أتباعه على دينه ، وصحبه وهو من عطف الخاص على العام ، وسلَّم أي السلامة من النقائص أو السلام بمعني التحية أو نحو ذلك .

فحينئذٍ ختم هذه الرسالة بما لم يبدأها بها ، وحينئذ يقال : لم يبدأ بالصلاة والسلام على النبي ﷺ ؟

يُقال بأنه ذكرها في آخر الرسالة .

وبهذا نكون قد أتينا على هذا المؤلف العظيم ، نسأل الله جل وعلا أن يحسن الثواب لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ، وأن يجعل لنا نصيباً من أجرها وثوابها ، وأن يجمعنا وإياه في دار كرامته أنه جواد كريم .

والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .